

الثورة العربية الكبرى

تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن

تأليف

أمين سعيد

المجلد الثالث

إمارة شرق الأردن وقضية فلسطين
خوطة الدولة الهاشمية وثورة الشام

مكتبة مدبولي



الثورة العربية الكبرى

تاريخ مفصل جامع للقضية العربية

في ربع قرن

تأليف

أَمِينٌ سَعِيدٌ



Central Organization of the Alexandria Library (C.O.A.L.)
Bibliotheca Alexandrina

المجلد الثالث

إمارة شرق الأردن وقضية فلسطين وسقوط
الدولة الهاشمية وثورة الشام

15771 994927082

مکتبہ مدبولی

اسم الكتاب : الثورة العربية الكبرى

تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن

اسم الكاتب : أمين سعيد

المجلد الثالث : إمارة شرق الأردن وقضية فلسطين وسقوط

الدولة الهاشمية وثورة الشام

الناشر : مكتبة مطبوع ٦ شارع طلوع حرب القاهرة

تليفاكس ٥٧٥٦٤٢١ ت : ٥٧٥٢٨٥٤

الجمع التصويري : أبو مسلم التميمي

ت : ٣٥٥٨٩٨٨



الأمير عبد الله بن الحسين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على نبيه العربى وعلى إخوانه
المرسلين وصحابته والتابعين
أما بعد، فهذا هو المجلد الثالث من كتاب الثورة العربية الكبرى
ويحتوى على تاريخ القضية العربية فى الفترة الممتدة من سنة ١٩٢١
حتى سنة ١٩٣٤ ففيه بسط واف لتاريخ إمارة شرق الأردن، مع بيان
مفصل عن القضية الفلسطينية والوطن القومى اليهودى وعن سعى
انجلترا لتصفية عهودها المقطوعة للحسين ورفضه الحلول التى
اقترحتها، وانهيار الدولة الهامشية فى الحجاز وقيام الدولة السعودية،
ويتلو ذلك تفصيل ما حدث فى بلاد الشام من أحداث فتجد أخبار
الثورة السورية الكبرى مفصلة إلى جانب تاريخ النضال السياسى
الداخلى سحابة هذه الفترة الطويلة بين السوريين والفرنسيين - أقدمه
للقرء وأرجو أن ينال قبولهم ورضاءهم والله الموفق والمستعان.

١

إمارة شرقى الأردن

— ١ —

نشأة إمارة شرقى الأردن لماذا جاء الأمير عبد الله إلى معان؟

كان تسلسل الحوادث التاريخى يقضى علينا أن نشير فى الجزء الثانى إلى قدوم الأمير عبد الله بن الحسين إلى معان فى شهر سنة ١٩٢٠ واجتماع الناس حوله وما قيل عن رغبته فى طلب الثأر والزحف على دمشق مما كان له صدى بعيد الغور، بيد أن اشتباك حوادث سورية بحدوث العراق وارتباطهما جعلنا نمضى فى سرد أخبار الثورة العراقية حتى نهايتها، ثم نعود إلى الكلام عن إمارة شرقى الأردن فنفصل، أخبارها مع إيراد تاريخ القضية الفلسطينية لارتباطهما ارتباطاً وثيقاً.

ولا يخفى أن المؤتمر العراقى العام المعقود فى دمشق يوم ٨ مارس سنة ١٩٢٠ نادى باستقلال العراق وإنشاء دولة دستورية فى ربوعه وبإيع الأمير عبد الله بالملك عليها وأقام الأمير زيداً نائباً عن أخيه عبد الله ريثما يحضر ويباشر العمل، وقد عارضت الحكومة البريطانية فى تنفيذ ما تقرر - وكانت تحتل العراق احتلالاً عسكرياً، فقد زار الأمير عبد الله القاهرة فى شهر إبريل سنة ١٩٢٠ وقضى فيها أياماً فاتصل بالورد اللنبى المندوب السامى البريطانى يومئذ وأقطاب الإنجليز وباحثهم فى قضية العرش العراقى فأشاروا عليه بالرجوع إلى مكة وورده رداً لطيفاً معتردين بأن أوان البحث لإنشاء عرش فى العراق لم يأن، والواقع أن الإنجليز ما كانوا حتى تلك الأيام يفكرون فى إنشاء عرش عربى فى العراق، أو التسليم بحقوق العراقيين وإنما كانت سياستهم تدور حول إنشاء حكومة استعمارية يرأسها السير برسى كوكس وتلحق بحكومة الهند الإنجليزية وتكون من جملة مقاطعاتها، ولولا نهضة العراق واستبسال أبنائه لنقذت تلك الخطط، وحدث هنا ما حدث بعد ذلك فى الشام وفلسطين وشرق الأردن ولا يزال قائماً وشاهداً.

وعاد الأمير عبد الله من القاهرة فتقلد منصبه القديم فى الحكومة الحجازية، وهو وزارة الخارجية فحدث خلاف بينه وبين والده فى شهر يونيو سنة ١٩٢٠ على إدارة المحاجر الصحية فى الحجاز، فقد طلبت الحكومة البريطانية أن تكون مسئولة عن هذه المحاجر وأن لا يقيم محجر فى جزيرة أبى سعد «الناوحة لجدة» بل يكتفى بمحجر جزيرة قران

الإنجليزى فينزله الحجاج القادمون من الهند وجاوة، على أن يعاين فى جزيرة أبى سعد الحجاج الوافدون بطريق السويس معاينة صحية وأن تمثل الحكومة الإنجليزية الحجاج فى مجلس الكرنطينات والصحة الدولى لقاء عوض مالى تدفعه لحكومة مكة سنويا.

وأبى الحسين قبول هذا الاقتراح فكتب إليه اللورد اللبى كتابا خاصا يرجوه تنفيذه فأصر على الرفض فهدد الكولونيل فيكرى مندوب الحسين إلى اللورد اللبى محتجا فأقبل المعتمد، واعتزل الأمير على أثر هذا الحادث العمل فى الوزارة ولزم منزله فى مكة نحو شهرين.

ثم غادر مكة إلى المدينة ولم يطل الإقامة بل قصد معان، وكانت تابعة للحجاز فبلغها فى شهر سبتمبر واستقر فيها فآثر قدومه ضجة شديدة فى بلاد الشام - لأنه وصل ودماء شهداء ميلسون لم تجف، والشعب السورى يبكى استقلاله وعرشه، فاتجهت الأنظار إليه والتف الناس حوله وأسرع بعض الأحرار الذين لجأوا إلى فلسطين ومصر بعد الكارثة بالسفر إلى معان للعمل مع الأمير والسير تحت رايته.

وحشد الفرنسيون قوات كبيرة فى درعا وعلى طول حدود حوران وأنشأوا الخنادق وشحنوها بالمقاتلة وكتبوا الإنجليز واستحثوهم على تأييدهم فى مقاومة حركة الأمير وحصرها فى منطقة ضيقة.

- ١ -

شرقي الأردن في العهد الفيصلي.

وضع الجيش العربي الذي كان يقاتل حول معان يده على البلاد الواقعة شرقي نهر الأردن بعد جلاء الترك في سنة ١٩١٨ وأنشأ فيها حكومة ألحقت بدمشق، ولم يعارض الإنجليز ما تم وكانوا يحتلون البلاد الواقعة غربي نهر الأردن (فلسطين).

وظلت الأمور سائرة على هذا المنوال، سحابة الحكم الفيصلي، فكانت هذه المقاطعة تتبع تلك الحكومة مباشرة، نعم أن بعض الضباط والعمال البريطانيين كانوا يثبون دعاية بين سكانها ليحملوهم على طلب الانضمام إلى فلسطين، كما كان بعضهم يثبسون مشكلات للحكومة المحلية ويشجع العناصر المشاغبة على المطالبة بالانفصال عنها. وظل نطاق هذه الحركة محدوداً فلم يتسع بفضل معالجة حكومة العاصمة له، وكانت حريصة على إبقاء علاقاتها ودية مع الإنجليز.

ولما دالت الدولة الفيصلية في الشام رأى الإنجليز الفرصة سانحة لتحقيق أغراضهم في هذه المقاطعة وبسط نفوذهم السياسي عليها، وهي في الأصل جزء من المنطقة السمرية (فلسطين) وقد جعلتها معاهدة سايكس - بيكو دولية ثم نفى الفرنسيون يدهم منها في سنة ١٩١٨^(١) فدخلت في منطقة النفوذ البريطاني. ولم يجل الجيش الإنجليزي عنها في شهر نوفمبر سنة ١٩١٩ حينما جلا عن بلاد الشام الشمالية طبقاً لاتفاق سبتمبر سنة ١٩١٩ بين لويد جورج وكلمنصو. بل ظل يربط فيها. وكان أول عمل عملوه في هذا الباب هو البرقية السرية التي أبرقها السير هربرت صموئيل يوم ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٠ إلى

١ - قال المسيو بريان في خطبة خطبها في مجلس النواب الفرنسي يوم ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٠ في هذا الصدد مانصه: ولقد أثار الإنكليز مسألتي سورية وفلسطين في وقت مناسب لهم فقد اختاروا زمناً كثرت فيه مشاغل الحكومة الفرنسية ومشاكلها الدولية، فخاطب المستر لويد جورج في مكتبته في لندن المسيو كلمنصو رئيس الوزارة الفرنسية، وكان يزوره وذلك في شهر ديسمبر سنة ١٩١٨ واتفقا من دون أن يكون معهما سكرتير ومن دون أن يدون محضر للجلسة على أن تتنازل إنكلترا فلسطين.

«واجتمع بعد ذلك بسنة وبعد ما ظن أنهما تتناسيا ما اتفقا عليه، ولكن تبين بعد ذلك العكس فقد أبرما ذاك الذي ظن أنه افتراض، وذلك أن المستر لويد جورج دعا إلى اجتماع عقد في غرفته بشوارع بنتون حضره الرئيس ولسن وعدد من المستشارين الفنيين ووزير الخارجية الفرنسية وتكلم هذا عن اتفاقات سنة ١٩١٦ فاعترض عليه المستر لويد جورج قائلاً: إن هذه الاتفاقات عدلت فقد وعدوني بالتنازل عن الموصل وفلسطين، فلم يعترض عليه أحد» ص ١٥٥ - ١٥٦ من كتاب «Comment la France s'est installée en Syrie».

الملك فيصل، وكان في حيفا يعد معدات السفر إلى أوروبا،

وهذه ترجمتها:

القدس - دار الحكومة في ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٠ سرى.

صاحب السمو الملكي الأمير فيصل:

أريد أن أبلغكم أنه بعد حوادث دمشق التي حدثت في الشهر الماضي زارني بعض مشايخ شرقي الأردن وطلبوا إنشاء إدارة بريطانية، ووردتني رسائل من عندهم ومن بعض أعيان السلط بهذا المعنى، ولما كان الاتفاق المعقود بين الحكومتين البريطانية والفرنسية يقضى بأن تكون البلاد الواقعة جنوبى خط سايكس - بيكو في منطقة النفوذ البريطانى لا الفرنسية فالحكومة البريطانية تميل في هذه الحالة إلى تعيين عدد قليل من الضباط لمساعدة أهل شرقي الأردن على تنظيم حكومتهم ووسائل الدفاع عنها، ولذلك دعوت زعماء البلاد من عجلون شمالا إلى الطفيلة جنوبا لمقابلتى في السلط يوم السبت القادم للمشاركة في الأمر» وعملا بما جاء في برقيته غادر القدس يوم الجمعة ٢٠ أغسطس قاصدا أريحا والسلط وفي ظهر يوم السبت ٢١ منه وقف في دار حكومة السلط، وخطب شيوخ البلاد الخطبة الآتية:

زارني في القدس على أثر حوادث دمشق الأخيرة عدد كبير من المشايخ والأعيان من شرقي الأردن، وتلقيت رسائل من سواهم ومن بعض أعيان السلط وقد طلبوا منى أن أوسع نطاق الإدارة البريطانية حتى تشمل بلادهم. ولا يخفى عليكم أن الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية اتفقتا من مدة طويلة على أن هذه البلاد داخلية في منطقة نفوذ بريطانيا وغير داخلية في منطقة النفوذ الفرنسية، وقد تلقيت من أيام تلغرافا من لندن جاء فيه أن الحكومة الفرنسية جددت عهدها بأنها لا تروم التعرض لأمر هذه الجهات بوجه من الوجوه. ولما كانت الحكومة الفرنسية قد وطدت نفوذها في دمشق فمن الضروري فصل هذه الجهة عن حكومة دمشق.

«وب قائل يقول: وما هو نوع المساعدة التي تساعدكم بريطانيا بها؟ فأقول إنها لا تنوى أن تدخلكم في النظام الحالى لحكم فلسطين بل تنشئ لكم إدارة منفصلة عن فلسطين تساعدكم على أن تحكموا أنفسكم بأنفسكم، وترسل نفرا من الضباط السياسيين

تختارهم من العادلين الخبيرين بأعمال الإدارة والذين يعرفون الأهالي واللغة العربية. وبعضهم تعرفونهم حق المعرفة فيقيمون في المدن الكبرى في هذه الجهات ويساعدونكم في تنظيم أمور الدفاع إذا هاجمكم مهاجم من الخارج، وفي تنظيم البوليس المحلي الذي يحافظ على الأمن والنظام وينشطون التجارة ويعززون السلام ويساعدونكم على إجراء العدل وعلى إنفاق الضرائب التي تجبى منكم على سد حاجاتكم ويستشيرونكم في الوجوه التي ينفق مال الضرائب فيها وإصلاح الطرق وتمهيدها وبناء المدارس وتدبير الإسعاف الطبى .

«وتطلق حرية الاتجار مع فلسطين، ويمون أهل البلاد الواقعة شرقى الأردن بالبترول والأرز والسكر وغيرها من الحاجيات، كما يمون أهل فلسطين بها. ونطلب منكم أن تمنعوا إصدار هذه الأشياء التي هي قليلة في العالم إلى بلدان أخرى غير بلدانكم، وسنسهل لكم السبيل لبيع ما تريدون بيعه وسنخذ التدابير في الحال لفتح بنك لمساعدة التجارة وسنسهل المواصلات البريدية مع فلسطين وسواها وتمدكم بالمشورة الفنية في فتح الطرق وغيرها من الأمور التي تهكمكم».

«أما الموظفون الذين يشتغلون بأعمال الحكومة تحت إدارة العدد اليسير من الضباط البريطانيين فيعين من أهل هذه البلاد كل من يمكن تعيينه منهم. ولا يكون عندكم تجنيد إجبارى ولسنا ننوى نزع سلاحكم، ولكن لا يسمح لكم بنقل الأسلحة إلى فلسطين طبقا لما هو متبع الآن، فإذا كنتم ترغبون في مساعدة البريطانيين لكم فهذا خير شكل للمساعدة».

«وسيكون في رأس التعليمات العمومية التي تصدرها الحكومة البريطانية للضباط في هذه الجهات مساعدة الأهالي ليحكموا أنفسهم والمحافظة على مبادئ النزاهة والعدل التي هي شارات الحكم البريطانى في جميع أنحاء العالم وأساس الحكم الحسن الصحيح، وعسى أن تكون نتيجة هذا الاجتماع رفاهية ورخاء لبلادكم التي أسأل الله القادر على كل شئ أن يسبغ عليها وعلى سكانها البركات».

الحكومات الثلاث الجديدة

وعاد المندوب إلى القدس وتفرق الشيوخ في قراهم ومدنهم ودخلت البلاد رسميا تحت الحماية البريطانية وألحقت بالمندوب السامى لحكومة فلسطين، وقامت من جراء هذا التبدل

ثلاث حكومات فى شرق الأردن منفصلة بعضها عن بعض:

١ - حكومة عجلون

٢ - حكومة السلط وعمان

٣ - حكومة الكرك

وكان لكل حكومة من هذه الحكومات مستشار بريطانى خاص، فالميجور سمرست هو مستشار الأولى والكابتن برنتن مستشار الثانية والمستر كركبرايت للثالثة؛ وتولى الميجور بيك إدارة الدرك، فأدى هذا الانقسام إلى زيادة الفوضى وانتشارها.

وأسرع شيوخ عجلون ففقدوا يوم ٢ سبتمبر سنة ١٩٢٠ بينهم وبين الميجور سمرست (اللورد رجلان بعد ذلك) معاهدة بالإضافة إلى الحكومة البريطانية تحدد علاقاتها تحديدا صريحا، وهى بشكل أسئلة وجهوها إليه وأجابهم عليها، وتسمى معاهدة أم قيس وهذا نصها:

معاهدة أم قيس

١ - نوافق على إنشاء حكومة عربية مستقلة تحت انتداب بريطانيا، وأما بخصوص ضم حوران والقنيطرة ومرجعيون إلى حكومتكم الجديدة فهذا طلب لا يستطاع منحه فى الوقت الحاضر، بل سيكون تقديمه والسعى فيه لدى مندوب ونائب جلالة ملك بريطانيا العظمى بفلسطين.

٢ - طلبكم أميرا عربيا لهذه الحكومة، فهذا الطلب أيضا سيخاير فخامة المندوب السامى ليسعى لتحقيقه لدى جمعية الأمم.

٣ - بخصوص تأليف مجلس عام لهذه الحكومة، فهذا الطلب سيقدم إلى المندوب السامى ويصادق عليه بعد استشارة أهل الكرك والسلط.

٤ - لا علاقة البتة بين حكومة هذه البلاد وحكومة فلسطين.

٥ - منع الهجرة الصهيونية ومنع بيع الأراضي لليهود عائد لحكومة البلاد.

٦ - توافق الحكومة البريطانية على تأليف جيش وطنى لهذه البلاد وزيادته عند اللزوم إذا وافق عليه أهل السلط والكرك.

٧ - لا توجد فى الوقت الحاضر فكرة نزع السلاح، أما إذا أرادت الحكومة الوطنية ذلك فى المستقبل فالأمر لها.

٨ - لا يكون تسليم أى فرد كان من المجرمين السياسيين اللاجئين إلى هذه المنطقة بتاتا، ولا يطالب أحد من الأهالى بجرم سياسى سابق أو خلافة.

٩ - تكون التجارة حرة بين هذه المنطقة وفلسطين وتجرى المخابرة بخصوص جعلها حرة مع باقى الحكومات المجاورة لها، وستعطى حقها من إيرادات الجمارك، وقد يمكن أخذ جانب منها لوفاء الدين العام.

١٠ - سيكون الخط الحجازى بين درعا - سمخ تابعا لحكومة الشام. أما بين درعا - المدينة ففقد المذاكرة.

١١ - للحكومة الوطنية الحق فى اتخاذ أى شعار كان.

١٢ - تقدم الحكومة البريطانية السلاح وغيره للحكومة المحلية بثمن حسب اللزوم.

١٣ - تراجع جمعية الأمم بشأن انتداب بريطانيا لسورية.

تلك هى الأسس التى تم الاتفاق عليها فى عجلون، وتأسست بموجبها حكومتها المحلية. وقد كان المظنون أن إنشاء هذه الحكومات يساعد على توطيد الأمن والنظام فانعسكت الآلة وانتشرت الفوضى وساعت الحالة فأقلق ذلك العقلاء من أهل البلاد - كما أخاف الفرنسيين وهم يجاورون هذه البلاد من شمالها والإنجليز ويجاورونها فى فلسطين من غربها.

- ١ -

الأمير عبد الله في عمان والقدس اجتماعه بالمستر تشرشل واتفاقه معه - إنشاء الحكومة الجديدة

ثلاثة عوامل جوهريّة عملت في تكوين إمارة شرق الأردن:

١ - رغبة الإنجليز في إرضاء بيت الشريف خاصة والعرب عامة، ولاسيما بعد نكبة الشام وخروج فيصل منها ذلك الخروج الذي ألم كل عربي وجعله ينفر من الحلفاء ويسئ الظن فيهم.

٢ - اضطراب الحالة في داخل بلاد شرق الأردن واختلاف حكوماتها المحلية وتنازعها وظهور بوادر تنذر بحرب أهلية وبخراب عاجل،

٣ - وجود الأمير عبد الله في معان على حدود البلاد الجنوبية واتصاله برجالها وشيوخها وانتشار دعائه بين قبائلها وفي مدنها، وما قيل يومئذ عن وجود قوات كبيرة معه تستعد لطرد الإنجليز منها والوصول إلى الشام ومنازلة الفرنسيين والانتقام منهم مما أقلق هؤلاء وهؤلاء وجعلهم يفكرون في ابتكار وسيلة تريحهم من مشكلة جديدة توشك أن تواجههم،

وهناك اعتبارات شخصية لابد أن نحسب حسابها، وفي مقدمتها نقمة الأمير عبد الله الشخصية على الإنجليز، لأنهم حالوا بينه وبين السفر إلى العراق وتسلم العرش الذي اختاره العراقيون له وإصرارهم - حتى ذلك الوقت على إنشاء نظام حكم استعماري - وقيام الثورة في العراق واضطرامها، وقد لاقوا الأمرين منها وكانوا إبان ظهور الأمير على حدود فلسطين الجنوبية يسوقون القوى لإخمادها ويدرسون الوسائل للتخلص منها.

فهذه الاعتبارات جعلت الإنجليز يحذرون الحركة الجديدة، ويعدلون عن قمعها بالقوة ويسعون لحلها حلا سلميا بعد ما عجزوا عن إقناع الأمير بالرجوع إلى الحجاز، فقد أرسلوا إليه أحد كبار الموظفين ليقنعه بالعودة من حيث أتى فأبى فأرأوا أن يتربصوا ويعملوا على حصر الحركة في نطاق محدود فلا تنبثق عن مشكلة يعسر حلها.

ووصل الملك فيصل في تلك الأثناء إلى لندن (ديسمبر سنة ١٩٢٠) أي بعد وصول

الأمير عبد الله إلى معان بشهرين تقريبا، واتصل بولاة الأمور الإنجليز وأقطابهم وحادثهم، وتناول في أحاديثه أحداث العراق والشام، فضرب الإنجليز أخماسا في أسداس، فرأوا أن مصلحتهم هي في الانفلاق مع العرب وفي العودة إلى التعاون مع بيت الشريف لما يوفره عليهم هذا التعاون من نفقات وأعباء، وهكذا وافقت وزارة المستعمرات مبدئيا على إنشاء عرش في العراق يتبوؤه فيصل، وإمارة في شرقي الأردن يتقلدها عبد الله، فارضت بذلك الأخوين كما أرضت والدتهما وجمهورا كبيرا من العرب، وقد عدوا هذا العمل شبه ترصية للأمة العربية التي جازاها الحلفاء في نهاية الحرب العظمى جزاء سنمار وقلبوا لها ظهر المحن، وعاملوها بأسوأ ما يعامل حليف حليفه.

وأزمع المستر تشرشل وزير المستعمرات البريطانية يومئذ السفر إلى الشرق الأدنى للاتصال بممثلي السلطة البريطانية بعد ما أصدر التعليمات اللازمة للمباشرة بتنفيذ هذين المشروعين الخطيرين، فوصل إلى القاهرة يوم ٩ مارس سنة ١٩٢١ وقضى فيها أياما اجتمع في خلالها مليا بالوفد العراقي، ثم سافر إلى القدس للنظر فيما ينتظره هناك.

الأمير عبد الله في عمان

بينما كان المستر تشرشل يستعد للنزول إلى البر في الإسكندرية يوم ٩ مارس سنة ١٩٢٠ قادما من إنجلترا كان الأمير عبد الله يركب قطارا خاصا أعد له ليسافر إلى عمان، فبلغها يوم الأربعاء ٨ منه بعد ما توقف قطاره في محطة القطرانة حيث احتشد شيوخ الكرك وزعمائها للترحيب به ورافقه بعضهم في قطاره، واستقبل استقبالاً رسمياً حين وصوله، وكان بين الذين جاؤا لتهنئته المستر كركبرايت الممتمد البريطاني هنالك، وقد زاره زيارة رسمية.

وأقامت له البلدية في المساء حفلة تكريم خطب فيها كثير من الخطباء ثم خطب فقال: «إن الله لا يترككم ولا يتخلى عنكم، ولا يزال فيصل يجاهد لأجل مجدكم وبلادكم وله في الغرب أصدقاء لهم نفوذ، وهم يسعون في تحقيق أمنيته وأمنيتكم، وآمالى عظيمة بأن لا يرجع خائبا، وإذا حان الوقت للزحف فلا أريد سوى السمع والطاعة فأن أمرتم بالتقدم تتقدمون أو بالتأخر تتأخرون.

«يطلب منى في هذا الموقف الشيخ كامل القصاب - أحد خطباءكم - العهد فأعلموا أنه

ما جاء به إلا حميتى وما حمل والدى من العبء الثقيل، فأنا أدرك الواجب على. ولو كان لى
٧٠ نفسا لبذلتها فى سبيل الأمة ولما عدت أنى فعلت ما يذكر».

وفى يوم ٢٧ منه غادر عمان إلى القدس فاستقبله فى السلط المستر ستورس السكرتير
الشرقى لدار المندوب السامى سابقا وحاكم القدس فى تلك الأيام ورافقه فى سفره،
فاستقبل حين وصوله استقبالا شعبيا باهرا - كما استقبل استقبالا رسميا كبيرا وحل على
الحكومة ضيفا فى مقرها، وفى يوم ٢٨ منه وصل المستر تشرشل إلى القدس فاجتمع به
اجتماعا رسميا طويلا دام ثلاث ساعات تم الاتفاق فيه على الأسس التى تبنى عليها
الإمارة الجديدة، وغادر الأمير القدس فى الغداة إلى عاصمته الجديدة للبدء فى العمل.

قواعد الاتفاق

هذه هى الشروط الشفهية التى تم عليها الاتفاق فى القدس بين الأمير والوزير يوم ٢٨
مارس سنة ١٩٢١ خلال اجتماعهما:

- ١ - تؤسس حكومة عربية وطنية فى شرقى الأردن برئاسة الأمير عبد الله.
- ٢ - تكون هذه الحكومة مستقلة استقلالاً إدارياً تاماً.
- ٣ - تساعد بريطانيا مادياً لتوطيد الأمن.
- ٤ - تسترشد برأى مندوب بريطانى يقيم فى عمان.
- ٥ - يحافظ على حدود سورية وفلسطين من كل اعتداء.
- ٦ - تنشئ بريطانيا مركزين للطيران فى عمان والجزيرة.
- ٧ - تتوسط بريطانيا لتحسين العلاقات بين الأمير عبد الله والسلطة الفرنسية فى سورية.

إنشاء الحكومة الجديدة

وعاد الأمير إلى عمان على الأثر وبدأ بإنشاء الحكومة الجديدة. فعين رشيد طليع
مشاروا للأمر السياسية والإدارية وأمين التميمى مشاورا للحقوق والنافعة وحسن الحكيم
مشاروا للمالية. على أن إنشاء الحكومة نهائياً لم يتم إلا فى شهر يوليو سنة ١٩٢١ فى

يوم ٢ منه تألفت الحكومة بكامل هيئتها على المنوال الآتى:

رشيد طليع كاتباً إدارياً ورئيساً لمجلس المستشارين والأمير شاكراً بن زيد لأمور العشائر ومظهر رسلان للمالية، مع إضافة مستشارية العدلية والصحة والمعارف لعهدته، ورشدي الصفدي للأمن العام وغالب الشعلان مستشاراً للقيادة العليا.

الإنجليز والإمارة الجديدة

وفى يوم ١٨ إبريل سنة ١٩٢١ زار السر هيربرت صموئيل المندوب السامى لحكومة شرقى الأردن عمان زيارة رسمية، وألقى أمام سرادق الأمير عبد الله على جمهور كبير من الشعب خطبة ضافية بسط فيها سياسة حكومته إزاء الإمارة الجديدة فقال:

أسعدنى الحظ بأن قابلت فى دار الحكومة بالقدس صاحب السمو الأمير عبد الله حينما زار فلسطين هو والمستر تشرشل أحد أعضاء الوزارة البريطانية، والحكومة البريطانية تسر بفرصة التعاون مع الأمير عبد الله فى اللقاء، وتتق بصداقته وحسن نيته كل الثقة وتقدر الصداقة وحسن الثقة اللتين امتحنتا فى هذه الحرب الضروس الطويلة حق قدرها، وتدرك الخدمات التى قامت بها الجيوش العربية فى ذلك النضال وتقدرها حق قدرها، وترغب فى أن التحالف الذى نشأ فى أثناء الحرب تؤثت عراه فى أيام السلم.

يساعد الموظفون البريطانيون فى إدارة ما وراء الأردن من شهر أغسطس الماضى وسيظلون يعملون كمستشارين للأمير وموظفيه من قبلى فى جميع أنحاء البلاد المختلفة.

وسيجد سموه فى المستر وابرامسون كبير المندوبين البريطانيين موظفا ذا مقدرة وخبرة عظيمة هو وجميع الموظفين المشتركين معه فى طول هذه البقعة وعرضها، رجال يعطفون على الشعب، ويميلون إلى آداب اللغة العربية وسيتمكنون من المساعدة على زيادة ترقية البلاد وسيفرغ قصارى الجهد لتدبير كل ما تحتاجون إليه لفتح أسواق فلسطين لحاصلات بلادكم وتسهيل نقلها إليها، وسينظر بعين العناية فى حاجة أهل البلاد التى نحن فيها على اختلاف طبقاتهم، سواء كانوا من سكان المدن أو الفلاحين أو قبائل العرب حبا فى زيادة هئائهم بحسب حاجاتهم المتعددة، ولإدراك ذلك يجب أن تكون المحافظة على النظام والأمن العام فى المقام الأول من الأهمية، ويؤمل أن يحتفظ بقوة احتياطية تكون

أكثر كفاءة وأشد حولا مما كانت الحالة من قبل، وتستخدم مع الجندرية في توطيد سلطة الأمير عبد الله والحكومة المحلية، ويسرنا أن نلبى رغبات الأمير عبد الله فنقدم عند الضرورة طيارات وسواها من المعونة الفنية لأغراض محلية، وستؤول هذه التدابير إلى استتباب السكينة في المقاطعات وتمكن أيضا من اتخاذ التدابير لكبح جماح كل من يعكر صفو الأمن في الأراضي المجاورة غربا وشمالا.

والحكومة البريطانية مصممة على أن لا تصير بلاد شرقى الأردن مركزا للعداء، سواء كان لفلسطين أو لسورية، ونحن نعلم أننا فى إخراجنا هذا التصميم إلى حيز الفعل نستطيع الاعتماد على معونة الأمير عبد الله، ومن بواعث الارتياح الشديد لحكومة جلالة الملك أن تجد نفسها متحالفة مع ممثلى الشعب العربى فى جميع البلدان العربية، ومن البراهين الأخرى على ضمان هذا التحالف ودوام مدته سياسيا فى البلقاء وجودى بينكم اليوم ممثلا لجلالة الملك جورج، وإنى أرجو أن يتخذ من التدابير منذ الآن ما يرفع هذه البلاد إلى مستوى من اليسر والرخاء لا يقل عنه فى البلاد المجاورة، أو عما كان عليه فى الأزمان الغابرة.

فأجاب الأمير عبد الله بما يأتى: أشكر سعادتك على خطابك الرقيق، وأقول بالأصالة عن نفسى وبالنسبة عن الحاضرين إننى واثق بأن الأمة العربية تبرهن على أنها خليفة بتحقيق كل ما وضع فيها من الآمال بمساعدة حليفتنا العظمى، وأنى أطلب من الله أن يحفظ الملك جورج والملك حسينا ويطيل سعادتهما.

- ٤ -

شرقى الأردن والانتداب البريطانى والمفاوضات لتنظيم علاقتها ببريطانيا

أدمجت بريطانيا شرقى الأردن فى فلسطين فى صك الانتداب الذى قدمته إلى مجلس جمعية الأمم، وأقره هذا فى جلسته يوم ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٢ فشملها الانتداب البريطانى رسميا. ولما كان صكه ينص على جعل فلسطين وطنا قوميا لليهود طبقا لوعده بلفور فقد أرسلت الحكومة البريطانية يوم ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٢ مذكرة رسمية إلى جمعية الأمم باستثنائه من هذا الوعد قالت فيها:

تطلب حكومة جلالة الملك من مجلس الأمم وفقا لشروط المادة ٢٥ من صك الانتداب لفلسطين^(١) أن يقرر ما يأتى:

«لاتطبق المواد الآتية من نظام الانتداب الفلسطينى فى القطر المعروف بشرقى الأردن الذى يشمل جميع المقاطعات الواقعة إلى شرق خط ممتد من نقطة واقعة على خليج العقبة على بعد ميلين إلى غرب مدينة العقبة مارا بمنتصف وادى عربة والبحر الميت ونهر الأردن حتى المنطقة التى يلتقى بها هذا النهر بنهر اليرموك فمنتصف هذا النهر حتى الحدود السورية:

والمواد الملغاة هى:

١ - الفقرة الثانية والثالثة من ديباجة صك الانتداب والمواد الثانية والرابعة والسادسة والسابعة والجملة الثانية من الفقرتين الأولى والثانية من المادة ١١ والمواد ١٣ و١٤ و ٢٢ و ٢٣.

وفى تطبيق نظام الانتداب على شرقى الأردن تقوم حكومته بالأعمال التى تقوم بها حكومة فلسطين فى فلسطين بمراقبة الدولة المنتدبة .

٢ - تقبل حكومة جلالة الملك التبعية التى تقع على عاتقها فى تطبيق نظام الانتداب على شرقى الأردن، وتتكفل بأن الشروط التى توضع لإدارة ذلك القطر وفقا للمادة ٢٥ لا

١ - ننشر هذ الصك كاملا حين بحثنا القضية الفلسطينية.

تكون بأى وسيلة غير مطابقة لبقية شروط نظام الانتداب التى لم يشر إلى عدم تطبيقها هذا القرار.

المفاوضات بين شرقى الأردن وإنجلترا لتحديد علاقاتهما

وفى يوم ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢ غادر الأمير عبد الله عمان ومعه رئيس وزرائه قاصدا لندن فزار حكومتها زيارة رسمية، ودارت مفاوضات بين رئيس وزرائه وبين السير جلبرت كليتن مندوب وزارة المستعمرات لتحديد علاقات البلادين بمعاهدة لم تقترن بنتيجة، فعاد الأمير ووزيره إلى بلادهما يحملان المشروع البريطانى المعروض عليهما للبت فيه.

**وهذا نص المذكرة التى سلمها السير جلبرت كليتن مندوب بريطانيا على أثر ختام تلك
المحادثات إلى رئيس الوزراء**

لندن فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٢

يا صاحب السعادة

لى الشرف أن أبين لكم أنه يمكننى الآن أن أخبركم عن النتائج التى توصلنا إليها على أثر المباحثات التى دارت مع سمو الأمير عبد الله ومع سعادتك.

فأما من خصوص التأمين الشفوى الذى أعطى لسمو الأمير عبد الله بالاعتراف بحكومة مستقلة ف شرقى الأردن فقد أمرت بإبلاغ سعادتك بأن إعلان هذا التأمين يجب أن يؤخر حتى ختام مؤتمر لوزان.

وأما عقد المعاهدة الواردة فى القسم الأخير من التأمين المذكور فوزير المستعمرات يقول بعدم إمكان تخطى الحدود التى وصلنا إليها، وقد أمرت بأن أبلغكم أن الحكومة غير مستعدة لاتخاذ قرار حاسم فى هذا الشأن الآن، ولذا يظهر أنه لا فائدة ترجى من إطالة إقامتكم فى إنجلترا.

ولقد كنت فى خلال المباحثات التى دارت بيننا على اتصال بقسم الشرق الأدنى فى

وزارة المستعمرات. وقد وضع ما اقترحته من اقتراحات أمام وزير المستعمرات. وهو على تمام الأهبة لعرض المسألة بحذافيرها على مجلس الوزراء الإنجليزي عند حلول الوقت المناسب. فأرجو إبلاغ ذلك لسمو الأمير عبد الله عند عودتكم إلى شرق الأردن. .

واقترحت أن تكون المعاهدة التي يراد عقدها طبقاً للتأمين الشفوي المعطى لسمو الأمير قائمة على الأسس الآتية:

مقدمة : تبني على الرغبة في اتخاذ التدابير اللازمة لحسن إدارة المقاطعة المعلومة شرق الأردن، وتدار في الوقت الحاضر بإدارة مرضية من قبل الأمير عبد الله بن الحسين وتشير إلى نظر حكومة جلالتهم لمطالب الشعب العربي، وتذكر قرار مجلس جمعية الأمم في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٢ واعتراف حكومة جلالتهم البريطانية بحكومة نيابية مستقلة في شرق الأردن تحت حكم الأمير عبد الله بن الحسين.

مواد: تنص على تخويل الأمير عبد الله بن الحسين السلطة التنفيذية المعطاة لحكومة جلالتهم البريطانية كمنتدبة على فلسطين في ذاك الجزء المعلوم، وهو شرق الأردن وستحدد حدوده في أول فرصة. ويخول سموه أيضاً حق إعلان القوانين والأوامر والأنظمة لضمان حسن إدارة شرق الأردن. ويبلغ ذلك إلى حكومة جلالتهم وينص في الوقت نفسه بأن القوانين والأنظمة وغير ذلك مما يقرره مجلس فلسطين التشريعي لا يمثل شرق الأردن إلا فيما يراه سمو الأمير نافعا لشرق الأردن.

وينص أيضاً على تعهد سموه بوضع قوانين وأنظمة وأوامر طبقاً لما تقتضيه الحاجة للقيام بكل المسؤوليات والتبعات التي أخذها جلالتهم بالنسبة لشرق الأردن وبعدم اقتباس أو وضع قوانين وأنظمة تحول دون القيام بهذه التعهدات والمسؤوليات على الوجه المطلوب. وينص أيضاً على رغبة سموه بأن يعمل بمشورة حكومة جلالتهم البريطانية في جميع الشؤون الخطيرة المتعلقة بالتبعات الدولية ومصالح حكومة جلالتهم.

ويتعهد سموه أيضاً باتباع خطة قديمة في الإدارة والمالية، وبوضع ميزانية ثابتة للمالية وينص فيها أيضاً على الاعتراف بحق شرق الأردن بالرسوم الجمركية على الأمتعة الداخلة لشرق الأردن من فلسطين. ويجب أن يفهم بأنه سيكون هناك تعريف جمركية معينة يوافق عليها من جانب حكومة جلالتهم البريطانية في فلسطين وشرق الأردن ولا تقام حواجز جمركية بين البلدين. وينص على أن يكون لتجارة شرق الأردن ما لتجارة فلسطين من

التسهيلات فى الموانى، وعلى تعهد حكومة جلالته بأن لا تضع عقبة فى طريق اشتراك شرق الأردن مع أى حكومة من الحكومات العربية المجاورة فى اتفاقات جمركية وغيرها بشرط أن لا تؤثر هذه الاتفاقات فى تعهدات جلالته الدولية.

ويتعهد سمو الأمير بأن يقبل ويراعى التدابير التى تراها حكومة جلالته ضرورية فى الشؤون القضائية لصيانة مصالح الأجانب، وينص فى هذا التعهد على أن لا يحاكم أجنبى ما، أمام محكمة شرق الأردن بدون اخبار وأخذ رأى كبير المقيمين البريطانيين، وذلك ريثما يوضع اتفاق خاص. وتعقد اتفاقات لتنظيم منح الامتيازات واستغلال المناجم الطبيعية وسكك الحديد وعقد القروض ومنح المساعدات المالية والشؤون الأخرى التى لها تأثير فى تقدم شرق الأردن المالى والاقتصادى، ومنح المساعدة العسكرية طبقا للشروط التى يتفق عليها بين الحكومتين.

وكل اتفاق يعقد على هذه الأسس يقدم من جانب حكومة جلالته إلى مجلس جمعية الأمم، ولا يوجد مانع يمنع الطرفين المتعاقدين من إعادة النظر فى المعاهدة لتعديلها مراعاة للأحوال المحلية الحادثة بشرط إبلاغ كل تعديل لمجلس جمعية الأمم.

ولا تظنوا أن نتائج المباحثات التى دارت غير مرضية، ولو ألقيت نظرة على التبدلات التى طرأت على الحالة العامة من تاريخ دعوة سمو الأمير وسعادتك إلى لندن لأدركتم أننا تقدمنا كثيرا ومهدنا السبيل لعمل نهائى فى المستقبل عند ما تجد الحكومة البريطانية من وقتها متسعا للنظر فى هذه القضية.

وقد رد عليه رضا باشا فى ١٩ منه بالكتاب الآتى:

لى الشرف بإبلاغكم أن تسلمت كتابكم المؤرخ ١٨ منه مع المذكرة الملحقة به بشأن مشروع المعاهدة. وأود أن أذكركم بأن سمو الأمير يمنح قضية التمثيل الخارجى والسعى لإدخال شرق الأردن فى جمعية الأمم، وهى مما نص عليه الاتفاق الشفوى خاصة وأرجو أن توضع أمام مجلس الوزراء عند تقديم مشروع المعاهدة.

وسأعرض بعد وصولى إلى عمان جميع الشؤون على سموه وسأعجل بإبلاغكم الجواب. وقد اخذت برقية من سموه يقول فيها بأن الاعتبار المحلية واعتقاده بحسن نيات حكومة

جلالته تجعله يأمل أن يصدر إعلان الاعتراف مع عقد المعاهدة في البرهة القريبة، وأتخذ هذه الفرصة وسيلة لبيان شكرى إلخ.

تحفظات الحكومة الأردنية

واستقال رضا الركابي من رئاسة حكومة شرق الأردن على أثر عودته من لندن فخلفه مظهر رسلان فأعاد درس المشروع.

وأرسل إلى السر جلبرت كليتن في سنة ١٩٢٣ الكتاب الآتي:

أطلعت على كتاب سعادتك المرسى إلى سلفى رضا باشا الركابي عندما ما كان في لندن بخصوص المذاكرات التي دارت بينكم وبينه، ولى الشرف أن أبين لسعادتك ملاحظاتي على الأسس الواردة في كتابكم تمهيدا للمباحثات التي ستدور لعقد المعاهدة، وإننى بالنيابة عن سمو مولاي الأمير المعظم أشكر لكم ما بذلتموه من المساعي الحسنة بخصوص اعتراف حكومة جلالته البريطانية باستقلال حكومة شرق الأردن، وأذكركم أن المعاهدة يجب أن توافق في بنودها روح الاستقلال المبنية عليه.

تقول المادة الأولى: يخول الأمير عبد الله بن الحسين السلطة التنفيذية المعلقة لجلالة ملك بريطانيا كمنتدب على فلسطين في ذاك الجزء المعلوم وهو شرق الأردن وستحدد في أول فرصة مناسبة، فألفت نظركم إلى أن التحويل لابد أن يكون بين التابع والمتبوع والأمور والمأمور، وهذا لا يتفق مع استقلال المنطقة التي اعترفت حكومة جلالته البريطانية به، ولهذا أرى أن تبدل هذه المادة بما يأتي:

تترك أو تتخلى بموجب هذه المعاهدة حكومة جلالته البريطانية لسمو الأمير عبد الله عن الحقوق والسلطات المخولة لها من جمعية الأمم بقرارها في ١٨ إبريل سنة ١٩٢٣ بموجب المادة ٢٥ من صك الانتداب لفلسطين في ذاك القسم المعلوم وهو شرق الأردن والذي ستحدد حدوده في أول فرصة. وبما أن المادة الثانية صريحة بأن من الواجب على حكومة شرق الأردن إبلاغ حكومة جلالته عن جميع القوانين والأنظمة، فهذا يكون كافيا للدلالة على سير الإدارة والتبدلات التي تريد حكومة جلالته إبلاغها إلى جمعية الأمم.

وجاء في المادة الثالثة أن القوانين والأوامر والإدارات وغير ذلك مما يقرره مجلس

فلسطين التشريعي لا تشمل شرق الأردن إلا فيما يراه سمو الأمير نافعا لشرق الأردن، ولا يخفى على سعادتكم أن الحكومات النيابية لا يمكنها قبول قانون إلا إذا أقره مجلسها التشريعي. وبما أن القوانين والأوامر التي يقرها مجلس فلسطين التشريعي لا يمكن أن تكون نافذة إلا إذا وافق عليها مجلس شرق الأردن وأصبحت كقانون صادر مصادق عليه من قبل سمو الأمير، وبهذه الحالة يكون القانون الصادر على هذا المنوال كأنه لم يؤخذ من فلسطين لاكتسابه الصبغة القانونية بموجب أنظمة شرق الأردن وإن اتفقت بالأصل. ولهذا لا أرى محلا لذكر هذه المادة بعد ما جاء في المادة الثانية أن لسمو الأمير الحق المطلق بإعلان القوانين والأوامر والأنظمة لحسن إدارة شرق الأردن.

وجاء في المادة السادسة أن حكومة جلالته تعترف بحق شرق الأردن في الرسوم الجمركية على الأمتعة الداخلة لفلسطين من بلاد غير شرق الأردن وبالنتيجة تدخل شرق الأردن لأجل الاستهلاكات إلخ ، إلخ.

وجاء بالمادة السابعة أن حكومة جلالته لا تضع عثرة في طريق اشتراك شرق الأردن مع أي حكومة من الحكومات العربية المجاورة وغيرها بعقد اتفاقات جمركية - بشرط أن لا يؤثر ذلك في التعهدات الدولية لحكومة جلالته. فبعد أن جاء بالمادة السابعة أن لحكومة شرق الأردن الحق التام بعمل اتفاقات جمركية مع الحكومات المجاورة لا أرى حاجة لبقاء المادة السادسة. لأن إطلاق المنصوص عليه في المادة السابعة والتقييد المنصوص عليه في السادسة لا يتفقان. خصوصا والمباحثات لا تزال دائرة بين فلسطين وشرق الأردن بشأن الجمارك وسيعقد اتفاق بينهما.

وأما المادة الثامنة الخاصة بالمحاكم فقد تعهد سموه بأن لا ينفذ حكم مباحق أجنبي في شرق الأردن إلا بعد الحصول على موافقته مقدما ، وهذا التعهد يضمن المحافظة على حقوق الأجانب، ولهذا لا أرى حاجة لمنح ضمانات أخرى.

هذا ما أردت إبداءه من الملاحظات بشأن بعض الأسس الواردة في الكتاب راجيا التكرم ببيان المقصود من كلمة « المشورة » في المادة الرابعة ومن « التعهد المالي » في المادة الخامسة وجلالتهما بما يزيل الغامض.

وأذكر سعادتكم أيضا بما جاء في كتاب الركابي باشا يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢ عن التمثيل الخارجي والسعى لإدخال شرق الأردن في جمعية الأمم.

وعلى كل حال فإن هذه الشؤون يبحث فيها عندما تكونون على استعداد للبحث في نصوص المعاهدة وتفضلوا إلخ.

اعتراف بريطانيا بشرق الأردن

وتوقفت المحادثات والمكاتبات لعقد المعاهدة حتى كان يوم ٢٤ مايو سنة ١٩٢٣ فقد زار عمان السير هربرت صموئيل المندوب السامي لفلسطين وخطب الخطبة الآتية:

أرغب بالنيابة عن جلالة الملك جورج الخامس وحكومته أن أقدم أصدق التهاني لسمو الأمير عبد الله وأهالي شرق الأردن، وبالأصح إلى جميع العرب بمناسبة هذا اليوم المبارك السعيد، (هو عيد الفطر لسنة ١٣٤١هـ)

إننا ندخل اليوم في دور عظيم الشأن في تاريخ الأمم العربية الكبير. فبعد أن كان العرب عنصرا مجيدا اشتهر بالإدارة والآداب والفنون والعلوم تقهقروا تحت اضطهاد دولة دخيلة غير راقية. وقد منحتهم الحرب الكبرى فرصة لتحرير أنفسهم. فقد اشتركت جيوش بريطانيا العظمى تسندها الجيوش العربية بقيادة أنجال شريف مكة مع القوات العثمانية في حرب طال أمدها، وتكللت الثورة العربية ضد تركيا بالتعاون مع الحلفاء بنجاح تام. وقد مهدت السبل الآن لنهضة عربية يتوقف انتشارها ونجاحها على العرب أنفسهم.

أن فصل هذه البلاد عن المملكة العثمانية وضع على عاتق بريطانيا العظمى تبعة إزاء جمعية الأمم، الجمعية الجليلة القدر التي تمثل رأى القسم الأكبر من العالم المتمدن، وستنجز الوعود التي أعطيت لجلالة الملك حسين في أثناء الحرب، ووفقا لهذه الخطط اعترف بشريف مكة ملكا مستقلا، ونودى بجلالة الملك فيصل ملكا على العراق وأعطى سلطات فعلية، وعقدت معاهدة مع الملك حسين حديثا وستعلن نصوصها قريبا وهي تدل على أن النهضة العربية دخلت في طور جديد، وما نحن نحتفل الآن بالاتفاق الذي عقد مع سمو الأمير في أثناء زيارته لجلالة الملك جورج والحكومة البريطانية، ولا يخفاكم أن الاتفاق ينص على ما يلي:

تعترف حكومة جلالة الملك جورج بوجود حكومة مستقلة في شرق الأردن برئاسة صاحب السمو الأمير عبد الله بن الحسين - بشرط أن توافق جمعية الأمم على ذلك وأن

تكون حكومة شرق الأردن دستورية تمكن حكومة جلالة الملك من القيام بتعهداتها الدولية فيما يتعلق بتلك البلاد وذلك باتفاق يعقد بين الحكومتين.

لم تنقض سنتان عل تسلم سمو الأمير زمام إدارة شرق الأردن حتى خرجت من دور الاضطراب والفوضى إلى دور سلام مستمر وتقدم متزايد فاستفاد من هذا التحسين جميع الأهالي على اختلاف طبقاتهم. سواء في المدن أو القرى أو بين الفلاحين والبدو. والأمل وطليد بأن التقدم سيستمر باطراد، والفضل في ذلك أيضا يعود إلى المستشارين الذين اختارهم سموه وأذكر منهم مظهر باشا رسلان - الذي أُرغب أن أقدم له التهاني الخاصة بنواله هذه الرتبة الجديدة.

والحكومة البريطانية تفخر بأنها استطاعت الاشتراك في هذا التقدم باذلة لحكومة الأمير مساعدة فعلية وأدبية، وقد تمتعت هذه الحكومة بمساعدة مالية أيضا مما سهل لها إيجاد قوة سيارة منظمة وطدت أركان الأمن العام في هذه البلاد، وقد وضعت طيارات وسيارات مصفحة تحت تصرفها لاستخدامها عند الحاجة، وقدم لها مستشارون سياسيون وعسكريون حسب حاجاتها. وحرصت حكومة جلالة الملك في الوقت نفسه على عدم التدخل مطلقا في إدارة الأمير فأصبح استقلال إدارته حقيقيا.

واسمحوا لي أن أذكر في هذا المقام عظيم تقديري للصدقة التي استحكمت حلقانها بيني وبين سمو الأمير، ويسرني أني تمكنت فعلا من الاشتراك في التطورات التي جرت مؤخرا وساعدت عليها سواء فيما يتعلق باستقلال شرق الأردن أو بالتقدم الناشئ عن عقد المعاهدة مع الحجاز.

وإنني آمل من صميم الفؤاد أن الحزم السياسي وروح التساهل وحسن تدبير الأمور الإدارية - وقد امتازت بها حكومة الأمير تستمر طويلا بعناية الله تعالى تعكس ضياء جديدا على سموه، وتؤدي إلى دوام خير ونجاح الذين هم تحت سلطته.

الاعتداء على الاستقلال وانتقاصه

وأدى الأمير فريضة الحج في سنة ١٣٤٢هـ فحدثت في أثناء غيابه حوادث ساءت الإنجليز ولم يكد يعود إلى عمان في يوم ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٤ - ١٩ المحرم سنة ١٣٤٣ حتى تلقى من الحكومة البريطانية إنذارا ينطوي على المطالب الآتية:

- ١ - بسط المراقبة البريطانية على المالية بدون قيد ولا شرط
 - ٢ - إخراج المتهمين بالتحريض في حوادث الحدود^(١).
 - ٣ - إلغاء نيابة العشائر، على أن تكون القوات المحلية خاضعة لتفتيش قائد القوات الإمبراطورية، وعلى أن تستخدم طبق مشورة حكومة جلالتها.
 - ٤ - قبول اتفاق تسليم المجرمين المعقود مع سورية.
 - ٥ - أن يعد سمو الأمير محترماً وغير مسؤول عن إدارة الحكومة باعتبار أن الحكم يجب أن يكون دستورياً في كل حال.
- فلم يسع الأمير سوى الرضا والقبول بسبب تخرج الحالة وسجل قبوله بهذه الجملة «إنا لله وإنا إليه راجعون».
- وعلى أثر ذلك نشرت حكومة عمان يوم ٢١ المحرم سنة ١٣٤٣ و ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٤ البلاغ الرسمي الآتي:
- بناء على تشويش الأفكار في البلاد المجاورة بسبب الحوادث المؤسفة التي وقعت في سورية وتسكينها لها رأينا قبول رأى رسمي أبدى لنا بطلب نزوح بعض الذوات الذين يقال إن وجودهم في المنطقة يفسر بخطة غير حبيبة تجاه الحكومة الحليفة في سورية، ولما لم يكن للذوات المذكورين أدنى علاقة بتلك الحوادث اقتضى التنويه بأن نزوحهم غير مسبب عن ظهور مسئوليتهم منها، بل لتطمين الأفكار الرسمية الخارجية بحسن النوايا المنطوية عليها أفئدتنا، ولرغبتنا في إثبات خطتنا القويمة السالمة من كل شائبة نحو المناطق المجاورة، وأن التحقيق الجارى سيجلى الحقائق على وجهها».

١ - خلاصة ما يقال في وصف تلك الحوادث أنها نشأت عن مهاجمة عصابات أتية من شرق الأردن لبعض أراضي حوران ولدمشق فقد وصلت غارتها حتى دخلت باب السريجة من أحياء دمشق الجنوبية، وذلك في شهر أغسطس سنة ١٩٢٤ فالتقى ذلك الفرنسيون فقصدهم المسيو ليبسيه السكرتير العام للمقوضية القدس، واتصل بوزارة الأمور الإنكليز واحتج لديهم على ما حدث فسيرت حكومة فلسطين القوى إلى الحدود لمطاردة العصابات واشتركت مع القوى الفرنسية في هذه المهمة وادعى الفرنسيون بأن بعض الوطنيين السوريين النازلين في شرقي الأردن اشتركوا في تأليف العصابات وإرسالها فقبض عليهم وأرسلوا إلى معان والبقعة ثم إلى الحجاز. وهذه أسماؤهم : الأمير عادل أرسلان وأحمد مريود ونبية العظمة وعثمان قاسم وغيرهم.

ضم العقبة ومعان إلى شرق الأردن

ظلت العقبة تابعة لحكومة الحجاز حتى سنة ١٩٢٤ فقد أقنع الأمير عبد الله والده في أثناء زيارته له بعمان بالتنازل له عنها مع مقاطعة معان فأجابته إلى طلبه مشروطاً أن يكون التنازل شخصياً وأن يبقى حق الملكية للحجاز.

والواقع أن الاستيلاء على العقبة وإدخالها في الدائرة الإمبراطورية المرنّة كان من جملة الأغراض التي وضع رجال الاستعمار البريطاني في الشرق العربي نصب أعينهم تحقيقها منذ ختام الحرب العظمى لما لها من الأهمية العسكرية والاقتصادية. وقد استعانوا بالأمير عبد الله بعد ما تبوأ إمارة شرق الأردن لما له من حظوة عند أبيه فتم التنازل في شهر مارس سنة ١٩٢٤ واشترط فيه أن يكون شخصياً كما قلنا.

وهذا نص البلاغ الرسمي الذي أذاعته يوم ٢٣ مارس سنة ١٩٢٤ الوكالة العربية في القاهرة عن هذا التنازل:

« لا صحة ولا أصل بتاتا لما نقلته الأخبار البرقية بشأن معان والعقبة وعلاقاتها بشرق الأردن، بل إنه تقرر بقاء سمو الأمير على في معان بالقوة التي قدم بها من المدينة للترتيبات المقتضية لانتظام سير خط الحجاز وتأمين سير المواصلات ونحو ذلك مما تقتضى به الحال الحاضرة، وأن العقبة ومعان وملحقاتها تابعة للمركز بالحجاز ومربوطة مباشرة كحالتها الأولى، وتعيين غالب باشا الشعلان لا تأثير له قطعياً، وما هو إلا موظف من موظفي الحكومة الهاشمية تابع للمركز بصورة رسمية».

وألحقت هذه المقاطعة بحكومة عمان رسمياً في شهر يوليو سنة ١٩٢٥ فقد تنازل جلالة الملك على عنها في إبان الحرب الحجازية - النجدية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ بمعاهدة عقدت في جدة يوم ٢٥ ذي القعدة سنة ١٣٤٣ (٥ يونيو سنة ١٩٢٥).

وهذا نصها:

تقرر بين جلالة الملك على وسمو الأمير عبد الله ما يأتي:

أ - التصريح بسلامة الشرق العربي

ب - عدم انزعاج جلالة الخليفة الأعظم (يعني الملك حسين) وكان ينزل العقبة يومئذ فقد قصدتها بعد مغادرته الحجاز واتخذها دار مقام له ثم أخرج منها وأرسل إلى قبرص

- وسنفصل ذلك حين الكلام على الدولة الهامشية - نظر لمقامه في العالم العربي والإسلامي - أى أنه لا يجرى التسليم إلا بعد تشريف جلالته لجدة.
- ج - لا يجرى التسليم إلا بعد صدور الأمر منه لموظفى ولاية معان.
- د - عدم التعرض لمناقلات الحجاز الحربية مطلقا.
- هـ - السماح للحكومة الحجازية بنقل جندها ومعداتهما إلى أى محل تريد قبل التسليم ويعده.

التسلم والتسليم

وفى يوم ١٦ يوليو سنة ١٩٢٥ غادر الأمير عبد الله عمان قاصدا معان مع رئيس وزرائه وحاشيته للاحتفال رسميا بضم هذه المقاطعة إلى إمارته وهذا نص الخطاب الذى وجهه إلى رئيس حكومته بهذه المناسبة يوم ٤ منه:

«نظرا لتنسيب صاحب الجلالة الهامشية الملك على المعظم ملك البلاد المقدسة الحجازية أيده الله وأدام نصره ضم ولاية معان والعقبة إلى إمارتنا اقتضى إصدار إرادتنا الملكية إليكم إعلانا بذلك مع الشكر الدائم لجلالته».

المعاهدة بين شرق الأردن وإنجلترا

واستمرت المفاوضات دائرة بين حكومة عمان وحكومة القدس لعقد المعاهدة الأردنية الإنجليزية طبقا لتصريح حكومة لندن حتى يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٨ فقد وقع عليها فى القدس.

وهذا نصها:

لما كان لصاحب الجلالة البريطانية بموجب انتداب أوتمن عليه فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٢ صلاحية فى الإقليم المشمول بذلك الانتداب.

ولما كان صاحب السمو أمير شرق الأردن قد أنشأ حكومة فى ذلك القسم من الإقليم المنتدب عليه المعروف بشرق الأردن

ولما كان صاحب الجلالة البريطانية مستعداً للاعتراف بوجود حكومة مستقلة في شرق الأردن تحت حكم صاحب السمو أمير شرق الأردن (على طريق اتفاق يعقد مع صاحب السمو) على أن تكون تلك الحكومة دستورية وتضع صاحب الجلالة البريطانية في موقف يؤدي معه التزاماته بشأن هذه البلاد.

فلذلك اعتزم الآن صاحب الجلالة البريطانية وصاحب السمو أمير شرق الأردن أن يعقدا اتفاقاً لهذه المقاصد وعينا لتلك الغاية مندوبيهما المفوضين.

عن صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والممتلكات البريطانية وراء البحار وإمبراطور الهند الفيلد مارشال بلومر.

وعن صاحب السمو أمير شرق الأردن حسن خالد أبو الهدى.

الذين بعد أن تبادلوا تفويضيهما التامين ووجدهما بالشكل الصالح الملائم اتفاقاً على ما يأتى:

المادة ١ - يوافق صاحب السمو الأمير على أن يمثل صاحب الجلالة البريطانية في شرق الأردن معتمد بريطاني يعمل بالنيابة عن المندوب السامي لشرق الأردن، وعلى أن تجرى المخابرات بين صاحب الجلالة البريطانية وجميع الدول الأخرى من الجهة الواحدة وبين حكومة شرق الأردن من الجهة الثانية عن طريق المعتمد البريطاني والمندوب السامي السالفي الذكر.

ويوافق صاحب السمو الأمير على أن النفقات العادية للحكومة المدنية والإدارة ومرتبات المعتمد البريطاني وموظفيه تتحملها بأسرها شرق الأردن، ويهيئ صاحب السمو الأمير محلاً لإقامة البريطانيين من موظفي المعتمد البريطاني.

المادة ٢ - أن سلطتي التشريع والإدارة المؤتمن عليهما صاحب الجلالة البريطانية بصفة كونه منتدباً على فلسطين يتولاهما في هذا القسم المعروف بشرق الأردن من الإقليم المنتدب عليه صاحب السمو الأمير عن طريق الحكومة الدستورية التي يعينها بحدودها قانون شرق الأردن الأساسي - وأى تعديل يطرأ عليها يكون بموافقة صاحب الجلالة البريطانية.

إن كلمة فلسطين في سائر مواد هذا الاتفاق - مالم ترد معرفة على وجه آخر - تعنى

ذلك الشطر من الإقليم المنتدب عليه الواقع إلى الغرب من خط مرسوم من نقطة تبعد ميلين عن مدينة العقبة على الخليج المعروف بذلك الاسم صعوداً في منتصف وادي عربة والبحر الميت ونهر الأردن حتى ملتقاه بنهر اليرموك، ومن ثم في منتصف ذلك النهر حتى التخوم السورية.

المادة ٣ - يوافق سمو الأمير على أن لا يعين في شرق الأردن - مدة الاتفاق الحاضر موظف من غير جنسية شرق الأردن دون موافقة صاحب الجلالة البريطانية، وسيضبط عدد الموظفين البريطانيين المعيّنين على هذا المنوال في حكومة شرق الأردن وشروط استخدامهم باتفاق على حدة.

المادة ٤ - يوافق صاحب السمو الأمير على اتخاذ وسن أية قوانين أو أوامر أو أنظمة قد يقتضيها القيام التام بما على صاحب الجلالة البريطانية من التزامات وتبعات دولية بشأن بلاد شرق الأردن، وعلى أن لا تقبل أو تسن في شرق الأردن أية قوانين أو أوامر أو أنظمة يمكن أن تعرقل القيام التام بتلك الالتزامات والتبعات الدولية.

المادة ٥ - يوافق صاحب السمو الأمير على أن يسترشد بنصيحة صاحب الجلالة البريطانية التي تسدى إليه عن طريق المندوب السامي لشرق الأردن في جميع الأمور المختصة بصلات شرق الأردن الخارجية، وكذلك في جميع الأمور الهامة التي تمس الالتزامات والمصالح المالية والدولية لصاحب الجلالة البريطانية بشأن شرق الأردن.

ويتعهد سمو الأمير أن يتبع في شرق الأردن في الإدارة والمالية وموارد الحكومة خطة من شأنها أن تكفل الاستقرار والتنظيم الصالح لحكومته وأموالها المالية.

ويوافق على أن يجعل صاحب الجلالة البريطانية على علم بالتدابير المقترحة والمتخذة لإنفاذ هذا التعهد على الوجه اللائق، ويوافق فوق ذلك على أن لا يغير طريقة مراقبة الأموال العامة في شرق الأردن من غير موافقة صاحب الجلالة البريطانية.

المادة ٦ - يوافق صاحب السمو الأمير على أن يرجع إلى مشورة صاحب الجلالة البريطانية في قانون الميزانية السنوي، وفي أي قانون يختص بالمواد التي تنطوي عليها نصوص هذا الاتفاق، وفي أي قانون من الأنواع التالية وهي:

(١) أي قانون يمس نقد شرق الأردن أو له صلة بإصدار أوراق نقدية (بنكنوت)

(٢) أى قانون يفرض رسوما متفاوتة

(٣) أى قانون يمكن أن يجعل الأشخاص المنتمين إلى جنسية أية دولة من جمعية الأمم أو إلى أية دولة وافق صاحب الجلالة البريطانية بموجب معاهدة على أن يضمن لها نفس الحقوق التي كانت تتمتع بها فيما لو كانت عضوا في العصبة المذكورة - خاضعين أو مستهدفين لأى فقد أهلية لم يخضع ولم يستهدف له الأشخاص الذين هم من الرعايا البريطانيين أو الذين ينتمون إلى جنسية أية دولة أجنبية.

(٤) أى قانون خاص ينص على وراثة عرش الأمير أو على إنشاء مجلس وصاية

(٥) أى قانون يمنح نفسه فيه أى أرض أو مال أو هبة أخرى أو عطية.

(٦) أى قانون يمكن أن يتولى الأمير بمقتضاه السيادة على قطر خارج عن شرق الأردن.

(٧) أى قانون يختص بحق المحاكم المدنية في القضاء على الأجانب.

(٨) أى قانون مغير أو معدل أو مضيف لتفاصيل أحكام القانون الأساسي.

المادة ٧ - لا يكون بين فلسطين وشرق الأردن أى حاجز جمركى. مالم يقع اتفاق بين البلدين، والتعريف الجمركية لشرق الأردن يوافق عليها صاحب الجلالة البريطانية.

تدفع حكومة فلسطين إلى حكومة شرق الأردن المبلغ المقدر من الرسوم الجمركية المفروضة على قسم البضائع الداخلة إلى فلسطين من إقليم غير شرق الأردن، ثم تدخل شرق الأردن فيما بعد للاستهلاك المحلى، ولكن يحق لحكومة فلسطين أن تحجز من المبالغ التى تدفع على هذا الحساب المبلغ المقدر من الرسوم الجمركية التى تفرضها شرق الأردن على ذلك القسم من البضائع التى تدخل شرق الأردن من أقاليم غير بلاد فلسطين ثم تدخل فلسطين فيما بعد للاستهلاك المحلى.

وتلقى تجارة ومتاجر شرق الأردن فى الموانئ الفلسطينية من التسهيلات ما تلقاه تجارة فلسطين ومتاجرها على السواء.

المادة ٨ - لا توضع عقبة فى سبيل اتحاد شرق الأردن بمن تود من الممالك العربية المجاورة فى الجمارك أو لمقاصد أخرى - مادام ذلك يتفق مع الالتزامات الدولية لصاحب الجلالة البريطانية.

المادة ٩ - يتعهد صاحب السمو الأمير بقبول وتنفيذ مايمكن أن يعده صاحب الجلالة البريطانية ضروريا من النصوص المعقولة فى المواد القضائية لصيانة مصالح الأجانب، وستدمج هذه الشروط فى اتفاق على حدة يبلغ إلى مجلس جمعية الأمم، وريثما يعقد اتفاق كهذا فلا يؤتى بأجنبى أمام محكمة أردنية من غير موافقة صاحب الجلالة البريطانية.

يتعهد صاحب السمو بقبول وتنفيذ مايمكن أن يعده صاحب الجلالة البريطانية ضروريا من النصوص المعقولة فى المواد القضائية لصيانة القانون وحق القضاء بشأن المسائل الناجمة عن العقائد الدينية للطوائف الدينية المختلفة.

المادة ١٠ - يمكن لصاحب الجلالة البريطانية أن يحتفظ بقوات مسلحة فى شرق الأردن، ويمكن أن ينشئ وينظم ويراقب فى شرق الأردن وقوات مسلحة تكون فى رأيه ضرورة للدفاع عن البلاد، ولتأييد صاحب السمو الأمير فى صيانة السلام والنظام، ويوافق صاحب السمو الأمير على أن لا ينشئ ولا يحتفظ فى شرق الأردن، وأن لايسمح بأن ينشأ أو يحتفظ بأى قوات عسكرية من غير موافقة صاحب الجلالة البريطانية.

المادة ١١ - يعترف صاحب السمو الأمير بالمبدأ الذى يعتبر أن تكاليف القوات اللازمة للدفاع عن شرق الأردن عبء على واردات تلك البلاد - تستمر شرق الأردن عند نفاذ هذا الاتفاق على تحمل سدس تكاليف قوة الحدود لشرق الأردن وتتحمل كذلك - حالما تسمح موارد البلاد المالية - فرق الزيادة ما بين تكاليف القوات البريطانية المرابطة فى شرق الأردن وتكاليف هذه القوات فيما لو كانت مرابطة فى بريطانيا العظمى فى الدرجة التى تعتبر هذه القوات - فى نظر صاحب الجلالة البريطانية - مستخدمة فى شؤون شرق الأردن وحدها،

المادة ١٢ - مادامت واردات شرق الأردن غير كافية لسد النفقات العادية للإدارة التى تنفق بمصادقة صاحب الجلالة البريطانية - بما فيها أى إنفاق على قوات محلية تكون شرق الأردن عرضة لها بموجب المادة ١١ - فيؤخذ بتدبير إعانة من الخزانة البريطانية على سبيل هبة أو قرض، تعضيدا لواردات شرق الأردن، ويتخذ صاحب الجلالة البريطانية التدابير لدفع فرق الزيادة من نفقات القوات البريطانية فى شرق الأردن إلى الحد والأوان اللذين تظل فيهما واردات شرق الأردن غير كافية لاحتمال زيادة كهذه.

المادة ١٣ - يوافق صاحب السمو الأمير على أن تتخذ وتسن جميع القوانين أو الأوامر والأنظمة التي يتطلبها صاحب الجلالة البريطانية من حين لآخر للقيام بمرامى المادة العاشرة، وأن لا تقبل ولا تسن فى شرق الأردن أية قوانين أو أوامر أو أنظمة قد تصطدم فى رأى صاحب الجلالة البريطانية بمرمى تلك المادة.

المادة ١٤ - يوافق صاحب السمو الأمير أن يتبع نصيحة صاحب الجلالة البريطانية بشأن إعلان الحكم العرفى فى جميع شرق الأردن، أو فى أى جزء منها وأن يعهد بإدارة ذلك الجزء أو تلك الأجزاء التي قد توضع تحت الحكم العرفى فى شرق الأردن إلى ذلك الضابط الذى قد يرشحه أو أولئك الضباط الذين قد يرشحهم صاحب الجلالة البريطانية من قوات جلالته البريطانية. ويوافق صاحب السمو كذلك على اتخاذ قانون خاص - عند إعادة الحكومة المدنية - يبرئ فيه القوات المسلحة المحتفظ بها صاحب الجلالة البريطانية من تبعة أى تصرف أو إهمال أو تقصير وقع خلال الحكم العرفى .

المادة ١٥ - يمكن لصاحب الجلالة البريطانية أن يتولى حق القضاء على جميع أعضاء القوات المسلحة التي يحتفظ بها أو يراقبها صاحب الجلالة البريطانية فى شرق الأردن، ووفاء للغرض من هذه المادة والمواد الخمس السالفة فلفطة (قوات مسلحة) تعتبر شاملة للمدنيين الملحقين بالقوات المسلحة أو المستخدمين فيها .

المادة ١٦ - يتعهد صاحب السمو الأمير بأن يقدم فى كل حين كل تسهيلات لتنقل قوات صاحب الجلالة البريطانية - بما فيها استعمال اللاسلكى والخطوط البرية لمصلحتى البرق والهاتف وحق مد خطوط برية - ولنقل وخزن الوقود والعتاد والذخيرة واللوازم على طرق شرقى الأردن وسككها الحديدية ومعابرها المائية وموانئها.

المادة ١٧ - يوافق صاحب السمو الأمير على أن يسترشد بنصيحة صاحب الجلالة البريطانية فى جميع الشؤون المختصة بالامتيازات واستثمار المواد الطبيعية وإنشاء وإدارة سكك الحديد وعقد القروض.

المادة ١٨ - مامن أرض فى شرق الأردن يتنازل عنها أو تؤجر أو توضع بأية طريقة تحت مراقبة أية سلطة أجنبية. وهذا لا يمنع صاحب السمو الأمير من اتخاذ ما قد يكون ضروريا من التدابير لإقامة ممثلين أجانب ولتنفيذ أحكام المواد السابقة.

المادة ١٩ - يوافق صاحب السمو الأمير على أنه ريثما تعقد اتفاقات خاصة بتسليم المجرمين تختص بشرق الأردن فمعاهدات تسليم المجرمين النافذة بين صاحب الجلالة البريطانية والدول الأجنبية تتناول شرق الأردن.

المادة ٢٠ - ينفذ هذا الاتفاق حالما يبرمه الساميان المتعاقدان بعد قبوله من جانب الحكومة الدستورية التي تؤلف بموجب المادة الثانية، وتعتبر الحكومة الدستورية مؤقتة إلى أن يصدق على الاتفاق على ذلك الوجه، ولا شيء يمنع الفريقين الساميين المتعاقدين من النظر حيناً بعد حين في نصوص هذا الاتفاق بقصد أى تنقيح قد يلوح أنه مرغوب فيه في الأحوال التي توجد عند ذلك.

المادة ٢١ - لقد صيغ الاتفاق الحاضر في لغتين، الانجليزية والعربية وسيوقع مفوض كل من الساميين المتعاقدين على نسختين إنجليزييتين وآخرين عربييتين ويكون للصيغتين عين المقام من الاعتبار، وإنما عند الاختلاف بينهما في تفسير مادة من مواد الاتفاق يكون للصيغة الانجليزية التقدم.

وثقة بما تقدم فقد وقع المندوبان المفوضان المذكوران على الاتفاق الحاضر في القدس في هذا اليوم العشرين من شهر فبراير سنة ١٩٢٨ م.

(بولر) (حسن خالد أبو الهدى)

دستور شرق الأردن

وعملما بما نص عليه في متن المعاهدة وضع دستور هذه الحكومة بالاتفاق بين دار الإمارة والسلطة البريطانية ونشر يوم ١٦ إبريل سنة ١٩٢٨ وهو في ٧٢ مادة. وقد جاء في المادة ١٦ منه أن السلطات التشريعية والإدارية مخولة للأمير عبد الله بن الحسين ولورثته من بعده وأن ولاية العهد في الذكور من سلالة الأمير وفقاً لقانون الوراثة الخاص، وعلى هذا المنوال تم إنشاء هذه الإمارة نهائياً من وجهة نظر الحقوق الدولية واعترف باستقلالها ووجودها.

الحركة الوطنية فى شرق الأردن

لم يقابل وضع المعاهدة على هذا المنوال وسن دستور منبعث عن أحكامها بالارتياح فى البلاد الأردنية لما فيه من الافتئات على حقوق السيادة الوطنية، ولأنه جاء مخالفا للعهد الشفوية المقطوعة لسمو الأمير عبد الله فى سنة ١٩٢١ وللتصريحات العديدة التى ألقاها الموظفون البريطانيون الرسميون فى شتى المناسبات، فتنادى الوطنيون إلى عقد مؤتمر عام يمثل البلاد وينطق بلسانها وقد عقد هذا المؤتمر فى عمان يوم ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٨ وحضره ١٢٠ مندوبا من الزعماء والرؤساء والمفكرين، فأنكر ما وقع ووضع الميثاق الوطنى الآتى ودعا البلاد إلى التمسك به وتنفيذه وهو:

بالاستناد إلى العهد المقطوعة للعرب عامة من جانب حليفهم بريطانيا العظمى فى أثناء الحرب العامة،

وإلى العهد الرسمية المقطوعة من قبلها لشرق الأردن خاصة وإلى المادة (٢٢) من عهد جمعية الأمم،

وإلى مبادئ الرئيس ولسن الأربعة عشر التى اعترف بها الحلفاء ووعدوا رسميا بتحرير الشعوب المظلومة على أساسها،

وإلى الوعد الرسمى الصادر عن وزارتى خارجية انجلترا وفرنسا سنة ١٩١٨ للبلاد العربية المحررة،

وقد اجتمعنا نحن ممثلى الإمارة العربية الأردنية فى مؤتمرنا الوطنى المنعقد فى عمان بتاريخ ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٨ وقررنا ميثاق وطنيا لبلادنا البنود الآتية:

- ١ - إمارة شرق الأردن دولة عربية مستقلة ذات سيادة بحدودها الطبيعية المعروفة،
- ٢ - تدار بلاد شرق الأردن بحكومة دستورية مستقلة برئاسة صاحب السمو الملكى الأمير عبد الله بن الحسين المعظم وأعقابيه من بعده،
- ٣ - لا تعترف بلاد شرق الأردن بمبدأ الانتداب إلا كمساعدة فنية نزيهة لصالح البلاد

وهذه المساعدة تحدد بموجب اتفاق أو معاهدة تعقد بين شرق الأردن وحليفة العرب بريطانيا العظمى، على أساس الحقوق المتقابلة والمنافع المتبادلة دون أن يمس ذلك بالسيادة القومية

٤ - تعتبر شرق الأردن وعد بلفور القاضى بإشياء وطن قومي لليهود بفلسطين مخالفا لعهد بريطانيا ووعدوها الرسمية للعرب، وتصرفا مضادا للشرائع الدينية والمدنية فى العالم.

٥ - كل انتخاب للنياحة العامة يقع فى شرق الأردن على غير قواعد التمثيل الصحيح وعلى أساس عدم مسؤولية الحكومة أمام المجلس النيابى لا يعتبر انتخابا ممثلا لإرادة الأمة وسيادتها القومية ضمن القواعد الدستورية. بل يعتبر انتخابا مصطنعا لا قيمة تمثيلية صحيحة له، والأعضاء الذين ينتخبون على أساسه إذا فصلوا بحق سياسى أو مالى أو تشريعى ضار بحقوق شرق الأردن الأساسية لا يكون لفصلهم قوة الحق المعترف به من قبل الشعب، بل يكون فصلهم جزءا من أجزاء تصرف السلطة الانتدابية وعلى مسؤوليتها.

٦ - ترفض شرق الأردن كل تجنيد لا يكون صادرا عن حكومة دستورية مسؤولة باعتبار أن التجنيد جزء لا يتجزأ من السيادة الوطنية.

٧ - ترفض شرق الأردن تحمل نفقات أية قوة احتلالية أجنبية، وتعتبر كل مال يفرض عليها من هذا القبيل مالا مغتصبا من عرق عاملها المسكين وفلاحها البائس.

٨ - ترى شرق الأردن مواردها إذا منحت حق الخيار بتنظيم حكومتها المدنية كافية لقيام إدارة دستورية صالحة فيها برئاسة سمو الأمير المعظم صاحب الإمارة الشرعى. أما الإعانة المالية التى تدفعها الحكومة البريطانية فإن بلاد شرق الأردن تعتبرها نفقات ضرورية لخطوط المواصلات الإمبراطورية والقوى العسكرية المعدة لخدمة المصالح البريطانية ليس إلا. لذلك فإن هذه الإعانة التى يضاف إليها اليوم قسم من واردات البلاد لتحقيق غايات لا مصلحة لشرق الأردن فيها كما هو الواقع لا تخول بريطانيا العظمى حق الإشراف على مالية شرق الأردن هذا الإشراف المركزى الضار الواقع اليوم، ولهذا فإننا نعتبر الوضع المالى الحاضر المبني على سياسة تخفيف الإعانة المالية عن عاتق المكلف على حساب المكلف الأردنى عبارة عن وضع ضار غير

مشروع لا تتحملة موارد البلاد ومن الواجب إبطاله واستبداله بنظام يؤيد استقلال حكومة شرق الأردن المالي. مقررين أن التصرف المالي الحاضر لا يجوز صدوره عن حليفة غنية كبريطانيا بالنسبة لبلاد فقيرة كشرق الأردن.

٩ - تعتبر بلاد شرق الأردن كل تشريع استثنائي لا يقوم على أساس العدل والمنفعة العامة وحاجيات الشعب الصحيحة تشريعاً باطلاً.

١٠ - لا تعترف شرق الأردن بكل قرض مالى وقع قبل تشكيل المجلس النيابي

١١ - لا يجوز التصرف بالأراضي الأميرية قبل عرضها على المجلس النيابي وتصديقه عليها وكل بيع وقع قبل انعقاد المجلس يعتبر باطلاً.

وألف المؤتمر لجنة تنفيذية من ٢٦ عضواً لمتابعة قراراته والسهر على تنفيذها اختار لرئاسة حسين الطراونة رئيسه وأبلغ نص قراراته إلى الأمير فسلمها إلى المعتمد البريطاني فأرسل إليه يوم ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٨ الكتاب الآتي:

١ - لى الشرف ياصاحب السمو أن أعيد مع هذا كتاب حسين الطراونة الذى تناولته من يد سموكم.

٢ - أعترف بأنه مما يوجب خيبة الأمل وجود بعض أشخاص لا يحبذون شكل الحكومة الحاضرة التى اقمتموها سموكم بالاتفاق مع الدولة المنتدبة.

٣ - إن العمل الشاق الذى بذل، والصعوبات الجمة التى ذلت لجعل الإدارة فى هذا المستوى من الكفاءة والجدارة والحكومة فى هذه الحالة، لو فهمت جيداً لقدرها الجميع قدرها ولأدركوا أيضاً أن إنشاء مجلس خال من موظفى الحكومة للاشتراك فى العمل، وفى مثل هذه الأونة من تطور البلاد يكون مجلبة للكوارث.

٤ - وعندى أنه من الخطر إنشاء مجلس تنفيذى فى الوقت الحاضر وإلى مدة أخرى لا يتألف من كبار موظفى الحكومة، وفضلاً عن ذلك فإن البلاد لا تقدر الآن أن تتحمل رواتب أعضاء مجلس تنفيذى لا يتقلدون مناصب رؤساء مصالح.

فإذا كان الذين قدموا هذا الكتاب الموقع من حسين الطراونة إلى سموكم يطلبون حقيقة خير بلادهم ونجاحها فأنا واثق كل الثقة بأن أحسن وسيلة لذلك أن يؤيدوا التدابير التى أعدتموها لحكومة هذه البلاد.

٥ - ثم إن التقدم نحو الحكم النيابي لا يتم إلا بعد ما يبرهن الشعب على قدرته لتحمل مسؤوليات أكبر.

الوطنيون يحتجون

وفي أواسط شهر ديسمبر سنة ١٩٢٨ أزار السير جون تشانسلور المندوب السامي البريطاني لفلسطين عمان فوضع الوطنيون المذكرة الآتية وأرسلوها إليه:

«لنا الشرف أن نقدم هذه المذكرة التي تعبر عن شعور البلاد وأمانيتها وهي تتضمن الأمور الآتية:

١ - نعلن باسم الشعب الأردني احتجاجنا واستيائنا من المعاهدة المعروفة بعد ما أعلن هذا الشعب احتجاجه الوطني بإجماع الأصوات، ونذكركم بالعهود التي قطعت للعرب عموما ولأهل شرق الأردن بوجه خاص، وبالدم الذي أراقه العرب في جانب الحلفاء طمعا في استقلالهم وحريتهم، كما أننا ننتهز هذه الفرصة لإعلان إخلاصنا الدائم آمليين أن نحصل على استقلالنا الحقيقي وحياتنا الدستورية في القريب العاجل.

٢ - نحتج بشدة على كل تدخل يقوم به المعتمد البريطاني في شؤون حكومتنا، ونعلن أن كل القوانين والأوامر والاتفاقيات التي تسنها وتعقدتها الحكومة إنما تقوم على القوة ولا إرادة للشعب بها.

٣ - نحتج أيضا على قانون الانتخاب بكامل نصوصه. وذلك لأن هذا القانون بعد تنقيحه خول للمائة والستين ناخبا حق انتخاب المجلس التشريعي الذي يمثل ٢٥ ألف ناخب ومنع عن بعض العشائر حق التمثيل، ومن المعلوم أن مجلسا تشريعيًا تقاطعه أغلبية السكان لا يكون ممثلا للبلاد.

٤ - نستنكر أعمال هذه الحكومة. لأنها سنت قوانين جائرة للضغط على حرية النشر وغير ذلك من الحقوق المعتبرة حقوقا طبيعية للإنسان، وتدخلت في حرية المحاكم وسجنت أخلص الزعماء وأشدتهم أمانة لبلادهم، وخلقت وظائف لأعوانها ملأها بالجهلة وغير الأكفاء، الأمر الذي نشأ عنه مضاعفة الضرائب، وزاد الطين بلة المبالغ التي تنفق على الجواسيس وعلى بناء قصر فخم للمعتمد البريطاني بينما الحكومة نفسها من غير بناء خاصة».

اللجنة التنفيذية تقاطع الانتخابات

ودعت الحكومة الأردنية الشعب إلى انتخاب المجلس التشريعي المقرر إنشاؤه بحسب أحكام الدستور، فقررت مقاطعة الانتخابات ودعت الأمة إلى عدم الاشتراك فيها، وأرسلت في شهر أكتوبر سنة ١٩٢٨ البرقية الآتية إلى جمعية الأمم:

«ولما كانت المعاهدة بين بريطانيا العظمى وسمو الأمير عبد الله والدستور الذي سن في وزارة المستعمرات مجعفين بحقوقنا، فقد احتج الشعب عليهما وبالرغم من احتجاجاتنا إلى الحكومة على قانون الانتخاب المخالف للأصول والموافق لرغائبها، وخلاصته جعل ناخب ثانوي لكل ١٥٠ مكلفاً، فقد قامت بدعاية ضارة تركز على قوى موظفيها في المقاطعات وسجلت بطرق متنوعة قسماً من الشعب خلافاً لرغائبه، ومن السكان الذين لم يتجنسوا بالجنسية الأردنية بعد، وبهذه الطريقة يعملون لجمع المجلس التشريعي لإقرار المعاهدة وتصديقها من مجلس هو وليد انتخابات ستة بالمائة من مجموع سكان شرق الأردن البالغ عددهم ٢٥٠ ألفاً ونيفاً، فنحتج على ذلك ونطلب توسطكم لإنشاء حالة دائمة تأتلف مع رغائب الشعب وروح الانتخاب النزيه المقررة في جمعية الأمم».

وقد فازت الحكومة بما أرادت، واجتمع المجلس التشريعي في سنة ١٩٢٩ وأقر المعاهدة.

مؤتمرات اللجنة التنفيذية

وعقدت اللجنة التنفيذية مؤتمرها يوم الاثنين ١١ مارس سنة ١٩٢٩م في عمان لدرس الموقف فأصدر القرارات الآتية لإبلاغها إلى جمعية الأمم بواسطة اللجنة التنفيذية وهي:

- ١ - أن الحكومة البريطانية لم يتصرف ممثلوها في شرق الأردن تصرفاً ينطبق على روح عهد جمعية الأمم بالنسبة لحقوق السكان ومصالحهم وضمان حرياتهم المشروعة.
- ٢ - إن مشروع المعاهدة المعروض على شرق الأردن قد أجمعت على رفضه رفضاً باتاً لمخالفته أمانى البلاد القومية وميثاقها الوطني ووعود انجلترا الخاصة للعرب وتعهدات الحلفاء بالمحافظة على حقوق الأمم الضعيفة أثناء الحرب العامة.
- ٣ - إن المجلس التشريعي الذي يدعى على الأسس وبالطرق المار ذكرها لا يمثل بلاد شرق

الأردن في شئ - بل تعتبر مقرراته جزءاً من إجراءات التسلط البريطاني غير المشروع.

٤ - إن شرق الأردن تعتبر ميثاقها القومي أصلاً في المطالبة بحقوقها الاستقلالية المشروعة ووضع دستورها على أساس السيادة القومية، وهي تتنصل من كل مسؤولية تقع في البلاد من جراء تعنت ممثلي بريطانيا العظمى في خروجهم على روح عهد جمعية الأمم إزاء الشعب، وفي عدم تقديرهم أن استرقاق الشعوب لم يعد جائزاً في القرن العشرين بعد جهاد الإنسانية جهادها العام في سبيل التحرر وبعد أن كانت انجلترا نفسها أول من نادى بإبطال رق الأفراد. بل إنها تعتبر الحكوة البريطانية وحدها هي المسؤولة عن التقهقر الواقع في هذه البلاد من حيث التشريع والإدارة والجبابة المرهقة للفلاح الأردني، حتى أصبحت شرق الأردن في موقف محزن من التقهقر الاقتصادي والاجتماعي لا يسعها السكوت عليه.

٥ - باسم الحضارة والإنسانية نلفت نظر جمعية الأمم المحترمة إلى جميع الحقائق المؤلة المتقدمة التي يوقعها ممثلو بريطانيا العظمى باسمها ونرجو إليها إيفاد لجنة حيادية نزيهة للنظر في هذه الأمور، وتحقيق صحة هذه الشكاوى المؤيدة بالوثائق الرسمية.

ثم عقد المؤتمر الثالث في إربد يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٣٠ وبعد ما عرض أحوال البلاد الأردنية سياسياً وإدارياً واقتصادياً، وبعد المداولة في جميع هذه الموضوعات من كل نواحيها وفروعها وجد أن الحكومات التي تألفت منذ سنة ١٩٢١ حتى اليوم تألفت مجموعاً وأفراداً خلافاً للأصول الدستورية، وقامت بأعمال ومقررات تخالف القوانين المرعية والأصول التشريعية وأن ما هو مشهود اليوم في شرق الأردن من الاضطراب السياسي والفوضى الإدارية والخطب القضائي والأزمات الحادة إنما هو نتيجة محتمة لهذا الوضع الشاذ الذي عليه البلاد، ولعدم استقرار حالة سياسية مرضية في البلاد تضمن سيادة الأمة وسلطانها ونتيجة للتذبذب الحكومي الذي شهدته البلاد، والذي لا يزال موجوداً فيها منذ فصلها عن سورية حتى اليوم وتحقق أن تلافى هذا النقص وإصلاح هذه الأخطاء لا يأتي إلا عن طريق حكومة دستورية مسئولة أمام مجلس نيابي ينتخب انتخاباً حراً ولذا قرر ما يأتي:

١ - تشكيل حكومة دستورية أمام مجلس نيابي وكل حكومة تشكل على غيرها هذا الأساس لا تكون مشروعة.

٢ - لا تعترف الأمة بمشروعية المجلس التشريعي الذي أُلغته الحكومة غير المشروعة ولا تتقيد بمقرراته.

٣ - لا تعترف الأمة بالتصرفات التي وقعت والتي ستقع من أي سلطة كانت قبل تأليف الحكومة النيابية المنشودة التي تنال ثقة الشعب أو تتمتع بالسيادة والسلطان القومي.

٤ - إبلاغ صورة من هذا القرار للمقامات والسلطات المسؤولة.

٥ - عند عدم تنفيذ هذا القرار يجتمع المؤتمر الأردني الرابع لاتخاذ الطرق السلمية المشروعة لتنفيذ أحكام هذا القرار.

وعقدت اللجنة المؤتمر الرابع في عمان يوم ١٥ مارس سنة ١٩٣٢ فأصدر بعد البحث والمناقشة القرارات الآتية:

١ - عدم الاعتراف بالمعاهدة

٢ - المطالبة بإنشاء حكومة دستورية مسؤولة.

٣ - تخفيف الضرائب إلى حد يتفق مع حالة البلاد.

٤ - الاستغناء عن الموظفين المستعاريين.

٥ - إلغاء القوانين الاستثنائية.

٦ - مقاومة كل سعى يراد به إدخال الصهيونية إلى شرق الأردن.

٧ - مشاطرة البلاد العربية أمانها.

وعقدت اللجنة مؤتمرها الخامس في عمان يوم ٥ يونيو سنة ١٩٣٢ فأقرت القرارات الآتية:

١ - تأليف حكومة وطنية ذات مسؤولية مشتركة على أساس الكفاءة والثقة العامة، وتقوم هذه الحكومة بمفاوضات لتعديل المعاهدة بما يضمن حقوق البلاد.

٢ - استنكار ما تقوم به الصهيونية من دعايات للانتقاص من حقوق شرق الأردن تحقيقاً لمطامعها، ووضع تشريع قاطع لمنع بيع الأراضي لليهود وتعاملهم مع شرق الأردن بأي شكل، وأن يمنع كل يهودي من الإقامة الدائمة.

- ٣ - إلغاء القوانين الاستثنائية لمخالفتها روح التشريع كقانون النفى والإبعاد وقانون منع الجرائم والعقوبات المشتركة.
- ٤ - الاستغناء عن الموظفين المعارين لحكومة شرق الأردن حرصا على الوحدة الإدارية.
- ٥ - معالجة ما وصلت إليه البلاد من سوء الحالة الاقتصادية باتخاذ تدابير خاصة
- ٦ - اتباع سياسة مالية تكفل الاستقرار المالى فى موازنة الدولة.
- ٧ - جباية الضرائب من الشركات الأجنبية صاحبة الامتيازات كما تجبى من الأهليين.
- ٨ - منع التضخم فى تشكيلات الحكومة، وإرجاعها إلى حد يتناسب وحالة البلاد ومقدرتها المالية .
- ٩ - المطالبة بإعادة ينابيع الحمة إلى الأردن كما كانت فى السابق.
- ١٠ - تشجيع رؤوس الأموال العربية بالقيام بمشروعات عمرانية واقتصادية لازدهار البلاد لمنح الامتيازات الاقتصادية.
- ١١ - اعتبار الخط الحجازى وقفا إسلاميا كما هو، وتسليم إدارة هذا الخط إلى لجنة إسلامية لاستثماره والأشراف على شؤونه،
- ١٢ - توسيع نظام التعليم الابتدائى بصورة تسد حاجة البلاد، وتأسيس مدارس للعشائر.
- ١٣ - توحيد الجهود مع البلاد العربية لدرء الأخطار الاستعمارية والصهيونية وتحقيق المبادئ القومية مع السعى لتقرير الاتحاد العربى اللامركزى على قواعد الاتفاق بين حكومات البلاد العربية، على أن يحتفظ كل قطر بخصائصه الداخلية وشكل حكومة

رحلة الأمير عبد الله إلى لندن

ومع ما بذلته اللجنة من جهود فلا يزال الإنجليز متمسكين بموقفهم فى شرق الأردن، ولا يزالون حتى الساعة معارضين فى تعديل بعض نصوص معاهدة سنة ١٩٢٨ رغم اشتراك الحكومة والمجلس التشريعى مع اللجنة فى هذا الطلب، وقد غادر الأمير عبد الله عمان يوم ٣ يونيو سنة ١٩٣٤ إلى إنجلترا لزيارة الحكومة البريطانية والسعى لتعديل المعاهدة ، ولا نعرف ماذا تسفر عنه رحلته هذه من نتائج.



موسی کاظم یاشا الحسینی

٢

فلسطين

- ١ -

نشأة الصهيونية وعد بلفور واعتراف الدول به

كانت فلسطين حتى إعلان الحرب العظمى جزءاً من بلاد العرب الخاضعة للإمبراطورية العثمانية، وكانت منقسمة من الناحية الإدارية إلى قسمين: يتألف القسم الأول من الأنحاء الشمالية ويلحق بولاية بيروت، وهو عبارة عن لواء عكا ولواء نابلس وتتبع الأول أقضية صفد وطبريا والناصرة وحيفا وتتبع الثاني أقضية بنى صعب (طولكرم) وجماعين وجنين. ويشمل القسم الآخر الأنحاء الجنوبية. ويتألف من لواء القدس المستقل (أى أنه كان مرتبطاً بوزارة الداخلية مباشرة) وتلحق به أقضية يافا وغزة وبئر السبع.

ولم يكن لليهود امتياز أو تفوق فى خلال العهد العثمانى، وكانوا ينقسمون إلى قسمين: قسم اليهود الوطنيين، وهم متجنسون بالجنسية العثمانية. وقسم اليهود الأجانب وقد أخذ هؤلاء يهاجرون إلى فلسطين فى أواخر القرن التاسع عشر، عاملين على امتلاك الأراضى وإنشاء المستعمرات مما لفت إليهم الأنظار، فوضعت الحكومة العثمانية نظاماً للهجرة إلى فلسطين منعت بموجبها اليهود الأجانب - وكانوا يفدون بكثرة من روسيا ورومانيا - من الإقامة أكثر من ثلاثة أشهر.

والواقع أن حركة الانتعاش اليهودى التى ظهرت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وترمى إلى إنقاذ اليهود وتحريرهم وتجديد ملكهم نمت واتسع نطاقها فى أوائل القرن العشرين بتأييد أغنياء اليهود ومفكريهم. فسافر الدكتور هرتسل أحد زعمائهم يؤمئذ إلى الأستانة (سنة ١٩٠٢) وقابل السلطان عبد الحميد وعرض عليه قرصاً بمليونى جنيه يعقده أغنياء اليهود للحكومة العثمانية مقابل سماحها لليهود بالهجرة إلى فلسطين واستيطانها بلا قيد ولا شرط. فأبى السلطان الأخذ بهذا الاقتراح فعاد المنوب خائباً، ونبتت هذه الحركة الحكومة العثمانية إلى ما وراء الهجرة اليهودية من أخطار فشددت فى مقاومتها، ووضعت لها القيود والشروط، واغتتم الاتحاديون فرصة الحرب العظمى فأرادوا أن يضربوا الحركة اليهودية فى فلسطين ضربة قاضية لما تبينوه من ميل اليهود إلى الحلفاء وتجسسهم لحسابهم. فأعدموا عدداً قليلاً منهم بتهمة الجاسوسية ونفوا عائلات إلى

الاناضول، ولم تغن وسائل هؤلاء ووسائلهم. وقد اعتادوا أن يتوسلوا بها فى كل مناسبة لقضاء أوطارهم ولم تحمل جمال باشا على التساهل معهم، وكان عازماً على مقاومة الصهيونية والقضاء عليها^(١).

نص وعد بلفور

وليس من قصدنا هنا التوسع فى الكلام عن منشأ الصهيونية التاريخى وغايتها، فهناك مطولات من الكتب والرسائل وضعها دعايتها فأسهبوا وأطالوا. وحسبنا أن نقول هنا أن الغاية الحقيقية منها هى إنشاء دولة يهودية فى فلسطين تحيى مجد إسرائيل وتضم شمل اليهود فى العالم. ولقد كان أثر الحرب العظمى كبيراً فى تحول الصهيونية فشمر دعايتها لخدمة قضيتهم القومية مستغلين نفوذهم المالى والسياسى فى أوربا وأميركا. فعملوا كثيراً وبذلوا جهوداً لا يستهان بها. ففازوا بوعد بلفور الصادر يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ فكان أول ثمرة مادية من ثمار جهادهم الوطنى، كما كان حجر الزاوية فى بنيانهم القومى، وقد صدر بشكل كتاب أرسله اللورد بلفور وزير الخارجية البريطانية إلى اللورد روتشيلد وهذه ترجمته:

عزيزى

«يسرنى جداً أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالة الملك أنها تنتظر بعين الرضى والارتياح إلى المشروع الذى يراد به أن ينشأ فى فلسطين وطن قومى لشعب اليهود وتفرغ خير مساعيها لادراك هذا الغرض، وليكن معلوماً أنه لايسمح بإجراء شىء يلحق الضرر بالحقوق المدنية والدينية التى للطوائف غير اليهودية الموجودة فى فلسطين الآن، أو بالحقوق التى يتمتع بها اليهود فى البلدان الأخرى ويمركزهم السياسى فيها».

ونشرت جريدة الجويش كرونكل اليهودية التى تصدر فى لندن هذا الكتاب يوم ٦ نوفمبر، وأذاعته شركة روتر فى الأفاق يوم ٨ منه فقابلته اليهود بالارتياح وواصلوا السعى عند الحكومات الأوربية الأخرى لحملها على تأييده والاعتراف به. وكانت الحكومة الفرنسية هى الثانية التى اعترفت به. فقد نشر فى باريس يوم ١٤ فبراير سنة ١٩١٨

١ - كان اليهود حتى إعلان الحرب العظمى ينزلون من فلسطين منطقة القدس ومنطقة يافا وحيفا وصفد وطبريا وكان مجموعهم ٥٤ ألفاً.

البلاغ الرسمي الآتى:

«استقبل المسيو ستيفان بيشون وزير الخارجية المسيو سوكولوف ممثل الجمعيات الصهيونية، فأعرب له عن ارتياحه إلى التضامن المشهود بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية فى قضية إسكان اليهود فى فلسطين».

وفى يوم ١٩ مايو سنة ١٩١٨ أبلغ المركز أمبريالى سفير إيطاليا فى لندن المستر سوكولوف باسم حكومته «أنها مستعدة لتسهيل العمل الخاص باتخاذ فلسطين مقرا لليهود».

وفى يوم ٣١ اغسطس سنة ١٩١٨ أعرب الرئيس ولسن للهاخام ستيفان فيز أحد زعماء الحركة الصهيونية فى أميركا عن ارتياحه إلى النجاح الذى أدركته الصهيونية، فعد ذلك موافقة ضمنية منه على وعد بلفور.

اللجنة الصهيونية واختصاصاتها

وألّف اليهود فى سنة ١٩١٨ لجنة برئاسة الدكتور وايزمن تمثل جميع عناصرهم وحددوا اختصاصاتها وأغراضها بما يلى:

- ١ - تكون حلقة اتصال بين الحكومة البريطانية ويهود فلسطين.
- ٢ - تسهل عودة المهاجرين والمنفيين إلى فلسطين.
- ٣ - تساعد على تعمير المستعمرات اليهودية وتنظيم أمور اليهود بالإجمال فى فلسطين.
- ٤ - تساعد الجمعيات والمدارس والمعاهد اليهودية فى فلسطين لتستأنف أعمالها.
- ٥ - توثق عرى المودة بين اليهود والعرب.
- ٦ - تضع التقارير فيما يمكن عمله للاستعمار اليهودى.
- ٧ - تنظر فى إنشاء جامعة يهودية.

اتصال اليهود بالأمير فيصل

وفى شهر أبريل سنة ١٩١٨ وصل إلى الأسكندرية وفد اللجنة الصهيونية برئاسة الدكتور وايزمن، ويتألف من جوزيف كوينى وليون سيمون وإسرائيل سيف وسلفان ليفى

لزيارة فلسطين والاشراف على الحالة فيها، وصحبهم فى رحلتهم هذه الماجور اورمسبى جور من وزارة الحربية البريطانية - وزير المستعمرات بعدئذ - بصفة ضابط الارتباط السياسى البريطانى لدى اللجنة الصهيونية يساعده الكابتن جيمس روتشلد فزاروا القدس وساتقبلتهم السلطة البريطانية رسميا، وأدب لهم المستر ستورس حاكم القدس يومئذ مأدبة رسمية.

واغتتم الدكتور وايزمن الفرصة فقصد يوم أول يونيو سنة ١٩١٨ العقبة فزار الأمير فيصل وبسط له أغراض الصهيونية ورغبته فى التعاون مع العرب، فكان الأمير كثير الحذر - كما تقول المصادر الصهيونية - ولم يبد رأيا حاسما،

ولما رحل الأمير رحلته الأولى إلى أوروبا فى خريف سنة ١٩١٨ لحضور مؤتمر الصلح ونزل باريس جاءه المستر سوكلوف أحد زعماء اليهود مرحبا وطالبا منه أن يظهر عطفًا على القضية اليهودية فصرفه بلطف،

وسافر الأمير بعد ذلك إلى لندن فزاره عظماء اليهود الإنكليز وفى مقدمتهم السير الفريد موند والسير هربرت صموئيل واللورد بركنهد (وزير الحقانية البريطانية) وتظاهروا بالعطف على العرب وقضيتهم وأظهروا استعدادهم لتأييدها بنفوذهم وطلبوا إليه أن يوقع على بيان كتبوه باللغة الإنكليزية وقالوا إنه ينطوى على اظهار العطف على فكرة الوطن القومى، فوقعه الأمير باللغة العربية بعد أن كتب عليه مانصه «مشتربا أن ينال العرب استقلالهم من رفع حتى طوروس وخليج العجم» ولما سألهم بعضهم لماذا عجل فى التوقيع أجاب لقد اشترطنا لتأييدهم انشاء مملكة عربية فإذا أنشئت فلا يهمننا شئ ويقول اليهود إن البيان الذى وقع عليه الأمير يومئذ ينطوى على الاتفاقية الآتية:

صاحب السمو الملكى الأمير فيصل يمثل ويعمل لصالح مملكة الحجاز العربية والدكتور حاييم وايزمن يمثل ويعمل لصالح الجمعية الصهيونية مع ذكرهما القرابة العنصرية والروابط القديمة الكائنة بين العرب واليهود وإدراكهما أن أضمن وسيلة لتحقيق أمانيهن القومية هى التعاون لترقية الدولة العربية وفلسطين، وبما أنهما يرغبان زيادة على ذلك فى تأييد التفاهم الطيب القائم بينهما اتفقا على المواد الآتية:

المادة الأولى - الدولة العربية وفلسطين فى جميع علاقاتهما وأعمالهما يجب أن يسودهما التفاهم بأشد اخلاص وحسن إرادة، ولهذه الغاية سيعين فى حينه وكلاء عرب

ويهود موثوق بهم ومؤيدون في البلدين المشار إليهما.

المادة الثانية - تحدد الحدود النهائية بين الدولة العربية وفلسطين بواسطة لجنة يتفق عليها حالما تتم مفاوضات مؤتمر الصلح.

المادة الثالثة - تؤخذ جميع التدابير وتعطى أفضل الضمانات لتطبيق تصريح الحكومة البريطانية الصادر يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ حين وضع دستور حكومة فلسطين.

المادة الرابعة - تتخذ كل التدابير لتشجيع وتنشيط الهجرة اليهودية إلى فلسطين بمقياس كبير وبالسرية الممكنة لإسكان المهاجرين في الأراضي، وتسان حقوق الفلاحين العرب ويساعدون في تقدمهم الاقتصادي.

المادة الخامسة - لا يوضع نظام أو قانون يمنع أو يحول بأية طريقة دون ممارسة الأديان بحرية كاملة. ويسمح أيضاً بدون قيد ولا شرط بحرية العقائد والعبادات بدون تمييز أو تفضيل وتمارس الحقوق المدنية والسياسية.

المادة السادسة - تكون المقدسات الإسلامية تحت إشراف إسلامي.

المادة السابعة - ترسل الجمعية الصهيونية إلى فلسطين لجنة من الخبراء لدرس قابلية البلاد الاقتصادية وتقديم تقريراً عن أفضل الوسائل لتحسينها وتضع الجمعية الصهيونية هذه اللجنة تحت تصرف الحكومة العربية لدرس قابلية المملكة العربية الاقتصادية وتقديم تقرير عن أفضل الوسائل لتحسينها. وتستخدم الجمعية الصهيونية خير جهودها لمساعدة الحكومة العربية في إعداد الوسائل لتحسين الموارد الطبيعية والقابلية الاقتصادية في بلادها.

المادة الثامنة - يوافق الفريقان المتعاقدان على العمل باتفاق وتآلف لضمان تحقيق هذا الاتفاق أمام مؤتمر الصلح.

المادة التاسعة - تحكم الحكومة البريطانية في كل خلاف يبدو خلال تطبيق أحكام هذا الاتفاق.

وتقول المصادر اليهودية أن الأمير وضع التحفظ الآتي على هذا الاتفاق:

إذا توطدت دعائم الحكومة العربية كما طلبت في كتابي بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩١٨

إلى وزارة الخارجية البريطانية فأقوم بما كتب فى هذه الاتفاقية وإذا أُجريت تبدلات فلا أكون مسؤولاً عن عدم قيامى بما جاء فيها.

وينفى الذين وافقوا الأمير فى رحلته إلى لندن وحضروا الاجتماع فى فندق كارلتون الذى يقول الصهيونيون إن الاتفاق وقع فيه وجود هذا الاتفاق بهذا الشكل ويقولون إن الأمير وقع بياناً عادياً لايزيد فى مضمونه عما قلناه آنفاً، وقد تحدى بعضهم الصهيونيين حينما أذاعوا هذا الاتفاق لنشر متنه مع توقيع الأمير فيصل عليه فلم يفعلوا.

بيان للأمير ينفى الاتفاق

على أن جريدة الجويش كرونكل وهى لسان الجمعية الصهيونية فى إنكلترا نشرت يوم ٤ أكتوبر سنة ١٩١٩ بياناً للأمير فيصل نفسه عالج فيه المسألة اليهودية بصراحة فقال: «يجب أن تظل فلسطين جزءاً من سورية فليس بينهما حد طبيعى ولافاصل، ومايؤثر فى الواحدة يؤثر فى الأخرى. ويجب أن يؤثر فيها فالعرب يرون فلسطين ولاية عربية ولايرونها بلادا قائمة بنفسها ونحن نسعى لننشئ إمبراطورية عربية تتألف فى أقل ما يكون من العراق وسورية وفلسطين.

«وقد قيل لى أن جميع اليهود يعتمدون على التصريح الذى فاه به المستر بلفور ويتطلعون إلى إنشاء وطن قومى لهم فى فلسطين - أى أن تصير فلسطين دولة يهودية ولاريب أن هذه الأمانى تناقض أفكار العرب ولاترضيهم. فأناشد اليهود وهم ساميون قبل العرب طالبا معاونتهم إيانا فى انشاء المملكة العربية حتى إذا كثر عدد اليهود فى فلسطين تيسر أن تجعل ولاية يهودية من ولايات هذه المملكة العربية».

فلو كان مايقوله الصهيونيون عن وجود ذاك الاتفاق صحيحا لما نشر هذا التصريح وهو يناقضه على خط مستقيم.

اليهود ومؤتمر الصلح

ولقد كان من جراء مساعى اليهود ونشاطهم فى أوروبا أن قرر مؤتمر الصلح سماع أقوال مندوبيهم والوقوف على آرائهم فى القضية الصهيونية. فتكلم يوم ٢٧ فبراير سنة

١٩١٩ أمام المؤتمر الدكتور وايزمن والمستتر سوكولوف باسم الجمعية الصهيونية العالمية
والمسيو أندره مسبير وباسم الجمعية الصهيونية فى فرنسا والمسيو سيليفان ليفى الأستاذ
فى كوليج دى فرانس باسم اللجنة الصهيونية وهو عضو فيها والمسيو أوسيشكين باسم
يهود روسيا. وقد اتفقت كلمتهم جميعا على المطالبة بانشاء جمهورية يهودية فى فلسطين
تحت وصاية جمعية الأمم.

— ٢ —

العرب والحركة الصهيونية وبريطانيا الجمعيات الإسلامية المسيحية والمؤتمرات الوطنية

ظلت فلسطين من ابتداء الحرب العظمى فى سنة ١٩١٤ حتى ختامها فى سنة ١٩١٨ ميدانا لتطاحن الجيوش المتحاربة، فقد اتخذها الترك فى أول الأمر قاعدة لجيوشهم الزاحفة على قناة السويس، فكانوا يغيرون منها على مراكز الإنكليز فى الصحراء وعلى ضفتى القناة نفسها، وتبدل موقف الجيش البريطانى بعد سنة ١٩١٦ وبعد إعلان الثورة العربية واشتراك العرب فى الحرب إلى جانب الحلفاء، فصار مهاجما بعد ما كان مدافعا فكر على الترك فى فلسطين من الجنوب كما كر عليهم الجيش العربى من الجنوب الشرقى وظلا يقاتلانهم حتى أخرجوهم من فلسطين والشام فى أواخر أيام الحرب وساقوهم حتى حدود الأناضول.

ولم تنتج لعرب فلسطين الفرصة الكافية للإعراب عن رأيهم فى السياسة الجديدة التى يراد تنفيذها فى بلادهم، بسبب حالة الحرب وماتستلزمه من تدابير استثنائية اعتمد عليها الإنكليز بعد دخولهم البلاد، اعتماد الترك عليه من قبل، فظل وعد بلفور مكتوما عن عامة الشعب الفلسطينى بالإجمال حتى دخول الإنكليز القدس يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩١٧ أو حتى وصول اللجنة الصهيونية فى إبريل سنة ١٩١٨ وهو الأصح.

أول احتجاج على السياسة الجديدة

وربما كان المرحوم كامل أفندى الحسينى مفتى القدس فى تلك الأيام هو أول فلسطينى احتج على السياسة البريطانية الجديدة المنطوية على وعد بلفور، فقد شهد المأدبة الرسمية التى أديها المستر ستورس حاكم القدس يوم ٢٧ إبريل سنة ١٩١٨ ولوفد اللجنة الصهيونية وسمع مادار فيها من خطب عن المستقبل الذى يعدونه لفلسطين فاحتج وانسحب، أما فى مصر فقد زار وفد من كبار السوريين المندوب السامى البريطانى محتجا على الوعد حين إعلانه.

تأليف الجمعيات الإسلامية المسيحية

ولم يكد كابوس الحرب يختفى عن الأنظار وتخف وطأة الأحكام العرفية حتى شمر عرب فلسطين للمقاومة - فألفوا فى كل مدينة من مدنهم جمعية ضمت كبار مسلميهم ومسيحييهم، فقد اتفق الفريقان على مقاومة الخطر الصهيونى الفاجر فاه لابتلاع فلسطين والقضاء على عربيها وأطلقوا عليها اسم الجمعيات الإسلامية - المسيحية ولا تزال قائمة حتى الآن.

واتجهت أنظار الفلسطينيين فى هذه المرحلة نحو دمشق لأنهم أدركوا أن مصالحتهم هى فى الانضمام إليها والاستعانة بها، فبلادهم جزء لا يتجزأ من سورية وعقدت الجمعيات الإسلامية المسيحية مؤتمرا فى يافا يوم ١٢ فبراير سنة ١٩١٩ اشترك فيه ٣٦ مندوبا قرروا باتفاق ٣٠ رأيا ضم فلسطين إلى سورية.

فلسطين واللجنة الأمريكية.

وتجلت فكرة الانضمام إلى سورية فى أثناء اللجنة الأمريكية لفلسطين فى شهر يونيو سنة ١٩١٩ فقد اتفقت الكلمة على طلب الاستقلال التام لفلسطين ضمن الوحدة السورية وعلى رفض وعد بلفور والانتداب البريطانى (راجع تقرير اللجنة الأمريكية فى الجزء الثانى).

المؤتمرات الوطنية الفلسطينية

ورأى زعماء فلسطين ومفكروها أن يستعينوا بالمؤتمرات الوطنية يعقدوها فى الظروف المناسبة للدفاع عن قضيتهم وإسما ع صوتهم، ولوضع الخطط التى يسيرون عليها فى جهادهم، فعقدوا سبعة مؤتمرات حتى الآن هذا مؤجز تاريخها.

١ - المؤتمر السورى العام

ولما كانت فلسطين على اختلاف طوائفها وبلدانها قد اشتركت فى المؤتمر السورى العام المعقود فى دمشق يوم ٨ يونيو سنة ١٩١٩ إذ أرسلت إليه كل مدينة من مدنهم نوابا

يمثلونها. وكان مما قرره المؤتمر رفض الهجرة الصهيونية، وعدم الاعتراف بوعده بلفور. فقد قرر الفلسطينيون اعتبار هذا المؤتمر أول مؤتمر وطني عقده واتخذوا قراراته قاعدة للسياسة الوطنية التي يسرون عليها في نضالهم ولانرانا في حاجة إلى إعادة نشرها فهي مندمجة في قرار ٨ مارس سنة ١٩٢٠ التاريخي (انظر المنشور في الجزء الثاني).

٣ - المؤتمر الفلسطيني الثاني

عقد هذا المؤتمر في دمشق وفي دار النادي العربي يوم الجمعة ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٠ ويبحث في الشؤون الآتية:

١ - فلسطين والوحدة السورية.

٢ - الحكومة الوطنية التي تنوى الحكومة المحتلة تأليفها، وماذا يجب اتخاذه في شأنها.

٣ - الهجرة الصهيونية وماذا يجب اتخاذه لصد تيارها.

٤ - علاقة فلسطين بالسلم العام.

وقد اشترك في هذا المؤتمر مندوبو اللجنة العليا للدفاع الوطني بدمشق ومفوضو الأحزاب السياسية. وهي الوطني السوري والاستقلال العربي والاتحاد السوري والعهد السوري الديمقراطي والعهد العراقي والنادي العربي وجمعية النهضة الأدبية وزعماء الدنادشة وحواران والكرك وشيوخ بني صخر وغيرهم. فأقر أربع قرارات هذا نصها:

١ - إن أهالي سورية الشمالية والساحلية ماخطر لهم في وقت من الأوقات أن يعتبروا سورية الجنوبية - أي فلسطين قطعا غير سورية، وكما أثبتوا ذلك في مقررات مؤتمرهم السوري فهم الآن يثبتون هذا القرار مرة ثانية.

٢ - إن أهالي سورية الشمالية والساحلية اعتبروا ويعتبرون الخطر الصهيوني إذا تمكن في فلسطين يبتلع كيانهما السياسي مع الزمن. وهذا ماحملهم على المجاهرة برفض الهجرة الصهيونية أمام اللجنة الأميركية. فهم الآن يثبتون مرة ثانية هذا القرار ويرفضون جعل فلسطين وطنا قوميا لليهود، ويلتمسون من حكومتهم العربية أن ترفض رسميا هذا الوعد ولو صادقت عليه بقية حكومات الحلفاء والسعي لأجل ذلك، ومقاطعة

اليهود اقتصاديا فى مناطق سورية الثلاث،

٣ - إن أهالى سورية الشمالية والساحلية يرفضون أى حكومة وطنية فى فلسطين قبل أن تعترف الحكومة المحلية بمطلبى الفلسطينيين اللذين قدموها للجنة الأمريكية من عدم فصلها عن سورية أولا، ومنع المهاجرة الصهيونية ثانياً، ويرفضون كل قرار يقرره الوطنيون فى الاجتماع الذى تعقده الحكومة المحتلة فى القدس. لأن هذا القرار يعتبر أنه وقع بالضغط وبقوة الحراب.

٤ - تنتم للقرارات الثلاثة السابقة - وبما أن الحركة الوطنية القائمة فى البلاد للمطالبة باستقلال سورية بحدودها الطبيعية - وبما أن أوروبا فى جميع تبليغاتها ومنشوراتها تفصل كلمة فلسطين عن سورية تغيراً للناس، فلذلك أهل سورية الشمالية والساحلية دفعوا لكل التباس فى مغزى أعمالهم السياسية يقررون أن هذه الحركة كما هى موجهة لإخراج المحتلين من الساحل، كذلك هى موجهة أيضاً لإخراج المحتلين من فلسطين وأن اللجنة الوطنية يرجى منها أن تدعى من الآن فصاعداً لجنة الدفاع الوطنى العربى عن سورية وفلسطين.

٣ - مؤتمر حيفا الثالث

غادر مندوبو فلسطين فى المؤتمر السورى دمشق عائدين إلى بلادهم يعد نكبة العرب الكبرى فى ميسلون، وبعد ماخابت آمالهم من جهة الحكومة الفيصلية، ولما كان لابد من وضع خطة للحركة الفلسطينية فى المرحلة الجديدة فقد اتجهت أنظار الزعماء والمفكرين إلى عقد مؤتمر ينظم العمل، وبعد مباحثات تم الاتفاق على أن يجتمع المؤتمر فى حيفا. فعقد يوم ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٠ وأطلقوا عليه المؤتمر الثالث إضافة إلى المؤتمر السورى العام، وإلى المؤتمر الفلسطينى الثانى المعقودين فى دمشق.

ودارت مباحثات فى هذا المؤتمر انتهت بالاتفاق على المطالبة بالمواد الآتية:

- ١ - رفض انتداب بلفور.
- ٢ - منع الهجرة اليهودية.
- ٣ - انشاء حكومة وطنية لفلسطين.

وقد اختار هذا المؤتمر لجنة تنفيذية عهد إليها بالسعى لتنفيذ قراراته ومتابعتها والإشراف على الحركة الوطنية، واختار موسى كاظم باشا الحسيني رئيس المؤتمر رئيساً لها، وكانت تتألف من السادة عارف الدجاني والشيخ سليمان الفاروقي وتوفيق حماد وإبراهيم الشماس والدكتور يعقوب برتقش ومعين الماضي وعبد الفتاح السعدى.

٤ - مؤتمر القدس الرابع

ودعت اللجنة التنفيذية إلى عقد مؤتمر رابع عقد في القدس يوم ٢٥ يونيو سنة ١٩٢١ لانتخاب وفد يسافر إلى أوروبا لبسط القضية الفلسطينية على مسامع الرأي العام المتمدن، وبيان مايلحقه تنفيذ السياسة الصهيونية المندمجة في وعد بلفور من شديد الضرر بفلسطين وأهلها، وذلك قبل أن يبيت رسمياً في الانتخاب.

وقد تم انتخاب هذا الوفد وتألف كما يأتى:

موسى كاظم باشا الحسيني رئيساً وتوفيق حماد وأمين التميمي ومعين الماضي وإبراهيم الشماس وشبلى الجمل أعضاء. وفى يوم أول يوليو سنة ١٩٢١ غادر الإسكندرية قاصداً لندن فقابل ولاية الأمور فيها وبحث دعاية طيبة لبلاده.

اتحاد الوفدين السوريين والفلسطينى وقرارهما

واتصل الوفد الفلسطينى وهو فى أوروبا بوفد الاتحاد السورى وعقدوا يوم ٢٥ أغسطس من تلك السنة مؤتمراً (المؤتمر السورى الفلسطينى) فى جنيف استمر نحو ٢٥ يوماً وضعوا فى ختامه بياناً مفصلاً قدموه إلى رئيس جمعية الأمم وأعضائها وطلبوا تحقيق المطالب الآتية:

١ - الاعتراف بالاستقلال والسلطان القومى لسورية ولبنان وفلسطين.

٢ - الاعتراف بحق هذه البلاد فى أن تتحد معاً بحكومة مدنية مسئولة أمام مجلس نيابى ينتخبه الشعب، وأن تتحد مع باقى البلاد العربية المستقلة فى شكل ولايات متحدة فيدارسيون.

٣ - إلغاء الانتداب حالا .

٤ - جلاء الجنود الفرنسية والإنكليزية عن سورية ولبنان وفلسطين .

٥ - إلغاء تصريح بلفور .

٥ - مؤتمر نابلس الخامس

عقد هذا المؤتمر يوم الثلاثاء ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢ بدعوة اللجنة التنفيذية لسماع أقوال الوفد العائد من لندن وتقرير الخطة السياسية الجديدة وتلى فيه بيان الوفد، وقد جاء فيه أنه قصد لندن بطريق رومة فقابل قداسة البابا وشكره على دفاعه عن فلسطين ونال وعدا وثيقا بأنه لايفتر عن دفاعه، ثم أشار إلى مدار بينه وبين الحكومة الإنكليزية من مكاتبات ومراسلات ومباحثات، وختم تقريره بقوله إن سياسة إنكلترا الخاصة بالقضية الصهيونية لاتزال على حالها لم يحدث فيها تعديل جوهري، وأن سك الانتداب جاء معززا لها، وقال إن الحكومة البريطانية لاتزال مصرة على تنفيذ سياستها غير ملتفتة إلى عهودها للعرب، ومصدر ذلك تفرق كلمة هؤلاء وتشنت شملهم، وقال إنه يرى الأخذ بالاقتراعات الآتية:

١ - تنمية التضامن بين العرب وتوطيده بطريقة عملية تأتى بالفائدة المنشودة، واجتناء ثمرة تنشيط النهضة الاقتصادية وتوسيع نطاق العلم والزراعة.

٢ - بذل الاهتمام لتوثيق عرى الاتحاد بإخواننا العرب وإعلان ذلك لدحض الزعم الفاسد بتشنت شملهم المبني على الوهم بأن كل مقاطعة من مقاطعاتهم فى عزلة عن الأخرى فيقصر أمل الطامعين فى هذه الأمة ويعتقدون أنها ليست لقمة سائغة.

٣ - إرسال برقية شكر إلى جلالة الملك حسين لما أبداه وييديه من العناية أولا وآخرها بالقضية العربية عامة والفلسطينية خاصة، مع استمداد تلك العناية الهاشمية.

٤ - ارسال وفد إلى ملوك العرب وأمرائهم لإيقافهم على الظلم الواقع والبحث عن فوائد الاتفاق والتفاهم.

ووضع المؤتمر عند ختامه الميثاق الوطنى الآتى، وقد أقسم جميع الأعضاء على التقيد به

وتنفيذه وهو: «نحن ممثلى فلسطين أعضاء المؤتمر العربى الخامس نقسم أمام الله والأمة والتاريخ بأن نواصل المساعى المشروعة لتحقيق الاستقلال والاتحاد العربى ورفض الوطن اليهودى والمهاجرة الصهيونية».

ووقف موسى كاظم باشا الحسينى رئيس المؤتمر فى الجلسة وقال بصوت جهورى: أعاهد الله والشرف والإنسانية على مقاطعة المجلس التشريعى الذى قررت الحكومة إنشاءه فهل تعاهدوننى على ذلك؟ فوقف جميع الأعضاء مع المستمعين صائحين: إننا نعاهدك على ذلك ولنفقد الأولاد والأحفاد إذا لم نقاطعه.

٦ - مؤتمر يافا السادس

دعت اللجنة التنفيذية إلى عقد هذا المؤتمر فى يافا لتنظيم الحركة الوطنية طبقا للتحويل الجديد الذى حدث على أثر رفض الأمة الاشتراك فى المجلس التشريعى - كما سيأتى بيانه فعقد هذا المؤتمر صباح السبت ١٦ يونيو سنة ١٩٢٣ وتلى بيان الوفد الفلسطينى إلى أوروبا بالحضور مؤتمر الصلح، والدفاع عن قضية فلسطين، وبسط مطالب أهلها^(١) ثم بحث فى مشروع المعاهدة العربية - البريطانية لحل المشكلة الفلسطينية وتصفية عهود بريطانيا للعرب (سيأتى الكلام على هذا المشروع فى الباب الثالث عند البحث فى سقوط الدولة الهاشمية) فقرر رفضه، وهذا نص القرار الذى قرره:

«قرر المؤتمر العربى الفلسطينى السادس المنعقد فى يافا والممثل للأمة رفض مشروع المعاهدة الإنكليزية - العربية المقدم لجلالة الملك حسين والذى نشرت حكومة فلسطين خلاصته، لأنه مخالف للعهد المقطوعة للعرب ولحقوق الشعب الفلسطينى، والمطالبة بإلغاء السياسة الصهيونية وإنشاء حكومة وطنية نيابية مستقلة، ورفض كل مشروع لا يضمن تحقيق مطالب الأمة».

١ - قررت اللجنة التنفيذية فى اجتماع عقدته فى شهر أكتوبر سنة ١٩٢٢ إرسال وفد إلى لوزان ولندن للدفاع عن قضية فلسطين حين اجتماع مؤتمر الصلح بين الترك والحلفاء لحل القضية الشرقية. وقد رأس موسى كاظم باشا الوفد وتآلف من أمين التميمي والحاج توفيق حماد وشبلى الجمل ووصل إلى القاهرة يوم ٦ نوفمبر فاجتمع إلى أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطينى، وتم الاتفاق فى جلسة رسمية عقدت يوم ٧ منه على توحيد عمل الوفدين: وفد فلسطين وفد سورية، وفى يوم ٨ منه غادر الوفد مصر إلى تركيا فاجتمع إلى أقطاب الترك، ثم قصد لوزان وحال الحلفاء دون دخوله المؤتمر وبسط قضيته. فاكتمل بنشر الدعاية لها بين رجال المؤتمر والعاملين فيه، ثم قصد لندن واتصل برجال الحل والعقد فيها داعيا إلى انصاف فلسطين ورد حقوقها.

وأصدر المؤتمر قرارات عديدة تدور فى هذه الدائرة وانفض تاركاً للجنة مواصلة العمل، وانتخب وفداً يسافر إلى لندن على الفور ليكون فى جانب الدكتور ناجى الأصيل (مندوب الملك حسين) فى أثناء المفاوضات التى تدور بينه وبين وزارة الخارجية لعقد المعاهدة العربية والدفاع عن قضية فلسطين طبقاً لقرارات مؤتمر يافا، وقد رأس موسى كاظم باشا الوفد فبلغ لندن يوم ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٣ وظل فيها حتى ١٣ سبتمبر فعاد إلى فلسطين بدون جدوى لإخفاق تلك المفاوضات.

٧ - مؤتمر القدس السابع

اجتمع هذا المؤتمر يوم ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٨ فى دار اللجنة التنفيذية وشهده ٢٥٠ مندوباً يمثلون جميع المناطق والأحزاب، فقرّر المطالبة بحكومة برلمانية وتحتية الجمعية التأسيسية فى سورية وشكر الوفد السوري فى أوربا والاحتجاج على كثرة الموظفين الإنكليز فى الحكومة الفلسطينية وعلى إعطاء امتياز البحر الميت لشركة أجنبية وعلى تفضيل العمال اليهود على العمال العرب فى الأشغال الحكومية، والمطالبة بوقف سن القوانين ريثما تؤلف الحكومة البرلمانية، وأرسل المؤتمر برفقة مواصلة العمل برئاسة موسى كاظم باشا الحسينى.

٨ - المؤتمر الثامن

وبذلت مساع جمة لعقد المؤتمر الثامن لم تكلل بالنجاح حتى الآن لأسباب عديدة، على أن اللجنة التنفيذية عقدت جلسة عامة يوم ٧ إبريل سنة ١٩٣٣ فى القدس فقررت بالإجماع توجيه الدعوة إلى عقد المؤتمر الثامن يوم ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٤ وتنظيم اللجنة التنفيذية على أساس مالى جديد ووضع نظام داخلى لها.

الانتداب البريطاني لفلسطين

أنشأ البريطانيون على أثر احتلالهم لفلسطين حكما عسكريا صارما . فكان لهم فى كل بلد ضابط عسكري يحكمها ، وكان على رأس هؤلاء ضابط عسكري كبير مقره فى القدس ويلقب الحاكم العام للمنطقة الجنوبية من أراضى العدو المحتلة ، يستمد السلطة والنفوذ من القائد العام للحملة المصرية.

ولما تم الاتفاق بين الفرنسيين والإنكليز على اقتسام هذه البلاد - وقد أسهنا فى الكلام عن ذلك فى الجزء الثانى - وأصدر مجلس الحلفاء الأعلى قراره يوم ٢٥ إبريل سنة ١٩٢٠ بانتداب إنكلترا لفلسطين، دعا حاكم القدس رؤساء الطوائف وأعيان البلاد إلى اجتماع عقد فى داره يوم ٢٩ إبريل من تلك السنة وتلا عليهم البيان الآتى:

«قرر المجلس الأعلى انتداب دولة لفلسطين، وأن يدمج عهد بلفور بأنشاء وطن قومي لليهود فى معاهدة الصلح مع تركيا . وقد عرض هذا الانتداب على بريطانيا فقبلته وهى تحكم البلاد لخير سكانها ، وأتلو عليكم وعد بلفور وأقول لكم إن إدماجه فى صك الانتداب يعنى عدم التعرض للعادات الدينية والأماكن المقدسة، وعدم تقييد شئ من الحرية الدينية بشرط المحافظة على النظام والأمن العام، ويسمح للمهاجرين بدخول البلاد على قدر حاجتها إلى النمو والارتقاء، وتسيطر حكومة بريطانيا على الهجرة ولا يخرج أصحاب الأملاك الحاليون عن أملاكهم ولا تنزع منهم ولا تمنح امتيازات اقتصادية لأفراد أو جماعات - إذا كان فى منحها ضرر لغيرهم، فالحكم سيكون للحكومة البريطانية ولا يسمح بحال من الأحوال لأقلية أن تسيطر على الأكثرية من السكان، ومتى حان الوقت لإنشاء شكل من أشكال الحكم النيابى ففى هذه الحالة تعقد الآمال العظيمة على زيادة اليسر لجميع سكان البلاد، وقد صدر هذا القرار بعد طول انتظار. فيجب انهاء الخلافات السياسية والاضطرابات، وعلى جميع الفلسطينيين الحقيقيين أن يتباروا لخدمة فلسطين وخير الأجيال المقبلة».

الاحتجاج على فرض الانتداب

وقد احتجت الجمعيات الإسلامية - المسيحية في جميع أنحاء فلسطين على قرار المجلس الأعلى بفرض الانتداب خلافا للعهد المقطوعة للعرب، ووضعت مضابط أرسلتها إليه ونكتفى بإثبات الاحتجاج المرسل من جمعية القدس قالت:

«نحن أعضاء الجمعية الإسلامية - المسيحية الممثلة لجميع أهالي لواء القدس نحتج على القرار الصادر من مؤتمرهم بخصوص مستقبل فلسطين، ونرفضه رفضا باتا لما فيه من الإجحاف بحقوقنا المقدسة. ونعلن أننا لانتخلى عن مطالبنا المنحصرة في استقلال سورية المتحدة من طوروس إلى رفح، ورفض الهجرة الصهيونية رفضا باتا، وعدم فصل فلسطين عن سورية للأسباب الآتية:

١ - لإننا لم نقاتل الترك الذين تجمعنا وإياهم الرابطة الشرقية ونحارب بجانب الحلفاء لنعطى بلادنا هدية لأناس أجانب عنها، وليس لهم حق من حقوق التملك، فيها بل لننال حقنا من الاستقلال في الحياة.

٢ - لأن فصل فلسطين عن سورية يضر بمصالح البلاد الاقتصادية والعمرانية وبمصالح الوطنيين القومية والمحلية.

٣ - لعدم كفاية أراضي البلاد لأهلها الوطنيين الذين هم في ازدياد مستمر. سيما وفي النية الاهتمام بأمر إسكان وتحضير القبائل القاطنة فيها.

٤ - لأن الهجرة ستزيد النفوس وتسبب المجاعات وتؤهل البلاد لحالة الشغب والثورة الدائمين.

٥ - لو لم يكن دخول الأجنبي مضرًا بمصالح البلاد الاقتصادية والأدبية لما منعت أرقى دول العالم وأشدّها قوة واقتدارا كدولة بريطانيا وأميركا دخول الأجنبي إلى بلادها - فكيف بفلسطين المنهكة القوى من الحرب الطاحنة فإنها لاتتحمل هجرة أشد الشعوب طمعا وأكثرها أنانية.

فلذلك نطلب من المجلس أن ينظر إلى مطالبنا بعين الانصاف ويؤيد هذا الحق الطبيعي الذي لاهياة للبلاد إلا به، ونلقى تبعة كل ما يحدث في البلاد مستقبلا على عاتق المؤتمر والسلام.

إنشاء الحكومة الفلسطينية

وبدأت الحكومة البريطانية بعد نيلها الانتداب لفلسطين، بإنشاء حكومة مدنية بدلا من الإدارة العسكرية القديمة. فعينت السير هربرت صموئيل من زعماء الحركة الصهيونية مندوبا ساميا لهذه الحكومة على أن ينفذ سياسة الوطن القومى.

وصل المندوب السامى الجديد إلى فلسطين لتقلد منصبه الجديد، وفى يوم أول يوليو سنة ١٩٢٠ نودى بالحكومة الجديدة وتقلد السير هربرت صموئيل رئاستها رسميا. وهذا نص البلاغ الرسمى الذى أذاعه:

إلى أهالى فلسطين

إنى مأمور من جلالة الملك جورج الخامس أن أبلغكم الرسالة الآتية:

إن الدول المتحالفة التى نالت الفوز الباهر فى هذه الحرب قد أودعت إلى بلادى أمر الوصاية على فلسطين لكى تسهر على مصالحها، وتكفل لبلادكم العمران السلمى الذى طالما كنتم تنشُدونه.

إنى أذكر بافتخار العمل المجيد الذى قامت به جنودى تحت قيادة الفيلدمارشال اللورد اللنبى لتحرير بلادكم من النير التركى، وساسر حقيقة إذا وفقت أنا وشعبى أيضاً أن نكون وسيلة لكم لتنالوا السعادة بوجود إدارة حازمة وصادقة.

إنى أُرغب أن أؤكد لكم أن الدولة المنتدبة ستنفذ ما عليها من الواجبات بدون محاباة مطلقا، وحكومتى عازمة على احترام حقوق العناصر والمذاهب على اختلافها فى المدة التى تنتقضى ريثما يصادق مجلس جمعية الأمم نهائيا على الانتداب. وفى المستقبل عندما تكون الوصاية أمراً واقعاً،

ولا يخفاكم أن الدول المتحالفة قررت اتخاذ التدابير لتضمن إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين بالتدرج. وهذه التدابير لن تؤثر قطعيا على حقوق الأهالى المدنية أو الدينية. ولن تنقص من الرقى المعنوى لجميع طبقات الشعب الفلسطينى.

وإنى واثق أن المندوب السامى الذى انتدبته لتنفيذ هذه المبادئ سيفعل ذلك بعزم ثابت ونية صادقة، وسيسعى لاستعمال كل الوسائل التى تؤول لخير الشعب على اختلاف مذاهبه وطبقاته.

إنه مدرك جيداً خطورة المهمة الملقة على حكومة بلاد يقدسها المسيحي والمسلم واليهودي على السواء، وسأحافظ بكل اهتمام على رقى البلاد التي ينظر العالم إلى تاريخها باهتمام عظيم - اهـ.

وأتبع المندوب السامي هذا المنشور ببيان مفصل عن الخطة التي يسير عليها في إنشاء الحكومة الجديدة فقال:

تفضل جلالة الملك فمنحنى منصب مندوب سام لرئاسة الحكومة المدنية التي تأسست الآن، والمنشور الذي تلوته يتضمن المبادئ التي سنسير عليها في إدارة البلاد.

إن حدود البلاد شمالاً وشرقاً لم تقرر بعد، وإنى واثق أننا سنحصل على حل مرض بدون أدنى تأخير.

وستكون لفلسطين حكومة منفردة تتصل بوزراء جلالة الملك في لندن مباشرة. وعندما يقرر الانتداب نهائياً تقوم الإدارة المدنية على أساس ثابت مع ضمان أمر الاستخدام المبني على الكفاءة وحسن السلوك، وتخصص رواتب تقاعد لبعض الضباط، وستكون أكثر الوظائف العليا بيد موظفين بريطانيين ريثما يأن الأوان لزيادة عدد الموظفين الوطنيين الحائزين على الصفات التي تؤهلهم للمناصب الرفيعة والقيام بما تتطلبه إدارة البلاد. أما بقية الوظائف فهي مباحة للفلسطينيين على اختلاف مذاهبهم.

إن استقامة الموظفين هي أول شرط لإنشاء حكومة صالحة. وستنفذ الحكومة القوانين الصارمة في كل شخص يعطى أو يقدم رشوة إلى أى موظف من موظفيها أو إلى أى عضو أو موظف كان في مجلس بلدياتها، وستنفذ القوانين نفسها في كل موظف يرتشى بقطع النظر عن درجة وظيفته.

وسأعين مجلساً للشورى قليل العدد تكون أكثريته من موظفي الحكومة، ويضم عشرة أعضاء غير رسميين يختارون من الطوائف المختلفة ويجتمع هذا المجلس برئاسة برئاستي في فترات متعددة، وتعرض عليه مشروعات القوانين الهامة مع الميزانية السنوية ليبدى رأيه فيها وتعطى الحرية للاعضاء غير الرسميين لطرح الأسئلة التي يودون سؤال الحكومة عنها وتعلن مناقشاته.

وهكذا تكون الخطوة الأولى لترقية الحكم الذاتى في جهات عديدة من المملكة البريطانية

واعتقد أنه مع تعاقب الأيام يحدث الارتقاء المنشود.

وأدمج في معاهدة الصلح مع تركيا شرط ينص على إنشاء لجنة تختارها بريطانيا لدرس الشؤون الخاصة بالأديان المختلفة في فلسطين وتسويتها، وحينما تؤول هذه اللجنة تختار جمعية الأمم رئيسها، لقد حان الزمان الذى يمكن به تقدم البلاد الاقتصادى الذى تأخر بسبب الحرب، وستساعد التدابير التى ستتخذ لتأسيس الوطن القومى مساعدة كبيرة فى تحقيق العمران المنشود.

إن بيع الأراضى وكل ما يختص بمعاملاته سيعود إلى ماكان عليه، ويكون خاضعا لبعض قيود يراد بها منع المتاجرة بالأراضى وسيوضع قانون خاص.

ولنى عازم على تأليف لجنة للأموال من موظف بريطانى وعضوين آخرين تكون موضع ثقة اليهود والمسلمين والمسيحيين، ومن واجبات هذه اللجنة أن تحقق عن الاملاك التى تسويتها قريبة الحل، وأن تسعى لترويج عمران البلاد وتضمن الإنصاف والعدالة لكل المزارعين وأصحاب المراعى والملاكين، وتخطط الأملاك وتمسح عما قريب، وتنشأ محكمة خاصة لحل كل الخلافات الناشئة عن الأملاك، والغاية من ذلك تقرير الحدود وحسم المنازعات التى كانت سبب إقلاق راحة الأهالى، وستؤسس مصارف لإقراض الفلاحين مايلزمهم لأجل طويلة ولترويج الصناعات المدنية.

وستتسلم الحكومة المدنية سكك الحديد عن قريب وتشترع فى الإصلاحات اللازمة لها قبل حلول فصل الشتاء كى لايتكرر التعطيل الذى سبب خسائر ومتاعب جمة كما حدث فى الشتاء الماضى، وسيتم إصلاح السكة بين يافا والد بتوسيعها وتصلح سكك أخرى.

ولقد وضعت على بساط البحث قائمة كبيرة تشتمل على المشروعات العمرانية التى يراد القيام بها، وهى تنطوى على إصلاح الطرق وشقها وترقية المواصلات التليفونية والتلغرافية وتعميم الكهرباء فى البلاد، وإنشاء مرفأ حيفا وتجفيف المستنقعات وغرس الغابات فى الأراضى الصالحة، وسيؤجل بعضها وهو يحتاج إلى نفقات عظيمة ريثما يتم إعداد الأموال الكافية، وأرجو أن أوفق إلى عقد قرض مالى حينما يقرر مصير الانتداب نهائيا ليساعد على القيام بالأعمال التمهيدية لجانب من هذه المشروعات.

تصريح المستر تشرشل

وفى أواسط شهر يوليو سنة ١٩٢٢ أذاع المستر تشرشل وزير المستعمرات البريطانية بياناً مطولاً فسر فيه سياسة حكومته فى فلسطين ومعنى الوطن القومى وأثبت تمسك بريطانيا بوعد بلفور وعزمها على تنفيذه رغم شكايات العرب وتظلمهم وهذا نصه:

نظر وزير المستعمرات من جديد فى الحالة السياسية الحاضرة فى فلسطين بروية صادقة للوصول إلى حل المسائل المختلفة التى نشأ عنها ريب وقلق بين بعض أقسام من الأهالى. وقد وضع التصريح الآتى بعد استشارة المندوب السامى لفلسطين، وفيه خلاصة الأجزاء المهمة من المخابرات التى دارت بين وزير المستعمرات ووفد الجمعية الإسلامية المسيحية فى فلسطين الذى مضى على وجوده فى إنكلترة بعض الوقت وذكر النتائج التى صار الوصول إليها.

إن التوتر الذى ساد فلسطين من وقت إلى آخر يعزى معظمه إلى مخاوف تجول فى خواطر بعض فرق من الاهالى العرب وبعض فرق من الاهالى اليهود، أما هذه المخاوف من جهة العرب فبعضها يبنى على تفاسير مبالغ فيها لمعنى التصريح الذى نطق به بالنيابة عن حكومة جلالة الملك فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ وفيه استحسان إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين، وقد ظهرت تصاريح غير رسمية بأن الغاية من ذلك جعل فلسطين يهودية بجمليتها، واستعملت جمل جاء فيها أن فلسطين ستصبح «يهودية كما أن انكلترا إنكليزية» غير أن حكومة جلالة الملك تنظر إلى هذه الآمال كغير قابلة التطبيق، ولا ترمى إلى مثل هذه الغاية وأنها لم تفكر فى وقت من الأوقات بإخضاع أو محو السكان العرب أو قتل لغتهم وآدابهم فى فلسطين كما يتخوف الوفد العربى، وهى تلفت النظر إلى الواقع بأن عبارات التصريح المذكور لا تشير إلى تحويل فلسطين بجمليتها إلى وطن قومى لليهود وإنما تعنى بأن وطناً كهذا يجب تأسيسه فى فلسطين، ومما يلاحظ بسرور فى هذه المناسبة أن المؤتمر الصهيونى الذى عقد فى كارلسباد فى سبتمبر ١٩٢١ - وهو المجلس الأعلى المسيطر على الجمعية الصهيونية - اتخذ قراراً أعرب فيه رسمياً عن الغايات الصهيونية، ومما جاء فيه «إن الشعب اليهودى عقد النية على أن يعيش مع الشعب العربى باتحاد واحترام متبادلين وأن يسعياً معاً لجعل هذا الوطن المشترك زاهراً حتى يضمن تجديده لكل من شعوبه وورقيه القومى بسلام».

ولابد من لفت النظر إلى أن اللجنة الصهيونية في فلسطين المعروفة الآن باللجنة التنفيذية الصهيونية لم ترغب قط في أن يكون لها - وليس لها نصيب مافى إدارة البلاد العامة، ولايخولها المركز الخاص الذى تشغله الجمعية الصهيونية بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب صلاحية تولى وظيفة كهذه، فإن مركزه الخاص ينحصر فى التدابير التى تتخذ فى فلسطين وتتعلق باليهود ومساعدة البلاد فى تقدمها عموماً، ولكن لا يخلوها حق الاشتراك بصورة مافى حكومتها، وعلاوة على ذلك فإنه يفكر فى جعل جنسية أهالى فلسطين فى نظر القانون الجنسية الفلسطينية، ولم يقصد بتاتا بأن يكون لهم أولأى قسم منهم أى جنسية.

أما فيما يتعلق بسكان فلسطين اليهود فالظاهر أن بعضهم خامرهم الشك بأن حكومة جلالة الملك قد تتخلى عن سياستها التى تضمنها تصريح عام ١٩١٧ ولذلك كان من الضرورى التأكيد مرة أخرى أن هذه المخاوف لأساس لها، وأن التصريح الذى عاد الحلفاء فتمموه فى مؤتمر سان ريمو وأيضاً فى معاهدة سيفر لا يظن تغييره،

وقد أعد اليهود فى أثناء الجيلين أو الثلاثة الأجيال الأخيرة إنشاء طائفة من فلسطين يبلغ عددها ٨٠٠٠٠ ربعهم مزارعون أو عملة فى الأرض، وأصبح لهذه الطائفة أدوات سياسية خاصة ومجمع منتخب لإدارة شؤونها الداخلية ومجالس منتخبة فى المدن وجمعية لمراقبة مدارسها وحاخام باشى منتخب ومجلس حاخامين لإدارة شؤونها الدينية، وتدار أشغال هذه الطائفة باللغة العبرانية كلغة وطنية ولها صحف عبرانية تقوم بحاجاتها وحياة عقلية تميزه عن سواها، وقد أبدت حركة اقتصادية كبير، فهذه الطائفة إذا بسكان المدن والمستعمرات منها وجمعياتها السياسية والدينية والاجتماعية ولغتها وعوائدها وطرق معيشتها الخاصة لها فى الحقيقة مميزات قومية. وعندما يسأل عن تقوية الوطن القومى اليهودى فى فلسطين يمكن الجواب بأن ليس معنى ذلك إرغام جميع أهالى فلسطين على قبول الجنسية اليهودية، بل زيادة رقي الطائفة اليهودية الموجودة فيها بمساعدة اليهود الموجودين فى جميع أنحاء العالم حتى تصبح فلسطين موضوع اهتمام وفخر لجميع اليهود من الوجهتين الدينية والقومية. ولكن حتى يكون لهذه الطائفة أمل وطيد فى تقدمها الحر وحتى يتسنى للشعب اليهودى فرصة تامة ليظهر مقدراته كان من الضرورى أن تعلم بأن وجودها فى فلسطين هو بمقتضى حق وليس كمنة، وهذا هو السبب الذى لأجله كان من الضرورى إيجاد الوطن القومى اليهودى فى فلسطين بضمانات دولية، وأن يعترف رسمياً بأنه مبنى على علاقات تاريخية قديمة.

هذا إذن هو ماتعنيه حكومة جلالة الملك فى تفسير تصريح سنة ١٩١٧ وبناء عليه يرى وزير المستعمرات أن هذا التصريح لا يتضمن شيئاً من شأنه أن يشير رعب عرب فلسطين أو يسبب استياء اليهود.

ولأجل تطبيق هذه السياسة كان من الضرورى تمكين الطائفة اليهودية فى فلسطين من زيادة عددها بالمهاجرة، ولكن هذه المهاجرة لا يمكن أن تكون كبيرة إلى حد يزيد على مقدرة البلاد الاقتصادية فى قبول مهاجرين جدد. ومن الضرورى التأكيد بأن المهاجرين لا يكونون عالة على أهل فلسطين، وأن لا يحرم بقدمهم أى قسم من السكان الحاليين من أعماله. وقد جرت المهاجرة حتى الآن على هذه الشروط، فكان عدد القادمين إلى فلسطين منذ الاحتلال البريطانى ٢٥ ألف مهاجر.

ومن الضرورى أيضاً التأكيد أن الأشخاص غير المرغوب فيهم لا يسمح بدخولهم إلى فلسطين، وأن الإدارة اتخذت وتتخذ كل الاحتياطات لهذه الغاية.

وفى العزم إنشاء لجنة خاصة فى فلسطين مؤلفة من أعضاء المجلس التشريعى الجديد المنتخبين للبحث مع الإدارة فى الطرق التى تتعلق فى تنظيم المهاجرة، فإذا حدث خلاف فى الرأى بين هذه اللجنة والإدارة يرفع الأمر إلى حكومة جلالة الملك وهى تعيره اهتماماً خاصاً. وزد على ذلك فإنه بمقتضى المادة ١٨ من قرار مجلس جلالة الملك أعطى لأى طائفة مذهبية أو أى قسم كبير من أهالى فلسطين الحق بأن يرفعوا بواسطة المندوب السامى أو وزير المستعمرات وإلى جمعية الأمم أى مسألة يرون أن حكومة فلسطين لاتجرى فيها على نصوص الانتداب.

أما الدستور المنوى تطبيقه فى فلسطين والذى نشر مشروعه من قبل فيستحسن أيضاً بعض النقاط بشأنه، ففى الدرجة الأولى ليس الأمر كما يدعى الوفد العربى بأن حكومة جلالة الملك فى أثناء الحرب وعدت بإنشاء حكومة وطنية حالاً فى فلسطين، وهذا الادعاء يستند معظمه إلى كتاب مؤرخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ من السير هنرى مكماهون المندوب السامى إذ ذاك فى مصر إلى شريف مكة (ملك الحجاز اليوم) وغاية ما فى هذا الكتاب أنه يتضمن وعداً لشريف مكة بالاعتراف وتلبية استقلال العرب ضمن الحدود التى اقترحها الشريف، ولكن هذا الوعد أعطى معلقاً على احتياط كما جاء فى الكتاب نفسه وهو يستثنى خطة ما يستنتج من الأراضى قطعاً من سورية تقع إلى الغرب من مقاطعة دمشق.

وهذا الاحتياط كانت تنتظر إليه حكومة جلالة الملك دائماً كشامل لولاية بيروت ولواء القدس المستقل، وبناء عليه تكون فلسطين كلها من غربي الأردن خارجة عن وعد السير مكماهون، ومع ذلك تعتزم حكومة جلالة الملك تأسيس حكومة ذاتية واسعة النطاق في فلسطين، ولكنها ترتئى في الظروف الحاضرة أن يكون ذلك تدريجاً لاطفرة، وقد خطت الخطوة الأولى منذ تأسيس الإدارة الملكية فعينت المجلس الاستشاري الحالي، وذكر المندوب السامي وقتئذ أن هذه هي الخطوة الأولى في سبيل ترقية الحكم الذاتي، وفي النية اليوم اتخاذ خطوة ثانية وذلك بتأسيس مجلس تشريعي تكون أعضائه منتخبة، وقد اقترح في مشروع الدستور أن يكون ثلث أعضاء المجلس غير موظفين يعينهم المندوب السامي ولكن بما أنه قدمت على هذا النص اعتراضات مبنية على أسباب مانعة فوزير المستعمرات مستعد أن يحذفه من المشروع، أما هذا المجلس فسيكون رئيسه المندوب السامي ويؤلف من اثني عشر عضواً منتخباً وعشرة أعضاء موظفين رسميين، ومن رأى وزير المستعمرات أنه يجب أن يمر وقت قبل أن يعطى لفلسطين الحكم الذاتي التام وقبل أن تكون للمجلس صلاحية المراقبة على القوة التنفيذية لكي يتاح في أثناء ذلك لإدارات البلاد أن تترقى ولأمورها العالية أن تبقى على أساسات ثابتة، ولموظفي الحكومة أن يتدربوا على طرق الحكم ويكتسبوا الاختبار اللازم، وبعد سنوات قليلة يعاد النظر في الحالة فإذا أسفرت التجربة عن نجاح يعطى إذ ذاك قسم أعظم من السلطة لنواب الشعب والمنتخبين، ويريد وزير المستعمرات أن يلفت الانظار هنا إلى أن الإدارة الحالية لفلسطين قد خولت لمجلس عال انتخبته الملة الإسلامية حق مراقبة الأوقاف الإسلامية مراقبة تامة ومراقبة المحاكم الشرعية، وأنها منحت هذا المجلس باختيارها مداخل كبيرة لأوقاف كانت الحكومة التركية ضببتها وأن للمعارف أيضاً لجنة استشارية تمثل أقسام الأهالي، وإن مصلحة التجارة والصناعة تشترك في الأعمال معها غرف التجارة التي تأسست في المراكز المهمة، وفي النية إشراك أمثال هذه اللجان التمثيلية مع مصالح الحكومة المختلفة بصورة أوسع،

ووزير المستعمرات يعتقد بأن سياسة مبنية على مثل هذه الخطط وفي تأييد أوسع معانى الحرية الدينية في فلسطين والمحافظة التامة على حقوق كل طائفة فيما يتعلق بأماكنها المقدسة لا يمكن إلا أن تكون مقبولة لدى فرق السكان المختلفة وأن على هذا الأساس يمكن بناء روح الاشتراك في العمل الذي يتوقف عليه رقى ونجاح الأراضى المقدسة في المستقبل،

صك الانتداب لفلسطين

وفى يوم ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٢ أقر مجلس جمعية الأمم فى لندن الصك الذى وضعته بريطانيا لإدارة فلسطين بعد تعديل المادة الرابعة عشرة منه، وبذلك دخل الانتداب فى دوره الرسمى.

وهذا نصه:

حيث إن دول الحلفاء الكبرى وافقت تنفيذا لنصوص المادة ٢٢ من عهد جمعية الأمم على أن تعهد إلى دولة منتدبة تختارها الدول المذكورة لإدارة شؤون فلسطين التى كانت تابعة للسلطنة العثمانية ضمن الحدود التى ترسمها الدول المذكورة،

وحيث إن دول الحلفاء الكبرى وافقت أيضا على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذى صرحت به حكومة جلالة ملك بريطانيا فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ للشعب اليهودى مع البيان الجلى بأن لايفعل شىء يضر الحقوق الدينية والمدنية التى تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة فى فلسطين، ولاالحقوق أو المركز السياسى الذى يتمتع به اليهود فى البلدان الأخرى،

وحيث إن ذلك اعتراف بالصلة التاريخية التى تصل الشعب اليهودى بفلسطين والبواعث التى تبعث على إعادة انشاء وطنهم القومى فى تلك البلاد.

وحيث أن دول الحلفاء العظمى قد اختارت الحكومة البريطانية لتكون الدولة المنتدبة لفلسطين،

وحيث إن الانتداب لفلسطين قد صيغ فى النصوص الآتية وعرض على مجلس جمعية الأمم لموافقته عليه.

وحيث إن الحكومة البريطانية قبلت الانتداب لفلسطين وتعهدت بتنفيذه بالنيابة عن جمعية الأمم طبقا للنصوص والشروط التالية.

وحيث إن المادة ٢٢ الأنفة الذكر (الفقرة ٨) تنص على أن درجة السلطة أو السيطرة أو الإدارة التى تكون للدولة يتفق عليها بين أعضاء جمعية الأمم فإن مجلس جمعية الأمم ينص على ذلك نصا صريحا.

فالمجلس بعد تأييد الانتداب المذكور يحدد شرطه ونصوصه بما يأتى:

المادة ١ - يكون للدولة المنتدبة السلطة التامة فى التشريع والإدارة إلا حيث أقيمت لهما حدود فى نصوص صك الانتداب هذا.

المادة ٢ - تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل البلاد فى أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تكفل إنشاء الوطن اليهودى كما جاء فى ديباجة هذا الصك وترقية أنظمة الحكم الذاتى وضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الأجناس والأديان.

المادة ٣ - يجب على الدولة المنتدبة أن تنشط الاستقلال المحلى على قدر ما تسمح به الأحوال.

المادة ٤ - يعترف «بهيئة» يهودية صالحة (لائقة) كهيئة عمومية لتشير وتعاون فى إدارة فلسطين فى الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك مما يؤثر فى إنشاء الوطن القومى اليهودى ومصالح السكان اليهود فى فلسطين، وتساعد وتشترك فى ترقية البلاد تحت سيطرة حكومتها دائماً.

ويعترف بأن الجمعية الصهيونية هى هذه الهيئة المنصوص عليها فى ماتقدم مادامت الدولة المنتدبة ترى أن نظامها وتآليفها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض. وعلى الجمعية الصهيونية أن تتخذ مايلزم من التدابير بعد استشارة الحكومة البريطانية للحصول على معونة جميع اليهود الذين ييغون المساعدة فى إنشاء الوطن القومى اليهودى.

المادة ٥ - تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن عدم التنازل عن شىء من أراضى فلسطين أو تأجيرها أو وضعه تحت حكومة دولة أجنبية.

المادة ٦ - على حكومة فلسطين مع كفالة عدم إلحاق الضرر بحقوق ومركز سائر طوائف الأهالى أن تسهل هجرة اليهود (إلى فلسطين) فى أحوال مناسبة وتنشط بالاتفاق مع الهيئة اليهودية المشار إليها فى المادة ٤ استقرار اليهود فى الأراضى الزراعية وفى جملتها الأراضى المدورة والأراضى البور (الموات) غير المطلوبة للأعمال العمومية.

المادة ٧ - يتعين على حكومة فلسطين أن تسن قانوناً للجنسية يتضمن نصوصاً بتسهيل حصول اليهود الذين يتخذون فلسطين مقاماً دائماً لهم على الرعاية الفلسطينية.

المادة ٨ - إن امتيازات الأجانب وفي جملتها المحاكم القنصلية وحماية القنصليات ورعاياها - وهى التى كان الأجانب يتمتعون بها بحكم الامتيازات أو العرف فى السلطنة العثمانية لاتكون نافذة فى فلسطين، ولكن متى انتهى أجل الانتداب فإن هذه الامتيازات تعاد برمتها أو مع التعديل الذى يكون قد تم عليه الاتفاق بين الدول صاحبة الشأن إلا إذا كانت الدول التى ظل رعاياها يتمتعون بالامتيازات المذكورة فى أول أغسطس سنة ١٩١٤ قد سبقت فتنازلت عن حق رد تلك الامتيازات أو وافقت على عدم تطبيقها لأجل مسمى.

المادة ٩ - الدولة المنتدبة مسئولة عن أن يكفل النظام القضائى الذى ينشأ فى فلسطين الحقوق القضائية للأجانب والوطنيين، ويضمن تمام الضمان احترام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية لجميع الشعوب والطوائف، ولاسيما إدارة الأوقاف طبقاً للشرعية الدينية وشرط الواقفين.

المادة ١٠ - تكون المعاهدات المبرمة بين الدولة المنتدبة وسائر الدول الأجنبية عن تسليم الرعايا الأجانب المطلوبين من فلسطين مرعية إلى أن تعقد اتفاقات خاصة بذلك على فلسطين.

المادة ١١ - تتخذ حكومة فلسطين جميع التدابير اللازمة لصون مصالح الجمهور فى ماله علاقة بترقية البلاد، ويكون لها السلطة التامة لتدبير مايلزم لوضع يد الحكومة أو سيطرتها على مورد ما من موارد البلاد الطبيعية أو الأعمال والمصالح والمنافع العمومية الموجودة أو التى ستوجد فيما بعد فيها بشرط مراعاة العهود الدولية التى قبلتها الدولة المنتدبة على نفسها، وعليها أيضاً أن توجد نظاماً للأراضى يلائم حاجات البلاد مع مراعاة أمور أخرى منها المنافع التى تنجم عن تشجيع إكثار المهاجرة واستغلال أعظم مايسقط على من الأرض، ويجوز لإدارة البلاد أن تتفق مع الهيئة اليهودية المذكورة فى المادة الرابعة على أن تجرى أو تستثمر بشروط الانصاف والعدل الأعمال والمصالح والمنافع العمومية، وترقى مرافق البلاد الطبيعية حيث لاتتولى الحكومة هذه الأمور مباشرة بنفسها، وإنما يشترط فى هذه الاتفاقات أن الأرباح التى توزعها الهيئة القائمة بالعمل لاتتجاوز مباشرة أو غير مباشرة فائدة معتدلة لرأس المال، وكل مايزيد عن هذه الفائدة يستخدم لما فيه نفع البلاد على الوجه الذى توافق عليه حكومتها.

المادة ١٢ - يعهد إلى الدولة المنتدبة فى السيطرة على علاقات فلسطين الخارجية وحق

إصدار البراءات إلى القناصل الذين تعينهم الدول الأجنبية، وللدولة المنتدبة الحق أيضا في أن تشمل رعايا فلسطين وهم في خارج بلادهم بحماية سفرائها وقناصلها.

المادة ١٣ - تتقلد الدولة المنتدبة كل التبعة المختصة بالأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية في فلسطين، وهذا يشمل المحافظة على الحقوق الموجودة وضمان الوصول إلى المواضع المقدسة والأماكن والمواقع الدينية وحرية العبادة مع المحافظة على مقتضيات الأمن العام والآداب. وتكون الدولة المنتدبة مسؤولة لدى جمعية الأمم دون سواها عن كل مايتعلق بذلك بشرط أن لا تحول نصوص هذه المادة دون اتفاق الدولة المنتدبة مع حكومة البلاد على ماتراه الدولة المنتدبة سلطة التعرض للأماكن الإسلامية أو التدخل في إدارة المشاهد الإسلامية المقدسة المحفوظة الامتيازات.

المادة ١٤ - تؤلف الدولة المنتدبة لجنة خاصة لدرس وتعيين الحقوق والدعاوى المتعلقة بالأماكن المقدسة والحقوق والدعاوى التي تختص بالطوائف الدينية المختلفة في فلسطين، ويعرض الأسلوب الذي يتبع في تعيين هذه اللجنة وتأليفها ووظائفها على مجلس جمعية الأمم ليوافق عليها، ولاتعين اللجنة ولا تقوم بوظائفها من غير موافقة المجلس.

المادة ١٥ - يجب على الدولة المنتدبة أن تتحقق أن الحرية الدينية التامة وحرية القيام بجميع شعائر العبادة مكفولتان للجميع بشرط المحافظة على النظام العام والآداب فقط، ويجب أن لا يكون هناك تمييز من أى نوع كان بين سكان فلسطين بسبب الجنس أو الدين أو اللغة، وأن لا يحرم شخص مامن دخول فلسطين بسبب اعتقاده الدينى فقط، ويجب أن لا تحرم أى طائفة كانت من حق المحافظة على مدارسها لتعليم أبنائها بلغتهم إذا كان ذلك مطابقا لشروط التعليم العمومية التي قد تفرضها الإدارة (الحكومة).

المادة ١٦ - تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن القيام بما تقتضيه المحافظة على النظام العام والحكم المنتظم من الإشراف على الهيئات الدينية والخيرية التي لجميع المذاهب في فلسطين، فإذا روعى هذا الشرط لايجوز أن تتخذ تدابير في فلسطين لعاقة أعمال مثل هذه الهيئات أو التعرض لها، أو الإجحاف بأى ممثل لها أو عضو فيها بسبب دينه أو جنسيته.

المادة ١٧ - يجوز لإدارة (حكومة) فلسطين أن تنظم على قاعدة اختيارية القوات اللازمة للمحافظة على السلم والنظام والدفاع عن البلاد أيضاً، بشرط أن تكون تحت إشراف الدولة المنتدبة ولكن لايجوز لإدارة فلسطين استخدام هذه القوات لأغراض أخرى غير

الأغراض المعينة فى ماتقدم إلا بموافقة الدولة المنتدبة وفيما عدا هذه الأغراض لا يجوز لإدارة فلسطين أن تجمع قوات عسكرية أو بحرية أو جوية ولا أن تبقئها عندها.

وليس فى هذه المادة ما يمنع إدارة فلسطين من الاشتراك فى نفقات القوات التى تكون للدولة المنتدبة فى فلسطين، ويحق للدولة المنتدبة فى كل وقت أن تستخدم طرق فلسطين وسككها الحديدية وموانئها لحركات القوات المسلحة ونقل الوقود والمهمات.

المادة ١٨ - يجب على الدولة المنتدبة أن تكفل عدم التحيز فى فلسطين على رعايا أية دولة تكون عضوا فى جمعية الأمم (وفى جملة ذلك الشركات المؤلفة بحسب قوانين تلك الدولة) إذا قيسوا برعايا الدولة المنتدبة أو أية دولة أجنبية كانت فى الأمور المتعلقة بالضرائب أو التجارة أو الملاحة أو تعاوى الصنائع أو المهن أو فى معاملة السفن التجارية أو الطيارات الأهلية، وكذلك يجب أن لا يكون هناك تحيز فى فلسطين ضد عروض يكون منشؤها فى بلد من بلدان الدول المذكورة أو تكون مرسله إليها، وتطلق حرية مرور المتاجر (الترانسيت) عبر البلاد المشمولة بالانتداب بشروط عادلة.

ومع مراعاة ماتقدم وسائر شروط صك الانتداب هذا يجوز لإدارة فلسطين أن تفرض بإشارة الدولة المنتدبة من الضرائب والرسوم الجمركية ماتراه ضروريا، وتتخذ من التدابير ماتظنه صالحا لزيادة ترقية الموارد الطبيعية فى البلاد وصون مصالح السكان، ويجوز لها أن تعقد بإشارة الدولة المنتدبة اتفاقا جمركيا خاصا مع أى دولة كانت أملاكها كلها داخله فى تركيا الآسيوية أو شبه جزيرة العرب فى سنة ١٩١٤.

المادة ١٩ - تحافظ الدولة المنتدبة بالنيابة عن الإدارة (إدارة فلسطين) على كل اتفاق من الاتفاقات الدولية العامة المعقودة حتى الآن، أو التى قد تعقد بموافقة جمعية الأمم فى مابعد من جهة الاتجار بالرقيق والاتجار بالسلح والذخيرة أو الاتجار بالمخدرات أو تتعلق بالمساواة التجارية وحرية المرور (الترانسيت) والملاحة والطيران وبالمواصلات البريدية والبرقية واللاسلكية أو بالملكات الأدبية والفنية والصناعية.

المادة ٢٠ - تعاون الحكومة المنتدبة بالنيابة عن إدارة فلسطين فى تنفيذ كل سياسة متشركة تقررها جمعية الأمم لمنع انتشار الأمراض، وفى جمعتها أمراض النباتات والحيوانات ومكافحتها بقدر ماتسمح به الأحوال الدينية والاجتماعية وسواها من الأحوال.

المادة ٢١ - تضع الدولة المنتدبة وتنفذ في السنة الأولى من تاريخ تنفيذ هذا الانتداب قانونا خاصا بالآثار والعاديات ينطوى على الأحكام الآتية، ويكون هذا القانون ضامنا لرعايا كل الدول الداخلة في جمعية الأمم المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالحفريات والتنقيبات الأثرية:

١

يجب أن يفهم من لفظة «العاديات» كل مانتج عن عمل البشر أو وضعهم قبل سنة ١٧٠٠.

٢

إن التشريع لحماية العاديات يجب أن يكون أجدر بالتشجيع منه بالتهديد، ويجب على كل شخص يكتشف أثرا بدون حصول على الإذن المذكور في الفقرة الخامسة أن يعلم السلطة ذات الشأن باكتشافه، وينال مكافأة متناسبة مع قيمة ما اكتشفه.

٣

لا يمكن نقل ملكية شيء من العاديات إلا لمصلحة السلطة ذات الشأن مالم تعدل هذه السلطة عن استحواذه، ولا يمكن إخراج شيء من العاديات من البلاد إلا بأذن تلك السلطة.

٤

كل شخص يتلف أو يثلم قطعة من العاديات تعمدًا أو إهمالا يجب أن يجازى جزاء معينا.

٥

ممنوع كل حفر أو تنقيب لإيجاد العاديات إلا بأذن من السلطة ذات الشأن وإلا غرم المخالف غرامة مالية.

٦

توضع شروط عادلة للسماح بنزع الملكية مؤقتا أو دائما في الأراضي التي تحتوى فائدة تاريخية أو أثرية.

٧

لاتعطى الرخصة بإجراء الحفريات إلا للأشخاص يقدمون أدلة كافية على اختبارهم الأثرى، وعلى الدولة المنتدبة عند إعطاء هذه الرخص أن لاتستثنى علماء أمة ما.

٨

يمكن اقتسام محصول التنقيب بين الأشخاص الذين أجروه والسلطة ذات الشأن بالنسبة التى تعينها هى، فإذا تعذر الاقتسام لأسباب علمية يعطى للمكتشف تعويض عادل يدل قسم من محصول التعديل،

المادة ٢٢ - تكون الإنكليزية والعربية والعبرانية اللغات الرسمية فى فلسطين، فكل عبارة أو كتابة بالعربية على طابع أو عملة فى فلسطين تكرر بالعبرانية، وكل عبارة أو كتابة بالعبرانية تكرر بالعربية،

المادة ٢٣ - تعترف إدارة فلسطين بالأيام المقدسة (الأعياد) عند كل طائفة من طوائف فلسطين أيام راحة مشروعة لأفراد تلك الطائفة،

المادة ٢٤ - تقدم الدولة المنتدبة لمجلس جمعية الأمم تقريراً سنوياً يرتاح إليه المجلس عن التدابير التى اتخذت فى أثناء السنة لتنفيذ شرط صك الانتخاب، وترسل نسخ من جميع الأنظمة والقوانين التى تسن أو تصدر فى أثناء السنة مع التقرير،

المادة ٢٥ - يحق للدولة المنتدبة بسماع مجلس جمعية الأمم أن تؤجل أو توقف تطبيق ماتراه من هذ الشروط غير مطابق للأحوال المحلية الحاضرة فى الأملاك الواقعة بين نهر الأردن والحد الشرقى لفلسطين، كما سيعين فى آخر الأمر، وأن تضع من التدابير لإدارة هذه الأملاك ماتراه ملائماً لتلك الأحوال بشرط أن لايعمل عمل يكون مخالفاً لشروط المواد ١٥ و ١٦ و ١٨،

المادة ٢٦ - توافق الدولة المنتدبة على أنه إذا وقع نزاع ما بينها (الدولة المنتدبة) وبين عضو آخر فى جمعية الأمم يتعلق بتفسير شرط صك الانتخاب أو تطبيقها يعرض هذا النزاع على المحكمة الدائمة للعدل الدولى المنصوص عليها فى المادة الرابعة عشرة من عهد جمعية الأمم إذا لم يمكن حله بالمفاوضات،

المادة ٢٧ - يلزم موافقة مجلس جمعية الأمم على كل تعديل فى شروط صك الانتخاب هذا،

المادة ٢٨ - يتخذ مجلس جمعية الأمم على كل تعديل فى شروط صك الانتخاب هذا بموجب هذا الصك للدولة المنتدبة ما يراه ضروريا لصون استمرار الحقوق المكتسبة فى المادتين ١٣ و ١٤ على الدوام بضمان الجمعية، ويستخدم نفوذه لأن يكفل بضمان الجمعية احترام حكومة فلسطين الاحترام التام للعهود المالية التى أخذتها إدارة فلسطين على عاتقها فى عهد الانتخاب، وفى جملة ذلك حقوق الموظفين فى المعاش والمكافأة.

تحفظ الصورة الأصلية لهذا الصك فى محفوظات جمعية الأمم وترسل صور مصدق عليها بواسطة السكرتير العام لجمعية الأمم إلى جميع أعضاء الجمعية - ا هـ.

وقد احتج الوفد الفلسطينى على قرار مجلس جمعية الأمم حين صدوره - وكان فى لندن - كما أضربت جميع مدن فلسطين وعطلت أعمالها احتجاجا. وتلقى الوفد برقية من اللجنة التنفيذية فى القدس تدعوه للرجوع وقطع كل مفاوضة مع الحكومة البريطانية بسبب إصرارها على خطتها، فغادر إنكلترا فى النصف الأول من شهر أغسطس وبلغ حيفا يوم ٢١ منه وقصد نابلس على الفور فاشتراك فى المؤتمر الخامس كما تقدم.

دستور فلسطين

وفى شهر أغسطس سنة ١٩٢٢ أى بعد فرض الانتخاب نشر دستور حكومة فلسطين الجديدة. وقد بنى على وعد بلفور وصك الانتخاب وهذا موجزه:

يعين رجل صالح لإدارة حكومة فلسطين يعرف بالمندوب السامى والقائد العام، ويحول السلطة اللازمة لتنفيذ جميع الواجبات المقترنة بوظيفته، وتطبيق شرط الانتخاب الذى منحه دول الحلفاء إلى بريطانيا العظمى وتأسيس وطن قومى لليهود.

ومنح المندوب السامى السلطة لتقسيم البلاد بموافقة الوزير إلى مقاطعات أو أجزاء إدارية على أسلوب ملائم لأعمال الإدارة، وخول جميع الحقوق للتصرف فى الأراضى أو فيما له علاقة فيها، وفى جميع الحقوق لاستثمار المناجم والمعادن على اختلاف أنواعها وإعطاء امتيازات شرعية لأى كان لاستخراجها، وله الحق أن يهب الأراضى العامة والمعادن والمناجم ويؤجرها، أو يسمح باستثمارها مؤقتا بالشروط التى يريتها، وله الحق فى تعيين موظفى الحكومة بعد مراعاة أوامر الوزير بالأحوال التى يراها مناسبة، وأن يعين

واجباتهم ويبقى هؤلاء الموظفون فى مراكزهم مادام المندوب السامى راضيا عن أعمالهم. ويؤلف مجلس تنفيذى لمساعدة المندوب السامى على الطريقة التى تشير بها حكومة جلالة الملك.

ويؤلف اعتبارا من التاريخ الذى يعينه المندوب السامى مجلس تشريعى لفلسطين يستعاض به عن المجلس الاستشارى، ويكون له السلطة التامة لسن القوانين الضرورية للمحافظة على الأمن والسلام وانتظام الحكومة بشرط أن لا يخالف التعليمات المعطاة من حكومة جلالة الملك، وأن لا يسن قانونا يمس الحرية الشخصية أو يقيد الحرية الدينية أو يميز بين سكان فلسطين بسبب الجنسية أو الديانة أو اللغة، أو يخالف نظام الانتخاب الموضوع لفلسطين.

لاتنفذ القوانين التى يسنها هذا المجلس قبل أن يصادق عليها المندوب السامى وتقرها حكومة جلالة الملك.

يحتفظ المندوب السامى بالقوانين التى أجازها المجلس التشريعى لموافقة جلالته عليها ويحتفظ أيضا بالأمور التى لها أساس بنظام الانتخاب.

ويحتفظ جلالة الملك لنفسه بحق رفض أى قانون قد يكون المندوب السامى وافق عليه فى خلال سنة واحدة من تاريخ الموافقة عليه، ويعلن رفضه اياه بواسطة كاتم السر العام.

يؤلف المجلس التشريعى من ٢٢ عضوا عدا المندوب السامى منهم عشرة أعضاء من الموظفين، واثنى عشر من غير الموظفين، وينتخب غير الموظفين بموجب الأوامر التى تصدر من مجلس الملك الخاص، أو بموجب ما يوضع من القوانين والأنظمة من حين إلى آخر بشأن هذه الانتخابات، ويكون الأعضاء الموظفون الأشخاص الذين يشغلون وظائف كاتم السر العام والنائب العام ومدير المالية ومفتش الشرطة والسجون ومدير الصحة ومدير الأشغال العامة ومدير المعارف ومدير الزراعة ومدير الجمارك ومدير التجارة والصناعة.

تنشأ محاكم صلح فى كل قضاء وناحية، ويكون لها السلطة الخاصة بقانون حكام الصلح العثمانى كما هو معدل بموجب القوانين والأنظمة السارية بالفعل الآن.

وتنشأ محاكم مركزية فى الأقضية التى يعينها المندوب السامى، ولها الحق فى رؤية جميع القضايا الحقوقية الخارجة عن اختصاص محاكم الصلح فى ذلك القضاء والحق فى

رؤية جميع القضايا الجنائية الخارجة عن وظيفة محكمة الجنايات.

وتنشأ محكمة جنايات لها السلطة التامة فى رؤية جميع الجرائم المعاقب عليها بالقتل والجرائم الأخرى التى ينص عليها القانون الخاص.

وللمندوب السامى أن يؤلف بأمر منه محاكم أراض كلما دعت الحاجة إلى ذلك للنظر فى المسائل المتعلقة بملكية الأموال غير المنقولة.

وتؤسس محكمة تعرف بالمحكمة العليا وتعين صورة تأليفها بقانون خاص، ويكون لها صفة المحاكم الاستئنافية.

وللمحاكم الشرعية الإسلامية وحدها الحق فى رؤية الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية الخاصة بالمسلمين كالزواج والطلاق والنفقة وتصديق الوصاية إلخ، ولحاكم الطائفة اليهودية الدينية وحدها أن تنظر فى استماع الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية. ولحاكم الطوائف المسيحية المختلفة وحدها أن ترى مسائل الزواج والطلاق والنفقة وتصديق الوصاية وتنظر فيما يتعلق بالأوقاف إلخ.

إذا شملت قضية تتعلق بالأحوال الشخصية أشخاصا من طوائف دينية مختلفة يجوز لأى خصم أن يقدم طلبا إلى قاضى القضاة. وهذا يعين بمساعدة مستشارين من الطوائف المختلفة المحكمة التى لها السلطة فى استماع تلك القضية.

وإذا قامت شبهة حول قضية من القضايا الشخصية الداخلة فى اختصاص محكمة دينية تحال القضية إلى محكمة خاصة يعين شكلها بقانون خاص.

ويجب أن تنشر باللغة الإنكليزية والعربية وبالعبرية جميع القوانين والإعلانات الرسمية والنماذج التى تصدرها الحكومة وجميع الإعلانات الرسمية التى تعلنها السلطات المحلية والبلديات فى المناطق التى يعينها المندوب السامى بأمر منه، ويجوز استعمال اللغات الثلاث فى المباحثات والمناقشات التى تدور فى المجلس التشريعى وفى دوائر الحكومة ومحاكمها مع مراعاة الأنظمة التى تسن من وقت إلى آخر.

يحق لجميع سكان فلسطين أن يتمتعوا بالحرية الشخصية التامة والحرية الدينية المطلقة مع مراعاة حفظ النظام العام والآداب العامة، ويحق لكل طائفة دينية معترف بها من الحكومة أن تتمتع بالاستقلال الذاتى لإدارة شؤونها الداخلية بعد مراعاة نصوص كل

قانون وأمر يصدره المندوب السامي،

إذا رأت طائفة دينية أو فريق كبير من أهالي فلسطين أن شروط الانتخاب لا تنفذها حكومة فلسطين كما يجب فلها الحق في رفع مذكرة بواسطة عضو في المجلس التشريعي إلى المندوب السامي فينظر في هذه المذكرة على الطريقة التي يعينها جلالة الملك وفقا للأصول التي وضعها مجلس جمعية الأمم.

— ٤ —

مقاطعة الانتخابات ورفض التعاون

وعملاً بما جاء في الدستور الجديد دعت الحكومة الشعب الفلسطيني إلى انتخاب أعضاء المجلس التشريعي المنصوص على إنشائه فانبرت لها اللجنة التنفيذية ودعت الأمة إلى مقاطعة هذه الانتخابات عملاً بقرار مؤتمر نابلس الخامس لأن المجلس الجديد أقيم لتنفيذ سياسة الوطن القومي التي يستنكرها العرب.

وهذا نص البيان الذي نشرته يوم ٢ سبتمبر سنة ١٩٢٢:

أجمعت الأمة العربية الفلسطينية على رفض الانتداب ومشروع إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وذلك بعد أن تجلت لها نتائج هذه السياسة الرهيبة على حياتها القومية والاقتصادية. وأن من مقتضيات رفض الأصل أن ترفض الفروع لذلك الأصل. ولهذا فقد قرر المؤتمر العربي الفلسطيني بمقاطعة الانتخابات المقبلة للمجلس التشريعي لأنه وجد بعد البحث الدقيق أن الاشتراك في تلك الانتخابات إنما هو قبول ظاهر محسوس للانتداب ولتصريح بلفور الذي يقضى يجعل البلاد وطناً قومياً لليهود.

ولقد رفض الوفد العربي الفلسطيني في لندن بلسان الأمة ذلك الدستور. لأنه وجد فيه مخالفة أساسية لمطالب الأمة وأمانيتها وفيه غبن فاحش لها ولمصالحها.

ولانحتاج لبيان ذلك إلا أن نرجع إلى الإيضاح الذي نشرته الحكومة في الجرائد المحلية في البرهة الأخيرة إذ نرى أن:

- (١) ليس للمجلس التشريعي تنفيذية مطلقاً.
- (٢) ليس للمجلس التشريعي أن ينظر في أي نقطة تخالف سياسة الحكومة الأساسية بتمهيد السبل لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.
- (٣) إن تنفيذ قرارات هذا المجلس تتوقف على إرادة المندوب السامي الذي عهد إليه بتطبيق تصريح بلفور للأمة اليهودية.
- (٤) يؤلف هذا المجلس من أحد عشر عضواً من موظفي الحكومة واثنى عشر عضواً

منتخباً، لليهود منهم عضوان تحت رئاسة المندوب السامى، ويكون له صوتان وقد أوضحت الحكومة فى بيانها أن الأعضاء الموظفين مضطرون لأن يتمشوا فى المجلس طبق إرادة ورغبة الحكومة «فى المشروعات التى يعتقد بأنها تعرب عن خطة الحكومة».

فيكون فى المجلس مع هذه الحالة أربعة عشر صوتاً ينادون بإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين وعشرة أصوات ينادون بضد ذلك، وبما أن قرارات هذا المجلس ستتخذ بأكثرية الأصوات فستكون كلها مخالفة لأمانى الأمة ومصالحها التى تناقض الأمانى والمصالح التى تتوخاها تلك الأكثرية.

(٥) نص الدستور على أنه ستشكل لجنة من أعضاء المجلس المنتخبين لى تنظر مع الحكومة فى أمر المراقبة على المهاجرة، وأن هذه اللجنة ستكون مقيدة بنظامات لا تخطأها، وأن تنفيذ قراراتها يرجع إلى المندوب السامى الذى نيط به أمر تهديد السبل بجميع الوسائط لهذه الهجرة التى علمت الأمة أنها التى ستلتهم البلاد أخضر ويابساً، ولهذا فلن يكون لهذه اللجنة إلا الموافقة على عدد المهاجرين الذين سوف يدخلون البلاد للقضاء على سكانها من الوجهة الاقتصادية والقومية.

ومع أن اللجنة التنفيذية ثقة تامة بأن أفراد الأمة على اختلاف الطبقات ساهرون على مصالحها، عالمون بما يحتوى عليه هذا الدستور من المناقضات لمطالبها مصممون على تنفيذ مقررات مؤتمرها، فقد قررت فى جلستها المنعقدة فى أول سبتمبر سنة ١٩٢٢ أن تنشر للأمة هذا البيان مظهرة مجمل الأسباب التى حدث بالمؤتمر أن يقرر رفض ذلك الدستور ومقاطعة الانتخابات المقبلة للمجلس التشريعى، وهى على يقين أن الأمة ستقاطع هذه الانتخابات منذ بدايتها كما جرى ذلك فى نابلس بسكون وهذوء ومراعاة للقوانين والأنظمة المدنية والله ولى التوفيق - اهـ.

وفشلت الانتخابات بمقاطعة الشعب الفلسطينى لها مقاطعة تكاد تكون إجماعية فأعلنت الحكومة عدو لها عنها، وقالت إنها ستؤلف مجلساً بالتعيين بدلاً من المجلس المنتخب.

وهذا نص البلاغ الرسمى الذى أذيع بالقدس يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣.

«حيث إن السواد الأعظم امتنع عن الاقتراع وترشيح الأعضاء للمجلس التشريعي استقر قرار الحكومة البريطانية على أن توقف الجزء الخاص في مشروع الدستور بإنشاء مجلس تشريعي، وتجيز للمندوب السامي أن يعمل في هذه الفترة بمشورة مجلس شورى وقد عين لهذا المجلس ثمانية أعضاء مسلمين وعضوين مسيحيين، أما العضوان اليهوديان فيعينان بعد استشارة اليهود الذين انتخبوا في الاقتراع الأخير».

ورفضت اللجنة التنفيذية هذا المشروع أيضاً وقررت مقاطعته لأنه لا يحقق أمانى الأمة وأرسلت برقية إلى وزارة المستعمرات تحتج فيها على تصرف المندوب، وعينت الحكومة الأعضاء العشرة وأذاعت في شهر يونيو البلاغ الآتي:

«إن السياسة التي صرحت بها حكومة جلالة الملك ترمى إلى ترقية أنظمة الحكم الذاتي في فلسطين تدريجاً، ووفقاً لهذه السياسة نشر في شهر سبتمبر الماضي أمر صادر من جلالة الملك في مجلسه الخاص ينص على إنشاء مجلس تشريعي من اثني عشر عضواً منتخباً واحد عشر عضواً موظفاً ودعى الأهليون في الوقت المضروب لانتخاب الناخبين الثانويين طبقاً لقانون الانتخاب التركي الذي ألفوه غير أن بعض العرب امتنعوا عن الاشتراك في الانتخاب في لوائين من الألوية الأربعة التي قسمت إليها فلسطين، أما في اللوائين الآخرين فقد كان الامتناع جزئياً وقد نشأ عن هذا الامتناع عن اختيار مئات الأهالي من جهة وبعض الجمعيات المعارضة للانتخاب من الجهة الأخرى. وبما أن الأهالي لم ينتهزوا الفرصة التي سنحت لهم للاشتراك في أعمال الحكومة بواسطة نواب منتخبين فقد قررت حكومة جلالة الملك أن ترجى تنفيذ ذلك القسم من الدستور الخاص بإنشاء مجلس تشريعي إلى أجل موقت وأن تخول المندوب السامي أن يعمل في هذه الأثناء باستشارة مجلس استشاري كالسابق مماثل لتأليف المجلس التشريعي الذي كان ينوي تأليفه - أي من ثمانية أعضاء مسلمين ومسيحيين ويهوديين وهذه أسماء الذين عينهم.

عارف باشا الدجاني وإسماعيل بك الحسيني وراغب بك النشاشيبي عن القدس وعبد الفتاح أفندي السعدى عن عكا وأمين بك عبد الهادي عن حيفا ومحمود أفندي أبو خضره عن غزة والشيخ فريج أبو مدين عن بير السبع وسليمان بك عبد الرزاق طوقان عن نابلس، أما العضوان المسيحيان فهما سليمان بك نصيف عن حيفا وأنطون أفندي الجلال عن يافا وسيعين العضوان اليهوديان بعد استشارة المنتخبين الثانويين اليهود الذين انتخبوا أخيراً

وتعقد الجلسة الأولى قريباً.

وقد احتجت اللجنة التنفيذية على هذا التدبير أيضاً ببرقية إلى وزارة المستعمرات باسم الأمة الفلسطينية ودعت الأعضاء الوطنيين إلى عدم التعاون مع الحكومة. فعقد هؤلاء اجتماعاً في القدس أرسلوا في ختامه البرقية الآتية إلى المندوب السامي: «قرر أعضاء المجلس الاستشاري الوطنيون أن لا يحضروا اجتماعات هذا المجلس قبل أن تنشر الحكومة بلاغاً آخر غير البلاغ الذي نشرته تعلن فيه بأن هذا المجلس لا يمثل الأمة ولم يتألف على أساس الدستور والمجلس التشريعي المرفوضين من الأمة».

ودعى هذا المجلس إلى الاجتماع يوم الخميس ١٣ يونيو سنة ١٩٢٣ فحضر اجتماعه سبعة من الأعضاء الوطنيين وتخلف ثلاثة، وبعد افتتاح الجلسة وقف الأعضاء السبعة وأعلنوا استقلالهم تضامناً مع الأمة وانسحبوا وبذلك فشل المشروع وقضى عليه.

مشروع الوكالة العربية ورفضه

وعرضت حكومة السير هربرت صموئيل - بعد ما فشلت في إنشاء المجلس التشريعي انتخاباً وتعييناً - على العرب مشروعاً جديداً ظنت أنهم يقرونه فدعا المندوب السامي يوم ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٣ أربعين وجيهاً من وجهائهم إلى شرب الشاي في داره وقال لهم ما خلاصته: لقد صدقت جمعية الأمم على صك الانتداب وأصبح نافذاً ولا تزال حكومة جلالة الملك مصرة على تنفيذ وعد بلفور ولا يمكن أن تغير شيئاً من الدستور الذي سنته.

ولما كانت المادة الثانية من صك الانتداب تمنح اليهود وكالة صهيونية فإن حكومة جلالة الملك تريد أن تمنحك هذا الحق فيكون لوكالتكم ما للوكالة اليهودية من الحقوق والمزايا، وأنا أعرض عليكم هذا الاقتراح وأدع لكم فرصة للإجابة عليه.

وتداول المجتمعون برهة اتفقوا في خلالها على رفض المشروع لأنه لا يحقق الأمان الوطنية ثم دعا المندوب السامي من الغرفة الأخرى وأبلغوه رفضهم لما عرضه فقضى على المشروع وفشل.

تصريح المستر إيمري

وفي أواسط شهر إبريل سنة ١٩٢٥ زار المستر إيمري وزير المستعمرات البريطانية

فلسطين لدرس حالتها والإشراف على شؤونها، فاستقبل في دار الحكومة وفد اللجنة التنفيذية ووفد الحزب الوطني العربي الفلسطيني فخاطب موسى كاظم باشا الوزير قائلاً: إن الحالة في فلسطين حرجة جداً، وإن الأهالي قلقون على مستقبلهم وقد سافرت وفود متعددة إلى لندن لمقابلتكم ولكن قضيتهم لم تحل بعد فاسترحم أن تنتظروا إليها بعين الاعتبار وأن تأذنوا لرئيس الحزب الوطني الشيخ سليمان الفاروقى بأن يتكلم بالنيابة عن العرب، فأفاض الشيخ في الكلام عن علاقة بريطانيا بالعرب وعن حالة فلسطين الاقتصادية وعن نظام البوليس وعن الأشغال العامة. وقال إن أهل فلسطين لا يريدون أكثر من أن يعيشوا بسلام في بلادهم كأصحاب البلاد لا كغرباء عنها وقد قدموا بعض مطالب عرفها العالم أجمع. وهى إنشاء حكومة وطنية في البلاد تمثل جميع العناصر وتكون مسؤولة أمام برلمان وطني. ثم قال ونحن نطلب إنشاء حكومة وطنية في البلاد لأن صك الانتداب ينص على صيانة حقوق أهل البلاد وحفظها. فإذا أعطى لفلسطين هذا الحق فلا خوف على المصالح البريطانية. وتكلم أيضاً أمين التميمي عن نظام الحكم في البلاد طالباً إلغائه لمخالفته للاماني الوطنية وطلب إنشاء حكومة دستورية مسؤولة أمام مجلس نيابي ينتخبه المسلمون والمسيحيون العرب وسن دستور من قبل مجلس وطني ينص على السلطات التشريعية والإدارية، وعلى أن تكون الأماكن المقدسة تحت حماية الأهالي، وعلى المساواة في الحقوق بين جميع الأهالي وحماية المصالح البريطانية ولاتخالف مصالح الأمة.

ورد المستر إيمرى فقال:

إنى لمغتبط لتمكنى من زيارة فلسطين ومشاهدة شىء من البلاد والأهالي بعينى، وإنى أشكر موسى كاظم باشا لترحيبه بى بالنيابة عن هذا الوفد. كما أشكر الشيخ سليمان التاجى الفاروقى لما أشار إليه من التعاون بين الأمة العربية والبريطانية سواء أيام الحرب أو فى سبيل المدنية فى المستقبل. إن الحكومة البريطانية قررت أن تستمر بحسن نية على هذا التعاون مع الأمة العربية - الأمة التى كان لها ماض عظيم، والتى أومل أن يكون لها مستقبل عظيم أيضاً. وقد شاهدت بعينى شيئاً من دلائل هذا التعاون السعيد فى العراق.

إن الحكومة البريطانية ترى أنه لا يوجد تناقض بين هذا التعاون مع الأمة العربية لتقدمها فى فلسطين كما فى العراق أو فى غير بلاد وبين تصريح بلفور.

فمصالح الأهالي العرب فى فلسطين نظر فيها بامعان تام قبل أن عزمتم الحكومة

البريطانية على إصدار هذا التصريح بأشهر عديدة. وذلك القسم فى التصريح الذى يشير إلى مصالح الأهالى الحاليين له من الأهمية بالقسم الآخر منه. وقد نظرت فى هذا الأمر أولا الحكومة التى أصدرت التصريح ومن ثم أعيد النظر فيه أيضا من قبل حكومة المحافظين التى أنعمت النظر فى مطالب الوفود التى أرسلت من هذه البلاد ومن ذلك الحين أيدت هذا التصريح حكومة تنتمى إلى حزب آخر يختلف بالكلية عن الأحزاب السابقة. وكذلك محصته ونظرت فيه جمعية الأمم الممثلة فى عصابة الأمم. ولذلك فإنى على يقين من أن الذات الموجودين هنا لا ينتظرون حقيقة من الحكومة البريطانية أن تغير سياستها هذه.

إلا أننى أخشى أن يوجد سوء تفاهم. وحبا فى اجتنابه أصدر مستر تشرشل فى سنة ١٩٢٢ بيانا أوضح فيه ماعنته الحكومة البريطانية بتصريح بلفور. ولاريب فى أن بيان مستر تشرشل هذا أصبح مغلقا ولايسعنى الآن أبحث فيه مفصلا ولكنه أوضح بصراحة تامة أن تأسيس وطن قومى فى فلسطين لايقصد فرض جنسية يهودية بالمعنى السياسى على أهالى فلسطين. وليس فى النية قط الحط من شأن اللغة العربية والمدنية العربية أو الأهالى العرب أو جعلهم بأية صورة ماأدنى رتبة ومقاما من أى فئة أخرى من السكان.

وقد ذكر الشيخ سليمان الفاروقى بأن الأهالى العرب يعاملون معاملة الأجانب وليس كوطنيين فى بلادهم. إنى أستطيع أن أؤكد أن غاية الحكومة البريطانية أن تجعل فلسطين الوطن القومى للعرب بكل معنى الكلمة مع إعطاء الشعب اليهودى فرصة ليؤسس له فيها وطنا قوميا. وكما بين مستر تشرشل لاتعنى عبارة «وطن قومى لليهود» أى شئ آخر خلاف أن الطوائف اليهودية الحالية فى هذه البلاد تتمكن من تحقيق رغائبها فى أن تعيش بحسب تقاليدها الخاصة. وأن يعترف بها كحق وليس كمنة، وأن السماح للطوائف اليهودية بتحقيق رغائبها يجب أن يعنى بأن لاتكون الهجرة إلى فلسطين إلى حد تتضرر منه أحوال البلاد الاقتصادية بوجه عام، والسكان العرب بوجه خاص. وإنى أطلب إليكم أن لاتصغوا لما قد يكون فاه به الدكتور ايدر أو أى فرد آخر. إذ لالعلاقة لذلك بسياسة الحكومة البريطانية التى تنتظر أولا وقبل كل شئ آخر إلى سعادة ورفاهية أهالى البلاد التى أكثرية سكانها من العرب. ويهمها فيما يختص بمسألة إسكان اليهود أن ترى أن إسكانهم يكون فى ظروف ملائمة.

أما الآن فان الشئ الحقيقى الذى يجب عمله هو إغفال المخاوف المبينة عن سوء الفهم

والنظر إلى ما قامت به الحكومة بالفعل، إننى قد تتبعت هذه المسألة فى إنكلترا ومنذ أن وصلت إلى هذه البلاد، وقد اتضح لى أن الحكومة هنا كرست نفسها وعملت بإخلاص لمصالح أهالى البلاد بوجه عام، وليس من الصحة أن يقال كما ذكر الشيخ سليمان الفاروقى بأن سياسة الحكومة ترمى إلى غرض واحد هو ترقية وزيادة المهاجرة اليهودية. وبقدر ما أعلم لم ترم الحكومة مباشرة إلى تأسيس أى مستعمرة يهودية أو إلى استخدام أموال دافعى الضرائب لهذا الغرض، وبينما كنت مارا منذ بضعة أيام فى الغور رأيت الحكومة مهتمة بنقل الأراضى الأميرية إلى المزارعين العرب، ورأيت أولئك المزارعين يشتغلون ببناء أبنية لنجفيف أراضيهم.

وقد تكون أفضل تجربة لمعرفة ما إذا كان سكان البلاد فى بحبوحة وتقدم هى النظر إلى زيادة سكانها، فلو كان ما يقال عن أن الأهالى المسلمين أو المسيحيين يجار عليهم واليهود يأتون بأفواج كبيرة إلى البلاد لقل عدد سكان العرب وازداد عدد اليهود على حسابهم.

ولكن قد اهتمت بإجراء التحقيقات عن مقدار نمو الأهالى الحقيقى فى بضع السنوات الأخيرة ووضع لى إحصاء باعتناء تام ومبقتضاه كان سكان هذه البلاد فى سنة ١٩٢٠ نحو ٦٧٣.٠٠٠ منهم ٥٥.٠٠٠ يهود ويقدر عدد السكان فى الوقت الحاضر بنحو ٨٠٦.٠٠٠ منهم ١٠٨.٠٠٠ يهود فمن ذلك يظهر أن عدد اليهود زاد فى الخمس السنوات الأخيرة نحو ٥٣ ألفا وزاد عدد السكان العرب نحو ٨٠ ألفا، ولذلك يمكنكم أن تحكموا بأنه بموجب هذه الأحوال لا يوجد خوف من أين يفوق عدد المهاجرين اليهود السكان الوطنيين.

إننى أظن أن هذه الأرقام تبين بأن الحكومة البريطانية قد عملت ما فى استطاعتها لمساعدة الأهالى الوطنيين، ولكنى لأظن أن الفضل فى ذلك كله يعود إلى الحكومة، فإن قسما من هذه الزيادة فى رقى الأهالى العرب، وزيادة عددهم يرجع بلا شك إلى رؤوس الأموال التى جلبها اليهود إلى البلاد، وبصفتى وزير المستعمرات فإننى أعالج أمور أربعين حكومة فى بلدان أكثرها غير راق، والشئ الوحيد الذى تطلبه هذ البلدان دائما هو زيادة رؤوس الأموال والسكان وعليه فالمهاجرة اليهودية تجلب لكم هذ الأشياء التى يحتاج إليها كثيرا، وقد قلت ذلك لاحبا فى الجدل والمناقشة، ولكنى أرغب فى أن تعتبروا بأن مخاوفكم من الغاية التى ترمى إليها الحكومة البريطانية والخطر الذى يحق بهذه البلاد من سياسة

السماح لليهود بالمهاجرة لهذه البلاد هي مبالغ فيها.

إن الحكومة البريطانية تنظر أولاً وقبل كل شيء آخر إلى الواجبات المفروضة عليها نحو أهالي البلاد عموماً، وتعتقد بأن السياسة التي تتبعها هي السياسة الوحيدة التي تجلب أكبر سعادة لمستقبل أهالي البلاد العرب الذين تعنى بشؤونهم في الدرجة الأولى.

أنا أوافقكم بأن أفضل طريقة للحصول على آراء الأهالي ليس بتقديم قضايا من أشخاص منفردين إلى المندوب السامي بل بطريقة دستورية نظامية يمكن بواسطتها الإعراب عن آراء الأهالي وأعترف مع ذلك بأنني مستغرب من شكوى الشيخ سليمان الفاروقى وأمين بك التميمي وقولهما إن أهالي هذه البلاد ليس لهم نصيب الآن في سن القوانين، وهنا يجب أن أذكركم أنه كان في البلاد مجلس استشارى قام بأعمال حسنة وكان واسطة لإبلاغ آراء جميع طبقات الأهالي إلى الحكومة، وكانت الحكومة البريطانية مستعدة لإعطاء سلطات استشارية وتمثيلية أوسع من هذه للأهالي، ولكن مع الأسف أصغى الأهالي لنصائح سيئة أسديت لهم ولم يغتنموا الفرصة التي سنحت، ثم أعطيت للأهالي فرصة أخرى وهي الاستمرار على المجلس الاستشارى إذا كانوا لا يرغبون في تشكيل مجلس تشريعى، ولما يقبلوا ذلك أيضاً عرضت عليهم فكرة الوكالة العربية التي يمكن بواسطتها أن تمثل مصالح الأهالي العرب.

ولذلك أوضحت الحكومة البريطانية بأنها كانت دائماً ترغب في الحصول على تعاون العناصر العربية التمثيلية، وأن تعمل بنصحهم وهي مستعدة دائماً لذلك، ولكننا لاننظر إلى هذه المسألة بعد أن رفض ممثلو الأهالي قبول ما عرضناه عليهم من الامتيازات بأننا نطلب منهم معروفاً، وقد أشار المتكلمون إلى عدم تمثيل الأهالي في الإدارة أو البلديات.

وأن المندوب السامي قد أشار إلى رغبته في إعطاء هذا الحق للأهالي، وإننى مستعد لأن آخذ هذا الأمر بعين الاعتبار وسأدققه بكل عناية، إن الحكومة البريطانية ترغب وتريد في كل حال أن تتعاون مع ممثلى الأهالي العرب في فلسطين، ولكننا لانطلب تعاونهم كمعروف منهم بالنظر لما عرضناه عليهم في الماضى وللموقف المخطئ الذى وقفوه، والذى أوْمل بأن ينظر إليه كخطأ ويجب علىّ بأن أوضح ذلك أيضاً تاماً.

والآن أيها السادة قد تكلمت معكم بكل صراحة لأنى أظن أن من الأصوب والأفضل أن أتكم معكم بصراحة تامة، وأستطيع أن أؤكد لكم أن الحكومة البريطانية في جميع

الأحوال تستمر على اعتبار نجاح ورقى جميع أهالى فلسطين كواجبها الأول. وبالطبع فإن أكثرية السكان تنال نصيبها الكامل من عنايتها واهتمامها وستستترشد فى جميع ذلك برغبتها الصدقة فى تقدم الأهالى العرب اقتصاديا وعمرانيا وسياسيا، وأظن أن نتيجة أعمالنا فى الخمس السنوات الأخيرة قد أثبتت بالاختبار ماعملناه للأهالى، وأعتقد من الجهة الأخرى بأننا سنقوم بأكثر من ذلك فى السنوات القليلة المقبلة كما أنى أعتقد أيضاً بأن الذوات الذين اجتمعت معهم اليوم سيرون بأنفسهم أن مافعلناه حيث الآن قد فعلناه برغبة واحدة هى ترقية ونجاح البلاد.

أنتم تنتمون إلى أمة كانت أمة عظيمة فى الماضى وسنحت لها فرصة الآن لأن تكون أمة عظيمة مرة أخرى، وإنى أرى أن مستقبلكم يتوقف لا على توحيد قواكم لمقاومة ماأظنه مخاوف ليست صحيحة ومايحدث بكم من الاخطار من سياسة الحكومة، بل بتوحيد قواكم لترقية شعبكم فى علومه ومعارفه وتقدمه وترغيبه فى تاريخه الخاص، وإنى لمسور أن أرى مثلاً المجلس الإسلامى الأعلى يعانى المشقات فى ترميم مناظر الحرم الشريف الجميلة، وفى إعادة غيرها من الآثار إلى سابق عهدها، وفى هذا السبيل يجب أن تسعوا لترقية شعبكم وتأمين مستقبلكم لافى توحيد قواكم لمقاومة ما أعتقد مخاوف باطلة.

— ٥ —

الاضطرابات فى فلسطين تقارير لجان توماس هايكرت ومشو وسمبسن

الآن وقد انتهينا من سرد التاريخ السياسى للقضية الفلسطينية وقد تبين منه بصرحة وجلاء أن الحكومة البريطانية لا تزال من الأول إلى الآخر متمسكة بوعده بلفور فهو المحور الذى تدور حوله سياستها، ننتقل إلى الكلام عن الجزء الخاص بالاضطرابات التى وقعت فى تلك البلاد فى خلال هذه الفترة بسبب هذا الوعد الجائر فنصف المارك التى دارت بين العرب واليهود والفتن التى شبت والتفوس التى هلكت مكتفين بإيراد الحوادث الخطيرة لتعذر الإحاطة بالحوادث البسيطة كما لا يخفى .

١ - اضطرابات القدس الأولى

كانت اضطرابات القدس فى شهر إبريل سنة ١٩٢٠ أول اضطرابات وقعت فى فلسطين بين العرب واليهود وخلاصة ما حدث أن صيدليا يهوديا اسمه كرىمى بين مندل، يدير صيلية فى باب الخليل أهان المتظاهرين العرب القادمين من الخليل يوم الأحد ٤ إبريل لزيارة النبی موسى حسب المعتاد وحاول الاعتداء على علمهم فطارده المتظاهرون فلجأ إلى صيدليته فهجموا عليه وضربوه حتى أدموه وجاء بعد ذلك شاب يهودى ومعه سبعة من الجنود الإنجليز فحاول اختطاف العلم من يد حامله فأهوى أحد المتظاهرين على يديه بالسيف فقطعهما من الساعدين وتناولته أيد المتظاهرين بالضرب حتى لفظ أنفاسه، وحاول الجنود السبعة الانتقام لصاحبهم فضربوا وأوذوا.

وتدخلت الحكومة على الأثر فضربت نطاقا حول مدينة القدس القديمة (داخل السور) ومنعت الدخول والخروج.

ودار قتال يوم الاثنين ٥ منه بين العرب واليهود بسبب إطلاق اليهود النار على الوطنيين حين مرورهم بحى الواد.

وجاء سكان القرى المجاورة للقدس إلى نجدة اخوانهم فمنعتهم الحكومة من دخولها

وبلغ عدد القتلى فى هذه الاضطرابات تسعة من اليهود و٤ من الوطنيين وعدد الجرحى ٢٥٠ كما جاء فى بلاغ رسمى صدر يومئذ.

٢ - حادث بيسان

قبضت السلطة البريطانية فى بيسان يوم ٢١ إبريل سنة ١٩٢٠ على الأمير محمود الزناتى من أمراء عشائر الغور، فهاج ذلك قبائله فتجمهرت وهجمت يوم الخميس ٢٢ منه على السجن بقيادة الأمير بشير الغزاوى فأخرجت السجنين بالقوة، وجاء الإنجليز على الأثر بقوة من حيفا وطبريا فطاردت العربان الذين ارتدوا إلى الضفة الشرقية للأردن ولجأوا إلى جبال عجلون واستنفذوا العرب فنفروا معهم وجمعوا جموعا غفيرة أغاروا بها على سمخ وبيسان وبعض القرى اليهودية فذعر اليهود وفروا لا يلوون على شئ، وانقطع سير القطارات على أثر هذا الحادث بين حيفا ودمشق، وتعطلت المواصلات البرقية والتليفونية، وأرسلت السلطة البريطانية طيارات للاستطلاع أطلقت النار على الثوار وتم بعد ذلك توطيد الأمن وإقراره.

٣ - اضطرابات يافا الأولى

وقعت اضطرابات يافا الأولى يوم أول مايو سنة ١٩٢١ فقد اعتدى اليهود أثناء احتفالهم بعيد العمال على عربى فنصر العرب أخاهم فدار قتال فى الشوارع أسف عن سقوط ٣٠ قتيلا من اليهود و١٠ من العرب وجرح من الأولين ١٤٣ ومن الآخرين ٢٧ وأرسلت السلطة قوات كبيرة إلى يافا، وألفت الحكومة لجنة للتحقيق عن أسباب الثورة برئاسة السير توماس هايكرت قاضى القضاة، فذهبت إلى يافا وقامت بتحقيق دقيق وضعت فى ختامه تقريرا مفصلا عن أسباب الثورة وبواعثها أكدت فيه أن سياسة الوطن القومى هى سر الاضطرابات وهذه ترجمته:

تقرير لجنة توماس هايكرت

وجدنا فى البحث عن أسباب هذه المشاغبات سببا أوليا مهما لكنه ليس كافيا لإثارة

شغب عام. بل قد يثير شغبا وقتيا خاصا لا يتعدى أكثر من شارع واحد وعدد محدود من الأشخاص، وكان بإمكان شرطة يافا أن تمنعه فورا، وهو الاصطدام الذى حصل أثناء المظاهرة التى قام بها حزب العمال الاشتراكيين مع موكب حزب العمال اليهودى البولشفيك.

أما الشغب الحقيقى الذى نبحت عنه فليس شغبا اعتياديا. لأنه دام عدة أيام وهو يقع كلما تقابلت جماعات من المسلمين مع جماعات من اليهود، وقد ازداد يوما بعد يوم إلى أن عم قضاء يافا بأجمعه، وهوجمت المستعمرات اليهودية القريبة من يافا بشدة زائدة، ولم يكن لسكان هذه المستعمرات سابق علاقة بالعمال الاشتراكيين البولشفيك ولا صلة لهم بهم. غير أن مظاهرات البولشفيك كانت بالحقيقة الشرارة التى أضرمت نيران الثورة بين العرب واليهود فقاموا بعدها يطلبون الأخذ بالتأثر بعضهم من بعض.

وروى لنا بعض اليهود الذين شاهدوا تلك الثورة عن كتب أنه لا توجد مسألة عداوة بين اليهود والعرب، بل جل ما هنالك أن هذه الحركة العدائية لليهود دبرت من قبل أشخاص يريدون أن يكيدوا المكائد للبريطانيين وأن يخلوا بالنظام والأمن لشئ فى النفس، وسعوا أن يقنعونا بأن منشأ كل اختلال يقع فى البلاد يعود إلى الدعاية العدائية التى يبثها هؤلاء الأشخاص الذين يأسفون كثيرا لزوال الحكم التركى، لأن الإدارة البريطانية الحالية قد قضت على منافعهم الشخصية العديدة وعلى امتيازاتهم الكثيرة التى كانوا يتمتعون بها فى العهد التركى القديم، وقد اشترك معهم فى العمل بعض الغرباء وخصوصا سماسرة فرنسويون قدموا فلسطين لكى يثيروا الفتن لمقاصد سياسية، وأكد لنا هؤلاء الشهود بصورة رسمية أنه لا علاقة للصهيونيين بالمشاغبات التى حصلت فى يافا، وصرحوا لنا أن العرب يتظاهرون بالعداء للصهيونيين ولليهود ويضمرّون العداء للبريطانيين، وقد اتخذوا إظهار هذا العداء آلة للقضاء على الانتداب البريطانى.

وثبت لنا بعد البحث الدقيق عدم صحة هذه الأقوال إلا أننا لا ننكر أنه قام بذهن بعض الأشخاص لأسباب عديدة أنه بإمكانهم أن يستفيدوا من الوجهة السياسية من إثارة الفتن، ولا شك أن العداء لليهود كان متأصلا فى نفوس جميع الوطنيين بصورة لا تقبل الجدل، وقد ظهر لنا أن الوطنيين ينفرون من الحكومة لاتباعها سياسة إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين، وقد أساء العرب فهم كنه السياسة المتبعة هنالك. كما أساء المدافعون عن هذه

السياسة فى دفاعهم عنها وفى تفسيرهم إياها، وانتشر الاعتقاد فى البلاد من أولها إلى آخرها بأن الحكومة عرضة لضغط الصهيونيين عليها، وهى لذلك تتحزب لليهود وتساعدهم فى جميع أعمالهم ومقاصدهم بالرغم من كونهم أقلية قليلة، وقد أكد لنا الكثيرون وتحققنا بأنفسنا أنه لولا وجود القضية اليهودية فى فلسطين لما لا وقت الحكومة أقل صعوبة فى إدارة الشؤون المحلية، ونعتقد أن كره العرب للبريطانيين نشأ عن مساعدة الحكومة للسياسة الصهيونية.

ولو أكتفى بالاعتداء على المتظاهرين من اليهود دون سواهم لقلنا إن هذا التعرض بسيط ويحصل دائما فى جميع البلاد، ولكننا تحققنا أنهم حولوه عمدا إلى نزاع قومى وسلوكى مع خصومهم مسلحا لا يمكن الإغضاء عنه، وقد اتبعوا سفك الدماء البريئة بنهب المحلات الآمنة ليلا، وهذا مما يوجب الانتقاد فى نظر الأمم المتقدمة.

ولا تنكر أن اليهود أخذوا بتأثرهم سالكين أيضا عين الطريقة التى سلكها خصومهم، ولو ظل اليهود أقلية كما كانوا أيام الترك وحافظوا على أدبهم واعتدالهم لما عكر صفو عيشهم أحد، ولكن العرب لما رأوا أن اليهود أصبحوا أصحاب الكلمة النافذة عند الحكومة نقموا عليهم وأضرموا لهم الشر، وياتوا ينتظرون أول حركة تبدر منهم ليهيجوا الرأى العام عليهم، وقد أبدوا هذا الشعور مرارا عديدة بانتهاك حرمة كثير من أعيان اليهود وإهانتهم شرا إهانة.

وليس من شأننا هنا أن نبحث فى المبادئ الصهيونية عامة، ألا أننا نذكر بعض الأمور التى لها أساس بالمشاغبات التى نحن فى صددتها، إن المظالم التى يشكو منها العرب، والتى كان لها دخل عظيم فى المشاغبات هى كما يلى:

- (١) لأن بريطانيا العظمى أسست الحكومة الفلسطينية بحسب رغائب الصهيونيين واتبعت سياسة إنشاء الوطن القومى ولم ترع منافع سكان فلسطين الأصليين.
- (٢) لأن الحكومة الفلسطينية استعانت بصورة رسمية تأييد لهذه السياسة بلجنة صهيونية تساعدها فى أعمالها، فما كان من هذه اللجنة إلا أنها ألغت حكومة ثانية فى قلب الحكومة الفلسطينية، وأخذت تعنى بمصالح اليهود وتهمل مصالح الوطنيين.
- (٣) لأن عدد الموظفين اليهود كثير بالنسبة إلى عدد نفوسهم.

(٤) لأن برنامج الصهيونيين يقول بلزوم أفعام فلسطين بإناس أقدر وأمهر من العرب فى تعاطى التجارة والصناعة قصد الاستيلاء والصناعة قصد الاستيلاء على موارد البلاد ونزعها من أيدي أبنائها .

(٥) لأن قدوم المهاجرين خطر على أهل البلاد وعلى اقتصادياتها - لأن المهاجرين يزاحمون الوطنيين فى جميع أعمالهم .

(٦) لأن المهاجرين اليهود أساءوا إلى سكان العرب بكبريائهم وحملوهم على بغضهم والتحزب عليهم .

(٧) لأن نفرا من المهاجرين البولشفيك دخلوا إلى فلسطين وأخذوا يزرعون بذور الشقاق ويبثون الروح البولشفيكية فى طول البلاد وعرضها، وذلك لعدم اتخاذ الحكومة الاحتياطات اللازمة .

فقد العرب ثقتهم بالحكومة - رغم إخلاصها - وذلك لوجود هذه الشكاوى والمظالم، وصاروا ينظرون نظر الارتياح إلى جميع التدابير التى تتخذها كقانون الأراضى الذى سن فى سنة ١٩٢٠ وخلاصته أنه يجب طلب موافقة الحكومة على إجراء جميع المعاملات الخاصة بالأشياء غير المنقولة، ومنع فراغها لanas لا يقطنون فلسطين، وادعوا أن هذا القانون وضع فى هذا الشكل لكى تهبط أثمان الأراضى وتصبح تحت رحمة اليهود، وقد فسروا أيضاً قانون منع تصدير الحبوب أنه وضع لتهبط أثمانها، فينتفع من هذا الهبوط مهاجرو اليهود .

ويزعم العرب أن السر فى وجود الموظفين اليهود فى دوائر الحكومة بكثرة هو أن كاتم سر الحكومة رجل يهودى مشهور بغيرته على اليهود عموماً والصهيونيين خصوصاً، ويستشهدون لإثبات ذلك بإدارة النافعة التى أصبحت مستعمرة خاصة باليهود، ويدعون أن اليهود يقاطعون العرب، فالتاجر اليهودى لا يشتري شيئاً من العربى إذا كان بإمكانه شراء ذلك الشئ من يهودى، ويتهمون الموظفين اليهود بأنهم لا يمكنون غير اليهود من أخذ الامتيازات أو عقد المقاولات العائدة للحكومة (١)

١ - يبين الجدول التالى عدد موظفى الحكومة وقد نقلناه باختصار عن تقرير الحكومة الرسمي الذى نشر فى يونيو سنة ١٩٢١ .

المجموع	الوظائف السائرة	المقامات السامية	مسيحي { بريطانى فلسطينى المجموع }
٢٤١	٧٦	١٦٥	
١٠٤٩	٩٦٧	٨٢	
	١٠٤٣	٢٤٧	

المجموع	الوظائف السائرة	المقامات السامية		
٢٧	١٣	١٤	{	يهودى
٥٨٩	٥٥٣	٣٦		فلسطينى
	٥٦٦	٥٠		المجموع
٥٨٤	٥٢١	٦٣		مسلم

يوجد بموجب هذه الأرقام ٢٦٨ موظفا بريطانيا منهم ٢٧ يهوديا بريطانيا، ويوجد ٥٨٩ يهوديا فلسطينيا و ١٦٣٣ موظفا فلسطينيا من غير اليهود. فتكون نسبة الموظفين الفلسطينيين اليهود للموظفين الفلسطينيين من غير اليهود كنسبة واحد إلى اثنين وثلاثة أرباع، بينما نسبة نفوس اليهود لنفوس غير اليهود كنسبة واحد إلى سبعة، فيتضح لنا من هذا الجدول أن اليهود يشغلون وظائف تربو على ضعفى حقهم، هذا إذا اعتبرنا عدد السكان مقياسا لتوزيع الوظائف، وأما إذا اعتبرنا التعليم مقياسا لتوزيعها فلا نجد أن اليهود يشغلون وظائف أكثر مما يستحقون، فمن المحال أن تحل هذه المسألة على سبيل الإحصاءات

وقدم المندوب السامى الجدول التالى مبينا عدد الموظفين فى إدارة النافعة فى أغسطس سنة ١٩٢١.

ويقولون إن إدارة النافعة وإدارة السكك الحديدية توظفان مهاجرى اليهود بنسبة لا تتفق مع عدد نفوسهم، وتنحيان أبناء البلاد عن العمل. وبهذه الوسيلة صار المال الذى يجبى من أهل فلسطين يصرف فى سبيل إيجاد عمل لمهاجرى اليهود، أى يصرف فى سبيل تأسيس الوطن القومى اليهودى.

ولاقى الهجرة اليهودية اعتراضات اقتصادية شتى من قبل العمال وأصحاب الصنائع، والحق يقال أنه لو كان المهاجرون يوزعون حين وصولهم على المستعمرات اليهودية الزراعية لما أضر مجيئهم على طبقة العمال فى يافا وسائر فلسطين، ولا يخفى أن مجيئ المهاجرين بكثرة إلى أى بلاد كانت واشتغالهم بالأشغال العامة ومزاحمتهم لأهالى المدن تثير شعور القلق فى صدور السكان الوطنيين، ولا سبيل إلى إفهام العرب أن اليهود ليسوا غرباء عن البلاد وأنهم يعودون إلى وطنهم القديم، لأن العرب يعتقدون إن هذه النظرية هى نظرية الصهيونية الصهيونيين. ويقولون عن الصهيونيين أنهم من الروس والبولونيين والبولشفيك

جاءوا ليزاحموا سكان هذه البلاد وينتزعوا اللقمة من أفواههم، ويدعون أن الحكومة والجمعيات الخاصة تطعم هؤلاء المهاجرين مجاناً إلى أن تجد لهم عملاً بخلاف العمال الوطنيين إذا لم يجدوا عملاً لأنفسهم يتضورون من الجوع ولا نصير لهم إلا إله.

ويؤيد العرب نظرية العمال نظرية ويضيفون إليها القول أن المهاجرين اليهود يزاحمون أهل البلاد لا في الأشغال اليدوية فقط، بل في الوظائف والأمور الكتابية أيضاً، خصوصاً بعد أن اعترف باللغة العبرية لغة رسمية، وتنحصر أهم انتقادات العرب في الهجرة

المجموع	الوظائف السائرة	المقامات السامية		
١٤	٢	١٢	{ بريطاني فلسطيني المجموع	مسيحي
١٥	١٥	٠		
	١٧	١٢		
المجموع	الوظائف السائرة	المقامات السامية		
٤	٣	١	{ بريطاني فلسطيني المجموع	يهودي
٤٤	٤١	٣		
	٤٤	٤		
٢	١	١		مسلم

اليهودية من الوجهة السياسية، وأول من قام بنشر الدعاية إليها هم رجال الطبقة المتعلمة ولم يلبثوا أن تمكنوا من تعميم أفكارهم ومبادئهم بين جميع طبقات الأمة، فصارت هذه الأفكار حديث القوم في المقاهي والحانات والحوانيت والقرى والشوارع والأزقة إلخ، وخلاصة هذه الدعاية هي أنه بسبب السماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين بكثرة ستصبح مملكة يهودية، ولم تجد الكتابات التي كتبها الصهيونيون في كتابهم المدعو «قرن حيسود» لتسكين ربع الأهلين من الهجرة الصهيونية نفعا، وقد قالوا فيه إن مهمة اليهود الذين أرسلوا إلى فلسطين تنحصر في تمهيد السبيل وإعداد الأشغال للألوف والملايين من اليهود الذين سوف يتبعونهم^(١).

وتوجد أسباب عديدة حملت سكان يافا على الاعتراض على الهجرة اليهودية وعلى

١ - بلغ عدد المهاجرين الذين سمح لهم في الدخول إلى فلسطين حتى نهاية سنة ١٩٢٢ (٢٨٠٠٠) منهم نفر قليل كانوا في فلسطين قبل الحرب وعادوا إليها في هذه البرهة. وقد صرحت الحكومة مراراً عديدة أن عدد مهاجري اليهود الذين دخلوا البلاد لم يكن بكثرة محسوسة تولد ضائقة اقتصادية، وأنكر الصهيونيون قول العرب إن اليهود المهاجرين أخذوا الأعمال من أيدي العرب. وقد أدركنا بعد الاختبار أن اليهودي لا يشغل غير يهودي، وإن اتحاد اليهود وجبههم بعضاً يساهل عليهم ترتيب جميع مصالحهم، وإن شكوى العرب غير صريحة.

إظهار العداء واضرام الفتنة على اليهود: منها أن اليهود نساء ورجالا بدأوا بعد وصولهم إلى فلسطين ينظرون إلى السكان الوطنيين بعين الازدراء، وصاروا يخالفون العادات القومية التي ألفها العرب منذ نعومة أظفارهم يسيرهم في الشوارع والطرق متأبطين بعضهم بعضا بمعاصم وسواعد، ومرتلين التراتيل العبرية وناشدين الأناشيد القومية، ويديهى أن انتقال اليهود من المعيشة الذليلة المزدهمة التي كانوا يعيشونها خارج فلسطين إلى المعيشة الحرة التي ابتدأوا يتمتعون بها في فلسطين أهاجت عواطفهم إلى درجة قصوى، باتو معها ثملين بخمرة الوطن القومي الذي طالما حنوا لرؤيته وحلموا بالعودة إليه، فليس من الغريب أن نرى العرب يتكبدون من مجئ هؤلاء الناس ومن تحقيق أحلامهم، وليس غرضنا في هذا البحث أن نسئ الظنون بالناس، بل أن ندرس الأمور التي سببت المشاغبات، وقد أردنا من ذكر هذه الأمور أن ننير أذهان الموظفين الموكل إليهم أمر المهاجرين لكي يجبرهم على دخول الدور من أبوابها، وعلى عدم التظاهر بالتظاهرات الحماسية التي من شأنها أن تمس شعور غيرهم.

وأكد لنا كثير من العرب المتعلمين أنهم يقبلون على الرحب والسعة مجئ بعض اليهود الأغنياء من أصحاب الأعمال الذي يستطيعون أن ينهضوا البلاد إلى مستوى الأمم الراقية بشرط ألا يفرقوا بين أبنائها، وقال الصهيونيون إن تحقيق سياسة الوطن القومي ستفيد العرب واليهود على السواء، وتبين لنا من درسنا الخاص أن اللجنة الصهيونية التي تمثل الرأي الصهيوني العام في فلسطين قصرت كل القصور في تفهيم العرب صحة هذه النظرية، ولذلك وجدناهم يتخوفون من الصهيونية والصهيونيين.

وليس هذا التخوف حديث عهد، بل يرجع في تاريخه إلى أيام الإدارة العسكرية لما كان اليهود يتمتعون بتسهيلات خاصة حرّمها الوطنيون، كالحصول على جوازات السفر ونقل البضائع التجارية في السكك الحديدية العسكرية إلخ، وهذه المساعدات كانت تمنحها السلطة العسكرية لليهود بواسطة اللجنة الصهيونية التي اعتبرتها وكالة عنهم، ولم يكن للعرب لدى السلطة لجنة مثلها، ومع أن تبعة عدم المساواة بالمعاملة بين الفريقين لا تقع على عاتق اللجنة الصهيونية تولّد عند العرب عداوة نحوها وأضرموا لها الكره في الباطن. ونحن نعتقد أن عدم المساواة بين الفريقين هي من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى الثورة في يافا، وقد اتضح لنا أن اللجنة الصهيونية كما بإمكانها أن تستميل العرب إليها وأن تصيغ لهم وعد بلفور بصورة مقبولة لديهم أكثر من كل هيئة رسمية غيرها، ولكن القيام

بهذا العمل يتطلب مهارة وكياسة بالقول والعمل، وكان من الجدير بهذه اللجنة أن تصرف مساعيها فى تذليل هذه العقبات ولكنها لم تفعل ذلك، وقد وجدنا العرب يتذمرون منها ويقولون إنها لم تعترف بهم ولا اعتبرهم عضوا عاملا فى البلاد وضحت بمنافعهم فى سبيل اليهود،

وحصل استياء عام من تدخلها فى أمور موظفى الشرطة اليهود وغيرهم من صغار الموظفين ودفعها لهم مساعدات مالية علاوة على رواتبهم التى يتناولها من الحكومة، وقد منع هذا التدخل فى سنة ١٩٢٠. وتأكدنا بصورة خاصة أنها ضغطت على أحد أصحاب الأراضى المعروف باسم «ريشون لوسيون» اليهودى لأنه كان يستخدم عمالا وزراعا وطنيين فى أراضيه منذ حدثته، وأكرهته على إبدالهم بعمال وزراعى من اليهود، وقيل لنا إن هذا الزارع لم يلب أمرها إلا مكرها لسببين (أولا) عز عليه استبدال العرب بيهود لأنه ترعرع بين العرب وعرفهم وألفهم منذ طفولته (ثانيا) لأن الأجور التى يطلبها اليهود فاحشة بالنسبة إلى الأجور التى يتقاضاها العرب وساعات العمل التى يشغل فيها اليهود يوميا أقل من ساعات العمل التى يعمل فيها العرب، لذلك صار هذا المزارع يخسر فى زراعته عوضا من أن يربح بعد ذلك التبدل.

وكان لتدخل اللجنة الصهيونية فى سن القوانين وتعيين الموظفين وإعادة المأمورين المعزولين إلى وظائفهم وقع سيئ فى نفوس العرب، وليس من شأننا أن نقول أن اللجنة الصهيونية كانت محقة أو غير محقة فى أعمالها، لكننا نيقن أنها سلكت مسلكا مهيجا لخواطر العرب، وبهذه الصورة ساعدت فى إيجاد العوامل والأسباب التى أدت إلى الاضطرابات والاختلافات العامة التى هى مدار بحثنا ههنا.

ومما يلفت النظر أن جميع ما يكتبه الصهيونيون ومحبوهم فى موضوع الصهيونية فى أوروبا يصل فى حينه إلى فلسطين ويقرأ لأهاليها فى المدن والقرى على السواء، وقد روى لنا أحد الشهود من سكان طولكرم بينا كان يوضح لنا بعض الأمور عن حوادث الخضيرة حديثا للكاتب «ح. صيدبوتام» جاء فى كتابه «انجلترا وفلسطين» صفحة ٢٣٥: من الأمور المرغوب فيها تشجيع الهجرة اليهودية بكل وسيلة ممكنة ومنع الهجرة العربية.

وهذا الكتاب الذى نقل عنه هذا الحديث طبع فى سنة ١٩١٨ أى قبل مشاغبات يافا. وقد ذكر الوطنيون لنا مرارا عبارات عديدة مهيجة لا تقل خطورة عن هذا الحديث نشرها

جماعة الصهيونية أثناء اجتماعنا - أى بعد اضطرابات يافا ونخص منها بالذكر العبارة الآتية التى نشرتها جريدة «الجويش كرونيكل» بصدر عددها رقم ٢٧٢٠ الصادر فى ٢٠ مايو سنة ١٩٢١ وهو:

إن التفسير الحقيقى للقضية الفلسطينية هو إعطاء اليهود السلطة التامة لجعل فلسطين يهودية، والاعتراف لهم بها أنها يهودية كما أن انجلترا إنجليزية وكندا كندية، هذا هو التفسير الصحيح للوطن القومى ويستحيل على اليهود تأسيسه أن لم يمنحوا مركزا يهوديا وطنيا خاصا.

لم تعر لجنتنا أذنا صاغية ولا اهتمت لمثل هذه الأقوال ولا علمت مقدارها عند الصهيونيين قبلما تقابلت وتباحثت مع الدكتور «إيدر» الرئيس العامل للجنة الصهيونية الذى كان معتدلا بالنسبة إلى غيره، والذى لا يرغب فى نشر أفكار تهيج العرب، وقد أنارت شهادته وإيضاحاته الطريق أمام لجنتنا وأوضحت لها بعض المسائل التى كانت غامضة عليها، ولما سئل الدكتور ايدر عن بعض الأمور المهمة أجاب عليها بحرية زائدة، وأظهر أمانى الصهيونيين بجرأة نادرة، ولم يقم وزنا للتفسير الذى فسر به المندوب السامى وأمين سر الحكومة معنى الوطن القومى، وقال إنه لا يمكن إلا إيجاد وطن قومى واحد فى فلسطين وهو الوطن القومى اليهودى، ولا يمكن المساواة بالحقوق بين العرب واليهود، بل يجب أن يتغلب اليهود على العرب متى تكاثروا عددهم، وأبى أن يعترف أو يقبل بعبارة أن يكون لليهود سلطة أو سلطان قومى. ووضع عوضا عنها عبارة أن يكون لليهود حق التسلط والتغلب، ولا يخفى أن الدكتور ايدر - وهو رئيس عامل للجنة الصهيونية - يحيط بأفكار الصهيونيين واعتقاداتهم الرسمية من جميع وجوهها لذلك تعتبر تصريحاته ذات شأن عظيم، لأنه لا توجد فيها محاورات أو مغالطات يقصد منها التمويه، وقد قال أيضا بصريح العبارة يجب أن يسمح لليهود لا العرب بحمل السلاح، وأكد أن تسليح اليهود يحسن العلاقات بينهم وبين العرب، وقال أيضا يجب أن يسمح للهيئة الصهيونية أن تعترض على تعيينات الحكومة، وأن تقدم إليها أسماء الذين ترغب فى ترشيحهم لمنصب المندوب السامى فتنتخب الحكومة منهم واحدا.

نحن لا نفسر أفكاره لأن ذلك ليس من شأننا ولكن يهمننا من هذا التقرير أن نبين للملا أجمع أن الرئيس العامل للجنة الصهيونية يطلب باسم اليهود بعض المطالب والحقوق التى

هى فى الحقيقة أساس الاضطرابات الحاضرة، ويخالف روح السياسة التى صرح بها المندوب السامى فى فلسطين وصرح بها أيضا أمين سر الحكومة، ويتضح من هذه التفصيلات سبب سوء التفاهم الحاصل بين العرب واليهود كما يتضح سبب اتهام العرب لحكومة فلسطين أنها حكومة صهيونية وسبب اتهام الدكتور إيدر لها أنها حكومة عربية.

أنا نشعر أنه فى الإمكان إخماد نار العداوة المتقدمة بين الشعوب القاطنة فى فلسطين وذلك بأن ينتخب من تلك الشعوب أناس ذو صفة رسمية يدعون للاجتماع معا والبحث فى المسائل المختلف عليها بحثا مشبعا بروح العدل والإنصاف، ويشترط قبل الدخول فى هذا البحث على العرب أن يقبلوا التصريح السياسى الذى صرحت به الحكومة بخصوص الوطن القومى اليهودى، ويشترط على زعماء اليهود أن يطرحوا خلف ظهرهم جميع المطالب التى تخالف ذلك التصريح، وأن يفهموا المهاجرين أنه مهما كانت علاقاتهم التاريخية والدينية فى فلسطين عظيمة يجب أن يدركوا أنهم قدموا هذه البلاد سعيا وراء إيجاد وطن لهم، وهى ملأى فى الوقت الحاضر بالعرب فينبغى عليهم أن يسيروا سيرا حسنا وأن يسلكوا مسلكا مرضيا مع العرب، وأن يظهروا لهم روح الصداقة والمسالمة، ويجب على وجوه العرب وأشرفهم أن يوضحوا للعرب بصريح العبارة أنهم إذا اعتدوا على أحد من اليهود بحال من الأحوال كسرقتة أو نهبه أو قتله فيعرضون أنفسهم للجزاء الشديد.

٤ - اضطرابات القدس الثانية

وقعت هذه الاضطرابات فى أثناء المظاهرات التى أقامها الوطنيون يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩٢١ احتجاجا على وعد بلفور بمناسبة حلول ذكراه السنوية. فدار قتال عنيف على طريق يافا سقط فيه خمسة قتلى من اليهود وعربى وجرح ٣٢ من الأولين و٦ من العرب.

٥ - اضطرابات يافا الثانية

حدثت هذه الاضطرابات فى يافا فى خلال شهر مارس سنة ١٩٢٤ إبان احتفال اليهود بعيد المساخر (بوريم) فقد كبر على الوطنيين مشاهدة الشبان اليهود يتزيون بزى رجال الدين الإسلامى ويبالغون فى ازدرائه واحتقاره فحاولوا صدهم وردعهم فلم يرتدعوا، فدار

بين الفريقين قتال أسفر عن سقوط عدد من القتلى والجرحى.

٦ - فتنة فلسطين الكبرى

كانت الفتنة التى اتقدت فى شهر أغسطس سنة ١٩٢٩ من أعظم الفتن التى شبت فى فلسطين فعمت معظم مدنها وقراها. بعكس الاضطرابات السابقة فقد كانت موضوعية محلية.

بدأت الفتنة فى القدس يوم ١٥ أغسطس وهو يوم عيد خراب الهيكل عند اليهود. فقد تجمع عدد كبير منهم خارجها وساروا فى مظاهرة كبيرة مخترقين الشوارع وقاصدين مبكى اليهود (البراق) وقد حملوا الأعلام والشارات الصهيونية، وكان خطابهم يخطبونهم أثناء السير منادين بوجوب امتلاك (البراق) وانتزاعه من المسلمين ومنددين بهؤلاء. ولما وصلوا إليه خطبتهم امرأة منهم منادية أن المكان لهم فيجب امتلاكه رغم أنف المسلمين والإنجليز.

وكان المسلمون يرقبون هذه الحركة وينظرون إلى مايفعله اليهود وقد امتلأت قلوبهم غيظا وحقدا، ولكنهم صبروا ورأوا أن لا يستعجلوا. ولما كان الغد يوم جمعة فقد تجمع عدد منهم بعد الصلاة وجاء لزيارة البراق. فوجدوه يغص باليهود وقد رفعوا عليه الأعلام الصهيونية ووضعوا المقاعد الخشبية فحاولوا انتزاع الأعلام والمقاعد فعارضهم اليهود ودار شجار بسيط.

وأقام اليهود فى الغداة (السبت ١٧ منه) حفلة للألعاب الرياضية أفلتت فى خلالها كرة دخلت حقلا لفلاح عربى فلقق بها جمهور من اللاعبين وعبثوا فى الزرع فانتهرهم الفلاح صاحبه فاعتدوا عليه وضربوه فانتصر له جيرانه وأنجدوه فتضاربوا وتراشقوا بالحجارة وجرح فى هذا النضال ١٤ من العرب وخمسة من اليهود مات أحدهم وهو إبراهيم مزراحى بعد يومين فشيعت جنازته بموكب كبير، وأقام له اليهود مأتما حافلا وأدخلوه فى عداد شهدائهم. ودار بين الشعبين والبوليس شجار فجرح ٢٤ رجلا، وأقفلت المدينة على الأثر، وتعطلت الأعمال وشعرت الحكومة بتحرج الحالة. فاستقدمت نجدة عسكرية من مصر وصدر الأمر إلى بعض وحدات الأسطول البريطانى بالسفر إلى يافا وحيفا.

وهاجم اليهود ظهر الجمعة ٢٣ منه قرية لفتا (صاحبة القدس) مغتنمين فرصة احتشاد رجالها في المسجد فاعتدوا على الأطفال، ووصل النبا إلى المصلين فأسرعوا للدفاع عن نونهم ودار قتال بينهم وبين اليهود مالبث أن سرى إلى القرى المجاورة فأتسع نطاق الفتنة وشمل القرى والمدن، وفي مقدمتها يافا وحيفا وصفد والخليل، وقد بلغ عدد القتلى من اليهود في الخليل وحدها ٦٤ قتيلا وجريحا. وقد بدأت الحوادث هنا على أثر إشاعة شاعت عن مقتل العائلة العربية المنفردة في الأحياء اليهودية في القدس مما هاج خواطر الناس وزاد على ذلك مبادرة اليهود لبعض العرب هنا بالشتيم والتهكم وخصوصا بعض الطلاب من اليهود الأميركيين الذين اعتزوا أكثر مما يجب في تلك الأوقات العصيبة بجنسيتهم فاستثاروا العرب. وقد أشاع اليهود أن العرب مثلوا بقتلى اليهود هنا فأرسلت الحكومة لجنة طبية قوامها ثلاثة من أطباء العرب هم الدكتور توفيق كنعان وحسين الخالدي وحسام الدين أبو السعود، وثلاثة من الأطباء اليهود، ومثلهم من الإنجليز فأخرجت يوم ١٢ سبتمبر جثث ٢٤ يهوديا من القبور وفحصتها فلم تجد فيها أثرا للتمثيل فوضعت تقريراً مفصلاً نفت به تهمة التمثيل عن العرب، وقد نشرت حكومة فلسطين التقارير الطبية رسمياً لدحض الدعاية اليهودية.

وبعكس ذلك فقد أثبتت التقارير الطبية أن اليهود في تل أبيب مثلوا بعائلة عربية مسلمة في ثكنة أبي كبير فقتلوا رب العائلة وهو صديقهم ثم بقروا بطنه بمدراسة الحصاد كما حطموا رأس ابن أخيه وزوجته وابنه وله من العمر ثلاث سنوات.

أما في صفد وقد قتل فيها ٩ من اليهود وجرح ٢٦ فقد بدأت الاضطرابات بمرور بدوى غريب بقرب الحى اليهودى فأطلق عليه اليهود الرصاص فقتل فأحدث إطلاق الرصاص اضطراباً في البلدة وأطلق اليهود الرصاص على العرب المارين بقرب حيههم ولما شاع ذلك اعتقد العرب أن اليهود قرروا مهاجمتهم فقاموا للدفاع عن أنفسهم فاندلعت نيران الفتنة ونهب اليهود ٣٠ مخزناً للمسلمين كانت في داخل حيههم وبقره.

تدابير الحكومة وسكون الفتنة

فوجئت الحكومة البريطانية بالاضطرابات في فلسطين مفاجأة لم تكن تتوقعها فأسرعت في إرسال القوى وحشد الجند، ويقال إنها أرسلت ١٢٠ طيارة و ٦ بوارج وخمسة آلاف

جندى فقبضت بعد عشاء على ناصية الحال، وسكنت الهياج وقد، امتد نحو ١٥ يوما
واصلت الحكومة القدس خلالها إصدار البلاغات الرسمية يوميا عن سير الحوادث وصدر
آخر بلاغ يوم ١٢ سبتمبر وفيه أنه بالنظر لسكون الحالة لا تصدر بلاغات أخرى إلا إذا
دعت الحاجة.

عدد القتلى والجرحى

ويقول بلاغ رسمي صدر يوم ٣ سبتمبر أن عدد القتلى ٢٠٦ موزعون كما يأتى: من
المسلمين ٨٧ ومن المسيحيين ٤ ومن اليهود ١١٩ وعدد الجرحى ٥٧٥ جريحا من أبناء
الطوائف الثلاث.

منشور المندوب السامى ورد اللجنة

وكان المندوب السامى البريطانى لفلسطين وهو السيرجون تشانسور غائبا بالأجازة
فى لندن حين وقوع الاضطرابات فعاد على الفور إلى فلسطين، وقبل أن يدرس الموقف حق
دراسته نشر يوم أول سبتمبر سنة ١٩٢٩ منشورا وزع بالطيارات فى أنحاء فلسطين حمل
فيه على العرب، فاحتجوا عليه وفندوا أقواله، وهذا نصه مع رد اللجنة التنفيذية العربية عليه
- قال:

«عدت فوجدت البلاد فى حالة اضطراب وفريسة لأعمال عنف غير مشروعة وهو أمر
أحزننى جدا، وقد استفظعت ما علمت به من أعمال القسوة التى اقترفها جماعات من
السفاحين الظلمانيين إلى الدم، والأشرار الذين ارتكبوا جنایات قتل وحشية ضد أشخاص
آمنين من السكان اليهود على اختلاف أعمارهم، وقد اقترنت تلك الجنایات كما فى الخليل
بأعمال همجية كحرق المزارع والمنازل فى المدن والريف مع سلب الممتلكات وتخريبها وهذه
الجنایات جلبت على مقترفيها سخط جميع الشعوب المتمدنة فى العالم.

«إن أول واجباتى هى إعادة النظام إلى البلاد وإنزال العقاب بالذين ثبتت عليهم تهمة
ارتكاب أعمال العنف، وستتخذ جميع التدابير اللازمة للوصول إلى هذه الغاية، وإنى أطلب
إلى جميع سكان فلسطين مساعدتى على تأدية هذه الواجبات.

«وعملا بوعدى الذى قطعته مع اللجنة الفرعية التنفيذية قبل مغادرتى لفلسطين فى يونيو

الماضى شرعت فى مفاوضة وزير الخارجية البريطانية حينما كنت فى انجلترا بشأن إحداث تغييرات دستورية فى فلسطين، ولكن نظرا إلى الحوادث الأخيرة أوقفت الآن هذه المفاوضات مع الحكومة البريطانية حتى يثبت السلام.

«وفيما يتعلق بالأقوال التى أذيعت فى العهد الأخير بشأن جدار المبكى (البراق) أروم الآ بموافقة الحكومة البريطانية أن أعلن أنى أنوى تنفيذ المبادئ المبينة فى الكتاب الأبيض بعد تقرير الإجراءات الخاصة بتطبيقها.

وقد كان لنشر هذا المنتشر أسوأ أثر فى نفوس العرب الذين سعوا ليحولوا دون إذاعته فلم يوفقوا، وقد ردت عليه اللجنة التنفيذية يوم ٣ منه بالرد الآتى:

«أطلع عرب فلسطين بدهشة عظيمة على منشوركم المؤرخ فى أول سبتمبر سنة ١٩٢٩ ولم يكن أحد منهم يتوقع إغفال الحقائق التى عرفها القاصى والدانى، والتى اعترفت بها الحكومة وهى:

- ١ - أن أكثر اليهود كانوا مسلحين.
 - ٢ - أن الحكومة سلحت عددا منهم.
 - ٣ - أنه لم يوجد فى قتلى تمثيل أو تشويه حتى فى الخليل، كما يؤيد هذا تصريح إدارة الصحة العامة البريطانية فى فلسطين.
 - ٤ - وأن بعض قتلى العرب قد مثل بهم.
 - ٥ - وأن جموع اليهود هم الذين بدأوا بقتل النساء والأطفال من العرب.
 - ٧ - وأن الجنود النظامية قتلت النساء والأطفال والرجال من العرب فى بيوتهم وعلى فرشهم فى قرية صور باهر وغيرها.
 - ٨ - وأن اضطرابات فلسطين السابقة والحالية إنما هى ناشئة مباشرة عن السياسة البريطانية الصهيونية التى ترمى إلى إفناء القومية العربية فى وطنها الطبيعى، لكى تحل محلها قومية يهودية لا وجود لها.
- كل هذه الحقائق لم يكن أحد من العرب يتوقع إغفالها فى منشور صادر على عجل وسابق لأوانه، وتعلمون أن عرب فلسطين خسروا كل شئ من جراء هذه السياسة الصهيونية فلا

يهيهم أى زيادة فى الخسارة وستجدهم الجنود البريطانية عزلا من السلاح لتلقى أى ضربة تنزل بهم. فإذا كان لم يزل ثمة عدالة يحق للعرق أن يطلبوا نصيبهم منها فهم يلحون بطلب إجراء تحقيق نزيه من قبل أشخاص من خارج فلسطين لا يتأثرون أثناء قيامهم بواجبهم نحو العدالة بالنفوذ الصهيونى.

«إن التحقيقين اللذين أجريا فى فلسطين فى ظروف مماثلة سابقة من قبل لجان بريطانية قد أظهرتا للملا مطالب العرب الحق ومقاصدهم القومية النبيلة كما أظهر مصائبهم السياسية» «أن العرب يعتقدون كل الاعتقاد أن تحقيقات نزيهة كذلك ستروى للعالم حكاية حالهم فى هذه الاضطرابات الحاضرة رواية أصح مما صورتهم للعالم فى منشوركم الصادر قبل إعطاء العرب فرصة لاستماع صوتهم. وعندئذ يرى العالم أن اليهود الذين تجاوزوا الترشح السياسى إلى الدينى، والذين أصبح تشرشهم فى المدة الأخيرة مما لا يحتمل - كما صرحت بذلك الحكومة - والذين كانت أعمالهم الفظيعة فى هذه الاضطرابات ينطبق عليها كلامكم فى منشوركم بحق العرب، هم المسؤولون أولا عن الاضطرابات الحالية والسياسة التى تؤيدهم ثانيا»

«وإن مثل هذا المنشور كان ينبغى إصداره بعد إجراء التحقيقات التى ينشدها العرب لأقبل إجرائها، فلذلك نحن نتأكد أنكم لو أعدتم النظر فى الحالة الحاضرة لتوصلتم إلى حكم عادل.

واحتج محامو العرب فى فلسطين أيضا على هذا المنشور فى بلاغ طويل أذاعه يوم ٤ منه، وقابل رئيس اللجنة التنفيذية وأماؤها المندوب السامى يوم ٩ منه وبحثوا معه فى الحالة وقدموا له تقريرا مسهبا عن أسباب الاضطرابات وعواملها واحتجوا له على منشوره فقال لهم: أنه كتب فى منشوره الأول ما اعتقده صحيحا، وأن سوء الفهم الذى وقع فى تأويل المنشور الأول أصلح فى المنشور الثانى^(١) ثم قال: وإنه لا يفرق فى معاقبة المجرمين بين

١ - نشر هذا المنشور يوم ٤ منه وقد جاء فيه: إن حكومة فلسطين أصدرت تعليمات تقضى بجمع الأدلة قبل انطماسها على ما إذا كنت الاضطرابات التى وقعت فى ٢٢ أغسطس كانت مدبرة أو بنت ساعتها وفى الوقت الذى تتعاون فيه الجنود البريطانية مع حكومة فلسطين لإعادة النظام إلى نصابه تتخذ السلطات المدنية تدابير فعالة لحاكمة المجرمين وقد اعتقل كثيرون من المتهمين واتخذت ضدهم الإجراءات القانونية. «واحتاط ولاية الأمور احتياطا خاصا لتأليف مجالس منزهة للنظر فى القضايا التى يرجح أن تكون كثيرة. وبناء على طلب المندوب السامى لفلسطين أخذت وزارة المستعمرات تهتم بتعيين لجنة تحقيق وسياسافر أعضاؤها إلى فلسطين فى هذا الشهر لكي يحققوا الأسباب المباشرة التى أدت إلى الاضطرابات الحاضرة وهل حدث عرضا أو كانت مدبرة وسيكون رئيس اللجنة السير والترشو رئيس اللجنة القضائية فى تسوية المضايق ومعه ثلاثة أعضاء من البرلمان ينتخبون من كل حزب من الأحزاب الثلاثة.

العرب واليهود، وطلب من الوفد أن يوزع منشورا فى المقاطعة الشمالية لتسكين الأفكار.

صدى الفتنة فى الشرق والغرب

ربيع العالمان الإسلامى والعربى لهذه الفتنة فأقيمت المظاهرات فى دمشق وحمص وحماء وحلب وبغداد والموصل لتأييد فلسطين والعطف عليها فى محنتها، وأرسلت البرقيات من شتى الجاليات الإسلامية فى القطر المصرى لتأييد الفلسطينيين، وبلغ الهياج فى سورية حده، وشاعت إشاعات بأن القبائل العربية زحفت إلى فلسطين للاشتراك فى الاضطرابات فاتخذت السلطات الفرنسية على الحدود أشد التدابير لتحول دون سفرها مما قابله الإنجليز بالشكر. فقد جاء فى بلاغ رسمى نشر فى بيروت فى شهر أكتوبر أن ضابط الارتباط البريطانى زار المفوض السامى الفرنسوى وأبلغه شكر الحكومة البريطانية للسلطات الفرنسية فى سورية على ما اتخذته من تدابير ساعدت كثيرا على توطيد الأمن فى أثناء الاضطرابات الفلسطينية.

وأرسل مسلمو الهند البرقيات العديدة إلى حكومة لندن يطلبون فيها إنصاف الفلسطينيين وإعادة حقوقهم إليهم.

واتخذت السلطات البريطانية على حدود شرق الأردن تدابير صارمة لتحول دون دخول سكانها إلى فلسطين للدفاع عن إخوانهم. فوقفت الطيارات والدبابات على طول خط الحدود ولم يستطع ولاه الأمور المحافظة على الأمن إلا بشق الأنفس. ومما يستحق الذكر أن الموظفين الإنجليز اعتقلوا الشيخ مثقال الفايز شيخ بنى صخر مدة خمسة أيام، ولم يطلقوا سراحه إلا بعد ما نالوا منه ضمانات بأن يكف عن كل ما من شأنه تكدير صفو السلم.

مذكرة الأمير عبد الله

وأرسل الأمير عبد الله بن الحسين أمير شرق الأردن إلى المندوب السامى البريطانى لفلسطين فى تلك الأثناء المذكرة الآتية يطلب إنصاف العرب والعدول عن سياسة الوطن القومى قال:

قد شاع فى شرق الأردن أن جماعات كبيرة من سكان تل أبيب ركبوا السيارات فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٩^(١) فى الساعة السابعة والنصف مساء أمين القدس وأن عددهم يزيد

١ - أشيعت هذه الشائعة بفلسطين فأسرعت الحكومة إلى إصدار بلاغ قالت فيه إنها اتخذت التدابير اللازمة لتحول دون وصول هؤلاء إلى القدس.

على ألف شخص مسلحين بقصد الاعتداء على العرب اعتداء جديدا لذلك ولأهمية هذه الشائعة ولما فيها مما يثير هياج الشعب ويجعله متأثر الأعصاب صعب القياد يخشى العاقبة على سكان فلسطين لم أجد بدا من تعجيل بيان أفكارى لفخامتكم فى هذا الصدد درءا لما يسفر عن أمثال هذه الإشاعات التى تذاغ بصيغة وأسلوب محكمين غربيين لا يخلوان من التأثير.

لا مشاحة فى أن صبر العرب فى فلسطين وإقامتهم طيلة السنين التى عقبته وعد بلفور واعتدالهم فى غصون الحوادث الأخيرة التى أخذ فيها عاقلها بشكيمة جاهلهم على قدر الطاقة فتحاشوا - مع الأحوال الطارئة مدافعين عن أنفسهم غير معتدين - الدليل الناصع على مجانية الشغب فى حوادث من شأنها التخريب والتقتيل بصورة لا تشاكل ما جلبوا عليه من الرعاية للنزلاء فى بلادهم - على الرغم مما يبدو من أولئك النزلاء من تحرش لم يغرب عن أحد كنهه فى كل فرصة عنت وسانحة أتيحت. ولعل لا أخرج عن الصدد وأكون من الحقيقة على طرف التمام إذا صرحته بعقم الأمنية اليهودية فى فلسطين بعد الوقائع الأخيرة التى تقضى على كل أمل فى إمكان مجاورة هؤلاء الدخلاء للعرب فى ذلك الوطن العامر بالعرب منذ ١٣ قرنا متطاولة.

لقد ساورنى القلق على الأمن فى فلسطين، وخشيت اندلاع لهيب الفتنة إلى ما يجاورها من الأقطار العربية الإسلامية منذ استطارت أخبار مؤتمر زوريخ الصهيونى^(١) وما نجم فيه من التطرف والجشع وعدم رعاية الحالة النفسية لعرب فلسطين وإخوانهم وفى جوارهم، وتجاهل الحقوق العربية البحتة، وقد اشتد ذلك القلق عندما وقع التشبث الأخير فى التعدى على المبكى لاستحارته من جانب اليهود، فأرسلت للتو والساعة خبرا إلى سعادة وكيل المعتمد البريطانى بعمان معربا عن تخوفى من استفحال الأزمة ومقما أيضا - إبقاء القديم على قدمه - وأن أى تغيير يعتور الموقف التليد (ستاتوكو) سيؤدى حتما إلى فتنة عنيفة وهياج عنيف، ولم تك إلا عشية أوضاعها حتى وقع ما وقع واضطرت الحكومة لحشد القوة

١ - افتتح هذا المؤتمر يوم ٢٨ يوليو وختم يوم ١١ أغسطس سنة ١٩٢٩ وجاء فى خطبة افتتاحية للدكتور ويزمن «لما أنشئت الجمعية الصهيونية لم يكن الوطن القومى لليهود سوى فكرة. أما اليوم فأنهم يستطيعون أن يقولوا بلا مبالغة إنهم نجحوا نجاح كبيراً فيما يتعلق بمهمة إنشاء وطن قومى يهودى ومع ذلك لم يدركوا غرضهم فالمستعمرون والعمال اليهود رسخت أقدامهم فى فلسطين وصاروا الآن جزءا من السكان اليهود المقيمين فى البلاد. وقد كان لهذا الأمر تأثير شديد فى العالم اليهودى كله وقد تحققوا أيضا بارتياح أن الاقراط فى الهجرة انتهى.

المسلحة من برية وبحرية وهوائية ومجاوزة المعقول فى الطلب والمظاهرات المنطوية على التحدى أن يفضى ذلك كله إلى اتخاذ تدابير عسكرية دائمة تجعل مدبرى الفتنة يخشون عاقبة أعمالهم.

وأنى إذا استعرضت الإشاعات المتطاييرة فى البلاد ووصول خبرها إلى بين فترة وأخرى وتأملت فما تحمل بين طياتها من الاستفزاز الدينى والضرب على الوتر الحساس لم أستغرب ما تجشمت من العناء فى حمل الأمة على الإخلاد للسكينة مع تسللهم من هنا وهناك ناقلين هائجين، ولقد لقيت فى سبيل ذلك من الصعاب فوق ما اعترضتني من مثلها فى خلال الثورة السورية، ولقد كانت هذه حركة قومية سياسية أسست حول نطاقها - وأن طال أمرها - وأن المشكلة الفلسطينية أشد خطرا لارتباطها فوق ذلك أجمع بالشعور الدينى الذى يحمل المتحمسين وكثير ما هم على نسيان كل اعتبار، فأرفع الصوت بشدة أن لا مندوحة لشرق الأردن من قوة احتياطية للجيش العربى ليقوم بواجب المسؤولية فى حماية الأمن والقبض على ناصية الحال فيما إذا تكررت الحوادث فى فلسطين لمنع غوائلها المخوفة حيال مفاجأة لا نعلم من ندهم من البلاد.

أما قوة الحدود فقد ثبت أنها أخذت إلى فلسطين وعدا هذا فتأثير القوى المحلية على نفسية الشعب لا تخفى على رجال الإدارة.

إن اليهود فيما يظن ويقال غير مقصرين فى تحديهم، وقد يعقب هذه القلاقل من حب الأخذ بالثأر وإيغار الصدور ما يعود على مشكلة الوطن القومى بحشف وسوء كيل، ان إخماد الفتنة بقوة السلاح غير واف بالمرام فيما يخيل إلى إذا لم يعزز ذلك بحل ينزع من النفوس ما اكتنفها من الأحقاد، وإن الحكمة الماثورة عن حكومة بريطانيا العظمى لجديرة بذلك إن شاء الله، ولقد كتبت لفخامتكم بدافع التفاهم النزيه وقياما بما يقتضيه الحوار المرتبط بالمصلحة المشتركة من مصارحة.

ابن سعود والفتنة

وشاعت فى تلك الأثناء إشاعات بأن جلالة الملك عبد العزيز سعود يؤيد العرب الفلسطينيين ويعطف عليهم، وأنه سيشد أزهرهم، فقابل مكاتب شركة روتر فى لندن يوم ٢ سبتمبر سنة ١٩٢٩ الشيخ حافظ وهبة وزير الحكومة السعودية المفوض هنالك وسأله عن

سياسة حكومته فقال له: إن ابن سعود وشعبه يعترفان بأن فلسطين أرض مقدسة عند ثلاث ديانات كبيرة. ويرغب الملك من صميم فؤاده أن يعيش المسلمون واليهود والمسيحيون فيها بالاتفاق والوئام. وقال أيضا إن ابن سعود صديق لبريطانيا العظمى، ومن المؤكد أنه لا يحاول أن يوجد لها مشكلات جديدة في فلسطين أو غيرها، أو أن يوسع شقة المشكلات الحالية. ويعتقد ابن سعود أن بريطانيا تقبض بيدها على قسطاس العدل بين اليهود والعرب وكل فكرة تزيعها عن ميل ابن سعود إلى مساعدة الحركة المضادة لليهود خارجة عن الموضوع الذي نحن بصدد.

وفي ٦ منه عاد الشيخ فكر لندوب روتر بأن الملك ابن سعود صديق لبريطانيا العظمى، وقال إن له ثقة بعدالة الحكومة البريطانية ولا يتدخل بأى وجه كان في شؤون فلسطين ولا يوجد مشكلات للحكومة البريطانية ويعتمد عليها في دفع المظالم عن المسلمين.

ولما وصلت هذه التصريحات إلى بلاد العرب أرسل جلالة الملك عبد العزيز إلى اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني بالقاهرة البرقية الآتية:

«تعلمون ولا شك الإسلام في حقوق أهل الأديان التي تقدمته، وأنه من المستحيل أن نعترف أو نقر بما لم يحكم به مهما كانت الدواعي والظروف».

«ونحن مازلنا ولا نزال نتمنى لبنى قومننا العرب ولبلادهم كل خير وسعادة يؤلنا ما يؤلهم ويسرنها مايسرهم في كل وقت وحين»

وأرسل جلالته أيضا في شهر أكتوبر سنة ١٩٢٩ البرقية الآتية بواسطة الوكالة السعودية بمصر إلى اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري - الفلسطيني وإلى المجلس الإسلامي الأعلى بالقدس قال:

«بلغنا الآن ماكان من اعتداء نفر من اليهود في المسجد الأقصى على المسلمين يوم جمعتهم وقتل عدد منهم، وقد كانت هذه الفاجعة مدعاة للألم العظيم والكدر الشديد في قلوبنا، وأنا وسائر من في الجزيرة من العرب والمسلمين لنشارك سكان المسجد الأقصى ومن حوله فيما أصابهم من هذا العمل المنكر الذي وقع عليهم في صلاتهم بمسجد المسلمين الحرام، وأنا لواطقون بأن الحكومة البريطانية بما نعهد من تقاليدها ستعامل بأقصى أنواع الشدة أولئك الأثمين، لا سيما الذين اقترفوا ذلك الأثم المبين، وأنا في هذا الموقف

الذى امتلأت فيه النفوس ألما وكدرا نقدم للعرب والمسلمين عامة تعزيتنا عمن فقد فى ذلك المسجد الحرام من المصلين».

ويقال أيضا إن جلالتة أرسل بهذه المناسبة كتابا خاصا إلى جلالة ملك الإنجليز يطلب فيه إنصاف العرب ورد حقوقهم إليهم.

الجفاء بين العرب واليهود

وقد اشتد الجفاء على أثر هذه الحوادث بين العرب واليهود من سكان فلسطين فتقاطعوا، وجلا المسلمون الذين كانوا يسكنون فى الأحياء اليهودية أو على مقربة منها إلى الأحياء الإسلامية وحذا حذوهم اليهود فجلوا إلى الأحياء اليهودية، وأمسك اليهود عن معاملة العرب وعن الشراء منهم وأعلنوا عليهم حربا اقتصادية شعواء.

ولابد لنا من القول أن التحقيق الرسمى أثبت أن الحكومة سلحت جانبا كبيرا من اليهود بالسلح الحكومى للدفاع عن أنفسهم فأستعملوا سلاحهم فى قتل العرب والاعتداء عليهم. كما أثبت أيضا أن بعض اليهود لبس لباس الجند البريطانى وأطلق رصاصه على العرب فقتل عددا منهم.

ومما يؤثر عن الدكتور وايزمن قوله غداة وقوع الفتنة: إننا نرسل إلى فلسطين ألف يهودى مكان كل يهودى قتل.

واحتج اليهود فى العالم على انجلترا ووصفوها بأشنع التهم وزعموا أنها هى التى حرضت العرب عليهم.

لجنة شو وتقريرها

وفى يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٩ وصلت إلى القدس لجنة التحقيق البرلمانية البريطانية، وهى مؤلفة برئاسة والتر شو للبحث عن أسباب الاضطرابات فعقدت أول جلسة يوم ٢٤ منه وألقى رئيسها افتتاحها كلمة استهلها بقوله: إن الحوادث المفجعة التى وقعت أخيرا فى فلسطين أقلقنا العالم أجمع وهددت توقيف تقدم العمران السلمى فى هذه البلاد. وقد أسفت لها جميع طبقات الشعب التى اتحدت وطلبت إجراء تحقيق نزيه عن أسبابها لتجنب

تكرار وقوعها. وإن وزير المستعمرات - وقد وضع نصب عينيه هذه الغاية - عين هذه اللجنة للتحقيق فى الأسباب المباشرة التى أدت إلى وقوع الاضطرابات والإشارة بالتدابير الواجب اتخاذها لمنع تكرارها. فلذلك يقضى علينا الواجب بمقتضى شروط اختصاصنا أن نجرى تحقيقا وافيا تاما نزيها وقد صممنا على ذلك».

وقال أيضا إن لجنته ليست لجنة قضائية، وإنما هى لجنة للتحقيق فى بعض الحوادث، وأنها ستسلك الطريق الذى نعتقد أنه يوصلها إلى غايتها لتشير على الحكومة بما يجب عمله.

وقضت اللجنة فى فلسطين ثلاثة أشهر وخمسة أيام درست الحالة درساً مفصلاً وجابت معظم المدن والقرى واجتمعت إلى كثير وسمعت أقوالهم وفى يوم ٢٨ ديسمبر غادرتها عائدة إلى لندن بعد ما أذاعت البيان الآتى:

«فى أول جلسة عمومية عقدناها أعلنا أن نلقى فى تحقيقنا أكبر مساعدة ممكنة من الذين يرغبون فى إظهار الأسباب الحقيقية لاضطرابات أغسطس الواسعة.

«والآن نحن على أهبة السفر نشعر بأن أعلنا قد تحقق بواسطة نوى الشأن من الممثلين الذين أمدوا اللجنة بكل المعلومات التى تتعلق بمهمتها».

«أن الشهود الذين سمعنا إفاداتهم كانوا من مختلف طبقات الطوائف، ومن أكثر أنحاء البلاد وقد لقينا من كل فريق أكبر مقدار من المساعدة والتعاون فى العمل، ونعتقد أننا نعود الآن حاملين معنا - لا سجلاً للوقائع المحزنة التى شوهت تاريخ هذه البلاد فقط، بل المادة التى ستكون أكبر مساعد على تحليلنا أسباب تلك الحوادث مع الاقتراحات القيمة التى أدلى بها أشخاص وهيئات تمثيلية عن الاحتياطات التى يجب اتخاذها لمنع تكرار الاضطرابات».

«أن وقتنا محدود فلم نتمكن من زيارة كل البلاد، ولكن فى الزيارات التى قمنا بها تمكنا من سماع آراء من قابلناهم وتحن على ثقة بأن المعلومات التى جمعناها عن البلاد وأهلها ستكون ذات فائدة عظيمة فى إعداد تقريرنا».

«أن المهمة التى عينتها لنا حكومة جلالة الملك تنطوى على شقين. وقد أنجزنا الشق الأول وهو التحقيق المحلى، وفى القسم الشاق الباقى لنا فى تحديد الأسباب ووضع التوصى للمستقبل تشجعنا فكرة أن الجميع فى هذه البلاد ممن كانت لهم علاقة بالتحقيق

وقد عاونونا فعليا وسيكونون على استعداد للمعاونة أيضا في اتباع السياسة المستقبلية التي تقررها حكومة جلالة الملك بناء على توصيتنا».

هـ. سنل هنرى تيرتون هويكه مورس ولتر س. شو

ومما يستحق الذكر أن العرب هم الذين ودعوا اللجنة يوم سفرها واهتفوا لها، وقد امتنع اليهود عن تشييعها لأنهم أدركوا أن رجالها فهموا الحقائق، ولم يأخذوا بالأساليب التي اعتاد الصهيونيون أن يأخذوا بها بعض الرجال الرسميين، ولم يكفهم ذلك بل دبوا حملة في صحف إنجلترا ضدها.

تقرير لجنة شو

وفي يوم أول إبريل سنة ١٩٣٠ نشر تقرير اللجنة، وقد تبين بعد ذلك أنها انتهت من كتابته يوم ٦ مارس، وأن تأخير نشره نشأ عن محاولة التوفيق بين آراء أعضائها. فالأكثرية منهم كانت ضد وعد بلفور وسياسة الوطن القومي، ولم يشذ سوى المستر سنل مندوب العمال فقد أظهر ميلا إلى تأييد السياسة الصهيونية فلم تأخذ اللجنة بأرائه وإليك خلاصة تقريرها:

«اتفق أعضاء اللجنة على القول أنهم استنتجوا من تحقيقهم أن الاضطراب بدأ بهجوم العرب على اليهود بغير مسوغ وهجم اليهود على العرب بضع هجمات كانت في الغالب من باب أخذ بالثأر ومقابلة الشيء بمثله».

«ولم تقم بيئة ماعلى أن المفتى أو اللجنة التنفيذية العربية في فلسطين تعمدت هذه الاضطرابات أو نظمتها قبل وقوعها - كما زعم البعض - وما كان الاضطراب ضد السلطة البريطانية ولا قصد به أن يكون كذلك».

«وليس عند اللجنة انتقاد خطير إلى سلوك حكومة فلسطين وما اتخذت من التدابير. سواء قبل وقوع الحوادث أو بعد وقوعها. بل ترى اللجنة أن حكومة فلسطين أدت مهمتها الشاقة في خلال الحوادث كلها بأقصى ما يمكن من الكفاءة وحافظت على النزاهة وعدم التحيز إلى شعب من الشعبين، في حين أن زعماء الفريقين لم يظهروا ميلا يذكر إلى تسوية الخلاف وفض النزاع».

«وترى اللجنة أن نشاط اليهود وهجرتهم - حين لا يتجاوزان مقدرة البلاد على تحمل القادمين إليها من الخارج - درا على فلسطين منافع مادية أصاب العرب قسطا منها.

أما فيما يتعلق بالهجرة فأعضاء اللجنة يرون أن ولاية الأمور اليهود حادوا عن التعليمات والمبادئ التي وضعت في سنة ١٩٢٢ والتي تعلمها الجمعية الصهيونية، وأن مزاعم الصهيونيين ودعاويهم أنشأت في نفوس العرب خوفا من ضياع أسباب معيشتهم واستعبادهم استعبادا سياسيا.

«ولفتت اللجنة النظر إلى نفر من الزراع العرب أخرجوا قسرا وعنوة من الأراضي التي كانوا يزرعونها بعد ما بيعت تلك الأراضي، ولم تدبر لهم أرض سواها لزرعها، ولم تشك اللجنة من شركات الأراضي اليهودية، فأنها في بعض الحالات تدفع تعويضا نقديا وكانت تعمل ما عمله بعلم الحكومة وإطلاعها، ولكن مع ذلك نشأت مشكلة دقيقة حادة، وصارت في فلسطين طائفة مستاءة متبرمة، أفرادها من الذين لا يملكون أرضا لزرعها ووجوده هذه الحال قد يصبر منشأ خطر فاللجنة تحض على تدبير علاج لها».

«وقد استنتجت اللجنة أن فلسطين لا تستطيع أن تطعم عددا من السكان الزراعيين يزيد على عدد من فيها الآن من دون إحداث تغيير جوهري في أساليب الزراعة والإنتاج، وعندها أن الصعوبات التي تعانها حكومة فلسطين تتفاقم بما يشعر به العرب من النفور لعدم تمتعهم بشئ من الحكم الذاتي، وليس لهم وسيلة مباشرة للاتصال بالحكومة بخلاف اليهود، وترى اللجنة أن الحكومة البريطانية أفرطت في تخفيض الحامية في فلسطين وشرقي الأردن، وعندها أن العلة الأساسية في حوادث الاضطرابات عداوة العرب لليهود بسبب خيبة أمل العرب وعدم تحقيق أمانيهم السياسية والقومية وخوفهم على مستقبلهم الاقتصادي».

«أما الأسباب المباشرة في حدوث ما حدث فتكرر وقوع بصدد البراق، ونشر مقالات مهيجة في صحف الجانبين، وبث الدعوة بين غير المتعلمين من العرب وضعف القوة العسكرية وقوة البوليس، وعدم وفائهما بالحاجة واعتقاد العرب أن حكومة فلسطين تتأثر بالاعتبارات السياسية».

وفي رأس ما أشارت به اللجنة أن تصدر الحكومة في الحال بيانا سياسيا في فلسطين وتجاهر بعزمها على تطبيق هذه السياسة وتنفيذها بكل ما عندها من القوى والوسائل.

ويزيد فى قدر تصريح كهذا وقيمته إذا حوى تفسيراً جلياً من جانب الحكومة البريطانية لفقرات فى صك الانتداب تكفل بها حقوق الطوائف غير اليهودية، وإذا نص على تعليمات واضحة لإرشاد حكومة فلسطين فى سياستها فى المسائل الجوهرية كمسألة الهجرة ومسألة الأراضى، وهذا الذى تشير به اللجنة يقوم أكثره على فرض أن تحديد السياسة المقترحة ينص على أن حقوق غير اليهود تحمى حماية وافية،

وتشير اللجنة بإذاعة تصريح جلى بشأن السياسة التى تتبع فى المستقبل فى أمر هجرة اليهود إلى فلسطين وإعادة النظر فى الإدارة الإدارية وإصلاحها لمنع الإفراط فى الهجرة كما أفرط فيها فى سنتى ١٩٢٥ و ١٩٢٦.

ويجب إيجاد وسيلة أو أداة لاستشارة المصالح غير اليهودية فى أمور الهجرة، وتقتصر اللجنة إجراء تحقيق علمى للبحث فى تحسين وسائل الزرع فى فلسطين، وحينئذ يمكن وضع السياسة الخاصة بالأراضى فى ضوء هذا التحقيق، «وإلى أن يتم هذا يجب اتخاذ تدابير لمنع ما هو واقع من طرد الفلاحين والزراع من الأراضى التى اعتادوا زرعها وفلاحتها، وعلى الحكومة أن تبحث عن وسائل التسليف فتزود المزارعين بما يلزم لهم من المال».

ولم تشر اللجنة بشئ صريح فى ما يختص بالمسألة الدستورية، ولكنها لفتت النظر إلى رأيها الذى أثبتته فى تقريرها وهو نفور العرب واستيائهم من عدم نيلهم قسطاً من الحكم الذاتى، وأن هذا النفور يضاعف الصعوبات والمشكلات،

واقترحت اللجنة تأليف لجنة مهمتها تعيين الحقوق والدعاوى فى صدد البراق، وأن ينظر فى أمر زيادة الرقابة على بث الدعوة بواسطة الصحف، وأن تجاهر الحكومة البريطانية مرة أخرى بأن المقام الخاص المسموح به للجمعية الصهيونية لا يخولها الحق فى أن يكون لها نصيب من حكم فلسطين.

وفد فلسطينى فى لندن

وانتدبت اللجنة التنفيذية جمال الحسينى سكرتيرها للسفر إلى لندن لملاحقة القضية الفلسطينية عن كثب، وبث الدعاية لها وتنفيذ دعاوى اليهود، فسافر إليها فى شهر سبتمبر

وبذل جهداً مشكوراً في خدمتها واتصل بأنصار فلسطين من أحرار الإنجليز ومنصفهم وقابل عدداً من رجال الحكومة وأقطابها وأعد المعدات اللازمة لقدم وفد فلسطيني كبير يتصل برجال الحكومة ويسعى لحل القضية بما يصون حقوق العرب.

وأتمت اللجنة التنفيذية تأليف الوفد يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٣٠ وقوامه موسى كاظم باشا الحسيني رئيساً والحاج أمين الحسيني وراغب النشاشيبي والفريد روك أعضاء، على أن يضم إليهم في لندن جمال الحسيني بصفة عضو ويكون عونى عبد الهادي سكرتيراً لهذا الوفد. وقد حددت اللجنة اختصاصات الوفد بما يأتي «يكون للوفد ملء الحرية باستعمال ما يراه من الوسائل لنيل العرب في فلسطين حقوقهم السياسية والقومية والاقتصادية. على أن يرجع إلى الأمة في البت نهائياً في الحل الذي تصل إليها مجهوداته».

وفي يوم ٢١ مارس غادر الوفد القدس إلى لندن فبلغها يوم ٣٠ منه فاستقبلته الجالية العربية وبعض الإنجليز من أنصار فلسطين بالحفاوة، وفي يوم ٣١ مارس قابل المستر مك دونالد رئيس الوزارة البريطانية واللورد باسفيلد وزير المستعمرات مقابلة استمرت ساعتين فعرض قضية فلسطين وقدم مذكرة مكتوبة طلب فيها وقف المهاجرة وسن تشريع خاص لمنع بيع الأراضي الصهيونية، وتأسيس حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابى وتحديد اختصاصات الحكومة في شؤون البلاد الداخلية وصلاحياتها في الأمور الخارجية، مع القيام بالالتزامات العادلة التي تعهدت بها حكومة جلالة الملك في المعاهدات الدولية.

المستر مك دونالد يذيع عن سياسة حكومته

وفي يوم ٣ إبريل سنة ١٩٣٠ ألقى المستر مك دونالد بياناً في مجلس النواب عن سياسة حكومته في فلسطين هذا نصه:

إن الحكومة البريطانية ستستمر على إدارة شؤون فلسطين بمقتضى صك الانتداب كما وافق عليه مجلس جمعية الأمم، وهذا التزام دولى لا يمكن الرجوع عنه.

وتقتضى شروط الانتداب على الحكومة البريطانية بالمساعدة على إنشاء وطن قومى لليهود في فلسطين مع عدم إتيان شئ من شأنه الإضرار بما للطوائف غير اليهودية الموجودة فيها من الحقوق المدنية أو الدينية، أو بحالة اليهود السياسية في البلدان الأخرى

فهناك وعد مزدوج، لليهود من جهة، ولغير اليهود في فلسطين من الجهة الأخرى، والحكومة البريطانية عازمة عزما أكيدا على أن تنفذ التصريح بالمساواة نحو كل من الفريقين وتعامل بالعدالة على السواء كل طوائف السكان في فلسطين.

وهذا هو الواجب الذي لا تحجم عنه، والذي ستستخدم كل ما عندها من الوسائل للقيام به.

وتقرير لجنة التحقيق يتناول نطاقا واسعا وقد عينت هذه اللجنة للبحث في الأسباب المباشرة للحوادث الموجبة للأسف، والتي وقعت في شهر أغسطس الماضي واقتراح وسائل لمنع تكرارها، ولابد أن اللجنة في محاولاتها أداء مهمتها بأمانة وجدت صعوبة في تعيين خط فاصل بالتدقيق، والحكومة تدرس الآن الاقتراحات المختلفة التي أشارت إليها اللجنة لمعالجة الأسباب المباشرة للحوادث ومنع تكرارها، وتشاور المصالح ذات الشأن، إنى أريد أن يفهم أن هذا البيان يشمل إعداد القوة اللازمة من البوليس لحفظ النظام في الأحوال الحاضرة.

وقد كان لهذه التصريحات أسوأ أثر في النفوس، لأنها دلت على تمسك الحكومة البريطانية بسياساتها التقليدية في فلسطين، وعلى أنها لا تبغى العدول عنها متأثرة بما لليهود من كبير النفوذ في الدوائر البريطانية العليا، وقد أبرق الكثير إلى الوفد طالبين إليه أن يعود، ولكنه أبى الرجوع وواصل العمل حتى ١٢ منه فتوقفت المفاوضات على أثر ما ظهر للوفد - وهو أن الحكومة البريطانية لا تود إنصاف العرب وأرسل (الوفد) البرقية الآتية إلى فلسطين ومصر:

«عينت الحكومة البريطانية في الاثنى عشر سنة الأخيرة ثلاث لجان تحقيق لتبحث في أحوال فلسطين وتضع تقريرا عنها، وقد أيانت هذه اللجان جميعا أن السياسة الصهيونية كانت السبب في جميع المتاعب، وأظهرت اللجنة الأخيرة أن فلسطين في حالتها الحاضرة لا تتسع للمزيد من المهاجرين إليها، وأن الأراضى التى يملكها العرب غير كافية لإعالجتهم فضلا عن ضرورة الاستعداد لزيادة عدد السكان الزيادة الطبيعية، وأن العرب مجمعون على طلب الحكومة الديمقراطية.

وقد انتدبنا كوفد للبحث في المسألة مع الحكومة البريطانية على ضوء تقرير اللجنة وحقوقنا الثابتة المبينة على مبدأ تقرير المصير فقدمنا الطلبات الآتية:

١ - وجوب وقف الهجرة إلى فلسطين، وأن تكون ملكية الأراضي التي في يد العرب غير قابلة للنقل.

٢ - وجوب تأليف حكومة ديمقراطية يشترك فيها أهل البلاد بنسبتهم العددية. فرفضت الحكومة طلباتنا العادلة وأبلغتنا أنها سترسل خبيراً لدرس مسائل الأراضي والهجرة وأنها ستدخل تغييرات دستورية في نظام الحكم، وهذا دون ما طلبنا بكثير. ونحن نعتقد أن إعادة البحث في مسائل الأراضي والمهاجرة بعد ما قتلتها اللجنة فحفا وتمحيصاً معناها الشك في صحة حقوقنا.

وبالنظر إلى هذه العقيدة ختمت المباحثات وسيعود الوفد إلى وطنه وهو معتقد أن الحكومة البريطانية لا ينتظر أن تحل قضية عرب فلسطين بالعدل والإنصاف لتغلب نفوذ الصهيونيين عليها.

ولما كنا مقتنعين بأن الاستمرار في هضم حقوقنا إكراماً للسياسة الصهيونية يؤدي إلى إبادة كافة وأخيراً ملاقاتنا وإجلائنا عن بلادنا، وأن المسألة عندنا هي مسألة حياة أو موت فنعتقد أن شعبنا سيكافح هذه السياسة بجميع الوسائل السلمية.

ونحن واثقون من أن كل عربي فلسطيني يؤثر الموت دفاعاً عن حقوقه الطبيعية وعن كيانه على الخنوع للضيم.

ولما كان أهل البلاد العربية والإسلامية شركاء في فلسطين بات واجباً علينا أن نخطرهم بالحالة الخطيرة التي تهدد كيان بلادهم المقدسة وإخوانهم الساكنين فيها. وعندنا من الأسباب ما يحملنا على الاعتقاد بأن الجمهور البريطاني يعطف على قضيتنا رغم موقف الحكومة.

وفي يوم ١٣ منه أذاعت الحكومة البريطانية في لندن البلاغ الآتي:

بسط الوفد الفلسطيني وجهات نظره في عدة موضوعات، وخصوصاً في مسائل الأراضي والمهاجرة ومنح دستور. فأخذت حكومة جلالة الملك علماً بذلك وقد أفهم الوفد أن التغييرات الدستورية الشاملة التي يطلبها لا يمكن قبولها لأنها تعرقل عمل حكومة جلالتهم في القيام بالتزاماتها بمقتضى الانتداب، وقد أفهم أنه لا سبيل للنظر في أي اقتراح كان لا ينطبق على مقتضيات الانتداب.

تصريح للمستتر مكدونلد

وفي يوم ٢٠ منه زار الوفد الفلسطيني المستتر مكدونلد مودعاً فقال للوفد: إنه مسرور بأنه

تناقش في المسألة الفلسطينية هو والوفد، وقد أوصى بعناية إلى إيراد وجهة النظر العربية.

ثم قال: «إن حقوق العرب لا يمكن صرف النظر عنها، ولا بد من المحافظة عليها وطلب من الوفد أن يخبر العرب أن الحكومة البريطانية أصغت بانتباه ودونت كل آرائهم وسيساعد ذلك على إجراء العدل، ومثل هذه المناقشة تؤثر في الحكومة البريطانية أكثر من كل شيء آخر، وطلب من الوفد أن يتعاون والحكومة في إدارة شؤون فلسطين».

وفي يوم ٢٠ مايو أذاعت حكومة فلسطين البلاغ الآتي:

«إن المحادثات التي جرت في لندن بين بعض وزراء حكومة جلالتة والوفد الفلسطيني العربي انتهت الآن، وقد أعرب الوفد عن آرائه بشأن عدد من المسائل، ولا سيما مسائل الأراضي والمهاجرة ومنح دستور للبلاد، وأخذت حكومة جلالتة علماً بآرائه في هذه المسائل وأوضحت له أن التغييرات الدستورية الواسعة النطاق التي طلبها غير مقبولة برمتها، إذ إنها تجعل من المستحيل على حكومة جلالتة القيام بجميع المسؤوليات الملقاة على عاتقها بصفتها الدولة المنتدبة على فلسطين، وبما أن الوفد لم ير سبيلاً لتغيير موقفه رغم الإيضاحات والتأكيدات التي أبداه لها وزراء جلالتة، فقد ظهر جلياً أنه ليس من فائدة ترجى من متابعة البحث في هذه المسألة، وبناء على ذلك انتهت المحادثات التي كانت في جميع أدوارها صريحة وودية، إلا أنه قيل للوفد إن حكومة جلالتة بعد أن أخذت علماً بوجهة نظر العرب ستلجأ في نور المعلومات التي نالتها مباشرة من هذه المحادثات إلى حل مسألة صيانة مصالح الطوائف غير اليهودية في فلسطين حلاً يتناسب من كل الوجوه مع الالتزامات والعهود المترتبة عليها بموجب صك الانتداب، وهي مصممة على عدم السماح باتباع سياسة في فلسطين من شأنها أن تعرض مستقبل تلك الطوائف للخطر، ولهذا السبب ونظراً لمشورة لجنة شو أوفد السيرجون هوب سمسون للتحقيق في مسألتى الأراضي والمهاجرة ورفع تقرير عنهما، ورغبة في عدم إلحاق أى حيف بمصالح غير اليهود من جراء التأخير الذي لا مندوحة عنه قبل أن يكون في الاستطاعة اتخاذ قرار حاسم في نور تقرير السيرجون هوب سمسون، وينعم النظر الآن في اتخاذ تدابير خصوصية لأجل اتخاذ الإجراءات السريعة لحماية مصالح الطبقة الزراعية من الأهالي، كما أنه اتخذت التدابير المؤقتة التي تضمن تنظيم المهاجرة في خلال هذا التأخير، بحيث لا يعرض مستقبل البلاد للاقتصادى للخطر.

«أما المخاوف التي أعربت عنها بعض الدوائر من أن سياسة حكومة جلالة الملك قد تعرض كيان الشعب العربى فى فلسطين للخطر فلا مسوغ لها . ومن الأهمية بمكان أن تذاع - لمصلحة أهل فلسطين عموما - أن كل محاولة يقوم بها أشخاص مخدوعون لإذاعة أخبار مضضلة بشأن نيات حكومة جلالتة - كما أعلن رئيس وزارة بريطانيا العظمى فى مجلس النواب يوم ٣ إبريل أن تستعمل جميع الموارد التى تحت تصرفها للقيام بالواجبات المفروضة عليها بصك الانتخاب - أ هـ .

الكتاب الأبيض البريطانى

وفى ٢٧ مايو أصدرت الحكومة البريطانية كتابا أبيض فى القضية الفلسطينية يحتوى على تصريحات المستر مك دونالد رئيس الوزارة أمام مجلس النواب يوم ٣ إبريل وأقوال المستر هندرسن وزير الخارجية البريطانية أمام لجنة الانتدابات يوم ١٥ مايو . وهى لا تختلف عن تصريحات المستر مك دونالد ، وقال إن الحكومة موافقة اجمالا على قرار لجنة التحقيق المرسلة إلى فلسطين بشأن قضية الاضطرابات ، وأشار إلى شكوى الصهيونيين من مفتى بيت المقدس والجمعية التنفيذية العربية والحكومة ، كما أشار إلى شكوى العرب الثانوية ، وقال إن الحكومة لا تعتبر أن تقرير اللجنة يقتضى القيام بعمل خاص لمشاكل المهاجرة والأراضى ، وهى حيوية لفلسطين . ولذلك لا يمكن البت فيها بسرعة ، فوجب والحالة هذه أن ينتظر تقرير السيرجون جون سمبسن ، ويحال فى خلال ذلك دون انتزاع ملكية الأراضى من أيدي الفلاحين العرب ، وتنوى الحكومة أن تصدر بيانا أوضح من هذا عن سياستها حالما يرفع إليها تقرير السيرجون سمبسن» .

عودة الوفد إلى فلسطين

وفى يوم ٢٣ مايو غادر الوفد لندن عائدا إلى فلسطين بعد ما أقام فيها سبعة أسابيع عمل فى خلالها بجد ونشاط لخدمة القضية الفلسطينية والدفاع عنها ، وإذا كان لم يوفق إلى إقناع الحكومة البريطانية بالعدول عن سياستها وإنصاف العرب فما ذلك إلا بسبب ما لليهود من نفوذ كبير فى الدوائر السياسية البريطانية العليا ، فقد بذلوا جهدا عظيما فى حمل الحكومة البريطانية على إهمال تقرير لجنة شو وعدم الأخذ به ففازوا .

تقرير سمبسن

وعملا بما جاء فى تقرير لجنة شو أذاعت وزارة المستعمرات البريطانية يوم ٢ مايو بلاغا رسميا بأنها عينت السيرجون هوب سمبسن ليسافر إلى فلسطين بمهمة وقتية هى مفاوضته مع المندوب السامى لفلسطين وتقديم تقرير إلى الحكومة عن المسائل المتعلقة بتعمير الأراضى وتوسيع نطاق المهاجرة.

ووصل هذا إلى القدس يوم ٢٠ مايو وجاء فى بلاغ رسمى أذاعه المندوب السامى البريطانى يومئذ «أنه قادم للبحث مع المندوب بشأن مسائل الأراضى والمهاجرة وترقية اقتصاديات البلاد ورفع تقرير عنها إلى حكومة جلالتة».

وفى يوم ٢٨ منه ذهب إلى يافا وعقد مع أعيانها اجتماعا ثم زار جنين والعفولة وبيسان وطبريا وصفد وحيفا والناصره وعكا، وطاف معظم القرى واجتمع إلى كثيرين من العرب واليهود والموظفين ومديرى الشركات ورجال الأعمال الاقتصادية، ودرس الحالة عن كثب ووضع عنها تقريرا مفصلا رفعه إلى وزارة المستعمرات التى انتدبته، وهو مطبوع ومنشور باللغتين العربية والإنجليزية، وهذه خلاصة القواعد التى قام عليها:

١ - أثبت أن الأراضى التى بيد العرب (لغاية تاريخ وضع تقريره فى شهر يونيو سنة ١٩٣٠) لا تكفى لسد حاجاتهم، وخاصة إذا ظلت الأساليب الزراعية عندهم تسير على النمط الحالى.

٢ - أثبت أنه ليس عند الحكومة الفلسطينية أراض أميرية لتعطى لليهود.

٣ - أثبت أن الأراضى التى بيد اليهود تزيد عن حاجاتهم زيادة كبيرة. وقال أنهم يحتاجون إلى مدة لاستثمار الأراضى التى بأيديهم.

٤ - أثبت أن طريقة الاستعمار اليهودى مخالفة بأساليبها وكيفيتها لمبادئ العدل، وقال إن الأراضى التى تنتقل من كل عربى إلى يهودى لا تعود إلى العرب بحال من الأحوال.

٥ - أثبت فساد الأساليب التى تسير عليها الحكومة والوكالة اليهودية فى فتح أبواب المهاجرة لليهود، وقال إنه فضلا عن المهاجرين من ذوى الأصناف المصرح بها لمن يرومون الاستيطان من اليهود فى فلسطين يدخل أيضا عدد وافر من الناس بصفة سياح ولا تنتبه الحكومة إلا القليل منهم، ويدخل أيضا عدد ليس بقليل بطريق التهريب

والتخلص من المراقبة الواقعة على الحدود، فمن الواضح إذن أن الوكالة اليهودية هي المسؤولة عن جميع هذه الحوادث المخالفة للقانون.

٦ - وأوصى الحكومة فى ختام تقريره بأن تنهض بمشروع عمرانى كبير تكون الغاية منه تحسين الأساليب الزراعية وتحويلها إلى شكل تتحسن به الزراعة.

إعدام الشهداء الثلاثة

بلغ عدد العرب الذين صدرت عليهم أحكام بسبب الاضطرابات الأخيرة ٧٩٢ منهم ٢٠ حكم عليهم بالإعدام مقابل الحكم على ٩٢ يهوديا، منهم واحد حكم عليه بالإعدام واسمه هانكيز وهو من رجال الشرطة الفلسطينية، فقد ثبت عليه أنه فتك بأسرة عربية وهو يضع شارة الحكومة ويتسلح بسلاحها.

وأستأنف العرب أحكام الإعدام إلى مجلس الملك الخاص فى لندن ومع أن محاميا عنهم ذهب وترافع أمام المجلس إلا أنه قرر عدم اختصاصه.

واتجهت الأنظار نحو المندوب السامى لفلسطين، لأنه وجد وحده يملك حق العفو فأرسلت إليه برقيات من جميع الأنحاء والهيئات بطلب تخفيف الحكم، فأصدر فى أول يونيو قرارا أبدل فيه عقوبة الإعدام بالسجن المؤبد على المحكوم عليهم ما عدا ثلاثة منهم وهم عطا أحمد الزير ومحمد خليل جمجوم من خليل الرحمن وفؤاد حسن حجازى من صفد، وقرر بأن يعدموا شنقا يوم الثلاثاء ١٧ يونيو سنة ١٩٣٠ فى سجن عكا.

وزارت اللجنة التنفيذية المندوب طالبة تخفيف الحكم عن الثلاثة أسوة بالآخرين وأبرق البطارقة ورجال الدين إليه كما أبرقوا إلى ملك الإنجليز فلم يجد ذلك نفعا، ونفذ حكم الإعدام بالثلاثة فى الموعد المحدد، فأعدم المرحوم فؤاد فى الساعة الثامنة صباحا والمرحوم عطا فى الساعة التاسعة والمرحوم أحمد فى الساعة العاشرة.

وقد لبست فلسطين ثياب الحداد على شهدائها وأضربت يوم إعدامهم ولزم الناس المساجد والبيع يسألون لهم الرحمة، ومما يستحق الذكر أن اليهود من سكان عكا غادروها فى ذاك اليوم خوفا على حياتهم، وأرسلت الحكومة قوات عسكرية كبيرة أحاطت بها ومنعت الدخول والخروج منها.

وصلى عليهم صلاة الغائب فى جميع المساجد، وأعلنت وفاتهم فى المآذن واستمر الإضراب ثلاثة أيام أقيمت فى خلالها مظاهرات عديدة وصدرت الصحف الفلسطينية مجللة بالسواد ولبس الناس شارات الحداد ٤٠ يوما.

وأبت السلطة الرسمية أن تسلم جثث الشهداء لذويهم، كما أبت أن تسمح لأهل عكا بدفنهم، فقابل وفد من اللجنة التنفيذية المندوب فوافق على تسليم الجثث بشرط أن تدفن بهدوء ويزور الناس قبورهم بلا انقطاع ويحجون إليها مستمطرين لهم الرحمة، أما اليهودى المحكوم عليه بالإعدام فقد خفض حكمه إلى سجن ١٥ سنة.

لجنة البراق

وفى شهر يونيو سنة ١٩٣٠ وصلت إلى القدس لجنة خاصة لدرس مسألة البراق وإصدار حكم فيها. وقد بدأت اللجنة عملها ٢٣ منه وافتتحها رئيسها المستر لوفكرن بخطبة شكر فيها لممثلى العرب واليهود استعدادهم لمعاونة لجنته، ثم قال أنها عينت بناء على اقتراح لجنة تحقيق شو بموافقة جمعية الأمم، على أن تكون مؤلفة من غير بريطانيين للفصل فى قضية البراق، وقال إن خير الطرق للوصول إلى الحقائق هو أن تتبع اللجنة أصول المحاكمات القضائية، ثم يطلب من الفريقين أن يساعده فى إقرار العدالة، وقال إن اللجنة مستعدة لاستماع ما يعرض عليها شفاها وكتابة، وأنها لم تأت للتحقيق فقط بل للحكم والفصل.

وقد تقاطرت الوفود من جميع أنحاء العالم الإسلامى إلى القدس للدفاع عن البراق وإعلان تمسك المسلمين فيه، فسافر وفد من مصر قوامه أحمد زكى باشا ومحمد زكى باشا ومحمد علويه باشا وزير الأوقاف المصرية السابق والأستاذ الشيخ محمد الغنيمى التفتازانى، وجاء وفد من سورية وجاء والمغرب كما أرسلت بقية الأقطار برقيات تعلن تضامنها وبعد طول بحث أصدرت اللجنة قرارها وهو يقضى بكون البراق ملكا للمسلمين وبأن يسمح لليهود بزيارته والصلاة فيه من دون إقامة مقاعد، ومعنى ذلك أنها أبقت القديم على قدمه.

- ٦ -

النضال بين الفلسطينيين والإنجليز

اجتماع يافا ومظاهرات شهر أكتوبر سنة ١٩٣٣

سكنت ريح الحوادث في فلسطين وهذأت هدوءاً نسبياً نحو سنتين بسبب الشقاق الذي أشتد بين رجال العرب بفعل الدسائس اليهودية - الإنجليزية، فخلا الميدان لليهود فطبقوا خططهم وأساليبهم المعروفة بمساعدة الحكومة البريطانية، وقد أعرضت عن أقوال لجان التحقيق وتقاريرها، وكلها في مصلحة العرب ولم تنفذ شيئاً مما جاء فيها.

ورأى مفكرو العرب أن يكون النضال في المرحلة الجديدة موجهاً ضد الإنجليز مباشرة باعتبارهم المسؤولين عن السياسة التي ترمى إلى محوهم وإبادتهم، وباعتبارهم حماة ومنفذيها، فلولا مساعدتهم لها وأخذهم بعضد اليهود وتأييدهم لهم لما استطاعوا البقاء في فلسطين ولما ثبتوا فيها، ولما طمعوا في إنشاء دولة يهودية في ربوعها، ومعنى ذلك أن الحركة الوطنية في هذه المرحلة اتجهت إلى مكافحة الإنجليز بعد ما كانت خمس عشرة سنة متجهة إلى مقاومة الصهيونية نفسها،

ووضع الفلسطينيون أساس السياسة الجديدة في اجتماع عقدوه في يافا في شهر فبراير سنة ١٩٣٣ فألفوا وقدأ من رجالهم قابل المنسوب السامي البريطاني يوم ٢٤ منه محتجاً على تدفق تيار الهجرة اليهودية، خلافاً لكل عهد وميثاق وطالبا وقفها ومنع بيع الأراضي لليهود فرد عليهم بأن الهجرة تجري طبقاً للمقتضيات الاقتصادية، وبأن منع البيع أو تقييده اعتداء على الحرية الشخصية، فقرر المجتمعون بعد سماع هذه البيانات الدعوة إلى عقد اجتماع عام في يافا ضربوا له موعداً يوم الأحد ٢٦ مارس سنة ١٩٣٣ للنظر في التدابير التي يجب على الفلسطينيين التوصل بها للمحافظة على كياناتهم، وعقد هذا الاجتماع وحضره نحو ألف فلسطيني فقرر بعد الدرس والبحث تطبيق مبدأ عدم التعاون مع الإنجليز باعتبارهم مسؤولون مباشرة عن نكبة فلسطين، على أن ينفذ تدريجاً، وذلك بعدم تلبية دعوات الحكومة ومقاطعة البضائع الإنجليزية واليهودية.

مظاهرة القدس

وفى يوم ٨ أكتوبر سنة ١٩٣٣ عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعا درست فيه الموقف وأصدرت القرارات الآتية:

١ - إعلان سخط الأمة العربية فى فلسطين التى بليت بالاستعمار البريطانى على عبث الحكومة البريطانية بحقوق أصحاب البلاد وتحديها لعواطفهم الوطنية واستهتارها بكيانهم الوطنى ومصالحهم الاقتصادية والاجتماعية، بفتحها أبواب البلاد للهجرة الصهيونية وتسهيلها انتقال أراضى العرب إلى أيدي اليهود واستبدالهم بالحكم المباشر.

٢ - دعوة الأمة الكريمة إلى الإضراب برا وبحرا فى جميع مدن فلسطين وقراها يوم الجمعة ١٣ أكتوبر الجارى.

٣ - إقامة مظاهرة كبرى فى اليوم المذكور فى مدينة القدس على أن يكون على رأسها رئيس اللجنة وجميع أعضائها الحاضرين فى هذا الاجتماع والغائبين، وذلك فى الساعة الواحدة بعد الظهر على أن تبتدىء من باب الحرم وتنتهى فى باب العامود، وعلى مقربة من دار الحكومة التى يقيم فيها المندوب السامى، ويتلى بيان على المتظاهرين يبين فيه حالة البلاد الحاضرة وسياسة الحكومة التى ترمى إلى «تهويد» فلسطين على مرأى العرب ومسمعهم. وبعد ذلك يتفرق المتظاهرون بكل سكون وهدوء.

٤ - بعد انتهاء هذه المظاهرة يذهب جميع أعضاء اللجنة التنفيذية إلى دار اللجنة حيث يقررون حالا القيام بمظاهرة ثانية فى مدينة أخرى من مدن فلسطين، على أن تتلو هذه المظاهرة مظاهرات أخرى فى أيام قريبة فى المدن والقرى، حتى لا تبقى مدينة ولا قرية فى فلسطين لم تقم بمظاهرة، ويجب أن تقام هذه المظاهرات على التوالى وتضرب جميع ابلاد إضرابا عاما فى كل حين تقام فيه إحدى المظاهرات.

٥ - إن جميع أعضاء اللجنة مطلوب منهم الاشتراك فى كل مظاهرة تقام، وأن يكونوا على رأسها، وكل عضو يتخلف عن هذا الواجب فأن اللجنة تبحث فى أمره ولها الحق فى فصله.

٦ - إن مظاهرة القدس التى ستقام يوم الجمعة المقبل لا تخاطب الحكومة فى شأن

الترخيص بها، وكذلك الحال فى المظاهرات الأخرى التى ستقام، ويجب على المتظاهرين أن يقوموا بمظاهرتهم مهما كلفهم الأمر.

٧ - إن عرب فلسطين قد يؤسوا بأسا تاما من الحكومة فهم لا يخاطبونها فى شئ ولا يطلبون منها شيئا.

٨ - العدول عن سياسة الاحتجاجات والخطب غير المجدية.

ولما اتصل الخبر بالحكومة أذاعت بلاغا رسميا يوم ١١ منه قالت فيه أنها لا تسمح بالقيام بأى مظاهرة أو موكب، فلم تعبأ اللجنة بمنعها وتمجهر الناس فى الحرم وخرجوا بموكب عظيم يتقدمهم موسى كاظم باشا الحسينى فى الوقت المضروب، وساروا من الحرم الشريف متجهين إلى كنيسة القيامة ثم خرجوا من السور ولما بلغوا الطريق الجديد هاجمت قوات الشرطة المظاهرة محاولة منعها عن مواصلة السير وتفريقها فلم تمتنع ولم تتفرق، بل واصلت السير إلى باب العامود فدار شجار بين رجالها والشرطة أصيب فى خلاله موسى كاظم باشا بشبه إغماء لكثرة الازدحام فنقل إلى المستشفى الفرنسى ثم إلى داره، وأصيب جمال الحسينى برضوض فى كتفه وصدره وفخذه لأنه كان يتقدم المظاهرة وكسرت ذراع فريد فخر الدين عضو اللجنة التنفيذية.

وقامت سيدات القدس فى ذاك اليوم بمظاهرة كبيرة وأقفلت فلسطين احتجاجا، وجرح ٣٥ من المتظاهرين وه من رجال الشرطة ومنعت الحكومة الصحف الفلسطينية من نشر أى شئ عن هذه المظاهرة.

وعقدت اللجنة التنفيذية اجتماعا فى المساء بدار رئيسها بعدما استرد قواه قررت فيه أن تقوم فلسطين بمظاهرة ثانية فى يافا يوم الجمعة ٢٧ أكتوبر، وأن تستمر البلاد فى إقامة المظاهرات كل أسبوع فى بلدة إلى أن تنزل الحكومة البريطانية على مطالب الأهلىين بمنع الهجرة اليهودية ومنع بيع الأراضى وتحقيق المطالب الوطنية - كما استتكرت أعمال الشرطة القاسية وفظاعتها فى تفريق الجماهير العزل.

مظاهرة يافا

وحاولت السلطة منع هذه المظاهرة، كما حاولت منع مظاهرة القدس فلم تغلح، وأقبل الناس من كل حذب وصوب إلى يافا للاشتراك فى المظاهرة وفى مقدمتهم رجال اللجنة

التنفيذية واستعدت السلطة استعدادا كبيرا فنصبت الأسلاك الشائكة فى الشوارع وبثت القوى فى منافذ الأحياء.

واجتمعت اللجنة التنفيذية قبل الصلاة فى دار الجمعية الإسلامية - المسيحية وعقدت جلسة رسمية، وكانت يافا تموج بالناس كأنها فى يوم حشر وجاء سرب من سيدات العرب فى السيارات فحياهن الجمهور وهتف لهن، ووصل وفد من شباب دمشق وآخر من شرق الأردن ووفد الحولة وعلى رأسه أمير عرب الفضل.

وبعد الصلاة جعلت الجماهير تتدفق من باب الجامع الجنوبى فسارت الموكب وعلى رأسها موسى كاظم باشا رئيس اللجنة وعلت أصوات الأهازيج والتكبير والأناشيد الوطنية. ولما بلغ الموكب ساحة البوابة هاجمته خيالة الشرطة وعلى رأسها الخوذ الفولاذية ويأيدونها الهراوات الغليظة محاولة تفريقه، فوقع الاصطدام وأطلقت النيران واشتد الهول والرعب ودامت الحال نحو ساعة ونصف ساعة.

وفى الساعة الرابعة مساء أذاعت السلطة فى يافا البلاغ الآتى: «اعتبارا من مساء هذا اليوم وإلى شعار آخر يجب على جميع الأشخاص الذين يقطنون ضمن منطقة يافا وتل أبيب أن يكونوا فى منازلهم من الساعة السادسة مساء إلى الخامسة صباحا».

وأصدرت حكومة فلسطين مساء الجمعة بلاغا رسميا جاء فيه:

أعلنت اللجنة التنفيذية العربية عزمها على إقامة مظاهرة سياسية بيافا يوم ٢٧ أكتوبر الجارى فقابل المندوب السامى رئيس اللجنة التنفيذية العربية وأعضاءها وأبلغهم أنه لا يسمح بإقامة موكب سياسى أو مظاهرة سياسية فى يافا، ولكن يسمح لأعضاء اللجنة التنفيذية بأن يتوجهوا إلى دار الحكومة ليقدموا احتجاجا أو بيانا خطيا لحاكم اللواء ليقدمه إلى المندوب السامى فلم يقبلوا وأقيمت المظاهرة إلخ.

ومنعت السلطة السيدات العربيات من القيام بمظاهراتهن ولما أرادت اللجنة التنفيذية أن تجتمع بعد المظاهرة لبحث الحالة جاء ضباط انجليز إلى دارها وفضوا الاجتماع بالقوة واحتلوا المكان، واعتقلت السلطة عددا كبيرا من الشبان ومن أعضاء الهيئات السياسية لاشتراكهم فى المظاهرة.

وعاد رجال اللجنة التنفيذية إلى القدس مساء الجمعة فعدوا اجتماعا قرروا فيه مقابلة

المندوب السامي صباح السبت للاحتجاج على تصرفات الشرطة الشاذة في يافا. كما قرروا تأليف ثلاث لجان مؤقتة: لجنة للإعلانات ولجنة قضائية ولجنة لتشجيع الشهداء وإسعاف الجرحى.

وأضربت فلسطين برمتها يوم السبت ٢٨ منه وذهب وفد فقابل المندوب محتجا على ما جرى وطالبا توقيف الهجرة ومنع بيع الأراضى وتأليف حكومة نيابية وإطلاق سراح الموقوفين، وكانت أجوبة المندوب أن البلاد تتدرج في مراحل الحكم النيابى وأن الاضطرابات تحول دون تقدمها، وأصدرت اللجنة التنفيذية يوم السبت ٢٨ منه البيان الآتى:

قررت اللجنة التنفيذية العربية إقامة مظاهرة سلمية في مدينة يافا لإظهار استيائها من تدفق الهجرة وبيع الأراضى، فاجتمعت في الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة في دار الجمعية الإسلامية - المسيحية بيافا، وذهب الأعضاء لأداء صلاة الجمعة في الجامع الكبير ثم خرج الموكب يتقدمه رئيس اللجنة التنفيذية موسى كاظم باشا الحسينى وأعضاء اللجنة ووقد سورية ووقد شرق الأردن وأمراء عرب الفضل ووفد الحولة وأعضاء الجمعية الإسلامية - المسيحية وأعضاء مكتب مؤتمر الشباب العربى وعدد كبير من أعيان ووجوه فلسطين ومدينة يافا، وسار في الطريق المؤدية إلى حى العجمى الذى لا يسكنه غير العرب ولما تقدم الموكب واتجه نحو شارع العجمى للذهاب إلى مركز الجمعية الإسلامية - المسيحية فاجأه مشاة البوليس وفرسانه بالضرب ضربا مبرحا بالهراويات على أقفيتهم ورؤوسهم فذعر الأهلون وفرقوا، ولم يكتف البوليس بتفريق الجمهور بل تعقبه بقسوة بين الشوارع والأزقة الضيقة فدافع البعض عن أنفسهم بعضى بسيطة أجابهم البوليس باطلاق الرصاص مدة طويلة مما سبب قتل أكثر من ثلاثين عربيا وجرح مائتين، وفي الساعة الثانية والنصف بعد ظهر ذلك اليوم اجتمع أعضاء اللجنة التنفيذية وبحثوا في إقامة مظاهرة سلمية في نابلس يوم الجمعة المقبل وفي إعانة عائلات الشهداء وأيتامهم والاشتراك بجنائزاتهم وفي أثناء البحث دخلت الجمعية الإسلامية المسيحية كوكبة من الجند البريطانى على رأسهم عدد من الضباط العرب والإنكليز وفضوا اجتماع اللجنة التنفيذية بالقوة، واحتلوا المكان واعتقلوا السادة يعقوب الغصين، سعيد الخليل، صليبا عريضة، آدمون روك، وفريد فخر الدين، ومن أعضاء اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشباب، ثم أعلنت الأحكام العرفية في يافا واعتقل مساء

السادة جمال الحسينى وعونى عبد الهادى، وعزت دروزة، من أعضاء اللجنة التنفيذية العربية ثم أُلقت الحكومة القبض على عدد كبير من الأهالى، وقد اعتدى البولس على السادة الموقوفين أعضاء لجنة مؤتمر الشباب بالضرب الشديد فى دائرة البوليس، وحدثت بعض حوادث مؤلة فى نابلس وحيفا سببها البوليس بقسوته بخروجه على القوانين المدنية.

فاللجنة التنفيذية تستنكر هذه الأعمال القاسية التى اقتترفتها الحكومة ضد شعب أعزل من السلاح لايقصد إلا إظهار استيائه واستنكار ما حل به من ظلم الانتداب ومايرمى إليه من إفناء الشعب العربى وإجلائه وإغراق البلاد بشذاذ الآفاق من اليهود، وتحتج على ذلك جمعية واللجنة تؤاسى ذوى الشهداء والأمة فى شهدائها وتدعو الشعب العربى إلى الصبر والثبات ومد يد المساعدة للمتكوبين فى هذه الظروف العصيبة واللّه ولى الصابرين.

محاكمة الاحرار

وأقامت حكومة فلسطين الدعوى أمام محكمة يافا علي بعض الاحرار الذين دبروا المظاهرة وقادوها فحوكموا أمام القاضى دولى البريطانى، وبعد مرافعات ومدافعات اشترك فيها معظم محامى فلسطين أصدر القاضى يوم ١٩ مارس سنة ١٩٣٤ قراره وهو يقضى بالسجن عشرة أشهر مع الأشغال الشاقة على كل من عونى عبد الهادى وجمال الحسينى وعزة دروزة والشيخ عبد القادر المظفر ويعقوب الغصين وأدمون روك وصليبا عريضة وسعيد الخليل وسليم عبد الرحمن وفريد فخر الدين، وبالسجن خمسة أشهر مع الأشغال الشاقة على كل من محمد على الفيض وعز المصرى ورفيق مناع وخاشو كركوريان.

وقد كان لإصدار هذا الحكم أسوأ تأثير فى نفوس الفلسطينيين خاصة والعرب عامة فاحتجوا عليه واستنكروه ورفع المحكوم عليهم الأمر إلى محكمة الاستئناف للنظر فيه ولم تبت حتى الآن.



المالك عبد العزيز السعود

٣

الدولة الهاشمية في الحجاز

كيف تأسست الدولة الهاشمية

ظل الحجاز حتى إعلان الثورة العربية في شهر يونيو سنة ١٩١٦ جزءاً من أراضي الدولة العثمانية تشمله سيادة السلطان وتصدر الأحكام فيه باسمه، فلما جاهر الشريف يخلع طاعته، ونقض بيعته، اتجهت الأنظار إلى إنشاء دولة جديدة تحل محل الدولة القديمة وتدير شؤون البلاد وتمثلها.

ولم يشأ الشريف أن يعجل بالعمل مع أنه قبض فعلاً على زمام الحجاز، ما خلا المدينة المنورة، بل ظل يوقع رسائله ومنشوراته باسم شريف مكة وأميرها، ويخاطب الدول بهذه الصفة، حتى ختام أول موسم للحج في العهد الجديد، وزوال كل خطر عن الثورة فجرت البيعة بالملك يوم الخميس ٦ المحرم سنة ١٣٣٥ و ٣ ديسمبر سنة ١٩١٦ فجاء الحسين من القصر الملكي إلى مدرسته الخاصة الملاصقة للكعبة فدخلها يحف به آله وذووه والعلماء والكبراء، ولما استقر بهم المقام سلم الشيخ عبد الله سراج مفتي الحنفية في مكة الشيخ عبد الله الخطيب كتاب البيعة فتلاه على الجماهير المحتشدة في الحرم، ثم قام الشيخ ابن سراج فبايع الحسين بالملك، ولقبه بملك البلاد العربية وتبعه الناس بالمبايعة.

وفي الغداة أصدر الحسين المرسوم الآتي بتأليف أول وزارة.

حضرة العالم الكامل الشيخ ابن سراج:

إنه لما كانت مصالح الرعايا وانتظام شؤون المجتمع وتوفر أسباب العمران لابد لها من دواوين يتوزع عليها النظر في الحكومة، وما هو في معنى ذلك من المصالح العامة والخاصة ويتعين بها أساس الوظائف الذي تبنى عليه المسؤولية وتكوين حكومة بلادنا المحروسة، وبالنظر إلى ما تحققناه فيكم من الكفاءة والاستقامة عزمنا بعد الاستعانة بالله عز وجل على توجيه منصب قاضي القضاة لعهدتكم وتعيينكم وكيلاً عن رئيس الوكلاء العظام^(١).

وقد اخترنا لبقية الوكالات حضرات الذوات الآتية أسماؤهم. وهم ولدنا عبد الله بن

١ - رئيس الوكلاء هو الأمير علي بن الحسين وكان مشغولاً بالحرب.

الحسين لوكالة الخارجية، ويكون وكيل الداخلية^(١) وعبد العزيز بن علي «المصري» رئيس أركان حرب ووكيل رئاسة الجند مع ترفيع درجته عن رتبته الحاضرة. والشيخ علي مالكي وكيل المعارف والشيخ يوسف بن سالم رئيس البلدية سابقا وكيلا للمنافع العمومية والشيخ محمد أمين مدير الحرم الشريف سابقا وكيلا سابقا وكيلا للمنافع العمومية والشيخ محمد أمين مدير الحرم الشريف سابقا وكيلا للأوقاف مع بقائه في نظارة أمور الحرم وكل ما يتعلق بوظيفته الشريفة والشيخ أحمد بن عبد الرحمن باناجة وكيلا للمالية وذلك لما توسمنا من درايتهم واستعدادهم للسهر على مصالح البلاد وأهلها على مايرضى الله. وإننا ننتظر منكم المبادرة إلى تأسيس الدوائر والدواوين الرسمية وتعيين العمال والموظفين لها. وأرجو الله سبحانه أن يجعلنا مظهر توفيقه وهداه في كل ما يحبه ويرضاه».

وأصدر في اليوم نفسه مرسوما آخر بإتشاء «مجلس الشيوخ الأعلى» يكون كبرلمان للحكومة الجديدة وهو:

بما أننا قد استنسبنا تعيين هيئة أطلقنا عليها اسم «مجلس الشيوخ» وجعلنا وظيفة هذا المجلس النظر في كل ما يتعلق بمنافع البلاد والمراقبة على أعمال الدواوين والدوائر الرسمية وإبداء الرأي فيما تعرضه الدوائر على مقام رئيس الوكلاء وسيقرر فيما بعد اختصاص هذا المجلس العالي. وقد جعلنا رئيسا له جناب الفاضل الأجل فاتح بيت الله الحرام الشيخ محمد الشيببي وأعضاءه حضرات الأفاضل الأجلاء مفتي الشافعية السيد عبد الله ابن محمد صالح الزواوي ومفتي المالكية الشيخ عابد بن الحسين والشيخ عبد القادر بن علي الشيببي ونائب الحرم السيد إبراهيم بن علي ووكيل شيخ السادة السيد محمد بن علوي السقاف والشيخ عبد الله على رضا والشيخ علي بن عبد الله الشرباصي والشيخ أبا بكر ابن محمد خوقير وذوي السيادة والشرف حمزة بن عبد الله الفهر وفتن بن محسن وسليمان ابن أحمد بن سعيد وناصر بن شكر».

وفي اليوم نفسه أرسل الأمير عبد الله بن الحسين وكيل الخارجية الجديد البلاغ الآتي إلى وزارات خارجية الحلفاء والمحايدين مترجما إلى اللغة الفرنسية وهو:

«بملاء السرور أبلغ سعادتك أن أفاضل البلاد ووجهاءها وعلماءها وكافة طبقاتها قد

١ - وكيل الداخلية هو الأمير فيصل بن الحسين وقد كان مشغولا بالحرب.

اجتمعوا فى صباح هذا اليوم، وأقروا باتفاق الرأى مبايعة حضرة صاحب الجلالة والسيادة مولائى الشريف الأعظم حسين بن على بالملك على الأمة العربية، فهو اليوم ملك العرب الأعظم بناء على ما تحققت له البلاد من كفايته وإخلاصه الحقيقى للوطن ورغبته الصادقة فى نشر ألوية العلم والعدل فى جميع أرجاء هذه البلاد العربية التى غادرتها عصابة الاتحاد والترقى المعروفة لدى العالم بأسره بالمساعى والمقاصد المخالفة لكل شريعة ونظام، ولتعمدها استئصال كيان البلاد المادى والمعنوى، والمشهود آثاره فى طائفة غير قليلة من مسلمين ومسيحيين ودروز ممن لا ذنب لهم غير وطنيتهم الصادقة ونجايتهم العلمية وأن الأمة العربية لتود من سعادتهم اعتبارها عضوا عاملا فى الهيئة الاجتماعية. كما شيدت ذلك بعناية الله وتوفيقاته الصمدانية.

وتفضلوا يا حضرة الوزير بقبول توقيراتى الجزيلة وأنى على الدوام محبكم المخلص»، وفى يوم ١١ منه أرسل الأمير عبد الله بلاغا مطولا إلى المندوب بمصر عن الحكومة الجديدة وتأليفها نشرناه فى الجزء الأول

ولقد اعترضت الحكومتان الإنجليزية والفرنسوية على لقب الملك الجديد، ثم عادت فاعترفتا بعد أخذ ورد طويلين به ملكا على الحجاز فقط، كما اعترفتا ومعهما روسيا باستقلال الدولة العربية الجديدة فى الحجاز، وقد فصلنا ذلك كله بإسهاب فى الجزء الأول.

الحكومة الجديدة ورجالها

على هذا المنوال تألفت الحكومة الجديدة فى الحجاز، فالحسين هو رئيس الدولة وكبير أنجاله الأمير على رئيس الحكومة (رئيس هيئة الوكلاء) ونجله الآخران عبد الله وفيصل تقلدا الخارجية والداخلية، ولئن جلس الأمير عبد الله فى دار وزارة الخارجية وأشرف على شؤونها بضعة أيام فلم يتح ذلك للأمير على، فقد كان حين إنشاء الحكومة الجديدة يدير حركة القتال فى الميدان الجنوبى وظل فيه حتى استسلام المدينة المنورة فى يناير سنة ١٩١٩ فدخلها وعين أميرا لها، وأول مرة عاد فيها إلى مكة بعد سفره منها فى سنة ١٩١٥ كانت فى أواخر سنة ١٩١٩ ولم يطل الإقامة، بل عاد إلى مقره فى طيبة ولم يتقلد هذا المنصب الذى اختاره له والده فى وقت من الأوقات، وكذلك كان شأن الأمير فيصل، فقد اختير لوكالة الداخلية وهو فى ميدان القتال، ولم يعد إلى الحجاز بعد سفره منه فى

سنة ١٩١٥ إلا وهو ذاهب إلى العراق سنة ١٩٢١ فأقام بضعة عشر يوماً فقط، واعتزل الأمير عبد الله العمل في وزارة الخارجية نهائياً بعد سفره إلى بلاد الشام سنة ١٩٢٠ ورجع إلى الحجاز بعد ذلك غير مرة لا للعمل بها للزيارة.

لقد أردنا من سرد هذه البيانات التاريخية إقامة الدليل على أن الحكومة التي أنشأها الحسين في الحجاز وحباها بكل ما للحكومات من مظاهر خارجية، فجعل لها مجلس نظار ومجلس شيوخ - لم تكن سوى حكومة اسمية مجردة من كل نفوذ وسلطان، إذ حصر كل شيء بشخصه وجعل نفسه الكل في الكل، نعم أنه عين الشيخ عبد الله سراج نائباً لرئيس الوكلاء، كما عين نائباً لوكيل الخارجية وآخر لوكيل الداخلية، ولكن هؤلاء الوكلاء جردوا أيضاً من كل سلطان ونفوذ، لأن الملك كان يصرف جميع الشؤون بنفسه ومن دون أن يطلع أحداً على شيء، وعقد مجلس الشيوخ جلسات في السنة الأولى ثم انقطع عن الاجتماع نهائياً، إذ لم تعرض عليه قضية من القضايا الداخلة في اختصاصه للنظر فيها، ولا ريب أن استئثار الحسين بالحكم وتفرده بالعمل ومحاولته إبقاء كل قديم على قدمه وتجاهله روح العصر وإهماله إعداد القوى والمعدات - إن ذلك كله عجل في القضاء على دولته فلم تعيش سوى تسع سنوات.

- ٢ -

علاقات الحكومة الهاشمية بالإمارات العربية

كان في جزيرة العرب حين إعلان الحرب العظمى أربع إمارات مستقلة استقلالاً داخلياً تضيق دائرته وتتسع تبعاً للظروف والأحوال: إمارة آل الرشيد وعاصمتها حائل، وإمارة آل سعود وعاصمتها الرياض وكتاهما في نجد وقد استحكمت بينهما العداوة فهما في نزاع مستمر ونضال دائم.

وكانت الإماراتان الأخريان في الجنوب (اليمن): الأولى في الجبال وهي إمارة الزيد أو أمامتهم وعاصمتها صعداً وسلطانها روحية، والثانية في تهامة وعاصمتها جيزان وهي أحدث الإمارات عهداً وأقربها إلى الحجاز وأكثرها صلة به.

وكان الحسين يرجو بعد ما عاهد الإنجليز واتفق معهم وأعلن الثورة في الحجاز أن يحل محل الدولة العثمانية في الجزيرة ويرثها، فتنتقل إليه السيادة على هذه الإمارات ويسيطر عليها.

على أن الحال تحول في خلال السنة الأولى للحرب فانضم الإدريسي إلى الإنجليز وعاقدهم فاعترفوا بإمارته وسلطانه وأمدوه بالأموال والسلاح فحمل على أبها وحاصرها.

وفعل فعله ابن سعود أيضاً فعقد مع الإنجليز يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٥ معاهدة العقير فاعترفوا فيها «بأن نجداً والحسا والقطيف وجبيلات وتوابعها هي بلاد ابن سعود وآبائه من قبل. كما اعترفوا بابن سعود حاكماً عليها مستقلاً، ورئيساً مطلقاً على قبائلها وبأبنائه وخلفائه بالإرث من بعده»

ورفض الإمام يحيى الدخول في مفاوضات مع الإنجليز ورد رسلهم خائبين قائلاً بما ناله من الترك بمعاهد دعان.

وانضم آل الرشيد إلى الترك وأقاموا على الولاء لهم في داخل الجزيرة يمدونهم بالإبل ويأخذون منهم الأموال والسلاح. ومعنى ذلك أن الشريف حسينا وجد نفسه أمام حالة مبرمة حينما نهض لقتال الترك. فقد سبقه الإدريسي وابن سعود في الاتفاق مع الإنجليز ومحالفتهم، وسداً عليه طرق التدخل في شؤونهما. أما عبد العزيز الرشيد فقد غلق مصيره

بمصير الترك، وانضم إليهم قلبا وقالبا لاعتقاده أن بقاء إمارته يتوقف على انتصارهم بعد ما نظم خصمه عبد العزيز السعود صلاته مع الإنجليز.

١ - العلاقات بين الحسين وابن سعود

ولم تكن العلاقات ودية قبل إعلان الحرب العظمى بين الشريف حسين وبين عبد العزيز سعود، فقد انصرف هذا منذ بلغ الحجاز سنة ١٩٠٩ قادمة من الآستانة لتقلد منصب شرافة مكة إلى مقاومة الدعاية الدينية التي كان يبثها ابن سعود بين قبائل الحجاز خوفا من أخطارها ونتائجها.

وجهاز الحسين حملة قوى فى سنة ١٩١٠ تتألف من عساكر بيثشه وعكيل والقبائل الموالية له وفى جملتها عتيبة، وسار معه محمد بن حميد شيخ عتيبة وأبو العلا شيخ العصما وعدد كبير من الشيوخ والرؤساء حتى الخرمة على حدود نجد فهاجم قبائل الدواسر فى أسفل وادى الخرمة فقاوموه، وكان بينهم سعد بن عبد الرحمن الفيصل شقيق عبد العزيز سعود، وقد جاء على رأس قوة لصد الحسين فأسره وهزم من كان معه فخضعت له قبائل البقوم ومطير وغيرها فتغلغل فى نجد حتى وصل إلى قرب القصيم، وتوسط محمد بن حميد للإصلاح فتم الاتفاق على أن لا يتعرض ابن سعود لقبائل عتيبة والبقوم وسبيع ومطير الضاربة على الحدود الحجازية النجدية، ولا للقبائل الداخلة فى المنطقة الحجازية حتى الشعراء (شفانجد) ونال بذلك عهدا مكتوبا من عبد العزيز عاد به إلى مكة بعد ما أطلق سراح الأمير المأسور.

واستقرت الحالة فى شرقى الحجاز على أثر هذا الحادث، وتحسنت العلاقات بعض تحسن بين هاتين الإمارتين فلم يقع ما يكدرها، وسائر الجار جاره حتى أعلن الشريف الثورة فأرسل إلى ابن سعود الهدايا والتحف كما كان يفعل سلاطين آل عثمان فأرسل إليه بالمقابلة هدايا مثلها حملها إليه وفد نجدى تألف من محمد العبد الرحمن الفيصل شقيق الأمير عبد العزيز وعبد العزيز بن تركى ومشارى بن حلوى ومحمد بن ناصر الفرحان فاستقبلهم حين دخولهم مكة فى حج سنة ١٣٣٦ الشريف عبد الله بن محمد والشريف قائم مقام مكة، ورحبا بهم باسم الملك ونزلوا فى ضيافته، ودار حديث بين الوفد والملك فى الشؤون السياسية فطالب الوفد بتحديد الحدود نهائيا بين نجد والحجاز، والاعتراف بنجد

ومصالحها فكلف الملك الوفد أن يقول لموفده هذه الجملة «كل ما أنت عليه فهو لك» وانقضت أيام الحج وعاد الوفد إلى بلاده من دون أن ينال منالا أو يحل مشكلة.

وكانت ابن سعود الإنجليز بعد عودة الوفد طالبا منهم أن يحددوا موقفهم إزاءه وإزاء الحسين وإزالة ما هنالك من سوء تفاهم، ولاستنهاض همته لمهاجمة ابن الرشيد حليف الترك ونصيرهم، وللتشديد في مراقبة تهريب الأرزاق والمؤن والذخائر من طريق الخليج الفارسي والكويت إلى البلاد العثمانية فأقام فيها أياما، وكان المستر فيلبس من جملة أعضائه ثم عاد وقد فشل في مهمته فيما يختص بالجزء الأول بسبب عناد الفريقين ونجح من جهة حمل بن السعود على قتال آل الرشيد فقد حمل عليهم في صيف سنة ١٩١٨ وقتلهم.

وتجدد الخلاف بينهما والحرب العظمى توشك أن تلفظ أنفاسها وظهر بمظهر جديد منشؤه الخارجي التنازع على ملكية تربه والخرمة - وهما واحتان واقعتان إلى شرق الطائف وراء جبل حضن في وادي سبيع يقطنهما جماعة من سبيع والبقوم، أما منشؤه الحقيقي فهو التنافس على السيادة والتنازع عليها، وقد اغتتم ابن سعود فرصة انتفاض الشريف خالد بن لؤي أمير الخرمة على الحسين فجاء لمناصرته وتأييده.

وبين الرواة اختلاف في تعليل هذا الانتفاض، والرأي الأرجح هو أن خصاما شجر بينه وبين ناصر بن شلوع من شيوخ قبيلة الروقة (عتيبة نجد) فقد لطم هذا خالدا أثناء اشتراكهما في حصار المدينة المنورة، وكانا في جيش الأمير عبد الله في العيص وقد حاربا معه في الطائف، فأمر الأمير به فسجن أياما ثم أطلق سراحه، فلم يقتنع خالد بهذه العقوبة فأستأذن في الرحيل فأشار الشريف شاكر بن زيد فواز على الأمير بأن لا يأذن له خوف انتقاضة فأجابه: من هو حتى أخشاه؟ وأذن له مشترطا عليه أن يمر بمكة ويزور والده الملك، فلم يفعل بل قصد الخرمة بطريق رابغ فجمع رجاله فيها وحصنها واتصل بابن السعود ودخل في طاعته وأخذ ينشر دعوته الدينية بين القبائل، فاتصل ذلك بالحسين فكتب إليه يأمره بالحضور فأرسل يعتذر ويقول أن هنالك أسبابا تقضى ببقائه، وعين الملك في تلك الأثناء قاضيا للخرمة فقصدها ونزل على خالد فأكرم مثواه وأبقاه نحو شهر ثم أعاده مع كتاب إلى الشيخ عبد الله بن سراج قاضي القضاة في مكة يقول فيه إنه أعاده بسبب الظروف الحاضرة، ولأنه يحب الجدل ويتدخل في ما لا يعينه، وحمل القاضي بنفسه هذا الكتاب إلى صاحبه.

وكرر الملك الطلب وكتب إلى خالد يلح عليه بالحضور فأبى فأرسل إليه الرسل فأجاب أنه مستقل لا يحضر، فأمر بعزله وعين أجد أبناء عمه مكانه وهو شريف من أهل الخرمة

فكتب هذا إلى الملك يستعفيه ويقول أن خالدا لم يبق له نفوذ ولا هيبة.
 وجهز الملك حملة بقيادة الشريف حمود بن فواز سلحها بمدفع جبلى ورشاشتين
 وسيرها إلى الخرمة للقبض على خالد وبلغ هذا خبرها فكمن لها مع رجاله فى بطن نخل
 قرب الخرمة ووضعوا السيف فى رقابها وشتتوا شملها، وغنموا أسلحتها وأسلابها.
 وجهز الملك حملة ثانية من ألف بدوي، وسلحها بأربعة مدافع ورشاشات، ولما اقتربت من
 الخرمة، فاجأها خالد عند الفجر بقوة بيتها لهم، فأبادها، وأصيب قائدها برصاصتين في
 فخذه.

وأعد الحسين حملة ثالثة عقد لواءها للشريف شاكر بن زيد معظم رجالها من عتيبة
 فسلكت طريق مران، وطريق نجد وما كادت تتوسطه حتى هاجمها خالد بقبائل عتيبة
 فانفض رجال شاكر من حوله ومعهم السلاح الذخائر وانضموا إلى إخوانهم فعاد إلى مكة
 بعد ما خسر كل شئ.

وجهز حملة رابعة من قبائل بنى سفيان وهذيل وثقيف وبنى سعد وحرب الحجازية مع
 جانب من عساكر ببشة، وولاهها صهره الشريف عبد الله باشا بن محمد وأرفقه بالشريف
 شاكر بن زيد فسارت حتى جبل حضن، وعدد رجالها يتفاوت بين ٣ - ٤ آلاف مقاتل وحدد
 مهمتها بتأديب قبائل البقوم وحماية العربان الموالين للحكومة. وفى حضن تلقت أمرا من
 الملك بالتزام مواقعها وعدم القيام بأى حركة انتظارا لتعليمات جديدة فأقامت نحو شهرين
 فانتشرت الحمى بين رجالها ومات عدد غير قليل منهم وأصبح الباقون بحالة لا تساعدهم
 على الاشتراك فى الحركات العسكرية.

وكانت الحرب العظمى قد انتهت والمدينة المنورة قد استسلمت فأصدر الحسين أمره
 إلى دوله الأمير عبد الله بالرحيل مع جيشه إلى عشيرة «وهى نقطة متوسطة بين المدينة
 والطائف ومكة. وحضن إلى الثانية أقرب وتبعد عن الثالثة ثلاث مراحل» فجاءها بطريق
 ابيار وكان والده فيها، وكان جيش الأمير يتألف من ٧٠٠ جندى نظامى و ٣٠٠ خيال و ١٧
 مدفعا جبليا وهاوتزر و ١٤ رشاشة وبدو من عكيل وعتيبة وببشة لا يقلون عن ثلاثة آلاف.
 وكذلك جاءت إلى عشيرة القوات التي كانت مرابطة في حضن بقيادة عبد الله باشا، وجاء
 أيضا شرف بن راجح أمير الطائف وشاكر بن زيد والأشراف من آل ناصر وآل هزاع
 والهارث فعقدوا مؤتمرا برئاسة الحسين استمر ثلاثة أيام.

ووصل إلى العشيرة والمؤتمر مجتمع فيها حسين روى سكرتير المعتمد الإنجليزى فى
 جدة يحمل كتابا من هذا إلى الملك فسلمه إياه يدا بيد فلما فضه وقرأه قال بصوت عال

«إذهب وقل لهم أنه ليس لهم حق التدخل في شؤوننا وإننا نفعل ما نريد» وصرفه من دون أن يكتب جواباً، وقيل يومئذ في مكة أن حكومة لندن أرسلت بواسطة معتمدها تنصح الحسين بالاعتدال وعدم الإيغال في العداء والرجوع إلى الطائف فيوافيه ابن سعود ويجري الصلح والتفاهم. وقد أرسلت أيضاً بمثل هذا إلى الرياض وحذرت صاحبها من قتال الشريف ونصحته بلزوم التفاهم معه.

وتحرك الأمير عبد الله بعد ختام المؤتمر متجهاً إلى الشرق ونزل في حضن وأرسل يدعو القبائل إلى الطاعة، وكان يميل إلى التآني وعدم التورط في معارك حاسمة.

ولما طال به المقام كتب إليه والده يستحثه على الزحف والإسراع في العمل فلم يربدا من الرحيل فقصده تربة ودخلها بلا عناء بعد ضربها بالمدافع، وكان خالد ومن معه قد نزحوا إلى نجد.

ووصل إلى مخيم الأمير في تربة وفد من الرياض حمل إليه كتاباً من ابن سعود يسأله فيه عن صحة ماشاع عن إزماعه الزحف على نجد ويدعوه إلى التوسط لإصلاح ذات البين وحجب الدم. فكتب إليه يطمئنه ويقول إنه يعمل للإصلاح والتوفيق وأعاد الوفد بعد ما أكرمه.

وقبيل الفجر من ليلة ٢٥ شعبان سنة ١٣٣٧هـ - ١٩١٨م باغت خالد بن لؤي برجاله جيش الأمير عبد الله. وكان مستغرقاً في النوم ولم يتخذ أقل احتياطات فأوقعوا الذعر في المعسكر فأخذ يضرب بعضه بعضاً وتمزق الجيش وارتدت فلوله إلى الطائف^(١).

ولما وصلت هذه الأخبار إلى مكة اتصل الشيخ ابن سراج تليفونيا من ثكنة جرول بمعتمد انجلترا السياسي في جدة - وذلك للمرة الأولى منذ تقلده الحكم في سنة ١٩١٦ - وخاطبه بما وقع، فأجابه: لقد أرادت بريطانيا من الأول أن تنهى المسألة سلماً بعقد اتفاق يزيل أسباب الخلاف فلم يصغ الحسين إليها، ووعده بمخاطبة حكومته وإبلاغه جوابها وطلب منه إعداد مكان في جدة لنزول طائرات إنجليزية فأعد ووصلت طيارتان.

وبعد يومين أبلغ المعتمد الشيخ بأنه تلقى أمراً من لندن بأن يبلغ ابن سعود أن يعود إلى بلاده، وقال إنه أعد له كتاباً بهذا المعنى، وقد أرسل هذا الكتاب إليه بواسطة الحكومة

١ - فصلنا أخبار هذه المعركة في كتابنا ملوك المسلمين المعاصرون وبولهم ص ٣٤٠ - ٣٤٩ فمن أراد زيادة ايضاح فليرجع إلي ماكتبناه هنالك.

الحجازية فتسلمه في تربه يوم ١٥ رمضان سنة ١٣٣٧ وبعد ما تلاه عاد بقومه إلى نجد

وهذا مضمون الكتاب:

«أمرتني حكومة جلالة الملك أن أبلغكم بأن تعودوا إلى نجد حالما يصلكم كتابي هذا، وتتركوا تربة والخرمة منطقة غير مملوكة حتى مفاوضات الصلح وتحديد الحدود، وإذا أبيتم الرجوع بعد الاطلاع على هذا الكتاب فحكومة جلالة الملك تعد كل معاهدة بينكم وبينها ملغية، وتتخذ ما يلزم من التدابير ضد حركاتكم العدائية، وبالعكس فهي تقدر عملكم إذا عدتم وتعتبر أنكم قمتم بحقوق الود والولاء وأخذتم بنصائحها الودية، لأنها تعد الجميع أصدقاء لها، وهي تأسف أشد الأسف لما وقع بين أصدقائها، سواء كان النصر في جانبكم أو في جانب الحسين».

مباحثات جديدة بين الحسين وابن سعود

وأعقبت هذه الحوادث فترة ساد فيها السكون حتى سنة ١٣٤٠هـ فقصد الحجاز الشيخ أحمد بن ثنيان موفداً من قبل الأمير عبد العزيز سعود ومعه مندوب بريطاني من أبناء رحمة العراقيين، فدارت مباحثات أسفرت عن سماح الحسين للنجديين بالحج في ذاك العام وأرسل السلطان عبد العزيز مع مساعد بن سويلم أمير الحج النجدي الكتاب الآتي إلى الأمير على بن الحسين قال:

«من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل السعود إلى جناب صاحب السمو الملكي الأخ المكرم الأمير الجليل على نجل صاحب الجلالة الهاشمية الوالد المحترم الملك حسين بن علي أدام الله عزهما أمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته على الدوام - وبعد أرجو من الباري تعالى أن يحظى كتابي هذا لديكم وسموكم بسعادة وهناء.

لما رأيته تفضل صاحب الجلالة الوالد المعظم ببذل عنايته بالرخصة وبالسماح لأهالي نجد لأداء فريضة الحج، حيث برهن على حسن عواطفه في إظهار فضيلته أحببنا أن نرخص لبعض رعايانا مختصرنا من الحاضرة لزيارة بيت الله الحرام بصحبة خادمكم مساعد بن سويلم فاتخذت هذه خير وسيلة وأعظم فرصة لأهدى حضرتكم جزيل السلام،

ولا عبر لسموكم عن عظيم اشتياقي وبخالص نواياي لتشديد عهود الصداقة وتمكين الصلات الحسنة والمناسبات الودادية المشتركة اللائى تربط القطرين الإسلاميين العربيين غير ملتفت إلى ما قدر الله رغم إرادتنا أن يقع فيما مضى بين الطرفين من الحوادث التى طالما أوجبت تأسفاتي وإكدارى - أرجو من البارئ سبحانه وتعالى أن يوفقنا وإياكم لتحقيق هذه الأمنى ويعيننا على كل عمل من ورائه خير وسعادة يشملان الملكتين المتجاورتين. هذا وفى الختام أهدي جزيل التحية والإكرام لسموكم كما أن من عندنا أولادكم سعود وفيصل وأخواتهما يقدمون خلوصهم واحترامهم لسموكم والسلام عليكم كما بدئ فى ١٤ ذى القعدة ١٣٤٠»

عبد العزيز آل سعود

ولما أزمع الحج النجدى الرجوع أرسل الحسين الكتاب الآتى إلى ابن سعود ردا على كتابه لولى عهده قال:

الحضرة الكريمة:

بعد السلام والتحية والإكرام: إنه فى أهنا الساعات وصلنا كتابكم برفق وافدكم الشيخ مساعد بن سويلم ومن برفقته من حجاج أهل نجد فسرنا قدومهم وحمدنا الله تعالى على، علم من دوام صحتكم، نسأله سبحانه وتعالى أن يسبل على الجميع سوايغ نعمة، أما ما أشرتم إليه وصرحتم به من ظنكم بنا وإحلالنا فى المنزل والمكانة التى أشرتم إليها فجزاكم الله خيرا وهو المسئول سبحانه وتعالى أن ينور منا ومنكم البصائر ويجعلنا هادين مهتدين غير ضالين ولا مضللين، وكان بودنا أن كل ما جرى وكان مما قدره الله - أن لا يكون، ولكن له فى خليقته مايشاء، وعلى كل فإنك يا عبد العزيز تجدنى فى الموقف الذى تركتني فيه لا تغيرنا الحوادث ولا تؤثر علينا البواعث. فأن الجريمة هى فى الجسم كيفما كان أمرها، والنقيصة هى عين ذلك وما صرحت للشيخ أحمد بن ثنيان فى محررى لحضرتك برفقه ترانى عليه اليوم ياصاحب الحرمة والمكانة لا غرض لنا ولا قصد إلا عزكم ومجدكم وسؤددكم يابنى يعرب، وأنى أقسم لكم بمن فطر السموات والأرض ومن فيهن أنه لا يهمنى إلا ذلك، وأنى مستعد لتسليمك البلاد بكل انشراح وارتياح لسلامتها ونجاتها وسلامة ونجاة أبنائها من كل ما أردكتموه - ومما لا أشك أنكم ستدركونه - وقد أبلغت وافدكم الشيخ مساعد بن سويلم المذكور بكل ماينبغى، وأن كل ذلك حقيقة لا يأتيتها التبديل ولا

يعتريها التزلزل بحوله تعالى وقدرته وأنها مجردة من كل قصد وغاية لا أريد بها إلا عزكم وسعدكم بقدرة الله يا أبناء البلاد وستراها وستشاهدها ولم يبق للتجارب، وقت نظرها فيك وعلى رأيك والله يتولاها وإياك بما فيه الخير والخيرة لنا ولك وللبلاد وأبنائها أسأله توفيق الجميع لما يحبه وبرضاه ويتولانا برعايته وإعانتته والسلام عليك ورحمة الله وبركاته».

مؤتمر الكويت

ولما جاء الحسين إلى عمان زائراً في شهر يناير سنة ١٩٢٤ قصده السر هربرت صموئيل المندوب السامي لحكومة فلسطين والسير جليبرت كليتن السكرتير العام لهذه الحكومة وبحثا معه في التوفيق بينه وبين ابن سعود، واقترحا عليه الاشتراك في مؤتمر الكويت - فوافق على إرسال ابنه الأمير زيد ليمثله فيه بشرط أن يرسل ابن سعود أحد أمراء بيته إلى المؤتمر.

وزيادة في البيان نقول إن هذا المؤتمر عقد جلسته الأولى في الكويت يوم ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٣ بحضور مندوبي العراق ونجد، فرأسه الكولونيل نويس رئيس المندوبين البريطانيين في خليج فارس. فدار البحث على مصير قبائل شمر اللاجئة إلى العراق وإعادة المنهوبات وغيرها. وفي يوم ٢٤ منه اتفق الفريقان مبدئياً على الشؤون المعروضة للبحث. ولما أراد النجديون تحرير الاتفاق طلب العراقيون إدخال الشرط الآتي: «لا يعمل بمضمون هذا الاتفاق إلا بعد حل الخلاف بين نجد والحجاز». فأبى النجديون قبول هذا الشرط.

واشترك مندوب شرقى الأردن (على خلقى) في جلسة المؤتمر السادسة يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣ وقدم المذكرة الآتية:

١ - إني باسم حكومتى أشكر الحكومة البريطانية لمساعدتها بادئ بدء للعرب في استقلالهم كما قررته مع صاحب الجلالة الهاشمية، وبقبولها أيضاً التوسط في عقد مؤتمر الصلح مع حكومة نجد والسعى لمنع الاضطرابات الدائمة في جزيرة العرب.

٢ - بما أن حكومة شرقى الأردن جزء من ثمرات النهضة العربية فإنها تتمسك بالقرارات الأساسية المتفق عليها بين حكومة بريطانيا وحكومة جلالة ملك الحجاز، وهى لزوم

احترام جلالته ومن معه احترام الصلات العهدية فى زمن الدولة العثمانية بين بريطانيا ومشايخ العرب الكائنة بلادهم فى خليج فارس، ولذلك فإنها تطلب أن تكون الحدود بينها وبين نجد مبينة على الاعتبار المتقدم.

٣ - إن حكومة شرقى الأردن مستعدة أن تكون الحدود بينها وبين نجد حسب العهد والحدود القديمة، وحسب المعاهدة التى أبرمتها حكومة نجد مع بريطانيا العظمى يوم ١٨ يوليو سنة ١٩١٦ على أن تتخلى الحكومة النجدية عن الجوف وسكاكه وما يتبعها لابن شعلان لتكون تلك الإمارة مصونة بذاتها، وأيضا فهى ضرورية للمستقبل للمواصلات بين شرق الأردن والعراق، ولذا فلا بد من جعل هذه الأماكن تحت إشراف حكومة شرق الأردن.

٤ - يمكن تعيين وكلاء مفوضين يقيمون فى عاصمتى الحكومتين ليكونوا واسطة للمخابرة بين حكومتيهما.

٥ - يجب أن تتعهد كل من حكومتى شرقى الأردن ونجد بمنع الغزو بعضهما على بعض، وعند وقوع شئ من ذلك فإن الحكومة التى يقع الغزو من عشائرها مجبرة على إعادة المنهوبات عينا أو بدلا أو تعويضا بدفع ثمنها ودفع ديات القتلى أن وقع قتل.

٦ - لا يجوز لعشائر أى طرف من حكومتى شرقى الأردن ونجد أن يجتازوا الحدود جماعات وجموعا مسلحين أصلا، وإذا اقتضى دخول رجل واحد أو رهن لا يتجاوز عدده العشرة مسلحين أو غير مسلحين فعليهم أن يكونوا حائزين على وثيقة من حكومتهم يؤشر عليها معتمد الحكومة المراد الدخول إلى بلادها، وإذا اقتضى الأمر دخول أكثر من ذلك فيجب أن يقرر ذلك بين الحكومتين بعد المخابرات، ولا يجوز لإحدى الحكومتين مخابرة شعب أو عشائر الحكومة الأخرى مباشرة ما عدا المخابرات الودية والخصوصية، والمجرم السياسى الملتجئ إلى إحدى الحكومتين لا يجوز تسليمه لأى حكومة تطلبه عربية أو غيرها.

إن حكومة نجد قبل سنة ونصف أرسلت جيشا إلى شرق الأردن هاجم قرية فى جوار عمان، وذبح من أهلها نحو ثلاثين رجلا، فيجب دفع دية القتلى حسب أصول العشائر.

وفى جلسة ٢٦ منه رد الوفد النجدى بما يأتى:

إن حكومة نجد الحاضرة التى أقام دعائها وشيد أركانها السلطان عبد العزيز ليست بحكومة حديثة العهد بل يرجع أساسها إلى مدة طويلة لا يجهلها الواقفون على تاريخ نجد

الحديث، فلو صح لنا الاستناد على نظريات ممثل شرق الأردن لجاز لنا أن نطالب بأمور شتى يطول شرحها، وفوق ذلك فإننا لا نعرف صفة خاصة لملك الحجاز أو أمير شرق الأردن تخولهما حق الكلام أو التدخل في شؤون الإمارات العربية التي لم تكن لها أدنى رابطة بالحجاز أو بشرق الأردن، ولذا فإننا نرفض النظر فيما طلبه ممثل شرق الأردن بهذا الخصوص.

لاحقاً لندوب حكومة شرق الأردن في الكلام عن ابن شعلان الذي هو أحد رعايانا، إن حكومة شرق الأردن تريد أن تتكرم عليه بجزء مملكتنا (الجوف وسكاكه وتوابعها) وهذا تغافل عن الروابط التي تربط الرولة بنجد، إن الجوف وسكاكه ووادي السرحان بأكمله كانت تتبع التطورات والتقلبات التي تطورتها نجد، في حين أن تشكيلات الأردن الإدارية والجغرافية لم تكن سوى أفضية تابعة للكرك والقدس، ولم يعرف أن تلك الجهات كانت خاضعة إدارياً وسياسياً لها، فلهذا نرفض طلب مندوب شرق الأردن بالتنازل عن الجوف وسكاكه ولا نقبله بوجه من الوجوه، إن البحث في المعاهدة المعقودة بين نجد والحكومة الانجليزية وطرق باب الخوض فيها من جانب حكومة شرق الأردن التي لم يكن لها وجود حين عقدها إنما هو افتئات صريح وتدخل غير مقبول في شؤون نجد وعلائقها الخارجية، فلهذا نحتج بشدة على هذا التدخل.

أن ما اعتبره مندوب شرق الأردن أساساً للاتفاق لا يمهّد طريق الصلح ولا يزيل الخلاف الواقع بين الحكومتين، فلكي نزيل العراقيل من سبيل المفاوضات نطلب:

- ١- أن يتكلم مندوب شرق الأردن باسم حكومته فقط ولا يتعرض لشؤون غيرها .
- ٢ - أن يحدد نقط الخلاف الواقع بين نجد وشرق الأردن.
- ٣ - إذا كان مندوب شرق الأردن يصر على طلباته التي اعتبرها أساساً للاتفاق فإننا نأسف لهذا العناد الذي يبعد الصلح ويوسع شقة الخلاف.
- ٤ - إذا سحب ممثل شرق الأردن المواد التي اعتبرها أساساً فإن الاتفاق على باقي المواد لا نرى فيه صعوبة.

وفي يوم ٢٧ منه طلب الوفد النجدي المطالب الآتية:

- ١- إن وادي السرحان والجوف كانا تابعين لنجد من أيام دولة السعود الأولى، ولما

انشطرت هذه الدولة إلى إمارات تبعت هذه الأماكن إمارة حایل التي شغلها الرشيد .
ولما أعاد الإمام فيصل بن تركي دولة السعود واسترد حایل ضمن ما استرده من
إمارات آبائه تبعت الجوف ووادی السرحان حایل، وخضعت العشائر الضاربة في
وادی السرحان لنفوذ آل سعود، لذلك نطلب إخلاء قريات الملح لأنها جزء حيوي للجوف
وأن حكومة نجد لم تتوقف عن استردادها من يد حكومة شرق الأردن الغاصبة إلا لأن
الحكومة الإنجليزية وعدت بأن هذه المسألة يمكن حلها بالطرق السلمية.

٢ - إننا لانوافق مطلقا على اتصال حكومة شرقی الأردن بالعراق، بل لا بد أن تكون حدود
نجد متصلة بسورية لتكون تجارتها في مأمّن وتحفظا بكياننا الاقتصادي وحماية
لروحنا التجارية نطلب أن يكون الاتصال بسورية هو الأساس في تعيين الاتفاق بيننا
وبين شرق الأردن.

٣ - العشائر المستوطنون في الجوف ووادی سرحان تابعون لنجد وهم: الشرارات
والحوازم وبعض بنی عطية وقسم من الحويطات.

٤ - إذا اجتازت عشائر نجد حدود شرق الأردن أو بالعكس فالحكومة المجتازة أرضها
تطبق على العشائر المجتازة قوانينها وشرائعها الداخلية مادامت في أراضيها.
٥ - التعهد بدفع المنهويات أو بدلها وتسليم ديات المقتولين.

وفي جلسة ٢ يناير سنة ١٩٢٤ تلا مندوب شرق الأردن المذكورة الآتية:

١ - تكلم حضرات مندوبی نجد عن كيفية إنشاء حكومة شرق الأردن، وبما أني رأيت
الكلام هنا زائد فيجب أن نترك مثل هذه المسائل للتاريخ.

٢ - أنكر حضرات مندوبی نجد بصفة جلالة ملك الحجاز الخاصة بالعرب والعربية. وعليه
أقول:

أن جميع الحكومات العربية في البلاد العربية تكونت وظهرت بعد ظفر الحلفاء
وانتاصرهم على المتفقيين، وأن جلالة الملك حسين ومن كان معه من قومه كانوا
يحاربون مع الحلفاء جنبا إلى جنب وكانت أعمالهم من أكبر عوامل النصر وغايتهم
من ذلك استقلال العرب في بلادهم.

أن الملك حسيناً حينما قام بنهضته اتفق مع الحلفاء، وبالأخص مع الحكومة البريطانية على أمور لا لزوم لبيانها هنا، وكان من جملة بنود الاتفاقات وجوب احترام الإمارات العربية الموجودة على خليج فارس وفي داخل البلاد العربية اللاتي كن إمارات اسمية خاضعات للقوانين العثمانية. وكان هذا الاتفاق باسم العرب عامة، وبما أن شرق الأردن وغير من الحكومات العربية هي بعض ثمار النهضة الهاشمية ومعاونة الحلفاء لها فلا يمكنها الانفصال عن تلك المعاهدات.

الجوف وسكاكة وتوابعهما من الأراضي السورية التي تبدأ حدودها من مدائن صالح وتمر في خط طول الأربعين وتنتهي عند البوكمال على نهر الفرات، وحكومة شرق الأردن هي قسم من سورية فيجب أن تكون الجوف وسكاكة تحت إدارتها كما سبق شرح ذلك في مذكرتي الأولى، وأن الجوف وسكاكة ووادي السرحان هي مرعى ومسرح لجميع العشائر التابعة لشرق الأردن، وهي الرولة والشرارات وأتباعها مثل الحوازم والسرحان والفقراء وبنى عطية والحويطات وبنى صخر والدوان، ولم يعرف أن الرولة والحويطات والشرارات كانت تابعة لنجد، فأطلب أن يبدأ الحد من مدائن صالح ويمر من شرقي تيماء إلى أن يصل إلى هوجا ومن هناك ينعطف مشرقاً إلى جبل داف ثم يلتقي بخط طول الأربعين، وبعد أن يترك الجوف وسكاكة ينتهي في جبل عنزة.

٤ - بما أنى مندوب حكومة ومقيد بتعاليمها فلا يمكننى الخروج عن تلك التعاليم كما لا يسعنى السكوت عما أمرت أن أقوله، وعليه فاسمحوا لى أن أصرح لحضراتكم بأنه إذا لم تتخل حكومة نجد عن الجوف وسكاكة ووادي السرحان جميعه وعن الأراضي الحجازية التي احتلتها مثل تربة والخرمة وحائط وحويط وخيبر ووادي بيشه ووادي شهران وأقسام بلاد بنى شهر وبللحمر وبللسمر وتجعل تحديد الحدود بين الحجاز ونجد، على أن يكون الحد الفاصل هو الصحراء القاحلة فلا يمكن أن يحصل بيننا اتفاق.

٥ - أن بحثى عن المعاهدة بين نجد والحكومة الإنجليزية لا يقصد منه إلا إيضاح الحدود المعترف بها لحكومة نجد.

٦ - إذا تم الاتفاق على المواد الأساسية يسهل بعد ذلك الاتفاق على الأمور الثانوية، ومن

الممكن أن يتفق على مادة تقضى بإعادة المنهوبات وإعطاء ديات القتلى على أن يكون ذلك بمعرفة لجنة من الطرفين، على أن يثبت كل منهما منهوباته وقتلاه ويؤيدها بالحجج والبراهين والزمان والمكان.

ولما انتهت من تلاوة مذكرته وقف رئيس المؤتمر الكولونيل نوكس وألقى البيان الآتي: أرى أنه لا يحق لأهل العراق أو شرق الأردن الكلام عن الحجاز والحكومة البريطانية لا تقبل مطلقا الكلام عن ابن الرشيد، ولما قبل سلطان نجد الاشتراك في المؤتمر اشترط شرطا أساسيا قبلته الحكومة الإنجليزية وهو أنه لا يحق لأى حكومة من الحكومات أن تشترك في بحث ما يتعلق بالحكومات الأخرى، والتعليمات التى عندى هى أن يكون البحث فى الحدود فقط، ولا أستطيع أن أقول لكم كل شىء، ولكنى أقول إنه لابد من مجئ تعليمات جديدة لمندوب شرق الأردن.

وأوقفت جلسات المؤتمر على الأثر وسافر بعض المندوبين إلى بلادهم على أن يعودوا إلى الاجتماع عند ورود تعليمات جديدة وانتظارا لوصول مندوب الحجاز، وقد وعد الحسين الحكومة البريطانية بإرساله كما قلنا آنفا.

وعاد المؤتمر إلى الاجتماع يوم ١٨ يناير سنة ١٩٢٤ فأعلن الوفد العراقى أن حكومته تنازلت عما سبق فاشترطه من أن الاتفاق لا يكون نافذا إلا بعد الاتفاق بين نجد والحجاز، وخطب رئيس المؤتمر فى جلسة ١٩ منه فقال «أن جلسات المؤتمر لا يجوز أن تطول بدون حاجة، وأنه يقترح على الوفدين الحرية التامة فى بيان ملاحظاته وآرائه حول كل مادة لم يتم الاتفاق عليها يوضح فيها رأيه ومقدار أهمية ذلك فى نظر حكومته.

«إن الحكومة البريطانية لا ترغب أن تحمل أحدا على قبول أمر لا يرضيه، وبناء على إلحاحى فى توسطها فى المواد المختلف عليها كحكم بين الطرفين أخذت منها البرقية الآتية:

«عظفا على برقيتكم المؤرخة فى ٢١ ديسمبر أننا لا نرغب أن نكون حكما بين مندوبى الحكومة الحكوميتين فى الأمور المختلف عليها، ولكنهم إذا اعتمدوا على توسطكم كرئيس للمؤتمر ومندوب من الحكومة البريطانية فنحن لا نرفض ذلك إذا قدموا طلبا تحريريا بذلك، موقعا عليه منهم كلهم، على أن يقبلوا أن الحكم الذى تحكم به الحكومة يكون قطعيا وناظرا على الطرفين».

وفى يوم ٢١ يناير طلب أعضاء الوفدين العراقي والنجدي تأجيل أعمال المؤتمر إلى ٥ مارس فيرجع كل منهما إلى حكومته، فقال رئيس المؤتمر أنه أبرق بهذا الاقتراح إلى حكومته وأنه لا يوافق على سفر الوفدين قبل ورود جوابها، وأن المسألة خطيرة وأن الواجب يقضى بانتظار رأى حكومة الحجاز فى شأن إرسال مندوب عنها وانتظارا لتعليمات شرق الأردن النهائية، على أن المؤتمر مالم يثبت أن انفض ودارت فى أثناء انفضاضه مكاتبات بين الحكومات ذات الشأن انتهت بالاتفاق على عقده،

وضرب يوم ٢٥ مارس موعدا لاجتماع المؤتمر فى دوره الثانى وغادر المندوبون العراقيون بغداد قاصدين الكويت، ولما بلغوا البصرة وصلت أنباء إلى الحكومة العراقية بأن القبائل النجدية أغارت على العراق فاستدعت الحكومة وفدها على الأثر وقطعت المفاوضات مع نجد، ولم يحضر الأمير زيد إلى الكويت لأن ابن سعود رفض إرسال أحد من أمرائه بحجة أنهم لم يعتادوا الاشتراك فى المؤتمرات السياسية، واقتصر الأمر فى هذه المرحلة على مندوب شرق الأردن ومندوبى نجد فقط،

ولما اجتمع المؤتمر يوم ٢٥ مارس وقف مندوب شرق الأردن وقال: بما أنه تعين مندوب خاص لحكومة الحجاز، فنقتصر فى هذه الجلسة على ما يتعلق بشرق الأردن فنكرر بهذه المناسبة الطلب الواقع فى جلسة ٢ يناير الماضى بشأن الحدود، وهو يتضمن أن يكون بدء الحدود من مدين صالح إلى أن يمر من شرقى تيما ويضم عشائر ولد سليمان إلى أن يصل الهوجا ومن هنالك ينعطى شرقا إلى الشمال إلى جبل داف ثم يلتقى بخط الطول الأربعين وبعد أن يترك الجوف وسكاكة منها ينتهى فى جبل عنزة، فإذا تم الاتفاق على هذا الطلب الأساسى الذى لا يمكننا الحياد عنه يسهل بعدئذ الاتفاق على المواد الثانوية،

فرد الوفد النجدي بأن الأخلاق والعادات وطرق المعيشة التى عليها أهل وادى السرحان تتفق تماما مع أخلاق وعادات ومعيشة أهل نجد، وارتباطهم بحكومة نجد أشهر من أن يذكر، ومن جهة أخرى فإن حكومات نجد سواء أكانت من أهل السعود أم الرشيد كانت لها السيطرة على هذه البلاد، وأننا لم نسمع أن حكومة سورية شغلت هذه البلاد إداريا - بمعنى أنها أرسلت إليها موظفين إداريين، وآخر عهد هذه البلاد إبان سقوط حایل كان محمد بن طلال حاكما لها، أما علاقة ابن شعلان بالجوف فقد كانت علاقة المغتصب، وأن التطورات التى حدثت بعد الحرب العالمية فى جزيرة العرب تجعل السلطان ابن سعود مضطرا للاحتفاظ بهذه المنطقة ولا يقبل البحث فى أمر التنازل عنها،

وقال رئيس المؤتمر بما أن الجدل قد طال من دون أن نصل إلى نتيجة مفيدة فأنا أعرض عليكم ثلاثة حلول لتنظروا فيها:

١ - استفتاء الأهالي.

٢ - تقسيم وادي السرحان إلى قسمين: الجنوبي لنجد والشمالى لشرق الأردن.

٣ - تكون البلاد مستقلة ومحترمة من الحكومتين وتكون الحكومة عائدة للشعلان.

وقبل الوفد النجدي في جلسة ٢٦ منه مبدأ الاستفتاء بشرط أن يعمل به في الأماكن المتنازع عليها بين نجد والحجاز - أي في تربة والخزعة، وأرجى المؤتمر ريثما يراجع مندوب شرق الأردن حكومته ويتلقى تعليماتها. وفي يوم ٩ إبريل استؤنف المؤتمر فقال المندوب أنه رغبة في الوفاق والسلام يوافق على أن يكون الجوف وسكاكة ووادي السرحان منطقة حيايد يحترمها الفريقان. بشرط أن تحترم حدود سورية الطبيعية وتبقى حدودنا من الجنوب كما بينا سابقا. وبما أن طريق المواصلات بين مصر وفلسطين وشرق الأردن وبين العراق تجتاز أراضى شرق الأردن ووادي السرحان، وبما أن حكومة شرق الأردن هي المسؤولة في الدرجة الأولى عن تلك المواصلات، فيجب أن تكون مشرفة على هذا الطريق.

وكذلك فيجب أن تعاد إمارة الرشيدى وآل عايش في عسير وتجلو الحكومة النجدية عن جميع الأراضى الحجازية لتوطيد الأمن والسلام في الجزيرة.

وقال الوفد النجدي: إننا لا نرفض مطالب شرق الأردن فقط، بل نحتج على هذه المداخلة التي لا يسوغها حق دولي أو قانون شرعي، وإننا نعتبر أن هذه الطلبات لا يقصد منها سوى عرقلة المساعي التي تبذل في سبيل الصلح.

وانفض المؤتمر على أثر ذلك وانقطعت المفاوضات وفشلت المساعي.

٢ - علاقاتها بالإمارة الأدريسية في عسير

ماكان الحسين ينظر بارتياح إلى قيام هذه الإمارة في عسير وتهامة على حدود الحجاز الجنوبية، وقد نشأت في نفس الوقت الذي تولى فيه شرافة مكة تقريبا، ففي سنة ١٩٠٨ قدم السيد محمد الإدريسي صبيا، ونزل في مسجد جده السيد أحمد بن إدريس المدفون فيها، ولما كان على جانب من الذكاء والدهاء فقد أخذ يتدخل في شؤون البلاد مستغلا فرصة الاضطرابات الداخلية، وكان اليمانيون من أهل الجبال يقاتلون الدولة ويناونونها، فبلغ أمره سعيد باشا متصرف عسير وقائدها العسكري يومئذ فحمل عليه يقونة، ولما

اجتمعوا أفهمه السيد بأنه من رجال الإصلاح الدينى، وأنه من أبعد الناس عن السياسة فوثق به وعينه قائمقام على صبيبا وجيزان فزاد ذلك فى نفوذه الدينى والسياسى وأكسبه مقاما فى عيون القبائل فالتفت حوله، فأطعمه ذلك فجهز قوة كبيرة برئاسة ابن عمه السيد مصطفى وذلك فى سنة ١٩١٠ وأرسلها لفتح أبها «عاصمة عسير السياسية والعسكرية فى زمن الترك» فحاصرها وهم بفتحها فسيرت الدولة قوات من الحديدية لانجاد حاميتها فعادت بالفشل، فلجأت إلى شريف مكة فجهز حملة كبيرة قادها بنفسه ومعه الأميران عبد الله وفيصل من أنجاله وسار حتى أبها فهزم قوى الإدارة المحاصرة ودخلها، وبعد أن وطد الأمن فى تلك البلاد عاد إلى عاصمته، ولجأ السيد محمد على إلى جبال فيفاء، ولكنه مالبث أن ظهر فى السنة التالية مغتتما فرصة وقوع الحرب بين الدولة العثمانية وإيطاليا فوصل حبله بجبل الطليان جيرانه فى مصوع فأمدوه بالسلاح الإيطالى، وجهز شريف مكة فى أواخر سنة ١٩١١ حملة لقتاله بقيادة نجله فيصل تقدمت حتى القنفذة فى طريقها إلى عسير، ووقفت فيها لانتشار مرض الملاريا بين رجالها، وقد أصيب بها قائدها وظل طريق الفراش أشهرها وعادت فى ربيع سنة ١٩١٢ من دون أن تنال مثالا.

وأعلنت الحرب العظمى سنة ١٩١٤ والحالة غير مستقرة فى عسير فاشتركت فيها الدولة العثمانية إلى جانب الألمان، وتنفس الإدريسى الصعداء حينما نزل الإنجليز إلى العمل فى البحر الأحمر، فاتصل بهم وعقد معهم فى سنة ١٩١٥ معاهدة اعترفوا بإمارته وباستقلاله وأمدوه بالسلاح والمال فزاد ذلك فى نفوذه ومقامه، فنهض لمحاربة الترك فى أبها وحاصره ثانياً ولكنه لم ينل منهم مثالا، وتقدم رجاله فى صيف ١٩١٦ فاحتلوا القنفذة بمعرفة الإنجليز ومساعدتهم فأزعج ذلك الشريف، وكان ذلك فى ابتداء ثورته وأكثر من الاحتجاج لأنه كان يعد القنفذة حجازية ودارت مكاتبات طويلة بينه وبين الإنجليز بشأنها انتهت بإعادتها إليه وقد فصلنا ذلك فى الجزء الأول (انظر ص ٢٩٥)، وعقد الإدريسى معاهدة ثانية مع الإنجليز فى سنة ١٩١٧ اعترفوا له بالسيادة على تهامة من اللحية حتى القنفذة وتعهدوا بحمايته من أى اعتداء خارجى، وتعهد بعدم تأسيس علاقات تجارية أو سياسية مع غيرهم.

وأطلق الأسطول الإنجليزى قتاله على الحديدية فى أواخر أيام الحرب العظمى واحتلها عسكرياً، ورأى الإنجليز بعد ذلك أنه لا مصلحة لهم فى الاحتفاظ بها فجلبوا عنها وسلموها إلى السيد الإدريسى فانتسعت بذلك رقعة إمارته، وأصبحت تمتد من القنفذة حتى الحديدية على أن سير الحوادث أثبت أن هذا التوسع كان شؤماً على هذه الإمارة وبالا عليها.

حروب آل عايض وتحالف الإدريسي وأبن سعود

ووالى الحسين بعد ختام الحرب العظمى آل عايض أمراء عسير السراة وقد تفردوا بالحكم فى ألبها بعد رحيل الدولة العثمانية فى ختام الحرب العظمى وأصبحوا أصحاب الأمر والنهى فى عسير السراة، وكان أحدهم حسن بن على بن محمد بن عائض معاوننا لسليمان شفيق باشا متصرف عسير وقائدها العسكرى قبل الحرب العظمى، وأمدهم بالسلاح والمال فأقلق ذلك السيد الإدريسي جارههم وأزعجه فرأى أن يستعين بأبن سعود جار آل عايض من ناحية الشرق ومنافسهم، وخصم الملك الحسين وعدوه، فيضرب بعض هؤلاء ببعض ويستريح، فكتب ابن سعود وأرس إليه الهدايا وهدم قبة جده الأكبر أحمد بن إدريس فى صبيا تقريبا من النجديين الذين يمقتون القباب، وعقد معه معاهدة يوم ١٦ ذى الحجة سنة ١٣٣٨ وأغسطس سنة ١٩٢٠.

هذا نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله

يعلم به الناظر إليه والواقف بأن الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل حفظه الله لما أمرنا بالقدوم على الإمام محمد بن على بن إدريس لعقد الأخوة الإسلامية الخالصة وجمع الكلمة على دين الله ورسوله ودعوة الناس إلى ذلك فى التعاون على البر والتقوى والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر والجهاد فى سبيل الله وأن تكون اليد واحدة على أعداء الدين، فلما قدمنا على الإمام المذكور سره ذلك وأحبه حرصا على الخير والتعاون عليه فاتفقت الحال منا ومنه على عقد الأخوة بين الأمامين المذكورين على مثل ما ذكر أعلاه، فحيث كان فى مملكه الإمام محمد بن على من القبائل والبلدان فى اليمن ماهو فى ملك آل سعود سابقا تركه الإمام عبد العزيز له لأجل محبته للخير ومعاونته عليه وحسن سيرته، فعلى هذا لابد من تعريف القبائل وتحديدها ليقوم كل منهما بما أوجب الله عليه فيمن تحت يده من الرعية، فصار الذى للإمام عبد العزيز من القبائل جميع يام ووادة ومن تبعهم من جماعة وسحار وقحطان ورفيدة وعبدة منهم بنو بشر وبنو طلق وشهران وبنو شهر وغامد وعسير وجميع قضاء محایل منهم بنو نوعه وأهل بارق وترقش وأهل الريش وغيرهم ممن تبعهم وجميع قبائل حلى المذكورين فى ولاية الإمام عبد العزيز، وصار للإمام محمد بن

على الإدريسي تهامة سوى ماذكر وغير ذلك مما هو تحت يده وله رجال ألع من عسير خاصة. ولا يعارض كل منهما من تحت يد الآخر، وما ذكر لعبد العزيز بن عبد الرحمن من القبائل في السراة وتهامة ويام وغيرهم فالمراد به قرى وبوادي في جبل وسهل وعليهما في ذلك التناصح والتعاون وبذل الجهد فيما أوجب الله عليهما مما يلزم في دين الله فيمن تحت أيديهما.

هذا ماصدر وحرر وقرر منا يانواب الإمام، حيث كنا قائمين مقامه ومن الإمام محمد بن علي الإدريسي بحضوره وإمضائه - صدر العهد والميثاق منا ومنه ومنه نكت فإنما ينكت على نفسه، والله ولي التوفيق وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

١٦ ذى الحجة سنة ١٣٣٨ محمد بن علي الإدريسي

فيصل عبد العزيز المبارك عبد الرحمن بن محمد الراشد ناصر بن حمد الجار الله ونهض السلطان عبد العزيز فجهز حملة كبيرة بقيادة ابن عمه عبد العزيز بن مساعد حملت على العائضيين، فدارت بينهم وبينها معركة بن أبها وخميس مشيط انتهت بفوز النجديين، فلجأ آل عايض إلى تهامة فأُسر الإدريسي بعضهم ونزل مكة البعض الآخر واستسلم حسن ومحمد ابن عمه لابن مساعد فقادهما إلى الرياض فأطلق سراحهما السلطان عبد العزيز فعادا إلى أبها ورجعا إلى قتال النجديين فجهزوا عليهما حملة كبيرة في سنة ١٩٢٢ قادها الأمير فيصل السعود فدخلت أبها، وقضت على إمارة آل عايض وألحقها بنجد نهائيا، وقبضت على الأمير حسن وجاءت به إلى الرياض ولا يزال أسيرا فيها، ولجأ بعض أبناء عمه إلى الحجاز فأمدهم الحسين بالسلاح والجند لمحاربة الأدارسة والسعوديين. ومما يستحق الذكر أنه لما هاجم هؤلاء الحجاز في سنة ١٩٢٤ كانت للحسين قوات في عسير تقاوت مع آل عايض فارتدت على الفور خوف السقوط في الأسر، ومعنى ذلك أن الحسين ظل حتى أواخر حكمه عدوا للإمارة الإدريسية يكيد لها ولم تنفع وساطة المتوسطين في إصلاح ذات البين.

٣ - علاقاتها بالإمام الزيدية في اليمن

لم تكن هنالك علاقات مباشرة بين الحسين والإمام يحيى لبعد الشقة من جهة، ولأن الحسين ما كان يطمع في إخضاع الزيود لسلطانه، وجل ما كان يريده منهم أن يخضعوا

له خضوعاً اسمياً، وأن يحل في اليمن محل الدولة العثمانية فتكون له الرئاسة العليا ويدير أهل اليمن شؤونهم الداخلية بأنفسهم.

ولتحقيق هذه الفكرة أوفد في سنة ١٩٢٢ السيد محمد بن علوي السقاف شيخ السادة الأشراف إلى صنعاء لمفاوضة الإمام والسعي في إنشاء تحالف بينه وبين حكومة مكة، وقد ارتاح الإمام مبدئياً لهذه الفكرة فأوفد في السنة الثانية حجج ١٣٤٢ (يونيو ١٩٢٣) السيد محمد زبارة إلى مكة فقابل الحسين وحادثه في المشروع فصرح له بما يأتي:

«أننى لا أريد ولا قصد لى ولا غاية إلا تلك الأمنية المقدسة (اتحاد العرب). وأننى - شهد الله على هذا - وإن يدي ممدودة لحضرتك إذا أردت أن تقوم بالأمر، وإننى أكرر قسمي وإشهادي لله وملائكته وكتبه ورسله على قولي هذا، وإننى أول من يقاتل تحت راية من يتعهد بهذا الأمر وتقبله الأمة فلا تتخونى بأى صورة كانت مانعاً، وأن هذه غايتي التي أدين لله بها وأشهده وأشهد حملي عرشه عليها، وأننى عليها أحيأ وعليها أموت أنا وأولادي وكل من هو على رأيي»

ولما جاء دور وضع الأسس التي بنى عليها الاتفاق اقترح الحسين الاقتراحات الآتية:

- ١ - أن يعين أئمة صنعاء بمنشور يصدره ملك الحجاز بصفته رئيس الدولة العربية.
 - ٢ - أن تدير وزارة خارجية مكة الشؤون الخارجية لبلاد العرب وتمثلها رسمياً.
 - ٣ - أن يعقد اتفاق بريدي وجمركي بين الحكومتين.
 - ٤ - أن يعقد اتحاد عسكري بين الحكومتين يقضى بتعاونهما.
- ولما حمل محمد زبارة هذه الاقتراحات إلى الإمام أهملها، لأنه لم ير فيها مصلحة له فوقف المشروع عند هذا الحد، ولم تعيش حكومة الحسين بعد ذلك طويلاً.

٤ - علاقاتها بإمارة آل الرشيد

كان الحسين يرى في آل الرشيد منافسين أقوياء ينافسونه على الإمارة في قلب الجزيرة، وكان يعتقد أن مصلحته هي في التخلص منهم والقضاء عليهم، وما كان يأبه

للسعوديين فى أول الأمر لظنه أن أمرهم سهل بالنسبة لآل رشيد جيرانه الأذنين، وقد كانوا يمالئون الترك ويؤيدونهم وينصرونهم، فى سياستهم وقد ظلوا على ذلك حتى ختام الحرب العظمى.

واغتنم ابن سعود فرصة جلاء الترك عن بلاد العرب وبقاء آل الرشيد بدون حليف قوى يستندون إليه فحمل على الرياض فى سنة ١٩٢٠ فكاتب محمد بن طلال أمير حائل يومئذ الحسين طالبا إمداده بالسلاح والمال لقتال السعوديين وحذره عاقبة التوانى والتواكل. وقال له إذا لم تسرع لإغاثتى اليوم - فهم مهاجموك فى الغد، فتغافل الحسين وتصام عن تلبية النداء، فمكّن ذلك ابن سعود من خصمه فاستسلم له يوم ٢٠ صفر سنة ١٣٤٠ و ٢ نوفمبر سنة ١٩٢١ وبذلك قضى على إمارة آل الرشيد فى حائل، وأرسل الأمير محمد بن طلال إلى الأسر فى الرياض ولا يزال فيها مع بعض أبناء قومه، وفر بعض هؤلاء إلى العراق وهم يقيمون فيها وذهبت إمارتهم ضحية اختلافهم وشقاقهم وتحاسدهم فقد مات معظم أمرائهم مقتولين بعضهم بيد بعض.

تلك كانت حالة الجزيرة فى أواخر سنة ١٩٢٣ فالإدريسى مرتّم فى أحضان ابن سعود وقد أقلقه طمع جاريه فيه (الحسين ويحيى) ونفوذ نجد يتسع اتساعا متواصلا فقد التهمت عسير السراة وإمارة حائل والجوف ووادى السرحان ووضعت يدها على الخرمة وتربة فى الحجاز، والعلاقات عادية بين الحسين والإمام وبينهما شاسع المسافات.

العلاقات بين الحسين والإنجليز

سعى الإنجليز لتصفية عهودهم للعرب

تركنا الجفاء والفتور يغشى العلاقات بين الحسين والإنجليز، وتركناه يتهمهم بعدم الوفاء ويهدد بالاستقالة والانسحاب. ويقول إنهم أخرجوا مركزه أمام قومه ورجال عشيرته (راجع الفصل الثاني عشر من الجزء الأول).

ووضعت الحرب العظمى أوزارها ودخل الجيش العربى دمشق فاتحا والجفاء لا يزال مستمرا، ولما تقرر عقد مؤتمر الصلح فى باريس دعا الإنجليز رسميا الحسين إلى إرسال ممثل يمثله فى المؤتمر فأبقر إلى نجله الأمير فيصل - وكان فى حلب - بأن يسافر إلى أوروبا فغادر بيروت يوم ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٨ بالبارحة البريطانية غلوستر فاقلق ذلك الفرنسيين وأزعجهم لاعتبارين إحداهما سرى والآخر علنى:

أما الاعتبار العلنى فخلاصته أنهم لم يستشاروا فى إرسال الدعوة إلى الحسين ولا فى اختيار الأمير فيصل، ولم يؤخذ رأيهم فى برنامج سفره، ولذلك قرروا (انظر المجلد الثانى) أن يعاملوه حين وصوله إلى بلادهم معاملة قائد من قواد الطفاء وأن يوصدوا فى وجهه أبواب المؤتمر.

وأما الاعتبار الخفى فلأنهم كانوا يعدون قضية بلاد العرب منحلة باتفاق سايكس - بيكو، وكانوا يلحون على الانجليز فى تطبيقه، وكان هؤلاء يماطلون وينتحلون مختلف الأعذار، ورأى الفرنسيون فى رحلة الأمير فيصل إلى باريس واشتراكه فى مؤتمر فرساي ومطالبته، بالاستقلال التام لبلاد العرب وبإلغاء اتفاق سايكس - بيكو لأنه من أشد الاتفاقات السرية خطرا على سياستهم و«مناورة» إنجليزية فحاولوا إحباطها واتقاءها بإقامة العقبات فى وجه الأمير. فأخذوه إلى ليون والأكراس واللورين وبذلوا جهدهم فى أقصائه عن أبواب المؤتمر. ولكنهم فشلوا أمام ضغط الإنجليز والأميركان - وقد استعان بهم هؤلاء واضطروا أن يقبلوا مندوبين اثنين للعرب، لا مندوب واحد ووقع الاختيار على رستم بك حيدر رئيس ديوان الأمير فشهد حفلة الافتتاح.

وعاد الأمير فيصل بعد ذلك إلى سورية وكان والده يتتبع عن كثب سير الحركة

السياسية ويقابل مندوبى الفرنسيين والإنجليز فى جدة، ويحضهم على الوفاء للعرب بما عاهدوهم عليه، وكانت جريدة القبلة تكتب فى تلك الأيام الفصول الطوال منتقدة تصرفات الفرنسيين وأساليبهم السياسية فى سورية، ولا يخفى أن الحسين نفسه كان يحرر المقالات الرئيسية فى تلك الجريدة.

اعتراضه على مشروع الانتدابات

وأقر مندوبو الدول العظمى فى مؤتمر فرساي عهد جمعية الأمم وجعلوه جزءاً لا يتجزأ من معاهدة فرساي، واعتبروا جميع الدول التى قاتلت فى جانب الحلفاء وفى جملتها الحجاز أعضاء مؤسسة لجمعية الأمم - بشرط أن توقع على هذه المعاهدة وتقر نصوصها، وأبى الحسين توقيع المعاهدة حينما عرضت عليه لأنها أقرت مبدأ الانتداب لبلاد العرب ولا يتفق مع الجهود الصريحة المقطوعة له باستقلالها.

ولما عقد مؤتمر الحلفاء فى لندن فى شهر مارس سنة ١٩٢١ لدرس حالة الشرق الأدنى مثل الأمير فيصل والده فى هذا المؤتمر، وتلا الجنرال حداد باشا بياناً مطولاً بسط فيه حالة البلاد العربية بسطاً وافياً وانتقد مبدأ الانتدابات وقال إنه مخالف لما عاهد عليه الحلفاء والده وقد نشرنا البيان برمته (انظر الثورة العراقية فى الجزء الثانى).

لورانس يزور جدة ويسعى للتوفيق

ولما صحت عزيمة الحكومة البريطانية فى سنة ١٩٢٠ على إنصاف العرب والوفاء لهم انسحب الكولونيل لورانس من عزلته وقبل منصب مستشار لوزارة المستعمرات فى الشؤون العربية، ورافق المستر تشرشل وزير المستعمرات يومئذ فى رحلته إلى البلاد العربية، فزار مصر والقدس فى شهر مارس سنة ١٩٢١ ويعد انتهاء المهمة التى جاء لها عاد الوزير إلى بلاده، وقصد لورانس عدن وأقام فيها مدة ثم جاء جدة فقابل الحسين، وكان يحمل مشروع معاهدة يريد من الملك إقرارها وقد صاحبه فى رحلته هذه الجنرال حداد.

وجاء الملك إلى جدة لمقابلة لورانس ومعه نجله الأميران على وزيد والشيوخ فؤاد الخطيب وكيل الخارجية وعدد من الحاشية.

وافتح لورانس الحديث فقال للملك إن هنالك ديناً يراد توفيته، ولا يتيسر دفعه برمته الآن ولكن يدفع منه قسط غير قليل على أن ينظر في تسديد الباقي في المستقبل فأجاب الملك: أنت شرفت ولا بد من البحث والمناقشة وأهلاً وسهلاً.

واستؤنف الاجتماع في اليوم التالي وعرض لورانس على الملك مشروع المعاهدة فناقشه الملك وطلب أن ينص في متنها على أن فلسطين مستقلة وداخلية في الوحدة العربية، فاعتذر لورانس عن قبول هذا الطلب وقال إنه خارج عن حدود اختصاصه ثم ناقشه في مواد أخرى وأصر في الختام على تنفيذ العهود المقطوعة للعرب بحذاقيرها، فأفهمه لورانس أن هذا غير مستطاع في الوقت الحاضر، فقال أنه لا يقبل المشروع ولا يرفضه.

وقال له لورانس في أثناء المناقشة أن فلسطين لا تريدكم فأجابه إن هذا لا يهمنا فأنا لا أطلب هذا لنفسى ولا لأولادى، وكل ما نطلبه هو أن تبرر بريطانيا بوعودها للعرب وإذا فعلت ذلك فأنا وأولادى نهاجر من بلاد العرب إذا لزم الأمر.

وبعد أخذ ورد طويلين وافق لورانس على أن تضاف إلى المعاهدة مادة ينص فيها على أن هذه المعاهدة لا تنقض أى عهد أو وعد قطع للعرب في أثناء الحرب فلم يرض ذلك الملك واشتراط تنفيذ العهود بحذاقيرها. على أن ينظر في حالة سورية مع فرنسا على حدة.

واجتمعت كلمة حاشية الملك على ضرورة قبول المشروع وألحت على الملك بتوقيعه واشتركت في الإلحاح أسرة الملك بما فيها الملكة. وظل هو لوحده يصصر على الرفض، ولما ضايقوه بإلحاحهم صعد إلى سطح المنزل الذى كان يقيم فيه واتجه نحو الكعبة وأقسم بربها أنه لا يوقع معاهدة لا تحقق ماوعده من وعود وأنزوى لوحده. فلما رأى أهله ذلك عدلوا عن مباحثته واتفقوا مع لورانس على أن يزور الأمير عبد الله في عمان ويبيت معه المشروع فيوقعه باسم والده ثم يرسله إليه فيقره وينتهى الأمر.

وسافر لورانس إلى عمان وأقام فيها أياماً اتصل فيها بالأمير عبد الله ودرس مشروع المعاهدة على ضوء التعديلات التى أدخلت في جده وعدل الأمير ما رأى الحاجة ماسة إلى تعديله ثم وقعه وأرسله إلى والده ضمن كتاب يرجوه فيه أن ينتدبه بعد الاطلاع على المشروع لتوقيعه باسمه فأبى تسلم الظرف وأعادة مختوماً إلى ولده كما جاءه وبذلك قضى على هذا المشروع.

وهذا نصه:

لما كان صاحب الجلالة الهاشمية الملك حسين الناهض بالعرب مؤسس الدولة الهاشمية ومليكها حامى حمى بلد الله الأمين ومدينة جدة سيد المرسلين من جهة، وجلالة ملك البلاد المتحدة البريطانية وإيرلندا والأملاك البريطانية فيما وراء البحار وإمبراطور الهند من جهة أخرى بالأصالة عن نفسيهما وبالنيابة عن ورثائهما وخلفائهما مدفوعين بالرغبة الخالصة لتوطيد وتقوية عرى الصداقة والولاء المؤسسة بين بلديهما فى أثناء الحرب التى اقتحماها معا على الدول الجرمانية وتركيا، ومحمولين أيضا برغبة تمكين مصالحهما وتأييد السلام الدائم بين الشعوب العربية.

ولما كان صاحب الجلالة الهاشمية قد سمي وعين صاحب السمو الملكى الأمير عبد الله مفوضا من قبل جلالتة لعقد معاهدة مع صاحب الجلالة البريطانية للوصول إلى هذه الأغراض. ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد سمي وعين المستر ف. أ. لورانس مفوضا من قبل جلالتة لعقد معاهدة للوصول إلى هذه الأغراض مع صاحب الجلالة الملك حسين.

فقد اتفق صاحب السمو الملكى الأمير عبد الله والمستر لورانس على المواد الآتية وتعاقدوا عليها:

المادة الأولى - سيكون السلام والمودة دائمين بين صاحب الجلالة الهاشمية وصاحب الجلالة البريطانية وورثائهما وخلفائهما وقد اتفق كل من الفريقين العاليتين المتعاقدين على استعمال جميع الوسائل التى تتيحها قوانينه لمنع استخدام بلاده كقاعدة لحركات موجهة ضد مصالح الآخر الحالية والمستقبلية ووعدا بذلك.

المادة الثانية - تتعهد الحكومة البريطانية العالية بأن تمنع بجميع الوسائل السلمية والفعلية المتيسرة لديها، وخصوصا بإيقاف الإعانات من أى نوع كان كل تعد على بلاد صاحب الجلالة الهاشمية من المقاطعات المجاورة التى بينها وبين صاحب الجلالة الهاشمية صلات معاهدة.

المادة الثالثة - يتعهد جلالة الملك حسين بأن يعمل ما فى جهده لتنشيط استمرار صلات المودة والسلام بين جلالتة وجيرانه الذين بينهم وبين صاحب الجلالة البريطانية صلات معاهدة، ويمنع فى مناطق نفوذ جلالتة وما تسرى عليه تابعة من الممالك كل ما يضر

بمصالحتهم مادة ومعنى ومصالح أحكامهم. كما أنه على حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى استعمال نفوذها فيما إذا احتيج إلى ذلك فى تسوية أى خلاف كان عند أى مسألة كانت بين صاحب الجلالة الهاشمية وأحد جيرانه الذين بينهم وبين صاحب الجلالة البريطانية صلوات معاهدة.

المادة الرابعة - قد بلغ مع هذا لجلالة الملك حسين المعاهدات المعمول بها بين حكومة بريطانيا والسيد محمد بن على الإدريسى وبينها وبين السيد عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل السعود.

المادة الخامسة - يعترف بهذا لجلالة الملك حسين بالمعاهدات المذكورة فى المادة الرابعة الموجودة الآن بين الحكومة البريطانية والسيد محمد بن على الإدريسى وكذا بينها وبين السيد عبد العزيز السعود.

ويتعهد جلالتة أن يحافظ على استمرار علاقات المودة التى كانت بين جلالتة وبين هؤلاء الحكام قبل النهضة العربية، وأن يحترم الصلوات والحدود المتفق عليها سابقا فيما بينه وبينهم شرطا أن لا يغير هذه الصلوات والحدود مضمون المعاهدات المذكورة فى المادة الرابعة.

المادة السادسة - اتفق وتواعد كل من الفريقين المتعاقدين العالين على قبول معتمد الآخر والاعتراف به. فيجوز لجلالة الملك حسين أن يعين معتمدا للحكومة العربية الهاشمية فى لندن ولصاحب الجلالة البريطانية أن يعين معتمدا بريطانيا يقيم فى جدة وأى مدينة أخرى على ساحل بلاد صاحب الجلالة الهاشمية، ولا يعين صاحب الجلالة البريطانية معتمدا بريطانيا فى مكة والمدينة احتراماً لصفتهما المأثورة - وكذا سيكون لجلالة الملك حسين إذا أراد ذلك - أن يعين وكيلاً قنصلية فى إنجلترا والقطر المصرى والهند، ولصاحب الجلالة البريطانية أن يعين وكيلاً قنصلية فى جدة وفى موان أخرى لصاحب الجلالة الهاشمية التى تراها الحكومة البريطانية من أن لآخر مناسبة، ويتمتع هؤلاء المعتمدون والوكلاء القنصليون بالامتيازات السياسية والقنصلية المعتادة.

المادة السابعة - يعترف بهذا لجلالة الملك حسين بالاحتياطات المؤقتة للكونتينات التى اتخذتها الحكومة البريطانية فى قمران - كما تقتضيه شروط الاحتياطات الطبية المسنونة فى العقد الصحى الدولى العام سنة ١٩١٢ أو أى عقد صحى

آخر يكون مقيدا للحكومة المذكورة.

ومن جهة أخرى فإن بريطانيا توافق على الاعتراف بالاحتياجات التكميلية التي يلزم اتخاذها في جدة وفي موانئ أخرى من بلاد صاحب الجلالة الهاشمية تطبيقا للنصوص الطبية الواردة في الاتفاقات أو الاتفاقيات المذكورة، وذلك بمقتضى لوائح يصدرها جلالة الملك حسين.

المادة الثامنة - تتعهد الحكومة البريطانية العالية بأن لا تتدخل بأي حال من الأحوال في الإجراءات التي يتخذها جلالة الملك حسين لراحة الحجاج والاعتناء بهم داخل بلاد جلالة الهاشمية مع مراعاة ما جاء في المادة العاشرة.

ويتعهد جلالة الملك حسين من جهته بأن يساعد كل مجهود يبذله الرعايا البريطانيون المسلمون أو الأشخاص أو الجمعيات المشمولون بحماية صاحب الجلالة البريطانية للاشتراك في سبيل رفاية الحجاج في الحجاز وصحتهم وتموينهم - كما يفعل جلالة فيما يختص بعين زبيدة.

المادة التاسعة - قد اتفق كل من الفريقين العالين المتعاقدين على أن يحدد مبلغ معين على كل حاج بصفة رسوم، وأن يعين مقدار لغاية أول يوم من جمادى الأولى من كل سنة وذلك للاحتياجات الصحية التي يتخذها كل منهما، وستكون هذه الرسوم شاملة لمصروفات جميع الاحتياجات الصحية حتى يوم نزول الحجاج إلى البر، وتكون داخلة في ثمن التذكرة التي تصرف من شركات الملاحة المختلفة ويستولى جلالة الملك حسين على الرسوم المفروضة على الاحتياجات التي تتخذ في جزيرة (قمران).

المادة العاشرة - وافقت الحكومة البريطانية على أن تعترف بالتبعية الهاشمية لجميع رعايا جلالة الملك حسين الذين يوجدون في أي وقت كان داخل بلاد صاحب الجلالة البريطانية أو الواقعة تحت الانتداب البريطاني - شرطا أن يكون هؤلاء الرعايا الهاشميون حائزين على أوراق صادرة من جلالة الملك حسين تثبت التبعية الهاشمية لحاملها. ووافق جلالة الملك حسين على أن يعترف بالتبعية البريطانية لجميع البريطانيين أو الأشخاص المشمولين بحماية صاحب الجلالة البريطانية الذين يقيمون عادة في بلاد صاحب الجلالة الهاشمية خارج جدة وغيرها من الموانئ التي يمكن أن يعين صاحب الجلالة البريطانية وكيلها وقنصلا فيها.

المادة الحادية عشرة - وافق جلالة الملك حسين على أن ممتلكات الرعايا البريطانيين أو الأشخاص المختصين بحماية صاحب الجلالة البريطانية تسلم في حال موتهم في بلاد صاحب الجلالة الهاشمية إلى الممثل البريطاني فيها أو إلى أى سلطة يعينها لهذا الغرض ليتصرف فيها حسب القوانين التى تنطبق على الحالة، ويراعى ممثل بريطانيا فى البلاد المذكورة أن الرسوم والضرائب الواجبة على تلك الممتلكات بمقتضى الشرائع الهاشمية تسدد فى حينها.

المادة الثانية عشرة - وافق بهذا صاحب الجلالة الملك حسين على أنه فى جميع القضايا التى تنشأ فى البلاد الهاشمية ويكون أحد الرعايا البريطانيين أو الأشخاص المشمولين بحماية بريطانيا مدعيا فيها أو مدعى عليه يحضر ممثل قنصلى بريطانى فى المحاكم الهاشمية فى أثناء سماع القضايا، وفى الأحوال التى يظهر فيها المعتمد البريطانى رغبة لأسباب عادلة فى إجراء مخابرات سياسية فى شأن القضايا مع صاحب الجلالة الهاشمية فتؤجل الأحكام ولا تنفذ خلال مدة المذاكرة، ولا يجرى تنفيذ الحكم الصادر فى أى قضية كانت إلا بعد الإذن من صاحب الجلالة الهاشمية.

ولا تسرى أحكام هذه المادة على الرعايا البريطانيين أو الأشخاص المشمولين بحماية صاحب الجلالة البريطانية الذين يقيمون عادة فى بلاد صاحب الجلالة الهاشمية خارج جدة وغيرها من الموانئ التى يمكن أن يعين صاحب الجلالة البريطانية وكيلها قنصليا فيها.

المادة الثالثة عشرة - وافق جلالة الملك حسين على أن يسلم الرعايا البريطانيين أو المشمولين بحماية صاحب الجلالة البريطانية المقبوض عليهم بأمر من الحكومة الهاشمية أو السلطة القنصلية البريطانية فى الأحوال التى تضمن فيها السلطة المذكورة إحضارهم متى طلبتهم منها الحكومة الهاشمية، ولا تسرى أحكام هذه المادة على الرعايا البريطانيين الذين يقيمون عادة فى البلاد الهاشمية خارج جدة وغيرها من الموانئ التى يمكن أن يعين فيها وكيل قنصلى بريطانى.

المادة الرابعة عشرة - وافق جلالة الملك حسين على أن تنظر السلطة البريطانية فى القضايا التى تقع بين الرعايا البريطانيين أو الأشخاص المشمولين بحماية صاحب الجلالة البريطانية والتى تمس مصالح الرعايا الهاشميين، ولا تسرى أحكام هذه المادة فى الأحوال التى يرغب فيها الفريقان المتقاضيان أن يرفعا القضية إلى المحكمة الهاشمية

- كالمصوص فى المادة الثانية عشرة - كذا لا تسرى أحكام هذه المادة على الرعايا البريطانيين أو الأشخاص المشمولين بحماية صاحب الجلالة البريطانية الذين يقيمون عادة فى البلاد الهامشية خارج جدة والموانئ التى يمكن أن يكون فيها القنصل البريطانى أو وكيله.

المادة الخامسة عشرة - وافق صاحب الجلالة البريطانية على أن يتنازل فى بلاد صاحب الجلالة الهاشمية عن جميع الامتيازات والاستثناءات التى يتمتع به الآن الرعايا البريطانيون أو الأشخاص المشمولون بحماية صاحب الجلالة البريطانية بمقتضى الامتيازات الأجنبية بين بريطانيا العظمى والحكومة العثمانية إلا ما ذكر فى هذه المادة.

المادة السادسة عشرة - وافق جلالة الملك حسين على أن يشعر المعتمد البريطانى فى جميع الأحوال التى يحتاج فيها إلى نفى أحد الرعايا البريطانيين أو شخص متمتع بحماية صاحب الجلالة البريطانية من بلاد جلالته، وأن المعتمد مسئولاً عن نفى الشخص المعين فى مدة معقولة.

المادة السابعة عشرة - يعترف جلالة الملك حسين بموقف صاحب الجلالة البريطانية الخصوصى فى العراق وفلسطين، ويتعهد أنه فى المسائل الواقعة تحت نفوذ جلالته الهاشمية فى البلاد ببذل استطاعته لمساعدة صاحب الجلالة البريطانية.

المادة الثامنة عشرة - ثبت بهذا اعتراف الحكومة البريطانية بعلم صاحب الجلالة الهاشمية شرطاً أن المراكب غير مراكب الحكومة التى ترفع العلم المذكور تكون مسجلة فى جدة أو ينبع أو فى أى ميناء محدود معلوم من بلاد صاحب الجلالة الهاشمية، وأن تكون حائزة على أوراق صادرة من جلالة الملك حسين، وتنطبق بصفة عامة على الشهادات والأوراق الرسمية التى تعطيها عادة الممالك البحرية الرئيسية لمراكبها.

ويثبت جلالة الملك حسين من جهته بهذا اعترافه بالأعلام التى ترفعها المراكب التابعة لأى قسم من أملاك صاحب الجلالة البريطانية أو البلاد المشمولة بالحماية البريطانية أو الواقعة تحت الانتداب البريطانى بشرط أن المراكب التى ترفع هذه الأعلام تكون حائزة على الشهادات والأوراق الرسمية التى تعطيها عادة الدول البحرية الرئيسية لمراكبها.

المادة التاسعة عشرة - يصرح بهذا كل من الفريقين المتعاقدين أنه أثناء مدة هذه

المعاهدة لا يدخل فى أية معاهدة أو اتفاقية أو تفاهم مع فريق ثالث يكون الغرض منه موجهاً ضد مصالح الفريق الآخر المتعاقد الحالى.

المادة العشرون - لا ينقلب أى شرط من الشروط الواردة فى هذه المعاهدة على أنه قيود تكون قد قيدت أو ستقيد فى المستقبل أحد الفريقين المتعاقدين بأحكام عهد عصبة الأمم أو بأى عهد آخر يمكن لعصبة الأمم أن تتخذه وأن يدخل فيه أحد الفريقين.

المادة الواحدة والعشرون - يعمل بهذه المعاهدة من تاريخ التوقيع عليها من قبل صاحب الجلالة الهاشمية وصاحب الجلالة البريطانية، وتبقى نافذة المفعول مدة سبع سنوات من ذلك التاريخ. وإذا لم يخبر أحد الفريقين العاليتين المتعاقدين الآخر قبل مضى السبع السنوات المذكورة بستة أشهر بعزمه على فسخ المعاهدة فتستمر معمولاً بها حتى مضى ستة شهور من اليوم الذى يرسل فيه أحد الفريقين المتعاقدين إعلاناً بهذا.

حررت هذه المعاهدة باللغتين العربية والإنجليزية وستحفظ صورة كل منهما فى سجلات الحكومة الهاشمية والحكومة البريطانية، وقد وقع عليها فى عمان المفوضان المذكوران بعاليه فى اليوم الثامن من شهر ديسمبر سنة ألف وتسعمائة وواحد وعشرين ميلادية الموافق لليوم التاسع من شهر ربيع الثانى سنة ألف وثلاثمائة وأربعين.

الحسين ومؤتمر لوزان

ولما انتصر الترك على اليونان انتصارهم العظيم فى الأناضول فى ١٩٢٢ وتقرر أن يعقد مؤتمر دولى فى لوزان لحل مشكلات الشرق انتدب الحسين الدكتور ناجى الأصيل مندوبه فى لندن للسفر إلى لوزان وتمثيله هناك، ومطالبة الحلفاء بإنصاف العرب وهذا نص البرقية التى أرسلها إليه^(١).

«سافر إلى لوزان لتبليغ رؤساء وأعضاء المؤتمر الموقر احتشاماتى وتعظيماتى، وبأن لى

١ - قدم الدكتور ناجى الأصيل - وهو عراقي تخرج فى الكلية الأميركية ببغداد، وانظم إلى الجيش العربى فى أثناء الثورة - جدة فى أوائل سنة ١٩٢٢ مندوباً عن اللورد انشكايب صاحب شركة البنسولار أورينتال البريطانية الشهيرة للملاحة ليطالب من الحسين امتيازات اقتصادية لشركة اللورد، وأفهمه فى أثناء الحديث أن هذا واسع النفوذ وأن فى استطاعته مساعدة العرب، فقال له فليساعدنا إذن ونحن لانتأخر عن إجابة مطلبه. ثم أعاده إلى لندن ليسعى عند اللورد. واجتمع مؤتمر لوزان فى تلك الأثناء فأرسل إليه وهو فى لندن البرقية المذكورة فى شهر ديسمبر سنة ١٩٢٢.

الابتهاج أن أسترعى تأمل شهامتهم فى أبسط مستند وهو برقية وزير خارجية بريطانيا العظمى باللسان الآتى مآله أدناه الذى يستدل منه على درجة تعهد الحلفاء للعرب أما قيامهم ووقوفهم الحربى المشهودة نتائجه، ومصائبهم بعد ذلك بالقنوط من حلفائهم الذى يمثل درجة التماسهم اليوم الوسائل الساذجة البسيطة للعيان والوفود على الانقرويين لتأمين بلادهم وأرواحهم.

ثم أورد هنا نص برقية وزير خارجية بريطانيا، وهى منشورة فى الجزء الأول «فهل من مقتضى الشرف والشهامة الأدبية أن يتصل مما تفرضه عليه هذه التصريحات والتعهدات وخلف أحكامها بكل ما أصاب العرب من بعد الهدنة وجعلهم اليوم أمام الاتفاقات التى تريدها يد أنقرة بكل وسيلة، هذا عائد على شرف وأخلاق حلفائهم والعالم الأوربى، ونحن يكفيننا شرفاً وفخاراً أننا أصبحنا قربان الثقة بالحلفاء، وضحية الاعتماد على شرف عهدهم ووعدهم، وأنا نهمل نتيجة واقعة قنوط جمهور العرب وموقفهم بعد تلك الثقة والاعتماد».

مفاوضات ناجى الأصيل فى لندن

وسافر الدكتور ناجى الأصيل إلى لوزان واتصل باللورد كرزى وزير الخارجية البريطانية يومئذ ورئيس الوفد البريطانى إلى المؤتمر فدارت مفاوضات طويلة بينهما انتهت بوضع مشروع لمعاهدة تعقد بين الحسين وبريطانيا لتصفية العهد القديمة وتنظيم العلاقات السياسية على منوال جديد.

وغادر الدكتور ناجى لندن يوم ١٥ إبريل سنة ١٩٢٣ يحمل متن المشروع فبلغ القاهرة فى ٢٥ منه وفى الغد سافر إلى السويس وجدة فمكة فاستقبل الملك مندوبه بالحفاوة وتسلم منه المشروع.

إعلان المشروع فى مكة

واغتتم الحسين فرصة حلول عيد الفطر السعيد لسنة ١٣٤١ - ١٧ مايو سنة ١٩٢٣ وقدم المهنئين فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: إن هذا العيد المبارك لا شك فى تضاعف يمنه حيث صادف قبول المراجع الإيجابية لجميع المطالب العربية. فلا ريب فى أنه يوم اجتمع فيه

عيدان: عيد الفطر السعيد وعيد الاعتراف باستقلال العرب ووحدتهم وهو يعلن ذلك للأمة العربية حاضرها ويأديها، ثم وقف رئيس الديوان الهاشمي العالي وألقى البيان الآتي:

بسم الله الرحمن الرحيم

«نصرح في هذا العيد المبارك بمآل المعاهدة العربية البريطانية المؤسسية على مقرراتنا الأساسية، والتي يعترف بها صاحب الجلالة البريطانية لنا باستقلال العرب بجزيرتهم وسائر بلادهم، وتتعهد لنا حشمته الملوكية بالمعاضدة الفعلية لتأسيس الوحدة العامة الشاملة لكل هذه البلاد بما فيها العراق وفلسطين وشرق الأردن وسائر البلاد العربية في جزيرة العرب ما خلا عدن، فنأمر أن يعتبر هذا اليوم المبارك عيد الاعتراف باستقلال الأمة العربية والله ولي التوفيق».

ثم ألقى الدكتور ناجي الأصيل الخطبة الآتية:

مولاي

«نحمده تعالى ونشكره على هذه الوقفة الفريدة التي مننتم يا مولاي على بها لأقف بين يدي جلالكم في هذا اليوم العظيم لأقول كلمتي عن المعاهدة العربية البريطانية التي انتهت بحمد الله باعتراف بريطانيا باستقلال العرب في جزيرتهم وسائر بلادهم ويتعهد جلالكم بالمعاضدة الفعلية لتأسيس الوحدة العربية».

أن بداية هذا الانقلاب الكبير في تاريخ الأمة العربية ظهر يوم نادى جلالكم بأتمته مستصرخا إياها للنهوض، وفك القيود لإعادة حريتها واستقلالها المغصوب، فيالها من نهضة مباركة قامت فحطمت سلاسل الأغلال القديمة والاستعباد وجاءت اليوم بالاستقلال والاتحاد وسيعرفها التاريخ بفتوحها العظيمة ومجدها المشيد، فالأمة العربية مدينة لكم يامولاي في العهود التي قطعتموها لحفظها وصيانتها من مصائب الحرب ونتائجها، مدينة لكم في هذا الاعتراف باستقلالها ووحدتها، فكما أنى ماقت إلا بواجب الوطن يوم لبيت النداء فتركت الجيش التركي والتحققت بجيوش جلالكم لأشترك في الدفاع عن استقلال بلادى العربية في تلك المعركة الكبرى، فالיום أيضا يا مولاي بذهابي إلى لوزان حسب أمر جلالكم للدفاع عن القضية العربية أمام المؤتمر، ومن ثم إلى عاصمة بريطانيا لمطالبتها بإيفاء العهود لم أقم إلا بنفس ذلك الواجب السامى الذى يفديه كل عربى صميم بروحه وماله وما تملكه يدا، أسأله تعالى أن يؤيد جلاله مولاي المنقذ الأكبر ويبقيه ذخرا للأمة العربية وأن يجعل هذا اليوم بدء كل خير لصالح الأمة العربية.

وفى يوم ٢٧ مايو سنة ١٩٢٣ وصل الدكتور ناجى الأصيل إلى القاهرة عائداً من مكة يحمل مشروع المعاهدة بعد ما وقعها الملك وأدخل عليه تحفظات جديدة، وفى يوم أول يونيو سافر إلى لندن لإكمال مفاوضاته.

ومع أنهم كتموا فى مكة ولندن نصوص المشروع ولم يذيعوها خوفاً مما يحدثه نشرها من نتائج، إلا أن حكومة فلسطين مزقت حجاب الصمت فنتشرت بموجب بلاغ رسمى أذيع فى القدس يوم ٥ يونيو سنة ١٩٢٣ خلاصة وافية للمعاهدة وهى:

هذه خلاصة المعاهدة التى جرت المفاوضة بشأنها بين حكومة جلالة ملك بريطانيا وجلالة ملك الحجاز. وهى لم تبرم حتى الآن، وقد اقترح جلالة ملك الحجاز إدخال تعديلات طفيفة عليها لم تعرف تفاصيلها تماماً والبحث جارٍ فيها.

المادة الأولى- تنص على وجود سلم بين الحكومتين وعلى منع استعمال بلاد الحكومة الواحدة مسرحاً للأعمال العدائية ضد الحكومة الأخرى.

المادة الثانية- تنص على أن جلالة ملك بريطانيا يتعهد بالاعتراف باستقلال العرب فى العراق وشرق الأردن والولايات العربية فى شبه جزيرة العرب ما خلا عدن، وأن يعضد هذا الاستقلال، أما فى ما يتعلق بفلسطين فإن صاحب الجلالة البريطانية يتعهد بأن لا يجرى شئ فى هذه البلاد يمكن أن يجحف بحقوق أهلها العرب المدنية أو الدينية، أما إذا أبدت إحدى هاته الحكومات أو كلها رغبة فى عقد اتفاق جمركى أو خلافه بقصد إيجاد حلف عربى نهائى فإن صاحب الجلالة البريطانية يسعى لتعضيد رغبتهم إذا طلب إليه ذلك أحد المتعاقدين نوى الشأن.

ويعترف صاحب الجلالة الهاشمية بالمركز الخاص الذى للجلالة البريطانية فى العراق وشرق الأردن وفلسطين، ويتعهد بأن يبذل غاية جهده فى التعاون مع جلالته البريطانية على القيام بتعهداته فى المسائل التى تقع ضمن نفوذ جلالته الهاشمية بشأن هذه البلاد.

المادة الثالثة- يتعهد جلالة ملك الحجاز بإقامة العلاقات الودية التى وجدت قبل الحرب بين جلالته وحاكم عسير وحاكم نجد.

المادة الرابعة- يتعهد صاحب الجلالة الهاشمية بأن يسعى فى تسوية المنازعات بشأن الحدود بين بلاده وبلاد حاكم عسير ونجد بمفاوضات ودية. ويتعهد صاحب الجلالة

البريطانية بأن يسعى فى تسوية منازعات كهذه عند من يرغب فى ذلك.

المادة الخامسة - يتعهد صاحب الجلالة البريطانية أن يعضد بجميع الوسائل السلمية والممكنة دفع أى اعتداء يقع على بلاد صاحب الجلالة الهاشمية ضمن الحدود التى قد تقرر نهائيا .

المادة السادسة - تنص على تعيين وكيل من قبل جلالته الهاشمية فى لندن وعلى تعيين وكيل للجلالة البريطانية فى جدة أو أى مدينة ساحلية أخرى، ويجوز لصاحب الجلالة الهاشمية أن يعين قناصل من قبله فى إنجلترا والهند، ويتمتع هؤلاء الوكلاء والقناصل بالامتيازات السياسية والقنصلية العادية.

المادة السابعة - يعترف صاحب الجلالة الهاشمية بالترتيبات الصحية (الكورنتينات) الموضوعة مؤقتا من قبل الجلالة البريطانية فى قمران قياما بنصوص الاتفاق الصحى الدولى الموضوع فى سنة ١٩١٢ ويتعهد صاحب الجلالة البريطانية أن يعترف بالتدابير المتممة التى قد تتخذ فى جدة أو غيرها من المرافئ الواقعة فى بلاد صاحب الجلالة الهاشمية طبقا لأنظمة تصدرها جلالته.

المادة الثامنة - يتعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن لا يتدخل فى التدابير التى يتخذها صاحب الجلالة الهاشمية للعناية بالحجاج ويتعهد صاحب الجلالة الهاشمية أن يعضد المساعى التى يبذلها الرعايا البريطانيون لمساعدة الحجاج فى الحجاز.

المادة التاسعة - تنص على تعيين مبلغ محدود يدفعه كل حاج وعلى نشر المبلغ المعين سنويا .

المادة العاشرة - تنص أيضا على الاعتراف بالصفة الهاشمية التى لرعايا جلالته الهاشمية فى بلاد صاحب الجلالة البريطانية، وكذلك تنص على الاعتراف من قبل جلالته الهاشمية بالصفة البريطانية التى لرعايا صاحب الجلالة البريطانية فى بلاد جلالته الهاشمية.

المادة الحادية عشرة - تنص على تسليم أموال الرعايا البريطانيين الذين يموتون فى بلاد جلالته الهاشمية إلى المعتمدين البريطانيين فى تلك البلاد، ويتصرف بتلك الأموال وفق للقانون النافذ فى مثل هذه الأحوال.

المادة الثانية عشرة - تنص على حضور قنصل بريطاني في محاكم جلالته الهاشمية حين نظر المحاكم في قضية يكون فيها أحد الرعايا البريطانيين مدعيا أو مدعى، وعلى تأجيل أى حكم إذا رغب المعتمد البريطاني في إجراء مفاوضات بشأنه على أساس العدل.

المادة الثالثة عشرة - تنص على تسليم صاحب الجلالة الهاشمية للرعايا البريطانيين الذين تقبض عليهم السلطات الهاشمية إلى القناصل البريطانيين - بشرط أن يعطوا ضمانا بإحضارهم عند اللزوم، ولا تسرى نصوص هذه المعاهدة على الرعايا البريطانيين المقيمين بصورة دائمة في بلاد الحكومة الهاشمية خارج جدة وغيرها من الموانئ التي قد يعين صاحب الجلالة البريطانية قناصل فيها.

المادة الرابعة عشرة - تنص على رؤية قضايا الرعايا البريطانيين التي لا تمس مصالح رعايا الحكومة الهاشمية من قبل قناصل بريطانيا.

المادة الخامسة عشرة - تنص على تنازل صاحب الجلالة البريطانية عن جميع الامتيازات والاستثناءات خلاف المنصوص عليها في هذه المعاهدة التي كان الرعايا البريطانيون يتمتعون بها بمقتضى نظام الامتيازات بين بريطانيا وتركيا.

المادة السادسة عشرة - تنص على إعلام صاحب الجلالة الهاشمية المعتمد البريطاني عند ما يرغب جلالته في إبعاد أحد الرعايا البريطانيين.

المادة السابعة عشرة - تعالج الشروط التي يعترف بموجبها صاحب الجلالة البريطانية بعلم جلالته الهاشمية.

المادة الثامنة عشرة - تصرح بأنه لا يجوز لأحد الفريقين الساميين أن يعقد أية معاهدة أو اتفاق مع فريق ثالث ضد مصالح الفريق المتعاقد السامي الآخر.

المادة التاسعة عشرة - تنص على أنه لا شئ في هذه المعاهدة يبطل تعهدات تعهد بها أو قد يتعهد بها في المستقبل أحد الفريقين الساميين بمقتضى عهد جمعية الأمم.

المادة العشرون - تنص على تصديق هذه المعاهدة وأنها نافذة المفعول لمدة سبع سنوات اعتبارا من اليوم الذي توضع فيه موضع العمل.

صدى المعاهدة واحتجاج الفلسطينيين

وقد أحدث نشر هذه الخلاصة دويًا شديدًا في فلسطين، لأنها لا تحقق آمال أبنائها ولا تنقذهم من الخطر الذي يهددهم، فأرسل موسى كاظم باشا الحسيني كتابًا إلى الحسين لفت فيه نظره إلى مخالفة المعاهدة للعهود المقطوعة للعرب.

فتلقى الرد الآتي:

بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته : كتابكم رقم ١١ شوال سنة ١٣٤١ وصل وأدخل علينا مزيد السرور وهو المسئول سبحانه وتعالى أن يوفق الجميع لما فيه سعادة الدارين.

مولانا: أؤكد لكم بهذا أيضا أن عزمنا الأساسي المؤملين تأييده بقدرة الله لا يمكن أن نتأخر عن واجباته مقدار شعرة وأملوا أنها حركة عليها نحيا وعليها نموت. والحقائق كما ذكرت تصلكم عقبه فكونوا واثقين بأنه لا يعترينا فتور أو كسل في سبيل تلك الغاية الشريفة التي لا نريد بها إلا خدمة بلادنا وأبنائنا اخواننا.

في ٢١ شوال سنة ١٣٤١ و ٧ يونيو سنة ١٩٢٣

المعاهدة والمؤتمر الفلسطيني السادس

وعقد الفلسطينيون مؤتمرهم السادس في يافا يوم ١٦ يونيو سنة ١٩٢٣ لبحث مشروع المعاهدة. فقرر باتفاق الآراء رفضها. لأنها تناقض العهود المقطوعة للعرب ولحقوق الشعب الفلسطيني والمطالبة بإلغاء السياسة الصهيونية^(١) إلخ.

واختار المؤتمر في أثناء اجتماعه وفدا للسفر إلى لندن والاشتراك في المفاوضات التي تدور بين مندوب ملك الحجاز والحكومة البريطانية للاتفاق على صيغة المعاهدة النهائية باسم فلسطين، وتآلف الوفد من موسى كاظم باشا الحسيني رئيسا وأمين بك التميمي ووديع أفندي البستانى وغادر فلسطين يوم ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٣ إلى لندن وظل فيها حتى ١٣ سبتمبر من تلك السنة.

١ - نشرنا نص هذا القرار في بحث القضية الفلسطينية.

تصريح جديد للحسين عن المعاهدة

واشتد اللغط في تلك الأيام حول مشروع المعاهدة وقيلت أقوال، فاغتنم الحسين فرصة حلول موسم الحج فألقى بيانا على كبار الحجاج عن المعاهدة.

هذا نصه:

يهمنى من جميع الأقطار العربية ما يهمنى من أمر بيت الله الحرام، وقد عرضت على الحكومة البريطانية معاهدة وجدت في بعض موادها ما لا يتفق مع العهد المقتطوع لى فعلت تلك المعاهدة تعديلا هاما نصصت فيه على استقلال فلسطين استقلالا تاما مطلقا يخول الفلسطينيين إدارة بلادهم بأنفسهم واختيارهم طريقة الحكم التى يريدونها، وبذلك جعلت وعد بلفور فى حكم أنه لم يصدر وقضى عليه بالموت، وفوق ذلك فإننى طلبت فى التعديل أنه بعد عقد المعاهدة يؤمر المندوب السامى بفلسطين أن يصرح - بحضور مندوب من قبلى أمام ممثلى فلسطين - باستقلال الأقطار الفلسطينية استقلالا تاما مطلقا، ودخولها صراحة فى الوحدة العربية طبقا للعهد البريطانية المقتطوع لى، وأؤكد لكم أنه إذا لم تقبل الحكومة البريطانية التعديلات التى طلبتها فلا يمكن أن أوقع على المعاهدة بل أرفضها رفضا باتا، وكونوا على ثقة أنه لايمكن أن يذهب شبر من أراضى فلسطين وأنا وأولادى أحياء على وجه الأرض فإننا نحافظ على أحقر قرية فى فلسطين محافظتنا على بيت الله الحرام، ونريق فى سبيل ذلك آخر نقطة من دماننا، وعلى كل حال فإننى بعد انتهاء أمر المعاهدة سأحضر بنفسى إلى أطراف تلك البلاد، فإذا ورد جواب لندن على مطالبى بالإيجاب أستشيركم فى طريقة الحكم التى تريدونها، وإذا ورد جوابها بالسلب أستشيركم فيما يجب عمله وإننى أسير معكم على ما تتفقون عليه، وكونوا على ثقة أننى أنظر إلى أهل فلسطين نظرى إلى أولادى ولا أفرق فى ذلك بين مسلم ومسيحى ويهودى وطنى ومن يرجع من الصهيونيين عن أطماعه البلورية، وإننى أشهد الله على ذلك وهو حسبى ونعم الوكيل.

تصريحات مندوب الحسين فى القدس

ولم يكتف الحسين بهذا التصريح بل أوفد الشيخ عباس مالكى فجاء إلى القدس، وألقى فى دار اللجنة التنفيذية العربية يوم ٢٥ أغسطس على ملا من أبنائها البيان الآتى باسم

الملك قال :-

سادتى أهل فلسطين الكرام

أبلغكم سلام سيدى الملك الذى يهमे من أمركم ما يهमे من أمر بلد الله الحرام، ولقد بعثنى لأشرح لكم بيانه وأبين لكم ما تتسألون عنه من جهة المعاهدة الحجازية التى تدور المفاوضات على عقدها بين حكومته وحكومة صاحب الجلالة البريطانية بعد أن ذكرت الصحف عنها شيئاً أخاف حكومة فلسطين،

سادتى: لقد عرضت الحكومة البريطانية المعاهدة على مولائى صاحب الجلالة الملك وفى بعض موادها مالم ينشرح له فؤاده فعدلها تعديلاً مهماً نص فيه على استقلال البلاد الفلسطينية استقلالاً تاماً يخول الفلسطينيين إدارة أنفسهم مستقلين واختيار طريقة الحكم، فترك هذا التعديل وعد بلفور فى حكم كأن لم يصدر، إذ قضى عليه بالموت وفضلاً عن ذلك فقد اقترح سيدى الملك أن يؤذن للمندوب السامى لفلسطين بعد عقد هذه المعاهدة بحضور مندوب من قبل جلالته بأن يصرح باستقلال البلاد الفلسطينية استقلالاً تاماً مطلقاً ودخولها صريحاً فى الوحدة العربية طبقاً للعهد البريطانية المقطوعة لجلالته، ويؤكد لكم جلالته بأنه إذا لم تقبل الحكومة البريطانية أن تكون المعاهدة مطابقة للتعديل الذى اقترحه لا يمكن أن يقع عليها بل يرفضها رفضاً باتاً، ويؤكد أنه لا يذهب شر من أراضى فلسطين وهو وأولاده أحياء على وجه الأرض، وهم يحافظون على أحقر قرية فى فلسطين محافظتهم على بيت الله الحرام ويريقون فى سبيل ذلك آخر نقطة من دمائهم،

ويريد جلالته أن يحضر بنفسه إلى أطراف هذه البلاد بعد انتهاء المفاوضات فى المعاهدة ليعقد مؤتمراً معكم، فإذا كانت المفاوضات قد انتهت بقبول مطالبه وعقد المعاهدة فيستشيركم فى طريقة ماتخارونه من نظام الحكم، وإذا كانت قد انتهت على غير اتفاق فيستشيركم أيضاً فى ما يجب عمله، وهو يسير معكم على ما تتفقون عليه وقد أمرنى أنؤكد لكم أنه ينظر إلى أهالى فلسطين نظره إلى أولاده على السواء، سواء المسلم والمسيحى واليهودى الوطنى ومن رجع من الصهيونيين عن أطماعه البلغورية فى الأراضى الفلسطينية ويشهد الله على ذلك وهو حسبه وحسبنا ونعم الوكيل،

هذا ما أمرت أن أبلغه لكم وفقنا الله وإياكم إلى ما يحبه ويرضاه»،

— ٤ —

الحسين في شرق الأردن

وبر الحسين بوعدة للفلسطينيين فغادر مكة يوم ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٣ إلى جدة ثم زار ينبع والمدينة المنورة ثم جاء العقبة ومنها قصد عمان للاجتماع برجال فلسطين ومفاوضاتهم في مشروع المعاهدة واتخاذ قرار حاسم فوصلها يوم ٨ يناير سنة ١٩٢٤.

وانتدبت اللجنة التنفيذية العربية في القدس وفدا برئاسة موسى كاظم باشا الحسيني قوامه أمين التميمي وحافظ طوقان وشكري التاجي وعوني عبد الهادي، فجاء إلى عمان وقابل الملك وباحثه في المشروع وأبلغه نص قرار المؤتمر الفلسطيني السادس، فقال الحسين إنه لا يعاهد عهدا ولا يبرم أمرا بشأن فلسطين ومصيرها قبل أخذ رأيهم ونيل موافقتهم، وقال لهم إنه ينزل على إرادتهم ويتبع قراراتهم بشرط أن لا تخرج عن دائرة الحكمة والروية، واقترح عليهم أن يضعوا ميثاقا وطنيا يضمنونه خلاصة مطالبهم وأمانهم ليعمل على تحقيقه، وجاء السير هربرت صموئيل المندوب السامي البريطاني لفلسطين والسير جلبرت كليتن السكرتير العام لهذه الحكومة وفوضاه في اشتراك الحجاز بمؤتمر الكويت وألحا عليه بضرورة إرسال مندوب إليه فامتنع بادئ بدء محتجا بأن المؤتمر مؤلف من حكومات مشمولة بالنفوذ البريطاني، وهي نجد والعراق وشرق الأردن خلفا للحجاز المستقل استقلالا تاما، وبعد تردد طويل وافق على انتداب نجله الأمير زيد ليمثله فيه بشرط أن يحضره أحد أمراء السعوديين وعلى أن تكون مهمة مندوبه بسط وجهة النظر الحجازية - وهي تقوم على عدم الاعتراف بما طرأ على الجزيرة من تبدل سياسي وجغرافي بعد الحرب وإعادة الحالة إلى ما كانت عليه سنة ١٩١٤.

مفاوضات مع اليهود

وانتدبت اللجنة التنفيذية الصهيونية وفد قوامه الكولونيل كش وكبير حاخامى اليهود في فلسطين حمل مضبطة إلى الملك لتسليمها إليه وتحيته باسمها، وخطب الأول بين يديه مرحبا بقدومه ومتمنيا أن يتم الاتفاق بين العرب واليهود على يده فرد عليه بما يأتى:

يا حضرة الكولونيل

لقد قلت ما يجب أن يقال في معنى الجواب على خطابكم والعريضة المرسلة إلى من اللجنة التنفيذية الصهيونية على يدكم والتي تليت بحضورى الآن فى جواب قيل لحضرة خام باشى الموقر، ولكن علاوة على ماسبق أقول لكم الآن إنى أشكر اهتمام الهيئة التى بعثتكم بكتابها إلى هنا، وأزيد عليه بقولى إن من الواجب علينا خدمة البشرية والسعى للمساواة بين أبنائها الذين جعلهم الله فى ذمتنا وتحت رعايتنا وإننا كما تعلمون لسنا من ينكرون ماكان بيننا وبين الأمة التركية من الصلات والروابط القديمة القوية التى قاتلنا فى سبيلها العرب بالعرب لأجل تحكيم تلك الروابط، ولاعتقادنا بأن سلامة العموم منحصرة فى تقوية هذه الروابط وأهمها الإسلامية، وأن ذلك الشعور لم يكن عن سدى بل هو حقيقة قائمة فى نفوسنا، ولكن لما دعتنا بريطانيا العظمى لانتهاز الفرصة فى الحرب العامة للسعى للمحافظة على حقوقنا القديمة واستقلالنا الفعلى الذى لا يشوبه أى شئ أقدمنا على ذلك العمل العظيم، وأخذنا على عاتقنا مسئوليته أمام الله والتاريخ - وخصوصا علمنا بما يقال - فى معنى حربنا فى ذلك الوقت الحرج مع تلك الدولة الإسلامية ولجهد حفظ كيان قوميتنا وتحقيق آمال شعبنا، لذلك أقول يا حضرة الكولونيل يجب أن تعلموا كيف تتحتم الاستماتة فى سبيل ما استهدفنا إليه وأن نضحى من أجله كل عزيز ولا نسمح بالنكوص عن ذلك والرجوع عنه، ومع هذا فإنكم إذا أحببتم الدخول علينا ومواطنتنا على الطريقة التى تدخل بها الأمم على الأمم فإننا نرحب بكم ونحترمكم ونساعدكم وتساعدوننا يابنى إسرائيل، خصوصا وإننا نحن العرب أحرص الناس على الشهامة والوفاء، وهامم الإسرائيليون بين ظهرانى العرب عندنا يتمتعون بكل ما يتمتع به سواهم من السكان فى الحقوق وكافة مقتضيات العدل والانصاف فى المعاملات، ولا فرق عندنا بين النصارى واليهود فى الأديان».

والمفهوم أن اللجنة الصهيونية اقترحت على الملك فى كتابها أن تحل القضية الفلسطينية على المنوال الآتى:

١ - إنشاء حكومة عربية فى فلسطين يرأسها الأمير عبد الله،

٢ - تكون العربية والعبرية لغة لهذه الحكومة،

٣ - يخضع اليهود لهذه الحكومة ويساعدون على إنشائها،

٤ - تحدد الهجرة الصهيونية إلى فلسطين بنسبة الحاجة.

٥ - يساوى بين العرب واليهود فى الوظائف.

وقد رفض الملك مبدئيا قبول هذه الشروط قاعدة للمفاوضة لأنها تحقق وعد بلفور وتشدد بنيانه.

مبايعته بالخلافة

وجاءت الأخبار وهو فى عمان بأن الترك ألغوا الخلافة وطردوا سلاسل الخلفاء من بلادهم فسعى الأمير عبد الله لأخذ البيعة بالخلافة فتم له ما أرادوا وجرت البيعة يوم ١٢ مارس سنة ١٩٢٤ فى عمان، وغادر الملك عمان يوم ٢٠ منه عائدا إلى مكة يحمل لقباً جديداً هو لقب الخلافة.

نداء الحسين إلى الشعب البريطانى ورد رئيس الوزراء عليه

وبينما كان الحسين يعد معدات الرحيل إلى عمان لمقابلة زعماء فلسطين والاتفاق معهم على الخطة التى يسير عليها وجه نداء إلى الشعب البريطانى صدر من مكة يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣ فترجم فى مصر إلى الإنجليزية وطبع فيها وأرسل إلى رئيس الوزارة البريطانية والوزراء وعدد من النواب واللوردات والصحف ونشر فى لندن يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٣ وهذا نصه العربى:

إلى الأمة البريطانية

من الحسين بن على

بناء على ما اشتهر به الشعب البريطانى الكريم من الثبات والنزاهة وهى الصفات المعروفة لى شخصيا رأيت أن أعرض على ضميره الصادق وحكمه السليم آرائى فى الحيف الذى أصاب قومى فى بلدانهم المختلفة.

لقد لبيت دعوة حكومة جلالة الملك لأنى كنت أعتقد أن فى دعوتها منافع مادية وأدبية متبادلة، وهو اعتقاد أعترف بأن الحكومة البريطانية كانت تشاطرنى إياه.

ولم تكن تلبيتى لهذه الدعوة تتنافر مع شئ من العواطف القومية أو الدينية. بدليل ما جاء فى منشوراتى الرسمية العديدة، فقد نهضت مع شعبى بعد نيل ضمانات تضمن مصالحهم ومستقبلهم وخضت غمار القتال جنباً إلى جنب وكنت وطيد الإيقان بأننا نحارب فى جانب شرف الأمة البريطانية كلها لا فى جانب أفراد تفصم العرى التى تربطنا بزوالمهم. ومثلّى يعنى بشرف الأمة البريطانية وشهامتها وعظمتها فأقدمت على خوض القتال وأنا ممتلئ ثقة، فى حين كانت كفة الخصم راجحة فى كوت الإمارة والقتال والدرنديل وجميع ساحات الحرب فى أوروبا، وواصلت اشتراكى وشعبى إلى النهاية وإلى أن تقشعت السحب السوداء الملبدة، وكانت تنذر بحرب دينية فى الشرق تكون بعيدة المدى والعواقب وضربت المثل الأعلى للعالم فى سعة الصدر والتسامح والدفاع عن المبادئ السامية. فلبى العرب دعوتى فى العراق وسورية وفلسطين وكانت بيدى وثائق الساسة المسؤولين وتصريحاتهم الرسمية والخصوصية التى فاهوا بها على رؤوس الأشهاد وكلها مجمع على أن العرب سيفوزون بوحدتهم واستقلالهم مكافئة لهم على ولائهم، وأن مصائبهم ومحنتهم ستزول وقد وضعوا ثقتهم وأمالهم بعد الله فى شرف الأمة البريطانية. ومما يشهد بذلك ويثبته أيضاً أنهم أبوا صلحاً منفرداً يعقد مع العدو الذى عرض عليهم أن ينيلهم استقلالهم وقطع لهم الموائيق الرسمية والضمانات المؤكدة، وذلك لأن العدو أخذ يشعر بتأثير الصدمة الشديدة الأدبى والمادى من جراء قتال العرب فى جانب بريطانيا العظمى وحلفائها.

وكان من نتائج هذا الولاء والوفاء تلغراف رسمى ورد من وزير الخارجية البريطانية يؤكد به وحدة العرب واستقلالهم وتصميم الحلفاء على تحقيقها، وأنه يستحيل أن يعقدوا صلحاً إلا إذا نص فى شروطه الأساسية على حرية شعوبنا واستقلال بلدانهم. وقد أرسل هذا التلغراف باسم حكومة جلالة الملك البريطانية وأبلغه المعتمد فى جدة يوم ٨ فبراير سنة ١٩١٨.

فلهذه الأسباب ألفت نظر الأمة البريطانية إلى ما حل بحلفائها العرب الذين لا يزالون يعدون أنفسهم حلفاءها - على قلة ما فى العالم من الحلفاء الحقيقيين اليوم فقد مزقت وحدتهم وقطعت أوصالها وتفككت بلدانهم وصارت محتلة وأخذ العالم الإسلامى خاصة والسود الأعظم من قومي يرمياننى بتهمة أنى بعث بلدانهم لبريطانيا العظمى وحلفائها،

وهى فرية تكفى لتلطخ كرامة بيتى وتسويد تاريخه ووصمة لا يصبر عليها حتى الذين تجردوا من كل معانى الشرف وكرم الشيم، ولا أعرف أن العرب ارتكبوا ما يستحقون أن يعاملوا لأجله هذه المعاملة إلا ثقتهم المطلقة ببريطانيا العظمى ووفائهم لها إن صح أن يعد هذا جناية حقيقية.

فالعرب المدفعون بأخر شرارة فى جوانحهم من الوفاء لحليفهم العظيمة وبما فطر عليه جنسهم من عرفان الجميل والوفاء بالعهود يرغبون إلى أن أبلغ الشعب البريطانى أنهم لا ييغون بهذه الأقوال أن يباهوا بفعلهم أو يمنوا بمساعدتهم أو ينكروا على بريطانيا العظمى حقها فى ضمان مصالح شعبها أو يعارضوا فى صدق وطنية الأمة البريطانية، ولكنهم يرون من الإنصاف ألا تنحصر هذه الصفات فيها بل أن تكون فى سواها أيضا، وقد جاء فى الحديث الشريف «حب الوطن من الإيمان» فالعرب والحالة هذه حائرون كيف يوفقون بين وطنيتهم ووفائهم لحلفائهم.

ولهذا أرغب فى أن أصف فى رسالتى هذه دهشتى وحالتهم الحاضرة للشعب البريطانى الكريم لئلا يقع عليهم لوم ما إذا توسلوا بوسائل أخرى إلى درء هذا الذل العظيم الذى يسود تاريخهم المجيد غير مكتثرئين للعواقب مهما كانت وألا انطبق عليهم بحق المثل القائل «فر من الموت وفى الموت وقع» وهذه أبسط تهمة يلصقها بهم أعداؤهم، إذ يحق لهم أن يخاطبواهم بقولهم «لو بقيتم كما كنتم قبلا لنجوت من جميع هذه البلايا والرزايا».

أما الحجاز فقد كان متمتعا بامتيازاته واستقلاله فى الماضى، ويستحيل الصبر على موقف الأمة العربية فى عيون العالم الإسلامى والشرق عامة فى عيون أنفسهم وفى مرآة تاريخهم، وأن ينظر إليهم كخونة ظالمين، وأن هذا الموقف الشائن مما يستحيل قبوله والتسليم به.

ولست فيما أقول منذرا ولكنى مذكر، فقد كانت شهرة بريطانيا العظمى أساس عظمتها فى الشرق، وهذه الشهرة أعظم نفوذا من أساطيلها العظيمة ومن جيوشها الجرارة، فهى فى حاجة إلى تجديد مكانتها، أقول ذلك بصراحة العربى وإخلاصه،

وعلى بريطانيا العظمى أن تبدأ بمعاملة العرب الذين حالوها ووالوها إلى يومنا هذا مع كل ما طرأ من الطوارئ من اليوم الذى كانت فيه الحرب حقيقة يادية للعيان إلى أن

صارت خفية مستورة. ولا أطيل الكلام فى هذا الصدد ولكنى أرجو أن تشرع الأمة البريطانية فى أن تلقى عن عاتقها جميع هذه الأعباء، وأن تتصف العرب حلفاءها الأوفياء وخير لها أن يكون لها حليف متحد قوى مستقل من أن يكون هذا الحليف ممزقا مقطوع الأوصال ذليلا كما هى حالة العرب الآن ولا يعلم إلا الله إلى أين يسوقهم قنوطهم بعد ما طفح الكيل.

أقول ما تقدم مدفوعا إليه بعامل الإخلاص والوفاء لما على من العهود والواجبات.

البلاط الهاشمى بمكة - ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣

مفاوضات لندن الجديدة

وتفسير وعد بلفور

وصل الدكتور ناجى الأصيل إلى لندن فى شهر يوليو سنة ١٩٢٣ يحمل تحفظات الملك حسين على المشروع الذى حمله إليه. وقد وصف الحسين تحفظاته بقوله «ولقد عدلت المشروع تعديلا هاما، ونصت فيه على استقلال فلسطين استقلال تاما مطلقا يخول الفلسطينيين إدارة بلادهم بأنفسهم واختيارهم طريقة الحكم التى يريدونها. وبذلك جعلت وعد بلفور فى حكم أنه لم يصدر وقضيت عليه بالموت» وأخذ يفاوض ولاه الأمور البريطانيين لإقناعهم بقبول تحفظات الملك الشيخ، وقبل أن تقترن محادثاته بنتيجة سقطت وزارة المحافظين وقامت وزارة العمال برئاسة المستر مكdonلد وأعلن فى لندن يوم ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٣ بطريقة شبه رسمية أن المفاوضات الدائرة بين وزارة الخارجية ومندوب ملك الحجاز انتهت، وأن الحكومة البريطانية تخير العرب بين أمرين.

فإما أن تدخل فلسطين فى المعاهدة وينص فيها على قبول وعد بلفور بعد تفسيره تفسير رسميا بأنه لا ينطوى على إنشاء حكومة يهودية فى فلسطين التى تكون موطننا عاما لليهود يلجأون إليه متى شاءوا، وذلك طبقا للكتاب الأبيض الذى نشرته الحكومة البريطانية فى هذا الشأن.

«وإما اخراج فلسطين نهائيا من المعاهدة والسكوت عنها وإنشاء الاتحاد العربى من العراق وشرق الأردن والحجاز».

وأضافت وزارة الخارجية على ذلك «بأن الأمر أصبح بين يدى الحسين، فإذا قبل أحد المشروعين - وهو كل ما تستطيع الحكومة البريطانية أن تمنحه - انتهى الخلاف ووقعت المعاهدة»، ونحن فى غنى عن القول أنه ما كان على استعداد لقبول مثل هذا المشروع بعد ما رفض المشروعات العديدة التى عرضت عليه، وهى لا تختلف عنه إلا من جهة الصيغة.

ولجأ الحسين إلى طريقة ديبلوماسية لإنقاذ الموقف فأبرق من عمان فى يناير سنة ١٩٢٤ إلى المستر مك دونالد رئيس الوزارة ووزير الخارجية طالبا افتتاح مفاوضات جديدة وإرسال مندوب بريطانى إلى الحجاز أو قبول مندوب حجازى فى لندن، فرد عليه ببرقية قال فيها «إن معتمد بريطانيا فى جدة هو الواسطة المثلى للمخاطبات بين الحكومتين، وقال إنه لا يمكن الحكومة البريطانية أن تعامل مندوبا آخر يرسله الحجاز معاملة المندوبين السياسيين قبل التوقيع على المعاهدة».

وفى يوم ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٤ وصل الدكتور ناجى الأصيل إلى بورسعيد قادما من لندن، وسافر إلى مكة يحمل النص النهائى للمشروع كما أقرته الحكومة البريطانية فلم يقبله الملك ووضع عليه تحفظات جديدة تقضى بإنشاء حكومة دستورية فى فلسطين لزيادة كفالة حقوق أهلها، وقال أنه مستعد لقبول آراء بريطانيا العظمى فى أمور أخرى إذا قبل اقتراحه.

وغادر الدكتور ناجى مكة فى شهر أغسطس سنة ١٩٢٤ بطريق العقبة وعمان ثم جاء القاهرة وفى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٤ غادر القطر المصرى إلى لندن لاتمام المفاوضات وقبل أن يصلها وردت الأخبار بمهاجمة السعوديين للحجاز واحتلالهم الطائف، وتلا ذلك ما تلاه من تنازل الملك حسين وسقوط مكة، فقطعت الحكومة البريطانية المفاوضات مع الدكتور ناجى وأذاعت يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٤ بلاغا قالت فيه «أنه بالنظر لتنازل الحسين عن الملك فليس فى وسع الحكومة البريطانية أن تواصل المفاوضات فى شأن مشروع المعاهدة مع الحجاز كما عدله الملك الحسين».

وقد رد الدكتور ناجى الأصيل على هذا الإعلان بمذكرة رسمية سلمها إلى وزارة الخارجية البريطانية وقال فيها إن الملك عليا لم يشاطر قط الملك الحسين رأيه فى ما أدخله على المشروع من تعديلات، ولذلك تعتبر كأنها لم تكن، وتبقى المعاهدة كما كانت فى شهر يونيو الماضى عندما وافقت على فتح باب البحث مع الملك على لعقد المعاهدة لأنها اعتبرت

نفسها فى حل من العهود التى قطعتها للحسين، ولعلها حسبتها عهودا شخصية تزول بزوال الشخص المقطوعة له. مع أنها فى الواقع عهود سياسية قطعت للعرب كلهم لا للحسين وحده. يؤيد ذلك ما صرح به المستر لويد جورج فى جلسة مجلس النواب البريطانى يوم ٢٠ مارس سنة ١٩٢٣ فقد طلبت من الحكومة البريطانية أن تنشر جميع المستندات والأوراق المتعلقة بالعراق والقضية العربية، وفى جملتها اتفاق سايكس - بيكو. وقال إن العرب اعتمدوا على قوة العهود المقطوعة لهم ومثانتها وليس فى الطاقة نقض هذه العهود ونكثها. فإن عهد إمبراطورية عظيمة ليس قصاصة ورق، وأيد المستر اسكويث (رئيس الوزارة البريطانية التى قطعت العهود للعرب فى عهده) المستر لويد جورج فى طلب النشر فوعدتهم الحكومة ولم تفعل.

- ٥ -

النجديون يهاجمون الحجاز

بعد ما فشل مؤتمر الكويت على المنوال الذي بسطناه أنفاً، وعجزت الحكومة البريطانية عن التوفيق بين صديقيها الملك الحسين والسلطان عبد العزيز عقد هذا اجتماعاً حافلاً في الرياض دعا إليه كبار قومه لتقرير الخطة التي يسيرون عليها إزاء الهاشميين، وبعد البحث والمناقشة اتفقت الكلمة على مهاجمة هذه الأقطار الثلاثة في وقت واحد فمشت بيارق نجد إلى الحجاز والعراق وشرق الأردن في أول العام الهجري الجديد سنة ١٣٤٣ (شهر أغسطس سنة ١٩٢٤) فبلغت الحملة المرسلّة إلى الأردن ضاحية عمان يوم ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٤ وهاجمت القسطل وأم العمد (منازل بنى صخر) وبادوه وطرش، فصمد لها جند الحكومة يؤيدهم العربان وطردوها - وكان الأمير عبد الله يومئذ في الحجاز - وأذيع رسمياً يوم ٢٢ منه أن النجديين طردوا نهائياً من شرق الأردن، وأن الطيارات طاردهم حتى قرب الأزرق، وبلغت خسارتهم ألف قتيل وجريح وأسر منهم ٢٠٠.

وأصيبت الحملة التي أغارت على العراق بما أصيبت به الحملة الموجهة إلى الأردن. فصدت وردت وحالف التوفيق القوى التي هاجمت الحجاز وما كان عدد رجالها يزيد على بضعة الآلاف بقيادة خالد بن لؤي وسلطان بن بجاد، واحتلت مخفر كلاخ من مخافر الحكومة الهاشمية - ويقع شرقي الطائف - وتقدمت إلى مخفر الأخيضر ومنه زحفت بدون مقاومة تذكر إلى الطائف. ويقول بعض الرواة إن القوات الهاشمية المرابطة في المخفرين - وما كان عددها يزيد عن المائتين والخمسين جندياً - استسلمت إلى الغزاة ولم تشهر سلاحاً في وجههم.

وبلغت القوة الطائف، وكان فيها نحو ٥٠٠ جندي نظامي يقودهم اللواء صبرى باشا وزير الحربية والقائد العام للجيش الحجازي - وقد عهد إليه بالدفاع عن تلك المنطقة، يساعده الشريف شرف بن راجح أمير الطائف وحاكمها. وكان في الطائف أيضاً الشريف عبد الله باشا بن محمد وقد جاءها للاصطياف مع أسرته وعدد كبير من أسر مكة وعائلاتهما.

وأبلغ الشريف عبد الله بن محمد عمه الحسين خبر الغارة. فكتب إليه قائلاً: يجب أن

تتخذوا التدابير اللازمة للدفاع ورد المغيرين. فأجابه أن مخازن العتاد والذخيرة تكاد تكون فارغة، وأن الموجود لا يكفي للدفاع وطلب إرسال نجدات بسرعة. فأصدر الملك أمره إلى ولي عهده الأمير على وكان في مكة وقد جاءها حاجا في تلك السنة مع قواته من المدينة، وتبلغ نحو ٨٠٠ جندي نظامي بالسفر إلى الطائف. فغادر مكة عصر يوم ٢ صفر، ومعه ٤ مدافع جبلية و ٨ رشاشات.

وبدلا من أن يسلك بقواه الطريق السلطاني (طريق كرى) أصدر الحسين الأمر إليه بأن يسلك طريق ربيع الثانية وهو أقرب من ذاك ولكنه أوعر. وقد أدى هذا التدبير إلى تأخير النجدة لأن المدافع والرشاشات والذخائر كانت محملة على إبل لم تعتد السير في الجبال - لا على بغال كما هي العادة في الجيوش - وبدلا من أن تصل يوم ٤ منه وصلت يوم ٥ إلى وادي المحرم ويبعد عن الطائف ثلاث ساعات تاركة مدفعين وقسما كبيرا من العتاد في الطريق. ودخل الأمير الطائف في مساء ذلك اليوم مع قواته البدوية تاركا القوى النظامية بقيادة اللواء جميل باشا الراوى في الطريق.

وأراد الأمير النزول في قصر شبرا - وقد اعتاد النزول فيه - فحال الشريف عبد الله باشا بن محمد دون ذلك لأن رصاص النجديين كان يصله، فقصده قصر رعدان وهو واقع قرب السور، وقضى ليلته فيه، وعرف قادة الجيش السعودي بوصول الأمير، ويقال أن قسما من البدو الذين جاؤا معهم انضم إليهم فقرروا الإسراع في العمل وبذل الجهد لاحتلال الطائف قبل وصول القوات النظامية الأخرى، وحملوا حملة صادقة على المخافر الواقعة حولها فاحتلوها، فلجأ رجالها إلى داخل المدينة وانضموا إلى الحامية وكانت مسلحة بثلاثة مدافع جبلية و ٨ رشاشات مع عتاد قليل.

وغادر الشريف عبد الله بن محمد الطائف ضحى ٦ منه قاصدا مكة لإطلاع الحسين على الحالة في الطائف - وكان المهاجمون قطعوا الأسلاك البرقية. فسلك طريق عثمان وأدرك الأمير على عند الظهر أن وجوده داخل السور لا يفيد. فخرج في الساعة الرابعة بعد الظهر مع بعض رجاله قاصدا وادي المحرم للاجتماع بقواه التي وصلت إليها على أن يكر بها على الطائف فينقذها ويطرده المهاجمين، وقد فشلت هذه الخطة بسبب الاضطراب الذي ساد بعد سفره. وقد لحق به على الأثر صبرى باشا والشريف شرف بن راجح القائممقام فهجم بعض الموظفين والسكان على الأبواب وفتحوها عنوة معلنين أنهم لا يريدون الحرب وهددوا الجند بالضرب إن لم يكفوا عن القتال حفظا لأرواحهم، وخوفا من

خراب ديارهم فغادر الجند البلدة ليلا بعد ما عطلوا المدافع والرشاشات. ودخل النجديون البلدة فى صباح ٧ منه بعد مافع سكانها العلم الأبيض شارة التسليم ونهبوها وفتكوا بسكانها الذين وقعوا فيما حاذروه. وقد أنكر ابن سعود على رجاله ما فعلوه وتبرأ منهم. وجاء فى بلاغ شبه رسمى أصدرته حكومة نجد عن هذا الحادث.

ما نصه:

ولما صارت القوة المهاجمة على أبواب الطائف وجدت قوات الحسين تغادرها على جناح السرعة فدخلتها ودخلها الحجازيون ولم تمض ساعة حتى امتلأت بهم واختلط الحابل بالنابل والعدو بالصديق وأنكر الابن أباه والأخ أخاه. وقد قام البدو الحجازيون الذين كانوا يحاربون مع الشريف بأعظم أدوار السلب والنهب».

وتبدل الموقف العسكرى بعد سقوط الطائف، وبعد تشتت القوى التى كانت فى داخلها ولم يعد فى استطاعة قوات الأمير على أن تهاجمها، ولذلك قرر أن يحشد جموعه فى الهدى وتبعد خمس ساعات عن الطائف غربا وتعلوا على سطح البحر ١٦٠٠ متر وتسيطر على وادى الحرم فارتد إليها صباح ٧ منه.

وفى صباح ٨ منه غادرها بأمر والده. وكان يدير حركات الجيش من مكة إلى بازان فى جوار عرفات فبلغها صباح ٩ منه وأقام فيها يستعد للقيام بغارة جديدة.

وفى صباح ٢١ منه غادرت القوة بازان إلى الهدى ثانية وذلك بطلب عربان ذاك الجوار الذين ألحوا على الملك بإرسالها ليشتروا معها فى استرداد الطائف كما قالوا، وكان الملك ينتظر ورود قبائل حرب فتسلك طريق اليمانية لحمايتها فلم تحضر. وبذلك ظل هذا الطريق مفتوحا، وما كان عدد أشرف الحرث الذين يدافعون عنه يزيد عن الخمسين بقيادة الشريف على ابن الحارثية.

وقعد العريان عن تأييد القوة وشد أزرها خلاف ما وعدوا، وشعر الأمير بذلك وأدرك أن معظم القبائل انضم إلى السعوديين، وأنها قد تضربه من وراء فأحكم موقفه فى الهدى وحصنه للدفاع عن مكة. ورأى قادة الجيش السعودى وكانوا يطلعون على حركات الجيش الهاشمى بواسطة عربان الديرة - الذين كانوا يبلغونهم كل حادث فى حينه أن يعجلوا فى الاستيلاء على الهدى فأعدوا عدتهم بالاتفاق مع عربان طويرق النازلة فى الهدى، وحملوا

حملة صادقة في منتصف ليلة ٢٦ صفر من القلب والجناحين، ولما كانت الليلة حالكة السواد وكان دليلهم من أبناء الديرة فقد بلغوا الأماكن الأمامية لخط الدفاع الأصلي من دون أن يراهم أو يشعروا بهم أحد. وفاجأهم الجند أصبحوا على مسافة ٥٠ متراً فاستمرت الحرب الليل بطوله وفي الصباح انسحب الجند من الخط الأمامي إلى الخط الأصلي وأصلى المهاجمين نارا حامية من الرشاشات ففتك بهم.

وظهر لقيادة الجيش حينما طلعت الشمس أن عربان الديرة انضمت إلى السعوديين وأنها تقاتل في جانبهم وأن بعضها اعتصم بالجبال وأخذ يطلق الرصاص على الجيش من الوراء فقررت الانسحاب خوفاً من قطع خط الرجعة، ولئلا يقع الجند بين نارين وقد انقلب الانسحاب إلى هزيمة بعد ذلك لأن بدو الديرة كانوا يطلقون الرصاص على الجيش في تراجعهم وبلغ يازان في الغداة فخيم فيها وأخذ يجمع صفوفه وقواه.

وقد كان لارتداد الجيش على هذا المنوال أسوأ تأثير فضعفت القوى الأدبية في نفوس الحجازيين، وكثر المنضمون إلى السعوديين، وفي جملتهم بعض الأشراف وعلى رأسهم الأشراف الحرث الذين أخذوا يهددون طريق مكة - جدة.

ولما وصلت الحالة إلى هذه الدرجة من الخطورة جمع الحسين الأشراف وسألهم عن رأيهم في الحالة فقرروا الانسحاب إلى جدة، وبدأوا فأرسلوا النساء والأطفال وبينهم عائلة الحسين نفسه.

طلب مداخلة الإنكليز

واجتمع الشريف عبد الله باشا بن محمد والشيخ عبد الله سراج قاضي القضاة والسيد أحد السقاف رئيس الديوان العالي في مكتب الأخير وبحثوا الحالة وقرروا أن يقترحوا على الحسين إرسال برقية إلى الحكومة البريطانية لطلب تدخلها وقد وضعوها فعلاً. وخلاصتها أن الدولة الهاشمية هوجمت من قبل السعوديين من دون استعداد وأنهم باسم الصداقة القديمة يرجون تدخل الحكومة البريطانية لكف الأذى وصيانة البلاد من الأخطار. وقد كتبت البرقية ووقعت وأرسلت إلى مكتب البرق، ولكن الحسين أوقفها ومنع إرسالها.

- ٦ -

تنازل الحسين والمناداة بالملك على

ورأى عقلاء الحجاز المجتمعون فى جدة أن الطريقة المثلى لحل الخلاف بينهم وبين ابن سعود هى حمل الحسين على التنازل عن العرش فيتخلصوا من شدة شكيمته أولا ويرضوا ابن سعود ثانيا ، وكان ينادى بأنه ما نهض إلا لقتال الحسين وانقاذ الحجاز فدعوا الأمير عليا إلى موافقاتهم فى جدة فجاء إليها يوم ٤ ربيع الأول سنة ١٣٤٣ فأبلغوه أن الأمة قررت خلع والده ومبايعته حقنا للدماء فأبى قبول البيعة مراعاة لكرامة والده فأرسلوا إلى الحسين فى مكة البرقية الآتية:

بما أن الشعب الحجازى بأجمعه واقع الآن فى الفوضى العامة بعد فناء الجيش المدافع وعجز الحكومة عن المحافظة على الأرواح والأموال، وبما أن الحجاز بلاد مقدسة يعنى بأمره عموم المسلمين، لذلك فأن الأمة قررت نهائيا تنازل جلالة الشريف حسين وتنصيب ابنه الأمير على ملكا على الحجاز فقط مقيدا بالدستور - على شريطة أن ينزل على رأس المسلمين وأهل الحجاز فى تحقيق آمالهم ورغائبهم فى إصلاح شئون البلاد المادية والمعنوية، وأن يكون للبلاد مجلسان، أحدهما نيابى وطنى لإدارة الأمور الداخلية والخارجية، والآخر شورى يتكون من أعضاء نيابيين منتخبين من المسلمين على اختلاف بلادهم، ومهمته الإرشاد والمساعدة على إصلاح الشئون الداخلية والخارجية والله الموفق لما فيه الصلاح.

٤ ربيع الأول سنة ١٣٤٣

عبد الله على رضا، سليمان قابل، محمد طويل، مصطفى إسلام، ناصر بن شكر، شرف بن راجح، محمد صالح باناجه، محمد نصيف، عبد الله الصغير، على محمد سلام، أبو بكر باغفار، محمد نور جوخدار، أحمد ناظر، حمزة شيث، سليمان أبو غلية، حمزة جلال ابن على مصطفى، بابلى هاشم بن سلطان، سليمان أبو داود، عبد الصمد إبراهيم زامكة.

أحمد حماد، محمد سرور الصبيان، عابد مقادى، عبد الرحمن باجنيد، عثمان با عثمان.

أُمين سنباوه، حسين محمد نصيف، أحمد بن عبد الرحمن،

فأجاب الحسين على هذه البرقية ببرقية وجهها إلى جميع موقعى التلغراف السابق كل باسمه:

لا بأس وقد أشرنا لكم بقبول التنازل بكل ارتياح وأنا ليس لنا رغبة إلا فى سكينة البلاد وراحتها وسعادتها، فالآن عينوا لنا مأمورين ليتسلموا البلاد والشغل بكل سرعة ونحن نتوجه فى الحال وإن أخرتم من يتسلم البلاد ووقع حادث فأنتم المسؤولون عنه والأشراف عندكم كثير موجودون أرسلوا أحدا منهم أو سواهم، وعلاوة على هذا إذا قبل منكم ابنى على الأمر فعينوه رأسا،

فردوا عليه بالبرقية الآتية:

الحالة حرجة جدا ولا وقت للمخابرات فإن كنتم لا تتنازلون للأمير على فنسترحم بلسان الإنسانية أن تتنازلوا جلالكم حتى تتمكن الأمة من تشكيل حكومة مؤقتة حقنا لدماء الأبرياء من المسلمين، ويمكنها المخاطبة مع من يرون طريقة لنجاتهم ليعينوا من شاعوا، وإذا تأخرتم عن إجابة هذا فدماء المسلمين ملقاة على عاتقكم، والرجا نزولكم على رأى الأمة،

فأجاب الحسين تليفونيا:

أتشكر عن رغبتكم فى تنازلى، ولكن لغير الأمير على، وهذا ما أصرح لكم به وأرجوكم الإفادة سريعا ولا عندى غير هذا بصورة قطعية ومسئوليته على ومؤاخذته عائدة على فكأنى لم أفعل شيئا وإنى بكل رجاء أرغبكم أن تعينوا شخصا غير على بكل سرعة حتى يتم المقصود، وهذا أول وآخر ما أقوله بكل ممنونية وارتياح، هذا إذا كان لكم شفقة حقيقة على البلاد،

ثم أرسل البلاغ الآتى إلى الأعيان بواسطة قائمقام جدة.

تصميمى على الاعتزال أؤكد لكم بهذا أيضا طلب تعيين من يتسلم البلاد ومعاملاتها فى يومنا هذا بكل سرعة فإن الفوضى التى ذكرتموها فى برقيات طلبكم اعتزالى الأمر وقعت الآن بداعى إشهاركم رغبة تنازلى وإنى لا أقبل أى مسؤولية تقع إذا لم تسارعوا اليوم فى تعيين من يقبض على البلاد ومعاملاتها لا توجه فى الحال إلى الجهة التى

يختارها لى المولى على طريق جدة، وهذا ليس فرارا من أى شئ تتصورونه كلا ثم كلا تتضاعف التصورات والظنون بنا حين جواب الهيئة.

بيعة الملك على

وعلى أثر ذلك اجتمع الناس فى دار الحكومة بجدة وجاء سمو الأمير على فجرت مبايعته بالملك وذلك يوم ٥ ربيع الأول، وألقى السيد طاهر الدباغ الخطبة الآتية:

بناء على طلب الأمة قد تنازل جلالته والدكم وذلك بموجب برقيته المؤرخة فى ٤ ربيع الأول سنة ١٣٤٣ رقم ٦٩ وقررت الأمة نهائيا البيعة لجلالتكم ملكا دستوريا على الحجاز، فقط على شريطة أن تنزلوا على رأى الأمة فى تحقيق آمالهم ورجائهم فى إصلاح شؤون البلاد المادية والمعنوية، وأن يكون للبلاد مجلس نيابى وطنى ينتخب أعضاؤه من عموم الأقطار الحجازية بموجب قانون أساسى تضعه جمعية تأسيسية - كما هو جار فى الأمم المتقدمة - ومهمته إدارة الأمور الداخلية والخارجية بواسطة وزارة دستورية مسئولة أمام المجلس، وحيث إن الوقت ضيق الآن عن تشكيل المجلس الوطنى النيابى فقد رأت الأمة أن تشكل هيئة لمراقبة أعمال الحكومة، حيث لا يمكن لها إجراء أى عمل بدون تصديق الهيئة وموافقتها، وأننا نبايعك على ذلك وعلى العمل بكتاب الله وسنة ورسوله».

وعلى أثر انتهاء حفلة المبايعه أرسل السيد طاهر الدباغ البرقية الآتية إلى الحسين:

بحمد الله ومساعى مولاي قد تمت البيعة لجلالة نجلكم المعظم وقد فاوض جلالته من يلزم فى تسلم البلاد وإدارة شؤونها فالمنتظر من مولاي مبارحته البلاد بكل احترام تهدئة للأحوال.

ولما وصلت هذه البرقية أجاب عليها بالبرقية الآتية وقد أرسل نسخا منها إلى أعضاء هيئة جدة كلا باسمه:

مع الممنونية والشكر ، هذا أساس رغبتنا التى أصرح بها منذ النهضة وإلى تاريخه، وقد صرحت قبله بوضع دقائق أنى مستعد لذلك بكلى ارتياح إذا عينتم ذاتا غير على وأنى منتظر هذا بسرعة وارتياح لأنه ليس لى غاية إلا راحة البلاد وسكانها وكل ما يستلزم سعادتها،

ولما أطلع الحسين على خطبة البيعة ومانص فيها من وضع دستور للبلاد وإنشاء مجلس نيابي منتخب أرسل إلى القائمقام جدة الكتاب الآتي:

وقفت على بلاغ فخامة قاضي القضاة نائب رئيس الوكلاء البرقي الصادر في ٥ ربيع الأول سنة ١٣٤٣ وعدد ٤ لقائمقام القصر العالي المتضمن أن هيئة جمعية جدة تشير إلى رغبة اعتزالى عن المصلحة الأمر الذى صرحت بإنفاذه عند رغبة الأهالى أو أبسط مقتضى بكل ارتياح وانسراح من أول عام نهضتنا ولم أزل أصرح به إلى تاريخى وأن رغباتى ومقاصدى هى محصورة فى سبيل راحة عموم البلاد ورفاهيتها وسعادتها باستقلالها التام ولا يهمنى تقليد أمر رياستها لأى شخص كان، وأنها وجعت مقامها لابنى على شرط أن يكون أمر حكومتنا الحجازية ونفوذها محصورا فى منطقة الحجاز فقط، وأن تكون حكومته دستورية وعليه ولكون نهضتنا مؤسسة أولا على استقلال البلاد العربية المصرح بحدودها ثم، والعمل فى أقطار الحرمين الشريفين بأحكام كتاب الله وسنة ورسوله فتحديد سلطة الحجاز الجارى مخابرات أولى الشأن معه إلى هذه الساعة فى شئون استقلال العرب ببلادهم، ولو لم يكن فى هذا التحديد ألا تأملنا فى مساعى الحضرة السعودية باستيلائها على حائل قاعدة إمارة الرشيد والجوف مقر آل الشعان وتشبثه فى ضبط الكويت وتعرضه لغير إمارة آل عايض، بل تجاوزه على مكة المكرمة ومساعى أمام صنعاء لضم بلاد (حاشد) وتهامه والشوافع وحضرة الإدريسي على الحديدية وما حولها وجعله - أى أن الحجاز حكومة دستورية ينبذ فيها العمل - سيما الحرمين الشريفين بأحكام كتاب الله وسنة رسوله للعمل فيها بالقوانين البشرية مما تأباه شعائر الإسلام وفرائض الدين والأخلاق الشريفة مادة ومعنى، وهذا علاوة على مخالفة ذلك لأساس نهضتنا التى سفك فى سبيلها الحجاز خصوصا والعرب عموما دماءهم وأموالهم وأنفسهم لنيل هاتين الغايتين الشريفتين المقدستين.

وعليه تبلغوا هيئة الجمعية الموقرة المذكورة وكل من يقتضى إبلاغه احتجاجى القطعى أولا على تحديد نفوذ الحجاز كما ذكر بما ينشأ عن قطيعة العرب وحرمانهم من حقوقهم الحيوية الأساسية.

والثانى ما فى إيدال العمل بكتاب الله وسنة ورسوله، ولذا فإنى أحفظ حقوق اعتراضى وإنكارى المادة والمعنى بكل ما ذكر ولذا تحرر.

هيئة جدة وقناصل الدول

وأرسلت هيئة جدة يوم ٤ منه إلى قناصل إنجلترا وفرنسا وهولندا والسوفييت وإيطاليا وإيران البلاغ الآتى:

نحيط علم سعادتكم نظرا لما وصلت إليه حالة البلاد من سوء السياسة والإدارة المستمرة، وحيث إن الخطر محقق من كل جهة وثبوت عجز الحكومة المركزية عن كل تدبير قد اتفق جميع أهالى الحجاز على طلب تنازل جلالة الملك حسين عن مركزه وذلك لاتخاذ التدابير اللازمة وحقق دماء الأبرياء، ولكن الملك حسين مصر على عدم التنازل وقد كررنا عليه الطلب مرارا فلم يقبل.

فعليه يكون فى علمكم أن المسؤولية عائدة على شخصه فيما سيلحق البلاد والأهالى من الخطر، على أن يكون حقوق الإنسانية تقتضى التوسط فى حقن دماء الأبرياء بالاتفاق مع الأمير ابن سعود على ما يصون الأرواح والأموال وأقبلوا فائق الاحترام.

ثم أرسلت أيضا إلى القناصل نصوص المكاتبات الرسمية التى دارت بينها وبين الحسين بشأن تنازله.

إنشاء الحزب الوطنى الحجازى ومبادئه

أنشئ هذا الحزب يوم ٢ ربيع الأول (أى قبل بيعة الملك على) فى اجتماع عقده رجال جدة ووضعوا له المبادئ الآتية:

- ١ - السعى بكل الوسائل لحفظ البلاد من الكارثة الساحقة المحدقة بها.
 - ٢ - السعى لجعل البلاد دستورية إسلامية سالمة من شوائب الدسائس والتفوذ الأجنبى.
 - ٣ - النزول على ما يرتئيه العالم الإسلامى لمصلحة البلاد والعباد وكيفية إدارة البلاد.
- وهذه أسماء هيئته الإدارية: الشيخ محمد الطويل رئيسا ومحمد طاهر الدباغ سكرتيرا عاما وقاسم زينل خازنا وعبد الله رضا وصالح شطا وعبد الرؤوف الصبان والشريف شرف ابن راجح وسليمان قابل ومحمد نصيف ومحمد صالح نصيف ومحمود شلهوب ومامجد كردى أعضاء.

ووزع الحزب نشرتين على الأمة: الأولى يوم ٩ ربيع الأول، وجاء فيها أن المأزق الحرج الذى وقعت فيه البلاد دفع الأمة إلى التفكير فيما يجب عمله لدرء الخطر الداهم، وأن تتولى أمر نفسها بنفسها وأن تسعى بكل الوسائل لحفظ البلاد والعباد، ولأجل أن تكون الأعمال فى يد قادة صالحين للعمل، مفكرين فيما يجب عليهم نحو وطنهم المحبوب تشكل حزينا الوطنى الحجازى من ذوى الأفكار السامية والنظر الثاقب وانتخبوا من بينهم ١٢ عضوا للقيام بالأعمال التى توجبها الحالة الحاضرة، وقد باشروا والله الحمد عملهم وسيسيرون على مبادئ الحزب القويمة التى يتفانون لأجلها، وقد عاهدوا الله سبحانه وتعالى وأقسموا بعظيم آياته أن لا يدعوا صغيرة ولا كبيرة من الأعمال العائدة لمصلحة البلاد ألا فعلوها بقدر استطاعتهم، وكل ما يرغبونه من الأمة الحجازية أن تتدبر بالصبر وأن تضع ثققتها فى الحزب ورجاله المخلصين».

وجاء فى النشرة الثانية أن الحزب يقوم بالنيابة عن الأمة فى الوقت الحاضر والمستقبل،

بيان الحزب الوطنى إلى العالم الإسلامى

وفى يوم ٥ ربيع الأول و٤ أكتوبر سنة ١٩٢٤ أرسل الحزب الوطنى البيان الآتى إلى صحف مصر وقد وقعه محمد طاهر الدباغ سكرتيره:

«بما أن الشعب الحجازى بأجمعه الواقع الآن فى الفوضى العامة من فناء الجيش المدافع وعجز الحكومة عن المحافظة على الأرواح والأموال، وبما أن الحرمين الشريفين خاصة وعموم البلاد الحجازية عامة مستهدفة لخطر ماحق، وبما أن الحجاز بلاد مقدسة يعنى أمرها عموم المسلمين، لذلك فإن الأمة قررت نهائيا وأجبرت الشريف حسينا على التنازل عن عرشه، وسينسحب إلى حيث يرغب من البلاد لإقامته، وبالنسبة لما يخشى حدوثه من الاضطرابات الداخلية وهياج الرأى العام فقد رأت الأمة أن تباع صاحب الجلالة عليا الأول ملكا دستوريا على الحجاز فقط - على شرط أن ينزل على رأى الأمم الإسلامية فى ما يؤول إليه صلاح هذا البلد الأمين، وقد أرسلت الأمة الخطابات إلى الإمام ابن سعود للمفاوضة، وأن الشعب الحجازى بعد هذا التبليغ والإجراء يلقى كل مسئولية على عاتق المسلمين إذا لم يسارعوا فى إنقاذ البلاد بإيقاف جيوش الإمام ابن سعود عند

آخر منطقة وصلت إليها، وإرسال المندوبين بكل ما يمكن من السرعة لإتمام المفاوضات واتخاذ الاجراءات الفعالة لحفظ البلاد».

الحزب يتوسط عند ابن سعود

وفى يوم هـ منه أرسل الحزب الوطنى الكتاب الآتى إلى عظمة السلطان عبد العزيز سعود فى الرياض:

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى حضرة صاحب العظمة السلطان عبد العزيز بن سعود:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته - وبعد ، فإننا معاشر العرب أمة واحدة شرفنا الله بدين الإسلام، وأن البلاد الحجازية التى هى منبع النور الإسلامى هى البلاد المقدسة عند عموم الناس أجمعين، وفيها حرمة الأمين وقبلة المسلمين والمشاعر العظام. وقد حدث بينكم وبين الشريف الحسين من النفور والمنازعات بأسباب عائدة لشخص الشريف وليس للأمة والبلاد أدنى دخل فى الأمر. لأن السلطة المطلقة كانت فى يده ولا يعمل إلا بما يريده بل قد احتكر الكلام عن لسان أهلها بما لا يريده، ونسب لهم ما لا يوافقون عليه وأوجد العداء بينهم وبين الأمم المجاورة لهم من سكان نجد وخلافها بلا سبب - مع اتحادهم فى الدين والمذهب حتى أدى ذلك إلى سفك الدماء البريئة، فلما بلغ السيل الزبى هب الشعب الحجازى المجتمع فى جدة من أهل مكة والطائف والأشراف والأعيان والعربان من عموم الطوائف الإسلامية الموجودة فى الحجاز وكلفوا الشريف حسين بالتنازل عن ملكه لما ظهر من امتناعه عن تلاقى هذا القتال بالطرق السياسية، وباعوا ابنه سمو الأمير عليا ملكا على الحجاز فقط - بشرط أن ينزل على رأى الأمم الإسلامية، فبلسان هذه الأمة وباسم الإسلام الذى قمتم لنصرتة وأوقفتم حياتكم لرفعة شأنه وعلو مكانته نحاطبكم ونرغب من شهامتكم العربية الأمر بإيقاف الجيوش عند آخر نقطة وصلت إليها والموافقة على إرسال المندوبين من طرفنا للمفاوضة معكم فيما يجب عمله نحو هذه البلاد المقدسة لحفظ الأرواح والأموال وتأمين البلاد التى قال فيها سبحانه وتعالى «أَوْ لَمْ نُمَكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجَبِّي إِلَيْهِ تَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رَزَقًا مِنْ لَدُنَّا» وقال فيه صلى الله عليه وسلم «إِنَّ مَكَّةَ حَرَمَهَا اللَّهُ وَلَمْ يَحَرِّمْهَا النَّاسُ، وَإِنَّمَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ، فَلَا يَحِلُّ لِمُرِيٍّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ

وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا أَوْ يَعْصِدَ بِهَا شَجَرَةً» إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ أَوْ كَمَا قَالَ.

وقد قال صلى الله عليه وسلم لعتاب بن أسيد حين ولاه مكة «أَتَدْرِي عَلَى مَنْ وَلَّيْتُكَ؟ وَلَّيْتُكَ عَلَى أَهْلِ اللَّهِ فَاسْتَوْصِ بِهِمْ خَيْرًا» ونحن نقر بما تقررون به من الإيمان والإسلام والتوحيد والتمسك بالكتاب والسنة وترك البدع والمنكرات وكل ما خالف التعاليم الإسلامية الصحيحة الواردة في الكتاب والسنة ونشهد أن الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله، وقد رفعنا الأمر إلى جميع الأمم الإسلامية واحتكنا إليها فيما ستكون عليه حالة الحرمين الشريفين، هذا وملتجئ إلى الله تعالى ثم إلى عدلكم وشهامتكم أن تأمر بإجابة رغائب الأمة الحجازية المستعدة لقبول طلباتكم العادلة والله على ما نقول وكيل وأننا نحمد الله إليكم أولا وآخرا والسلام».

وأبطأ وصول الجواب من السلطان فأبرق له الحزب برقية بما حواه الكتاب فأرسل إليه يوم ٢٦ منه البرقية الآتية:

«وصل تلغرافكم العمومي أما رسالتكم الرسمية الخاصة المتعلقة بالصلح فلم تصل، لا يمكن نشر روح السلام في الجزيرة مطلقا مادام الحسين وأولاده حكام الحجاز، لا نقصد الطمع في امتلاك الحجاز والتسلط عليها، ولهذا فهي تترك للعالم الإسلامي وهذا ما نراه من البداية بتلك البلاد المقدسة وإذا خرج الحسين وأولاده فأنتم آمنون في بلادكم ولقد أرسلنا التعليمات المتعلقة بذلك إلى رؤساء جيشنا».

- ٧ -

عهد الملك على

قبل الملك على البيعة في جدة يوم ٤ ربيع الأول بموافقة والده ورضائه، وعاد إلى مكة يوم ٧ منه بعد ما أرسل يبلغ ابن سعود ما وقع ويطلب وقف القتال، فأقام في جوار والده حتى يوم ١٠ منه، ففيه غادر هذا مكة قاصدا جدة وظل فيها أربعة أيام وفي يوم ١٤ منه غادرها بالباخرة الرقمتين إلى العقبة ومعه عائلته وخدمه وأمير الآلاي عثمان بك التركي مدير الشرطة بعد ما طلب إلى نجله ترفيعه إلى رتبة أمير لواء ففعل.

الحسين لم يستجد بالإنجليز

وأعلن الحسين قبل سفره من جدة أنه لم يستجد بالإنجليز، ولم يطلب مساعدتهم في القتال الدائر بينه وبين ابن سعود. وقال إن كل ما في الأمر هو أنه كلف وكيله في لندن أن يلفت نظر ولاية الأمور البريطانيين إلى أعمال ابن سعود ليقابلوها بما كانوا يقترحونه عليه من عدم إزعاجه أو مبادأته بالعدوان.

الملك على يجلو عن مكة

وساعت الحالة بعد خروج الحسين من مكة، وزاد اعتداء العربان وتواترت الأخبار بأن الجيش السعودي يتقدم إلى مكة من طريق السيل وما كانت قوات الحكومة تزيد عن ٣٠٠ جندي نظامي يضاف إليها ٢٠٠ شرطي وقسم من ببشة وعكيل عندها ٤ مدافع جبلية وه رشاشات خفيفة و ٣ رشاشات ثقيلة، ومع أن هذه القوة ما كانت تكفي لأى عمل عسكري فقد أرسلت بأمر الملك الجديد إلى وادى فاطمة لضرب الأشراف الحرث وتأديبهم فأدت مهمتها ونكلت بهم وقتلت شقيق الشريف على زعيمهم وقتلت أخا ثالثا له وقادته هو إلى مكة.

وغادر اللواء صبرى باشا وكيل الحربية مكة يوم ١٣ منه إلى جدة للإشراف على الحالة فاجتمع إلى رجال الحزب الوطنى (هيئة جدة) فأبلغوه أنهم يرون الجلاء عن مكة فلا يسفك

دم في منطقة الحرم، ولما أبلغ هذا القرار إلى جلالة الملك وافق عليه. فغادر مكة يوم الاثنين ١٤ ربيع الأول فبلغ جدة ليلة ١٦ منه مع رجاله واستقر فيها. وفي يوم ١٧ منه وصلت فرقة النصر المؤلفة في عمان بقيادة تحسين الفقيه فانضمت إلى القوى الموجودة وأخذت تعمل في إقامة خطوط الدفاع حول البلدة وتعد معدات القتال.

الحزب الوطني يستصرخ العالم الإسلامي

وعلى أثر دخول السعوديين إلى مكة وعودة الملك على إلى جدة أرسل رئيس الحزب الوطني البرقية الآتية يوم ١٨ منه إلى رجال العالم الإسلامي «سحبت الجيوش إلى جدة احتراماً للحرم وحققنا للدماء ودخلت الجيوش السعودية مكة بسلام نؤمل اهتمام العالم الإسلامي بإرسال الوفود، وأن وساطة المسلمين هي غاية ما نرجوه الأمة. نكرر استنجدنا بالمسلمين الغيورين على الحرمين».

الحزب يرسل وفداً إلى مكة

ورأى أقطاب الحزب الوطني في جدة أن يتصلوا بقيادة الجيش السعودي بعد دخولهم مكة ويتبادلوا معهم الرسائل عليهم يصلوا إلى حل. فأرسلوا إليهم يوم ٢١ منه الكتاب الآتي:

من عموم أهل جدة وأهالي مكة الموجودين بجدة إلى حضرة الأمير خالد بن منصور ابن لؤي قائد الجيوش السعودية:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد فقد وصل إلينا كتاب الإمام عبد العزيز ابن سعود الذي يخاطب به جميع أهل مكة وجدة ويؤمنهم فيه على أرواحهم وأموالهم^(١) فأما ما

١ - هذا نص الكتاب:

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل إلى كافة من يراه من إخواننا أهل مكة وجدة وتوابعها من الأشراف والأعيان والمجاورين والسكان وفقنا الله وإياكم لما يحبه ويرضاه أمين سلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أما بعد فإن الموجب لهذا الكتاب هو شفقنا على المسلمين لصالح أحوالهم وأمر دينهم وديارهم، ولم نزل نكرر على الحسين النصائح ونحرضه على ما يجمع شمل العرب لتكون كلمتهم واحدة، ولكن الطبع غلب التطبيع ولا يحتاج تطويل الشرح بما انطوى عليه، لأن أكبر شاهد على ذلك ما رأيتموه منه وشاهدتموه من أقواله وأفعاله

سيجعل أمر هذه البلاد المقدسة شورى بين المسلمين فقد اتفقنا والحمد لله نحن وإياه فى نقطة واحدة لا شك أن فيها المصلحة العامة لهذه البلاد المحترمة المقدسة، فنرى أنه لم يبق موجب للقتال وسفك الدماء، وأصبح الحل المطلوب من الطرفين واضحا جليا وحيث الأمر كما ذكر نكلف سيادتكم بالموافقة على إرسال مندوبين من طرفنا إليكم يكونون فى أمان الله وأمان الإمام عبد العزيز بن سعود وأمانكم لعقد هدنة توقف القتال وتصون الطرفين من سفك الدماء إلى أن تحضر الوفود التى طلبنا حضورها من جميع الأقطار الإسلامية، وعلى الخصوص من جمعية الخلافة بالهند - وقد ورد جوابها بأنها أرسلت المندوبين - وبعد اجتماع الوفود ننزل على ما تقرره وتراه، هذا ما ندعوكم إليه ونكلفكم بقبوله طبقا لما جاء بكتاب الإمام عبد العزيز، ولا شك أنكم توافقون عليه، واللّه ولى التوفيق، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم».

وفى يوم ٢٢ منه تلقى الحزب الرد الآتى:

من خالد بن منصور بن لؤى إلى محمد طويل وكافة الأعضاء:

السلام على عباد الله الصالحين - أما بعد خطابكم وصل وفهمنا مضمونه بعده من طرف بيت الله الحرام واتباعه جاء الله به عنوة للمسلمين، والذي يبغى يتعلق بالحسين بمحبة ومعاونة ماله عندنا إلا المقاومة بحول الله وقوته، وإن بغى على بن الحسين الأمان فيقبل ويواجهنا مأمون، والمجالس والمخابرة لها راع وهو الإمام عبد العزيز حفظه الله ورعاه.

مع وصول الخبر يستوى علم زين ومقام على عندكم من غير مواجهة بيننا وبينه نتيجة الفساد يكون معلوم وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم.

وفى يوم ٢٣ منه أرسل الحزب الوطنى الكتاب الآتى إلى خالد بن لؤى:

وصل كتابكم وجميع ما به علم وسنرسل لكم غدا أربعة أشخاص بالنيابة عن جميع الأهالى الموجودين بجدة للسلام عليكم وإفهامكم الحقائق، وأخذ الحقائق منكم رأسا، وأما ما ذكرتموه من المحبة والتعلق بالرجل فليس عندنا من هذا شئ، ولا لنا تعلق إلا بما فيه مصلحة المسلمين والله على ما نقول وكيل».

سفر الوفد وإخفاقه

ورغم ما جاء فى الكتاب فقد غادر الوفد جدة يوم ٢٣ منه إلى مكة. وقد تألف من الشيخ محمد نصيف رئيسا ومن المشايخ عبد الرؤوف الصبان وعلى سلامة وسليمان عزاية ومحمود شلهوب وصالح شطا يحمل توكيلا من الحزب يخوله المفاوضة فى كل ما يحقن الدماء. ولما قابل خالد بن لؤى خيرهم بين ثلاث: إما أن يقبضوا على الملك وأما أن يجبروه على الخروج من الحجاز. وأن لم يقدرُوا لضعفهم فلدبهم قوة من البدو المتطوعين فى الجيش السعودى تساعدهم على ما يريدون وقال إنه غير مستعد للتساهل مطلقا.

وعاد الوفد إلى جدة يحمل الشروط فبلغها مساء السبت ٢٦ منه فدعا أعضاء الحزب وأعيان الأمة على الفور وأبلغهم ما جاء به. وقال لهم إن لهم مهلة عشرة أيام فقال أناس بوجوب الذهاب إلى دار الملك وحمله على التنازل والسفر. وقال غيرهم بالانتظار والتريث وأخيرا تم الاتفاق على أرجاء الأمر إلى غد. وعقد الاجتماع فى الغداة فوقف رئيس الحزب وأعلن أن مهمة الحزب انتهت. وعلى ذلك تقرر إلغاؤه وحله وكان ذلك يوم ٢٧ ربيع الأول. وقد قبض بعد ذلك على بعض أعضاء الوفد وسجنوا بتهمة أنهم كانوا ضالعين مع السعوديين وأنهم عملوا فى سبيل استيلائهم على الحجاز.

الملك على يقرر الدفاع

ولا بد لنا من الإشارة هنا إلى الدعاية التى بثت تلك الأيام فى جدة للعدول عن الدفاع وحمل جلالة الملك على مغادرة البلاد وتسليمها إلى الجيش الزاحف. وقد وضع بعض أهل الحجاز مضبطة يوم ٢٣ ربيع الأول رفعوها إلى رئيس الوكلاء فى الحكومة الحجازية يطلبون فيها التوسل عند جلالة الملك على باسم الإنسانية بأن ينزل على رأس المسلمين الحجازيين بالرجوع عن الدفاع الذى استعد له. ولما رفعت المضبطة إليه أجاب أنه لا بد له من الدفاع عن بلاد آبائه وأجداده. وهدد دعاة التسليم بالعقاب الشديد. وعلى أثر ذلك أرسل الحزب الوطنى الكتاب الآتى ليلة ٢٥ منه إلى وفده وكان فى مكة:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته: وبعد فقد تقدمت المضبطة بامضاء الأهالى بطلب عدم الدفاع، وكان الجواب اليوم نهائيا بأنه لا بد من الدفاع ولا سبيل لغير ذلك. وبعد

عجزنا عن اقناعه بالنسبة لضعفنا وقوته طلبنا منه أن يكتب كتابا للأمير خالد بإمضاء الملك بالموافقة على توقيف الحرب والأخذ في أسباب التفاهم بينه وبين الأمير خالد إن كان مفوضا، وأن لم يكن مفوضا يمهلنا بدون حرب وبدون حركة من الجانبين بحيث يبقى كل في محله إلى حين حضور الإمام عبد العزيز بن سعود، وبعد وصوله يحصل التفاهم معه وإن لم يوافق أيضا على هذا، فالذي هنا أخذ بأسباب الدفاع بكل همة ونشاط ولا يرجع عن هذه الفكرة مهما كانت النتيجة، وعلاوة على هذا يؤمل أن يصله عسكر ودبابات وطائرات فبعد وقوفكم على هذه الحقيقة تعرفون أن الأمير خالد يوافق على هذا كان بها، وأن لم يلزم تأخذوا في أسباب رجوعكم إلى جدة حالا قبل وصول كتاب الملك للأمير خالد والحذر من التأخير والاهمال، والأمر لله ولكم، وقد أوقفناكم على الحقيقة فاتبعوا ما فيه سلامتكم وتوكلوا على الله بسرعة التوجه، والله يرعاكم، وتحرر هذا بحضور عموم الهيئة».

كتاب الملك على ابن لؤى

ولما ذاع أمر المكاتبات الدائرة بين الحزب الوطنى وخالد بن لؤى فى مكة أرسل الملك على إلى هذا الكتاب الآتى:

«اطلعنا على كتب منكم لأهالى جدة عموما وخصوصا، وفيها التهديد والوعيد، وحيث إن هؤلاء محكومون بحكام رؤساء ليس فى استطاعتهم تنفيذ ما تطلبونه منهم، وليس من شيمتهم إجراء ذلك لذلك رأينا أن نحرر لك كتابنا هذا بأنك أن كنت مفوضا من قبل حضرة الأخ السلطان عبد العزيز فى المذاكرة فيما يختص بحقن دماء المسلمين وبدفع السحق والمحق عن البلاد فعين لنا مندوبين من طرفك ومندوبين من طرفنا نعينهم، ويجتمعون عندك فى مكة أو بحرة، وإن كنت غير مفوض من الأخ سلطان نجد فتخبر عظمتة يفوضك أو يفوض من يراه للمذاكرة فى ذلك، وتكون الحركات الحربية موقوفة من طرفك ومن طرفنا إلى يأتى أن الجواب من حضرة الأخ السلطان عبد العزيز، وإن قلت لا هذا ولا هذا فالأمر مفوض لمن بيده العزة والقدرة فى كل حال».

بين قواد بن سعود والقناصل

أرسل معتمدو حكومات إنجلترا وإيطاليا وهولندا وإيران وفرنسا الكتاب الآتى إلى قواد

ابن سعود فى مكة وهو:

«نحن الموقعين أدناه اعتبارا للحوادث الحربية الواقعة بالقطر الحجازى، ونظرا لوجود عدد عظيم من رعايانا القاطنين بهذه الأراضى المقدسة نرى من واجباتنا ومن حقوقنا أن تدعوكم حكوماتنا إلى احترام أشخاص رعايانا وأموالهم فى أى مكان وأى وقت كان، ولهذا الباعث نرى لزوم إعلامكم أن حكوماتنا لا يسعها ألا أن ترمى على عاتق جيشكم وعاتق كل من هو عامل باسمكم مسئولية جميع ما يقع من قتل ونهب يمسان رعايانا والسلام»

وقد رد عليهم هؤلاء يوم ١٥ ربيع الأول بالكتاب الآتى:

أما بعد فقد وصلنا كتابكم وعلمنا ما فيه ولا يخفاكم أنا معشر العرب لم نقصد ملككم ولا رعاياكم، بل قصدنا محاربة من حال بيننا وبين هذا البيت الذى جعله الله مثابة للناس وأمانا، وهو شرف العرب عموما، ونبذل فى سبيل حمايته إن شاء الله أموالنا وأنفسنا، وأهل مكة وسكانها مؤمنون على دمائهم وأموالهم وجدة وأقطارها ماننا فيها الغرض فإن حصل على شىء منها تعد فعرفونا نمنعه يكون معلوم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم».

وأرسلوا أيضا بعد ذلك بأيام إلى معتمدى الدول المذكورين الكتاب الآتى:

بسم الله الرحمن الرحيم

من خالد بن منصور بن لؤى وسلطان ابن بجاد إلى حضرات قنصل بريطانيا وفرنسا وهولندا وإيطاليا إيران.

«أما بعد، صار لديكم علوم أن ليس لنا فى رعايكم بغى سوى مسألة مكث على بن الحسين فى جدة، وهو ساع علينا وعلى رعايانا بالفساد ولا محالة ويوشى حرب (أى قبيلة حرب) على قطع السبل ومنع الأرزاق بين مكة وجدة الآن إن كان لكم قدرة على إخراجه من جدة فأخرجوه وإلا ميزوا رعاياكم ومن التحق بهم وعرفونا بمحلهم وحنا به أبصر (أى نحن أعرف به) ومتشور السلطان عبدا لعزیز بن السعود إلى أهل جدة بعزلة الحسين وتقديم ولده على مضمونه أنه لا يقبل الحسين ولا أولاده، والمنشور لابد أن يصل جدة عن قريب والجواب مطلوب بحال السرعة، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وصلى الله على محمد وآله وصحبه».

ولما تلقى القناصل هذا الكتاب أرسلوا ردهم عليه وهو:

جدة فى نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى خالد بن منصور بن لؤى وسلطان ابن بجاد

«بعد الاحترام: وصلنا كتابكما ولا يخفا كما أن حكوماتنا ملتزمة الحياد التام فى الحرب القائمة بين نجد والحجاز، وعلى ذلك فنحن محايدون، ولا يمكننا التدخل بأى وجه كان فى هذا الخصام. وقد أخذنا علما بتصريحكما بأن ليس لكما نظر فى رعايانا ونؤيد مضمون كتابنا الأول المختص بهم والسلام».

كتاب الملك على إلى ابن سعود

وأرسل الملك على يوم ٢٧ ربيع الأول كتابا إلى ابن سعود يقترح فيه عقد الصلح وحقق الدم، ولم يتلق جوابا عليه، وهذا نصه:

«بعد السلام والاحترام أعلم عظيمكم بأن الشعب الحجازى العربى محب للسلام، ولدفع الشقاق بين العرب ونظرا لثقتهم التامة بمبادئ الموافقة لمبادئه قد بدل على شكل حكومته وأقامنى ملكا عليه.

وبما أن أمانة الملك قد أودعت لشخصى فلا بد لى من إيفاء واجبات هذه الأمانة بكل شرف، فعليه وانقيادا لأوامر الخالق عز وجل وحبا باتحادنا وكرها لسفك الدماء بين أمة واحدة، واتباعا للرأى العام الإسلامى والمراجعات الواردة إلى من الأقطار العربية الموافقة لمبادئ الأساسية قد قررت أن أتوسل بجميع ما يمكن لعقد صلح شريف يزيل جميع الموانع والمشاكل الموجودة بين الطرفين، للدخول فى عهد جديد يؤمن مصلحة المسلمين عامة والعرب خاصة، ولذلك انسحبت من مكة بدون حرب لحفظ بيت الله الحرام ولتكرار فظائع الطائف ولانتظار جواب مراجعتى الأولى فى جدة وبما أن الجواب لم يأتنى للآن ولم يوجد أحد يرأس جيشكم يمكننى المفاوضة معه اضطررت أن أراجعكم ثانيا، وأنا أنشر مراجعتى هذه علنا بين جميع المسلمين.

أبلغ عظيمكم هذا والبلاد قد أصبحت بحالة عسكرية يمكنها أن تسترجع جميع ما أضاعته بإذن الله، فإذا وافقتم على هذا التكليف الأخير أرجو لحين المباشرة بالمفاوضات

أن تبلغوا قائد جيشكم بمكة رفع ممنوعية أداء فرائض الدين من قبل الأئمة الثلاثة حالا، وإنى خوفا من مضايقة بلدة بيت الله بالمعيشة قد أذنت لمن يريد العودة إلى مكة من سكانها المهاجرين وسمحت بدوام سير القوافل رحمة بالفقراء والمساكين انتظارا لجواب عظمتكم الأخير. ولى من الأمل أن تقابلونى على حسن نياتى، وإلا فبعد الاتكال على الله سترونى وشعبى معا قائمين بجميع ما يترتب علينا من واجب الشرف وحفظ الأمانة لمقاومة تعرضات جيشكم للدفاع عن البلاد وتخليصها ورد الأذى والتعدى عنها، وبالطبع مسؤولية الدماء البريئة ستقع على المتسبب».

ويدلا من أن يجيب ابن سعود الملك عليا مباشرة أرسل يوم ٢٤ ربيع الثانى سنة ١٣٤٣ من الرياض إلى أهل جدة الكتاب الآتى:

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل السعود إلى كافة أهالى جدة
«السلام عليكم ورحمة الله وبركاته - وبعد، فلا بد أنه بلغكم أن أغلب العالم الإسلامى قد أبدى رغبته وعدم رضاه عن حكم الحجاز بواسطة الحسين وأولاده، وأتينا حبا فى سيادة السلام وحقق الدماء نعرض عليكم أنكم فى عهد الله وأمانه على أموالكم وأنفسكم إذا سلكتم مسلك أهل مكة، وبالنظر إلى وجود الأمير على بين أظهركم وخروجه على رأى العام الإسلامى. فأنا نعرض عليكم الخروج من البلد والإقامة فى مكان معين أو القدوم إلى مكة سلامة لأرواحكم وأموالكم، أو الضغط على الشريف على بن الحسين وإخراجه من بلادكم. فأن فعلتم غير ذلك بمساعدته أو موالاته فنحن معذرون أمام العالم الإسلامى وتبعة ما يقع من الحوادث تكون على المتسبب ودمتم».

الوساطات لوقف القتال

لم تذهب صيحة الحجازيين بين العالم الإسلامى واستصراخهم إياه للتوسط بينهم وبين ابن سعود سدى، ولقد كان المجلس الإسلامى الأعلى لفلسطين أول هيئة إسلامية لبث الدعوة. فأرسل يوم ٤ أكتوبر برقيات إلى جميع الحكومات والجمعيات الإسلامية طالبا إرسال وفود من قبلها إلى جدة للتوسط بين المتحاربين. وقال إنه سيوفد بعض أعضائه بمجرد تسلمه جواب القبول. كما أبرق إلى ابن سعود يطلب وقف

القتال فرد عليه يوم ٢٣ منه يقول:

«يسوعى أن وساطتكم جاءت بعد أوانها، فقد جرينا فى السنوات السبع الماضية كل وسيلة فى مصالحة الحسين وفى احلال السلام والوفاق محل الجفاء والخصام فضاعت مساعينا أدراج الرياح، وبقدر ما كنا نظهر من الميل إلى الاتفاق كان الحسين يزيد فى تغاليه وعناده، ودلت منشوراته فى شرق الأردن على أنه يطمع بلا شك فى تقسيم بلادنا وتقطيع أوصالها، وقد منع مواطنينا من تأدية شعائر الحج مدة ست سنوات، واستمر يدس الدسائس فى بلادنا وفى عسير وفى كل مكان، وفى الواقع أن أعماله ومعاملته لحجاج بيت الله الحرام وتصرفاته معهم قد استفحلت بعجزه عن صون الأمن فى مكة والمدينة وعن المحافظة على سلامة الحجاج المسلمين بهذين المكانين، فلكل هذه الأسباب التى يطول شرحها قد اضطررنا لاتخاذ التدابير الشديدة لتهدة الحالة فى الحجاز ولضمان مستقبل بلادنا.

ولما كان هذا هو غرضنا الوحيد ورغبتنا فى أن لا يتكرر وقوع ما وقع نريد أن توجد فى الحجاز إدارة تضمن حقوق المسلمين على الوجه المرغوب، وتكفل راحة الحجاج وتزيل كل ما يشكون منه».

وعاد المجلس الإسلامى فأرسل يوم ٢١ سبتمبر البرقية الآتية إلى ابن سعود «باسم الأمة الإسلامية والعربية نطلب حقن الدماء وصون حرمة البيت الحرام وحل الخلاف بالمفاوضة»

ورد شوكت على باسم جمعية الخلافة فى الهند على برقية المجلس الإسلامى الأعلى قائلا «نرغب فى حقن دماء البلاد المقدسة، وإيجاد السلام متوقف على ترك كل شئ لمؤتمر إسلامى عام».

وأرسلت الحكومة الإيرانية تلغرافا إلى قنصلها فى دمشق قالت فيه إنها قبلت الدعوة التى عرضت عليها للتوسط لوقف الحرب، وطلبت منه إبلاغ ذلك لابن سعود.

وقصد جدة فى شهر نوفمبر من تلك السنة السيد طالب النقيب والمستر فيلبى وأمين الريحاني - وتجمعهم باين سعود جامعة صداقة وود للتوسط عنده لوقف الحرب وأقاموا فيها حتى وصل إلى مكة ليلة الجمعة ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ (٨ جمادى الأولى سنة ١٣٤٣)

فدخلها فاتصلوا به ودارت بينه وبينهم محادثات لم تثمر لتمسكه بخطته القائمة على اخراج آل الحسين من الحجاز.

وبعد مرور سنة أو أكثر على وقوع هذه الحرب أرسل الإمام يحيى يوم ٢٨ ربيع الأول سنة ١٣٤٤ برقية إلى السلطان ابن سعود فى مكة وإلى الملك على فى جدة يطلب وقف القتال قال:

قد علمتم ما حل ببلاد الأماكن المقدسة من الكوارث من نتائج الحرب التى اشتعلت نارها بينكم، ووصل الاستصراخ من الأهالى وعموم المسلمين لعموم ذوى العلاقة من المسلمين بالحرمين الشريفين ومشاعر الحج، فلا جرم إذا رأينا من الواجب علينا إجابة نداء المستصرخين بالتدخل فى طلب انتهاء الحرب بصلح يرضاه الله ورسوله وتقريبه عيون المسلمين، وقد حملنا على ذلك ما نعتقده فيك من حسن الظن بنا والثقة بمساعيينا ووضوح أنكم من أصدقائنا واندفاع ما يظن مريد الانكساح فى سعينا، ولا ثمرة فى إطالة البيان أن نصون مهبط بقاع النزاع، وما فى ذلك من تكرار الكوارث بلا انقطاع وإبقاء الضرر بالبلاد والعباد حالا مستقبلا، وفى ذلك توكلت على الله وصممت على إرسال وفد مكلف بالإصلاح بينكم والثقة العظمى إذا وحد بها العمل فى أس طلبكم لمساعيينا الخيرية بالقبول بوجودنا بصفة الحكم فيما يعينكم واستردادكم السقطات فى البادرات وقبولكم لما يقصر معاناة الاختلاف وإلى ما يحبه الله ويربح فضله إلى ما فيه حفظ الكرامة، وأفيدوا بالجواب السار فنحن فى انتظاره، وفقنا الله جميعا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فرد عليه الملك على يوم ٣ ربيع الثانى بالبرقية الآتية:

«لقد كان لبرقيتكم أكبر وقع فى نفوس أبناء الحرميين وانشرح لها خاطر وقرت بها العين، ولا نستكثر تلك الغيرة على البيت الحرام من فخر آل البيت عليهم السلام فمرحبا بالوفد الذى صمتم على إرساله، وبالغرض الشريف الذى يؤمل من رجاله وسيرون بأعينهم صورة أخرى من أعمال المعتدين تسوغ استصراخ المسلمين فى أقطار العالمين وإنه فرض لا حول لهم عنه وإنكم فى الحقيقة أجدر من ينتصر لقوله تعالى «وأخرج أهله منه أكبر».

وإننا والله يعلم أننا ندافع عن دينه القويم وعن حرمت بيته الكريم وعن حياض الأوطان فإن حبها من الإيمان، ولنا أسوة حسنة بجندا وجدكم الإمام فى مثل هذا المقام، فذلك هو

المأمول من عواطفكم الدينية والسلام على الإمام ورحمة الله وبركاته».

ورد ابن سعود على برقية الإمام يحيى يمثل مار د به على برقية المجلس الإسلامى الأعلى وأفهمه أنه لا فائدة من إرسال وفده.

مصر تتوسط

وأصدر جلالة الملك فؤاد أمرا إلى الأستاذ الشيخ محمد مصطفى المراغى رئيس المحكمة الشرعية العليا بمصر يومئذ أن يسافر إلى الحجاز للإصلاح والتوفيق فغادر السويس يوم ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٥ ومعه عبد الوهاب طلعت من موظفى الديوان العالى فقابل الملك عليا فى جدة فأعرب عن استعداده لقبول الوساطة، وأجابه ابن سعود بأنه لا غاية له فى الحجاز وأنه لا ييغى سوى إخراج آل الحسين، وطلب انتداب لجنة من البلدان الإسلامية التى تهتم بأمر الحجاز على أن تصدر الدعوة لتأليفها من جلالة الملك فؤاد.

ثم تسافر إلى الحجاز وتكون برئاسة المندوب المصرى فتدعو الشعب الحجازى إلى انتخاب حاكم من غير آل الحسين، وذلك بعد جلاء الفريقين المتحاربين عنه.

وبذلت عدا ذلك وساطات قنصلية وأرسلت جمعية الخلافة الإسلامية وفدا إلى جدة فلم يغن ذلك شيئا لإصرار ابن سعود على خطته.

الرجوع إلى القتال

وفى يوم ٩ يناير سنة ١٩٢٥ زحفت قوات ابن سعود من مكة إلى جدة لاحتلالها، وكانت الحكومة الهاشمية قد حصنتها فى خلال مدة المفاوضات، وأنشأت حولها سلسلة من الحصون ثبتت فى وجه المهاجمين وردتهم. وأرسل السعوديون سرايا أخرى احتلت القنفذة و الليث ورايغا من موانئ الحجاز. كما أرسلوا قوات أخرى حاصرت المدينة وهكذا بسطوا نفوذهم على معظم أقطار الحجاز.

الحسين فى العقبة وقبرص

نزل الحسين العقبة بعد مغادرته جدة واتخذها دار مقام له، وانصرف إلى مساعدة حكومة جدة، ماليا بما أذخره من أموال زمن حكمه وعسكريا بما كان يؤلفه من فرق المتطوعين يجمعهم من هنا وهناك ويرسلهم بحرا إلى جدة، فأقلق ذلك ابن سعود وأزعجه فكتب الإنجليز طالبا إليهم إخراج الحسين من العقبة. وقال إنه لا يحجم عن الغارة عليها وإخراجه منها.

واغتتم الإنجليز الفرصة للتخلص من الحسين وإخراجه من العقبة - وكانت تعد من أملاك الحجاز حتى ذاك الوقت - وأن كانت بإدارة سمو الأمير عبد الله شخصيا - وقد بسطنا الأدوار التى مرت بها قضية العقبة فى الفصل الأول من هذا الجزء فأرسلوا يوم ٢٨ مايو سنة ١٩٢٥ الإنذار الآتى إلى الحسين، وقد حملته إليه قائد البارجة البريطانية فورن فلور وهو:

«إلى جلالة الملك حسين من وكيل خارجية بريطانيا العظمى»

بلغت حكومة جلالة ملك بريطانيا أن عظمة سلطان نجد هيأ قوة لمهاجمة العقبة، وبفهم من هذا أن الباعث هو جلالته وحكومة الحجاز التى جعلت مركز معان والعقبة بحالة عسكرية ضد ابن سعود. ولا يخفى أن حكومة جلالة ملك بريطانيا مسؤولة عن الأمن العام بفلسطين وشرق الأردن مع معان - التى تعد تحت انتدابها - فعندما أتيتم إلى العقبة كلفت حكومة جلالة الملك على والأمير عبد الله بتعيين الحدود الفاصلة بين الحجاز والشرق العربى.

ومع ذلك رأت العظمة البريطانية بأن المثابرة على المذاكرة فى مثل هذه الأوقات الحرجة غير ممكنة بالنظر لحالة الحجاز الراهنة. وعليه فقد أجلت حكومة بريطانيا المذاكرة فى هذا الموضوع لفرصة أخرى.

ولكن هناك نقطة متخذة من قبل جلالة ملك بريطانيا، ولا يمكنه أن يتساهل فيها، وهى أن يبقى أو أن يسمح بصورة ما بدوام الحالة الحاضرة، ولذلك بدأت بإظهار سلطة حكومة

الشرق العربى فى الأماكن التى هى مسئولة عنها أمام جمعية الأمم وهى تحتوى على معان والعقبة وتدعوكم أيضا لمغادرة العقبة لكى لا تكونوا سببا لحصول مشاكل جديدة بين بريطانيا وسلطان نجد.

وفى هذه المناسبة تصر بإلحاح بوجود مغادرتكم العقبة قائلة لا يمكنها أن تسمح لكم بالبقاء أكثر من ثلاثة أسابيع.

ولما تلقى الحسين هذا الانذار قال للذين كانوا حوله:

«نقابل بمزيد الشكر والامتنان الأمور التى يختارها لنا المولى، وإننا على كل الأحوال لا نجرى أية حركة تخالف رضاه، وتكون مجلبة لغضب أقوامى، نعم نعم يا أعزائى نحن ضعفاء وليس عندنا يا يقوينا على دفع المعاملة التى يأبأها الشمم لكن أمرنا الله سبحانه وتعالى بالصبر ووعدنا بالنصر».

الحسين يرسل جوابه ويرفض السفر

ورد الحسين على الانذار بكتاب رفض الإذعان والتسليم هذا نصه:

«إننى منذ ابتداء النهضة العربية حتى هذه الساعة وأنا مخلص فى ولائى لحكومة جلالة ملك بريطانيا، ثابت على مبدئى اعتمادا على شرفها وبناء على عهودها ومواثيقها الرسمية التى اقتطعتها على نفسها بشأن محافظتها على حقوق العرب وتأمين الوحدة العربية، والتصديق على استقلال العرب ومنحها الحرية للشعب العربى الذى اشترك مع حليفته جنبا إلى جنب، وسفك دماء زهرة الشبيبة من أبنائه، وضحى بالنفس والنفيس فى سبيل الحصول على تلك الغاية الشريفة والوصول إلى ضالته المنشودة - كما وإنى وأقوامى العرب حريصون أشد الحرص على تنفيذ أحكام تلك العهود والمواثيق التى كانت أساس النهضة العربية، دون أن تخل بما يوجب مسئوليتنا أمام محكمة الضمير النزيه وإنى ضحيت بكل شئ وتخلت عن الملك وغادرت وطنى حبا بالسلم وحقن الدماء وأتيت العقبة لأبرهن للعالم أجمع بأن لا مطمح لى سوى إسعاد أقوامى وتحرير بلادى بعد أن قمت بواجباتى ولم آل جهدا فى سبيل المحافظة على حقوق العرب والسعى وراء الوحدة العربية والتمسك بنص المعاهدة وانتظار تنفيذها، ولم ينقطع الأمل من الحكومة البريطانية بشأن إنجاز وعدها والوفاء بعهدتها استنادا على شرف تقاليدها، وما أنى اليوم مقيم فى إحدى قرى الحجاز

معتزلاً عن العالم، ومبتعداً عن كل مامن شأنه أن يوجب الشغب وسوء التفاهم. ولما كان هذا الاعتزال والابتعاد لم يخلصنى من أمثال تلك الشوائب فلا شك بأننى أينما ذهبت لا يخلو الأمر من حدوث شئ كما فى التبليغات الأخيرة، وربما كانت أشد هولا من موقفى الحالى، إذ لا أضمن هياج الشعب العربى وقتئذ وحدث ما لا تحمد عقباه نحو الطليقة وغيرها. ولهذا فإننى لا أرى مندوحة عن بقائى فى مكانى وأن شاعت حكومة جلاله الملك فلتبعث بى إلى عالم المريخ فإننى مستعد لإنفاذ رأيها فى هذه البعثة فى أول دقيقة التبليغ أو أنها إذا نسيت ورأت عظمتها أن تبعث إحدى وسائطها الحربية لتهلكنى وعائلتى وخلص الجميع من هذه الفوائل، فلتفعل لأنى آليت على نفسى بأن لا أحجم عن مساعدة أبناء وطنى وقومى، وإنى أفخر أمامكم بكونى مازلت ولن أزال أساعد الحكومة الحجازية بمالى الخاص الذى أدخرته لمستقبلى المجهول. لأن من لا خير فيه لوطنه لا يرجى منه الخير لطفائه وأصدقائه، ولى الشرف بكونى ثبت على مبدئى وأخلصت فى عملى وقمت بواجباتى فما على من غيرى فيما إذا لم يف بوعده ولم يقم بإنجاز عهده ونفذ مطامعه بقوة مدرعاته وبرؤوس حرايه، فهناك يكون الحكم لمن غلب، وأن القوى الموجودة فى معان هى لأجل المحافظة على الخط الحجازى والمدافعة عن المدينة مع ملحقاتها تجاه كل طارئ أو معتد. كما أن ابن سعود قد هاجم شرقى الأردن وغير مرة فى أواخر العام المنصرم دون أن يكون لحكومة الحجاز أو لحامية معان أقل دخل فيها، فلماذا لم تعرفه حده لتوقفه عنده، وفضلاً عن ذلك فإننى لم أعترف بالانتداب على البلاد العربية من أساسه ومازلت أحتج على الحكومة البريطانية التى جعلت فلسطين وطناً قومياً لليهود، وشمالى سورية تحت الانتداب ومأوى للأرمن، وأننى لأعجب من تغافل الحكومة البريطانية عما حل بالحجاز، بل بمكة المكرمة من السحق والمحرق فى الأموال والأنفس والدمار الذى لا يمكن تلافيه إلا بعد عشرات من السنين، ثم اهتمامها بمحافظة معان والعقبة، الأمر الذى لا يبقى محل لإطالة البحث فيه، لأن ذلك كاف لأقل تأمل. وعليه فأنى أكرر جوابى النهائى بكونى لا أعترف بذلك الانتداب من أساسه، ولا يمكننى مغادرة العقبة إلا بعد إبلاغى لغوه وبعدئذ أذهب إلى حيث تريد حكومة جلاله الملك بشرط أن يكون محل إقامتى ضمن البلاد العربية، وأن لا أكون مسئولاً عما عساه قد يحدث من شغب أو هياج شعب تطمح نفسه لرفع نير الاستعمار، وتجديد النهضة فيما إذا مست الحاجة. ولأفانى لا أبرح العقبة مهما كانت النتيجة ولو أدى الأمر لهلاكى ومحو عائلتى من الوجود وإنى لا أقصد بهذا معاداة

بريطانيا وسواها وإنما هي في سبيل انقاذ وطني وبنى قومي. وكل ما تفعله بي الحكومة البريطانية لما يزيدني شرفا وفخرا بين شعبي وأقوامي. حيث يسجل التاريخ لكل منا عمله وفي هذا بلاغ».

وقد ترجم هذا الجواب إلى اللغة الإنجليزية على أن يكون المعول على النص العربي وقبل انتهاء المدة الضرورية بالإنذار وصلت البارجة دلهى البريطانية إلى العقبة فأنضمت إلى زميلتها وزار ربانها الملك. وجاء أيضا سمو الأمير عبد الله من عمان وسعى لإقناع والده بقبول الإنذار بعد ما رفضه رفضا باتا، وأخذ يستعد للنضال والمقاومة فوافق بعد أخذ ورد طويلين على السفر إلى قبرص إجابة لرغبة ولده - بعد ما طلب أن يسمح له بالإقامة في يافا أو حيفا فرفضوا. وفي يوم الخميس ١٨ يونيو سنة ١٩٢٥ نزل إلى البارجة دلهى فأبحرت به إلى قبرص فنزل في ليماسون يوم ٢٢ منه، ومما يؤثر عليه أنه صرح لبعض الذين قابلوه في السويس حين سفره من العقبة إلى قبرص وصحبوه حتى بورسعيد أنه يعترف بأنه كان مخطئا وأنه لم يكن يعرف أخلاق الأوروبيين وما ينطوون عليه. وقال إنه يشهد الله أنه فعل ما فعله عن حسن نية.

وقد بقى في جزيرة قبرص حتى أواخر شهر مايو سنة ١٩٣١ فأشتد عليه المرض فنقل إلى عمان وتوفي يوم ٤ يونيو من تلك السنة.

الحسين يحتج إلى بريطانيا وعصبة الأمم

وما كاد الحسين يستقر في قبرص حتى شاع في الصحف أنه أسير حرب في يد الحكومة البريطانية فأرسل يوم ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٥ كتابا إلى المستر بلدوين رئيس الوزارة البريطانية شكا فيه من هذه الإشاعة وما يترتب على صحتها من القلق له ولذويه وتناول شؤوننا شتى. ومما قاله «ثم إنى أستاذن في أن ألفت نظر فخامتكم إلى ما بدا بين القبائل العربية من الدهشة والاستغراب، ولما رأوا ابن سعود يجمع جيشا عظيما لمهاجمة الحجاز فهل بمقدرة ابن السعود أن يجيش مثل هذا الجيش من دون أن ينال من المساعدة ما يعينه على ذلك. إن الحالة المشتتة التي كان عليها ابن سعود بعد تلك الهزيمة التي أصيب بها خلال الحرب العامة لم تزل حية في أذهان الأمة العربية. فمن المفهوم أن ابن الرشيد هاجم ابن السعود خلال الحرب العامة وهزمه في ذلك الهجوم الكبير على جراب

وتمت هذه الهزيمة فى الكويت حيث فر ابن سعود تاركا للعدو كل يملكه من سلاح ورجال. وفى ذلك الحين استنجد بى فأرسلت إليه ولدى عبد الله على رأس نجدة كافية فوصلت إليه بعد ما أصبحت الهزيمة أمرا مقضيا فحمته ومنعته من أن تتناوله هجمات ابن الرشيد فمكث ولدى شهرا ومعه جنوده فى قرية شعرة تمكن بها من إكراه ابن الرشيد على التقهقر فى حدود بلاده».

وأسأل الله تعالى أن يهديكم سبل الرشاد، ويجعل ما يتوق إليه العرب من السلم والارتقاء محققا بتدخلكم الحكيم المشيع بالعطف والسلام».

رد رئيس الوزارة البريطانية

وفى يوم ٢٧ أكتوبر أرسل إليه المستر بلدوين الرد الآتى:

«لأبد لى من أن أشكر جلالته على كتابكم بتاريخ ٢٢ أغسطس الماضى . وقد كان هذا الكتاب موضوع عناية دقيقة بالاشتراك مع رجال حكومة جلالة الملك المشتغلين بالشؤون العربية».

«وإننى أسف كل الأسف للقلق الذى أصاب جلالته من جراء أنباء ظهرت فى الصحف المصرية فحواها أنكم فى قبرص بصفة أسير حرب، والحقيقة كما ذكرتها جلالته وهى أن هذه الأنباء غير صحيحة. ولم يخطر لحكومة جلالة الملك قط فى بال أن جلالته تعاملون من أى وجه كان سوى معاملة فرد اختار بناء على دعوتها أن يقيم فى قبرص، وعند ما دعته حكومة جلالة الملك لمغادرة العقبة لم تضع أمامها سوى مصالحكم الخاصة ومصالح العنصر العربى التى ترى حكومة جلالة الملك أن قبول جلالته للإقامة فى قبرص قد خدمها خير خدمة، فهى ترى والحالة هذه أنه ليس من الضرورى إجراء أى تحقيق عن الأحوال التى تركتم فيها العقبة، ويعزز هذا الرأى أنكم سلمتم فى كتابكم بأن معان والعقبة استخدمتا لحشد الجنود التى تستخدم ضد سلطان نجد ونقلها، فليس فى وسع حكومة جلالة الملك سوى أن تعد هذا التسليم مبررا لقولها بأن جلالته والحكومة الحجازية كانا يقومان فى ذينك المكانين بأعمال ضد نجد،

وقد نظرت حكومة جلالة الملك فى طلب إجراء ما يمكن إجراؤه لإنهاء الحرب الحاضرة

فى الحجاز، وطلب جلالة الملك على طلبا كهذا، فعند ما تلقت حكومة جلالة الملك هذا الطلب سألت عظمة سلطان نجد هل يقبل وساطتها للسعى إلى تسوية الاختلافات بين الحجاز ونجد؟ ولكن عظمته جابوب أنه لا يستطيع أن يقبل هذا التوسط، فاضطرت حكومة جلالة الملك مع الأسف إلى الامتناع عن كل سعى آخر إلى التوسط، فإذا لم يكلفها الفريقان والحالة هذه أن تفعل ذلك فإنها لا تستطيع أن تساعد فى إعادة السلام.

وترى حكومة جلالة الملك أن فقرة أخرى فى كتابكم تتعلق بالأحوال التى تنازلتم فيها عن العرش قد تحمل من يطلع عليها ولا يكون واقفا على حقيقة الحال على الظن أن حكومة جلالة الملك بذلت نفوذها لحملكم على التنازل، ولا شك أن جلالكم لم تشأ إيجاد مثل هذا النص الذى لا يطابق الواقع، ولكن بما أن كتابكم قد انتشر وربما نشأ منه ما يثير الظنون فحكومة جلالة الملك ترى من الواجب أن تذكر بصفة جازمة أنها لم يكن لها أى تأثير فى تنازل جلالكم، ولم يكن لها أى شأن فى هذا العمل - لا بطريقة مباشرة ولا بطريقة غير مباشرة».

وفى شهر نوفمبر سنة ١٩٢٦ أرسل الكتاب الآتى إلى رئيس جمعية الأمم فى جنيف وإلى الدول العظمى ونصه:

عن قبرص فى نوفمبر سنة ١٩٢٦

يا صاحب الرئاسة:

أننى أنا الموقع بذيله أدناه الملك حسين بن على ملك الحجاز وعضو مؤسس فى جمعية الأمم وحليف الحلفاء فى الحرب الكبرى أبين لجنابكم ما يأتى:

أولا - أن جمعية الأمم لم تخلق ولم تقبل بإيجادها الدول المتحالفة والمحايدة أيضا إلا لأمر واحد، وهو منع تعدى أية دولة مستقلة أو مملكة مستقلة أو إمارة مستقلة على دولة أو مملكة أو إمارة مستقلة مثلها، وإن هى لم تتمكن بالذات من هذا المنع أجبرت الدول العظمى الداخلة فى عضوية جمعيتها على التعاون عصبة واحدة لدفع الضرر ومنع المعتدى من التمدادى فى تعديه، وهذا هو السبب الذى من أجله خلقت جمعية الأمم وقانونها الأساسى، ومن الغريب المدهش أنه لم يطبق هذا القانون الأساسى فى مسألتى مع الوهابيين الذين اجتاحت بلادى وبلاد آبائى وأجدادى حتى محمد بن عبد الله النبى الهاشمى العربى صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ولذلك فإننى أحتج أشد الاحتجاج أولا على هذا العمل من قبل قائد الوهابيين.

ثانيا - على الجمعية لعدم معاملتي بموجب قانونها الأساسي وإنني أطلب بإلحاح من الجمعية الموقرة إخراج الوهابيين من بلادى بقوة الدول أعضاء جمعية الأمم متفقة، التي أتشرف بأن أكون عضوا مؤسساً فيها وإعادة ملك آبائي وأجدادي إلى. وأرى من العيب أن أعين لرئاستكم المواد القاضية لى من قانون الجمعية بهذا الحق الصريح.

ثالثا - تتذكر جمعية الأمم بأن قادة الوهابيين قبل اجتياح الحجاز كانوا قد دخلوا إمارة الكويت مما حمل الدولة البريطانية على إرسال الجنود الإنجليزية المقيمة فى العراق مع طياراتها ودباباتها وسياراتها المسلحة إلى الكويت وإرجاع الوهابيين بالفشل عن مقاصدهم.

رابعا - لما فشل الوهابيون ولم يفلحوا فى هجومهم على الكويت وغزوتها ولما اقتحموا مملكة شرق الأردن بمجموع عصاباتهم هناك وقف فى وجههم ولدى الأمير عبدالله حاكم هذه المملكة وقاومهم بكل ما عنده من القوات الحربية والرجال الأشداء، وانضمت إليه فرق من الجنود الإنجليزية بطياراتها ودباباتها وسياراتها المسلحة فتغلب على هذه العصابات وردها، وقد رأى وشاهد بالعين بعض كبار القوم وهم شهود عدول بأن الوهابيين بعد فرارهم كانوا إذا وجدوا جريحا ترجلوا عن خيولهم وأغمدوا خناجرهم فى قلبه.

خامسا - أما أنا الموقع بذيله ملك الحجاز وعضو جمعية الأمم وحليف الدول الأعضاء العظماء والمنتصرين فى الحرب الكبرى لم أعن بشأن هذه العصابات عناية الخائف من تعديها على ملكى، لأننى كنت أدرى بأننا لسنا اليوم فى العصور الوسطى، ولأننى كنت أكثر من اليقين بأنها لا تتجاسر أن تهاجم بلادا يقدها ثلاثمائة مليون من الموحدين ويصلون إلى قبلتها ويحجون إلى كعبتها من كل صوب وحذب، وتضمن جمعية الأمم وتحمى وتحترم هذا الاستقلال جميع دول الحلفاء، وما كنت لأظن بأن دولة من هذه الدول العظمى توعد إلى رجال هذه العصابات بواسطة بعض ساستها فيدخلون الأراضى المقدسة ويدمرون الأضرحة والمعابد والمشاعر الدينية.

أجل إننى ما كنت لأتصور أن الحليفة الكبرى تأتى من وراء أكبر حليف الشرق وأعظم مساعد لها فى الحرب الكبرى، وعلى الأخص عند فتحها القدس باعتراف قائد جيوشها الأكبر فتطعنه فى ظهره دون أن يكون لها ضمير يوبخها أو مروءة ووفاء يمنعان هذا العمل الفظيع الظالم أما الحليفة الكبرى فإنها شعرت بفضاعة عملها هذا على الأخص عند ما

رأت اشمئزاز الرأي العام الإنجليزي منه، أو بالأحرى اشمئزاز الشعب البريطاني النبيل بسبب سياستها المتخبطة المضطربة بل السقيمة الخرفاء ومن حرمان الإنجليز وأقدس المقدسات الإسلامية من حليف شريف وملك عريق في الحسب والنسب ومسالمة لم يفكر في الاضرار بالآخرين.

أجل إن رجال الحكومة الإنجليزية الذين أتوا هذا الغلط الفاضح وهذا الخطأ الفظيع يقفون مطأطئي الرؤوس خافضى العيون أمام الرأي العام الإنجليزي النبيل الذى سيحاسبهم أشد الحساب عند عودة افتتاح البرلمان الإنجليزي والذى سيطلب منهم إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل هذا الانقلاب الظالم بكل واسطة أو شكل أو قوة وإلا سخط عليهم وكان سخطه عظيما وما نحن ببعيد عن سخطه المؤلم على رجال من أعظم حكامه رفعهم إلى قمم المجد والفخر ولما رأى سوء تدبيرهم وسوء نياتهم أنزلهم حضيض المذلة والمهانة بعد أن سحب كل ثقة منهم.

سادسا - إننى أطلب من جمعية الأمم الموقرة إخلاء البلاد المقدسة والأقطار الحجازية من الوهابيين واستفتاء أهاليه الذين يعتبر حجازهم إلى اليوم كعضو مؤسس فى جمعية الأمم، وكحليف للدول العظمى لكى ترى بأن ما فوق التسعين فى المائة من هؤلاء الأهالي يصوتون ضدهم.

أننى أطلب إطلاق يدى فى العمل لإعادة ملكى وملك آبائى وأجدادى المغتصب ورفع حكم رجال الحكومة الإنجليزية الجائر وضغطهم عنى.

أننى أطلب إبلاغ صوتى الشاكى من منفأى فى جزيرة قبرص بواسطة جمعيتكم المحترمة إلى جميع رجال الدول العظمى، وعلى الأخص إلى كافة الشعب الإنجليزي النبيل لأفهمه الحقيقة بكل صدق وصراحة بأن سياسة حكومته غير الشريفة نحوى لا تثمر غير الضغائن والبغضاء بين المسلمين الأصحاء والإنجليز - أقول المسلمين الأصحاء أى عامة المسلمين الذين يغارون على دينهم وعلى نبيهم وآله، ولا عبرة بأفراد لا يعدون إلا القليل من المسلمين الذين هم جهلة أغبياء يضللهم المصللون وعمال السوء فلا يعلمون من دينهم شيئا ولا يسيرون على النهج الذى أوصاهم به الكتاب العظيم - وهم مسلمون بالاسم فقط ولو كانوا أصحاب الإسلام لاحترموا آل نبيهم صلى الله عليه وعلى آله وسلم وقد أوصاهم بهم خيرا، ولوقفوا جميعا وقفة واحدة كوقفة البطل المغوار والمسلم الصحيح المغفور له ساكن

الجنان محمد على باشا كبير العائلة العلوية الكريمة فى مصر وباقى أركان الدولة المصرية المقدسة الحجازية من بدعهم فى الدين،

إننى أكتب هذا الاحتجاج الشديد لرئاسة جمعيتكم لكى تعلم الدول كافة، ويعلم الشعب الإنجليزى النبيل خاصة بواسطتكم أن أعمال رجال حكومته فى الحجاز غير العادلة وغير الحقّة تحط من مقامها ومن مقامه السامى فى أعين عامة المسلمين الأصحاء، خصوصاً فى الهند وفى جميع المستعمرات البريطانية والدولية أيضاً، لأن هؤلاء يريدون بكل قواهم المحافظة على شعائرهم الدينية فى أراضيهم المقدسة ويحجون من كل فج سحيق إلى هذه الأراضي من أجل هذه العشائر والعبادات المحترمة منهم، نعم فليعلم الشعب الإنجليزى النبيل هذه الحقائق، وليتحرك من جموده وليقف موقف المنقذ العادل الشريف ليضع حداً بين الظالم والمظلوم، فيرفع الظلامة التى سببتها حكومته عن المظلوم، وعندئذ فقط يجوز أن نقول بأن الشعب الإنجليزى هو نبيل وعادل ويحب العدالة والحق، وأن الدول العظمى تحترم رعاياها المسلمين وتحترم شعائرهم الدينية.

وإننى فى الأخير أطلب من جمعيتكم المحترمة كعضو مؤسس فيها أن تتدخل الجمعية بكل قواها المستمدة من الدول المتحالفة العظمى فى مسألة الحجاز، ووضعها فى جدول أعمالها وبحثها بحثاً دقيقاً وعادلاً، ومساعدتى مساعدة فعلية لاستعادة ملكى وملك آبائى وأجدادى وإرجاع الوهابيين إلى بلادهم فتكسب بذلك حب عامة المسلمين الأصحاء فى العالم، وإعزازهم لها واحترامهم لأحكامها وتكون مطمئنة الضمير بأنها فعلت الواجب الذى من أجله تأسست جمعيتها وخلقت عصبيتها، وإنها فاعلة إن شاء الله.

مغتتما هذه المناسبة يا جناب الرئيس لتقديم احتراماتى الفائقة الحد لشخصكم المحترم ودمتم.

الحسين بن على

انهيار الدولة الهاشمية

استفرغ الملك على جهده واستنفد قواه الأدبية والمادية فى الدفاع عن جدة وفى المقاومة فلم يجده ذلك فتتلا فجنح إلى التسليم والجلء بعد حصار استمر نحو ١١ شهرا .

فى يوم الخميس ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ تم الاتفاق على تسليم جدة للسعوديين على الشروط الآتية:

- ١ - بالنظر لتنازل الملك على ومبارحته للحجاز وتسليم بلدة جدة يضمن السلطان عبد العزيز لكل الموظفين الملكيين والحرييين والأشراف وأهالى جدة عموما والعرب والسكان والقبائل وعائلاتهم سلامتهم الشخصية وسلامة أموالهم .
- ٢ - يتعهد الملك على أن يسلم فى الحال جميع أسرى الحرب الموجودين فى جدة .
- ٣ - يتعهد السلطان عبد العزيز بأن يمنح العفو العام لكل من المذكورين أعلاه .
- ٤ - يجب على جميع الضباط والعساكر أن يسلموا فى الحال إلى السلطان عبد العزيز بجميع أسلحتهم من بنادق ورشاشات ومدافع وطيارات وخلافه وجمع المهمات الحربية .
- ٥ - يتعهد الملك على وجميع الضباط والعساكر ألا يخربوا أو يتصرفوا فى أى شئ من الأسلحة والمهمات الحربية جميعها .
- ٦ - يتعهد السلطان عبد العزيز بأن يرسل كافة الضباط والعساكر الذين يرغبون فى العودة إلى أوطانهم ويتعهد باعطائهم المصاريف اللازمة لسفرهم .
- ٧ - يتعهد السلطان عبد العزيز أن يوزع بنسبة معتدلة على كافة الضباط والعساكر الموجودين بجدة خمسة آلاف جنيه .
- ٨ - يتعهد السلطان عبد العزيز أن يبقى جميع موظفى الحكومة الملكيين فى مراكزهم الذين يجد فيهم الكفاءة فى تأدية واجباتهم بأمانة .
- ٩ - يتعهد السلطان عبد العزيز أن يمنح الملك عليا فى أن يأخذ معه الأمتعة الشخصية التى فى حوزته . بما فى ذلك أتومبيله وسجاجيده وخيوله .
- ١٠ - يتعهد السلطان عبد العزيز أن يمنح عائلة آل الحسين جميع ممتلكاتهم الشخصية

فى الحجاز - بشرط أن تكون هذه الممتلكات فعلا من الموروثة، ولا تشتمل على الأملاك الثابتة المحولة من الأوقاف بمعرفة الحسين إلى شخصه، ولا على المباني التى يكون الحسين قد بناها فى أثناء ملكه لما كان على الحجاز.

١١ - يتعهد الملك على أن يبرح الحجاز قبل يوم الثلاثاء المقبل مساء.

١٢ - جميع البواخر التى فى ملك الحجاز وهى الطويل ورشدى والرقمتين ورضوى تصير ملكا للسلطان عبد العزيز، ولكن السلطان يصرح إن لزم الأمر للباخرة الرقمتين أن تستعمل لنقل الأمتعة الشخصية التابعة للملك على المتنازل ثم ترجع.

١٣ - يتعهد الملك على ورجاله وسكان جدة بالأى يخرّبوا أو يتصرفوا فى أى شئ من أملاك الحكومة مثل اللشبات والسنايك وخلافه.

١٤ - يتعهد السلطان عبد العزيز أن يمنح جميع السكان والضباط والعساكر الموجودين فى ينبع جميع الحقوق والامتيازات المذكورة بعاليه إلا فى ما يختص بتوزيع النقود.

١٥ - يتعهد السلطان عبد العزيز أن يمنح العفو للأشخاص المذكورة أسماؤهم أدناه أيضا ضمن العفو العام، وهم عبد الوهاب ومحسن وبكرى أبناء يحيى قزاز وعبد الحى ابن عابد قزاز وأحمد وصالح أبناء عبد الرحمن قزاز وإسماعيل بن يحيى قزاز والشيخ محمد على صالح بتاوى وإخوته إبراهيم وعبد الرحمن بتاوى أبناء محمد صالح بتاوى وأبناؤهم وأبناء عمهم حسن وزين بتاوى وأبناء محمد نور والشيخ يوسف خشيرم والشيخ عباس ولد الشيخ يوسف خشيرم والشيخ ياسين بسيونى والسيد أحمد السقاف وعوائل وأموال جميع المذكورين آنفا.

١٦ - إذا خالف الملك على أو رجاله فى حال من الأحوال أو قصر فى تنفيذ أى مادة من المواد المذكورة بعاليه فأن السلطان عبد العزيز لا يعتبر نفسه فى تلك الحالة مسئولا عن تأدية ما عليه من هذه الاتفاقية.

١٧ - يتعهد الطرفان السلطان عبد العزيز والملك على أن يكفا عن أى حركة عدائية أثناء سير هذه المفاوضات.

وفى يوم ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٤ الموافق ٨ يناير سنة ١٩٢٦ نودى بالسلطان عبد العزيز سعود ملكا على البلاد الحجازية، وبذلك انتهى أمر الدولة الهاشمية فى الحجاز وقد عاشت تسع سنوات وبضعة أشهر، فقد أنشئت يوم ٩ شعبان سنة ١٣٣٤ والأرض لله يورثها من يشاء من عباده الصالحين.



الدكتور عبد الرحمن شهنيد

٤

القضية السورية

من ميسلون سنة ١٩٢٠ إلى الثورة الكبرى سنة ١٩٢٥

- ١ -

عهد التقسيم والتجزئة

بدأ الفرنسيون عملهم في سورية بحل الجيش الوطني، والاستيلاء على سلاحه وذخائره ومدافعه غنيمة عسكرية، ولما سقطت وزارة علاء الدين الدويري على أثر مصرعه في خربة الغزالة يوم ٢١ أغسطس - وسن فصل ذلك فيما يأتي - أعيد تأليف الوزارة برئاسة جميل الألشي وزير الحربية في الوزارة الدورية يوم ٢٦ يوليو. فأصبح مجلس الوزراء يتألف من ست وزارات وهي: الداخلية والمالية والعدلية والمعارف والنافعة والتجارة بدلا من ثمان، وأصبح المندوب السامي في هذا العهد مصدر كل سلطة في الدولة، فهو الذي يعين رئيس الوزارة والوزراء ويقيلهم وهو الذي يسن القوانين والأنظمة وينشرها. فتلاشت بذلك السيادة الوطنية، وكانت تمثل في مجلس النواب القديم (المؤتمر السوري) وفي الحكومة الوطنية التي تستمد ثقتها منه ومن العرش، وكان رمز الاستقلال وعنوانه، ولم يكتف الفرنسيون بذلك بل أصدر المفوض السامي الفرنسي بلاغا ألغى به جميع القوانين والأنظمة التي وضعت في العهد الفيصلي وقال بوجوب الرجوع إلى العمل بالقوانين العثمانية القديمة وبالأنظمة الجديدة التي وضعتها المفوضية العليا نفسها^(١) وأسرع الفرنسيون على أثر احتلال دمشق فعينوا بعثة رسمية للإشراف على أعمال الحكومة السورية وتنفيذ تعليمات المفوضية وتطبيقها، وقد عهدوا بادئ بدء إلى الكولونيل طولاً برئاسة. وهذه أسماء أعضائها وبيان اختصاصاتهم كما وردت في كتاب رئيسها إلى رئيس الوزراء في شهر أغسطس سنة ١٩٢٠.

أتشرف بأن أبعث إليكم فيما يلي بيانا باختصاص كل عضو من أعضاء البعثة الحاضرين وذلك لأجل تسهيل الصلات بين المصالح الرسمية وبينها:

١- في يوم ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٠ أرسل رئيس البعثة الفرنسية في دمشق كتابا إلى رئيس الوزارة هذا نصه: «لقد علمت أنه إبان احتلال الحكومة العربية للمنطقة الشرقية القديمة من بلاد العدو المحتلة نشر الأمير فيصل قوانين جديدة وعدل بعض القوانين العثمانية المرعية في البلاد، فبموجب المادة ٤٢ من اتفاق الهاي المؤرخ ٢٩ يوليو ١٨٩٩ يحظر إحداث قوانين جديدة وتبقى قوانين البلاد القديمة مرعية زمن الاحتلال. وفي هذه الحالة فالقوانين المذاعة أو المعدلة من قبل الأمير فيصل تكون غير شرعية ومغايرة للاتفاقات الدولية ولا يجوز تطبيقها من الآن، ولذلك أرجوكم أن تتفضلوا فترسلوا لي كشفا بالقوانين الجديدة أو المعدلة، وأن تصدروا الأوامر إلى المحاكم والمجالس في إدارتكم بأن لايعتدوا بها، وأن يبقى تنفيذ الأحكام الصادرة بموجب هذه القوانين معلقا.

١ - القسم العسكري: يدير الكولونيل كوس هذا القسم، وهو مكلف بدروس الشؤون الخاصة بوزارة الحربية وله السلطة على مديرية الشرطة العامة والأمن العام وإدارة العشائر وكل ما يرجع إلى وزارة الداخلية.

٢ - القسم الإداري: رئيس هذا القسم هو المسيو شوفلر وأعضاؤه المسيو ميليان والكومندان فيريه والمسيو فلوريمون والدكتور شابو.

يرجع في كل الأمور الإدارية إلى المسيو شوفلر، ويتولى شخصيا شؤون وزارة الداخلية ويرجع إليه في شؤون المعارف ريثما يحضر الاختصاصي قريبا وتتناول سلطة المسيو ميليان وزارة المالية والأوقاف، وينظر القائد فيريه في الأمور المختصة بوزارة النافعة (ماعدات مديريات الزراعة والتجارة والصناعة) وله السلطة المؤقتة على إدارة البرق والبريد ريثما يحضر الاختصاصي لها.

ويتفرغ المسيو فلوريمون لمديريات الزراعة والتجارة والصناعة وإدارة البيطرية، وأما الدكتور شابو فيتفرغ للمسائل الخاصة بمديرية الصحة العامة وأمور الاسعاف.

٣ - القسم العدلي: إن جميع الشؤون العدلية هي من اختصاص المسيو بويش رئيس هذا القسم.

وعاد فأرسل كتابا قال فيه: إنه يجب أن تعرض قرارات الوزارة عليه قبل موافقتها عليها.

إنشاء دول وحكومات

١ - دولة لبنان الكبير^(١)

ونفذ الفرنسيون بعد ذلك برنامجهم الاستعماري القديم، ففصلوا لبنان عن سورية وأنشأوا دولة لبنانية مستقلة عاصمتها مدينة بيروت بعد ما ضموا إليها أفضية بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا من أعمال حكومة دمشق ومدينة طرابلس حتى النهر الكبير في الشمال وصيدا وصور ومرجعيون في الجنوب، ومعنى ذلك أن لبنان صار يتألف في الدور الجديد من المقاطعات الآتية:

جبل لبنان القديم

١- صارت دولة لبنان بعد ذلك جمهورية ومثلها دولة دمشق وقد فصلنا أخبار تحولهما في الصفحات الآتية.

لواء بيروت، ويتألف من أقضية صيدا وصور ومرجعيون
طرابلس مع قضاء عكار وحده.

الأقضية الشرقية وهي بعلبك وحاصبيا وراشيا والبقاع

وجعلوا بيروت العاصمة للدولة الجديدة، وأطلقوا عليها باسم «لبنان الكبير» وفي يوم
أول سبتمبر سنة ١٩٢٠ وقف الجنرال غورو في قصر الحرش فأعلن استقلالها بضمانة
فرنسا وتحت حمايتها، وقد احتجت الحكومة السورية رسميا على فصل الأقضية الأربعة
عن دمشق وإلحاقها بلبنان من دون مسوغ.

٢ - دولة حلب

وفي يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٢٠ استسلمت حلب للجنرال دي لاموط بدون حرب ولا قتال،
فدخلها الجيش الفرنسي.

وعين الجنرال دي لاموط قائد الجيش المحتل كامل باشا القدسي واليا لحلب. وجاء له
بأمر من حكومة دمشق، على أن هذا ما لبث أن أعلن انفصاله عن حكومة دمشق وقطع كل
صلة بها، وأخذ يسير طبقا لتعليمات الفرنسيين. فأنكرت عليه هذه تصرفاته واحتجت على
أعماله وطلبت من الفرنسيين إيقافه عند حده وحمله على احترام أوامرها وتعليماتها فلم
يأبهوا لها، وإليك نص قرار أصدره مجلس الوزراء مجلس الوزراء الدمشقي يوم ١٩
أغسطس سنة ١٩٢٠ بهذا الشأن:

تبين من المعاملات الجارية أن الفريق كامل باشا القدسي ينتحل لنفسه حق تنحية
الموظفين ونصبهم في حلب بدون أن تكون له صفة رسمية تخوله ذلك الحق. ولذلك تقرر
عدم اعتبار الموظفين الذين يعينهم كامل باشا القدسي في حلب وملحقاتها، واعتبار جميع
الموظفين الذين أقالهم باقين في وظائفهم مع دوام دفع رواتبهم. وأما الموظفون الذين عينوا
أو يعينون مجددا ولم يتمكنوا من مباشرة العمل بسبب معارضته فتعتبر مباشرتهم من
تاريخ وصولهم إلى حلب ويستحقون الراتب من التاريخ المذكور.

ورغم هذا الاحتجاج وهذا التدبير فقد أصدر المفوض السامي يوم ٨ سبتمبر سنة ١٩٢٠
قرارا أعلن فيه فصل حلب فصلا نهائيا عن دمشق، وإنشاء دولة مستقلة تسمى دولة حلب.

٣ - دولة العلويين

وفى يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٠ أيضا أصدر المفوض السامى أمرا ثالثا بإنشاء دولة العلويين على أن تكون مدينة اللاذقية عاصمة لها، وعلى أن تتألف من المناطق الآتية:

لواء اللاذقية القديم، ويضم أقضية صهيون وجبله وبانياس،

قضاء حصن الأكراد وصافيتا من لواء طرابلس القديم مع ناحية طرطوس

قضاء مصياف من أعمال حماه.

٤ - دولة دمشق

ظلت الحكومة القائمة فى دمشق تحمل اسم الحكومة السورية حتى يوم ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ففى ذلك اليوم استقال جميل الألشى من رئاسة مجلس الوزراء، وعين حقى العظم مكانه وأصدر على الفور قرارا بقلب الوزارات إلى مديريات عامة، ولقب نفسه بحاكم دولة دمشق فأقر الفرنسيون ما وقع، وفقدت دمشق بذلك ميزتها الطبيعية وأصبحت عاصمة من جملة العواصم العديدة التى ظهرت فى العهد الجديد.

٥ - دولة جبل الدروز

استمال الفرنسيون فى زمن الحكومة الفيصلية بعض شيوخ جبل الدروز بما بذلوه لهم من أموال وافرة فتطوع بعضهم فى الجيش الفرنسى، وكان على رأس هؤلاء فارس الأطرش شيخ قرية ذيبين ومتعب الأطرش شيخ رساس ومصطفى نجم الأطرش شيخ امتان وطاهر القنطار ونسيب نصار وغيرهم.

ولما سقطت الحكومة الفيصلية وانصرف الفرنسيون إلى تنظيم الحكم فى سورية دارت بينهم وبين شيوخ الجبل مباحثات للاتفاق على النظام الإدارى الذى ينفذ فى جبلهم. فعقد الدروز مؤتمرا فى السويدا يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٠ أقروا فيه القرارات الآتية وأبلغوها إلى السلطة الفرنسية طالبين تنفيذها:

١- حكومة جبل الدروز هى حكومة شورى مستقلة استقلالاً داخليا.

- ٢ - تقبل حكومة الجبل الانتداب الفرنسي بشكل لا يمس استقلالها.
- ٣ - تسمى هذه الحكومة مشيخة جبل حوران، ويدخل ضمنها كامل وعرتي اللجاء والصفاء وتمتد إلى حدود الدير على من الجهة الشمالية وإلى حدود الأزرق من الجهة الجنوبية.
- ٤ - يرأس هذا الحكومة حاكم أهلى، ينتخبه الأهالى، وفقا لقانون خاص مرة كل ثلاث سنوات، ويكون لها مجلس استشارى كبير ينتخب أعضائه وفقا لقانون خاص مرة كل ثلاث سنوات أيضا.
- ٥ - يقوم هذا المجلس مقام المجلس الملى، ولا يقل أعضائه عن الثلاثين عضوا.
- ٦ - تحدد وتعين صلاحية ووظيفة كل من الرئيس والمجلس بقانون خاص يوافق عليه أهل البلاد بجمعية عمومية.
- ٧ - تستمد حكومة الجبل ما تحتاج إليه من المساعدة المالية والفنية والاقتصادية من الحكومة المنتدبة.
- ٨ - لا يحق للحكومة المنتدبة، المداخلة بأمور الجبل الداخلية، ولا تجنيد أهالى جبل حوران ولا نزع الأسلحة منهم ضمن المنطقة الفرنسية.
- ٩ - يعهد بأمور الجبل السياسية الخارجية للأمورى الحكومة المنتدبة السياسيين، ولا يكون للحكومة الوطنية مأمورون سياسيون إلا فى دمشق وفلسطين وجبل لبنان.
- ١٠ - واردات هذه الحكومة تكون أولا مما يصيبها من حصة الجمارك السورية والفلسطينية. وثانيا مما يصيبها من واردات ممالح أترى وكاف. وثالثا من دخل أملاك الدولة التى ستدخل ضمن حدود حكومة الجبل. ورابعا مما يطرحه المجلس الملى من الأموال عند الاحتياج المبرم، على أنه لا يحق لهذا المجلس أن يقرر استيفاء ضريبة الأعشار من حاصلات الأراضى، إنما الأموال التى يجوز له أن يقرر استيفاءها من الأراضى يجب أن تكون مقطوعة ومصدقا عليها من عموم أهل البلاد بجمعية عامة.
- ١١ - إذا خالف رئيس الجبل منافع الجبل العامة ومصالحه الحيوية وأخل بالقوانين الأساسية الموضوعة وقرر المجلس تنحيته، واستحصل على فتوى من مشايخ العقل

بذلك فحينئذ ينحى وينتخب خلفه.

١٢ - ينصب مشائخ العقل مدى الحياة ولا يعزلون ولا يحق للحكومتين الوطنية والمنتدبة التدخل بوظائفهم الدينية».

وأرسل المؤتمر الدرزي وفداً إلى دمشق برئاسة سليم الأطرش يحمل هذه القرارات لإبلاغها إلى البعثة الفرنسية فدارت مفاوضات بينهما انتهت يوم ٤ مارس سنة ١٩٢١ بالاتفاق الآتي:

١ - تنشأ في جبل دروز حوران، حكومة وطنية مستقلة استقلالاً إدارياً واسعاً تحت الانتداب الفرنسي، وتعين حدود هذه الحكومة لجنة ثم تقرها الدولة المنتدبة.

٢ - تكون هذه الحكومة وطنية ويعين موظفوها من أبناء البلاد، ويكون طرز إدارتها منطبقاً على العوائد المحلية وتقدم الحكومة المنتدبة مستشارين فرنسيين يقيمون عند الحكومة الوطنية لتدريبها على الأمور القانونية والإدارية، ويرجعون إلى رئيس البعثة بدمشق، أما اسم الحكومة فيحتفظ به الآن ريثما يتفق عليه مع المندوب السامي.

٣ - يرأس هذه الحكومة حاكم أهلى ينتخب بواسطة ممثلى الشعب القانونيين لمدة أربع سنوات بموجب قانون خاص يسن فيما بعد ولا يصح انتخابه نهائياً إلا بعد مصادقة الدولة المنتدبة.

٤ - يساعد الحاكم فى مهامه مجلسان، يدعى الأول مجلس الحكومة، والثانى اللجنة الإدارية، وينتخب مجلس الحكومة لمدة ثلاث سنوات ممثلو الأمة الشرعيون وفقاً لقانون خاص يوضع فيما بعد، ويلتئم هذا المجلس مرة فى السنة لتدقيق ميزانية الحكومة والموافقة على الحسابات الماضية، ويقدم اقتراحات فيما يتعلق بالمصالح العامة كالأشغال العمومية والصحة والاسعاف والمعارف إلخ. أما اللجنة الإدارية فيكون اجتماعها بصورة دائمة وتكون مؤلفة من موظفين يعينهم الحاكم ومندوبين ينتخبهم مجلس الحكومة.

٥ - ينظم قانون خاص تعين به وظائف الحاكم وصلاحيته وصلاحيات مجلس الحكومة واللجنة الإدارية وكيفية تأليفهما، ويعهد بتنظيم هذا القانون إلى لجنة خاصة، ولا يصبح نافذاً إلا بعد مصادقة الدولة المنتدبة عليه.

- ٦ - أن الحكومة المنتدبة وحدها دون سواها تقدم لحكومة جبل الدروز المساعدة الفنية والمالية والاقتصادية والعسكرية التي قد تحتاج إليها.
- ٧ - تتعهد الحكومة المنتدبة باستثناء سكان جبل الدروز من الخدمة العسكرية الإجبارية أما قوات الدولة والشرطة واللازمة لحفظ النظام العمومي فيصير تشكيلها بطريقة التطوع، ويسمح لسكان الجبل بإبقاء الأسلحة بين أيديهم داخل حدود الحكومة الدرزية.
- أما في خارج هذه الحدود فيجب على السكان المذكورين الخضوع للأحكام الموضوعة بخصوص حمل السلاح
- ٨ - أن الحكومة المنتدبة هي مولجة وحدها بمصالح الحكومة الدرزية وتمثيلها في الخارج أما في داخل المنطقة الفرنسية فتقبل الحكومة المنتدبة معتمدين لحكومة الجبل لأجل المصالح الاقتصادية.
- ٩ - تتعهد الدولة المنتدبة، بعدم إجبار حكومة جبل الدروز على الدخول في الوحدة المحتمل حصولها فيما بعد بين البلاد السورية إلا فيما يختص بالمسائل الاقتصادية العائدة منفعتها على الحكومة الدرزية وسائر المقاطعات السورية.
- ١٠ - مصادر الإيراد لميزانية جبل الدروز هي الآتية:
 - ١ - الضرائب والرسوم المختلفة التي يفرضها مجلس الحكومة.
 - ٢ - الرسوم التي تفرض على المناجم المعدنية المحتمل اكتشافها في أراضي هذه الحكومة.
 - ٣ - واردات أقسام الأراضي السنوية للعائدة للحكومة العثمانية، والمحتمل إدخالها ضمن منطقة جبل الدروز، ولا يصير دفع اعشار في هذه الحكومة.
- ١١ - لا تصبح ميزانية جبل الدروز نافذة إلا بعد مصادقة المندوب السامي للجمهورية الفرنسية في سورية عليها.
- ١٢ - لا تقام حواجز جمركية بين حكومة الجبل وحكومة مقاطعة دمشق، إنما يحق لحكومة جبل الدروز أن تأخذ حصتها من واردات الجمارك السورية فيما لو ترتبت حصص لباقي المقاطعات السورية.

١٣ - يمكن لمجلس الحكومة أن يطلب من الدولة المنتدبة فى الأحوال المذكورة فى القانون الخاص المتعلق بصلاحيه الحاكم ووظائفه إقالة الحاكم، وتتخذ الحكومة المنتدبة قرارا بهذا الشأن بعد استشارة رؤساء الدين.

١٤ - أن الحكومة المنتدبة ومجلس حكومة الجبل واللجنة الإدارية لا تتدخل على الإطلاق فى الأمور الدينية، ولا يجوز للسلطة المدنية عزل أو تنحية رؤساء الدين.

١٥ - تتعهد الحكومة المنتدبة وحكومة الجبل المحلية بالمحافظة على حقوق الأقليات داخل حكومة الجبل هذه.

فضل الله هنيدي. نسيب الأطرش. سليم الأطرش. توفيق أبو عساف. عقلة القطامي. قفطان عزام. فخر الدين الشعراني. مسعود غانم. جبر شلغين. نايف أبو فخر. ضمير شلغين. دخل الله أبو فخر. نسيب الحسيني. حسين أبو فخر. بالأصالة والنيابة عن المشايخ الروحانيين أقر وأعترف بذلك.

محمود أبو فخر

الرئيس/الروحي

مصدق

روبيردى كيه

المفوض السامي فى سورية وكيليكية بالنيابة فى ٤ مارس سنة ١٩٢١.

وفى يوم ٥ إبريل سنة ١٩٢١ اعترفت الحكومة المنتدبة بدولة جبل الدروز، وفى ٢٠ منه أصدر الجنرال غورو أمرا إلى الأمير سليم الأطرش بإنشاء الحكومة الجديدة فى الجبل وفى يوم أول مايو من تلك السنة عقد زعماء الدروز اجتماعا فى السويدا فانتخبوا الأمير سليم حاكما للدولة الجديدة، وفى يوم ٦ مايو تم انتخاب مجلسى الدولة الجديدة وعينت السلطة المنتدبة الكومندان ترانكا مستشارا لها، فجاء الجبل - وهو أول ضابط فرنسى دخله. وفى يوم ٥ إبريل سنة ١٩٢٢ أعلن استقلال الدولة الجديدة رسميا، واتخذ ذلك اليوم عيداً رسمياً يحتفلون بحلوله كل عام.

٦ - لواء الإسكندرونة

ظل لواء إسكندرونة^(١) جزءاً من دولة حلب حتى صيف سنة ١٩٢٤ فأصدر المفوض السامي قراراً قال فيه «يتمتع لواء الإسكندرونة مع بقائه تابعاً للدولة السورية بنظام إداري ومالي خاص، وتعتبر اللغة التركية لغة رسمية كالعربية والفرنسية ويعين متصرف لواء إسكندرونة من قبل رئيس الدولة السورية بناء على اقتراح مندوب المفوض، ويكون له كل السلطة المخولة لمصرفي الألوية. وله علاوة على ذلك النظر في شؤون المعارف والأشغال العامة».

ولما جرت الانتخابات على قاعدة اللواء في عهد المسيو دي جوفنيل - وسن فصل ذلك حين الكلام على الثورة - اجتمع مندوبو إسكندرونة في ٢٤ يناير سنة ١٩٢٦ وقرروا فصل لوائهم عن سورية إدارياً، وربطه رأساً بالمفوضية العليا مع توسيع سلطة مندوب المفوض السامي، على أنهم عادوا فاجتمعوا يوم ١٢ من تلك السنة، وقرروا إلغاء القرار الخاص باستقلال اللواء وإبقائه في داخل الوحدة السورية على قاعدة اللامركزية، ويكون تعيين شكلها راجعاً إلى المرجع الاختصاصي بالتفاهم مع المفوض السامي.

دساتير هذه الدول

وفي يوم ١٤ مايو سنة ١٩٣٠ نشر المفوض السامي مجموعة الدساتير التي وضعها للدول السورية، وهي جمهورية دمشق وجمهورية دولة لبنان وحكومة جبل الدروز وحكومة العلويين ولواء إسكندرونة وأرسلها إلى جمعية الأمم بواسطة وزارة الخارجية الفرنسية فأقرتها، وهي نافذة ومعتبرة حتى الآن.

١ - يتألف هذا اللواء من مدن إسكندرونة وإنطاكية وبيبلان وقرقخان وهو مجاور لتركيا.

— ٢ —

إنشاء الاتحاد السوري وإلغاءؤه

رغم السكون الذى شمل البلاد السورية بعد حوادث ميسلون، ورغم خمود الحركة الوطنية وتشتت زعمائها ورجالها فقد قابلت الأمة التجزئة التى أقدم عليها الفرنسيون بأشد مظاهر الاستياء والاستنكار. لأنها ما كانت تجهل الغاية منها وهى تثبيت أقدام الاستعمار وإنهاك البلاد بفادح النفقات.

ورأى الجنرال غورو أن يعدل مشروع التجزئة تعديلا ظن أنه يرضى الشعب. فأصدر يوم ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٢ قرارا بإنشاء اتحاد بين دول دمشق وحلب والعلويين جاء فى المادة الأولى منه: أنه قد أنشئ اتحاد بين الدول السورية المؤلفة من دولة حلب ودولة دمشق وأراضى العلويين المستقلة، وجاء فى الثانية أن من أراد الانضمام إلى هذا الاتحاد من الدول أو الأراضى الأخرى الواقعة تحت الانتداب الفرنسى يجب عليه قبول الشروط المدرجة فى هذا القرار، ثم يتخذ رئيس الاتحاد قرارا يصادق به على هذا الانضمام ويحدد عدد الممثلين الذين تنتدبهم عنها لدى مجلس الاتحاد الدولى التى قبل انضمامها.

إن الدول الواقعة تحت الانتداب الفرنسى داخله كانت فى الاتحاد أم لم تكن لها عين النظام فيما يتعلق بالنقود والمعاملات الجمركية، ولا يمكن أن يفصل بينها بأدنى حاجز جمركى.

وجاء فى المادة الرابعة: أن السلطة التنفيذية تخول لرئيس الاتحاد الذى يمكنه تكليف حكام الدول بالنيابة عنه تنفيذ قرارات المجلس الاتحادى، وأن هذا الرئيس ينتخب من جانب المجلس بالأكثرية المطلقة ويكون انتخابه لسنة كاملة. وجاء فى المادة الخامسة: «يساعد رئيس الاتحاد فى مهام وظيفته مديرين من الدول المتحدة ومجلس الاتحاد. وهذه المديرية المشتركة بين الدول تكون بصورة مؤقتة كما يأتى: مدير المالية ومدير الأشغال العامة ومدير العدلية. ويرشد هؤلاء المديرين مستشارون فرنسيون. وجاء فى المادة السادسة: أن قرارات رئيس الاتحاد لا تنفذ إلا بعد مصادقة المفوض السامى عليها.

وجاء فى المادة السابعة: يؤلف المجلس الاتحادى من خمسة ممثلين لدولة دمشق وخمسة لدولة حلب وخمسة لبلاد العلويين، وينتخب هؤلاء الممثلون لمدة سنة من قبل مجالس الحكومات حينما تؤلف على الطريقة الانتخابية. على أنه لا يجب ضرورة أن يكون أعضاء المجلس الاتحادى من أعضاء مجلس الحكومة الذين ينوبون عنها، بل يجرى تعيينهم مؤقتاً من قبل حكام الدول.

وجاء فى الثامنة «يلتئم المجلس الاتحادى بالمناوبة تارة فى دمشق وتارة فى حلب، فى كل منهما سنة واحدة، وتؤلف دائرة تمثل فيها كل بعثة مؤلفة من رئيس أول ورئيسين ثانيين،

وفى يوم ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٢ اجتمع أعضاء المجلس الاتحادى فى حلب ووقف الجنرال غورو فأعلن إنشاء الاتحاد السورى رسمياً، وخطب خطبة طويلة قال فى مستهلها إننى أعلم أن هذا الاتحاد لم يقابله الأهالى فى كل مكان بعواطف واحدة، غير أنه من المحتمل أن القرار الذى أوجده لم يترجم على وجه الصحة أو لم ينقل بالضبط، لهذا أرى أن يتلى عليكم بنصه فتلى فعلاً.

واجتمع المجلس يوم ٢٩ منه فانتخب صبحى بركات أحد مندوبى حلب رئيساً لمجلس الاتحاد ثم انفض على أن يدعى إلى الانعقاد فى دورة أخرى، وقد اجتمع بعد ذلك فى دمشق وقرر أن تكون عاصمته الدائمة.

اقرار الانتداب وصكه

وعملاً بقرار مجلس الحلفاء الأعلى الصادر فى سان ريمو يوم ٢١ إبريل سنة ١٩٢٠ بمنح الانتداب على سورية لفرنسا أقر مجلس جمعية الأمم حين اجتماعه فى لندن يوم ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٢ صك الانتداب الذى وضعته الحكومة الفرنسية لسورية ولبنان.

وهذا نصه:

مجلس جمعية الأمم:

لما كانت دول الحلفاء العظمى متفقة على أن أراضى سورية ولبنان التى كانت فيما مضى جزءاً من السلطنة العثمانية يعهد بها ضمن حدود تعيينها الدول المشار إليها إلى دولة منتدبة موكل إليها نصح الأهالى ومعاونتهم وإرشادهم فى إدارتهم وفقاً لنص الفقرة

الرابعة من المادة ٢٢ من عهد جمعية الأمم.

ولما كانت دول الحلفاء الرئيسية قد قررت أن الانتداب على البلاد المذكورة يعطى لحكومة الجمهورية الفرنسية التي قبلته.

ولما كان صك هذا الانتداب المبين فى المواد المذكورة فيما بعد قد وافقت عليه حكومة الجمهورية الفرنسية وعرض للتصديق على مجلس الأمم.

ولما كانت حكومة الجمهورية الفرنسية تتعهد بإجراء هذا الانتداب باسم جمعية الأمم طبقا للمواد المذكورة.

ولما كانت نصوص المادة الثانية والعشرين الأنفة الذكر (الفقرة الثانية) تقضى بأنه لما كانت درجة السلطة والمراقبة والإدارة التي تجريها الدولة المنتدبة لم يتفق عليها سابقا بين أعضاء جمعية الأمم فالمجلس هو الذى ينظم ذلك.

يضع نصوص الانتداب كما يلى موافقا عليه:

١ - تضع الحكومة المنتدبة فى برهة ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ تنفيذ هذا الانتداب دستورا نظاميا لسورية ولبنان.

يصاغ هذا الدستور بالاتفاق مع السلطات الوطنية، وتراعى فيه حقوق عموم السكان القاطنة فى هذه البلاد ومصالحهم. وستشرع الحكومة المنتدبة فى إيجاد الوسائل التي من شأنها أن تسهل تقدم سورية ولبنان وريقيهما كحكومتين مستقلتين وتسيرهما بموجب روح هذا الصك إلى أن يتم الشروع فى تنفيذ ذاك الدستور.

ويجب على الدولة المنتدبة أن تنشط الاستقلال المحلى قدر ما تسمح به الأحوال.

٢ - يمكن للحكومة المنتدبة أن تبقى جنودها فى البلاد للدفاع عنها، وقد خولت حق تنظيم جند من المليس المحلى قصد المحافظة على الأمن والدفاع عن البلاد كما تقتضيه الأحوال. وذلك حتى تنفيذ الدستور وإعادة الأمن إلى نصابه، وتنظم جنود المليس المحلى من سكان البلاد فقط.

ترتبط هذه الجنود فيما بعد بالإدارات المحلية تحت إشراف الدولة المنتدبة، ولا يجوز استخدامها لأغراض أخرى سوى الأغراض المعينة فيما تقدم - إلا بعد موافقة الدولة

المنتدبة لا مانع يمنع سورية ولبنان من الاشتراك فى نفقات القوات التى تضعها الدولة المنتدبة فى البلاد.

يحق للدولة المنتدبة فى كل حين أن تستعمل الموانئ والخطوط الحديدية ووسائل النقل الموجودة فى سورية ولبنان لسوق جنودها ونقل جميع المواد والمهمات والوقود اللازمة لها.

٣ - يعهد إلى الدولة المنتدبة بالسيطرة على جميع علاقات سورية ولبنان الخارجية. ولها حق إصدار البراءات إلى القناصل الذين يعينون من قبل الدول الأجنبية، وتشمل الدولة المنتدبة بحمايتها السياسية والقنصلية الرعايا السوريين واللبنانيين الذين يعيشون خارج هذه البلاد.

٤ - الدولة المنتدبة مسؤولة عن عدم التنازل عن أى جزء من أجزاء سورية ولبنان وعن عدم تأجيرها أو وضعه تحت تسلط دولة أجنبية.

٥ - إن إعفاء الأجانب من الأمور الواجبة وتمتعهم بالامتيازات الأجنبية وبقضاء القنصلات وحمايته التى كانوا يتمتعون بها أيام الدولة العثمانية لا تطبق فى سورية ولبنان، غير أن محاكم القنصلات الأجنبية تداوم على القيام بوظيفتها إلى أن يتم تنفيذ النظام الجديد المنصوص عنه بالمادة السادسة.

إن الدولة التى كان أتباعها يتمتعون بالامتيازات الأجنبية المبينة أعلاه لأول أغسطس سنة ١٩١٤ والتى لم تتنازل عن هذه الامتيازات أو توافق على عدم تطبيقها لأجل محدود، ستمنح ثانية جميع الامتيازات أو بعضها بعد انقضاء أمد الانتداب بالصورة التى يتم عليها الاتفاق بين الدول ذات الشأن.

٦ - تضع الحكومة المنتدبة فى سورية ولبنان نظاما قضائيا يصون حقوق الوطنيين والأجانب على السواء يحافظ على أحوال الناس الشخصية وعلى مصالحهم الدينية. وخصوصا إدارة الأوقاف التى تدار وفقا للشريعة وإدارة الوقف.

٧ - تكون معاهدات تسليم الرعايا الأجانب المبرمة بين الدولة المنتدبة وبين سائر الدول الأجنبية مرعية فى سورية ولبنان إلى أن يتم عقد اتفاقات خاصة بهذا الشأن.

٨ - تضمن الدولة المنتدبة للجميع حرية الضمير وحرية القيام فى جميع شعائر العبادة

التي لا تخل بالأمن ولا بالأداب العامة، ولا يكون تمييز من أى نوع بين سكان سورية ولبنان بسبب الجنس أو الدين أو اللغة.

تنشط الحكومة المنتدبة التعليم العام، ويكون هذا التعليم بلغة البلاد المحلية، ولا تحرم جميع الطوائف حق المحافظة على مدارسها وتعليم أبنائها بلغتها متى كان ذلك مطابقاً لقانون التعليم العام الذى تعينه الحكومة.

٩ - تتجنب الحكومة المنتدبة التدخل فى أعمال المجالس الإدارية وفى إدارة الطوائف الدينية وفى إدارة المعابد المقدسة التى تخص إحدى الطوائف، وقد تكفلت بالمحافظة على هذه المعابد.

١٠ - تحدد سلطة الدولة المنتدبة فى مراقبة البعثات الدينية فى سورية ولبنان لأجل محافظتهم على الأمن وعلى الحكم بطريقة مرضية، ولا تحصر الدولة المنتدبة مساعى هذه البعثات بصورة من الصور ولا تقيد أعضائها بقيود بسبب قوميتهم مالم تخرج أعمالهم عن أصول الدين.

يمكن لهذه البعثات الدينية أن تشتغل بأمور الإسعاف والتعليم تحت مراقبة الدولة المنتدبة أو الحكومة المحلية.

١١ - يجب على الحكومة المنتدبة أن لا تميز بالمعاملة فى سورية ولبنان بين أتباعها وبين أتباع غيرها من الدول الداخلة فى عضوية جمعية الأمم. وتشمل هذه المعاملة الجمعيات والشركات الأجنبية على اختلافها، وأن لا تميز أيضاً بين أتباع أى دولة أجنبية وبين أتباعها فى الأمور التى لها مساس بالضرائب والتجارة والملاحة وتعاطى الحرف والمهن، أو فى معاملة السفن البحرية أو الوسائط الهوائية. وكذلك الأمر يجب أن لا يكون تمييز فى سورية ولبنان بين البضائع التى يكون مصدرها أو محط رحالها بلاد تلك الدول المذكورة، ويجب إطلاق حرية المرور التجارية عبر المنطقة المشار إليها بشروط عادلة.

يمكن للحكومة المنتدبة بعد مراعاة ما ذكر أعلاه أن تفرض الضرائب والرسوم الجمركية التى تراها ضرورية أو أن توعد للحكومات المحلية أن تفرضها، ويمكن للدولة المنتدبة أو للدولة المحلية التابعة لمشورتها أن تعقد لأسباب جوارية اتفاقاً جمركياً خاصاً مع البلاد المتاخمة لها.

ويمكن للحكومة المنتدبة عملاً بشروط البند الأول من هذه المادة أن تتخذ الوسائل الفعالة التي تعتقد صلاحها لترقية موارد البلاد الطبيعية مع المحافظة على مصالح السكان.

تمنح الامتيازات لترقية هذه الموارد الطبيعية لمن شاء دون تمييز في تابعة الأشخاص الداخلة دولهم في عداد أعضاء جمعية الأمم - بشرط أن لا تمس هذه الامتيازات بسلطة الحكومة المحلية، ولا تمنح الامتيازات بصفة احتكار عام. ولا تمس هذه الفقرة بتحديد سلطة الدولة المنتدبة في إيجاد الاحتكارات المالية التي من شأنها أن ترقى مصالح سورية ولبنان، وتحفظ موارد هما المالية والمحلية، ويمكن للحكومة أن تسعى لترقية هذه الموارد الطبيعية مباشرة أو بواسطة شركة خاصة بالدولة المنتدبة أو برعاياها، أو يمنحها ميزة في الأمور الاقتصادية والتجارية والصناعية التي تقرر فيها المساواة بين الجميع.

المادة ١٢ - تحافظ الدولة المنتدبة بالنيابة عن سورية ولبنان على كل اتفاق دولي عام عقد حتى الآن، أو ربما يعقد فيما بعد بموافقة جمعية الأمم بخصوص الاتجار بالرقائق، وبالعقاقير وبالسلاح، والمعدات الحربية، وبالمساواة التجارية، وحرية العبور، والملاحة والطيران والمواصلات البريدية والبرقية واللاسلكية وباتخاذ الوسائط اللازمة لحماية الصنائع والآداب والفنون.

المادة ١٣ - تصون الدولة المنتدبة بقدر ما تسمح لها الأحوال الاجتماعية والدينية اتحاد سورية ولبنان في الأمور ذات الفوائد العامة التي تقرها جمعية الأمم لمنع الأمراض ومقاومتها. وفي جملتها أمراض الحيوان والنبات.

المادة ١٤ - تتضمن هذه المادة بحثاً طويلاً في قانون الآثار لا فائدة من نشره، وهو شبيه بالمادة الخاصة بالآثار في صك الانتداب لفلسطين فليرجع إليها.

المادة ١٥ - عندما يتم تنفيذ الدستور المنصوص عليه في المادة الأولى يوضع ترتيب بين الحكومة المنتدبة والحكومات المحلية تدفع بموجبه هذه الحكومات جميع النفقات التي أنفقتها الحكومة المنتدبة لأجل تنظيم الإدارة وترقية الموارد المحلية والقيام بالمشروعات العامة التي أفادت البلاد إفادة خاصة، وترسل نسخة عن هذه الترتيبات إلى مجلس جمعية الأمم.

المادة ١٦ - تكون اللغة الفرنسية واللغة العربية اللغتين الرسميتين المستعملتين في سورية ولبنان.

المادة ١٧ - تقدم الدولة المنتدبة لمجلس جمعية الأمم تقريراً سنوياً حسب طلبه تبين فيه التدابير التي اتخذتها أثناء السنة لتنفيذ شروط صك الانتداب، ويرسل مع هذا التقرير نسخ عن جميع القوانين والأنظمة التي تسن سنوياً.

المادة ١٨ - يجب أن يوافق مجلس جمعية الأمم على كل تعديل يحصل في شروط هذا الصك.

المادة ١٩ - يستعمل مجلس جمعية الأمم نفوذه عندما تنتهي مدة الانتداب لحفاظ حكومة سورية ولبنان في المستقبل على علاقاتهما المالية، ومنها الرواتب القانونية التي منحها إدارة سورية ولبنان أيام الانتداب.

المادة ٢٠ - توافق الدولة المنتدبة إذا حصل نزاع بينها وبين دولة ثانية داخله في عضوية جمعية الأمم بخصوص تفسير شرط في صك الانتداب أو تطبيقه على عرض هذا النزاع على محكمة العدل الدولية الدائمة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من عهد جمعية الأمم، هذا إذا لم يكن حل النزاع بين الدولتين بواسطة المفاوضات^(١).

المجالس التمثيلية للدول الجديدة

بعد أن أتم الفرنسيون عملية التجزئة وأقاموا في كل ناحية دولة أنشأوا مجالس تمثيلية لهذه الدول، ففي يوم ٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٣ أصدر المفوض السامي قراراً بإنشاء مجلس تمثيلي لدولة دمشق يتألف من ٣٠ عضواً على أن تكون صلاحيته (اختصاصاته) محدودة بالنظر في الميزانية والضرائب والتشريع والإدارة، ويكون له الحق أيضاً في تعيين ممثلي الدولة في المجلس الاتحادي وفي طرح الأسئلة على الحاكم وإبداء التمنيات.

وصدر قرار بإنشاء مجلس كممثل هذا لدولة حلب وآخر لدولة العلويين، أما في لبنان

١ رغم إقرار الانتداب يوم ٢٤ سنة ١٩٢٢ فإنه لم يوضع موضع التنفيذ رسمياً إلا يوم ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٣ وذلك بسبب معارضة إيطاليا، وأول تقرير قدمته فرنسا إلى جمعية الأمم عن الحالة في سورية كان في أكتوبر سنة ١٩٢٤.

وجبل الدروز فقد أنشئ من قبل.

وقد احتجت دمشق على إنشاء هذا المجلس وعلى اختصاصاته الضيقة وقاطعت انتخاباته، وأضربت عن العمل عشرة أيام احتجاجاً على إنشائه، بيد أن ذلك لم يحل بين السلطة وبين إتمام ما شرعت فيه، فأكملت الانتخابات وأخرجت النواب الذين اختارتهم فقطاعهم الشعب وأزادهم فعينت الحكومة شرطين لحراستهم خوفاً من فتك الشعب ونقمته.

إلغاء الاتحاد السوري وإنشاء الدولة السورية

لم يعيش الاتحاد السوري طويلاً لأنه لم يرض الشعب السوري الذي ظل يواصل الاحتجاج مطالباً بالوحدة الصحيحة وبالحكم النيابي الديمقراطي الحر وبالاستقلال الكامل، فلم ير الجنرال فيجان وهو الذي خلف الجنرال غورو بدا من إلغائه فأصدر يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ قراراً بإلغاء الاتحاد السوري وإنشاء وحدة بين دولة دمشق ودولة حلب وإبقاء حكومة العلويين في خارج الدولة الجديدة وهذا نص قراره:

١ - تتحد دولتا حلب ودمشق اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٢٥ وتؤلفان دولة واحدة (الدولة السورية).

تؤلف الدولة السورية ضمن الحدود الحالية لدولتي دمشق وحلب - دولة مستقلة عامصمتها دمشق على أن يحتفظ بحقوق وواجبات الحكومة المنتدبة.

٢ - يتولى السلطة التنفيذية رئيس حكومة يسمى (رئيس دولة سورية) وينتخبه المجلس التمثيلي بأكثرية الآراء المطلقة، وإن كان من أعضاء المجلس التمثيلي تزول منه هذه الصفة يوم انتخابه ويتحتم استبداله بغيره.

٣ - يتولى رئيس دولة سورية القيام بوظائف رئيس الاتحاد للدول السورية وبوظائف حكام الدول وفقاً للقرارات المعمول بها.

وهو يعين كبار موظفي الدولة وفقاً لأحكام القوانين والأنظمة التي بها يتعين دستور هؤلاء الموظفين، وسيصدر فيما بعد قرار للتمييز بين كبار الموظفين وغيرهم ولتعيين سلسلة مراتبهم.

٤ - يؤازر رئيس الدولة وزراء يناط به أمر نصبهم واستبدالهم، وتعود إلى الوزراء الإدارة العليا لجميع مصالح الدولة المربوطة بدائرة كل واحد منهم، ويضمن كل بما يتعلق به تطبيق أحكام القوانين والأنظمة، ويسمون الموظفون الذين لا يعود أمر تسميتهم لا إلى رئيس الدولة كما نصت المادة الثالثة من هذا القرار ولا إلى المتصرف أو والي وفقا لأحكام القوانين المعمول بها.

٥ - الوزارات خمس - وزارة الداخلية؛ وبها تربط مصالح الشرطة المحلية ومديرية الدرك الثابت ومديرية الصحة والإسعاف العام.

وزارة العدلية

وزارة المالية؛ وبها تربط مديرية مصالح العقارية، ومديرية أراضي الدولة.

وزارة المعارف العامة

وزارة الأشغال العامة والزراعة والإصلاح الاقتصادي؛ وبها تربط مديرية البرق والبريد.

٦ - تبقى على حالها إدارة الألوية والأقضية والنواحي والبلديات، ويسمى لواء حلب (ولاية حلب) ويقوم واليها بوظائف المتصرفين وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها.

٧ - إن وظائف مجلس كل من دولتي حلب ودمشق التمثيليين ووظائف المجلس الاتحادي يقوم بها في الدولة السورية مجلس يطلق عليه اسم (المجلس التمثيلي لدولة سورية). والقواعد التي اتبعت في انتخاب أعضاء المجلس التمثيلي لدولة سورية ما لم يصدر قانون انتخاب جديد.

٨ - تقوم بالسلطة القضائية المحاكم البدائية والاستئنافية ضمن الشروط المنصوص عليها في القوانين الاتحادية المحددة وظائف هذه المحاكم وكيفية تأليفها وسير أعمالها.

٩ - ينتهى ارتباط لواء إسكندرونة بولاية حلب، وتبقى إدارته جارية وفقا للأحكام الخاصة المنصوص عليها في القرار رقم ٩٨٧ المؤرخ ٨ أغسطس سنة ١٩٢١ والقرار رقم ١٨٨١ المؤرخ ٤ مارس سنة ١٩٢٣ وتناط برئيس الدولة السورية ووظائف حاكم دولة حلب فيما يتعلق بإدارة هذا اللواء.

١٠ - تتمتع ولاية حلب بالامتياز المالى المحدد كما يلى:

تجمع الواردات التى تجبى فى أراضى الولاية باسم ضرائب بلا واسطة (مباشرة) وضرائب بالواسطة (غير المباشرة) ورسوم وكل دخل من أى نوع كان مما أجيّزت جبايته وفقا للأصول، وكذلك كل المبالغ المخصصة للولاية باسم الأموال التابعة للتوزيع.

وتجمع أيضا:

١ - النفقات التى تصيب الولاية من أعباء الإدارة المركزية للدولة.

٢ - كل النفقات التى تستوجبها رسميا مصالح الدولة الكائنة فى أراضى الولاية.

٣ - النفقات المتأتية عن القيام فى أراضى الولاية بأشغال عامة أو ذات نفع محلى، أو النفقات التى تستلزمها أعمال الإصلاح من الوجهة الزراعية والاقتصادية أو الاجتماعية مما له فائدة محلية.

٤ - ما يصيب الولاية من النفقات التى يستوجبها القيام بأشغال عامة ذات نفع عام أو بأعمال الإصلاح من الوجهة الزراعية والاقتصادية أو الاجتماعية مما له نفع عام تكون قد استفادت منه الولاية، ويخصص الزائد من المداخل لأشغال عامة ذات فائدة محلية، أو لأعمال لها ذات الفائدة من شأنها تحسين الزراعة والاقتصاد والأحوال الاجتماعية.

١١ - يمثل المفوض السامى لدى الدولة السورية مندوب يساعد مندوبون معاونون.

١٢ - إن سلطة المفوض السامى وممثليه هى التى نصت عليها القرارات والتعاليم المعمول بها، وإن المقررات التشريعية والتنظيمية التى يصدرها رئيس دولة سورية تعرض للتصديق على المفوض السامى، وكل تعيين يجريه رئيس الدولة ينبغى تصديقه من المفوض السامى.

وينبغى أن يقر المفوض السامى انتخاب رأس الدولة، وله أن يعلن زوال سلطته لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة.

١٣ - ينبغى أن تصدق أعمال رئيس الدولة السورية من قبل المندوب لدى حكومته متى كان

التصديق غير عائد للمفوض السامي، أو متى خول المفوض السامي مندوبه حق التصديق.

وكل تعيين للوظائف التي يتقلدها الوزراء والمديرون ينبغي تصديقه من مندوب المفوض السامي.

وفى الملحقات حيث يكون مندوب معاون تصدق مقررات الحكومة المحلية من قبله.

١٤ - يتألف أول مجلس تمثيلي للدولة السورية من اجتماع أعضاء المجلس التمثيلي لدولتي دمشق وحلب.

١٥ - رئيس دولة سورية هو الرئيس الحالي لاتحاد دولة سورية الذي انتخبه مجلس الاتحاد في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٣ وسينتهي عهده قانوناً في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٧.

١٦ - تقوم الدولة السورية مقام دولتي حلب ودمشق فيما يختص بالحقوق والواجبات المتعلقة بهاتين الدولتين، وتقوم مقام اتحاد دول سورية بقسم يعين فيما بعد من الحقوق والواجبات المتعلقة بذاك الاتحاد.

- ١ -

نشاط الحركة الوطنية وانتعاشها في الداخل فتنة حوران وأعمال العصابات

ظن الفرنسيون خطأ أن إسقاط الحكومة الفيصلية وتشريد رجالها وأخذ البلاد بالشدّة يمكنهم من إخماد الحركة الوطنية ومن حكم سورية على الطريقة التي يختارونها، فلم يترددوا في فرض الغرامات المالية الباهظة ونشر الأحكام العسكرية ووضع رقابة على الصحف القليلة التي ظهرت في أوائل هذا العهد، لأن الصحف التي كانت تصدر في العهد الفيصلي أغلقت وغادر أصحابها البلاد خوفاً من الفتك والانتقام.

وطراً على الحركة الوطنية جمود في ابتداء هذه المرحلة بسبب سفر معظم المشتغلين بها، فقد تفرقوا غداة ميسلون في الأقطار العربية المجاورة فنزل بعضهم فلسطين، وقصد آخرون مصر، ورحل غيرهم إلى الحجاز، وسافر فريق إلى أوروبا وأميركا ليوصل النضال والكفاح في سبيل بلاده.

ولقد كان لنشاط هؤلاء وجهادهم أعظم الأثر في إيقاظ النفوس وتحريك الهمم - كما كان للأساليب التي سار عليها الفرنسيون في حكم البلاد أثر لا ينكر في استفزاز الشعب، فقاطع الذين مالواهم والتف حول الوطنيين، فاستؤنف النضال في هذه المرحلة على منوال جديد، فبعد ما كان بين الحكومة السورية والفرنسيين أصبح بين الشعب السوري وبين هؤلاء، وبعد ما كان سرّياً وسلبياً في ابتداء هذه المرحلة صار علنياً وإيجابياً في ختامها، فتقلد الشعب السلاح وقام يدافع عن كرامته ويعمل لاسترداد استقلاله وحقوقه.

وتنقسم الأعمال الوطنية التي عملت في خلال هذه المرحلة إلى قسمين: قسم قام به الشعب نفسه في داخل البلاد، وقسم قام به الأحرار من أبنائه في خارجها، فقد أسمعوا العالم صوته وأطلعوه على قضيته وبسطوا شكايته، ولم يدخروا وسعاً في خدمته وفي الدفاع عن حقوقه والمطالبة بإنقاذه وإغاثته.

ونبدأ بالكلام عن الحوادث التي حدثت في داخل البلاد، ثم نتبعه بإيراد ما جرى في خارجها لما بينهما من ارتباط وثيق وصلة متينة.

١ - فتنة حوران

كانت فتنة حوران أول فتنة اضطرت في العهد الجديد. فجرد الفرنسيون القوى لإطفائها والقضاء عليها.

وبيان ما وقع أن حكومة علاء الدين الدروبي، وقد تألفت غداة ميسلون دعت شيوخ حوران وزعماءها إلى زيادة دمشق لمباحثتهم في الغرامة التي فرضها الفرنسيون على أهل سورية، والاتفاق على الجزء الذي يصيب حوران فأبوا الحضور فرأت أن توفد وفداً من أعضائها للتفاهم معهم.

وغادر الوفد دمشق صباح الجمعة ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٠ بقطار حوران وكان يتألف من علاء الدين الدروبي رئيس الوزارة وعبد الرحمن اليوسف رئيس مجلس الشورى وعطا الأيوبي وزير الداخلية والشيخ عبد القادر الخطيب والشيخ عبد الجليل الدرا، وأبلغت حكومة حوران وطلب إليها أن تجمع الشيوخ في درعا ليقابلوا الوفد، وازدحمت محطة خربة الغزالة - وتبعد نحو ٢٥ كيلو مترا عن درعا - بجمهور كبير من الحوارة جاء يبحث عن الوزراء للفتك بهم، انتقاماً منهم وتأديباً لغيرهم من الذين والوا الفرنسيين.

وغادر علاء الدين الدروبي الصالون الذي كان يركبه واندس بين ركاب عربات الدرجة الثالثة وفعل فعله معظم الذين كانوا معه، وركض عبد الرحمن اليوسف إلى دار المحطة وأقفل عليه الباب فلحقه الثوار وأطلقوا عليه الرصاص وقتلوه، وبحثوا بين ركاب الدرجة الثالثة عن الدروبي فاهتدوا إليه وقتلوه أيضاً ونهبوا القطار وقتل في أثناء الحادثة أيضاً وحيد عبد الهادي من نابلس، وكان بين المسافرين لأنه حاول الفرار، وضابط إيطالي وقد ظنوه فرنسويا وكاهن مسيحي وجنود فرنسيون.

وعطل الجمهور السكة الحديد وقطع المواصلات البرقية والتليفونية فجهزت السلطة الفرنسية حملة عسكرية كبيرة لإخضاع حوران زحفت من دمشق في أواخر شهر أغسطس فلاقها الحوارة في الكسوة - وتبعد عن دمشق نحو ١٥ كيلو مترا من جهة الجنوب - فدارت معركة شديدة انتهت بتغلب الحملة فواصلت تقدمها فصدما الثوار في السمية فشقت طريقا لها فعادوا إلى قتالها في غياغب.

وفي أول أكتوبر وصلت إلى درعا - وقد قطعت المسافة بينها وبين دمشق في شهر

ويضعة أيام بعد ما اشتبكت مع الحوارنة فى معارك عديدة فأعلنت حوران خضوعها للسلطة الفرنسية وقبلت الشروط الآتية:

- ١ - إعادة المنهوبات التى نهبت من القطار يوم ٢٠ أغسطس.
 - ٢ - دفع دية الوزراء المقتولين وقدرها ١٠ آلاف ليرة ذهباً عن كل وزير و ٧ آلاف للضابط الإيطالى و ٢٥٠٠ ليرة للكاهن ومثله لوحيد عبد الهادى و ٥٠٠ عن كل عسكرى مقتول.
 - ٣ - إعطاء الضمانات الكافية بعدم ارتكاب اعتداءات جديدة.
 - ٤ - دفع مائة ألف ليرة عثمانية ذهباً وغرامة.
- وضربت الطيارات الفرنسية قري حوران يقنابلها فى أثناء زحف الحملة وخربت البيوت - كما أحرق الجيش البيادر والبيوت ونهبها، ولما اطلعت لجنة الاتحاد السورى بمصر على هذه الأعمال أرسلت يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٠ الاحتجاج الآتى إلى رؤساء حكومات الحلفاء ومجالسها النيابية وجرائدها المشهورة ورئيس الولايات المتحدة ومجلس الشيوخ فيها، ووزعته على كبريات الصحف فى العالمين الشرقى والغربى،
- «ذهل السوريون لقراءة البلاغات الفرنسية الصادرة بتاريخ ٢٣ أغسطس وأول سبتمبر سنة ١٩٢٠ المنبئة بتدمير الجيش الفرنسى تدميراً منظماً لمقاطعة حوران الزراعية التى هى أهراء سورية، الطيارات تخرب القرى بأكملها قاتلة للنساء والأولاد بلا رحمة، نحن نستصرخ الأمم المتمدنة، ومنها الأمة الفرنسية ضد هذه الأعمال الوحشية التى يقصر عنها الوصف، وتورث الأحقاد بإطالة زمن القتال».
- وفى يوم ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ أعدم فى دمشق ثلاثة من الحوارنة، وهم عوض صلاح الدين المصرى وحسين الحاج يوسف عيسى وزعل يوسف بتهمة اغتيال الوزراء يوم خربة الغزالة.

٢ - عصابات الشمال

نشطت العصابات التى كانت تعمل فى شمالى سورية لمحاربة الفرنسيين على أثر سقوط الدولة الفيصلية، فانتشرت فى جهات أنطاكية وحارم والعمق وأدلب والمعرّة وجسر

الشغور بقيادة إبراهيم هنانو، واتخذت جبل الزاوية قاعدة لأعمالها واستولت على عدد من الحواضر كالمعرة وأدلب وجسر الشغور، وهزمت الفرنسيين في معارك شتى، وكانت على اتصال بعصابات الشيخ صالح العلي التي كانت تقاتل الفرنسيين في منطقة اللاذقية، وقد بسطت نفوذها على صهيون ومعظم القرى وهددت مدينة اللاذقية نفسها.

وجّهت السلطة العسكرية الفرنسية قوات كبيرة لمطاردة العصابات في الشمال، فقد جاء في بلاغ فرنسوى رسمى صدر فى بيروت يوم ٢ سبتمبر سنة ١٩٢١ ويتوقع الجنرال غورو عن أعمال الحملة الفرنسية فى منطقة العلويين من شهر مارس سنة ١٩٢١ حتى شهر يوليو ما نصه:

«منذ شهر مارس حتى شهر يوليو سنة ١٩٢١ كان عدد كبير من الكتائب يعمل بملء النشاط، ويقاوم بدون انقطاع عددا شديدا المراس من العصابات مسلحا فى أراض جبلية، وينازله فى معارك كبيرة تنتهى بالانتصار حتى استتببت السكينة وانتظمت الأمور الإدارية، وطاردت الجيوش بين ٦ إبريل و ٢٣ مايو سنة ١٩٢١ عصابات إبراهيم هنانو والشيخ صالح العلي، وكانت متحالفتين ولم تدع لهما وقتا للراحة ففترقت العصابتان منسحبتين نحو الشرق، وقد أفضت هذه المعارك الشديدة إلى احتلال البلاد وإنشاء مراكز ثابتة فى كفر تخاريم ودركوش وجسر الشغور ومعرة النعمان، ومن ثم زحفت قوى الكولونيل نيجر العديدة - بعد ما وضعت الحواجز من البحر إلى نهر العاصى وطافت بلاد العلويين من الشمال إلى الجنوب واشتبكت فى معارك طويلة من ١٠ مايو حتى ١٥ يونيو حيث نشبت معركة بالقدموس وانتهت هذه المعارك العنيفة بطاعة العلويين وهزيمة الشيخ صالح العلي وقد تولى عنه معظم أعوانه.

وجاء فى بلاغ فرنسوى آخر ما نصه: فى ١٢ مايو خرجت حملة من اللاذقية بقيادة الكولونيل نيجر فتوجهت إلى جبلة والمرقب حيث مركز العصابات. وفى يوم ١٣ منه زحفت حملة أخرى من محردة «محطة من محطات السكة الحديد بين حمص وحماه» بقيادة الكولونيل دوم، وسارت فى الوقت نفسه حملة ثالثة من الحمداية «محطة من محطات السكة الحديد بين حماه وحلب» بقيادة الكولونيل فيك، ومشى الجنرال غوبو قائد اللواء الثالث من حلب على رأس لوائه لتأديب العصابات، فبلغ معرة النعمان يوم ١٥ منه، ودخلت قوة الكونيل فيك فى اليوم التالي إلى حبيط، وتقدمت قوة الكولونيل دوم فاستولت على

جسر الشغور وزحفت قوة أخرى بقيادة الكولونيل فونيه على قلعة المضيق فاحتلتها.
«ودارت معركة عنيفة في جسر الشغور بين الثوار وحملة الكولونيل جران كور انتهت بانسحاب الثوار والاستيلاء على البلدة».

وقد ارتدت العصابات أمام هذه القوات العظيمة ولا يقل عدد رجالها عن ثلاثين ألف مقاتل، فغادر إبراهيم بك هنانو مقره في جبل الزاوية يوم ١٢ يوليو سنة ١٩٢١ ومعه ٥٥ جنديا وضباطا قاصدا عمان فلاقاه الفرنسيون شرقي سلمية يؤيدهم الإسماعيليون ودارت معركة بينه وبينهم انتهت بأسر أربعة من ضباطه أما هو فواصل السفر فوصل إلى عمان يوم ٣١ منه.

اعتقال هنانو في القدس وإرساله إلى حلب

وفي شهر أغسطس ذهب إلى القدس لزيارتها فاعتقلته السلطة البريطانية بطلب القنصل الفرنسي. فهاج العرب في شرقي الأردن وماجوا واعتدوا على قائد الدرك وهو بريطاني. واحتج الأمير عبد الله رسميا إلى الحكومة البريطانية طالبا إطلاق سراح ضيفه، فلم تفد هذه الاحتجاجات وأرسل مخفورا إلى بيروت وسلم إلى السلطة الفرنسية فأرسلته إلى حلب حيث حوكم أمام مجلس عسكري فرنسي فبرأه وأطلق سراحه.

أما الشيخ صالح العلي فقد ظل متواريا حتى يوم ٦ يونيو سنة ١٩٢٢ ففيه أذاعت السلطة الفرنسية بلاغا رسميا بأنه خضع لها.

٣ - حادث القنيطرة

وفي يوم ٢٣ يونيو سنة ١٩٢١ غادر الجنرال غورو دمشق إلى القنيطرة لزيارة الأمير محمود الفاعور ومعه رئيس أركان حربه والضابط المترجم برانيه وحقى العظم حاكم دولة دمشق، فلما أصبحوا على مسافة ١٢ كيلو مترا من القنيطرة ظهرت أمامهم عصابة مؤلفة من ١٤ فارسا فأطلقت عليهم ١٥ عيارا ناريا فأصيب الجنرال بطلق في كم يده المبتورة، وأصيب حقى العظم برصاصة في فخذه وأخرى في ذراعه وثالثة في شفته وقتل الضابط المترجم برانيه.

وسير الفرنسيون على الأثر حملة كبيرة بقيادة الكولونيل روكرو، وغادرت دمشق يوم ٢٣ يونيو فدمرت قرى ومنازل كثيرة، وهذا نص البلاغ الفرنسي الذي أذاعه قلم المطبوعات بدمشق عن أعمالها:

«فى يوم ٢٣ يونيو ظهرت على طريق القنيطرة عصابة قادمة من شرق الأردن، ويعد أن قضت مأربها عادت فى اليوم نفسه إلى عجلون، وهذه نتائج التحقيق والعقوبات:

«زحفت حملة بقيادة الكولونيل روكرو من دمشق يوم ٢٣ يونيو فوصلت إلى القنيطرة يوم ٢٦ منه فدمرت بأمر المندوب السامى قريي جباتة الخشب - المنشية - عوفانى - طرنجه - الأحمر - تل الشيخة، لأنها آوت مجرمى القنيطرة فأصبحت شريكة لهم فى الجناية وقد حجزت أموال أهاليها وحكم فوق ذلك على كل قرية بغرامة من خمسين جنيها إلى مائة جنيه ذهباً ودمرت الحملة نفسها ١٧ مزرعة فى جباتة الخشب وارطانيا وترانك وفى ٢٩ منه زحفت على مجدل شمس وجباتا الزيت، وفى ٣٠ منه عادت إلى القنيطرة حيث باعت الأموال المحجوزة».

ولا يفى هذا الوصف سوى جزء قليل من المظالم التى ارتكبت فقد أوغلت الحملة فى أعمال القسوة مع اعتراف البلاغ الفرنسي بأن الجناة جاؤا من شرق الأردن - أى أنهم ليسوا من أهل البلاد الذين صب عليهم الغضب،

ويقال إن بين الذين أطلقوا الرصاص على الجنرال غورو خليل على مريود ومحمود حسن من جباتا الخشب وشريف شاهين من جباتا ومحمد ظاهر من شبعاء وصادق حمزة وأدهم خنجر، وهم من الذين لجأوا إلى شرق الأردن على أثر نكبة ميسلون،

٤ - عصابات الفرات

وظهرت فى تلك الأيام عصابات قوية فى الفرات استولت على دير الزور وقضت على نفوذ الفرنسيين فى ربوعه، فسيروا يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٢١ حملة قوية من حلب لقيادة الكولونيل دى بيوفر دخلت دير الزور يوم ٦ نوفمبر سنة ١٩٢١ بعد قتال شديد واستولت على خنادق الثوار وأكراهتهم على التقهقر عبر الفرات - كما اعترف بذلك بلاغ فرنساوى رسمى،

٥ - حوادث المستر كراين

فى يوم ٢ إبريل سنة ١٩٢٢ وصل إلى دمشق المستر كراين رئيس اللجنة الأميركية التى جاءت سورية للاستفتاء (انظر الجزء الثانى) فزار الدكتور عبد الرحمن شهبندر وقال له: «لقد قدمت إلى هنا بقصد التحقيق، وذلك أن مجرى السياسة اليوم يطلب إظهار تقريرنا المشترك الذى كتبناه مع إخواننا أعضاء اللجنة الأميركية التى استفتت بلادكم سنة ١٩١٩ فهل كانت استعلاماتنا صحيحة ياترى؟ أريد منك أن تجمعنى بأبناء هذه البلاد، ولا سيما المشايخ منهم لأرى هل حصل شئ من التبدل فى آرائكم، وهل كنا مصيبين فى أخبارنا التى جمعناها فى تقريرنا؟».

وعقد فى اليوم نفسه اجتماع كبير فى بستان الحيات حضره كثير من أولى الرأى، وجاء المستر كراين مصحوبا بالدكتور شهبندر فسأل الحاضرين عن أحوالهم وهل لا يزالون على الآراء التى بسطوها له فى سنة ١٩١٩ فقالوا نعم، ثم تكلم كل واحد منهم على انفراد واصفا الحالة الحاضرة وساردا أسباب الشكاوى، وكان المستر كراين يدون ما يسمعه.

وفى يوم ٤ منه لى المستر كراين دعوة حى الميدان فاجتمع الناس فى حديقة حسن الحكيم فبسط الحاضرون شكاويهم وأبانوا مساوئ الدور الجديد وأفاضوا، وذهب فى اليوم نفسه إلى حى المهاجرين فزار نساء الشهداء فى منزل المرحوم شكرى العسلى وسمع منهن نفس الأمنى الوطنية التى سمعها فى المرة السابقة.

وفى يوم ٥ منه لى الدعوة إلى حى القصاع واستمع إلى مطالب المجتمعين - وهم كثيرون، وجاء طلاب مدرسة الحقوق - وبينهم مؤلف الكتاب وعدد من زملائه يذكر منهم الشهيد فايق العسلى وشفيق سليمان بك ومنير مردم بك وصبرى العسلى وحلمى أبو خضرة وغيرهم وقالوا إنهم باسم إخوانهم يؤيدون الأمة فى مطالبها.

وفى صباح ٦ منه أزمع المستر كراين الرحيل فاجتمع كثيرون لوداعه فى بهو الفندق فودعهم فردا فردا وخاطبهم قائلا: ما أشد سرورى برؤيتكم وأسفى لاضطرارى إلى مغادرة مدينتكم، وسيكون الدكتور كنغ زميلى فى لجنة الاستفتاء مسرورا جدا من نتيجة تحقيقى،

لقد أتيت هذه البلاد فى وقت لا يسمح لى فيه سنى بالسفر، ولكننى شئت أن أرى

البلاد التي زرتها مع أصدقائي سنة ١٩١٩ ولا يمكنكم أن تقدروا السرور الذي يصيبهم من نتيجة هذه التحقيقات البديعة. تمسكوا بقضيتكم فإنها عادلة وتوسلوا إليها بالوسائل العصرية لا بالطرق القديمة».

وتجمهر الناس حول سيارته وتعالى الهتاف للحرية والاستقلال، ونادى الناس بسقوط الوصاية، وجاء عبد الوهاب عفيفي وهو شاب مصري فوقف على مقدم السيارة وخطب خطبة حماسية فألهب العواطف وأنشد الناس نشيد:

نحن لانرضى الحماية نحن أولى بالرعاية
لا ولا نرضى الوصاية لبنى العرب الكرام

ومشت سيارة المستر كراين فى موكب من فندق داماسكوس بالاس حتى فندق فيكتوريا والناس حولها يهتفون للحرية وينادون بسقوط الخونة والانتداب، وهناك وقفت السيارة والتفت الدكتور شهبندر إلى المستر كراين وخاطبه بالانجليزية قائلاً:

«التفت إلى ورائك ياسيدى واحفظ هذه الصورة التاريخية فى قلبك، وستمر على أوروبا وأميركا فترى فيها أفراداً بضمائر حرة لا يزالون يحبون الإنسانية ويغارون على الحرية. فاذكر لهم هذا المنظر الغريب وأشرح لهم المعانى التى تقرؤها».

واضطرب ولاة الأمور لهذا الحادث، وهو الأول يقع من نوعه بعد الاحتلال الذى قضى على كل نأمة حرة، وأخمد كل شعور وطنى، وكبر عليهم أن تتحرك المدينة وأن يدوى فى أرجائها الهتاف للحرية، فقرروا التذرع بسياسة الشدة والإرهاب واعتقال زعماء المظاهرة ورجال الحركة الوطنية، ونفذوا خطتهم الجديدة فى الغداة فقبضوا يوم الجمعة ٧ منه على الدكتور شهبندر وحسن الحكيم وسعيد حيدر ومنير شيخ الأرض وعبد الوهاب العفيفي فساء ذلك الناس، فاجتمعوا فى الجامع الأموى لأداء صلاة الجمعة فخطب فيهم توفيق الحلبي وخالد الخطيب ومحمد الشريقى، ثم خرجوا بمظاهرة وساروا إلى دور القناصل يطلبون الإفراج عن المعتقلين وقبض فى مساء الجمعة وصباح السبت على توفيق الحلبي وخالد الخطيب والدكتور محمود حمدي حمودة الأستاذ فى مدرسة الطب وعادل حتاحت وسعاد شلبى وخليل خطاب وتوفيق الحلبي وثروت الجعفرى وتوفيق القيسى ورشدي ملحس وتوفيق عجم أوغلى وحسن الزنبركجى وصبرى البديوى ومحمد الخطيب وكاتب هذه

السطور فاضطربت دمشق لهذا الحادث وهاجت وماجت وكثرت الاجتماعات وأقيمت المظاهرات فأعلنت يوم ٩ منه الأحكام العرفية، وجاءت السلطة بقوات عسكرية جديدة لتعزيز الحامية.

وفى صباح ١٠ منه أضربت دمشق احتجاجا وعطلت الأعمال كما أضرب طلاب المدارس وجرت مظاهرة فى سوق الحميدية قرب الظهر، وعند الساعة الرابعة خرجت مظاهرة السيدات، وكن يهتفن للاستقلال والحرية ويطالبن بإطلاق سراح المعتقلين.

وأقيمت مظاهرة كبيرة يوم ١١ منه حاول الجند تفريقها بالسلاح فقاومه الجمهور فقتل طالبان وجرح ستة من الشبان فنزلت على أثر ذلك الجنود الفرنسية إلى المدينة وأذيع البلاغ الآتى:

وفقا للقرار الصادر بوضع دمشق تحت الأحكام العرفية يعلن الكولونيل غودنى قائد جيوش دولة دمشق الأهلىن بما يأتى:

١ - يمنع التجمع فى الطرق العامة ويقمع ذلك بالسلاح.

٢ - يمنع التجول فى شوارع المدينة من الساعة السابعة مساء حتى الساعة السادسة صباحا.

٣ - يطلب من الأهالى أن يعودوا إلى أعمالهم كالمعتاد

٤ - كل من يخالف هذه التعليمات يحال إلى الديوان العرفى

وفى الساعة الواحدة من ليل الثلاثاء ١٨ إبريل نقل الدكتور شهبندر وحسن الحكيم وسعيد حيدر ومنير شيخ الأرض وتوفيق الحلبي وعبد الوهاب العفيفي والدكتور خالد الخطيب من سجن القلعة بحراسة ثلة من الدرك الفرنسي إلى محل نظارة الشرطة فى الطابق الأسفل من نيابة العابد لمحاكمتهم أمام الديوان العرفى الفرنسي، وأطلق سراح بقية المعتقلين ما عدا رشدى ملحس وسعاد شلى وتوفيق عجم وأوغلى والشيخ أحمد السورى وكاتب هذه السطور، فقد أخذت عليهم العهود أن يغادروا دمشق بعد ٤٨ ساعة، فسافروا فى الوقت المعين، وقصد كاتب هذه السطور مصر وتديرها ولم يسمح له بزيارة سورية إلا فى سنة ١٩٢٨ على أثر إعلان العفو العام.

وفى يوم ١٩ منه بدئ بمحاكمة المعتقلين أمام الديوان العرفى الفرنسى - وكان مؤلفا من الليوتنان كولونيل لا ريث رئيسا والكومندان جانيس والكابتن غورى والليوتنان بيرساي أعضاء.

وتألفت هيئة الدفاع من الملازمين وجيمس وشفالیه والبين وقد انتدبهم ديوان الحرب للدفاع عن المتهمين عملا بأحكام القانون الفرنسى، وتألفت هيئة دفاع وطنية من المحامين الوطنيين.

وهذا نص مضبطة الاتهام:

١ - اتهم المعتقلون بتدبير مؤامرة غايتها تغيير شكل الحكومة مشفوعة بالعمل ومحاولة العمل لإعداد التنفيذ.

٢ - بالتحريض على مؤامرة غايتها تغيير شكل الحكومة مع إيقاع اضطرابات لأن المؤامرة أعقبها العمل أو المباشرة به لإعداد التنفيذ.

وتنطبق هذه الأفعال على المواد ١٧ و ٨٧ و ٨٩ من قانون الجزاء الفرنسى، وعلى المادتين ٢٤ و ٢٥ من قانون المطبوعات الفرنسى المؤرخ ٢٩ يوليو سنة ١٨٨١ وعلى المادة ٨ من قانون ٩ أغسطس سنة ١٨٤٩ الفرنسونى المعدل بقانون ٢٧ إبريل سنة ١٩١٦ الفرنسى بشأن الإدارة العرفية.

ثم ألقى الرئيس أسئلة على المعتقلين فى التهم المسندة إليهم فأجابوا بجرأة ورباطة جأش واعترض الدفاع على اختصاص المحكمة (صلاحيتها) قائلاً إنه لا يحق لها رؤية قضية يتهم فيها سوريون وتقع فى أرض سورية، فردت اعتراضهم وقررت أنها مختصة، ثم جئ بشهود الاثبات وهم من الشرطة والدرك، ودعى شهود النفى وكان عددهم ١٥٠ فاكتفت المحكمة بسماع ثلاثة منهم، وقالت لو جئنا بسكان دمشق كلهم لشهدوا فى مصلحة المعتقلين وختمت المحاكمة ودعا الرئيس المحامين وأبلغهم أن الحكم صدر كما يأتى:

الدكتور شهبندر	بالسجن عشرين سنة	بأكثرية الآراء
حسن الحكيم	بالسجن عشر سنوات	بأكثرية الآراء
سعيد حيدر	بالسجن خمس عشرة سنة	باتفاق الآراء
عبد الوهاب العفيفي	بالسجن عشرين سنة	بأكثرية الآراء
منير شيخ الأرض	بالسجن عشر سنوات	بأكثرية الآراء

الدكتور خالد الخطيب بالسجن عشر سنوات باتفاق الآراء
توفيق الحلبي بالسجن خمس سنوات بأكثرية الآراء

وفى منتصف ليل ٢٠ إبريل أعيدها إلى سجنهم فى قلعة دمشق، وفى منتصف ليل ٢١ منه أركبوا ثلاث سيارات سارت إلى بدتين (بيت الدين) فى لبنان ثم نقلوا بعد ذلك إلى أرواد، وظلوا فيها حتى منتصف ليلة الجمعة ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٣ فأطلق سراحهم، وقد كان لهذا الحكم القاسى أثر عميق فى البلاد فتجددت المظاهرات والاحتجاجات وساد الاضطراب دمشق وأضربت أسبوعا كاملا (٢٢ - ٣٠ إبريل).

وأرسلت السلطة الشرطة فى الأسواق يدعون الناس إلى معاطاة أشغالهم وعلقت فى الشوارع البيان الآتى: «وليكن فى علم الجمهور أن كل من لا يفتح دكانه ويعود إلى معاطاة أشغاله يغرم بثلاثين ليرة سورية بدون محاكمة ولا يسمع له اعتراض» فلم يغن عنها ذلك فتبلا، فعمدت إلى الشدة فقبضت على كثيرين من التجار والضباط المتقاعدين والشبان بحجة أن لهم ضلعا فى تدبير المظاهرات والحض على الإضراب وأخرجتهم خارج دمشق، وقد روت جريدة العمران الدمشقية فى عددها الصادر يوم ١٧ يونيو سنة ١٩٢٢ أنه بلغ عدد الذين سجنوا ونفوا وحكم عليهم فى خلال تلك الحوادث من إبريل حتى يونيو ٤٤١ شخصا.

ويضيق بنا المقام لو أردنا نشر أسماء جميع الذين اعتقلوا أو حكم عليهم فى هذا الدور أو أخرجوا خارج البلاد فنكتفى بإثبات بعضهم:

عثمان الشراباتى وعارف الأدلبى ونزله المؤيد ومصطفى عمار ومحمد سعيد عبيد وشفيق العطرى ورشيد بقدونى ومحمد الشريقى ومسلم العطار وعادل العظمة ويحيى حياى وسليمان القصار وتوفيق مغربية وأديب خير وعبد الهادى دياب والحاج ياسين دياب ونسيب سليق وياسين الخانجى وحسنى العمرى ومحمد العوا والشيوخ حمدي السفرجلانى وصبرى فريد البديوى وثروت الجعفرى وعبد الهادى المائلى ورفعت العوا ونورى الزين وحسام الدين العمرى وزكى الطرابيشى وحسن الطرابيشى و خليل خطاب وغيرهم.

وفى ٣ أغسطس سنة ١٩٢٢ حكم ديوان الحرب فى دمشق على الشبان: مدير بن خالد

مردم بك وأحمد نسيب السكرى ومحمد شفيق بن حسنى سليمان بك وعبد الغنى بن حسن عمر باشا بسجن كل منهم خمس عشرة سنة بتهمة التواطؤ مع الدول الأجنبية أو ممثلى هذه الدول ودعوتها للقيام بأعمال عدائية وإشهار الحرب على حكومة دمشق أو الدولة المنتدبة مع السعى لإعداد الوسائل اللازمة، ولتدبيرهم الدسائس لتغيير شكل حكومة دولة دمشق والدولة المنتدبة لها، والثلاثة الأول من طلاب السنة الأولى بمدرسة الحقوق والرابع من طلاب المدرسة التجهيزية، وقد اتهموا بأنهم يطبعون منشورات ويوزعونها، وحكم الديوان العرفى فى الجلسة نفسها بسجن صهيب العطار خمس سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف فرنك لإثارتة الخواطر.

وحوكم أيضا الأخوان نديم ظبيان وبيديع ظبيان أمام الديوان العرفى، وكانت التهمة الموجهة إليهما: القيام بمخابرات مع الدول الأجنبية وملوك العرب ضد الانتداب الفرنسى وتآليف جمعية سرية غايتها البطش والاعتقال، فحكم على الأول بالسجن أربع سنوات وعلى الثانى بالسجن خمس سنوات وتغريم كل منهما ثلاثة آلاف فرنك، وقد أرسل إلى أرواد وقبض أيضا على الصحافى نجيب الرئيس وأرسل إلى أرواد.

وسرت حركة الاستياء إلى المدن السورية الأخرى فأقيمت مظاهرات احتجاجية عنيفة فى حمص وحماه وطرابلس وحلب وكانت مظاهرة حمص شديدة انتهت بقتل أربعة وجرح ٣٠ وأقفلت على أثرها مدرسة التجهيز بـحمص، وحكم على عدد كبير من الطلاب بالطرد والسجن.

ولما وصلت هذه الأنباء إلى مكة تجمهر فريق من أبنائها أمام القصر الملكى للإعراب عن شعورهم القومى نحو إخوانهم السوريين فألقى عليهم الحسين خطبة قال فيها : «وإذا لم تجد الوسائل السلمية نفعا فهناك نكون نحن وأنتم فى حل من أية مسؤولية تنجم عما يقضى به الشرف» وقد تبرع جلالته بألفى جنيه لإعانة المنكوبين والمعتقلين والمنفيين بهذه الكارثة.

صلى هذه الحوادث فى مصر وأوريا

وقد كان لهذه الحوادث أبلغ الأثر فى نفوس السوريين فى مصر فاحتجت اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطينى إلى جمعية الأمم وإلى رؤساء الحكومات الكبرى فى

فريق من أحرار السوريين
اعتقلوا في جزير ارواد سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣



باريس ولندن وواشنطن ورومة وإلى رؤساء وفود الدول في مؤتمر جنوى وإلى كبريات الصحف الأوروبية والأميركية على ما وقع ببرقية هذا نصها:

أصبحت الحالة في سورية لا تطاق: ضرائب فادحة وإدارة استبدادية ومراقبة شديدة ومحاباة في المعاملات الرسمية وتبذير في أموال الأمة، انتهن الأهالي فرصة زيارة المستر كراين الرئيس السابق للجنة الاستفتاء الأميركية فأظهروا استياءهم من السلطة المحتلة وسوء إدارتها ورغبتهم في الاستقلال التام بصفة مظاهرة عند توقيع المستر كراين فألقت السلطة الفرنسية القبض على زعماء الحركة واعتقلتهم في مكان مجهول فهاج الشعب وقام بمظاهرات عامة مناديا بالاستقلال وإسقاط الانتداب فكافحهم الجند بأفتك آلات الحرب من الدبابات والرشاشات وقنابل اليد فقتل أناس وجرح آخرون فأقفلت المدينة، ووقفت حركة التجارة وسائر المعاملات فيها، والهياج مستمر من أسبوع، وقد أعلنت الأحكام العرفية.

«فالجنة التنفيذية للمؤتمر السوري - الفلسطيني الممثلة لجميع الأحزاب الاستقلالية السورية تحتج على هذا الاعتداء على حقوق الشعب وكل حرية بشرية، وتشهد العالم المدني على الآلام التي تقاسيها سورية وتكرر إعلانها لرفض الانتداب المخالف لرغائب الشعب وتناشد ضميركم تأييد قضيتها العادلة حقنا للدماء وتأميناً للسلام»

وعقد لفيف من السوريين بالقاهرة اجتماعاً يوم ١٠ إبريل وقرروا إرسال البرقية الآتية إلى جميع الأمم وإلى رؤساء الدول الكبرى وهي:

«زار دمشق المستر كراين رئيس اللجنة الأميركية التي انتدبها مؤتمر الصلح سنة ١٩١٩ للوقوف على رغائب أهالي سورية، وبمناسبة الاحتفال به أظهر الأهالي استياءهم من الحالة السياسية والمالية الحاضرة طالبين استقلال البلاد ووحدتها رافضين الانتداب فقبضت السلطة الفرنسية على الزعماء الذين تكلموا باسمهم، وعلى أثر ذلك أقفلت دمشق وقام الأهالي بمظاهرة عطف وتضامن مع الزعماء الوطنيين ففرقتهم السلطة الفرنسية بقوة السلاح. فالسوريون المجتمعون اليوم اجتماعاً عاماً في مصر يحتجون على هذا الاعتداء على الحرية الشخصية والضغط على حرية الرأي العام، ويطلبون نشر تقرير لجنة الاستفتاء الأميركية وإرسال لجنة دولية للتحقيق».

وقد اهتمت الصحف الأوروبية والأميركية لهذه الحوادث، ونشرت عنها الفصول الطوال

وكان مكاتبوها يترددون بدون انقطاع على مكتب اللجنة التنفيذية في القاهرة فيمدهم بالمعلومات المفصلة عن حالة سورية فيرسلونها إلى صحفهم.

٦ - حادث أدهم خنجر

في ١٧ يوليو سنة ١٩٢٢ قصد الشهيد أدهم خنجر^(١) من قادة العصابات في جبل عامل، وقد ورد ذكره مرارا في المجلد الأول، قرية (القرية) لزيارة سلطان باشا الأطرش وما كاد يطاء دأره، وكان سلطان باشا غائبا - حتى أسرع رجال الحكومة إلى اعتقاله - وكان متهما باطلاق الرصاص على الجنرال غورو أيضا - وأرسلوه إلى السويداء (قاعدة حكومة جبل الدروز).

وعاد سلطان باشا إلى بيته وعلم بما وقع فثارت في نفسه النخوة العربية وعز عليه أن يؤخذ ضيفه فأرسل أحد أشقائه إلى السويداء، وبعث معه برقية إلى الأمير سليم الأطرش حاكم الجبل يومئذ - وكان في دمشق - طلب فيها من الحكومة أن تحافظ على التقاليد وختمها بقوله «صعب على إهانة قاصدي، الحل الوحيد إطلاق سراح الرجل ولا أتأخر عن كل ما يرضى الفرنسيين».

ولما لم تجد الوساطة أرسل إلى الجنرال غورو المندوب السامي البرقية الآتية:

«مع الأسف لم يراع البند القائل^(٢) «إن فرنسا تحافظ على تقاليدنا وعوائدنا» ومعلوم أن الضيف والقاصد هما واحد في نظر عشائرننا، فرجال حكومتنا الوطنية لم يراعوا هذا البند وسعادة المستشار ترانكا يؤيد إصراره، أطلب من حلمكم وعدلكم أن لا تجعلني مضغة في أفواه العرب وأن أخصص بالأهانة عن أمثالي في سورية، وبعد هذه تروني أعترف بحلمكم واؤدى واجب الشكر لفخامتكم، غير مجهول أن موتى وإهانة ضيفي سيان في عوائد السوريين، الرجل يطلب منى أن أتوسط له عفوا من فخامتكم، حلمكم انقاذا لشرفي ووطنى».

وجاء من أبلغه أنه تقرر نقل أدهم خنجر من سجنه في السويداء إلى دمشق، فذهب مع

١ - هو من عائلة آل الأسعد الشهيرة في جبل عامل، وقد لجأ الكثيرون من المسيحيين في أثناء حوادث سنة ١٨٦٠ إلى منزل جده فحماهم وأكرمهم.

٢ - إشارة إلى اتفاق جبل الدروز المعقود بين الدروز وفرنسا سنة ١٩٢١ وقد نشرناه على الصفحة ٢٢٧ في هذا الجزء.

شقيقه مصطفى وزيد وصديقه حمد البربور وبعض أتباعه ورابط في تل الحديد، وهو واقع على الطريق بين السويدا وأذرع ولا بد للمسافرين من المرور به، لانقاذ ضيفهم فنقله الفرنسيون بالطيارة إلى بيروت وأعدموه حالا، وأرسلوا ثلاثة دبابات من دمشق إلى السويدا فهاجمها سلطان باشا برجاله وعطلها وقتل قائدها وأربعة من جنودها وأسر خمسة. فريغ الفرنسيون لما وقع فأرسلوا طياراتهم إلى «القرية» قرية سلطان باشا فضربت بالقبائل وسارت قوة أخرى حرقت داره فرحل إلى شرق الأردن ووضع أسرته في مكان أمين وعاد مع رجاله إلى الجبل لمقاتلة الفرنسيين.

ووقعت مناوشات بينه وبينهم وأوفدوا إليه مندوبا يعجم عوده، ويعرض عليه الاتفاق والرجوع إلى قريته فقال: أنه يطلب شروطا فاقترحوا عليه أن يأتي إلى داخل حدود الجبل للمناقشة، فأتى وهو حذر من المباغطة، وجاء من أخبره أنهم يكيّدون له ويسعون لاعتقاله فثار تأثره وحمل على القوى المرسله لاعتقاله فطاردها وعاد إلى مقره في شرق الأردن.

وكاتب المندوب السامي الفرنسي في بيروت زميله البريطاني في فلسطين طالبا القبض على سلطان باشا وتسليمه، أو إخراجه من أراضي شرق الأردن عملا بالاتفاقات المعقودة فسيرت حكومة عمان قوة لمطارده وعادت من دون أن تشتبك به.

وكتب إليه بعض أقاربه به يقول إن الفرنسيين مستعدون للتساهل معه إذا عاد وألحوا عليه بالرجوع إلى قريته ووعده بالانضمام إليه إذا حاولوا الفتك به فاشتراط إرجاع ماشيته وأمواله وتعويضه عما ألحقته به الطيارات من خسارة وإصدار عفو عام عن جماعته وأن لا يكلف الذهاب إلى السويدا ولا إلى أي مكان توجد فيه قوة فرنسية فقبلوا شروطه فعاد إلى قريته مرفوع الرأس موفور الكرامة.

٧ - عصابات الشوف

في صيف سنة ١٩٢٣ ظهرت عصابات قوية في الشوف أخلقت الفرنسيين وأرجعتهم فسيروا القوى لقتالها، ولم تستقر الحالة في الشوف إلا بعد ما جهز الفرنسيون قوات كبيرة طاردت العصابات وشتت شملها.

٨ - حوادث بعلبك

حدثت حوادث بعلبك في شهر يوليو سنة ١٩٢٤ وقد نشأت عن اغتيال إحدى العصابات لضابط فرنسوى فأرسلت السلطة الفرنسية على الأثر قوات كبيرة هاجمت قرى حورتلاو بريتال كما طارت الطائرات الفرنسية فوقهما فأمرتتهما وإبلا من قنابلها وطوقهما الجند وقبض على النساء والأطفال والذرائى ومن صادفه من الرجال - كما صادر الماشية وهى نحو ٥٥٠٠ رأس وأرسلها إلى بيروت، ولجأ إلى الرجال والشبان إلى الجبال استعدادا للنضال والمقاومة.

وقد احتجت دمشق إلى جمعية الأمم على هذه الأعمال، ودارت معارك شديدة بين ملح قاسم ورجاله انتهت بإعلان العفو عنهم فاستسلموا .

٩ - العصابات التركية

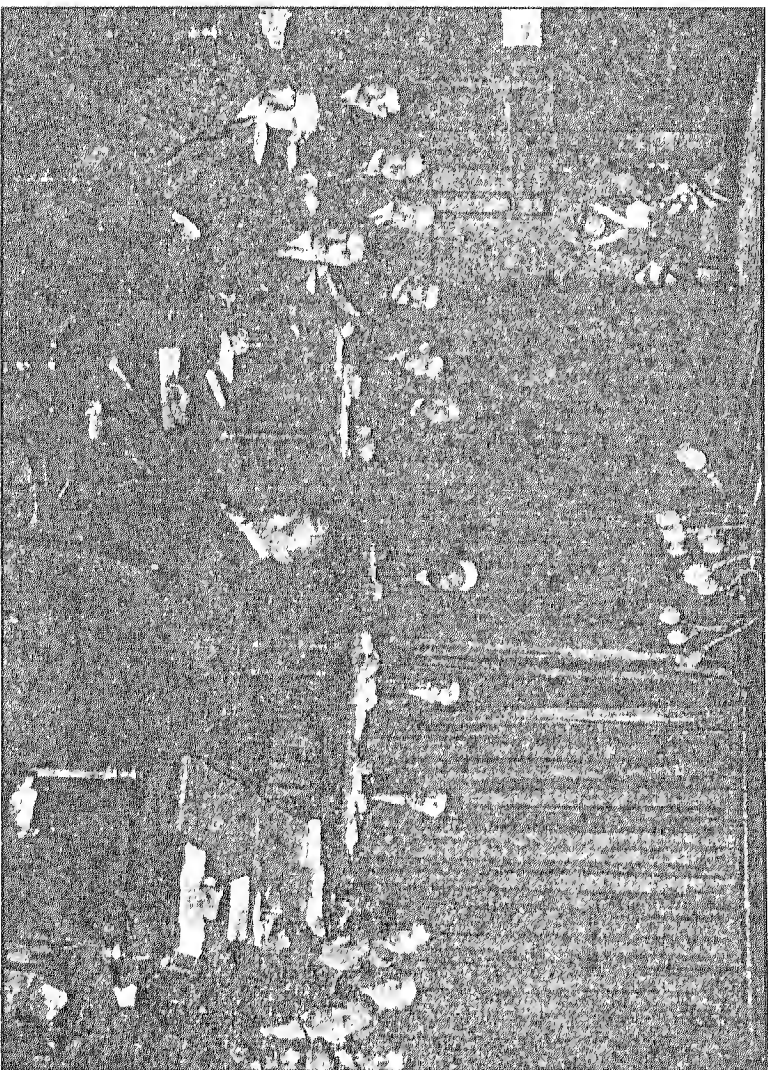
وكانت هناك عصابات تركية قوية تعمل على الحدود السورية وتقلق الفرنسيين وتزعجهم وقد اضطرتهم إلى حشد كثير من القوى فى تلك الجهات .

٣٥ ثورة فى سنة واحدة

ولعل أبلغ مانختم به هذا الفصل هو ماكتبه الجنرال سرايل (ثالث مندوب سام لسورية وقد جاء بعد الجنرال فيجان سنة ١٩٢٤) ردا على مقالة للكاتب الفرنسوى الشهير هنرى بورديو جاء فيها: لقد كانت سورية هادئة ساكنة في عهدي غورو وفيجان فقال ما نصه: «إن هذا الكاتب يجهل كل شيء أو يكذب، فقد قامت في سورية وحدها سنة ١٩٢٢ خمس وثلاثون ثورة ودفن فيها من الجيش خمسة آلاف جندي».

وأبلغ من قول الجنرال سرايل ما قاله سلفه الجنرال فيجان فقد خطب خطبة طويلة في حفلة إزاحة الستار عن النصب التذكاري الذي أقيم في بيرت لقتلي جيش الشرق الفرنسوي وفرقة البحرية الفرنسية فى شهر يوليو سنة ١٩٢٤ فقال مانصه: واضطرت فرنسا بعد الهدنة وبعد ما صممت المدافع فى أوروبا، حيث كانت الأممات الفرنسيةيات يعتقدن أنهن سيرين أبناءهن بقربهن - إلى إرسال أبنائهن إلى ساحات القتال فى مرعش وأورفا وميسلون فأنتم الذين رأيتم مجهودات جنودنا وقد بلغ عدد القتلى تسعة آلاف جندي و ٢٥٠ ضابطا يمكنكم أن تذكروا ذلك لأولادكم.

هيئة المؤتمر السوري - الفلسطيني في جنيف
أغسطس - سبتمبر سنة ١٩٢١



في المصدر الأمير
ميشيل لطف الله
رئيس المؤتمر
والى بيته السيد
رفيع رضا وكيل
الرئيس
في الأمير شكيب
أرسلان السكرتير
العام، فتوفيق
اليازجي مساعد
السكرتير
قحطان العمان
قائم القيمي
فتحي شقير
فتوفيق فايد
فليمان كنعان
والى يساره الحاج
توفيق حسان وكيل
الرئاسة، فتوفيق
سالم، فاحسان
الحارثي، فتحي
الجل، فصالح مر
الدين فـ رياض
الصلح

- ٣ -

العمل السياسى فى مصر وأوربا

انتقل مقر الحركة الوطنية من دمشق إلى القاهرة بعد ميسلون فاستقر معظم الأحرار فى الثانية، فوحدوا قواهم ونظموا صفوفهم للنضال والكفاح فى هذا الدور بعد ما تسلط الأجنبى على بلادهم واستولى على أوطانهم ومحا كل أثر للسيادة القومية وللإستقلال.

١ - الاحتجاج على التجزئة

ولما وصلت الأخبار إلى مصر بأن الفرنسيين نفذوا مشروعهم الخاص بتقسيم سورية إلى دول وحكومات، وطبقوا مشروعهم الاستعمارى أرسل الأحرار ثلاث برقيات احتجاجية يوم ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٠ إلى جمعية الأمم لتتلى فى أول اجتماع عام تعقده: الأولى باسم الاتحاد السورى، وقد وقعها الأمير ميشيل لطف الله، والثانية باسم المؤتمر السورى وقد وقعها رئيسه السيد رشيد رضا، والثالثة باسم المحكوم عليهم من الأحرار. وقد أرسلت صور هذه البرقيات إلى الملك حسين وإلى معتمدى الدول بمصر وإلى الصحف العربية والإفرنجية:

- ١ -

إن لجنة حزب الاتحاد السورى المركزية تحيى باسم السوريين المضطهدين أول اجتماع تعقده جمعية الأمم، التي تطلع فجر عصر جديد، فتضع فيها الأمم المظلومة آمالها لتحقيق العدل فى العالم بوضع آخر حد لعصر سيادة القوة على الحق. وتلفت أنظار جمعيتكم المحترمة إلى أعمال الدول الاستعمارية التي داست بالأقدام وعود الدول العظمى الصريحة المعطاة لشعوب تركيا المظلومة. ناطقة بإعطائها حق تقرير مصيرها. فالدول عاملت سورية كغنيمة حربية، وتقاسمتها بينها، وجزأتها أجزاء متعددة جعلت التربية السياسية متباينة والوحدة الوطنية ممزقة، وأمانى الشعب بعيدة التحقيق.

فالسوريون يفضلون حتى حكم الأتراك المكروه والمجحف بهم مع ضمان وحدة بلادهم على نظام التقسيم الحالى.

- ٢ -

بمناسبة اجتماع هيئتكم اجتماعا عاما نحن أعضاء المؤتمر السوري نواب الأمة السورية بالانتخاب القانوني، الذين اضطرتنا القوة الفرنسية إلى الالتجاء إلى مصر نتشرف بأن نلفت نظركم إلى استقلال سورية الذي أعلنته عهدة جمعية الأمم في المادة ٢٢ منها، وأيده بمعاهدة سيفر، ونحتج على قلب حكومة دمشق الوطنية وعلى السلطة العسكرية التي تمزق وحدة بلادنا منشئة فيها عدة حكومات متباينة، جاعلة استقلال سورية بعيد التحقيق، رامية إلى تحقيق المبادئ الاستعمارية بالقوة القاهرة، ولدينا البراهين العديدة على ما نقوله.

فنحن نلتمس من هيئتكم أن تمنع تحقيق السياسة الاستعمارية وتجزئة سورية المتحدة غير المتجزئة بحجة واهية، وهي إجابة رغائب عدد قليل من الشعب، ونطلب تحقيق استقلالنا ووحدة التي أعلنها المؤتمر السوري في جلسة ٨ مارس سنة ١٩٢٠.

- ٣ -

نتشرف نحن الموقعين أدناه بأن نلفت أنظار مجلس جمعية الأمم إلى أمر لم يعرف العهد الحديث له مثيلا، فقد تألفت محكمة عسكرية فرنسية في دمشق عقب احتلالها وحكمت على ٣٦ شخصا من الوجهاء والأدباء بالإعدام، وحجز أموالهم وأموالهم لقيامهم بأعمال وطنية بحته قبل نشوب القتال السوري - الفرنسي، واستندت في الحكم على قانون فرنسي وضع لمعاقبة فرنسيين.

فنحن نحتج على هذا الحكم الذي لا يجيزه نظام، والصادر من محكمة لا سلطة لها فيه، ونسأل جمعية الأمم أن لا تترك مصير سورية المستقلة في أيدي قوية لا تحترم الحق.

٢ - الاحتجاج على فصل فلسطين عن سورية

وفي يوم ٢٣ ديسمبر سن ١٩٢٠ تم الاتفاق بين إنجلترا وفرنسا على تحديد الحدود الفاصلة بين سورية وفلسطين ووقعت بينهما معاهدة بذلك، فعقدت لجنة الاتحاد السوري

جلسة في ٢٧ منه ووضعت برقية احتجت فيها على ما وقع، وأرسلتها إلى جميع الصحف ونصها:

«إن اللجنة المركزية لحزب الاتحاد السوري المجتمعمة اليوم بجلسة فوق العادة للنظر في الاتفاق الجديد بين إنجلترا وفرنسا الموقع عليه من المسيوليچ والورد هاردنج بشأن الحد الفاصل بين سورية وفلسطين قد قررت بالإجماع الاحتجاج بكل قواها على ذلك مستندة على الحقوق الشرعية لأمتنا الحية برفض كل حد يفصل فلسطين عن سائر سورية، وعلى كل تجزئة في البلاد، وتغتتم هذه الفرصة للمطالبة بالاستقلال التام وللاحتجاج على أى احتلال».

٣ - المطالبة بمنسوب عربي في مؤتمر لندن

ولما عقد الحلفاء مؤتمرا في لندن لإعادة النظر في معاهدة سيفر (شهر مارس - فبراير سنة ١٩٢١) عقد مندوبو الأحزاب الاستقلالية اجتماعا قرروا فيه أن يطلبوا من الحلفاء قبول مندوب عربي في المؤتمر ييسط القضية لأعضائه، لكي تحل على أساس الحق والعدل وهذا نص البرقية التي أرسلت:

إن مندوبى جميع الأحزاب العربية من سورية وغيرها المجتمعين اليوم في جلسة خاصة بمركز حزب الاتحاد السوري بمصر بمناسبة قرب اجتماع مؤتمر لندن الخاص بإعادة النظر في معاهدة سيفر، وحل مسائل الشرق الأدنى قد قرروا بالاجماع:

١ - تكرار الاحتجاج على تجزئة بلادهم إلى مناطق مزقت وحدتها القومية، وأقامت حكومات استعمارية فيها تحت ستار الانتداب خلافا للعهد الصريحة والتصريحات العديدة للأمم المظلومة المنفصلة عن تركيا بتحريرها واستقلالها، وجعل حق تقرير مصيرها بيدها.

٢ - طلب تمثيل أمتهم في المؤتمر الذى سيقدر مصيرنا ليضع لها الحل الأخير المنطبق على قواعد الحق والعدل ومصالح السلم في الشرق الأوسط.

٤ - مؤتمر جنيف

ولا ريب أن المؤتمر السوري الفلسطيني الذى عقد في جنيف كان من أجل الأعمال التي

عملت في ذاك العهد لخدمة القضية الوطنية وتعزيرها .

ظهرت الفكرة لعقد المؤتمر في الاجتماع الذي عقدته لجنة حزب الاتحاد السوري يوم ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ ومدارها عقد مؤتمر من جميع الأحزاب الاستقلالية لتوحيد المساعي في جميع الانحاء التي يسكنها السوريون، وإيجاد كتلة يصح أن تمثل رأى السوريين في ما يريدون لبلادهم.

ولما اختتمت في الرؤوس قررت اللجنة تنفيذها، ونشرت يوم ٩ إبريل سنة ١٩٢١ المنشور الآتي:

«إلى جميع الأحزاب والجمعيات المطالبة باستقلال سورية ووحدتها تحية وسلاما: وبعد، فإن لجنة حزب الاتحاد السوري المركزية بمصر واثقة أنكم كنتم وما زلتم مواظبين على مبادئكم القويمة الوطنية ومساعدكم الشريفة إلى أن تكمل بالنجاح ويتحرر الوطن المحبوب، ويصبح كما يريد أبناؤه الأحرار العاملون وطنا حرا مستقلا زاهرا برجاله، ناهضا، يهمهم سائرا كل يوم إلى الإمام بفضل ما يبذله هؤلاء الأحرار العاملون في سبيله من التضحيات العديدة والمساعدات الجليلة.

«وبعد، فقد رأت لجنة حزب الاتحاد السوري التي كانت ولا تزال تجاهد بجميع الطرق المشروعة للحصول على الاستقلال التام للبلاد - الذي هو أمنية كل سوري أبى النفس أن تتأزر جميع الأحزاب والجمعيات السورية التي تعمل لغاية الاستقلال التام ووحددة البلاد، سواء في سورية نفسها أو في المهاجر البعيدة المتفرقة وتتفاهم فيما بينها على أسس المبادئ والمساعدات معا، وترفع صوتها في وقت واحد للعالم المتمدن بأسره بجميع الطرق المشروعة طالبة الحصول على حقها الوطني الطبيعي بكثير من العهود والوعود من أقطاب السياسة في العالم المتمدن.

«ولما كان مجلس جمعية الأمم سيجتمع قريبا وينظر في شروط الوصاية المفروضة على سورية وغيرها من البلاد المنفصلة عن تركيا، فقد قررت لجنة حزب الاتحاد السوري أن تدعو الجمعيات والأحزاب السورية إلى عقد مؤتمر سوري عام في جنيف - مركز جمعية الأمم في ١٠ يونيو المقبل لتبرهن بكل ما لديها من الوثائق والحجج والأدلة على ما لسورية من الحق في الحرية والاستقلال، وتتوسل بالوسائل المشروعة لدى مجلس جمعية الأمم لسماع رأى البلاد قبل إبرام الحكم عليها، فلجنة حزب الاتحاد السوري تدعو سائر

الجمعية السورية للاشتراك في هذا المؤتمر، وترجو منكم إشعارها بأسماء مندوبيكم وبميعاد سفرهم وبما ترغبون الاشتراك فيه من نفقات المؤتمر العامة».

وانتدبت اللجنة الأستاذ توفيق اليازجي فسافر إلى جنيف لتهيئة أعمال المؤتمر وجمع المعلومات اللازمة واستقبال الوفود القادمة، ونشر الدعوة لمبادئ الحزب وإنشاء مكتب. وفي خلال ذلك رأت اللجنة أن تؤجل عقد المؤتمر حتى انعقاد الهيئة العامة لجمعية الأمم لما في ذلك من الوسيلة لبسط القضية لندوبى الدول، فأذاعت منشور ثانياً أعلنت فيه تأجيل المؤتمر إلى أول سبتمبر سنة ١٩٢١ وفي يوم ١١ أغسطس غادر وفد الاتحاد القاهرة إلى جنيف وجاءت الوفود الأخرى.

وفي الساعة الرابعة بعد ظهر يوم ٢٥ أغسطس عقد المؤتمر جلسة تمهيدية في دار بلدية بلا نفال في جنيف، ويعد أن ذكر كاتب اللجنة التحضيرية برنامج الأعمال تلا برقيات ورسائل متعددة واردة من مندوبين مازالوا في طريقهم إلى جنيف، ولا يستطيعون الوصول قبل ٢٦ منه، فقرر تأجيل الجلسة إلى ٢٧ منه، وفيه افتتحها الأمير ميشيل لطف الله بالنيابة عن حزب الاتحاد السوري صاحب الدعوة قائلاً:

باسم الاتحاد السوري أشكر لكم أيها السادة إجابة دعوتنا إلى عقد هذا المؤتمر قادمين من وراء البحار تاركين عائلاتكم وأعمالكم إثارة لخدمة وطنكم على مصالحكم الخاصة، وأشكر أحزابكم الوطنية الصادرة التي ندبتكم للنيابة عنها في هذا المؤتمر.

علمتم أن الغرض من هذا المؤتمر هو توحيد الأحزاب الاستقلالية وتنظيمها للتعاون على السعى في الطرق السياسية لاستقلال أمتنا ووحدة وطننا الذي مزقت شمله وفرقت أهله المطامع الاستعمارية لغير ذنب جناه إلا تصديق وعود الحلفاء له خاصة، وللشعوب عامة بالحرية والاستقلال إذا هم ظفروا في الحرب الكبرى الفاصلة بين سلطان الحق والعدل وسلطان القوة والقهر. واخترنا لعقد مؤتمرنا هذه المدينة الحرة - مركز جمعية الأمم - لنتمكن من إطلاعها على حقيقة قضيتنا وإسماع صوت أمتنا الخافت في وطننا بالضغط الاستعماري إلى جميع الشعوب الحرة، وفي مقدمتها أحرار بريطانيا العظمى وفرنسا - لعلها إذا علمت بحقيقتها تساعدنا على الوصول إلى حقنا الطبيعي في الحرية والاستقلال لدى حكوماتها، وبواسطة جمعية الأمم التي هي الملجأ الوحيد الأمين للشعوب المهضومة حقوقها، المغلوبة على أمرها، وإن هون كثير من رجال السياسة أمرها، وأضعف ما نيط

بها من الآمال بتعظيم شأن نفوذ رجال الاستعمار، فأدعو الله العزيز الحكيم أن يأخذ بيدنا ويكمل بالنجاح أعمالنا لخير الوطن العزيز، وأنا أعلن افتتاح المؤتمر السوري الفلسطيني في جنيف باسم الله وباسم الوطن ولتحيا سورية حرة مستقلة.

وهذه أسماء الذين اشتركوا في المؤتمر:

الأمير ميشيل لطف الله رئيس اللجنة المركزية لحزب الاتحاد السوري ومندوبها والسيد رشيد رضا رئيس المؤتمر السوري العام في دمشق ونائب رئيس الاتحاد السوري ومندوبه والحاج توفيق حماد رئيس الجمعية الإسلامية المسيحية في نابلس ومندوب المؤتمر الفلسطيني والأمير شكيب أرسلان مندوب حزب الاستقلال العربي وسليمان كنعان عضو مجلس لبنان الإداري وإحسان الجابري مندوب حزب الاستقلال العربي وأمين التميمي عضو الوفد الفلسطيني وسكرتيه وأحد أعضائه ورياض الصلح مندوب حزب الاستقلال العربي ونجيب شقير مندوب حزب الاستقلال العربي وصالح عز الدين مندوب الجمعية السورية الوطنية في بوسطن وطعان العماد مندوب الحزب الوطنى العربى فى الأرجنتين وجورج يوسف سالم مندوب حزب تحرير سورية فى نيويورك وتوفيق اليازجى مندوب حزب استقلال سورية ووحدتها فى سنتياغو (شيلي).

وقد انتخب المؤتمر الأمير ميشيل لطف الله رئيساً له والسيد رشيد رضا والحاج توفيق حماد وكيلى رئيس والأمير شكيب أرسلان سكرتيراً عاماً.

وعقد المؤتمر ١٧ جلسة، وفى يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢١ ختم أعماله وانتخب لجنة تنفيذية عهد إليها بملاحقة قراراته، وقد تألفت كما يأتى: الأمير ميشيل لطف الله رئيساً والسيد رشيد رضا وكيل رئيس ونجيب شقير سكرتيراً عاماً وتوفيق اليازجى وأسعد داغر أعضاء.

ووضع المؤتمر نداء مطولاً قدمه باللغة الفرنسية إلى المجمع الثانى لجمعية الأمم، ووزعه على أعضائها فى جنيف، وقال فى مقدمته:

إلى سعادة هـ . أ، فان كارنك رئيس المجمع الثانى العام لجمعية الأمم

وإلى حضرات مندوبى الدول فى هذا المجمع

يا حضرة الرئيس، ويا حضرات الأعضاء:

أننا نحن الموقعين أدناه ممثلي الأحزاب والفرق السياسية في سورية ولبنان ومعتمدى أهالى فلسطين من المسلمين والمسيحيين الناطقين بلسان أهالى هذه البلاد. نتشرف بأن نلجأ إلى سلطة جمعيتكم العليا باسم المؤتمر السوري الفلسطيني المنعقد الآن في جنيف في بسط الحالة السيئة التى آلت إليها أمتنا، واستمداد معونتكم لها بجعل حقوقها محترمة ومعترفا بها.

نقرر باب جمعيتكم واثقين بالمبادئ التى كانت أساسا لبناء جمعية الأمم، والتى أنعشت فى جميع الأقطار آمالا مشروعة، ألا وهى احترام القوميات وحق الأمم فى تقرير مصيرها، وإقامة العدل ومراعاة الشرف فى العلاقات الدولية، وبذ سياسة الفتح، والدقة فى رعاية العهود فى الصلات المتبادلة بين الشعوب المنظمة.

نلجأ إلى جمعيتكم عالمين أنها بموجب الخصائص التى خولها إياها عهد جمعية الأمم الموقع عليه فى فرسايلى فى ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩ مرجع لقضيتنا هذه، ولها فيها حق النظر والحكم وفقا لروح هذا العهد.

أن سورية وفلسطين ولبنان تسألنكم بادئ بدء الالتفات إليها والاعتراف بحقوقها فى طلب الاستقلال التام المطلق بمقتضى القواعد العامة لحقوق الشعوب، والعهود الخاصة المقطوعة لها فى السنوات الأخيرة.

أن الحرب الطويلة التى وضعت أوزارها وأنجبت جمعية الأمم كانت صراعا بين فكرتين - فكرة القوة والغصب، وفكرة الحق والحرية - فالأمم التى كانت تقاتل تحت لواء الحق وضعت مبدأ استقلال الشعوب فى طليعة مقاصدها من الحرب، وكان كبراء رجال الأمم المتحالفة يعلنون واحدا بعد الآخر على منابر مجالسهم النيابية أن الحرب لن تؤدى إلى فتوحات جديدة أو إلى ضم أقطار جديدة، وإنما يجب أن تسفر عن ظفر الحضارة واستقلال الشعوب.

ولقد سمع الشعب السوري هذه التصريحات فتقبلها بثقة تامة، وخاصة ما يضمن منها للشعوب الخاضعة للسلطة التركية السلامة التامة لحياتها وحرية الارتقاء بدون عائق (مواد الرئيس ولسون الأربع عشرة).

فالشعب السوري المؤيد بهذه التصريحات يمت إلى الأمم بتاريخ ومقومات تؤهله أن

يطالب بالاستفادة من تلك التصريحات وبالإعتراف بسيادته وفقاً للمبادئ التي كان لها الفوز.

وإذا كان تعريف الأمة - هو كما قرر كثير من كبار المشرعين - مجموع أفراد من عنصر واحد ولغة واحدة وحضارة واحدة أولى إرث تاريخي شامل عام وشعور بإرادة تأليف جماعة سياسية واحدة، فإن سورية إذا أمة، وإذا كان تحديد القومية هو الشعور بأخوة متينة وأشجة العروق، وحب متوارد لمسقط الرأس، فالأمة السورية هي ذات شعور قومي.

أن وحدتي السلالة واللغة مؤكدتان بكون السحنة واحدة في جميع البلاد، ويكون اللسان العربي لسان الجميع، والغرباء الذين في البلاد لا يتجاوزون واحداً في المائة، كما أن الحضارة العربية هي السائدة في البلاد وهي أحد فروع شجرة المدنية الذي كان مع الفرع اليوناني والروماني أصل الهيئة الاجتماعية الحاضرة وسبب ازدهارها، ثم إنها لم تقف في سيرها. فالتعليم العربي منتشر في جميع البلاد بعشرات من المدارس العليا، ومئات من المدارس الثانوية وألوف من المدارس الابتدائية، وهناك مدرستان جامعتان و ٦٢٠ مدرسة مختلفة الدرجة من مؤسسات الأجانب تضم مجهوداتها إلى عمل المدارس الوطنية. وكان نحو من مائة جريدة تصدر في أنحاء سورية إلى حين انفجار الحرب العامة، ويقدر عدد القارئ والكاتبين في أكثر المقاطعات بستين في المائة، وأما الطبقة المستنيرة من أدباء وشعراء ومؤلفين وحقوقيين وأطباء ومهندسين فعدد رجالها عظيم، وكثيرون منهم نالوا شهاداتهم من أوروبا، ولهم في البلاد مركز رفيع، كما أن في البلاد جماهيراً من الضباط المتخرجين من مدارس الحربية في الأستانة وفي أوروبا قد أثبتوا كفاءتهم في تنظيم مصالح الأمن العام. ولما جلا الترك فجاء عن البلاد قام أهالي سورية بمهمة تنظيم بلادهم المحررة، وتشكلت في الحال لجان إدارية في كل ناحية فوطدت أركان النظام والأمن العام إلى أن احتلت جنود الحلفاء البلاد، ولما أُلقيت بعد ذلك مقاليد الإدارة في المنطقة الداخلية إلى حكومة وطنية كان الأمن والنظام فيها أثبت وأتم منه في المناطق المحتلة - كما شهد بذلك الأجانب الذين زاروا البلاد في تلك الأثناء.

إن تراث مجد السوريين المشترك لغنى عن الإشارة إليه، أية مدينة كانت أبهى وأبهى من حضارة عصر عبد الملك بن مروان وهارون الرشيد وصلاح الدين الأيوبي وخلفائهم.

ومن ذا الذى لا يتذكر تألق أنوارها على سواحل بحر الروم ولا يشهد تأثيرها العالق بناصية الحمراء وبقباب كنائس بلرم (صقلية) إلى اليوم. ولا يمكن إنكار ما فى شعبنا من الكفاءة السياسية والأدراك السياسى. حتى أن حياتنا الإقليمية وتقاليدنا المحلية ظلت باقية لنا فى عهد الحكم التركى نفسه.

وفى سنة ١٩٠٨ أعلن الانتخاب العام (فى السلطنة العثمانية) فتمتع السوريون بجميع حقوقه. فكان عدد نواب العرب فى الندوة العثمانية يتجاوز ثلث أعضائها، وكان لهم دور مهم فى جلساتها وفى لجانها، وكانت سورية قبل الحرب تقوم بنفقات إدارتها، بل كانت الضرائب التى تدفعها تزيد عنها فتفيض على ميزانية السلطنة العامة.

إن شعور سورية القومى لم يزل ينمو منذ أوائل هذا العصر، وكانت الدعوة إليه تبث بنشاط من قبل الصحف والجمعيات الوطنية، وقد جاد فريق كبير من كبراء البلاد بأرواحهم على مشائخ الترك تكفيرا عن جرم التفكير فى استقلال وطنهم.

وإن القومية السورية متجلية فيما وراء الحدود والبحار أيضا، فهناك جاليات سورية عديدة منتشرة فى جميع القارات. ولا سيما فى العالم الجديد، ولها صحفها وجمعياتها وأنديةها.

وعند نشوب الحرب أعلن جلالة الملك حسين الأول استقلال العرب بالاتفاق مع معظم الجمعيات السياسية فى سورية، ومنذ سنة ١٩١٦ قامت القوات العربية بمساعدة الإنجليز على هدم السلطنة التركية.

وكان المقاتلة من العرب واثقين بأنهم يسعون لاستقلالهم. لأن الحلفاء كانوا يعلنون أنهم يكافحون دفاعا عن حقوق الشعوب، ولم تكن آمال هؤلاء المقاتلة مبنية على تصريحات رجال السياسة فقط بل على الوعود الصريحة التى قطعها للملك حسين السير هنرى مكماهون العميد البريطانى فى مصر باسم انجلترا - إحدى دول الحلفاء سنة ١٩١٥ وقد ضمننت هذه الوعود الاعتراف باستقلال بلادنا. فكل تلك الوعود والدماء التى أريقَت فى سبيل الغاية المشتركة كانت تعزز الآمال بإنشاء دولة سورية قائمة على النظام والحرية والسلام.

ولكن لم يتم لسوء الحظ شئ مما كنا نؤمله حتى أن لبنان الذى كان يتمتع باستقلال

ذاتى تام تضمنه الدول العظام قد سلب منه استقلاله - فطفق الشعب السورى ينظر إلى ماضيه والخيبة ملء فؤاده» ثم أشار النداء إلى عهد أوروبا للعرب وبسطها وقال:

نوجه إليكم هذه العريضة بأصدق عزيمة وأرسخ إيمان بأنكم سترون من الوقائع التى نبسطها لكم ما يجعلكم تعرفون إلى أى حد قضى الانتداب الذى ينفذون حكمه فينا على استقلالنا، وكيف أصبح يهوى بنا إلى دركة مستعمرة من مستعمرات المنتدبين علينا.

جاء فى الفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين التى تعين حدود الانتداب المختص بالجماعات العثمانية ما يأتى:

(١) إن هذه الجماعات قد بلغت درجة من الارتقاء يصح معها الاعتراف بكونها أمة مستقلة.

(٢) إن مهمة المنتدب قاصرة على المساعدة والنصح.

(٣) إن رغائب الجماعات يجب أن توضع أولاً موضع الاعتبار عند اختيار الدولة المنتدبة.

وسترون كما نرى أن هذه القيود المعينة فى الانتداب لم يحترم شئ منها، وأن استقلالنا ليس سوى لغو من القول.

لقد قسمت بلادنا إلى مناطق - كما ذكر آنفا - عملاً بمعاهدة سايكس - بيكو المؤيدة باتفاق لويد جورج وكليمانصو فى سنة ١٩١٩ فأخذ الانجليز فلسطين والساحل الفلسطينى وأخذ الفرنسيون ساحل سورية الشمالية، واحتفظ الأمير فيصل بالمنطقة الداخلية - فأسفرت هذه الوقائع عن إحراج صدور الأهلين، والتأم فى دمشق مؤتمر سورى عام فى شكل مجلس مؤسس يتألف من مندوبين انتخبوا من المناطق الثلاث - وقد عقد هذا المؤتمر برغبة الرأى العام الشديدة جلسة عامة، وأعلن بالاتفاق مع الزعماء السياسيين والرؤساء الروحيين من جميع الملل والنحل فى ٨ مارس سنة ١٩٢٠ استقلال سورية التام بحدودها الطبيعية - أى مع فلسطين ولبنان، ونادى بالأمير فيصل ملكاً دستورياً على البلاد، وانصرف إلى سن القوانين وتنظيم الحكومة الوطنية التى كان لديها ممثلون للحكومات الأجنبية. على أن هذه السيادة على المنطقة الداخلية مالبثت أن انتزعت فى صيف سنة ١٩٢٠ كما تعلمون، وختم المؤتمر نداءه قائلاً: فالمؤتمر السورى الفلسطينى

يطلب إذا منكم أيها الرئيس والأعضاء الكرام ما يأتي:

(١) الاعتراف بالاستقلال والسلطان القومي لسورية ولبنان وفلسطين.

(٢) الاعتراف بحق هذه البلاد في أن تتحد معا بحكومة مدنية مسئولة أمام مجلس نيابي ينتخبه الشعب، وأن تتحد مع باقي البلاد العربية المستقلة في شكل ولايات متحدة (فيدراسيون).

(٣) إعلان إلغاء الانتخاب حالا.

(٤) جلاء الجنود الفرنسية والإنجليزية عن سورية ولبنان وفلسطين.

(٥) إلغاء تصريح بلفور المتعلق بوطن قومي لليهود في فلسطين.

فإذا لم يكن لدى جمعية الأمم الاستنارة الكافية، وأرادت أن توقن أن ما يسطناه هو رغائب الشعب الحقيقية فنحن نرجوها أن ترسل إلى سورية ولبنان وفلسطين لجنة تحقيق ذات سلطة كافية لتتمكن من إجراء تحقيق نزيه، وأن تعطى أهالي سورية من جمعية الأمم ضمانا بأن يكونوا آمنين من انتقام المحتلين واضطهادهم إذا أبدوا آراءهم بحرية، وذلك بأن تأمر بجلاء الجنود التي تضغط على الأهالي، وتفضلوا أيها السادة الرئيس والأعضاء بقبول فائق احترامنا.

وفد المؤتمر واجنتيه

وألّف المؤتمر لجنة من أعضائه على أثر ختامه تظل في جنيف للملاحقة القضائية أمام جمعية الأمم. كما قرر تأليف لجنة تنفيذية لمواصلة العمل وتنظيمه في دائرة المبادئ التي وضعها، على أن يكون مقرها في القاهرة، وأن تضم ممثلي الأحزاب التي اشتركت في المؤتمر ويكون عدد أعضائها سبعة أو خمسة أو ثلاثة ويكون رئيس المؤتمر رئيسا دائما لها. وأن تبدأ العمل في أول شهر ديسمبر سنة ١٩٢١.

وألّفت اللجنة التنفيذية في جلستها المعقودة في القاهرة يوم ٢ مايو سنة ١٩٢٢ الوفد السوري، وأرسلت إلى أعضائه وهم الأمير شكيب أرسلان وإحسان الجابري وسليمان كنعان تبلغهم ذلك، وتفوضهم العمل باسمها ثم قررت في جلستها يوم ٢٨ منه أن تضم

رئيسها الأمير ميشيل لطف الله إلى الوفد، وأرسلت بذلك كتاب اعتماد إلى وزارات خارجيات الدول العظمى.

مذكرة الوفد إلى مؤتمر جنوى

وتلقى أعضاء الوفد كتاب الاعتماد في نفس الوقت الذي اجتمع فيه المؤتمر الاقتصادي الدولي في جنوى. فوضعوا مذكرة مفصلة قدموها يوم ١٢ مايو سنة ١٩٢٣ إلى السنيور فاكتا رئيس المؤتمر ورئيس وزراء إيطاليا، وإلى الرفيق تشيشيرين وزير خارجية روسيا ورئيس وفدها في المؤتمر وإلى كل من توسموا فيه الخير في معرفتهم حقيقة هذه القضية وهذا تعريبها:

يا صاحب السعادة:

في حين اجتماع مندوبي معظم الدول القديمة والحديثة للتعاون على تعمير أوروبا الاقتصادية، وبما أن شعبنا لم يعترف بالحكم الحالي الذي وضع عليه بالقوة، نتشرف بصفتنا ممثلين منتخبين من الأحزاب السورية واللبنانية بأن نتقدم من مجمعكم المحترم لنطلعكم على شكاوى مواطنينا، وما حكم عليهم به من التعاسة والألم. إن روح العدل والتراضي - الذي يهتدى به في الأعمال العظيمة القائم بها المؤتمر - ضمانة لنا على أن صوت الضعفاء لا يبد أن يجد صدى مرضينا.

لما كانت المسائل السياسية والاقتصادية متصلة بعضها ببعض اتصالاً وثيقاً، وكان من الواجب وضع حل لمسألتنا الموهبة بالمتناقضات والأغلاط والأكاذيب، وحبا بالمساعدة في البحث عن وسائل تأخذ بيد لبنان وسورية. اللذين هما قسم حساس وعامل قوى في الحياة الاقتصادية في الشرق، نستأذن في إعادة ذكر الوقائع السياسية التي كان لها التأثير الأكبر في إيجاد الحالة الحاضرة في بلادنا، بقطع النظر عن الأزمة العامة التي يتخبط فيها العالم.

إن سورية ولبنان من أرقى بلاد الشرق الأدنى، والحالة فيهما تؤثر على البلاد المجاورة لهما، فإذا ساد فيهما السلم أو عمت الفوضى لا بد من انتشار ذلك إلى الجوار. بينما لأوروبا مصلحة كبيرة في صيانة النظام في هذه البلاد. إن أهالي سورية ولبنان قد بلغوا درجة من الحضارة تربأ بهم عن المجازفات والمغامرات، ولكنهم متمسكون باستقلالهم

الاقتصادى والسياسى تمسكا يجعلهم لا يطيقون تحمل التحكم الأجنبى طويلا، فيكونون بسكوتهم مساعدين على القضاء على بلادهم.

إن أهالى سورية ولبنان يرون - والاستياء ملء نفوسهم - أن معظم الأقطار التى فصلت عن تركيا كالألبانيا والحجاز وأرمينية، والأقطار التى فصلت عن روسيا تتمتع باستقلال يعترف به العالم، مع أنها أحط منهم درجة فى الرقى، فى حين أنه قد حكم عليهم حكما مناقضا لرغائبهم، وللوعود والضمانات التى وضعوا ثقتهم فيها.

لقد كان لبنان بفضل موقفه الخاص يقاوم دائما جميع الفاتحين، وكان أبناؤه مستعدين دائما لإهراق دمائهم فى سبيل استقلالهم، فإذا انفردوا فى ما مضى بعدم استقبال الفرنسيين كأعداء عند نزولهم إلى سورية، فما ذلك إلا لأنهم كانوا يتقنون ثقة تامة بوعود الحلفاء أثناء الحرب وتصريحات ولسن، وبصداقة فرنسا وعدلها. كان حينما يتسرب شئ من الشك إلى نفوسهم لا يلبث أن تزيله منشورات قائد جيوش الاحتلال، ولم يدر فى خلدكم أن رغائبهم وحرقاتهم الموروثة تصطدم بمطامع المستعمرين، وأن نير الاستعباد سيوضع على أعناقهم، وتؤخذ عليهم السبل لتعزيز الحكم الحاضر فى بلادهم، وأن نداءهم فى طلب الحرية يخنقه الإرهاب والدسائس.

أن ما جنيناه من الاختبار منذ ثلاث سنوات حتى الآن لا يجعلنا نتفاعل خيرا بمستقبل بلادنا، وأن إيجاد مجلس كالمجلس التمثيلى فى لبنان محددة سلطته تحديدا تجعله أقل مرتبة من مجلس استشارى، ليس سوى وسيلة لمخادعة الرأى العام وإعطاء مظهر قانونى لتحكم المفوضية العليا فى سورية. وقد جرى هذا الأمر للإغراق فى التحكم بالشعب، وحمله على الاعتراف بالأمر الواقع، وهو حلقة جديدة أضيفت إلى سلسلة العبودية التى يرسف بها الشعب.

يستطيع المستعمرون ولا ريب أن يشترروا أعوانا لتأليف هذا المجلس، وتسميته برلمانا وتنفيذ إرادتهم فيه، وسيموهون به على الشعب الفرنسى وجمعية الأمم، وينادون بأن لبنان يتمتع باستقلال تام.

ولكننا نستأذنكم فى القول بأننا لن نستسلم بعد الآن للمخادعة، وأننا لن ننفك ولن ينفك أولادنا عن الجهاد فى سبيل حريتنا، وسيكون لنا من مضاء العزيمة فى السعى للحرية مثل ماكان لجميع الشعوب على ممر الزمان، ويعضدنا فى ذلك عطف كل شعب كريم.

وقد يهولنا أن نوقد النار في الشرق الأدنى، ونخلق المشاكل للدول الأوروبية ولكن هذا الأمر لا يوقفنا. لأننا غير مسئولين عنهم ما دمنا قاصرين في أعمالنا على طلب حق في الحياة يريد المستعمرون وأصحاب الأموال أن يحرموننا منه.

لقد أعرب السوريون إعراباً صريحاً عن رغائبهم أمام لجنة التحقيق الأمريكية التي ذهبت إلى سورية يوم كان مؤتمر الصلح ملتقماً، فاتفقت أكثريةهم الساحقة على طلب الاستقلال التام، وإلا فمساعدة ودية من الولايات المتحدة لا تمس الاستقلال. وقد عادوا الآن مرة أخرى إلى الإعراب عن هذه الرغائب بمظاهرات عمومية بمناسبة مرور مستر (كراين) رئيس تلك اللجنة في ديارهم، غير مباينين بما استعمله المحتلون من الإرهاب والرشاشات والدبابات، إن أهمية الحركة التي ذكرتها برقيات مصر والجرائد الانجليزية في ١٥ إبريل ظاهرة لمن يعرف عدد الجنود الفرنسية في سورية وتصرفها القاسي الفظيع في قمع أدنى حركة، والذهب المبذول للإغراق في نشر الدعوة ومنع العالم عن معرفة حقيقة ما يجري في بلادنا. أما نحن فنرى أن العمل لا يزال في بدايته، لأن العداوة شديدة حتى في صدور العنصر الماروني اللبناني الذي وثق منذ عهد بعيد بصداقة فرنسا.

إن احتلال لبنان قد فاجأنا بعد آلام الحرب الهائلة وفتكات الجوع الذريعة التي أهلكنا نحو ثلث أهالي لبنان، فليس من الغريب أن لا يقوم مواطنونا في وجه الاحتلال، وهم على ما هم عليه من مضاء العزيمة، فضلاً عن أن تقاليد فرنسا وتصريحات الحلفاء أثناء الحرب ومبادئ الرئيس ولسن قد جعلتهم يتفائلون خيراً بالمستقبل.

ولكن الحالة قد تغيرت منذ ذلك الحين، فإذا كانت آلام الحرب لم تخف عن لبنان فإن أبنائه قد عرفوا أن النير الأجنبي أشد هولاً من الحرب نفسها.

وأن خيبة آمال اللبنانيين واستيائهم من إلغاء الحكم الذاتي الذي تمتعوا به منذ ١٤٠٠ سنة قد زاد في عداوة السوريين للاحتلال الفرنسي

إن سلطة الحكام الفرنسيين في سورية ولبنان قائمة:

(١) على عجز الأهالي أمام ستين ألف جندي فرنسي في سورية

(٢) على التقسيمات الإدارية بإيجاد حكومات سميت مستقلة في البلاد. منعا لعمل عدائي عام.

(٣) على نفوذ العنصر المسيحي الذي يعتبره المحتلون مخلصا لمقاصدهم.

(٤) على قوة المخصصات السرية وإساءة استعمالها.

وعليه نبدي هذه الملاحظات:

(١) إن ضعف السوريين هذا سوف لا يدوم، وإن القومية العربية هي الآن أوسع دائرة من أن تتحمل حكما أجنبيا، فتعلقها بحكومة الأمير فيصل في دمشق ومقاومتها المسلحة في الغالب للاحتلال الفرنسي، والاضطرابات المستمرة في المنطقة الفرنسية في سنتي ١٩١٩ و ١٩٢٠ والضحايا العظيمة التي قامت بها لأجل بلوغ الغاية القومية حتى في زمن الحكم العثماني، كل هذا هو أحدث عهدا من أن ينسى. إن قوة احتلالية مهما كانت كبيرة لا تستطيع خنق عاطفة الحرية الراسخة في قلوب السوريين.

وسيعرف الشعب الفرنسي الحقيقة عاجلا أو آجلا، ويتأكد أن لا فائدة من الضحايا التي يتحملها إجابة لرغائب العسكريين ومصالح أصحاب الأموال، ولا بد يوما من إخلاء البلاد.

(٢) إن تقسيم سورية إلى دول متعددة لا يؤدي إلى الغرض المطلوب، ولا بد أن تحبط الخطة التي اختطها السلطة في تقسيم البلاد وإثارة المنافسات المحلية بين الأهالي لئلا يتم لها تطبيق مبدأ «فرق تسد» وذلك التقسيم هو أحد الأسباب العظمى لاستياء السوريين. وإن إيجاد دول مستقلة بعضها عن بعض في بلاد صغيرة حتى من وجهة الاقتصاد وصيانة الأمن لا بد أن يقلق الأمن، ويجهز على التجارة والحياة الاقتصادية العامة فيؤدي ذلك بطبيعة الحال إلى تعزيز الروابط بين أجزاء سورية المختلفة.

(٣) إن سلطة الاحتلال لا تستطيع الاتكال على العنصر المسيحي لاستعباد إخوانه المسلمين، إذ لم يكن قط للدين الاعتبار الأول في جميع الوقائع التي يعرفها تاريخ سورية ولبنان، وإذا كان الجو تعكر بين الجماعات الدينية في القرن الماضي فلم يكن ذلك إلا بتأثير دعوة أجنبية، وأعمال البعثات الدينية أخصها بالذكر الجزويت. وقد برهن اللبنانيون موارد ودرؤا مرارا عديدة على اتحادهم القوي، ورأيانهم في أواخر القرن السادس عشر والخطر يهدد استقلالهم يتفقون على تولية الأمير فخر الدين

المعنى عليهم مع أنه من الأقلية الدرزية، ويعترفون لذريته بالوراثة. وعند ما تلاشت أسرته اختاروا أميرا مسلما من آل شهاب.

أن سياسة حماية المسيحيين في السلطنة العثمانية لم يكن لها تأثير على نصارى لبنان فإن اللبنانيين بعد ما آزرُوا إبراهيم باشا المصرى على الترك عادوا فانقلبوا عليه، لأنه أراد انتهاك حرمة استقلالهم، ولم تمنعهم من ذلك نصائح الدول التي أوجدت مبدأ حماية المسيحيين والتي عضدت إبراهيم باشا.

وهكذا ظهر اللبنانيون متحدين للمحافظة على استقلالهم وعلى الاتحاد الاقتصادي مع سورية، وما زالوا على خير صلات بجميع إخوانهم السوريين.

(٤) أن المخصصات السرية (١٠ ملايين فرنك) التي تستخدم الآن لمشتري الضمان لن تجدى فائدة أمام حركة الثورة التي يتعاظم شأنها يوم بعد يوم.

إن تظاهرات الولاء للفرنسيين التي دبرتها المفوضية العليا عابثة بثقة المسيحيين، وتوزيع الأسلحة على بعض القرى، وتنظيم العصابات ضد المسلمين، والاعتسافات الأخرى التي ارتكبتها السلطة المحتلة، قد خلقت حالة مخيفة غير طبيعية. وأوجدت تراخيا بين المسيحيين والمسلمين، ثم زال كل ذلك عند ما شعر الفريقان بالنير الأجنبي.

وكانت مقاصد المحتلين تتجلى يوم فيوما، فعاد المسيحيون عن خطئهم بعد ما شعروا بأنهم كانوا ألعوبة، وصاروا هم والمسلمون سواء في الغيرة على استقلالهم. وبما أن السوريين لا يعارضون في استقلال لبنان، فإخلاء بلادنا من الجنود الأجنبية يعيد إلى سورية ولبنان جميع ماكانا يتمتعان به من السكينة والسلام. وجميع السوريين واللبنانيين متفقون على تنظيم اقتصادياتهم على قاعدة مشتركة.

ولا نرى بدا من القول مرة أخرى بأننا لم نسرد هذه الوقائع إلا لما لها من العلاقة بالموقف الاقتصادي الذي سنشرحه في مايلي. وقد اغتتمنا هذه الفرصة لنظهر اتساع مسافة الخلف بين حالتنا الحاضرة ومقتضيات عهود الحلفاء وتصريحاتهم قبل الحرب وفي زمن الحرب ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ومواد ولسن الأربع عشرة إلخ، إلخ.

وتكلم التقرير بعد ذلك عن الحالة الاقتصادية في سورية ولبنان بعد الحرب وقال أنها كانت قبلها أفضل، ثم قال:

كان السوريون في زمن السلطنة العثمانية عثمانيين يتمتعون بنفس ما يتمتع به الترك من الحقوق، فكانوا يشغلون المناصب في جميع فروع الإدارة التركية، وكان لهم نواب منهم في البرلمان العثماني - بلغ عددهم ثلث أعضاء مجلس النواب.

أما الآن فأنهم في منزلة سكان المستعمرات الإفريقية الذين تحميهم دولة أجنبية.

وقالوا في الختام:

«نحن نستصرخ ما في العالم من العدل، وما في نفوس البشر من الشوق إلى السلام والرقى. نستصرخ الحرية التي قاتلت شعوبكم لأجلها قتالا يعرفه التاريخ. نستصرخ الشعور الشريف الذي دفعكم إلى القيام بالعمل الكبير الحاضر لإعادة تعمير العالم. ونلتمس منكم أن تسمعوا صوت ملايين من الناس يتألمون في حياتهم المادية وشعورهم الوطني».

وإن مطالبنا تلخص فيما يأتي:

(١) الاعتراف بالاستقلال والسلطان القومي للبلاد

(٢) جلاء الجنود الأجنبية.

(٣) أن يكون للأهالي حرية انتخاب مجالسهم التأسيسية، وأن يختاروا شكل الحكومة التي توافقهم.

واتصل الوفد مدة إقامته في رومة برجال السياسة الإيطاليين - ولا سيما الحزب الفاشستي - وذلك قبل أن يقبض السنيور موسولينى على زمام الحكم. فاستصدر منهم قرارات باستنكار تصرفات الفرنسيين وبإلغائهم على فرض الانتداب الفرنسي.

ثم عاد إلى جنيف لملاحقة قضيته حين اجتمع مجلس جمعية الأمم وللنظر في ما يجب اتخاذه من تدابير. فقابل السكرتير العام لجمعية الأمم محتجا على أعمال السلطة الفرنسية في سورية ولبنان المخالفة للعهود والاتفاقات الدولية، ومعلنا باسم الشعب رفض الانتداب، ووضع تقريرا مفصلا عن مجمل الحالة في سورية ومطالب السوريين قدمه إلى مجلس الجمعية بواسطة لجنة الانتداب الدائمة قال في مقدمته:

نتشرف نحن الموقعين على هذا التقرير مندوبى المؤتمر السوري الفلسطيني و ممث

الأحزاب والجمعيات السورية واللبنانية والاستقلالية بأن نتقدم من لجننتكم لتأكيد القرارات التي قدمها المؤتمر السوري الفلسطيني في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢١ إلى الجمعية العمومية الثانية لجمعية الأمم وهي:

١ - الاعتراف بالاستقلال والسلطان القومي لسورية ولبنان وفلسطين.

٢ - الاعتراف بحق هذه البلاد في أن تتحد معاً بحكومة مدنية مسؤولة أمام مجلس نيابي عام ينتخبه الشعب.

٣ - إعلان إلغاء الانتخاب حالياً

٤ - جلاء الجنود الفرنسية والإنجليزية عن سورية ولبنان وفلسطين.

٥ - إلغاء تصريح بلفور المتعلق بوطن قومي لليهود في فلسطين.

ثم إننا مكلفون من قبل أبناء وطننا أن نحيطكم علماً بما يأتي:

لقد دلت السنوات الثلاث التي انقضت على الإدارة الفرنسية على أنها إدارة استعمار بحت، ينفذ في البلاد رغم الدعوة الواسعة النطاق لمسح الحقيقة تجاه الرأي العام في العالم.

إن الحالة الحاضرة في سورية قد تفاقم أمرها تفاقماً شديداً، فقد أخفت صوت الشعب إخفاطات وألغيت حرية القول والطباعة والاجتماع، وأنزلت أحكام التوقيف والسجن والجلد والإعدام والنفي بالوطنيين والكبراء من أهل البلاد، وبكلمة واحدة فإن الإدارة العرفية بالغة أشدها.

فهل هذا هو معنى الانتخاب؟.

أهذا هو «الخير» الذي وعد به عهد جمعية الأمم؟.

أهذه هي «المهمة المقدسة» التي تكلمت عنها المادة ٢٢ من عهد جمعية الأمم؟.

لقد وعدونا بحريتنا في الحرب العامة، وأجزلوا لنا التصريحات، وقطعوا عهوداً صريحة لشعبنا العربي ولجميع الشعوب المظلومة، ولكن موقف الدول العظمى في بلادنا مناقض لوعودهم وعهودهم.

كانت سورية في زمن الترك تتمتع بحريات وحقوق واسعة، ولكن عطف سورية على

قضية الحلفاء في زمن الحرب قد كلفها آلاما لا توصف، وضحايا لا مثيل لها. ثم إنها أعلنت استقلالها بعد الهدنة، ونادت بالأمير فيصل ملكا في دمشق، معتمدة على حقوقها الثابتة في تقرير مصيرها. ولكن الحكومة الفرنسية - التي تضرر فكرة الفتح في سورية - لم يرق لها هذا العمل. فأسرعت إلى القضاء على الحكومة الوطنية، واجتياح عاصمة المملكة السورية. وما زالت منذ سنتين تحكم في البلاد سلطة عسكرية جائرة، وذلك بعد أن مزقتها وأضعفتها وأعملت فيها حكم الإرهاب.

لقد أعلنوا أن الغرض من الانتداب منحصر في إنهاء بعض الجماعات وإعدادها للحكم الذاتي، ولم يقتصروا على الاعتراف بأن الشعب السوري بلغ درجة من التقدم والأهلية، بل أكدوا أن سورية بلاد متبسطة في الحضارة، متقدمة تقدما يميزها عن سائر الجماعات التي كانت تتألف منها السلطنة العثمانية. ورأوا من العدل الاعتراف باستقلال كل هذه البلاد، وبأن زانوا على ذلك قيامهم بالمساعي لعقد أو اصر الصداقة مع الأناضول وتوقيع المعاهدات مع حكومتها، في حين أنهم يسعون لاستعمار سورية واتخاذها سلة للمقايضة.

إن الدول العظمى أعربت غير مرة عن رغبتها في منح الاستقلال لجميع الشعوب المستعبدة، ولكنها لم تقتصر على نكث عهودها، بل سلبت الشعوب المستقلة حريتها كما نرى في أمر لبنان، فقد كان يتمتع بحكم ذاتي واسع النطاق اعترفت به دول الحلفاء نفسها وضمنته، وكاد يكون مستقلا استقلالا تاما قبل حصول كثير من الدول الحاضرة على استقلالها. ولكن حريته لم تدم، ويا للأسف، فقضى الانتداب على استقلاله قضاء تاما. فمن ذا الذي يصدق بعد هذا المثال أن الحرية والاستقلال يعطيان بسخاء للشعوب التي تطلبهما من طريق السلم. والحقيقة أن من الواجب الجهاد للحصول عليهما، فالقوى لا يسلم بحق الضعيف إلا مرغما.

ولا نريد أن نقف هنا لذكر المدعيات الكثيرة تبريرا لحلول فرنسا في سورية، فتلك مدعيات وضعت لنشر الدعوة اقتناعا للشعب الفرنسي، وأنتا نلت الأنظار إلى تصريح مسيو ليچ رئيس الوزارة الفرنسية السابق الذي أجاب على سؤال عن مدة الاحتلال في سورية بقوله:

- دائما، وإلى الأبد...

وقال مسيو بريان في مجلس النواب الفرنسي: «ليست سورية بلاد أمة واحدة، ففيها عشرة شعوب تحتاج إلى من يجمع بينها»

وهو قول غريب، عار من كل أساس، وليس من الممكن تأييد هذا الرأي الذي يجهله السوريون أنفسهم، فمن الممكن أن مسيو بريان اعتبر الطوائف الدينية شعوباً قائمة بذاتها وهو خطأ فادح، لأن المعروف بالبداية أن سورية تسكنها أمة واحدة يجمعها التاريخ والتقاليد والعادات واللغة والشعور والمصالح المشتركة.

إذا كانت لجنة الانتدابات لا ترى من سلطتها رفع نظام الانتداب أو إلغائه - كما صرح مستر بلفور - وأن مهمتها قاصرة على مراقبة تنفيذ الانتداب كما وضع، والسهر على صحة العمل بمواده، فنحن نرجو التحقق من الموقف في بلادنا والنظر في شكاويتنا ضمن حدود سلطتكم، وإننا نحتفظ بحقوقنا في مطالبة الدول والمجلس الأعلى بإلغاء الانتداب والاحتجاج عليه».

ثم سرد الوفد شكاوى سورية من أعمال الفرنسيين وختم بيانه قائلاً: إننا نقدم إليكم هذا التقرير واثقين ثقة تامة - ونحن نعلم أنكم أنصار المبادئ المدونة في عهد جمعية الأمم - ونظن أنه لا يمكن لعضو في جمعية الأمم أن يقوم بمهته حق القيام إذا لم يكن من شأن هذه المهمة إلا اسدال الستار على مطامح الفتح والاستعباد ونلتمس منكم أن تهتموا بالاستعلام عن حقيقة الحالة.

الوفد ومجلس جمعية الأمم

وفي أوائل شهر يوليو سنة ١٩٢٢ وصل الأمير ميشيل لطف الله لملاحقة القضية عند مجلس جمعية الأمم وقد ضرب يوم ١٥ منه موعداً لاجتماعه، وكان داخلاً في برنامجه النظر في تقرير الانتدابات، فاتصل بالوفد الفلسطيني ووجد الفريقان العمل.

ولما اجتمع مجلس جمعية الأمم أرسل الوفد إليه يوم ١٧ منه البيان الآتي:

إن المؤتمر السوري الفلسطيني الممثل لجميع أهالي فلسطين من العرب، ولجميع الأحزاب السورية الاستقلالية - كان قد عرض على مجلسكم الموقر نداء في شهر سبتمبر

الماضى بمناسبة اجتماع الهيئة العامة لجمعية الأمم فى سنتها الثانية.

وبما أن المجلس مجتمع الآن للنظر فى قضيتنا أتينا بهذا الكتاب لنذكركم بمطالبنا المبينة فى النداء السالف الذكر راجين أن تضعوا هذه المطالب موضع الاعتبار التام، وواثقين بأنكم توافقون عليها لمصلحة العدل والحق والسلم فهى منطقية تمام الانطباق على المبادئ التى وجدت لأجلها جمعية الأمم.

ونحن مستعدون فى كل حين لإعطاء تصريحات أو فى إذا كنتم ترومون ذلك»

وفى يوم ٢٢ منه أرسل الوفد مذكرة إلى مجلس جمعية الأمم هذا نصها:

«نتشرف نحن الموقعين على هذا مندوبى اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطينى بأن نلفت أنظار مجلسكم المحترم باسم الشعب السورى إلى حالة بلادنا السيئة التى تستفز الشعب للثورة دفاعا عن حقوقه المقدسة».

إن مطالب الشعب السورى تنحصر فيما يلى:

١ - الاعتراف باستقلال سورية بضممان جميع الأمم، وبسيادة الشعب السورى وحقه فى تعيين شكل حكومته ووضع دستوره.

٢ - أن تضمن للشعب السورى حريته بإشراف جمعية الأمم الفعلية لانتخاب جمعياته التأسيسية، ولتمتع بحقوقه تمتعا حرا.

٣ - جلاء الجنود الأجنبية عن سورية.

وأنا فى مطالبنا هذه نعتمد على المبادئ الآتية:

١ - الحق الطبيعى لكل شعب مدنى فى الاستقلال.

٢ - أهلية سورية الإدارية والسياسية التى برهنت عليها من سنين عديدة، ولا سيما منذ إعلان الدستور العثمانى.

٣ - عهود انجلترا فى سنة ١٩١٥ لجلالة الملك الحسين باسم العرب.

٤ - التصريحات العلنية التى صرح به الحلفاء عن غاياتهم من الحرب إلخ.

احتجاج الوفد على إقرار الانتداب

ولما عرف الوفد من الصحف أن مجلس جمعية الأمم أقر صك الانتداب الفرنسي لسورية ولبنان أرسل إلى رئيسه يوم ٢٧ يوليو سنة ١٩٢٢ الاحتجاج الآتي بما أن وفد المؤتمر السوري الفلسطيني قد اطلع في الصحف على أن مجلس جمعية الأمم المجتمع أخيراً في قصر سان جمس بلندن أيد مواد الوصاية الفرنسية على سورية ولبنان.

ولما كان هذا التأييد مخالفاً:

- ١ - للمادة الثانية والعشرين من عهد جمعية الأمم
 - ٢ - ولبدأ حق تقرير المصير
 - ٣ - ولرغائب أهالي سورية ولبنان المشروعة التي ذكرت وأعلنت مراراً.
 - ٤ - ولوعود الحلفاء وتصريحاتهم العلنية زمن الحرب.
 - ٥ - وللعهود والاتفاقات المقطوعة للعرب في سنة ١٩١٥.
 - ٦ - ولنظام لبنان الذي وضع سنة ١٨٦١ وضمنته الدول دون أن يلغى فيما بعد.
 - ٧ - وللمبادئ المقبولة في القانون الدولي.
- فالوفد يحتج احتجاجاً شديداً على ذلك القرار الاستبدادي الجائر، ويعلم أن أهالي سورية ولبنان يعتبرون القرار المذكور كأن لم يكن وأن كل رزية تصيب بلادنا البائسة من جرائه تقع تبعاتها على عاتق الذين وضعوا ذلك القرار الجائر.

الوفد في جنيف

ورجع ثمانية إلى جنيف وافتتح أعماله بتقديم مذكرة يوم ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٢ إلى مجلس جمعية الأمم الذي التأم في ذلك اليوم. استهلها بقوله: إننا نذكر مجلسكم المحترم بنداؤنا واحتجاجاتنا المؤرخة في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢١ و ٢٠ مايو و ١٨ و ٢٢ و ٢٧ يوليو سنة ١٩٢٢ ثم قال: إنه يلفت نظر المجلس إلى النقاط الآتية:

- ١ - إن المادة الثانية والعشرين تؤكد صراحة أن الغرض الجوهري من نظام الانتداب هو

خير الأهالي. إلا أن المجلس علق تنفيذ هذا النظام على اتفاق يعقد بين فرنسا وإيطاليا بدون أن يحسب حساباً للمصالح السورية.

٢ - إن المادة الأولى من صك الانتداب السوري التي تؤجل وضع النظام الأساسي لسورية إلى ثلاث سنوات تناقض الفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين من العهد، لأن الاعتراف باستقلال سورية - ولو مؤقتاً - كما تنص عليه تلك الفقرة هو أمر مقرر نهائياً - لا يمكن إعادته إلى البحث.

ثم إن الفقرة الثالثة من المادة المذكورة التي تنص على «تحييد الاستقلالات المحلية» وفقاً لظروف تمس هذا الاستقلال أشد المساس،

٣ - إن قرار المجلس مناقض أيضاً للفقرة الثانية من المادة الأولى من عهد جمعية الأمم التي تقول «كل حكومة أو مستعمرة مستقلة أو مستعمرة حرة في حكمها الذاتي، أن تصير عضواً في جمعية الأمم» مع أن لبنان الذي كان يتمتع باستقلاله الداخلي التام المضمون من سبع دول وفقاً لبروتوكول سنة ١٨٦١ لم يقتصر أمره على أنه ليس عضواً في جمعية الأمم، بل قد سلبت حريته وأنظمتها التقليدية، وأخضع مع سورية للوصاية الفرنسية.

٤ - إن الفقرة الثالثة من المادة الثانية من صك الانتداب تقول «لا شيء يمنع سكان سورية ولبنان من الاشتراك في نفقة إعاشة قوات الدولة المنتدبة» فسورية التي ليست مهددة ولا معادية لجيرانها، والتي لا ترجو إلا أن تعيش بسلام وتتمتع بحريتها لا حاجة بها إلى الاشتراك في نفقات جيش يحتلها ويبيد استقلالها.

٥ - إن المادة الثالثة من صك الانتداب تحرم سورية من حقها في التمثيل الخارجي، فليس لبلادنا أن تدعى الاستقلال بدون أن تتمتع بهذا الحق المعترف لها به في الفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين.

فبناءً على ما ذكر. ولما كانت نصوص الانتداب تضع سورية تحت إدارة مباشرة، وتعزل حرية تقدم البلاد فنحن نتقدم منكم راجين أن تضعوا موضع اعتبار دقيق مطالبنا المشروعة المنطبقة على مبادئ جمعية الأمم الأساسية.

نداء الوفد للجمعية العمومية

واجتمعت الهيئة العمومية لجمعية الأمم يوم ٤ سبتمبر سنة ١٩٢٢ اجتماعها الثالث.

فأرسل إليها الوفد نداء مطولا استهله بقوله:

تشرفنا نحن الموقعين أدناه ممثلي الأحزاب والفرق السياسية في سورية ولبنان ومعتمدى أهالى فلسطين المسلمين والمسيحيين والناطقين بلسان أهالى هذه البلاد بتقديم نداء فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢١ لجأنا به إلى سلطة الجمعية العمومية الثانية، وبسطنا لها حالة أمتنا التاعسة، وطلبنا منها العون والمساعدة باسم الحق.

فنحن نتقدم منكم والثقة ملء نفوسنا مقتنعين أنكم لا تريدون وأنتم مندوبو خمس وخمسين شعبا حرا وأنصار الممثل الأعلى لجمعية الأمم، والمدافعون عن المبادئ الصريحة المدونة فى عهد الجمعية، والضامنون لها، ورجال النزاهة والاستقامة أن تظل المطالب العادلة باستقلال الشعب الذى نمثله رسالة مهمة. إنكم لا تريدون أن يصبح نظام الانتخاب الذى جعل فى العهد مهمة مقدسة من مهام التمدن الحديث ذريعة فى أيدي الأقوياء للاستعمار الهمجى والفتح بقوة السلاح.

ثم أفاض البيان بعد ذلك فى ذكر شكاوى السوريين والأسباب التى يتذرعون بها للمطالبة بحقوقهم، ولا تخرج فى روحها عن البيانات السابقة.

الوفد ومؤتمر لوزان

ولما انجلت الحرب الأناضولية عن انتصار الترك، وتقرر عقد مؤتمر فى لوزان لحل قضايا الشرق وتنظيمها اغتتم الوفد السوري فرصة وجوده فى رومة فاتصل بجلال الدين عارف بك مندوب الحكومة الكمالية هناك وباحثه فى العلاقات بين الشعبين العربى والتركى، وإبان له أن من مصلحة الترك أن يؤيدوا السوريين فى سعيهم للاستقلال فنصح لهم بأن يسافروا إلى الاستانة ليكونوا على صلة برجال تركيا. فسافر الأمير شكيب أرسلان وإحسان الجابرى إليها فى شهر نوفمبر سنة ١٩٢٢ ومكثا فيها بضعة أيام سعيًا فيها للحصول على تأكيدات من الترك بأن لا تتنازل دولتهم عن السيادة على بلاد العرب المنفصلة عنها إلا لأهل البلاد أنفسهم.

وعاد الوفد إلى لوزان ليكون على مقربة من رجال المؤتمر فاجتمع بعصمت باشا رئيس الوفد التركى يوم ٢٢ نوفمبر، وبسط له الأمير شكيب مطالب السوريين وأعرب عن أمل الوفد بأن يظل الترك متمسكين بميثاقهم القومى إزاء البلاد العربية فقال له إن الميثاق هو

دستور العمل لندوبى الترك.

وفى يوم ٢٣ نوفمبر طلب الوفد من مؤتمر لوزان السماح له ببسط القضية رسمياً، ولما لم يتلق جواباً أرسل يوم أول ديسمبر سنة ١٩٢٢ مذكرة كرر فيها رجاءه بأن يسمع المؤتمر بياناته حين البحث فى حدود تركيا الجنوبية والجنوبية الشرقية. وقال «ومما يؤيدنا فى هذا تعهدات انجلترا للعرب بوجه عام، والتصريح الإنجليزى الفرنسى الذى نشر للشعب السورى الفلسطينى يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩١٨ والميثاق الوطنى التركى الذى يؤيد حقنا فى تقرير مصيرنا»^(١).

فمؤتمر لوزان المحترم لا يستطيع أن يرفض سماع بيانات ممثلى شعب يجرى البحث فى مستقبله

ولما كانت معاهدة سيفر قد بطلت، فليس من الممكن الإصرار على تكرار نفس المنهج الذى انتهج نحو تركيا وكان تجربة فى شعب صديق للحلفاء، ولكنها تجربة جرت الوبال على الإنسانية^(٢).

واتصل الوفد السورى مدة إقامته فى لوزان بمندوبى الدول كلها على انفراد وبسط لهم قضية سورية ولم يسمح له بدخول المؤتمر.

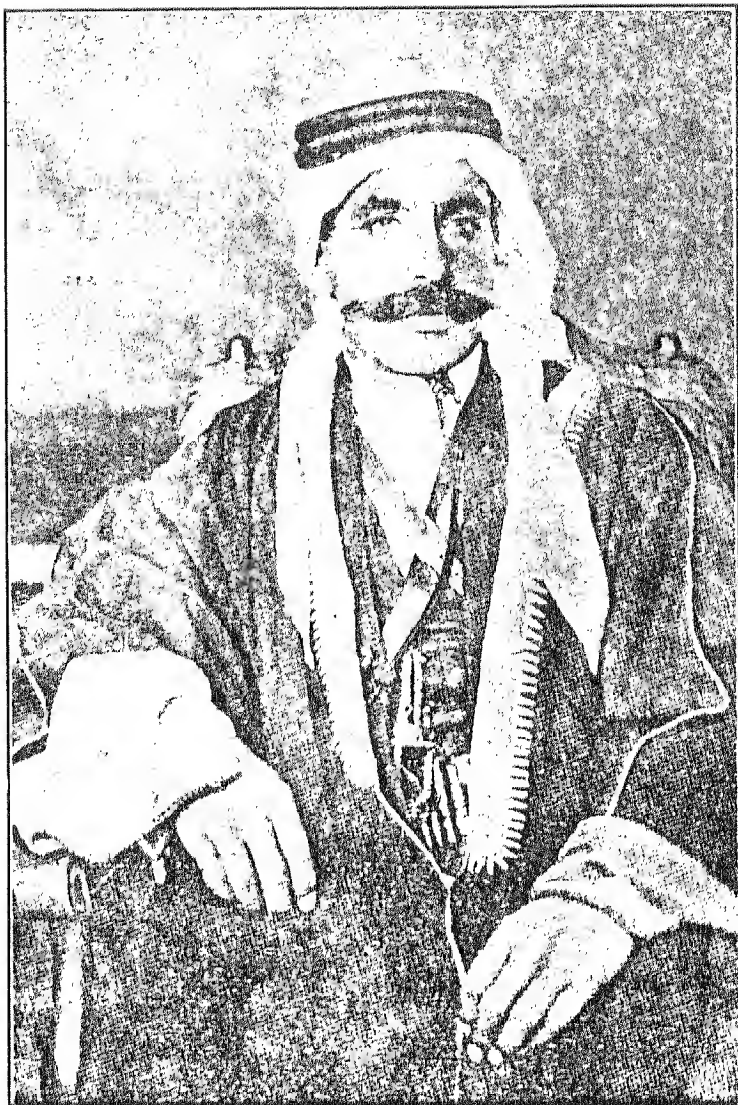
ولما عقدت الهيئة العامة لجمعية الأمم اجتماعها السنوى المعتاد فى شهر سبتمبر سنة ١٩٢٣ قدم إليها الوفد مذكرة مطولة بسط فيها حالة سورية، وفعل مثل ذلك فى سنة ١٩٢٤ وكان يلاحق القضية فى كل مكان ويعمل لتعزيزها، ومثله كانت اللجنة التنفيذية فى مصر فما كانت تدخر وسعاً فى خدمتها وبذل الوسع فى تعزيز شأنها والدفاع عنها، وكانت على أتم صلة بالعاملين فى الداخل يوافونها بما يقع من وقائع فتذيعها وتنشرها.

١ - هذا نص المادة الأولى من الميثاق الوطنى التركى وقد وضعه مجلس النواب فى الاستانة يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٢٠ «تتنازل الدولة العثمانية عن الأراضى المأهولة بأكثرية عربية على أن يقرر مصيرها بحسب إرادة سكانها، وأما القسم المأهول بالترك المتحددين اتحاداً دينياً وقومياً فيتألف منه مجموع لا يتجزأ».

٢ - سلم مجلس الحلفاء الأعلى معاهدة سيفر إلى مندوبى الترك يوم ١١ مايو سنة ١٩٢٠ فى حفلة رسمية جرت فى دار وزارة الخارجية الفرنسية وترأسه المسير ميلران وقال للصدر الأعظم توفيق باشا إن عنده مهلة شهر لتقديم ملاحظاته عليها، وفى يوم ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ وقع الفريق هادى باشا الفاروقى ورشاد خالص بك مستشار وزارة الخارجية عليه باسم الحكومة العثمانية، ولم يلبث الكماليون أن مزقوها بسوقهم. وجاء فى الباب الثانى من هذه المعاهدة أن حدود تركيا الغربية تبدأ من الشاطئ جنوبى اطنى وتسير شرقاً من جنوبى مرعش وديار بكر إلى الحد الحالى الشرقى فى الجنوب الغربى من أورفة. ونص فى الباب الثالث على استقلال كردستان الذاتى، وعلى الاعتراف بدولتى الحجاز وأرمينية الجديدتين، وعلى الانتداب لسورية والعراق والجزيرة وفلسطين وعلى قرار وعد بلفور إلخ.

٥

الثورة السورية الكبرى



سلطان باشا الأطرش

- ٤ -

فى طريق الثورة

كان التذمر من أعمال الفرنسيين واستئثارهم بمرافق البلاد على أشده حينما استدعت الحكومة الفرنسية يوم ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤ الجنرال فيجن المندوب السامى فى بيروت وأبدلته بالجنرال سرايل الماسونى عدو الإكليروس.

ووصل المندوب السامى الجديد إلى بيروت يوم ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤.

وكان أول ما فعله أنه دعا المجلس التمثيلى اللبنانى إلى انتخاب ثلاثة مرشحين من الوطنيين ليختار واحدا منهم لمنصب حاكم دولة لبنان بدلا من حاكمها الفرنسي. ولما عجز المجلس عن الاتفاق على اختيار المرشحين المطوبين أصدر المندوب يوم ١٣ يناير سنة ١٩٢٥ قرارا بحله على أن تنتهى الانتخابات لمجلس جديد فى خلال ستة أشهر، وعلى أن ينتخب هذا الحاكم، ويشترط أن يكون من الوطنيين، وفى يوم ١٥ منه أصدر أمرا بإلغاء الأحكام العرفية - وكانت مبسطة على البلاد من سنة ١٩٢٠ وبالعفو عن نحو ٥٠ محكوما من المحاكم العرفية الفرنسية.

وأصدر بلاغا آخر قال فيه: إن أبوابه مفتوحة، وأنه مستعد لسماع مطالب البلاد فألفت دمشق وفدا كبيرا من رجالها قصد بيروت وقابله يوم السبت ١٧ يناير سنة ١٩٢٥ وسلمه المضبطة الآتية وهى تحمل كثيراً من التوقع:

نحن الموقعين أدناه من مختلف طبقات الشعب السورى قد أنبنا عنا الوفد الحامل لهذه المطالب ليلغها إلى الجنرال سرايل المفوض السامى للجمهورية الفرنسية، وليعرب له عن أمانى الأمة التى تطلب تحقيقها وهى:

(١) نطلب أن تكون البلاد السورية بحدودها الطبيعية التى كانت عليها قبل الحرب العامة، بما فيها بلاد العلويين وجبل الدروز ولواء الاسكندرونة والأراضى الملحقه بلبنان الصغير وطنا واحدا فى اللغة والقومية.

(٢) دعوة الجمعية التأسيسية وأن تنتخب انتخابا حرا لتضع للبلاد قانونها الأساسى، وحل المجالس التمثيلية الحالية لأنها لاتنطبق على القواعد النيابية وحصر حق

- التشريع بالمجلس النيابي وإلغاء القوانين الاستثنائية الصادرة بشكل قرارات فردية.
- (٣) لما كانت سورية بلدا معترفا باستقلالها في العهود الدولية، فنطلب تأييد قاعدة مسئولية الحكومة أمام البرلمان، وإلغاء الإدارة العسكرية ومنع تدخل المستشارين حتى في الأمور الجزئية.
- (٤) الحرية الشخصية حق طبيعي لكل فرد، وهي مقدسة في نظر الشرائع العامة في جميع البلاد المتقدمة، فليس ما يبرر عمل السلطة في تضيق نطاق هذه الحرية، ولذلك نطلب احترام الحرية الشخصية بجميع أنواعها لأنها من الحقوق الطبيعية المقدسة.
- (٥) بما أن السلطات السابقة اعتقلت بعض الوطنيين وأبعدت آخرين بلا محاكمة أو إثبات، استنادا إلى وشاية الجواسيس الذين يصمون الوطنيين بأنهم صنعة الدول الأجنبية، فنطلب وضع حد لهذه الأعمال المنافية للقوانين وإصدار عفو عام عن جميع المحكومين والمبعدة السياسيين.
- (٦) توحيد القضاء بإلغاء المحاكم الأجنبية، واحترام صناعة القضاء واستقلال المحاكم، وجعل اللغة العربية لغة المحاكم الرسمية فقط.
- (٧) لما كانت الأوقاف والمؤسسات الخيرية الدينية المحضة للأعمال الخيرية والشعائر الدينية، وكانت أوقاف بقية الطوائف غير المسلمة تدار بمعرفة الطائفة نفسها، وكانت الإدارة السابقة قد ضمت إدارة الأوقاف الإسلامية إلى المفوضية العليا فلم تحترم بذلك إرادة الواقفين، حتى أنها استولت على الخط الحديدى الحجازى الذى هو أعظم وقف إسلامى، وسلمته إلى شركة أجنبية رغما عن احتجاج الأهلىين فإننا نطلب إعادة هذه الإدارة إلى الطائفة الإسلامية، وإرجاع الخط الحجازى إلى استقلاله السابق.
- (٨) منع الهجرة الأرمنية إلى البلاد.
- (٩) توحيد أسعار النقد، وجعل الذهب أساسا لجميع المعاملات الرسمية وغير الرسمية.
- (١٠) إلغاء الزيادة الجمركية، واتباع قاعدة الحماية تبعا للحالة الاقتصادية والإسراع في عقد اتفاقات جمركية مع الحكومات المجاورة بالاشتراك مع الحكومة المحلية والغرف التجارية.
- (١١) جعل الشركات ذات الامتيازات تابعة لمراقبة الحكومة المحلية، وحصر حق إعطاء

الامتيازات بالحكومة الوطنية، وإلغاء مصلحتى احتكار الدخان والديون العامة.

(١٢) توحيد الأنظمة الإدارية وإلغاء قانون العشائر الاستثنائى.

(١٣) الاقتصار على استخدام أهل البلاد فى الوظائف الرسمية.

وقال الجنرال للوفد بعد التعارف «يظهر لى إنكم تمثلون الطبقات المختلفة، وأنا سعيد جداً بمقابلتكم. ويظهر أن لكم ثقة بى، وأمل أن نتحد معا على العمل لتحقيق مطالبكم، وإذا كانت المعلومات التى اتصلت بى صحيحة فأنتم تمثلون الفكرة النيرة الحرة، وأعتقد انكم تستطيعون أن تساعدوا على جعل الثمرة ناضجة فى بلادكم» ولما دار الكلام على الوحدة قال إنكم تطلبون الوحدة وهى فى يدكم، فاتفقوا أولاً بعضكم مع بعض عليها ثم طالبونى بتطبيقها. فقالوا له إن الوفود كلها مجمعة على المطالبة بها، وماعليه إلا إجراء استفتاء فيتبين أن الأمة كلها فى جانبها. فقال لهم وحدوا صفوفكم أولاً.

وألفت حلب أيضاً وفدا برئاسة إحسان الجابرى فصد بيروت وقابل المندوب وسلمه طلبات حلب وهى لاتختلف عن طلبات دمشق وناقشه فيها فأعاد عليه القول بتوحيد الصفوف ثم زار الوفد دمشق وقضى فيها أياما واتصل بالعاملين من رجالها، وتم الاتفاق على توحيد العمل، وعاد إلى بلدته عندما أذاع البيان الآتى:

«إن الوفد الحلبى لم يجذبه إلى دمشق عاصمة الأمويين ومصدر روح القومية والاستقلال إلا توحيد العمل لتحقيق آمال الأمة وتنظيم الصفوف كما طلب الجنرال سرايل وقد لاقى فى مقدمه كل حفاوة تجلى فيها عطف إخوانه رجال الوطنية ثم اطلع على أعمالهم السديدة واتحد وإياهم فى الفكرة والعمل، فهو يحمل كل بشارة تقوى العزم ويهدى من أعماق قلبه الشكر إلى من جمع الكلمة ورفع شأن الشباب الناهض والمبادئ المقدسة».

إنشاء حزب الشعب

وكانت الخطوة الكبرى التى خطاها الوطنيون فى هذا العهد هى إنشاءهم حزب الشعب وهو أول حزب سياسى أنشئ رسمياً فى سورية بعد الاحتلال الفرنسى، لقيادة الحركة الوطنية وتنظيمها، وهذه أسماء أعضاء لجنته الإدارية:

حسن الحكيم ولطفى الحفار وفوزى الغزى وسعيد حيدر وإحسان الشريف وتوفيق

شامية وفارس الخورى وعبد المجيد الطباخ وأبو الخير الموقع وأديب الصفدى.
وأُسندت زعامة الحزب للدكتور عبد الرحمن شهبندر وتولى حسن الحكيم أمانة السر العامة وأبو الخير الموقع أمانة الصندوق.
وأنشئ لهذا الحزب فرع فى حلب وآخر فى حمص وثالث فى حماه، واتصل باللجنة التنفيذية فى مصر وبالوفد السورى فى أوربا - كما اتصل برجال سورية العاملين فى الساحل وبزعماء جبل الدروز وبذوى الرأى والفكر من أبناء البلاد، فانتعشت الحركة الوطنية على يده.

زيارة اللورد بلفور لدمشق

وبينما كانت البلاد السورية تغلى كالمرجل - وقد نشأت فيها روح جديدة على أثر ظهور الحزب - جاءت الأخبار بأن اللورد بلفور صاحب الوعد المشهور اعتزم زيارة الشام قادما من فلسطين، فقامت دمشق وقعدت لهذا النبأ واحتشد أبناؤها ورجالها يوم ٨ إبريل سنة ١٩٢٥ أمام محطة القنات للتظاهر ضده، فعلموا أن السلطة أنزلته فى محطة القدم، وأنه قصد إلى فندق فيكتوريا فلحقته الجماهير وهى تنادى بسقوطه وسقوط الصهيونية والانتداب الفرنسى وتهتف للحرية والاستقلال، وأرسلت الحكومة قواها فاصطدمت بالمتظاهرين ودارت معركة حامية بين الفريقين أسفرت عن سقوط عدد من الجرحى وقبض على ٢٣ شابا، وأضربت دمشق فى الغداة (الخميس) وازدحم الناس فى الجامع الأموى عند الظهر، فأدوا الصلاة وخرجوا بمظاهرة كبيرة منادين بسقوط بلفور ووعده، والانتداب وحكومته، وبتحية فلسطين وأهلها، ولما وصلوا إلى قرب الفندق صدمهم الجند ودار شجار عنيف فاطلق الجند الرصاص على المتظاهرين فصرع اثنان وجرح نحو ٢٠ وحدث شغب خطير فخافت السلطة العاقبة، وأوفد الجنرال سرايل وكان فى دمشق مندوبا إلى الفندق أقنع اللورد بالسفر حالا خوفا على حياته، فأخرج من باب خلفى وركب سيارة درجت به إلى بيروت تحت حماية الشرطة والدرك فاستقرت الحالة، وكانت هذه أول مظاهرة وطنية عنيفة فى دمشق بعد حوادث كراين فى سنة ١٩٢٢، وكتب الجنرال سرايل فى مذكراته عن هذه الزيارة يقول: «لقد استقبلت دمشق اللورد بلفور بالاحتجاجات التى اشترك فيها بعض العناصر المسيحية التى لاتستطيع الكف عن عاداتها فى إدخال الديانة فى كل شئ، وقد

وزعت في المدينة مناشير كثيرة بعنوان فلسطين للعرب، بلاد العرب للعرب، مما دل على أن هذه الحملة ضد اليهود تخفى وراءها أشياء كثيرة.

«وقد كانت زيارة اللورد بلفور مقدمة لمظاهرات عديدة ليست خطيرة النتائج اقتصرت على إغلاق الحوانيت وصدور الصحف بالإطارات السوداء، وإضراب طلاب المدارس ولم تحدث حركة مافى الشوارع إلا بعد الخروج من المسجد، فعمدت إلى اخمادها بسرعة دون شيء من الشدة كما أشيع هنا وهناك».

المسيو برونه ودستور سورية

ووصل إلى سورية في شهر مايو سنة ١٩٢٥ المسيو برونه النائب في البرلمان الفرنسي لمقابلة المفوض السامي، والبحث في أسس الدستور الذي قررت الحكومة الفرنسية وضعه لسورية عملاً بصك الانتداب فهز وصوله الرأي العام وقابله وفود الشعب مطالبة بالوحدة ويأن يعهد إلى جمعية وطنية تأسيسية في وضع الدستور، بدلاً من اللجنة التي ألفتها وزارة الخارجية الفرنسية يومئذ برئاسة المسيو بول بونكور وعهدت إليه بهذه المهمة، وعاد المندوب إلى فرنسا بعد ما أقام نحو شهرين في سورية، وبعد ما أعلن بأنه لايسع الحكومة الفرنسية العدول عن رأيها في سن الدستور، فزاد ذلك في استياء الشعب ونقمته.

سفر الكابتن كرايه بالاجازة

وفي يوم ١٧ مايو من تلك السنة نال الكابتن كريبه حاكم جبل الدروز إجازة للسفر إلى فرنسا فوجد الدروز في سفره باباً للفرج ووسيلة لتجديد شكاويهم من أعمال هذا الطاغية. دخل كريبه جبل الدروز يوم ٤ يوليو سنة ١٩٢٣ خلفاً للكبتن ترانكا فتقلد منصب مستشار لأمير الجبل، وكانت الإمارة يومئذ للأمير سليم الأطرش، ولما توفى هذا يوم ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٣ اجتمع المجلس النيابي للجبل واختاره وكيلاً للحاكم لمدة ثلاثة أشهر فقط ريثما يتم الاتفاق على اختيار الحاكم الوطني، وقد تم ذلك بدسائس كريبه وتدبيره، ولم يكتف بذلك، بل حمل المجلس نفسه فأصدر يوم أول أكتوبر سنة ١٩٢٤ قراراً باختياره حاكماً للجبل وأقر الجنرال فيجان هذا الاختيار بقرار أصدره يوم ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٤

فصار الحاكم الرسمي.

ولما اتصل ذلك بزعماء الجبل وشيوخه عقدوا اجتماعا سرىا فى قرية عرى ووضعوا عرائض يعلنون فيها أنهم يرفضون تعيين فرنسوى لمنصب الحاكم، ويطلبون تعيين وطنى مكانه عملا بالاتفاق المعقود بينهم وبين فرنسا، وحمل حسين الأطرش ومتعب الأطرش هذه العرائض إلى السلطة الفرنسية فى دمشق وشكيا من تصرفات كريبه وأعماله وطلبها إقالته، فساء ماوقع هذا وأمر بوضع عرائض بتأييده وكان يطوف بها على الناس ويحملهم على توقيعها - كما انصرف من الناحية الأخرى إلى الانتقام من بنى الأطرش وأنصارهم ومواليهم وعمل على اذلالهم وقهرهم.

ويضيق بنا المقام لو رحنا نسرد ماعمله من أعمال فى أثناء ولايته على الجبل فقد منع الناس من زيارة آل الأطرش ومن التردد عليهم، بل ومن إلقاء السلام وكان يعاقب المخالف بالسجن كما كان يغرم كل قرية يذهب إلى زيارتها ولا يخرج جميع أهلها لاستقباله بغرامات باهظة، وأبلغ أن الدرزي إذا تنحج فإنما يقصد من نحنحته لعن من يمر به من غير طائفته وشتمه فى دينه، فكان يقبض على كل من يصادفه فى هذه الحالة ويلقيه فى غياهب السجن واستاء مرة من فهد الأطرش قائم مقام صلخد فضربه بيديه ورجليه وبالسياط على مرأى من جميع الناس وأمره بتكسير الحصى والأحجار، وفعل مثل ذلك بسليمان نصار شيخ قرية سالة وعميد أسرة نصار، وهى من أسر الجبل الكبرى، وبالشيوخ صالح طربيه وهو علم فى التقى والصلاح، وشكا الدروز هذه الأعمال الشاذة إلى ولاة الأمور الفرنسيين فألفوا الأبواب مغلقة فزادهم ذلك يأسا - كما زاد الحاكم طغيانا وظلما، على أنهم استبشروا حينما جاءت الأخبار بأن الجنرال سيرايل سيزور الجبل للاشتراك فى حفلة عيد استقلاله (٥ إبريل سنة ١٩٢٥) فاختاروا وفدا من الأمير حمد الأطرش ونسيب وعبد الغفار ومتعب الأطرش وغيرهم من الزعماء والشيوخ لمقابلة الجنرال وإبلاغه مطالبهم ولما طلبوا منه تحديد وقت لاستقبالهم أشار عليهم بأن يحضروا إلى دمشق فجاءوا ولما دخلوا عليه قال لهم ماذا تريدون؟ فاجابوه إننا نطلب مايتى:

١ - تطبيق الانتداب فى الجبل طبقا للشروط المتفق عليها بيننا وبين فرنسا والمصدقة من الجنرال غورو.

٢ - فتح أبواب المفوضية لسماع شكوانا من تصرفات بعض الموظفين الذين يخرجون

بتصرفاتهم عن طريق العدل والإنصاف.

٣ - إزالة كل اعتداء يعتديه الكابتن كريبه على الزعماء وإبداله بحاكم وطنى حسب ما هو مصرح فى الاتفاق، وإنشاء تفاهم بين الشعب الدرزي والانتداب،

وسألهم الجنرال عن ماهية الاتفاق الذى يشيرون إليه فأجابه عقلة القطامى أنه اتفاق صدقت عليه المفوضية العليا بشخص المسيو روبير دى كيه يوم ٤ مارس سنة ١٩٢١ فقال إنه لا يعرف شيئاً عنه.

وقال عبد الغفار باشا إن نص الاتفاق هو معنا وأخرجه وسلمه إياه فاخذه وقرأه وقال لهم:

هذا الاتفاق هو حبر على ورق، لا يعمل به ولا أعتبره ولا ألتقيد بوثائق وقعها غيرى^(١).

وقال الجنرال للوفد وهو يتكلف الغضب لاأسمح لكم بالبقاء فى دمشق أكثر من ساعتين ومن يتأخر أرسله إلى المنفى حالا. وبعد مناقشات قصيرة خرج الوفد غاضبا وقبض على عقلة القطامى (شيخ قرية خربا وزعيم مسيحيى جبل الدروز) وأرسل منفيا إلى تدمر وعاد الشيوخ والزعماء إلى الجبل وهن يضطرمون غيظا واتصل ماجرى بكريبه فزاده جبروتا ولقب نفسه بإمبراطور الصحراء وبالسultan عبد الحميد.

مقدمات الحوادث فى الجبل الدرزي

وفى يوم ١٨ مايو سنة ١٩٢٥ وصل إلى السويداء الكابتن رينو ليقوم مقام كريبه المسافرين بإجازة شهرين فتنفس الدروز الصعداء وألفو لجانا لتوحيد الصفوف وإزالة ما هنا لك من سخائم وأحقاد فكانت اللجنة العليا فى السويداء برئاسة سلطان باشا وتحتها خمس لجان فرعية فى المجيدل وشهباء وثعلة وقيصما وسالة، فعقدت هذه اللجان اجتماعات عديدة ووضعت مضابط وقعتها سكان الجبل طالبين فيها إبدال الكابتن رينو بكريبه لما شهدوه من الفرق بين أعمال الأثنين، وكان هذا يشجع الحركة سرا وعلناً أملا فى الحصول

١ - يقول الجنرال سرايل فى مذكراته عن هذا الاتفاق مانصه: «ولقد أرانى أحد زعماء الجبل «معاهدة» بتوقيع روبير دى كيه تنص علي وجوب تعيين حاكم وطنى وموقعة فى سنة ١٩٢١ ولكن بأى صفة وقعها روبير دى كيه أيا أم الجنرال غورو؟ ولماذا لم يعتبرها فيجان؟ ثم إن وزارة الخارجية لاعلم لها بها. فلماذا لم تعلم؟ هذا سر»

على منصب كريبه، ووضع موظفوا حكومة الجبل كتابا أرسلوه إلى سرايل، وقالوا فيه «نرجو من الجنرال أن يقبل استقالتنا إذا رفض إبدال كريبه لاننا لانستطيع العمل معه».

وأرسلت اللجنة العليا برقية إلى المسيو برونه تطلب منه أن يحدد وقتا لمقابلتها فحضر يوم ١٦ يونيو موعدا في دمشق فجاء ٣٠ من شيوخ الجبل ورؤسائه وقابلوه وسلموه مضبطة قالوا فيها:

«إن جبل الدروز جزء لا يتجزء من سورية تجمعها بها جامعة اللغة والجنس، وتربطه بها روابط اقتصادية مستحكمة الحلقات فدمشق تأخذ ذخائرها من الجبل، وهو يستورد منها جميع حاجياته، فالجبل مدخر واسع ودمشق معين لا ينضب، وهما مرتبطان من عصور طويلة بروابط لا تفصم عراها، والجبل لا يحيا بدون الصحراء والصحراء لا تعيش بدون الجبل، ولذلك فإن جبل الدروز يريد المحافظة على شكل حكومته واستقلاله الإداري في جميع أوضاعه الحاضرة.

«إننا نريد أن يسود القانون في البلاد - فتحترم الحرية الشخصية - فلا يسجن أحد ولا يعاقب أحد ولا ينفي أحد إلا بقرار تصدره المحاكم العدلية وفقا للقوانين المتبعة في بلاد العالم عامة، والمشمولة بالانتداب خاصة على الأقل، ونريد حرية الكلام وحرية الشكوى، وإذا ماشكا أحدنا أمره إلى المرجع الفرنسي فلا يعاقب على شكواه على الأقل كما سبق وحصل مرات عديدة في بلادنا. وذلك من قبل الحاكم كريبه فقد كان لا يجرؤ أحد على الشكوى. نريد أن تلتفت المراجع الفرنسي العليا إلى شكوانا وتسمع نداعنا وتصغى لمطالبنا، فلا يحل بنا العقاب الشديد كما حل بنا من الكابتن كريبه لشكوانا، ولأننا عرضنا حقيقة أمرنا على مندوب المفوض السامي في دمشق فرفض مطالبنا، نريد أن ينصفنا الجنرال فيستبدل رينو بكريبه وكلاهما فرنسيان».

وأجابهم المندوب بعدما ناقشهم في طلباتهم ومذكرتهم أن أمر التعيين والعزل هو من اختصاص الجنرال لا من مهمته ووعدهم بأن يساعدهم عنده.

وأسل الوفد في اليوم نفسه برقية إلى سرايل في بيروت هذا نصها «الوفد الدرزي الممثل بشخص الزعماء والشعب وجهته بيروت يلتمس مقابلة فخامتكم»

ولما وصلوا إلى بيروت رفض الجنرال مقابلتهم، وأرسل إليهم من يقول لهم عندما ألحوا

فى طلب المراقبة بآئه سيرسلهم إلى المنفى إذا لم يرجعوا حالاً^(١).

وسمح للوفد بعد توسط زعماء دروز لبنان بمقابلة السكرتير العام للمفوضية فقال لهم ارجعوا إلى جبل الدروز وإذا كانت لكم شكاية على كربيه فأبقوها حتى يعود وعندها تنظر فيها المفوضية، فأجابوه أنهم يشكون من تصرفاته من سنتين ولا من مجيب ودارت بينهما محاوره طويلة انتهت برجع الوفد خائباً.

واجتمع نحو ٤٠٠ شاب درزى فى السويدا باسم الجمعية العمومية وپرئاسة سلطان باشا على أثر عودة الوفد فاشلا وبعد مدارسوا الموقف قرروا مايتى:

١ - توضيحه كل غال وثمين فى سبيل الاستقلال.

٢ - مواصلة السعى لبدال كربيه برينو.

٣ - تذكير كل عضو من أعضاء المجلس النيابى بآئه بصفته ممثلاً للأمة يجب عليه أن ينفذ ماتقرره الأمة، وبما أن الأمة تطلب عزل كربيه وتعيين رينو فعلى النواب أن يقرروا ذلك.

٤ - كل نائب ينذر ولايعمل بقرارات الأمة يهان ويضرب ويرجم.

٥ - على أعضاء الجمعية العمومية بذل دمائهم فى سبيل مساعدة أى فرد من أفراد الجمعية، والسير على خطة معتدلة بطريقة قانونية.

ودعى المجلس النيابى إلى الاجتماع يوم ٣ يوليو، فعقد أعضاء الجمعية الوطنية اجتماعاً فى دار حسين مرشد، وقرروا الاتصال بالنواب ودعوتهم إلى إصدار قرار بتنحية كربيه وتعيين رينو عملاً بإرادة الأمة، فتعهد لهم الأعضاء بذلك ولم يشذ منهم سوى فارس

١ - دافع سرايل عن تصرفاته المنكرة فى مذكراته قائلاً: ظننت عائلة الأطرش عندما وصلت إلى سورية أنني جئتها لأهدم سياسة سلفى تدريجاً، وأعين لهم فى الجبل حاكماً وطنياً يختارونه فأخذوا يتربصون ذلك، أما أنا فلم أجد أى مبرر لمثل هذا العمل.

وبغته اغتتموا فرصة غياب كربيه فى فرنسا وقاموا يطلبون إقالته وتعيين سواه وقد حدث بعد ثلاثة شهور أن طلبت عائلة الأطرش وسواها من عائلات الجبل أن ترسل إلى فرنسا قسماً من الجيش، وأكدت حياء وميلها إلى فرنسا.

وانى للأسف لشيء أسفى على ايقائى الكابتن كربيه فى الجبل.

وعقدت التبة على مخاطبة كربيه فى الأمر عند عودته من فرنسا وإطلاعه على الحملات التى تقام ضده، وكنت أرغب فوق هذا أن أبدله بضابط أفضل منه، ولكننى انتظرت أن يعود إلى السويداء أولاً، كيلا يقال إن حملات عائلة الأطرش أثرت على، قيؤثر هذا على مركز فرنسا وسمعتها. فقد لاحظت فى هذه البلاد أن أفضل حل يجب الاتجاء إليه فى مثل هذه الظروف هو أن «الايخضع الإنسان للمشاغيين».

الأطرش شيخ نيبين وهو مشهور من الأول إلى الآخر بموالاة الفرنسيين ومماشاتهم. فأجابهم أنه لا بد له من انتخاب كريبه فهجم عليه الشبان وضربوه وأهانوه وكان المجلس النيابي معقوداً في تلك الساعة برئاسة وكيل الحاكم.

واتصل الخبر بالملازم موريل - وهو من أشد أنصار كريبه - فذهب إلى محل الاجتماع الشبان وهجم عليهم بسوطه النحاسي فضربه حسين مرشد بالعصا على أنفه وأطلق يوسف الأطرش نجل عبد الغفار باشا عياراً نارياً في الفضاء ففر الملازم والحجارة في قفاه، ولجأ إلى دار الحكومة وطلب نجدة عسكرية من القلعة للتكفل بالمتظاهرين فتدخل الكبتن رينو وحال بين الجند وبين المتظاهرين، وحسماً للنزاع أصدر القرارات الآتية:

١ - يعتذر الشيوخ والزعماء للملازم عن الإهانة التي لحقت به.

٢ - تدفع السويدا ٢٠٠ ليرة عثمانية غرامة.

٣ - ينفي عشرة من آل مرشد إلى صلخد.

٤ - تهدم الطيارات الفرنسية دار حسين مرشد (هو الذي ضرب الملازم بعصاه) وقبل الدروز المطالب الثلاثة الأولى ونفذوها، وطلبوا العدول عن تنفيذ المطلب الرابع وأبلغوا السلطة إنها إذا أصرت على هدم الدار فلا بد من إعلان الثورة فاككتفت بالاعتذار وبالمال.

محقق فرنسوى جديد^(١)

ولما وصلت هذه الأخبار إلى دمشق أصدر الجنرال يوم ٥ يونيو أمراً إلى الكومندان تومى مارتان بأن يسافر إلى السويدا ويمهد لعودة الكابتن كريبه بالاتفاق مع الحزب المؤيد له (هو حزب بنى عامر) فوصل في ٦ منه ونزل في دار الحكومة وطلب من الدروز تقديم مطالبهم خطياً وقال إنه قادم للتحقيق فقالوا إنهم لا يطلبون سوى إبدال كريبه. ثم قدموا له البيان الآتى لابلأغه إلى الجنرال سرايل وقد ضمنوه شكاويهم من أعمال كريبه وتصرفاته:

١ - أصدر الجنرال سرايل أمراً باستدعاء رينو على أثر تقريرين أرسلهما إليه يوم ٢ و١٧ يونيو. وأوضح قبيهما خطورة حركة الجبل وطلب إلى المندوب السامى بلهجة الإلحاح أن يقابل الوفد الدرزي ويصغى إلى شكواه فأبى ذلك، وأصدر أمراً إلى مندوب المفوض السامى بإقالة رينو «لأن حالته النفسية كما يظهر من تقريره المؤرخ في ٢ يونيو لاتلائم الظروف والأحوال الحاضرة، وعليك أن تعينوا ضابطاً آخر بدلاً منه».

ياحضرة القائد:

ان سوء التفاهم وحصول ما حدث والخوف من حصول خلافه مسبب عن الأمور الآتى
بيانها التى لحقت بالدروز مدة حكم الكابتن كارييه:

(١) فتح آذانه للجواسيس مثل حسن الخطيب وحمود أبى حمرة ويحيى دليقان وساسى
افندى وحسيب افندى والشرطى فهمى افندى والحرمة نسيمه وبننتها زكية ومعلمى
المدارس الذين يلفقون الأخبار الكاذبة حتى لحق بالأبرياء مالحقهم من الضرب
والإهانة بأجرة يتقاضاها الجواسيس عن كل خبر بانفراده،

(٢) مخالفة النظام عند جنود الدرك الذين لا يعرفون من الوظيفة إلا العصى التى
يحملونها حتى أنك لاتجد جنديا من الفرسان والمشاة إلا وييده عصا لمس شرف
الوجهاء وسوقهم سوق البهائم،

(٣) إن حامد قرقوط ذيبين سجن خمسة شهور وكسرت أضلاعه ومزق جلده من ضرب
السياط لوشاية وشاه حسود - وقد اتضح ذلك فيما بعد،

(٤) إن حسن كسبول من قرية (ريمة اللحف) تمزق جلده من ضرب السياط لمجرد مروره
بالطريق العام من غير أن يتنبه لإلقاء السلام على الكابورال دى بوشيل،

(٥) أحضر ساسى أفندى المستخدم فى المستشفى العام بعض نساء الدروز للإيقاع بهن
فشعر بذلك حسين مرشد المجاور للمستشفى فنصحه وردعه ولكن ذلك أساء ساسى
أفندى فوشى به لليوتنان موريل وادعى أنه ضربه فوضع فى أعماق السجن وقد
اغتنم ساسى حبسه مدة عشرة أيام فكان يأتية كل يوم فى الصباح والظهر والمساء
ويضربه بالسياط على رأسه المكشوف مع تشغيله طول النهار حاسر الرأس حافيا
بتكسير الحجارة وحبسه ليلا فى غرفة الفحم، ولم يكفه ذلك بل شهد عليه أنه فى تلك
الجلبة شهر مسدسه على الليوتنان مع أنه لم يكن حاضرا وكان أعزل من السلاح،

(٦) إغفال التحقيق عن كل الدعاوى - يعنى وشايات المخبرين المذكورة أسماؤهم أعلاه
وخلافهم - واعتبارهم مخبرين صادقين حتى أن وشاية حسن الخطيب أدت إلى
سجن الشيخ سعيد طرييه وأخيه سلمان وفارس مفرج أخصاء سلطان باشا
الاطراش وغازى الصفدى مدة شهر ونصف مع تكسير الحجارة والضرب المؤلم دون
سبب،

- (٧) توقيف أولاد صحووعه وأولاد حاتم وتغريمهم ثلاثة وعشرين ليرة ذهبا لمجرد وشاية هؤلاء المخبرين بدون تحقيق.
- (٨) توقيف وهبة الفشفوش لأنه امتنع عن إيجار داره وضربه ضربا مبرحا حتى بقي شهرا لا يقدر على الوقوف على قدميه.
- (١٠) ضرب أمين حديفه من قرية الكفر وحبسه تسعة أيام فى غرفة الفحم بدون أكل وشرب ومن غير سبب معروف.
- (١١) توقيف حسين حديفة خمسة عشر يوما لأنه كان غائبا فى ملاقة الكابتن كريبه يوم زار القرية، وغرم الأهلون لأجل ذلك عشرين ليرة عثمانية وذهبا.
- (١٢) وضع غرامة عشرين ليرة ذهبا على أهالى (عرمان) لعدم تنظيم ملاقة لا ثقة به.
- (١٣) توقيف قائم مقام صلخد فهد الاطرش وضربه ضربا أليما لمجرد وشاية المفسدين ومن غير تحقيق عما أسند إليه.
- (١٤) توقيف أولاد الخيانى سبعة أيام فى غرفة الفحم وضربهم ضربا مبرحا وسقيهم ماء الملح لمجرد وشاية تدعى أنهم قتلوا شقيقتهم، وقد ظهرت حية تجرى على قدميها ولم يجاز المفترون أرباب الشخصية الدنيئة.
- (١٥) سجن حمد بن جبر حميدان وضربه ضربا مبرحا من غير مدع شخصى ولا سبب. بل لوشاية مفسد.
- (١٦) إيداع السجن ثلاثة من المسيحيين من أهالى (خرية) نجهل أسمائهم أبقوا فى السجن ثلاثة عشر يوما وعوملوا نفس المعاملة يعنى بالضرب المبرح.
- (١٧) سجن شاهين شروف من قنوات وتشغيله بالأعمال الشاقة وضربه ضربا مبرحا.
- (١٨) توقيف فارس إسماعيل أبى عسله وضربه ضربا مؤلما لغير ماسبب.
- (١٩) توقيف قاسم عمر وضربه ضربا مؤلما لغير ماسبب.
- (٢٠) ضرب غرامة عن ثمن مصباح البلدية المسروق الذى ظهر أخيرا عند نسيمة الجاسوسة والبالغ ثمنه سبعة قروش ونصفا، غرام الجوار بسبب هذه السرقة المكذوبة ثلاثة عشر جنيها ذهبا عثمانيا.

(٢١) ضياع هرة الليوتنان موريل وفرض غرامة عشر ليرات عثمانية على جميع أهل السويداء.

(٢٢) ضرب الكابورال دى بوشيل شاهين الدروكى حتى بقى ثلاثة أيام بحالة العدم لولا أن أحياء الله مرة ثانية، ولم يسأل الكابورال عنه.

(٢٣) توقيف سليمان بك نصار مدير ناحية سالة وطرده من الوظيفة وتشغيله بالأشغال الشاقة مدة نصف شهر لوشاية مفسد معروف.

(٢٤) توقيف حمد عامر من (عرى) وتشغيله بالأشغال الشاقة لوشاية مفسد هو معلم المدرسة الذى اتخذ التجسس مثل أكثر زملائه بدلا من التعليم.

(٢٥) توقيف حضرة الشيخ حسن صالح طرييه شيخ العقل وفارس أفندى عزت وإسماعيل أفندى مزهر ورفقائهم من أعيان السويداء لوشاية وشاها فهمى أفندى الشرطى وتشغيلهم بتكسير الحجارة.

(٢٦) إن الموقوف الذى تبرؤه المحكمة إذا طلب باخلاء سبيله عند انتهاء مدة حبسه يضاف عليه مدة خمسة عشر يوما لقاء استدعاء وحوالات الاستدعاءات الموجودة فى قلم العدلية .

(٢٧) تغريم المستنطق لأسباب لامحل لذكرها، واجباره على تأدية عشرين ليرة ذهباً عثمانية لزوجته بدون مسوغ شرعى أو قانونى وخصمهم من راتبه.

(٢٨) إن محمد رضوان لم ينتبه لمرور أحد الضباط الفرنسيين فيأخذ له السلام لذلك سجن ١٥ يوما مع الاشغال الشاقة وضرب ضربا أليما وطرده من وظيفته.

(٢٩) أدخل حسيب الخورى الجاسوس الفرية الآتية فى ذهن بعض رجال البعثة. وهى أن كل درزى يسعل فإنه يعنى بذلك أنه يلعن من يراه فى الطريق من خلاف مذهبه، ولما كان الإنسان لا يستغنى عن السعال فى بعض الأحيان فقد أدت هذه الفرية إلى ظلم كثير من المساكين الذين أودعوا السجن وضربوا ضربا أليما، ومن جملةهم خزاعى الحلبي الذى بقى فى السجن شهرين تقريبا.

(٣٠) طرد الوكيل عبد الكريم أفندى حرب المشهود له بالأمانة والصدق والمتخرج من مدرسة الدرك بدمشق، وبسبب طرده وشاية مخبر لأخذ وظيفته وقد سجن خمسة

عشر يوما مع الأشغال الشاقة وطرد من وظيفته.

(٣١) توقيف هلال نخله مدة خمسة وستين يوما نهارا بالأشغال الشاقة وليلا فى غرفة الفحم، وبقي فى أول الأمر خمسة أيام من غير أكل ولا شرب، بل على الماء والملح إلى أن أشرف على الموت، وقد هدده الليوتنان موريل والمسندس بيده كى يشهد على بعض الموظفين أنهم يتناولون الرشوة.

(٣٢) إن معلمى المدارس الذين يتقاضون الرواتب الباهظة من صندوق الحكومة لتعليم الأولاد تركوا واجبهم هذا ودخلوا فى سلك الجاسوسية المريح تحت رئاسة جاسوسهم الأكبر فيليب حتى معلم صلخد، واستبد كل معلم بقريته واتخذ لنفسه صفة الحاكم وغدا يضرب ويسجن ويغرم حتى ضجرت النفوس.

(٣٣) أصدر الكابتن أمره بمنع الأهالى من دخول بيوت الزعماء واحتقاره الرؤساء وتطاوله عليهم بالشتيم والقذف، وتهديده رئيس محكمة البداية وضربه العضو النيابى - كل ذلك مما ألم النفوس وأحفظها.

(٣٤) احتكاره جميع الصلاحيات المعطاة لرؤساء الدوائر والدرك حتى أن العدلية أصبحت اسما من غير مسمى - إذ لم يكن لها حكم إلا بعد صدور الإرادة الكارينية.

(٣٥) سجن مختار قرية عاهرة فياض الطرودى ستة أشهر ونصفا من غير أن يعلم جرمه وذلك لوشاية مفسد، وقد قضى جميع هذه المدة فى الأشغال الشاقة. انتهى.

الجنرال يميل إلى الغدر

وفى يوم ١١ يوليو أرسل الجنرال سرايل إلى مندوبه بدمشق الكتاب السرى الآتى:

«أرجو منكم أن تدعو إلى دمشق المحرضين (الدروز) وبينهم حمد بك ونسيب بك ومتعب بك وعبد الغفار وسلطان باشا الأطراش بحجة أنكم تريدون استماع شكواهم ومطالبهم حتى إذا حضروا أبلغتموهم اننى أعدهم مسئولين عن كل اضطراب يقع فى الجبل وأيقيةهم ضمانا عندى فى مكان يحتم عليهم الإقامة وستعونون أنتم بإبلاغى اسم المكان الذى يختار لهذا الغرض».

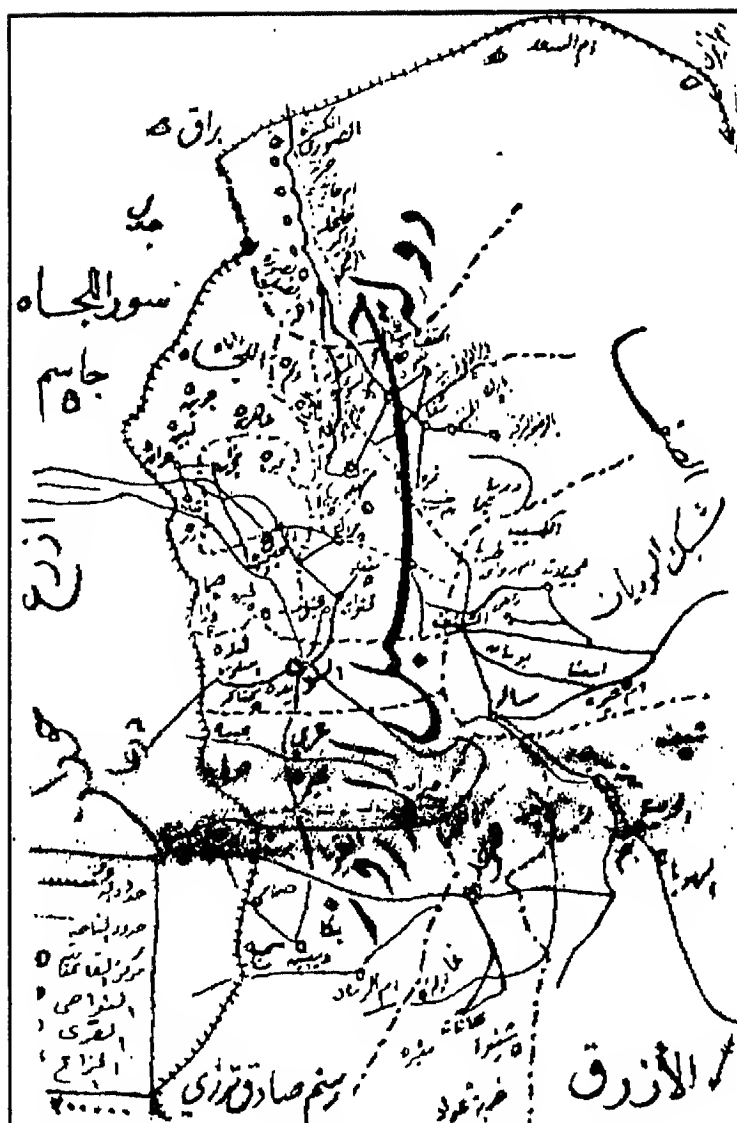
وعملا بهذا الأمر أبلغ الكومندان تومى مارتان الأمير حمد وعبد الغفار ونسيبنا أن الجنرال يرغب فى مقابلتهم فلما بلغوا دمشق قبض عليهم وأرسلوا منفيين إلى تدمر.

ثم قبض بعد أيام على كل من برجس الحمود وعلى الأطرش وحسنى صخر وعلى عبيد ويوسف الأطراش وأرسلوا منفيين إلى الحسجة.

الغدر بسلطان باشا

وأرسل الكومندان تومى مارتان - عملاً بأمر الجنرال سرايل - إلى سلطان باشا يدعوه إلى زيارته فأجاب معتذراً لأنه أدرك أنه إذا ذهب لايعود فكرر الطلب فكرر الرفض والاعتذار. فأرسل إليه أربعة ضباط فرنسويين مع قوة صغيرة يقياة الكبتن نورمان لإقناعه بالقدوم، وللقبض عليه إذا استطاعوا - ولما وصلوا إليها كان سلطان باشا فى قرية رساس وهو على تمام الاهبة، وقد جمع حوله كثيراً من الرجال أثناء طوافه القرى - استعداداً للنضال.

وحاول الفرنسيون دخول قرية «القرية» مقر سلطان باش فحذرهم شقيقه على من خطر التورط فرحلوا إلى الكفر ونزلوا على مائها - وكان عددهم ١٩٠ جندياً - وأخذوا فى غسل ثيابهم وإصلاح شؤونهم فأنذر أسعد مرشد شيخ الكفر الكابتن نورمان قائد الحملة ثلاث مرات بوجوب الحذر ومغادرة المكان فترفع إلى مكان وعمر مستدير يشرف على الطرقات وأبى الخروج.



خريطة تبين مواقع القتال في جبل الدروز

— ٥ —

معارك الجبل الأولى

الهجوم على دار البعثة فى صلخد - معركة الكفر - يوم المزرعة

لما جاءت الأخبار إلى الجبل بأن السلطة اعتقلت الزعماء وفتحتهم، وإنها شارعة فى اتخاذ تدابير عسكرية، وعازمة على إعادة كريبه بالقوة، بدأ سلطان باشا الأطرش يطوف القرى لجمع الجموع وإضرام الحماسة فى الصدور فزار أم الرمان فامتان فملح، وكان يصف رجاله عند وصوله إلى القرية التى يقصدها، ويرتبهم ترتيباً يلفت الأنظار ثم يأخذون جميعاً فى إطلاق العيارات النارية فى الفضاء، ويهزجون أهائهم الحماسية فتستقبلهم القرية بأكملها وينضم إليهم رجالها وشبانها.

وقصد قرية عرمان وهى من قرى الدروز الكبرى فانضم إليه أبناؤها، وساروا تحت لوائه فقرر الزحف على صلخد لحرق دار البعثة الفرنسية فيها، وكانت خالية من الموظفين الذين أسرعوا باللاحاق إلى السويداء فنفذ القرار وأحرقت الدار.

وعلم وهو فى صلخد أن الجنود زحفت فى طلبه، وأنها ارتدت إلى قرية الكفر وعسكرت فيها، فأسرع بمن معه إلى لقائها وهاجمها برجاله من ناحيتين وحملوا عليها بالسلاح الأبيض فقصوا عليها بسرعة، ولم يفلت منها سوى أفراد وصلوا إلى السويداء وقصوا على تومى مارتان ماوقع، وخسر الثوار أربعين شهيدا منهم مصطفى الأطرش شقيق سلطان باشا وإسماعيل نجل جاد الله الأطرش.

وأسرع تومى مارتان فحمل المال ولجأ إلى قلعة السويداء بمن عنده من الموظفين الفرنسيين ونسائهم، وانضم إليه ثلاثة من الدروز أقاموا على الولاء لفرنسا ودخل سلطان باشا السويداء وضرب الحصار على القلعة.

معركة المزرعة

اضطرب الجنرال سرايل حينما جاءه نبأ الكارثة التى نزلت بحملة نورمان وبحصار السويداء فأمر بتعبئة حملة عسكرية كبيرة فى أذرع (أحدى محطات السكة الحديد بين

درعا ودمشق) وتبعد عن هذه ١٠٣ كيلو مترات جنوباً، وهي مناوحة لسويدا من جهة الغرب وبينهما ٣٥ كيلو متراً، للزحف على الجبل والقضاء على الحركة الجديدة. وعهد بالقيادة العامة للحملة إلى الجنرال ميشو وجعلها بالطيارات والدبابات والمدفعية القوية.

وغادرت يوم أول أغسطس سنة ١٩٢٥ أذرع إلى السويدا - ولا يقل عدد رجالها عن ثلاثة آلاف مقاتل - فوصلت إلى ماء نجران في المساء فنزلت عليه، فصددها بعض الدروز وحاولو منعها فلم يفوزوا فارتدوا إلى قراهم. والتقى عند المساء ما بين قريتي الدور وقصر الحرير عدد من الدروز لايزيدون عن المائتين، بساقة الحملة حيث الذخائر في الطنابر وعلى ظهور البغال تحرسها الفرقة السورية فانقضوا عليها انقضاض الشواهي وأعملوا السيف في رقابها والحرب في نحرها، وفتكوا بها فتكا ذريعاً واستولوا على البغال والطنابر والذخائر، واستاقوها أمامهم إلى القرى القريبة مبشرين بالنصر والظفر واكتساب الغنائم. فشجع ذلك سكان هذه القرى، وأضرم في صدورهم نار الحماسة كما حرك فيهم شهوة حب الكسب والريخ فاندفعوا في الصباح لمنازلة الحملة، وكانت قد بلغت المزرعة في تقدمها وهي على ١٧ كيلو متراً من السويدا.

وصدم فرسان الدروز الحملة صدمة شديدة فذعر رجالها، ولجأوا إلى متاريس أقاموها للدفاع عن أنفسهم واشتد القتال، وأعوزت الجند الذخائر وكانت في يد الدروز - كما اشتد عليهم العطش والماء قليل في الجبل بطبيعته، واليوم من أيام أغسطس الشديدة الحر، فانهزموا شر انهزام تاركين أسلحتهم ومعداتهم، وعادوا إلى أذرع يسابق أقصاهم أذناهم ولا يقل عدد الذين قتلوا منهم في ذلك اليوم عن ألف وخمسمائة غنم الدروز سلاحهم وذخائرهم ومعداتهم وكل ما كان معهم.

واستشهد من الزعماء في هذا اليوم حمد البربور من أم الرمان، وكان من أخلص أنصار سلطان باشا وكان آية في الشجاعة، وأخوه أجود وابن عمه أحمد وسليمان العقباني من قرية السجن فقد كان ينفرد عن اخوانه، ويكر على فرسه في أثناء المعركة ويقول اشهدوا اشهدوا ثم يكر على الجند، فيضرب الواحد منهم بسيفه ضربة كثيراً ما بترت عنقه أو شطرته شطرين وقد قتل بهذه الطريقة ١٨ منهم إلى أن أصابته رصاصة فخر صريعاً، وبلغ عدد قتلى الدروز ٢٥٠ وحطم فرسان الدروز في هذا اليوم أيضاً خمس دبابات فرنسوية حرقوها وقتلوا سواقها ومساعدتهم بالمسدسات من كواها أثناء هجومها

عليهم كما عطلوا عدداً غير قليل من المدافع الضخمة ذات عيار ٥ : ١٠ و ٥ : ٧ واستولوا على عدد كبير من الرشاشات وكميات كبيرة من البنادق، ولم ينج الجنرال ميشو نفسه إلا بشق الأنفس على متن دبابة.

وأُسقط في يد الجنرال سرايل حينم جاءه نبأ فشل الحملة، وكان يعلق على فوزها أعظم الآمال، فأبرق إلى باريس يطلب نجدات بسرعة. لأنه لم تبق لديه قوات تذكر. كما حاول كتم الخبر عن المناطق السورية، وانصرف من الجهة الأخرى إلى التفاهم مع الدروز، فأرسل يوم ١٢ أغسطس وفداً من دروز لبنان وصل إلى السويداء وقابل الزعماء داعياً للصلح والسلام وقضى معهم أياماً ثم عاد إلى بيروت يحمل شروطهم إلى الجنرال سرايل وهي:

١ - إقالة الكبتن كريبه،

٢ - يقبل الدروز حاكماً فرنسياً بشرط أن يختاروه بأنفسهم.

٣ - لا يعاقب أحد ما بتهمة العصيان ولا تصادر أسلحته.

٤ - يوضع دستور خاص لجبل الدروز.

وبعدما اطلع على هذه الشروط، قال إنه مستعد لوقف الأعمال العسكرية ضمن الشروط الآتية:

١ - أن يدفع الدروز خمسة آلاف جنيه إنكليزي تعويض عسكرياً.

٢ - أن يعرضوا على تجار السويداء مالحق بهم من خسارة بسبب الحوادث الأخيرة.

٣ - أن يعيدوا ما غنموه من سلاح.

وأطلق الجنرال سرايل على الأثر سراح الدروز الثمانية الذين كانوا معتقلين في تدمر والحسجة فعادوا إلى الجبل واشتركوا في الأعمال الجديدة.

- ٦ -

دمشق وثورة الجبل

كان هنالك اتصال وثيق بين زعماء دمشق وزعماء جبل الدروز وكانت بينهما عقود ومواثيق تقضى بتعاونهما فى العمل لإنقاذ البلاد وتحريرها.

وبيان ذلك أنه لما يؤس الدروز من الفرنسيين وأدركوا أنه لا أمل فى تبديل سياستهم وجهو وجههم شطر دمشق. فجاء الأمير أحمد الأطرش فى أول شهر مايو سنة ١٩٢٥ واجتمع سرا بالدكتور عبد الرحمن الشهبندر زعيم حزب الشعب فى منزل قاسم الهيمانى فدار البحث على حالة سورية وموقف الفرنسيين وما يجب عمله لانتقاذ البلاد. فأظهر الدكتور رغبته فى الاجتماع بإخوان الأمير وأبناء عمه وذوى الحل والعقد فى الجبل فجاء منهم عبد الغفار ونسيب ومتعب الأطرش والشيخ يوسف العيسى وغيرهم كثيرون وعقدوا اجتماعين سرّيين فى منزل الدكتور، وبعد البحث والمداولة تحالفوا بأقدس الأيمان وتعاهدوا وهم وقوف على أن يدافعوا عن استقلال بلادهم حتى النفس الأخير، ورجع الدروز بعد ذلك إلى جبلهم لإعداد معدات الثورة. كما انصرف الدكتور إلى تهيئة أسبابها وإعداد المعدات لها متعاوناً مع إخوانه وأنصاره.

دمشق ترسل وفداً إلى الجبل

ولما وقع ماوقع فى الجبل وهزمت حملة ميشو وتشئت وأرسل الفرنسيون وفد دروز لبنان إلى الجبل ليسعى للصلح والتوفيق، انتدب حزب الشعب فى دمشق ثلاثة من رجاله هم أسعد البكرى وتوفيق الحلبي وزكى الدروبي للسفر إلى الجبل والاتصال بزعمائه وإبلاغهم أن دمشق وسورية مستعدة لتأييدهم فى ثورتهم طبقاً للاتفاق القديم، ولكى يحاولوا دون انشاء تفاهم بين الفرنسيين والدروز فوصلوا إلى السويداء يوم ١٧ أغسطس فى نفس الساعة التى وصل فيها الكابتن رينو مندوب الجنرال سرايل ليفاوض الزعماء فى عقد الصلح فقابلوا هؤلاء وأقنعوهم بوجوب مواصلة النضال، واتفقوا معهم على أن يزحفوا صباح ٢٣ أغسطس إلى الكسوة وتبعد من دمشق ١٨ كيلو متراً من جهة الجنوب فيخرج

٢٠٠ فارس من هذه، وينضمون إليهم ويدخلونها معا.

وعاد المندوبون الثلاثة إلى دمشق يوم ١٨ منه، فأبلغوا زعماء الحركة ماتم الاتفاق عليه بينهم وبين الدروز، فعقد هؤلاء اجتماعا فى منزل الحاج عثمان الشراياتى ليلة ٢١ منه دام الليل بطوله، وانتهى باتفاق الكلمة على توحيد العمل مع الدروز والاشتراك فى الثورة، وعلى أن يخرج قادة الحركة الوطنية صباح ٢٣ منه إلى الكسوة للقاء فرسان الدروز القادمين. وقد حضر هذا الاجتماع التاريخى الدكتور عبد الرحمن شهبندر وفوزى ونسيب البكرى وحسن الحكيم وجميل مردم بك وغيرهم.

وفى مساء ٢٢ منه غادر الدكتور شهبندر دمشق ومعه نزيه المؤيد العظم إلى قرية حوش متبن حيث تقرر أن يجتمع قادة الحركة ويقصدوا الكسوة فى صباح ٢٣ منه فلم يوافه سوى القائد يحيى حياتى والظاهر أن الباقين تأخروا لضيق الوقت، مما اضطر الدكتور أن يغير خطته، خوف الوقوع فى شرك الفرنسيين فذهب مغربا حتى بلودان، وتبعد عن دمشق ٣٥ كيلو مترا، ومن هناك عاد إلى جبل الدروز بطريق غوطة دمشق فالتقى بجميل مردم وسعد الدين المؤيد فى الحوش فقصدا الجبل واجتمعوا يوم ٢٥ منه بسلطان باشا وإخوانه فى قرية كفر الحى، واتحد الكل فى العمل وكان من القواعد التى تم الاتفاق عليها أن لا يعقد الجبل صلحا منفردا عن دمشق ولا تعقد دمشق صلحا لوحدها.

الفرنسيون يطاردون حزب الشعب

تلقى الفرنسيون من جواسيسهم فى جبل الدروز تفاصيل مآدار بين مندوبى دمشق وبين زعماء الجبل، وعرفوا أنهم هم الذين أحبطوا خططهم وتدابيرهم فأصدر الجنرال سرايل يوم ٢٦ أغسطس أمرا باعتقال الهيئة الإدارية لحزب الشعب، ومصادرة أوراقه وإغلاق ناديه، فقبض على فوزى الغزى وفارس الخورى وإحسان الشريف وعبد المجى الطباخ من رجال الهيئة وأرسلوا فى الغداة إلى أرواد وقبض أيضا على توفيق شامية وعثمان الشراياتى وعمر الطيبى وأرسلوا يوم أول سبتمبر بسيارة إلى الحسجة (دير الزور) أما حسن الحكيم وسعيد حيدر فأقلتا من الشرك وسافرا إلى زحلة وغادراها متكرين إلى جبل الدروز فانضما إلى الدكتور شهبندر وجميل مردم. ولحق بهم على الأثر فوزى ونسيب وأسعد البكرى.

الهجوم على دمشق

قلنا آنفا إن الاتفاق تم بين مندوبي دمشق وزعماء الجبل على أن يجرد هؤلاء حملة تصل إلى الكسوة صباح ٢٣ أغسطس فيستقبلها المجاهدون الدمشقيون ويعودوا معها إلى دمشق ويدخلوها. ونقول الآن إن خبر هذا الاتفاق وصل إلى السلطة الفرنسية فأعدت المعدات لإحباطه فنصبت الأسلاك الشائكة في شوارع دمشق وأحيائها وبثت المتراليوزات في الأسواق - كما حشدت القوى وسيرتها لمنازلة المغيرين. ولما جاء هؤلاء في الوقت المعين، وكان عددهم قليلا لأن سلطان باشا لم يوفق إلى حشد عدد أكبر التقوا قرب جبل المانع بقوات الفرنسيين فدار قتال بينهما اشتركت فيه الطيارات الفرنسية، وانتهت بعودة القادمين إلى الجبل، وأصدر قلم المطبوعات الفرنسية يوم ٢٧ أغسطس بلاغا قال فيه إن قوة يتجاوز عددها الألف والخمسمائة من الدروز والبدو زحفت على دمشق، ولما وصلوا صباح ٢٤ منه إلى ضواحي قرية «العدلية» فوجئوا بسماع أزيز الطيارات الفرنسية فطارت فوق رؤوسهم وأمطرتهم قنابلها كما هاجمتهم فرقة الخيالة المراكشية وردتهم فعادوا إلى جبلهم بعد ما حبطت خطتهم.

وانصرف الزعماء في خلال الأسبوع الأول من شهر سبتمبر إلى إعداد حملة كبيرة تزحف إلى دمشق يقودها يحيى حياتي، وكان من رأيه أن تنقسم إلى ثلاثة أقسام فتدخل العاصمة من ثلاث جهات، وأن لا يقل عدد رجالها عن الخمسمائة فارس، وحال دون تنفيذ هذه الخطة عدم اجتماع العدد المطلوب.

— ٧ —

طلبات الثورة وأغراضها بلاغات سلطان باشا ومنشورات

لما أصبحت الثورة حقيقة واقعة، وتم الاتفاق على توحيد العمل بين دمشق والجبل أذاع سلطان باشا الأطرش يوم ٢٣ أغسطس سنة ٢٥ النداء الآتي إلى السوريين كافة:

- ١ -

إلى السلاح إلى السلاح

يا أحفاد العرب الأمجاد! هذا يوم ينفع المجاهدين جهادهم، والعاملين في سبيل الحرية والاستقلال عملهم، هذا يوم انتباه الأمم والشعوب فلننهض من رقادنا، ولنبدد ظلام التحكم الأجنبي عن سماء بلادنا، لقد مضى علينا عشرات السنين ونحن نجاهد في سبيل الحرية والاستقلال، فلنستأنف جهادنا المشروع بالسيف بعد أن سكنت القلم، ولا يضيع حق وراءه مطالب.

أيها السوريون! لقد أثبتت التجارب أن الحق يؤخذ ولا يعطى فلنأخذ حقنا بحد السيوف، ولنطلب الموت توهب لنا الحياة.

أيها العرب السوريون

تذكروا أجدادكم وتاريخكم وشهداءكم وشرفكم القومي، تذكروا أن يد الله مع الجماعة، وأن إرادة الشعب من إرادة الله وإن الأمم المتحدة الناهضة لن تنالها يد البغي.

لقد نهب المستعمرون أموالنا واستأثروا بمنافع بلادنا، وأقاموا الحواجز الضارة بين وطننا الواحد، وقسمونا إلى شعوب وطوائف ودويلات، وحالوا بيننا وبين حرية الدين والفكر والضمير، وحرية التجارة والسفر حتى في بلادنا وأقاليمنا.

إلى السلاح أيها الوطنيون، إلى السلاح تحقيقاً لأمانى البلاد المقدسة، إلى السلاح تأييداً لسيادة الشعب وحرية الأمة، إلى السلاح بعد ماسلب الأجنبي حقوقكم واستعباد

- ٣٠٦ -

بلادكم ونقض عهودكم ولم يحافظ على شرف الوعود الرسمية وتناسى الأمانى القومية.
نحن نبرأ إلى الله من مسئولية سفك الدماء، ونعتبر المستعمرين مسئولين مباشرة عن
الفتنة، يا ويح الظلم، لقد وصلنا من الظلم إلى أن نهان في عقر دارنا فنطلب استبدال حاكم
أجنبي محروم من المزايا الإنسانية، بآخر من بنى جلده الغاصبين فلا يجاب طلبنا بل
يطرد وقدنا كما تطرد النعاج.

إلى السلاح أيها الوطنيون ولنغسل إهانة الأمة بدم النجدة والبطولة: إن حربنا اليوم
هى حرب مقدسة ومطالبنا هى:

١ - وحدة البلاد السورية ساحلها وداخله، والاعتراف بدولة سورية عربية واحدة، مستقلة
استقلالاً تاماً.

٢ - قيام حكومة شعبية، تجمع المجلس التأسيسى لوضع قانون أساسى على مبدأ سيادة
الأمة سيادة مطلقة.

٣ - سحب القوى المحتلة من البلاد السورية وتآليف جيش محلى لصيانة الأمن.

٤ - تأييد مبدأ الثورة الفرنسية وحقوق الإنسان فى الحرية والمساواة والإخاء، إلى
السلاح ولنكتب مطالبنا المشروعة هذه بدمائنا الطاهرة كما كتبها أجدادنا من قبلنا.
إلى السلاح - والله معنا والإنسانية معنا - ولنحيا سورية حرة مستقلة.

سلطان الأطرش

قائد جيوش الثورة الوطنية السورية العام.

- ٢ -

منشور عام إلى أخواننا السوريين

باسم الوطن السورى المقدس، وباسم استقلاله المبارك، أحييكم وأحيى فيكم العروبة
الصادقة، والأئمة القومية، وأستصرخ منكم أمة عربية مشت على مناكب الدهر محمية
الذمار، ماحملت عارا ولاكان بحماها قرار. أستنفركم لحومة الجهاد الوطنى، ياخير من
حمى الوطن وكنتم عنه ذادة أبطالا، ونفرتم إلى موطن الشرف القومى خفافا وثقالا.

- ٣٠٧ -

وأناديكم من معاقل الجبل المنيع، وهو داركم وسلاحكم، وحرزكم وملأكم، أن هبوا إلى
المنافحة عن أوطانكم، أوطان آبائكم وأجدادكم، وحطموا أغلال الاستعمار في دياركم، فقد
هبت رياحكم فاغتنموها، ودرت ضروع أيامكم فاحلبوها :

وبعض الحلم عند الجهل للذلة إذعان
وفى الشر نجاة حين لا ينجيك إحسان

أما بعد أيها المواطنون العرب: إن ثورتنا الدموية هذه هي بعروتها وزرها ثورة القائم
لتحرير البلاد من المغتصبين المستعمرين. هي ثورة سورية بعيدة المدى شريفة الغاية.
نضابها النفوس والأرواح، والسلاح والعزمات الصادقات، خالصة لوجه الاستقلال العربى.
ففى سبيل استقلال بلادنا السورية حياة الأعزة نحيا، وفى هذا السبيل موت الكرام نموت.
لقد أوقدنا نار هذه الثورة الاستقلالية، بعد أن رزحت البلاد تحت كابوس الاستعمار
أعواماً خمسا ثقلا، ولسنا بتاركن من أيدينا سلاحا، ولا باغين من الفرنسيين سلما ولا
اصطلاحا، حتى نبلغ بحد الحسام تمام المراد، وهو تخلص كامل البلاد السورية العزيزة
من احتلال المحتلين، ونحن على مثل اليقين أن الوصول إلى هذه الغاية من السهل
المستطاع، ولا سيما وهى الغاية التى تقتديها الأمة بما عز لديها وهان. فلذلك أدعو سائر
البلاد السورية، ساحلا وداخلا، سهلا وجبلا، لفدح زناد الثورة العامة فى وجه الفرنسيين.
فمن أجاب هذه الدعوة الوطنية وسارع إلى القيام بهذا الواجب فهو العربى المخلص
الأمين، ومن تقاعس عن ذلك فهو الخائن لأمة وبلاده وسيلقى جزاء الخائنين.

فهيا أيها العرب الأماجد، أهل النجدة والنخوة، وحدوا مساميكهم، وتعاقدوا بقلوبكم،
وتقلدو سلاحكم، وانتشروا ألويتكم، واركبو خيولكم، وصابحوا العدو الجائس خلال دياركم،
ببارود الثورة، وخذوا عليه الطرق، وارصدوا له فى المكامن وقطعوا الأسلاك، وانسفوا
الجيوسور، واهبطوا على مخافره فى كل مكان، واقتلوه حيث ثقفتموه، واغنموا سلاحه
وأعتاده، وكونوا عليه جميعا يدا واحدة، واصبروا فى القتال والجلاد إن الله مع الصابرين.
لقد جاء اليوم لذى جاد الدهر به علينا لتنجية بلادنا، بلاد أولادنا وأحفادنا من بعدنا،
من العدو الذى قد كفى ما أنزل بالبلاد من شر وخسارة، وبوار تجارة، وارهاق وتعذيب،

وقتل وتغريب، وهو اليوم فى بلادنا أضعف منه غدا، وأقل سلاحا وجندا، فقد توالى بميادين المغرب هزmates، ونكست فيها أعلامه وراياته، وهو اليوم فى الوطن السورى على حال أرق من الخيال، وأقرب مايكون من الزوال، ودوام حال من المحال، فسارعوا إلى يومكم. فهذا هو اليوم وهذا هو المجال، فالثورة العامة منجاة البلاد والعباد من الاستعباد.

وقد بلغنا إلى الآن من هذه الثورة العربية مبلغا عظيما محفوقا بالنصر مؤيدا بالظفر. فطرنا الفرنسيس من ديار الجبل وجواره، ونجد لدرهمهم فى مفرهم ومحو آثارهم، وقد كان لنا معهم معارك دموية ما الكلام عنها بمثل العيان.

فقتلنا جند العدو تقتيلا، وغنمنا أسلحته وذخائره، وأسرننا ضباطه وقواده، وأسقطنا من أعالى الجو طياراته، وأفترسنا بالفوارس العربية دباباته، وأعلننا الحكومة العربية الموقته لتقوم بتدبير البلاد، ريثما يتم طرد العدو فيجتمع إذ ذاك مجلس تأسيسى ليعين شكل الحكومة الذى تختاره الأمة، ورفعنا العلم العربى المربع الألوان على (السويداء) قاعدة الجبل، وفى السويداء رجال، وأقمنا الحكم، ووطدنا الأمور والآمال، بقوة من المولى المتعال.

وها قد أجمعنا أمرنا وأعدنا وواصلنا الزحف على قوات العدو فى كل جهة هو فيها حتى نأتى عليه، فلا نذره إلا أثرا بعد عين.

وهذا بلاغنا إلى جميع الموظفين على اختلاف درجاتهم ومراتبهم، أن يكونوا أمناء على وظائفهم وأعمالهم - على شريطة ألا يعاونوا السلطة المحتلة معونة قلت ماقلت فى جمع ضرائب ولا تجنيد ولا سوق عسكرى، ولا فى أى خدمة تكون للعدو نوعا من المدد والعون، فمن أقدم من أصحاب الوظائف الملكية أو العسكرية على هذا، عد خائنا للبلاد يعاقب عقاب الخيانة الكبرى.

ثم يجب على أولى الأمر بذل الجهد فلا يدعوا فى هذه الآونة العصيبة التى تجتازها البلاد فى حريق النار والدم مجالا لوقوع الاعتداءات، فيجب صيانة الأموال والنفوس ورعاية المصالح والحفاظة على الأقليات.

وتظل القوانين الحالية سارية مرعية الحرمة، ومن يجسر على ارتكاب الخيانة للبلاد وللثورة يحاكم عسكريا.

فإلى اليوم الذى لاح صبحه، وفيه تتحرر البلاد السورية العربية ياأباة الضيم وعياف

الذل. إلى اليوم الذي تتوحد فيه البلاد مستردة استقلالها المسلوب.

سلطان الأطرش

قائد جيوش الثورة الوطنية السورية العام

- ٣ -

الاستقلال يؤخذ ولا يعطى الحرية والمساواة والاحياء

يا بني الوطن

لاتنافس في الأهواء، ولا خصومات ولا أحقاد طائفية بعد اليوم، إنما نحن أمة عربية سورية، أمة مستضعفة قوية في الحق، قد انتبعت إلى المطالبة بحقوقها المهتضم، أمة عظيمة التاريخ نبيلة المقاصد، قد نهضت تريد الحياة والحياة حق طبيعي وشرعي لكل الأمم قد قسمها الاستعمار الأجنبي، فوحدتها مبادئ حقوق الإنسان، وأعلام الحرية والمساواة والأخاء، نعم ليس هناك درزي وسنى وعلوى وشيعة ومسيحي ليس هناك إلا أبناء أمة واحدة ولغة واحدة وتقاليدها واحدة ومصالح واحدة، ليس هناك إلا عرب سوريون.

يا بني الوطن: ليس لكم بعد الآن على اختلاف المذاهب والفئات إلا عدو واحد، هو الحكم العسكري الجائر والاستعمار الأجنبي، فانفروا إلى إنقاذ البلاد من أوضاعها السيئة وارفعوا علم الاتحاد والتضامن والتضحية، إن حركتنا اليوم هي حركة مقدسة غرضها المطالبة بالحرية والاستقلال، وضمان حقوق البلاد على مبدأ سياسة الأمة فيتحدهم الدرزي والسنى والعلوى والشيعي والمسيحي اتحاداً وثيقاً، وليؤلف بين قلوبنا الإخاء القومي ومحبة الوطن، ولتكن إرادتنا حديدية واحدة.

إن قائد جيوش الثورة الوطنية السورية المقدسة يطلب إلى كل العرب السوريين:

١ - إعلان الإخاء الوطني بين كافة الطوائف.

٢ - قيام الأحياء (الحارات) في كل مدينة بصيانة الأمن الداخلي، كل بحسب جهته عند دخول جيوش الثورة الوطنية وانهزام المستعمرين.

٣ - تأليف دوريات ومخافر وطنية يمشى على رأسها الزعماء المخلصون المحترمون من

الأمة لتأسيس الاتصال الداخلي لحفظ الأمن وصيانة الأموال ومنع التعدي.

٤ - إرسال قوة محلية من المتطوعين إلى خارج المدينة أو القرية الاستقبال كتائب الثوار الوطنيين بالأهاليج الحماسية عند وصولهم، باعتبار جميع الأمة جيشاً واحداً لهذه الثورة المقدسة.

هذه هي التعليمات التي يجب أن يتبعها الشعب العربي السوري في المدن والقرى تأييداً للأخوة القومية والثورة الوطنية؛ ولتحيا سورية حرة مستقلة.

سلطان الأطرش

قائد جيوش الثورة الوطنية السورية العام

- ٤ -

وألقت الطائرات الفرنسية يوم ٢١ أغسطس رسالة بامضاء الكابتين رينو أجاب عليها سلطان باشا بالجواب الآتي:

تتهمنا الرسالة أننا لم ننف بالوعد بقولها إننا استسلمنا للنفوذ الأجنبي فقبلنا في منطقتنا عصابات مسلحة وشاركناها بالهجوم على دمشق: إننا لاتسمح لأى نفوذ أجنبي مهما كان نوعه أن يمتد إلى منطقتنا، لأننا من طلاب الاستقلال، وطلب الاستقلال لايتفق بوجه من الوجوه مع طلب النفوذ الأجنبي، وإذا عبرت منطقتنا بعض العصابات المسلحة فإنما هي عصابات أبناء عمنا سمعت بالضييم المشين الذى أصابنا من أمثال الكابتين كريبه فخفت لمساعدتنا، وهى عادات العرب تنفر لرفع الضييم عن ذويها منذ أولوف السنين، وأما كون الدمشقيين الذى هم أكبر أنصار الحرية والاستقلال هزأوا بنا وانسلخوا عنا. فهو كلام الواشى الذى يريد إلقاء بذور الشقاق بين أفراد الأسرة الواحدة.

تتهمنا الرسالة بالإبطاء والمماطلة وهى تهمة خالية من البراهين، لأن كل من عرف أحوال الجبل ووعورة مسالكه وصعوبة مواصلاته يدرك تعذر إنجاز الاتفاقات بالسرعة الواجبة، وأما اطلاق النار على الطائرات فليس بالأمر الغريب، لأن أولادنا الذين لهم شغف بالرماية لايملكون نفوسهم عن الرمي حين يرون مثل هذه الآلات الغدارة التى جعلت اسم المدنية الحديثة هزأ وسخرية، تخلق فى سماء الجبل الأمن - ثم - إن شتم العمال الذين

- ٣١١ -

جاءوا لدفن الموتى فى ساحة القتال، هو أمر لانتعلم منه شيئاً. بل نحن بالعكس من ذلك مستعدون فى كل آن لتسهيل دفن هؤلاء المساكين الذين ذهبوا فى سبيل المطامع الاستعمارية. وذكرت الرسالة تخريب خط الهاتف بين بصرى وأذرع ومهاجمة محطة خربة الغزالة، إن تخريب خط الهاتف ليس بمستغرب بل بقاؤه فى بلاد تلاشت السلطة منها هو من الغرابة بمكان، ونحن لم نأمر أحداً قط أن يتعرض لخربة الغزالة أو لغيرها، وإذا جرى شىء من ذلك فيكون على أيدي العصابات التى تسرح فى طول تلك البلاد وعرضها.

وقالت الرسالة: إن دولة فرنسا المعروفة فى التاريخ بالإنسانية والشرف والرحمة مستعدة أن تغفو، إننا نرد كلمة العفو رداً مطلقاً. لأننا طلاب عدل وانصاف والذين طلبوا فى بادئ الأمر تغيير موظف فرنسوى أجمع أهل الأرض والسما على فساد سيرته الشخصية والعمومية وتعيين موظف فرنسوى آخر مكانه لا يستحقون كلمة العفو بل يستحقها الذى سببوا بما أسدوه من النصائح الطائشة للجنرال سرايل سفك هذه الدماء البرثية على جانبى الطريق المؤدية إلى موقع المزرعة. ثم تذكر الرسالة رغبة كاتبها فى حقن الدماء بين أمتنا والأمة الفرنسية، وتسألنا هل لنا مصلحة حقيقية فى دوام الحرب؟، إننا من أحرص الناس على السلم وأكرهم للحرب مالم يكن لها مبرر شريف كالمبرر الذى ألجأنا إلى امتشاق الحسام بعدما طفح الكيل، بل صرنا لانحجم عن أن نمد يدنا لمن يمد لنا يده بعد مايعترف بحقوقنا الصريحة المشروعة المنشورة فى بياناتنا، وقد علمتنا الاختبارات الماضية أن العهود قصاصات تلقى تحت الأرجل، فهل تقدم لنا الضمانات الكافية ياترى إذا نحن عاهدنا وعقدنا الاتفاقات التى تضمن مصلحة الطرفين؟، إننا نطلب مثل هذه الضمانات على مذاكرات الصلح، ومادام هذا الشك فى الانفس فلا يتيسر الاطمئنان ولاتحصل الثقة المتبادلة. فعلياً أن نواجه الحقائق كما هى ونستكشف الدواء الناجع للأمراض الماضية التى أدت إلى الحالة الحاضرة المؤسفة.

إن كل تدبير موقت سينتهى بالفشل، ولايد من وضع أسس ثابتة ترضى أهل البلاد إرضاء تاماً من جهة، ولاتضير دولة الجمهورية من جهة أخرى، وهذا الأمر لايتعسر إذا كان وراءه حسن النية وإعطاء الضمانات التى لا تحتمل شكاً.

سلطان الأطرش

قائد جيوش الثورة الوطنية العام

وأرسل سلطان باشا يوم ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٥ برقيات إلى رئيسى الوزارة الإيطالية والبريطانية ورئيس مجلس النواب الفرنسى ووزير خارجية الولايات المتحدة وبعض الجرائد الأوروبية هذا نصها:

الدروز وعموم السوريين يقاسون أشد آلام الحكم العسكرى الفردى والظلم الإفرنسى منذ الاحتلال بصورة تهدد السلام دائما وتشعل نار الأحقاد بين الشرق والغرب.

إن القوات الفرنسوية التى تساق اليوم لخراب بلادنا وقتل الحرية ومبادئ حقوق الإنسان تضرب النساء والأطفال والشيوخ والقرى الآمنة بقنابل طياراتها ظلما وبغيا. وهذا مايضطرنا للدفاع عن كياننا وشرفنا حتى الموت. نحمل رجال فرنسا وهدمهم مسئولية سفك الدماء البريئة. نستجد بالأمم المتقدمة أن تبطل رق الشعوب بعد أن أبطلت رق الأفراد.

- ٦ -

ورد يوم ٢١ سبتمبر على نشرة ألقته الطيارات الفرنسوية بالبيان الآتى:

تناولنا اليوم دعوتكم الكريمة إلى السلم مع القنابل المتفجرة من الطيارات فلم يزدنا هذا التناقض الغريب علما بالموضعية الحاضرة^(١).

إن ماجاء فيها من التهديد المشرب يروح العطف يلفت الأنظار، لأن الجيش الذى اقترحتم به سورية هو كطياراتكم من عادته عند سنوح الفرصة أن ينفذ صامتا خطط الفتح من غير التفتات إلى عويل الأطفال وبكاء الأمهات.

تقولون قد اقتربت الساعة التى نعرف فيها قوى جيشكم ونتحمل فيها نتائج الثورة: إن إنكار بسالة الجيش الفرنسى حينما كان يدافع فى الحرب العامة عن كيان فرنسا

١ - هذا نص الدعوة: «من الحكومة المنتدبة إلى سكان جبل الدروز».

أيها الدروز

اقتربت الساعة التى تعرفون فيها قوى جيشنا، والتى ستتحملون فيها نتائج ثورتكم. لقد اختيرتم مضاء سلاحنا فى معركة المسيفرة، وإنه لواجب أن نذكركم أن فرنسا لاتقاتلكم وهى مدفوعة بعامل البغض، ولكنها تعاقب المجرمين كلا يحسب جرمه. إن الأشخاص ذوى البصيرة الذى يتركون منذ الآن السلاح ويقدمون خضوعهم سيكونون فى مأمن على حياتهم فيما إذا سلموا إلى أحد مخافرتنا، وكذلك نضمن الحياة للشيوخ الذين يأتون إلى دمشق لتقديم خضوعهم.

أيها الدروز

عودوا، إلى رشدكم وقدموا خضوعكم. إذ لايزال لديكم وقت للخضوع. القوا سلاحكم وتقلدوا بدلا منه المحراث لإنبات أرضكم. فذلك خير لكم ولستقبلكم.

وحريتها هو إنكار الشمس فى رابعة النهار، ولكن الجيش القادم إلى جبل الدروز لتأمين الكابتن كريبه ومن هذا حذو وتأييد لاستعمار بأفطع معانيه فى أمة أمنة كأمتنا هو غير الجيش الفرنسوى، ومن انقض على خصومه فى «الكفر» و«المزرعة» كما انقضضنا لايأبى أن يتحمل نتائج الثورة.

تذكرون مضاء سلاحكم فى معركة «المسيفرة» ولم تذكروا مضاء العزائم التى اغتنتمت هذا السلاح فى عقر استحكاماتكم، وسحبت الخيول من أيدي أصحابها المقتولين فى سبيل الفتح والاستعمار، وإذا كانت فرنسا كما تقولون لاتقاتل مدفوعة بعامل البغض بل تعاقب المجرمين بحسب جرمهم فثقوا أننا لانقاتل إلا دفاعا عن الشرف القومى الذى عبث به موظفوكم، والحرية التى ماتت تحت أقدامها رجال ثورتكم الباهرة، أما مسألة المجرمين - الذين سودوا وجه الإنسانية بسيرتهم الخصوصية والعمومية، وجعلوا اسم الانتداب عارا وشنارا - فالأجدر أن نتركه إلى يوم الحساب.

تقولون إن الأشخاص من ذوى البصيرة الذين يتركون منذ الآن السلاح، يكونون فى مأمن على حياتهم. إن بين البصيرة وترك السلاح تناقضا ما كنا لنذكره لو لم يكن له سابقة على عهد الحكومة الوطنية السورية لما أمنت بمواعيد أسلافكم فحلت جيشها فى أواخر يوليو سنة ١٩٢٠، وحكم على زعمائها بالموت فى أوائل أغسطس.

إن المؤمن لا يلدغ من جحر مرتين، وقبل الوقوع فى مثل هذا الفخ عليكم أن تبيضوا الصفحات السود، وتعيدوا إلى الشرق حسن السمعة التى كنتم تتمتعون بها قبل أن تطأ أقدامكم هذا الوطن المقدس.

تدعوننا إلى إلقاء السلاح، وأن نتقلد بدلا منه المحراث، إننا ماحملنا السلاح إلا دفاعا عن هذا لمحراث الذى هو فخرنا. إننا نريد أن نحمل المحراث لنحصد منه الخير لنا ولأولادنا، ولكن إذا كانت ثمرة أتعابنا تذهب إلى بطون رجال أمثال من غرمونا آلاف القروش لفقد هرة فى «السويداء» وصفعوا أشرافنا وخيارنا لاستنزاف أموالهم فإن السلاح يكون خير ضامن لهذا المحراث.

إننا نرغب فى السلم من صميم الفؤاد، وإذا أنسنا فى خصومنا اليوم هذه الرغبة الأكيدة فإننا نمد إليهم أيدينا - نمدها ولكن على الشروط التى أذعنناها للملا فى منشوراتنا السابقة.

- ٨ -

المعارك الأولى فى الجبل الوغوطه

أعد الفرنسيون على أثر هذه الحوادث معدات الدفاع فى درعا وأذرع ودمشق، وحصنوا محطات السكة الحديد فى حوران وجاوا من الشمال بكل ماكان عندهم من قوى ورجال، وغادر الجنرال سوليه دمشق بسيارة، ومعه الكابتن بوكوتل لتفقد حالة الجند بين دمشق ودرعا، ولما وصل إلى قرب قرية المرجانية اعترضت سيارته حجارة فى الطريق، فوقف السائق لإزالتها فظهرت كوكبة من الفرسان وأطلقت نيرانها على السيارة فأمنعت فى الفرار ولكنها لم تكد تبلغ مرتفعا هنالك حتى ظهر أمامها رجال آخرون وجهوا إليها نيرانهم فجرح الجنرال فى فخذه الأيمن، والكابتن فى ذراعه وفخذه، وأصيب السائق بكتفه ورغم ذلك فقد واصل السير حتى محطة المسمية فركب الجنرال القطار، وعاد إلى دمشق، وأرسلت السلطة على الأثر قوة عسكرية دمرت القرية وأحرقتها فلجأ سكانها إلى جبل الدروز.

استدعاء الجنرال ميشو

وفى يوم ٣ سبتمبر أذاعت وزارة الحربية أنها استدعت الجنرال ميشو من سورية للاطلاع على بعض التفاصيل، وأنها عينت الجنرال غاملان قائدا عام للجيش الفرنسي فى الشرق^(١). ويقول الجنرال سرايل فى مذكراته عن الجنرال ميشو إنه ارتكب أخطاء، وإنه كان مثقلا بالمسئوليات. ولو كان لديه ثلاث فرق، كالفرق التى نعرفها فى الحرب العامة، والتى يستخدمها المارشال ليوتى فى المغرب الأقصى لتبديل تاريخ الثورة، ولكن الجنرال ميشو من مشاهير قواد فرنسا.

وفى يوم الأحد ١٣ سبتمبر وصل الجنرال غاملان إلى بيروت على ظهر مدفعية يحمل تعليمات تقضى عليه بالزحف إلى السويداء والقضاء على الثورة قبل أن يتسع

١ - كانت العادة عندهم قبل ذلك أن يجمعوا بين منصب المندوب السامى وقائد الجيش العام فى شخص واحد، وقد جروا على ذلك فى عهدى غورو وفيجان وفى أول عهد سرايل. فلما وقع مواقع انتزعوا منه القيادة وعينوا لها الجنرال غاملان.

نطاقها فسافر إلى دمشق يوم ١٤ منه وعرض الحامية، وفى يوم ١٦ منه سافر إلى أذرع وتقلد قيادة الحملة المهيأة فيها.

معركة المسيفرة

وعرف قادة الثورة فى الجبل مايدبره الفرنسيون وأحاطوا علما بخططهم وكان بعض الوطنيين فى دمشق وبيروت يوافيهم يوميا بتقارير مفصلة عما يحدث فعقدوا اجتماعا فى قرية عرى لبحث الموقف، وبعد تردد وافقوا على أن يبيتوا الجيش الفرنسي المربط فى قرية المسيفرة من قرى حوران صباح ١٧ سبتمبر.

وقد نفذت هذه الخطة واشترك فيها نحو ٥٠٠ مجاهد، وما كان عدد قوى الفرنسيين فى المسيفرة يقل عن الألفين بقيادة الكابتن تاكيه.

وتقدم المجاهدون فى الوقت المضروب وقد اتفقوا فيما بينهم على أن لا يأتوا بحركة من شأنها تنبيه العدو إلا أن رصاصة أطلقها إبراهيم الأطرش وهو من المشكوك فى إخلاصهم للثورة لسابق صلته بالكابتن كريبه، قبل وصول المجاهدين بخمس دقائق نبهت الحرس الفرنسي فأطلق الأسهم النارية فى لفضاء فأثار الظلماء.

وانقض فرسان الدروز على الجند فأجلوهم عن مواقعهم واضطروهم إلى التوارى فى داخل البيوت وتغلغلوا فى وسط القرية واحتلوا القسم لشرقى منها.

وأشرقت الشمس والمعركة دائرة، وتلقى الفرنسيون إمدادات جديدة من هنا وهناك ولجأ معظمهم إلى دائرة عميقة حولها الاستحكامات ومن ورثها السيارات المصفحة تدور لحمايتها وكانت قذائف الفريقين تصل إلى بئر القرية فتحول دون وروده.

وسكر المجاهدون بخمرة النصر فكف بعضهم عن القتال وانصرف إلى جمع الأسلاب والغنائم لاعتقاده أن المعركة انتهت، بيد أن وصول الطيارات الفرنسية واشتراكها فى القتال غير اتجاه المعركة. فقد أُلقت قنابلها على المجاهدين المنتشرين هنا وهناك فذعروا وتششتوا، وتراجع الذين أحاطوا منهم بالقرية كم تحصن الذين دخلوها فى البيوت حتى المساء فخرجوا متسترين بستار الظلماء، وفقد الفرنسيون فى هذه المعركة نحو ٩٠٠ قتيل وخسر المجاهدون نحو ٢٠٠ ولولا ما ارتكبه من هفوات فى هذه المعركة لثم لهم إجلاء الفرنسيين عن حوران كلها ولتبدل شكل الحرب.

معارك السويداء وعرى والمجيمر ورساس

فى يوم ٢٣ سبتمبر مشى الجنرال غاملان بجيشه من أذرع قاصدا السويداء فرأى قادة الثورة أن يستدرجوه فدخلها ظهر يوم ٢٤ وأنقذ حاميتها.

وأرسلت الحملة قوة مؤلفة من ٤٠ جنديا مغربيا لورود الماء فى قرية أم صاد فقبض عليهم الثوار وقطعوا الماء عن السويداء وبدأوا بإطلاق الرصاص عليها فى الظلام فخاف الجنرال غاملان العاقبة، وظن أن هنالك خطة مدبرة وخصوصا بعد ما جاعته الأخبار بظهور العصابات فى الغوطة وانتشارها حول دمشق، فغادر السويداء خلسة، ومعه تومى مارتان والحامية تاركا كل ماكان معه من عتاد ثقيل وسلاح كبير، وجاء فخيم فى المسيفرة واتخذها قاعدة لأعماله العسكرية فى الدور الجديد.

وبعد ما استراح نحو أسبوع زحف صباح ٢ أكتوبر بقوة من المسيفرة وتتألف من بضعة آلاف مقاتل تعززه ١٨ دبابة وطائرات ومدفعية قوية إلى قرية عرى وتقدم بلا مقاومة حتى قرب المجيمر فدنت ميمنتهم منه، بينما كان قلب جيشهم يزحف نحو تل الحبس بين عرى والمجيمر ونحو عرى نفسها.

ولما لم تكن القوة الدرزية فى جهة المجيمر كافية للقيام بحركة واسعة لاكتناف ميمنة الفرنسيين، فقد قررت قيادتهم تمكين العدو من التوغل فى الانفراج الكائن بين عرى والمجيمر ثم مهاجمته فى الوعر والهضاب الكثيرة الواقعة فى شرقهما لأن الأراضى الواقعة فى الغرب سهلة لاتصلح لحرب العصابات.

وابتدأ القتال فى الساعة ٤٠ : ٩ من صباح ٣ منه بعد تمهيد عنيف بالمدافع فصب الفرنسيون قنابلهم من الطائرات والمدفعية على أماكن الثوار فتبثتوا فيه وأصلوا أعداءهم نار حامية من تل المجيمر المشرف على السهل ومن تل عشان الواقع فى الجنوب ورابطت قوة صغيرة منهم فى تل الحبس، ولما صدت ميمنة الفرنسيين فى المجيمر عدل الجيش عن دخولها، واتجه نحو تل الحبس فاحتله كما احتل عرى نفسها وحوى الثوار نبع عرى ويبعد عنها ٤ كيلو مترات شرقا.

وشغل الثوار الجيش ليلة ٤ منه بإطلاق رصاصهم على معسكره من شمالى عرى وغربها ومن المجيمر والوعر الغربية، ولما أصبح الصباح تقدم فرسان الجيش فى الساعة

الثامنة لاحتلال نبع عرى فصدهم الثوار وردوهم عنه وكانوا شديدي الحاجة إلى الماء.

وفى الساعة العاشرة أخذت قوى الثوار تدنو من عرى قادمة من الشمال والغرب فجلا الفرنسيون عن تل الحبس وتجمعوا فى عرى، وأخذ جيشهم يمتد شرقا نحو رساس متجنباً فى زحفه الأماكن الوعرة ثم اتجه نحو الشمال قليلاً ليكون زحفه فى السهل المنبسط بين رساس والسويدا فبلغ الأولى ودخلها بلا مقاومة. وهاجم الثوار ساقية الجيش وأرسلو قوة بقيادة نسيب الأطرش للاستيلاء على عرى، ولتهديد خط رجعة الجيش فقتل قائد القوة بعد ما استولى على عرى، وغنمت قوة من الثوار بقيادة زيد الأطرش غنائم كثيرة مما كان يرسله الفرنسيون إلى جيشهم.

واستسلمت الحملة لفرنسوية عند دخولها عرى الأمير حمد الأطرش خوفاً على داره وأثاثها، فهدر آل الأطرش دمه بعد ما عزلوه من الإمارة، ونادوا بالأمير حسن نجل يحيى الأطرش مكانه.

ودخل الفرنسيون قرية رساس ودمرو دار شيخها متعب الأطرش. وصمد لهم الثوار فى خارجها وحالو بينهم وبين احتلال الهضاب القريبة منها ما خلا تل رساس الواقع فى شرقها الجنوبى، وفى صباح ٥ منه زحفت قوة من فرسان الجيش لا يقل عدد رجالها عن الخمسمائة إلى كناكر لو رود الماء لأن قلته فى رساس ضايقتهم فصدمها الثوار وهى عائدة صدمة شديدة، وغنموا منها خيلاً فلزم الفرنسيون مراكزهم فى رساس.

ورأى الجنرال غاملان أن بقاءه هنا يعرض جيشه لخطر كبير فقرر الرجوع إلى حوران وبدأ تراجعاً فى صباح ٨ منه بحماية المدرعات والطائرات فتركه الثوار يسير حتى بلغت مقدمته قرية كناكر فصبوا عليه نيراناً حامية من مسافات قريبة لا يزيد بعضها عن ٣٠٠ متر، كما أصلته مدفيعتهم نارا حامية، وحملت عليه قوة كبيرة من الخلف فوقع الذعر فى الساقية وانقلب الانسحاب إلى هزيمة. فرأى الجنرال أنه ليس فى إمكانه بلوغ بصرى اسكى شام كما كان مقرراً، فاتجه إلى الشمال فأمسك عليه الثوار الطرق المؤدية إلى أذرع وبصرى الحرير ولم يتركوا له سوى طريق المزرعة. فانتهى به التسيار إلى قرية الثعلة فقضى ليلته فيها. وغادرها فى صباح ٩ منه متجهاً إلى الشمال فبلغ ماء المزرعة بلا مقاومة، ولما أراد أن يسلك طريق بصرى الحرير وجدها مسدودة ورأى قوى الثوار محدقة به من الجوانب الثلاث ووجد نفسه بين أمرين فإما أن يشق لنفسه طريقاً إلى الأمام وإما

أن يعود إلى الثعلة فاختر الأول فصده الثوار فعاد إلى الثعلة ونظم فيها قواه وغادرها على جناح السرعة إلى المسيفرة، ومنها ذهب في الغداة إلى درعا ثم قصد طفس. ولا بد لنا من القول أن اتقاد ثورة حماه يومئذ كان في مقدمة العوامل التي اضطرتة إلى التراجع عن الجبل، فقد اعتقد أن هنالك خطة عسكرية مدبرة يراد بها القضاء على الجيش فرجع مسرعا إلى حوران

حروب الغوطة الأولى

ماكاد صوت الثورة يدوى في أرجاء سورية حتى هرع الكثيرون إلى الجبل للانضمام إليها والقتال في صفوفها - وكان بين القادمين - غير من ذكرنا - القواد فؤاد سليم وسعيد العاص وسرحان أبو تركي الديري والشيخ محمد حجاز وحسن الخراط وإبراهيم صدقي وجميل البيك وبشير الهنداوي، وغيرهم من الوطنيين الاشواص.

ولما بدأ الفرنسيون الزحف على الجبل رأى قادة الثورة وزعمائها أنه لا بد من توسيع نطاقها فتشمل غوطة دمشق وجبل قلمون والمناطق الشمالية لتخفيف الضغط عن الجبل فغادر نسيب البكري الجبل إلى الصفا لتجنيد عربانها الغياث، والزحف بهم لقتال الفرنسيين.

وغادر حسن الخراط الجبل إلى الغوطة، وكان قد جاءه مع آل البكري فأنضم إليه أبو عبده ديب الشيخ، وأبو صلاح العرجا فألفوا عصابة قوية رابطة في زور بالأعلى مقرية من دمشق فسيرت السلطة قوة الدرك السوري لقتالها بقيادة الكابتن رفيق العظمة، فاشتبكت مع العصابة بمعركة شديدة يسحبها الثوار «وقعه الزور الأولي» انتهت باندحار الدرك تاركين قتلاهم وأسر الثوار ضباطهم، وغنموا منهم ٢٩ حصانا.

ودارت معركة الزور الثانية يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٥ قرب قرية المليحة واشترك فيها ٨٢ من المجاهدين. فقد خرج الفرنسيون بقوات كبيرة وبعد قتال استمر ٦ ساعات ارتدوا منها، فصدتهم محمد عز الدين من قادة الثورة الدرزية وقد جاء الغوطة لتأييد ثواره في جوار قرية جرمان وضربهم وظل يطاردهم حتى أدخلهم دمشق. وجرح حسن الخراط في كتفه هذا اليوم واستشهد غدرا بين اثنين من الشراكسة في وقعة يلدا يوم ٢١ ديسمبر بعد ما ذاعت شهرته وأبلى أحسن بلاء.

وتتابعت بعد ذلك المعارك في الغوطة واتسع نطاقها، وكان من أثرها دخول الثوار مدينة دمشق وضربها مما سنفصله.

ثورة حماة

فى الأسبوع الأخير من شهر سبتمبر سنة ١٩٢٥ وصل إلى جبل الدروز بطريق شرق الأردن الشابان مظهر السباعى ومنير الرئيس، يحملان صورة اتفاق أمضاه بعض كبار حماة لإشعال نار الثورة فى تلك المدينة. ومن مقتضاه أن تحصل مناوشات تمهيدية فى الغوطة فى أول شهر أكتوبر، وأن تتقدم قوة من الجبل إلى جهات الفريتين لانتقل عن مئة فارس فينضم إليها فوزى القاوقجى ومن معه من الجند وأن تعلن الثورة فى حماة يوم ٢ أكتوبر وأن لا يعقد الجبل صلحا منفرداً بل يكون الصلح مشتركاً باسم سورية.

وسلم القادمان نص الاتفاق إلى الدكتور شهبندر فرأى من الضرورى الإسراع فى قبوله لتخفيف الضغط عن الجبل، فركب على الفور فى طلب سلطان باشا فاجتمع به فى قرية رساس وتباحثا ملياً فى المشروع وقبلاه ووقعه سلطان باشا باسم الدروز وتسلمه نزيه المؤيد ومظهر السباعى وعادا به إلى الغوطة وأرسلاه إلى حماة مع الدكتور خالد الخطيب. وكتب فوزى القاوقجى عن إعلان ثورة حماة يقول^(١).

«لما تقرر أن تبدأ ثورة حماة مساء الأحد ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٥ طلبت من الكومندان كوستيلير المستشار الإدارى لحماة أن أخرج للتفتيش على البدول منع أضرارهم عن القرى فسمح لى فخرجت مع قوة من الخيالة التى كانت بقيادتى فطفت بين العشائر داعياً رجالها للثورة فاتفقت مع بعض الشيوخ على الانضمام إليها وخصصت لكل واحد منهم راتبا وعملا معيناً يتولاه غداة إعلانها وأتممت الاستعدادات فى خلال خمسة أيام ولما دنت ساعة العمل أصدرت التعليمات المفصلة لجميع الزعماء، وفى نحو الساعة الثامنة من مساء ٤ منه دخلنا حماة وهاجمنا المخافر وتسلمنا أسلحتها وقبضنا على رجالها من الشرطة والدرك ثم سرنا إلى دار الحكومة حيث ترابط قوة من الجيش المختلط مع الدرك والشرطة فهاجمناها واستولينا عليها بعد معركة امتدت حتى الساعة الثانية بعد نصف الليل وقتلنا

١ - كان فوزى ضابط فى الجيش السورى الذى أنشأه الفرنسيون وربته كابتن (يوزباشى) وكان حائزاً على ثقة الفرنسيين واعتمداهم وقد عينوه مساعداً للمستشار الإدارى فى حماة، فما رأى ماراً من أعمال الفرنسيين وتصرفاتهم التى لاتطاق انضم إلى اخوانه الثوار، وقاتل معهم وصار من أبرز قواد الثورة.

من فيها من الجند ثم أخذنا نستعد لمهاجمة المواقع العسكرية الحصينة، وخرج فرسان العدو في الصباح من الثكنات لمقاومتنا فرددناهم بعد معركة دامت نصف ساعة على جسر السرايا ثم طوقنا الثكنات فبدأت المعركة تشتد والنجاح حليفنا وخسارة العدو تتزايد وجنده يستسلم.

ووصلت طيارات العدو فأخذت تلقى قنابلها على المدينة فأسقطنا منها طيارتين وقبيل الظهر جاءت نجدات قوية فأنقذت المحصورين بعد معارك دامية وتوالى وصول النجادات وزاد عددها زيادة كبيرة، فأحجم كثير من زعماء حماة عن الاشتراك في الثورة خلافا لعهودهم وجبنوا وخافوا، ولما أصبح الاستيلاء على الأماكن العسكرية الملوثة جنودا غير مستطاع انسحبنا ليلة ٧ منه إلى خارج المدينة باتجاه الشمال لمباشرة الأعمال، أما خسارتنا فما زادت عن ٣٥ قتيلًا وجريحًا وحملنا عريان الموالى على مهاجمة الفرنسيين المتحصنين في مركز قضاء المعرة واشتبكنا معهم في معركة دامت أربع ساعات خسروا فيها ثلاثة ضباط وسبعين جنديًا، وخسرنا بدويًا واحدًا وغنمنا ٣٥ حصانًا و ٤٢ بندقية».

ووضعت اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني تقريرًا مطولًا في شهر فبراير سنة ١٩٢٦ عن ثورة حماة أرسلته إلى جمعية الأمم وقد جاء فيه:

في الساعة التاسعة من مساء الأحد ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٥ هاجم الثوار دار الحكومة، وأرادوا الاستيلاء على السلاح المدخر في مستودع الدرك فقابلهم الجنود المحافظون برصاص بنادقهم، وبعد مقاومة دامت زهاء ساعتين استولى الثوار على دار الحكومة وصادروا السلاح الموجود فيها، وكان قسم من الثوار قصد مخافر الشرطة وجرد رجالها من أسلحتهم بدون مقاومة وقد انضم بعض رجال الشرطة إليهم، وبعد احتلال دار الحكومة والمخافر هاجم الثوار الثكنتين العسكريتين، وكانت القوات الموجودة فيهما أغلقت الأبواب وأخذت تقاوم الثوار بإطلاق القنابل اليدوية وبرشاش المتراليوزات، ودام الحصار واستمرت المقاومة العنيفة حتى آخر الليل.

ولما استولى الثوار على دار الحكومة وتغلغلوا في أروقتها كان لا يزال بضعة أفراد من جنود «المليس» والدرك في الطابق العلوى يطلقون الرصاص من المنافذ وقد شعروا بأن الطابق السفلى سقط في أيدي الثوار فأشعلوا النار في الطابق العلوى بقصد إحراق

السراى بمن فيه من الثوار ثم ركنوا من ناحية أخرى إلى الفرار فامتد لهيب النار من دائرة إلى أخرى حتى عم جميع دوائر الحكومة وشعباتها وقبل أن يتصل لسان اللهب بإدارة السجن أحس السجناء بالخطر، وكانت الأبواب قد خلت من الحراس فحطموا الأبواب وخرجوا جميعا.

وقبل شروق الشمس خرجت القوة العسكرية المحاصرة فى (خان الموقف) (إحدى الثكنتين المحاصرتين) حيث كانت أصوات الرصاص انقطعت فى ذلك الوقت، وجعلت تقبض على من تراه من الأهلىن فى الطريق وتعمل فى أقفيتهم ضربا بكعاب البنادق، غير أن الثوار أعادوا الكرة على هذه القوة وهاجموها ففرت من أمامهم ودخلت الثكنات، وعادت إلى حصارها كما كان فى الليل المنصرم واشتد الحصار والمقاومة إلى قبيل الظهر وكان الجنود المحصورون يلقون القنابل اليدوية المشتعلة من أعلى الجدران ومن نوافذ الثكنة بدون أن يسددوها إلى جهة معلومة، وأخيرا جعلوا يرمون تلك القنابل المشتعلة على المخارن المجاورة للثكنة فشبت النار فى تلك المخارن واندلعت فيها السنتها والجنود تطلق القنبلة تلو الأخرى على المخارن بدون انقطاع. فلما رأى أصحاب تلك لمخازن أموالهم تأكلها النيران وهى كل مايملكونه من حطام الدنيا ألقى بعضهم بنفسه إلى مخزنه تحت وابل الرصاص والقنابل وحاول الوصول إلى إنقاذ شىء من ماله فلم يتمكن وكانت الجنود الافرنسية كلما رأت أحدا يحاول التقرب من مكانه تلقى عليه قنبلة فينجو بروحه وعيناه ترى وتشاهد ماله تلتهمه النيران، حتى أن رجلا يدعى (حسن شاكر) لم يطق الصبر على مشاهدة ماله يحترق فتقدم إلى مخزنه، وكانت النيران لم تصل إليه بعد ففتحه وانتشل دفاتره والنقود الموجودة فى صندوقه وبينما هو كذلك رماه جندى من أعلى الثكنة بقنبلة أصابته وهو فى داخل مخزنه قارده قتيلا وشبت النار فى المخزن فلم تبق على شىء منه.

وهكذا ظلت النار تأكل من المخازن وتمتد من واحد إلى الآخر حتى أتت على ١١٧ مخزنا بما فيها من بضائع وأموال ونقود، وأصبح أصحابها بعد أن كانوا أغنياء بأموالهم، فقراء لايملكون شروى نقيير.

وبعد ظهر الأثنين وصلت قوة من الجند السنغالى والفرنسوى قدخلت المدينة بمدافعها ودباباتها ورشاشاتها وجعلت تطلق النار على الطرقات والشوارع كيفما سارت، وعلى أى شخص تراه فى طريقها من الأهلىن فأخلت المواقع المرتفعة من المدينة، وصبت نيران

بنادقها ورشاشاتها على المنازل الأهلة بالسكان دون ماتمييز بين الثوار والأمينين، فخلت الطرق من الناس والتجأ الأهليون إلى منازلهم فلم تغتهم منازلهم شيئاً حيث زهقت نفوس كثيرة وهى فى بيوتها آمنة مطمئنة برصاص بنادق الجنود المصوبة من شاهر، وفى تلك الساعة الرهيبة اشتد البلاء وعظمت النكبة فلم يعد الأخ يشعر بأخيه ولا الأب بأبنه ولا الأم بطفلها والناس فى بيوتهم حائرون مضطربون وأعظم الناس مصيبة هم الذين كانت بيوتهم قريبة من المواقع المرتفعة التى احتلها السنغاليون، حيث لم يبق بيت إلا أصيب من سكانه برجل أو امرأة أو صبي.

ثم وصف التقرير الأعمال الشاذة التى ارتكبت فى خلال الاضطرابات فعدد ثلاث عشرة حادثة منها حادثة مصرع الدكتور صالح قنبا، فقال إنه ظل سحابة يوم ٥ أكتوبر يعالج الجرحى ويذهب إلى بيوتهم حاملاً الأضمة والأدوية ليمنعه شئ عن القيام بواجبه الإنسانى.

وعاد إلى منزله فى المساء فسمع صوت استغاثة صادر من مكان مجاور لمنزله ففتح الباب فرأى ابن عمته مطروحة على الأرض والدم يتدفق من رأسه وأبوه واقف بالقرب منه لا يجسر على الدنو منه فصاح به الدكتور هاته إلى ولم يكدر يلفظ هذه الكلمة حتى فاجأته رصاصتان من بندقية سنغالى أصابته فى رأسه فلفظ أنفاسه.

وظلت جثته مطروحة على الأرض زهاء ساعتين حتى خرجت النساء وحملنها إلى المنزل. وعند الصباح احتل السنغاليون المنزل ونهبوا ماوصلت إليه أيديهم من نقود ورياش وكتب تقدر قيمتها بألف جنيه وقبضوا على أخويه محمد وعبد الحميد فذعر النساء وأخذن ملأتهن وحملن جثة عزيزهن وفررن بها إلى أحد المساجد فألقينها فيه وأخذن فى النذب فاجتمع بعض الأصدقاء وحفرو له فى المسجد قبراً ودفنوه فيه.

ويقول التقرير إن الجنود السنغاليين كانوا يقتحمون البيوت والمنازل المجاورة لمواقعهم فان وجدوا فيها رجالاً سلبوهم مامعهم من دراهم، وأن لم يجدوا رجالاً اعتدوا على النساء وسلبوهن أقراطهن وحليهن، وشكا بعض الأهالى إلى القائد العسكرى من هذه الأعمال الشائنة فاجابه أن حدوث مثل هذا أمر طبيعى من جنود ظافرة فى مدينة ثائرة.

وفى يوم الثلاثاء ٩ منه أذاع القائد بلاغاً رسمياً بأن المدينة أصبحت تحت حكم السلطة العسكرية وأن التجول محظور من الساعة السادسة مساء حتى السادسة صباحاً، وإن

الاجتماعات العامة والخاصة ممنوعة منعاً باتاً، وإن الرصاص سيطلق على كل من يرى الطريق أياً كان فى الأوقات الممنوع التجول فيها.

وفى يوم الأربعاء ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٥ اندرت السلطة أهالى المدينة بأنهم إذا لم يسلموا فى خلال ٢٤ ساعة مائة بندقية مع قذائفها تأمر بإطلاق القنابل على أحياء المدينة بلا استثناء، فلم يتمكن الأهليون من إيجاد العدد بكامله بل نقص أربع بنادق فالتمسوا من المستشار الفرنسى أن يمد الأجل ليستطيعوا تدارك مابقى من خارج المدينة فقبل بشرط أن يضاعف العدد - أى أن يسلموا مائتى بندقية حتى عصر ذلك النهار فقط، وعندما حل الأجل المضروب ولم يستطيعوا تدارك العدد المضاعف صبت المدافع والطائرات قنابلها على أحياء المدينة بلا انقطاع فخربت بيوتا ومخازن كثيرة وقتلت أشخاصا عديدين من نساء ورجال واشتد البلاء على الناس فكان صياح النساء وبكاء الأطفال يفتت الأكباد. فهرع فريق من الأهليين إلى القائد وتضرعوا إليه أن يوقف الضرب فقال أمرت باطلاق ١٥٠ قنبلة وقد بقى منها أربعون لايد من إطلاقها وبعد ذلك يمكننى إيقاف الضرب على أن تأتوني بمئة بندقية أخرى حتى عصر ذلك اليوم فإن لم تأتوني بها أعيد الضرب كرة أخرى، وهكذا استمر الضرب وذاق الأهليون الأمرين حتى استطاعوا أن يتداركوا العدد المطلوب من البنادق مع قذائفه بشرائها من العساكر الفرنسية نفسها وتوريدها للسلطة.

وقبض بسبب هذه الحادثة على نحو ٢٠٠ من رجال حماة، وأعيانها وشبابها وموظفيها، وكانوا يأتون بالمعتقل إلى السجن العسكرى ويطروحونه فيه فراشة الأرض وغطاؤه السماء محروما من الأكل خمسة أيام يشغلونه بالأشغال الشاقة المهينة كالكنس والرش وطرح الأقدار وقد تفننوا فى تعذيبهم وضربهم ضربا مبرحا.

ضرب القرى وتدميرها

ودمرت السلطة العسكرية بعض القرى بسبب حوادث حماه وفى مقدمتها قرية كفر زيتا فقد ضربتها بالقنابل وسأقت أهلها إلى السجن لأنهم لم يطردوا بعض البوحيين مرورهم بقريتهم، وكانت الطائرات الفرنسية تلقى قنابلها على كل بدوى تصادفه وتضرب خيام البدو بقنابلها وقتل منهم كثيرون.

احتجاج سيدات حماه

ولما مر المسيو جو فنيل المندوب السامى الجديد - وقد حل محل الجنرال سرايل - بحماة يوم ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بطريقة إلى حلب قدمت إليه سيدات مدينة حماه كتابا احتجاجن فيه على مالمقين من العذاب والتنكيل وقتلن فيه:

«غضبت المقادير ياسعادة المندوب على هذه البلاد بسبب سوء معاملة حكامه وأولى الأمر فيها حتى أصبحت هى وسكانها طعاما لألسن النيران وفريسة للفوضى والاستعباد، ولم تأت بذنب يستحق هذا العقاب الذى لم يسطر له التاريخ مثالا فى القرون الأولى.

«إننا لنذكر لسعادتك طرفا مما قاسته حماه تلك البلدة الصغيرة الهادئة التى صممت صمما طويلا عن ظلمها والاستبداد بأهلها. إذ لم يكن فى إبان تلك الحوادث الدامية سامع أوراخ.

١ - أباحت السلطة لجنودها القتل والنهب فكانوا إذا تخيل لهم أحد فى نافذة بيته أو فى الطريق أروده قتيلا ذكرا كان أو أنثى وكم من شيوخ وأطفال ونساء قتلوا بلا ذنب ولا جريمة.

٢ - توالى إلقاء القبض على الناس من أى طبقة كانوا فكل من يجدونه خارجا من بيته يسوقونه إلى السجن ويوسعون ضربه ويشغلونه بالأشغال الشاقة. فلما رأى السكان ذلك أخذوا يفرون لاخوفا على أنفسهم من السجن. بل من المعاملة القاسية التى كان يعامل بها المعتقلون - تلك المعاملة التى قلما شهد مثلها التاريخ.

٣ - وإذا دخلوا منزلا للتفتيش عن رجل أو للتتقيب عن أوراق نهبوا ما وجدوه من متاع ودراهم والحقوق بنسائه كل أنواع الأذى والامتهان. حتى أصبحوا ياللعار يسوقون السيدات المصونات بدلا من أزواجهن الفارين.

وكل ما ذكرناه يا حضرة المندوب السامى من تشويه وجه الفضيلة وتسويد صحائف التاريخ وعدم مراعاة القانون والنظام لايساوى شيئا بجانب الأطفال الذين كاد أن يقضى عليهم رعبا وذعرا من إلقاء القنابل وإطلاق المدفع. التى كانت تصب نارها على البلدة من دون سابق إنذار، والتى كانت تنهال على السكان انهيارا مريعا لأنهم لم يكملوا تسليم عدد البنادق التى فرضت عليهم فى مدة ساعتين فقط. فكم من منازل عامرة خربت ونفوس بريئة قتلت فمن المسئول عن هذا الفظائع ياترى؟.. إلخ.

— ١٠ —

تدمير دمشق

اتسع نطاق حرب العصابات في الغوطة اتساعاً أقلق بال الفرنسيين فنقلوا جانباً من قواهم الكبرى في حوران إلى دمشق وأرصدوه لقتال العصابات ومطاردتها وأقاموا الأبراج حول المدينة للدفاع عنها.

ودارت معارك عنيفة بين رجال العصابات والجند أحرق الفرنسيون في خلالها قرى جرمانا والمليحة وزبيدين وداريا ودير محد، فلجأ الشيوخ والأطفال من أبنائها إلى دمشق وانضم الشبان إلى رجال العصابات طلباً للثأر والانتقام فازدادت العصابات قوة كما ازداد الاضطراب في دمشق، فما كان سيل المهاجرين من القرى ينقطع أبداً

وزدادت الحالة حرجاً يوم ١٤ أكتوبر فقد عادت القوات الفرنسية التي خرجت إلى الغوطة لمطاردة رجال العصابات ومعها ٢٤ جثة من جثث القرويين وقد قبضت عليهم في رجوعها، بعد انكسارها، وأعدمتهم رمياً بالرصاص ثم شدتهم على ظهور الجمال ودخلت بهم المدينة لتلقى الرعب في القلوب، فزاد ذلك في الاستياء، خصوصاً بعد ما قال الذين عاينوا هذه الجثث أنها مؤلفة من أخلاط لا علاقة لها بالثورة والعصابات، وإنما أراد قواد القوة من نقلها ستر فشلم، وقد طيف بهذه الجثث في أسواق دمشق ثم عرضت في ميدان الشهداء فكان منظرها من أفظع المناظر وأشدّها هولاً ورعباً.

ووصل إلى دمشق يوم ١٨ أكتوبر الجنرال سرايل قادماً من بيروت فقصد أذرع مباشرة فزار ومعه الجنرال غاملان مراكز الجيش، وعاد في الأصيل إلى دمشق، وعلم الثوار بوصوله فقرر أن يقبضوا عليه حياً بأي طريقة كانت - ولما كان من عادته أن يزور قصر العظم في البزورية فقد دخلت عصابة حسن المقبعة الشاغور وتسلسل رجالها إلى البزورية للقبض على الجنرال^(١) فاشتبكوا مع الحامية التي أقيمت للدفاع عن القصر

١ - جاء مذكرات الجنرال سرايل عن هذا الحادث مانصه: «زار الجنرال سرايل الجبل ومعه الجنرال غاملان ثم عادا إلى دمشق وقد رافق وصول القطار إلى دمشق مناقشات شديدة في الأحياء، وكان أزيين الرصاص يصم الأذان فالتفت سرايل إلى غاملان وقال:
- أسمع الرصاص... هذا ما أسميه أنا «الاستقبال الحافل»؟»
وأراد الجنرال سرايل أن يهب توجاً إلى قصر العظم - تحت أزيين الرصاص - فتقدم إليه الليوتنان بيرو =

بمعركة حامية، فقد بادرهم هؤلاء بالنار حينما رأوهم فقابلوهم بالمثل واضطربت النار في القصر بسبب إطلاق الرصاص. وقد استشهد في هذه المعركة حسن المقبعة زعيم العصاة وكانت وفاته فاتحة المعارك التي حدثت بعد ذلك وأدت إلى ضرب دمشق وإحراقها.

وبلغ عدد الثوار الذين انتدبوا للعمل في دمشق ٤٠٠ ربيعهم من دروز الجبل، والباقون من الغوطة، وكانوا بقيادة نسيب البكرى، وانضم إليهم بعض أهل الشاغور وباب السلام بزعامة حسن الخراط ومحمود سلام وأبي عبده ديب الشيخ وحسن المقبعة - وقد أشرنا إلى استشهاده.

واشتد القتال في أسواق دمشق الداخلية، ولا سيما في الأحياء الجنوبية - أي في الميدان والشاغور وباب السريجة بين الثوار والقوات الفرنسية، ودارت الدائرة على هؤلاء واستسلم رجال الدرك والشرطة للثوار فجردوهم من أسلحتهم. وبلغ الثائرون في تقدمهم باب الجابية (وسط المدينة) وهددوا دار الحكومة والقلعة فلجأ الفرنسيون رجالاً ونساءً إلى حي الصالحية، وأقاموا حوله المتاريس والأسلاك الشائكة وأوقفوا الدبابات لحمايته. وحشدوا الجند للدفاع عنه، ولما أدركوا أنه لا قبل لهم بإخراج الثوار حرباً أخذوا بإطلاق القنابل على الجانب الذي يحتله الثوار فدمروه، واضطروهم إلى الجلاء عنه والرجوع إلى الغوطة خوفاً على المدينة من التهديم.

لما انتشرت أخبار هذه الكارثة المريعة في العالم ريع واضطرب ونشر وصف ما وقع نقلاً عن مكاتب جريدة التيمس اللندنية في مصر فقد زار دمشق على الفور ووصف كارثتها بما نجمه بما يأتى قال:

«إن الانكسارات التي أصيب بها الفرنسيون والمقاومة التي لاقوها في جبل الدروز قد أحدثت اضطراباً عاماً فانتشر الثائرون خارج دمشق وانصرف الفرنسيون إلى معالجة القرى التي اشتبهوا بأنها تلجئ رجال العصابات، ومنذ أسبوعين أحرق الفرنسيون قرى عديدة في الجنوب الشرقي من دمشق، وجلبوا ٢٤ جثة وطافوا بها على ظهور الجمال في

= وقال له:

- ألا يريد الجنرال أن يعرف مايجرى في مركز القيادة أولاً؟

فقال الجنرال:

- ليكن ماأردت... معك حقاً

وذهب الجنرال إلى مركز القيادة، وإذا بالثوار يهاجمون قصر العظم، ويدخلون الجناح المعد لإقامة الجنرال.

ولولا إشارة الليوتنانت بزيارة مركز القيادة أولاً لتبدلت الحالة



فريق من قواد عصايات الغوطة مجتمعين



جثث المقتولين وقد عرضها الفرنسيون في ساحة الشهداء
بدمشق

يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٥

شوارع دمشق الرئيسية، وعرضوها فى ساحة المرجة (الشهداء) وكانو يقصدون من هذا المنظر الذى يثير كوامن الصدور أن يحذروا العناصر المقلقة، ولكنه أفضى إلى إحداث تأثير يعاكس التأثير المقصود منه على خط مستقيم فقد أهاج غضب الجمهور وسخطه، ومما زاد الطين بلة أن كثيرين من القتلى الذين عرضت جثثهم هم من أهالى دمشق، وبعد ثلاثة أيام من هذا العمل وجدت خارج «باب شرقى» اثنتا عشر جثة من جثث الشراكسة الذين يستخدم الفرنسيون كثيرين منهم فى القتال كجنود غير نظاميين، فهذا الجواب على عمل الفرنسيين يدل على الروح السائد بين الذين أراد الفرنسيون أن يرهبهم.

وفى ليلة ١٧ أكتوبر هوجم جمع من الفرنسيين وقتلوا فى أحد الأحياء المتطرفة وبعد قليل أطلق المهاجمون النار على عدد آخر من الجنود وفى صباح اليوم التالى ظهر فى حى الشاغور ستون ثائرا وبعد قليل ظهرت عصابة من دروز جرمانا (قرية واقعة فى غوطة دمشق غير متصلة بجبل الدروز) فى حى الميدان، وذهبت العصابتان إلى الأسواق فى وسط المدينة وشجعهما على ذلك أن أناسا من أحياء أخرى هاجموا البوليس وجردوه من سلاحه وجعلوا يطلقون بنادقهم فى الفضاء، فبتوا الرعب والذعر ولم يكن أحد يعرف فى الحقيقة ما كان يجرى، وكان عدم الوقوف على حقيقة الحال سببا فى ازدياد القلق ويظهر أن الفرنسيين كانوا يعتقدون من قبل أن الجمهور يوشك أن يقوم بحركة مهمة، وأن القوات التى تعمل ضدهم أكبر مما هى فى الحقيقة، على أن الذين راقبوا الحال مراقبة دقيقة يرون أن عدد المغيرين لم يزد قط على خمسمائة.

«وفى ظهر اليوم الثامن عشر من شهر أكتوبر أرسل الفرنسيون الدبابات فجعلت تخترق الأسواق بسرعة هائلة وتصب نيرانها ذات اليمين وذات اليسار، وفى الساعة السادسة مساء بدأ الفرنسيون بضرب المدينة العريقة فى القدم، ويؤخذ مما عرّف حتى الآن أنهم لم يستعملوا هذه المرة سوى القنابل الخالية من القذائف، ولكن هذا الضرب لم ينقص قلق الجمهور وذهوله واستمر الضرب الليل بطوله،

«وفى صباح اليوم التالى سحبت جميع الجنود فجأة من المدينة، ومن جملةتها أحياء المسيحيين وحشدت فى حى الصالحية، ونقلت جميع عائلات الفرنسيين إلى هذا الحى ثم شرعت المدفعية من الساعة العاشرة صباحا إلى مدة أربع وعشرين ساعة تطلق القنابل

المحشوة بالقذائف على المدينة وجعلت الطيارات فى الوقت نفسه تمطر القذائف وتطلق الرشاشات».

«وفى ظهر اليوم العشرين من أكتوبر انقطعت النيران، وهى الهدنة التى تسمى هدنة الأربع والعشرين ساعة».

«وقد تركت قذائف المدفيعات وأعمال المغيرين آثارا لا تمحى، ورأيت هذه الآثار فى كل ناحية فحدثت كآبة فى نفسى، فجميع المنطقة الواقعة بين سوق الحميدية والشارع المسمى المستقيم (سوق مدحت باشا) أصبحت خرابا وجميع ما فى السوقين من المخازن قد دمرته نيران الدبابات أو قذائف المدفيعات مخزنا بعد مخزن، وأصيب حى الشاغور بأضرار عظيمة، وكاد سوق الخراطين يصبح كله كومة رماد، وترى المنازل منزلا بعد آخر على وشك الدمار لأن القنابل قد خرقت جدرانه ولا شك أنها قنابل المدافع الفرنسية، على أن الجامع الأموى العظيم قد نجا لحسن الحظ من النار، ولكن جامع السنانة الجميل أصابت إحدى القنابل قبته ففتحت فيها فوهة عظيمة ومرت القنابل الأخرى فى نوافذه الجميلة المصنوعة من الفسيفساء، أما الخسارة التى لا تعوض فهى قصر آل العظم فلم يبق فيه شئ مامن كنوزه فقد نهب بعضها وأتلف البعض الآخر ولم تترك منه قذائف المدافع سوى جدران مكان الحريم، وتحول إلى خراب، وأصيب سوق البزورية بأضرار عظيمة، ودمرت منازل العائلات المشهورة كعائلات الركابى والبكرى والقوتلى تدميرا تاما، فالألفاظ تعجز عن الإحاطة بالمعانى التى يوصف بها المنظر الذى تظهر به الآن تلك المدينة المقدسة.

«ومن الصعب تقدير الخسائر التى وقعت من جراء تدمير الأبنية، وكثيرون من الثقات من كل نزعة يقولون إنها تتراوح بين مليون ومليونين من الجنيهات التركية الذهبية.

«ولم يعرف من القتلى الأجانب سوى رجلين طرابلسيين ورجل إنجليزى واحد جريح».

«وإذا كانت الجاليات الأوروبية قد استطاعت النجاة بسهولة فما ذلك بفضل الفرنسيين وحسن تصرفهم بل بتوسط المسلمين وخدماتهم الطيبة فقد سلخوا سلوكا باهرا وجعلوا يبادرون بأنفسهم إلى توطيد النظام والسهرة على الراحة فى حى المسيحيين بعد ما انسحب منه الجنود، وحموه من كل من حاول أن يدخل إليه بقصد النهب، وبادر بعض رجال البوليس من المسلمين وأخذوا الأوربيين إلى أماكن يأمنون فيها، فجميع الأوربيين الذين لقيتهم ممتنون كل الامتنان من هذه المساعدة التى لقوها من المسلمين، فى حين أن

الأوروبيين في دمشق لا يستطيعون أن يعبروا عن كل ما يخالج نفوسهم من الامتنان للمسلمين، وتراهم يظهرون استياء عظيمًا من ضرب مدينة مفتوحة كدمشق ذات أماكن معروفة رسميًا بأنها مأهولة بالأوروبيين، ومع ذلك ضربت بالقنابل، وقد سحبت جميع الجنود من أحياء المسيحيين وضربت أماكن الأوروبيين بدون أقل إنذار سابق.

«والظاهر أن السلطة الفرنسية قابضة على زمام الحالة، ولكن لم ير إلى الآن ما يدل على عودة الحال إلى مجراها الأصلي، نعم إنه في وسع الفرنسيون أن يحتفظوا عنوة بالسلام في دمشق، ولكن مفتاح الحالة كلها في سورية هو جبل الدروز، فما دامت الحالة لم تستقر فيه فستستمر القلاقل من وقت إلى آخر أو تزداد. ويرى العارفون أن فرنسا تحتاج إلى قوات أكبر من القوات الحالية لإخضاع الجبل والاحتفاظ بالسلام في بقية البلاد التي كثرت فيها العصابات الآن، ومع ذلك ففي الإمكان تذليل العقبة فيما يتعلق بجبل الدروز من دون التجاء إلى وسائل القمع لأن هذه العقبة إنما قامت لأن الفرنسيين لم يقدرُوا حالة الدروز النفسية حق قدرها وأصروا على إخضاع شعب اشتهر بعزة النفس والرجولية، فإذا استطاعوا معالجة الأمر بحكمة أمكنهم تحويل الدروز من خطر مقيم إلى الحلفاء».

صدى الكارثة في فرنسا

ولما وصلت تفاصيل الكارثة إلى باريس اضطربت لها الدوائر السياسية وعالجتها الصحف وكتبت عنها المقالات، ونقل بعض ما كتب لتأييد مدعانا، فقد أنشأت جريدة الماتان مقالة عنوانها «إن الفضائح في سورية قد طال وقتها» وأخرى عنوانها «إن الجنرال سرايل لعجزه عن متابعة سياسة رشيدة يضر كثيرا بسمعة فرنسا» وقالت فيها إن في العالم الآن يرى تناقضا يضر بمكانة فرنسا وكرامتها، فبينما جمعية الأمم برياسة فرنسا تعمل لاجتئاب وقوع حرب إذا بالجنرال سرايل المعهود إليه في إدارة بلاد وكلت جمعية الأمم أمرها إلى فرنسا يمارس القمع ويسبى الي سمعة فرنسا وتردد الأخبار الغريبة المبالغة التي تزيحها جمعيات عربية في فلسطين والعراق، وقد سأل مندوبو الصحف المسيو بانلفيه أمس عن حوادث سورية فلم ينفها وقال أن الحالة دقيقة جدا، ولم يكن في وسعه أن يزيد على ذلك شيئا لأن الجنرال سرايل في تقاريره يتكلم عن حالة الجو وغلاء المعيشة ويرى فيما يتعلق بالحوادث أن يكتفى بكتابة سطرين في إطلاع الحكومة الفرنسية على الحوادث العظيمة الخطورة.

«لقد كان من الواجب طبعا حماية مدينة دمشق من الدروز، ولكن الدروز ما كانوا يزحفون إلى دمشق لولا الأساليب المكروهة التي اتبعها الجنرال سرايل، ولما بلغت الحال ما بلغت من الخطورة كان لابد من العمل وطرد المعتدين»، ولكن هل كان على أصحاب الانتداب الممنوح من جمعية الأمم أن يطلقوا قذائف المدافع على حى كامل يقيم فيه النزلاء الأوروبيون بدون إنذار سابق، وأن يجعلوا فرنسا عرضة للإهانة الناشئة عن الاحتجاج المقدم من قناصل الدول في دمشق بواسطة عميدهم قنصل ألمانيا، ولا يمكن أن يكون للحزبية أو للصداقة شأن بإزاء فضيحة تزداد ظهورا في سورية.

«إن الجنرال سرايل يعمل كمن يريد أن يقضى على سمعة فرنسا وقد باحث المسيو بريان أمس بانليفه في موضوع هذه الحوادث الموجبة للأسف ولم يكن ذلك أول مباحثة في هذا الشأن فإن المسيو بريان في مركز يجعله يقدر أكثر من غيره الأضرار التي تعود على نفوذ فرنسا من جراء هوس الجنرال سرايل.

«ويود الرأي العام أن يعرف أن المسيو بريان تمكن من إقناع المسيو بانليفه بحقيقة قائمة على تحقيق دقيق، وما من أحد يزعم أن الفتنة يجب التهاون في قمعها، ولكن شهود العيان القادمين من سورية مجمعون منذ أشهر عديدة على عد الجنرال سرايل عاجزا عن درء مثل هذه الحوادث عجزه عن منع تكررها».

ونشرت جريدة «الإيكودي بارى» مقالة للمسيو كيريليس عنوانها «من الذى يوحى إلى سرايل» قال فيها إن الأنباء الصريحة التي جاء بها أمس رجل من الثقات غادر دمشق في ١٧ أكتوبر تؤيد بعض المعلومات التي نشرتها جريدة «التيمس» فإن الجنرال سرايل هو الذى أثار فتنة دمشق بالتدابير الهمجية التي اتخذها، أما الانتقام من القرويين في ضواحي المدينة الذين أرعبتهم العصابات فاضطروا إلى مدها بالموءن، وأما اتباع أساليب الإرهاب فلولاها لما لاح له شبح الثورة في المدينة.

«وقد أصدر الجنرال سرايل في أوائل شهر أكتوبر أمرا إلى الفصائل الشرسية والسورية بإحراق قرى جرمانا والمليحة وزبيدين وداريا، وحدث في قرية دير بحدل من قرى الأمير كاظم حفيد الأمير عبدالقادر الجزائري أن جميع منازلها صب عليها البترول وأضرمت النار فيها بلا استثناء فأصبحت أكواما من الرماد».

«وفي خلال ذلك كثرت حوادث الإعدام السريع رميا بالرصاص، وقد شهد الدمشقيون

فى يوم ١٤ أكتوبر منظرا تنخلع له القلوب، وهو منظر أُنْتُتِن وعشرين جثة من جثث القتلى عرفوا بينها جثث كثيرين من المكارين القرويين المعروفين فى سوق المدينة وقد سير بهذه الجثث فى الشوارع وهى فى حالة عرى تام وقد ربطت إلى ظهور الجمال.

فسار هذا الموكب المفجع تخفّره قوة من الجند ثم وقف فى الساحة العمومية حيث صفت الجثث وعرضت على الجماهير.

«ومن ذلك الحين أخذ السخط والحنق من نفوس العامة فى أحياء المدينة التى ثارت كلها. وتبدوا من ذلك الظروف والأحوال التى أدت إلى ذبح جنودنا وإلى مصائب لا يمكن تلافيها بخطأ الجنرال سرايل المنكود، وهى أحوال تعود المسئولية فيها إليه.

«أنه دبر فى ١٣ يوليو مكيدة دنيئة للدروز بغية القبض على ممثليهم الذين هزأ بهم وأهانهم قبل ذلك واختطف منهم ميثاق الضمان فقبض عليهم وأودعهم السجن بعد ما دعاهم إلى إبداء مطالبهم. وكانت نتيجة ذلك أن الدروز انتقموا لأنفسهم فأبادوا فصيلة الضابط نورمان وأخرجوا الفرنسيين من جبلهم».

«وبين اليوم الثامن واليوم الرابع عشر من شهر أكتوبر لجأ الجنرال سرايل إلى إحراق القرى فى ضواحي دمشق، ودير ذلك الموكب المفجع من الجمال المحملة جثثا أو سمح به فانتقم السكان العرب من جنودنا التعساء، وثاروا ثورة عامة. فما أسوأ ذلك التدبير وتلك الغريزة التى أوحى إلى الجنرال سرايل مأساة جبل الدروز. تلك المأساة التى تعود أسبابها إلى إهماله التام وعدم مبالاته به».

«وتحرج الموقف بعد ذلك ولكن عناده المقرون بالحقم والقسوة والفظاظة منعه من الاعتراف بخطئه فى عدم تبصره فى تلك الحوادث وعدم عده إياها من الحوادث الخطيرة».

«وماذا يستطيع الجنرال سرايل أن يجيب عن هذا السؤال البسيط وهو: لماذا حينما أظهر لك الضباط والموظفون مافى عنادك من الحق وأبلغوك أن الثورة على وشك النشوب ودعوك لمشاهدة الحالة بعينى رأسك لم تذهب وتعاين تلك الحالة؟ ولماذا لم تذهب من ثلاثة أشهر من دمشق إلى السويداء والمسافة بينهما لا تستغرق أكثر من ثلاث ساعات بالأتومبيل؟»

وأنشأت جريدة الطان هو شبه رسمية مقالة طويلة عن حوادث سورية فقالت:

«إننا لا نبالغ إذا قلنا أن الحالة توجب القلق الشديد. ولا بد من البحث في أسبابها وتناجها. فأما الأسباب فلا شك في أن الحالة الحاضرة ترجع أسبابها إلى عمل ممثل فرنسا شخصيا وإلى السياسة التي اتبعتها. ويلوح الآن لكل من هو بعيد عن التحيز أن مسئولية الجنرال سرايل مرتبطة بأصل مسألة الدروز ارتباطا يوجب الأسف وأن التأثير الذي أحدثته هذه المسألة في خارج جبلهم يدل بوضوح على أن في الدول السورية الأخرى استياء ونفورا من الدولة المنتدبة، ولا يمكن تفسير ذلك الاستياء وذلك النفور إلا بالأغلاط وضروب الإهمال الخطيرة التي ارتكبت في تنفيذ الانتداب».

وكتبت جريدة «اكسيون فرانسز» تقول: أن الحكومة كذبت أمس الأول الأخبار السيئة الواردة عن سورية، وذكرت أن الحالة حسنة جدا فيها كلها وفي دمشق بنوع خاص، وهكذا يكون الجنرال سرايل والمسيو بنليفه قد كذبا على الرأي العام مرة أخرى.

وقال المسيو «سان بريس» في جريدة الجورنال أن الجنرال سرايل طلب قبل بضعة أيام نجدات جديدة ١٥ ألف جندي، وقد تساءل المسيو سان بريس قائلا: هل صحيح ما تقوله الصحف الإنجليزية من أن الجنرال سرايل أهمل أبسط قواعد حقوق الإنسان فأمر بضرب دمشق قبل أن يصدر إنذارا بذلك لكي يجلو الأطفال والنساء منها؟ وهل صحيح أنه لم يبلغ قناصل الدول ما عزم عليه قبل تنفيذه؟

ويقال فوق ذلك أن العمل أدى إلى احتجاج القناصل، وتقدير هذا الاحتجاج إلى ولاية الأمور على يد قنصل ألمانيا بصفته عميد القناصل، فهل صحيح أن الجنرال سرايل طلب استدعاء قنصل ألمانيا لهذا السبب؟ إن هذه المسائل كلها تحتاج إلى جواب صريح واضح.

تقرير الجنرال غاملان

ونرى من المفيد بعد الذي نشرناه من أقوال الصحف الإنجليزية والفرنسوية عن هذه الكارثة المريعة أن نثبت ترجمة التقرير الرسمي الذي أرسله الجنرال غاملان القائد العام للجيش الفرنسي في سورية عن ضرب دمشق وحوادث الغوطة، للمقارنة وإقامة الدليل على أنه لا قيمة لهذه التقارير الرسمية التي يحتجون بها:

قال الجنرال في تقريره إلى وزارة الحربية يوم ٣٠ أكتوبر:

«ثارت الاضطرابات فى دمشق يوم الأحد فى ١٨ أكتوبر فأحدثت أزمة شديدة دامت ٤٨ ساعة.

«وقد دلت التعليمات على أن هذه الاضطرابات قد ثارت بدافع خارجى من جهة، وبدافع بعض العناصر الدمشقية التى تتغتم فرصة للمشغبة على السلطة من جهة أخرى»

«فقد دخلت بعض العصابات المسلحة الأحياء والأسواق، وخاصة الشاغور والميدان فتبعهم قسم من الغوغاء فى هذه الأحياء بقصد السلب والسرقه، ولولا حزم السلطة لكانت الحالة خطيرة.

«وقد أطلقت القلاع مدافعها على الأحياء الثائرة، واشتركت الطيارات فى هذه العملية، فأرغم هذا التدبير طائفة من الوجهاء على مراجعة السلطة والموافقة على الشروط المفروضة».

«ومنذ ذلك التاريخ، ازداد عدد العصابات فى ضواحي دمشق وحماه، وكان الثائرون فى القرى الدرزية «المليحة وجرمانا وجسرين» يلقون كل مساعدة من الجبل»

«وقد اضطر القائد العام فى هذه الظروف أن يحشد قسما من الجيش فى دمشق، لملاحقة الثائرين فى ضواحيها. فوصلت إلى دمشق فى ١١ أكتوبر الفرقة الثانية، وكتيبة من الشراكسة، وفى ١٥ منه وصلت فرقة من الكتيبة السادسة، ثم وصلت فى ١٦ منه فرقة أخرى من الكتيبة السادسة، وكتيبة من السباهين، وكانت هذه النجادات كلها بمثابة فرق محافظة فى بادئ الأمر، ثم أصبحت بعد أمد قريب مكلفة بمقاومة الثائرين وتوطيد الأمن فى دمشق وضواحيها.

«وفى ١٣ منه أرسلت قوة من الجيش إلى جسرين - حيث يقيم بعض الثائرين - فتوقفت إلى القبض على ١٠٦ منهم، وعادت بأربع وعشرين جثة، أما خسائرنا فقد كانت طفيفة.

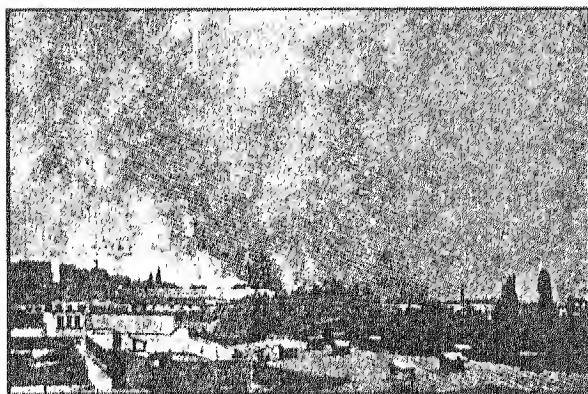
«وأعيدت الحملة فى ١٤ منه، فأحرق الجيش قرية المliche، بعد أن ثبت ثبوتها لا يحتمل الشك اشتراكها مع الثائرين فى معظم أعمالهم»

«وقد طلب إلى قرية جرمانا أن تسلّم بنادقها فلم تفعل فاضطررنا إلى إحراقها فى ١٥ منه».

«وفى ١٧ منه أرسلت فرق ١١ - ١٢ إلى دوما باكرا، وزارت قرى سبكا وجسرين



جثث القتلى محملة على الجمال ويمطاف بها وتعرض في دمشق



مدينة دمشق تحترق

وسواهما، بينما كانت كتائب الشركس تحل جرمانا وتقاتل بعض الذين أقدموا على احتلالها»

«وقامت الثورة في دمشق في ١٨ منه بهجوم على قصر العظم، وأطرافه كان القصد منه، كما تبين، الوصول إلى المفوض السامي، وقد استمرت ٤٨ ساعة»

«وقد وضع تحت تصرف نسيب البكري ورمضان شلاش منذ أمد غير قريب، عدد لا بأس به من العصابات كان من الصعب ملاحقتها والقضاء عليها بالرغم من كل التدابير»

«ثم بدأت منذ ذلك التاريخ الاعتداءات على رجال الجيش المنفردين»

«وقد ثبت الآن أن تلك العصابات كانت تدخل دمشق من جهة الشاغور والميدان، بمساعدة بعض الأهالي الذين «يشاركونها» في أعمالها، وكانت تهاجم الجند المنفرد في الأحياء والأسواق».

«وفي ١٨ منه وصل المفوض السامي قادما من بيروت وذهب توا إلى أذرع ودرعا يزور مراكز الجيش ويرفقه الجنرال غاملان فكان الثائرون يحاولون بشتى الوسائل الوصول إليه».

«وقد أكد لنا إذ ذاك كان كميناً هيباً مقدما لمهاجمة القطار الذى يقل المفوض السامى من درعا إلى دمشق، وأنه لولا تأخر القطار لتمت هذه المؤامرة، وتم الهجوم على القطار»

«وحدث - لحسن الطالع - أن المفوض السامى أراد أن يزور مركز القيادة قبل زيارة قصر العظم.. فنجا من الهجوم الذى هبأه الثوار بعد الظهر، واشترك فيه - من الأسطحة - القسم الأكبر من البيوت المجاورة».

«وقد أرسلت نجدة لقصر العظم، وكان الرصاص يتساقط عليها من النوافذ والحوانيت فى تلك الأسواق الضيقة، حتى أن بعض الجنود قد أصيبوا وهم فى داخل سيارة الإسعاف».

«وبعد أن تم للثوار مهاجمة قصر العظم، انتشروا فى بعض الأحياء وأخذوا يطلقون رصاصهم حول القلعة وحول مركز القيادة، من النوافذ والأبواب والأسطحة، ثم أقدموا فى النهاية على إضرام النيران فى حى الأرمن فى القدم».

«وفى منتصف الليل عاد الهدوء إلى المدينة، شيئاً فشيئاً حتى إذا ما انبجح الفجر استيقظت المدينة كمعادتها هادئة ساكنة».

«وقد كانت السلطات المحلية هي التي تقوم بالدفاع فى هذا اليوم، أما أعمال القيادة الفرنسية فقد انحصرت فى إنقاذ قصر العظم، وتقوية الحامية فيه، وإنشاء المتاريس حول الحى الأوربى والمؤسسات الفرنسية، الأمر الذى حال دون اتساع الحركة وانتشارها».

«وفى اليوم التالى حشدت وحدات الجيش، واحتلت المراكز الهامة بشدة، وهيأت مدافع القلعتين والطيارات للعمل عند أول إشارة»

«وبالرغم من جميع هذه الاستعدادات قد عاد الثوار لإطلاق رصاصهم هنا وهناك وأخذوا يحاولون إعادة الهجوم على قصر العظم»

«وقد شبت النيران هذه المرة فى جوار قصر العظم والقلعة، وقام بعض السكان يغتنمون هذه الفرصة السانحة لاصطياد «الرومى»

«وقد ثبت بصورة لا تدعو إلى الشك أن بعض رجال الدرك السورى كان على اتفاق مع الثائرين»

«ومما ساعدنا على حصر الثورة فى نطاق ضيق، محاصرتنا للثوار فى أحياء الشاغور والميدان، والعمارة واتخاذ كل التدابير التى نستطيعها لقمع الحركة، والحيلولة دون امتدادها وانقلابها إلى ثورة عامة»

«ومما تجدر الإشارة إليه هنا أننا بالرغم من استعمال المدافع والطيارات فقد حاولنا جهد المستطاع أن تكون الخسائر فى الأرواح والأموال طفيفة لا تذكر»

«وبناء على أوامر مسيو أوبوار فى اتخاذ كل تدبير يؤدى إلى إنهاء الثورة، ساد الهدوء فى المدينة بأقل من ٢٤ ساعة»

«وقد اضطررنا فى هذه الظروف لاستعمال المدفعية، لأن هؤلاء الذين يطلقون رصاصهم علينا من النوافذ والأسطح لا يمكن الوصول إليهم بغير هذه الوسيلة. فأطلقت مدافع القلعة قنابلها على جوار قصر العظم، وألقت الطيارات قذائفها على الشاغور».

«أما حامية قصر العظم فقد أحاطت بها النيران من كل حذب وصوب، وانقطعت عنا أخبارها»

«وقد أُنذرتنا العائلات الأوربية بالالتجاء إلى المراكز العسكرية قبل إطلاق القنابل. ولم يكف الثائرون رغم كل هذه الإنذارات عن إطلاق رصاصهم في سوق الحميدية، ومدحت باشا، والشاغور، والميدان، والعمارة، فاضطرونا لإعطاء الأوامر للقلعة بمتابعة إلقاء القنابل على جوار قصر العظم وعلى الشاغور والميدان، وأشرنا على قائد المدفعية بأن يجعل القنابل شبيهة بقنابل التجارب - شديدة الصوت، قليلة الأذى - لإلقاء الرعب في نفوس السكان».

«ويظهر أن متابعة إطلاق المدافع قد هدأت الحالة كثيرا، وأوصلتنا إلى النتائج المطلوبة»
«ففي الساعة الثامنة صباحا جاء وفد إلى مركز القيادة العليا، وعلى رأسه الأمير سعيد حفيد الأمير عبد القادر، ثم جاء وفد آخر على رأسه حقي العظم، وطلبا إيقاف إطلاق القنابل، فعقد اجتماع برياسة مندوب المفوض، وافق فيه مندوبو دمشق على دفع غرامة قدرها مائة ألف ليرة تركية ذهباً، وتسليم ثلاثة آلاف بندقية. وقد اشترطنا عليهم أن يتم تسليم هذه الغرامة صباح السبت في ٢٤ منه وإلا عدنا إلى إطلاق القنابل».

«وقد دفعت الغرامة في الوقت المعين. ولم يتمكن المندوبون من جمع البنادق في الوقت المحدد. فتدخلت دائرة الاستخبارات في الأمر، وأخذت تبحث عن البنادق وتفتش الدور».

«ومنذ ذلك الحين ودمشق هادئة. وقد عاد التجار إلى فتح حوانيتهم بعد تردد طويل».
«وقد أصيبت بعض الأحياء بالخسائر. وكان القسم الأكبر منها من جراء النيران التي أضرمها الثوار والسالبون».

«أما الطيارات والمدافع والمصفحات، فليست مسئولة إلا عن قسم ضئيل من هذه الخسائر».

«وقد عنيت القيادة العامة بالأ تعتمد إليها إلا عند الحاجة الماسة، وتمكنت - مع هذا - من أن تصل إلى النتيجة المطلوبة في حصر الحركة بأقل النفقات والخسائر والحيلولة دون تحرك «الأفاعى الدمشقية» الحقيقية - أه -

الجنرال سرايل والإنكليز

ولقد حاول الجنرال سرايل ومن ورائه بعض الموظفين الفرنسيين أن يلقوا تبعة ما وقع على الإنجليز زاعمين أنهم هم الذين دبروا الثورة، وشحن الجنرال مذكراته بوثائق عديمة

القيمة استند في كتابتها إلى درزي قال إنه استسلم للسلطة، وأفضى إليها بكل ما عرفه من أسرار. ولسنا في حاجة بعد كل ما قدمناه إلى إضافة شيء لإقامة الدليل على أن الفرنسيين هم الذين أوقدوا الثورة السورية بسوء تصرفاتهم وفساد الخطط التي جروا عليها واستهانتهم بكرامة الأمة. على أنه اعترف في بعض المواقف بأن سبب الثورة هو الخلاف بين ضباط الاستخبارات على منصب حاكم جبل الدروز، وتآمر الموظفين الفرنسيين عليه. وهذا بعض ما جاء في تقريره الخاص إلى وزارة الخارجية الفرنسية:

«فأنا أعترف بخطئي. لقد تركت في المراكز الهامة وفي الجيش، موظفين وضباطا يكرهونني، فإنهم لا يكرهون فرنسا. وقد كنت مخطئاً في هذا الظن».

«وأنا لا أتهم دون أن أذكر الأسماء. فأني مضطر في مثل هذه الظروف للتصريح بتلك الأسماء وها أنا أذكر واحداً بعد آخر».

«أن الخطأ الذي ارتكبته في سورية هو إبقاء على بعض الموظفين الذين يكرهونني، ويسعون للإيقاع بي».

«وأول هؤلاء المسيو غويته، المندوب المساعد في دمشق ورئيس الغرفة السياسية في المندوبية».

«فقد كان هذا الموظف رئيس «جماعة» تعمل على مخالفة تعليماتي في الجبل وتأييد سياسة الكابتين رينو، وهي سياسة التعاون مع عائلة الأطرش التي يرغب رجالها في الوصول إلى الحكم، ذلك الكابتين الذي أثار الشغب في دمشق، وحاول مفاوضة الدروز الثائرين لتوطيد السلام بأي ثمن... ولو قضى هذا السلام على مركز فرنسا ومكانتها»

ولقد كان أحدهما يريد مركز الآخر. وهو الكابتين رينو نفسه، وكان يرغب في الوصول إلى أغراضه، بالتقرب من عائلة الأطرش وكان كريبه يبعدها عنه»

«ولقد كان في عمل هذا الضابط بالنسبة لنفسه على الأقل شيء من المنطق».

«فهو يريد مركز الآخر، والوسيلة الوحيدة للوصول إلى هذا المركز هو أن يبدل سياسة هذا الموظف الآخر. ومن هنا نشبت الثورة».

«على أن من يظن أن الدروز - وخاصة عائلة الأطرش - سيعمدون إلى الهدوء والسكينة

إذا عين الكابتن رينو حاكما فى الجبل، لا يعرف الدروز، ولا يعرف أحوالهم».

«فلو عين الكابتن رينو حاكما لوجد الدروز حجة أخرى لإثارة الثورة».

وشكا الجنرال أيضا من تصرفات المستر سمارت قنصل إنجلترا فى دمشق يومئذ. وقال إنه عمل لإبدال الانتداب الفرنسى لسورية بانتداب إنجليزى. وكان يقول قبل ضرب دمشق بالقنابل إن الفرنسيين لا يجسرون قط على إطلاق القنابل عليها»

والتقرير الذى وضعته القناصل على أثر حوادث دمشق بطلب دولهم أثبت ما ذهبنا إليه وقرع الفرنسيين على ضربهم البلد من غير إنذار وتركهم أحياء المسيحيين تحت رحمة الثوار، واعترف بأن المسلمين تولوا حماية هؤلاء فلم يصابوا بأقل أذى، وكان حسن الخراط نفسه يطوف أحيائهم ويقول لهم أنتم إخواننا».

استدعاء الجنرال سرايل وتعيين المسيو جوفينل

لما وقع من إعلان الثورة وانتشار الهياج والاضطراب فى كل مكان من سورية وارتفعت الأصوات فى فرنسا مطالبة بإقالة الجنرال سرايل ذهب المسيو بانليفه رئيس مجلس الوزراء ووزير الحربية يومئذ إلى المسيو هريو «رئيس الوزارة التى عينته لسورية» وكان يصطاف فى أحد المصايف يسأله أن يوافق على استدعاء الجنرال سرايل، لأنه لم يعد فى الطاقة المحافظة عليه. فرفض هذا إجابة ملتزم رئيس الوزراء وقال إنه يعد كل قرار تقرره الوزارة فى شأنه استهجانا صريحا للسياسة التى انتهجها فى أثناء وزارته، فعاد المسيو بانليفه غير مرتاح إلى نتائج زيارته وصبر على مضض حتى وقعت كارثة دمشق الكبرى وقام العالم المتمدن وقعد لها. فأقدم حينئذ على استدعاء سرايل إلى باريس «لتقديم معلومات عن الحالة» كما جاء فى بيان شبه رسمى صدر يومئذ.

وفى يوم ٨ نوفمبر غادر الجنرال سرايل بيروت بالباخرة سفنكس عائدا إلى فرنسا. وفى يوم ١٨ منه ذهب إلى مجلس النواب الفرنسى مصحوبا بالمسيو بريان والمسيو ديلاديه للمثول أمام لجنى الخارجية والجيش البرلمانيتين فسأل النائب فرى فى أول الجلسة: هل يقدم الجنرال كمتهم أم لا؟ فقال المسيو بريان إنه يتقدم إلى اللجنين لمجرد تقديم البيانات التى أبدينا الرغبة فى سماعها، وأن الحكومة تحتفظ بكل أنواع المسؤولية.

وقد شك الجنرال فى تصريحاته من الصعوبات التى صادفها سلفاه وصادفها هو أيضا، وأوضح نصيب معاونيه من التبعة والمسؤولية فى الحوادث الأخيرة وأسهب فى بيان الأغلاط التى ارتكبها الموظفون المدنيون والعسكريون وخصوصا الكابتن كريبه وأشار إلى بعض الأغلاط الإدارية وأثنى على الجنرال ميشو ونوه بشجاعته وذكر أن جوادين قتلوا تحتة فى المعركة. وقال إن ثورة الدروز ناشئة من اختلاط الأجناس والأديان وهو اختلاط يجعل سياسة أهل البلاد وحكمهم من أدق الأمور. ثم ذكر مقابلاته مع أسرة الأطرش لإخماد الثورة فى بدنها، ومن سوء الحظ أن أعضاء هذه الأسرة كانوا على اختلاف تام فلم يتمكن من أن يسعى سعيا وافيا بالغرض، ثم ذكر أن الحزب الإسلامى كثيرين من الأنصار وأن ذلك نشأ عن الحرب الحالية بين فرنسا والريفين، وقال إن إنقاص القوات الفرنسية كان من الوجهة العسكرية السبب الأكبر للصعوبات التى لقيها الفرنسيون، وأن الجنود الوطنية فى الفرقة السورية ليست إلا بمثابة التكملة وسد النقص فى عدد هذه الفرق وأن الآلايات المؤلفة من جنود المستعمرات ليس لها لدى أهل سورية مكانة تعادل مكان الجنود الفرنسية.

وقال عن ضرب مدينة دمشق بالمدافع إن ثمانى قنابل أطلقت على المدينة فى اليوم الأول منها أربع أطلقت بعد الظهر، ثم تقرر استئناف ضرب المدينة فى اليوم التالى لأن الثوار استمروا فى إثارة الاضطرابات. ومن سوء الحظ أن بعض مطلقى المدافع لم تكن لهم الدربة اللازمة. فبسبب الخطأ فى التسديد والتصويب طاشت مائة وخمسون قنبلة فى المدينة فنزل العطل والضرر بمائتين وخمسين منزلا. وأصيب ١٥٣ شخصا. ثم قال إنه لإعادة النظام فى سورية يكون من الغلو أن يقال إنه يجب أن يكون هناك سبعون ألف جندى - أى عدد الجيش الذى كان لدى الجنرال غورو، ولكن الجيش الموجود الآن وعدده عشرون ألفا هو جيش لا يكفى.

وتقلد منصب المندوب السامى الجنرال ديبور - وقد جاء من باريس فى شهر أكتوبر بأمر وزارة الحربية للتحقيق عن الحالة - من يوم ٢ نوفمبر وظل فيه حتى وصل المسيوى جوفنيل المندوب السامى الجديد إلى بيروت يوم ٢ ديسمبر قادما من فرنسا.

وكان أول ما عمله هذا أن كتب إلى وزارة الحربية طالبا إرسال ٥٠ ألف عسكرى على جناح السرعة لإخماد الثورة فلبت طلبه وبدأت ترسل النجادات تدريجا.

معارك إقليم البلان ووادي التيم وموقف بعض نصارى لبنان من الثورة

مما أمتاز به الدروز عن بقية الطوائف السورية اختياريهم السكنى فى رؤوس الجبال فهم ينزلون ثلاثة جبال متجاورة: جبل حوران وجبل الشيخ وجبل لبنان، ويكادون يكونون منفردين فى الجبلين الأولين: جبل حوران وجبل الشيخ، أما فى جبل لبنان فيؤلفون الأكثرية فى بعض مناطقه الوسطى وبعض جهات الساحل، وفيما عدا ذلك فالأكثرية المطلقة للموارنة.

ومن تقاليد الدروز أن يتواصلوا ويتعاونوا ويشد بعضهم أزر بعض فى النائبات والملمات، فإذا نزلت بسلطان جبل الشيخ نازلة يكفى أن يضرمو النار فى رؤوس الجبال فيشاهدها أبناء عمهم دروز جبل حوران فيسرعوا شييا وشباناً لنجدتهم والدفاع عنهم ويبدلوا أرواحهم فى سبيلهم لا يرجون جزاء ولا شكورا.

ولقد كان دروز إقليم البلان^(١) أو جبل الشيخ أول من لى داعى الثورة، فأسرع عدد غير قليل منهم إلى جبل الدروز لتأييد بنى الأعمام فاشتركوا فى معظم المعارك الأولى، فساء ذلك السلطة الفرنسية فوزعت السلاح على المسيحيين من قرى الإقليم وأغرقتهم بقتالهم إيقاعاً للشقاق بين أبناء البلاد.

ولما تم للدروز إجلاء حملة الجنرال غملان عن جبلهم فى شهر سبتمبر واتقوا كل خطر من ناحيتها، فقد شغل الفرنسيون فى هذه الفترة بحوادث دمشق والغوطة وحماه والذبيك عن كل أمر آخر، قررت القيادة العليا للثورة تسيير حملة إلى إقليم البلان ووادي التيم فتضع حداً للاضطهاد الذى يعانى به الدروز من سكانها ولنشر راية الثورة فى أرجائها.

١ - يطلق هذا الاسم على المنطقة الممتدة غربى دمشق الجنوبى وتشمل قضاء وادى العجم وعاصمته قطنا، وتبعد عن العاصمة ٢٠ كيلو متراً وقضاء القنطرة وتبعد عنها ٦٥ كيلو متراً، وتتبعه سفوح حرمون الشرقية وسكانها من الدروز، أما سكان السهل فهم من القلاحين السنيين ومن النصارى والبدو والشراكسة والتركمان وغيرهم.

ففى أواخر شهر أكتوبر تم تأليف الحملة بقيادة زيد الأطرش وقد انضم «إليها من مشاهير رجال الثورة صياح الحمود الأطرش وفؤاد سليم ونزيه المؤيد وفضل الله الأطرش وعلى عامر وأسد الأطرش وشكيب وهاب وحمزة الدرويش والأمير حسن الأطرش وغيرهم وغادرت الجبل متجهة نحو الغرب فاحتلت إقليم البلان واتخذت قرية مجدل شمس (قرية درزية كبيرة فى سفح جبل الشيخ) مقرا لها وكانت مهمتها هنا قاصرة على منع اعتداء الفرنسيين عن السكان واستمالة الشراكسة وحمل الأمير محمود الفاعور على تأييد الثورة والانضمام إليها.

وبعد ما وطدت الحملة اقدامها فى الإقليم اتجه جانب منها إلى وادى التيم^(١) فاحتلت حاصبيا إلى يوم ١١ نوفمبر بدون مقاومة، لأن قائد الحامية الفرنسية لجأ إلى الشيخ حسين قيس كبير شيوخ الدروز فى الوادى طالبا حمايته حينما عرف بتقدم الثوار، وكانت قوته قليلة فأوصله مع رجاله إلى النبطية سالمين ودخل الثوار المدينة بين أناشيد الرجال وزغاريد النساء، وألغوا حكومة وطنية برئاسة نسيب غبريل من أعيان مسيحييها.

وجاء قادة الثورة فى حاصبيا وفد من مسلمى جديدة مرجعيون ومسيحييها فعرض خضوعه وطلب إليهم احتلال الجديدة حالا، لأن الجيش أخلاها فसार المجاهدون إليها وصادف حمزة الدرويش فى طريقه سيارة فركبها مع ستة من دروز حاصبيا، ولما بلغ مفرق الطريق المؤدى إلى قرية كوكبا اعترضه وفد من أهاليها برئاسة كاهنها ودعاه إلى تناول طعام الغداء فلبى الدعوة ودخل القرية آمنا مطمئنا.

وكان أهلها وهم مسيحيون منقسمين إلى قسمين: قسم يؤيد الثورة ويواليها ويرى الانضمام إليها وشد أزرها وعلى رأسه الكاهن، وقسم يوالى الفرنسيين وينفر من الثورة. وقد ساء هذا أن يدخل الثوار القرية وأن ينزلوا فى بيت الخورى، فاحتشد فى مدخل القرية وقابل حمزة ومن معه بالرصاص فسقط ثلاثة منهم صرعى فنادى هذا بأعلى صوته يا قوم: لا تطلقوا علينا الرصاص لأننا ما جئنا لمحاربتكم بل جئنا لمحاربة الفرنسيين المستعمرين وأقسم لكم بشرف الدروز وشرف هذه الثورة المباركة أننا لا نمسكم بسوء ونعتبر القتل فداء عن الوطن فكفوا عن الرمي، وتأكدوا أنكم خاسرون إذا أردتم المقاومة فلم يصغوا إلى

١ - يتألف هاذ الوادى من عدة قرى وبلدان أشهرها حصبيا وراشيا، وهى فى سفوح حرمون الغربية ويقطنه دروز وسنيون ومسيحيون، وقد كان تابعا حتى سنة ١٩٢٠ لحكومة دمشق، ثم فصل عنها سنة ١٩٢٠ والحق ببلتان الكبير.



شارع الدرويشية بدمشق بعد تدميره



أحد أسواق حماة التجارية بعد تدميرها

ندائه بل واصلوا إطلاق النار فهاجت الجموع وماجت وهاجمت القرية وفتكت بعدد من أبنائها.

وكان من جملة القتلى الخورى الذى ذهب ضحية وطنيته وإخلاصه وقد فتك به أحد أبناء رعيته، ورأى قادة الحملة بعد الذى جرى أن يعودوا إلى حاصبيا وأن لا يتقدموا إلى الجديدة خوفا من وقوع اصطدام.

وأعد الثوار حملة بعد أيام بقيادة حمزة الدرويش ونزيه المؤيد لاحتلال الجديدة فلما وصلت إلى قرية (أبل السقى) وتبعد عن الأولى نحو نصف ساعة اعترضها أهل القرية ومعظمهم من المسيحيين ودعوا إلى تناول الطعام والمبيت فلبت الدعوة وقضت ليلتها عندهم. وفى خلال السهرة سلم أحد شيوخ القرية إلى زعماء الثورة كتابا مرسلا من بطرس كرم^(١) مملوءا بالشتائم والتهديد والوعيد فأجابه بكتاب رقيق قالوا فيه إن الثورة وطنية لا طائفية، وأن الثوار نهضوا لمحاربة الفرنسيين لا المسيحيين وعادوا إلى حاصبيا ثانية ولم يتقدموا تجنباً للاصطدام.

وقدم حاصبيا على الأثر زيد الأطرش القائد العام فى الإقليم فقصوا عليه ما وقع فاستحسن الخطة وأشار بعدم الزحف على الجديدة وأذاع المنشور الآتى:

الدين لله والوطن للجميع

إلى إخواننا المسيحيين فى قضائى حاصبيا وراشيا المحترمين أعزهم الله.

بلغنا من الوطنيين الأعزاء أن بعضكم داخلهم خوف من وجود الحملة الوطنية فى جوارهم فأخذوا ينزحون توهماً منهم أن الثورة الوطنية قد تصيبهم بأذى، فساعنا هذا الخبر وألما جد الألم، لأنهم إخوان لنا لا فرق بينهم وبين أى مكان من الطوائف الأخرى وثانياً لأن عملهم هذا يؤذى شعورنا لما فيه من عدم الثقة بما أسلفناه من البيانات التى أوضحنا فيها حقيقة الثورة الوطنية، ولقد اضطررنا بسبب موقفكم هذا إلى مخاطبتكم بصفتكم الطائفية على حين أننا لم نفعل ذلك من قبل تنزيهاً للثورة الوطنية من شوائب

١ - مارونى من أهالى شمالى لبنان جاء به الفرنسيون إلى الجديدة يومئذ للدفاع عنها وألقوا له عصا مارونية أمدها بالسلاح والمال لقتال الثوار وإيقاع الشقاق بين طوائف البلاد وإغراء المسيحيين بالمسلمين والمسلمين بالمسيحيين.

النزعات البعيدة عن الروح القومية. ولكننا رأينا بعض السذج لم يدركوا الأغراض النبيلة التي ترمى إليها ثورتنا هذه. فأسرعنا ببيانها على هذه الصورة تطميناً لهم، وإننا نرجو أن تثبت لكم عن قرب أن المبدأ الرئيسي التي تستند عليه حركتنا القومية هو ما صدرنا به هذا الكلام:

الدين لله والوطن للجميع

ووصل كتاب الثوار إلى بطرس كرم واتصل به ما قرروه من عدم الرغبة في الاصطدام به فتحرك فيه شعور الانتقام وظن أنهم خافوه فأرسل بعض رجاله إلى مزرعة برغز وهي لآل شمس من دروز حاصبيا فكمن لهم شكيب وهاب ولما وصلوا وعددهم ١٦ مقاتلاً إلى قرب المزرعة قبض عليهم شكيب وجردهم من أسلحتهم وأطلق سراحهم وأعادهم إلى الجديدة قائلاً لهم «أذهبوا يا إخواني وأبلغوا جميع إخواننا المسيحيين أننا لا نريد بهم شراً ولا نرغب في محاربتهم. بل نود قتال الفرنسيين» فذهبوا إلى إخوانهم ولم يغيبوا طويلاً حتى عادوا جميعاً لمهاجمة المزرعة فقابلهم شكيب بالرصاص وقتلهم فارتدوا إلى الجديدة وانضموا إلى القوة الفرنسية المرافقة فيها وتحصنوا في الاستحكامات الجديدة المنشأة حولها فحمل عليها الثوار فدار حولها قتال عنيف يوم ١٥ نوفمبر امتد ساعات وانتهى بانتصار الثوار واحتلالهم الجديدة فتراجع الفرنسيون إلى النبطية فطاردهم الثوار حتى جسر الخردلة ووقفوا عنده بعد ما نسفوه، لأنه أول حدود لبنان القديم، وكان من خطة الثوار أن لا يدخلوه، وقد اشترك معهم في هذه المعركة عدد من أهالي العرقوب وهم مسيحيون وفريق من عرب الفضل التابعين للأمير محمود الفاعور.

منشوران جديدان

وعلى أثر حدوث ما حدث من الاصطدام في كوكبا وقد استغلها الفرنسيون ومن الأهم فشوهوا سمعة الثورة وأوغرو صدور بعض بسطاء المسيحيين من الذين لم يطلعوا على حقائق الأمور - أذاع زيد الأطرش بيانين في البلاد وجه الأول إلى الطوائف الإسلامية في جبل لبنان، والثاني إلى اللبنانيين كافة وهذا نصهما:

الدين لله والوطن للجميع

قيادة حملة إقليم البلان

إلى وجوه وأعيان الدروز والسنيين والشيعيين في جبل لبنان

أيها الإخوان:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وبعد: فقد بلغنا أن الحكومة الفرنسية تجردكم من سلاحكم وتسليح إخوانكم أبناء الطوائف الأخرى بحجة الخطر على سلامتهم الناشئ على زعمها عن الثورة السورية الوطنية. على أننا نعلم نحن كما تعلم الحكومة نفسها أن لا داعي لهذا السلوك الغريب الذي لم يسبق له مثيل في هذا العصر في أية بلاد من بلاد الله، ذلك لأن أبناء البلاد الذين تربطهم الروابط القومية وتشد بعضهم إلى بعض المصالح الوطنية ليسوا في حاجة إلى هذه التدابير الضارة، وهم في خير وسلامة لولا سوء إدارة الحكومة المنتدبة، ولولا أعمالها الصادرة عن نيات غير سليمة.

ولقد بات من الجلي الواضح أن الحكومة المستعمرة تريد أن تخدع العالم الخارجي باقناعه أن الثورة الوطنية هي ذات صبغة دينية، وذلك يقر في أذهان الأمم المتقدمة أن انتدابها لسورية هو أمر ضروري لسلامة الإقليات وصيانة حقوقها، لذلك فإن من الفروض الواجبة على كل من في قلبه إخلاص لوطنه وحب للحرية أن يبذل أقصى مجهوده ليكذب هذه المزاعم ويثبت لهذه الحكومة أنه غير راض عن سياستها.

ولقد أسرعنا بالكتابة إليكم لعلنا أن تجريدكم من السلاح وتوزيعه على إخوانكم الآخرين قد يوقظ في نفوسكم شعورا غير صالح تجاههم ويحملكم على النفور منهم والريبة فيهم، وبالتالي قد ينشأ عن هذه الحالة حوادث تضر بالوطن وتؤذي القضية الشريفة، والأغراض التي يسعى إليها رجال الثورة الوطنية. ولا يخفى أن هذه النتيجة هي الغرض الذي تقصد إليه سياسة الحكومة، لأنه يساعد على رسوخ قدمها في البلاد ويمكنها من الثبات في ربوع الوطن، إذ يسقط بين يديها فريسة منهوكة القوى بسبب التطاحن الداخلي. ولقد كتبنا بيانا عاما للبنانيين الكرام وأوضحنا فيه أننا لا نريد في حركتنا الحاضرة إلا سورية الداخلية. فلا محل إذا لقلق أحد على مسألة الحدود وأمطنا فيه اللثام عن سوء نية الحكومة بسيرها في هذه السياسة الفاسدة، وأوضحنا الأغراض الحقيقية التي نسعى إلى تحقيقها بواسطة الثورة، وإننا لعلی ثقة أن الذين كانوا يجهلون الحقيقة من اللبنانيين ممن حملتهم سياسة الحكومة على مقاومة الحركة الوطنية قد أخذوا الآن

يدركون أن مساعدتهم للحكومة هي جناية على الوطن وخيانة لقضية الحرية تعافها الشهامة وينبوا عنها الشرف، وقد استدعت الحال أن نختصكم بهذه الرسالة على كره منا، لأننا لا نريد أن نخاطب فريقاً من أبناء الوطن بصفتهم الطائفية، وذلك لكي نحذركم من سياسة الحكومة ونوصيكم أن تكونوا صبورين، ونحثكم على التقرب من إخوانكم وبنى جلدتكم ووطنكم أبناء الطوائف الأخيرة ونرجوكم أن تزيلوا بحسن سلوككم وصبركم كل سوء تفاهم بينكم، وأن تتفقوا جميعاً على الذين يسعون لتكدير العلاقات الودية من الجهلة والسفهاء الذين لا يدركون ما يصنعون فتضربوهم بيد من حديد، واننا لنرجو أن تكونوا أنتم وجميع أبناء وطنكم الآخرين عند ظننا بكم من الحصافة والتعقل والوطنية الصادقة والسلام عليكم.

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥ باسم قائد الجيوش الوطنية العام

زيد الأطرش

- ٢ -

إلى اللبنانيين الكرام الدين لله والوطن للجميع

أيها الإخوان

لا شك في أنكم تعلمون الأسباب الوجيهة التي أكرهت سكان سورية الداخلية على القيام في وجه السلطة الاستعمارية الفرنسية، وأنكم فوق هذا تعلمون أن هذه الثورة التي بدأت في جبل الدروز قد عمّت الآن بلاد سورية الداخلية، لأن مظالم الحكومة لم تكن مقصورة على جبل الدروز، بل كانت ولا تزال عامة تشمل جميع البلاد الواقعة تحت الانتداب الفرنسي، فالثورة الآن هي ليست درزية محلية، بل هي سورية وطنية يشترك فيها جميع أبناء سورية على اختلاف مذاهبهم وهي تقصد إلى أغراض وطنية بحتة لا شأن فيها للفوارق والنزعات الدينية، ولقد كنا أذعنا عدة بيانات في البلاد الداخلية أوضحنا فيها المبادئ التي تستند إليها الثورة والأغراض التي ترمى إليها فأدرك القسم الأول من إخواننا مسيحي البلاد حقيقتها ولم يتأخروا عن الاشتراك فيها تلبية لدواعي القومية والوطنية على أن الحكومة الفرنسية كرهت أن يعلم العالم الخارجي أن في سورية روحاً

وطنية وشعورا صحيحا بالإخاء الوطنى، فعمدت إلى أتباعها من المغرورين المخدوعين فزينت لهم أن يقفوا فى جانبها ضد الحركة الوطنية، وبذلت قصارى جهدها لبذر بذور الشقاق بين أبناء البلاد مستثمرة الفروق المذهبية. ولقد بلغ من سوء نيتها أنها سلحت فريقا من أبناء البلاد، وجردت الفريق الآخر من سلاحه، لقوهم العالم أن هناك خطرا على الأقليات، ولتوهم الفريق الذى سلحته أنها حريصة على سلامته حال كون هذا العمل يؤدي حتما إلى إيقاظ سوء الظن فى الفريق الآخر، ويحمله فى التالى على الحيطة والوقوف موقف النفور من أبناء قومه ووطنه، ولا يخفى أن الغرض الرئيسى من هذه السياسة الفاسدة هو تحويل الثورة من صبغتها الوطنية إلى حرب ذات صبغة دينية شينعة الحال والنتيجة، وذلك كى يقنع الرأى العام فى أوربا أن وجود الانتداب الفرنسى فى سورية هو أمر ضرورى تتوقف عليه سلامة فريق من السكان.

ولقد جنت الحكومة أول ثمرة من ثمار سياستها فى الحادثة المؤسفة التى وقعت فى قرية كوكبا من أعمال مرجعيون، إذ سمحت بأن تحتشد فيها عصابات مسلحة بعد أن حرصتها على مقاومتها الحركة الوطنية، وعند مرور فريق من جيش الثورة بقرب كوكبا أطلق هؤلاء الرجال الرصاص على الجيش الوطنى من دون سبب موجب فقتلوا ثلاثة من رجاله.

وأسرع قائد القوة إلى التفاهم معهم بنفسه ومعه كاهن القرية، ولكنهم عادوا فأطلقوا الرصاص وقتلوا الكاهن المذكور ورجلا رابعا من رجال الجيش، فاضطر القائد عند ذلك إلى الدفاع عن أرواح أتباعه وعن شرفه وشرف الثورة الوطنية وحصل ما حصل مما كان له الوقع السيئ فى نفوسنا. مع علمنا أنه لم يكن ليحصل لولا سياسة الحكومة المبنية على قاعدة التفريق بين العناصر، ورمى بعض أبناء الوطن بالبعض الآخر توصلا إلى إضعافهم جميعا. ثم روجت الحكومة الدعوة الي التجمع في جديدة مرجعيون بقصد خلق جيش من الموارد لمقاومة الحركة الوطنية الاستقلالية وذلك بحجة الدفاع عن حدود لبنان.

فانخدع بعض أبناء الوطن من سكان لبنان وأسرعوا إلى حمل السلاح، ثم جاء منهم فريق إلى جديدة مرجعيون بقيادة بطرس بك كرم، وفى ليلة ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥ هاجم فريق من هؤلاء المتطوعين قرية برغز بقصد حرقها وقتل سكانها كما علمنا من النذر التى جاءتنا قبل وقوع هذا الاعتداء، ولكن برغز كانت محمية بقوة أرسلت لصد المعتدين فوقع

منهم بيد الحامية ستة عشر رجلاً أسرى وصد الباقون عن برغز. وقد أطلق قائد الحامية سراح الأسرى بعد أن أفهمهم خطأهم، وأوضح لهم أن الثورة هي وطنية نزيهة عن النعرات الطائفية. على أن عصابة كرم أخذت في إطلاق الرصاص على برغز، فجرت بعملها الطائش الجيش الوطني المربط في حاصبيا، ولم تلبث أن تراجعت أمام هذه النجدات إلى الجديدة فدخلت وراءها واشتبكت مع القوة الفرنسية وأجلتها عن البلدة كما هو معلوم. ووضح من هذا البيان أن مجيء بطرس كرم ومن معه إلى الجديدة كان جناية عليها وعلى الوطن، إذ ساعد على خلق سوء التفاهم بين رجال الثورة الوطنية وإخوانهم موارنة جبل لبنان، وذلك في زمن قد استقبلنا فيه عهدا جديدا هو عهد القومية والوطنية الشاملة، وأصبح من الجناية على هذا الوطن المعذب أن يقوم من أبنائه فريق يزيد في مصائبه بسعيه لتثبيت أقدام الأجانب فيه، وذلك جريا وراء نزعات قد علمت جميع أمم الأرض أنها شر داء يصيب الأوطان، وأنها علة الضعف والتفكك في كل مجتمع من المجتمعات البشرية.

أننا نخاطب منكم جماعة المتنورين وناشدهم بأن يذكروا ما عليهم من الواجبات تجاه الوطن والتاريخ، ونطلب إليهم أن يشتركوا معنا في السعي للقضاء على روح التفرة التي تود الحكومة المنتدبة أن تخلقها وتنميها لتستغلها لمصلحتها الاستعمارية، وأما مسألة الحدود بين سورية الداخلية وبين لبنان فهي من الأمور التي يصح البحث فيها بعد الفراغ من إنقاذ البلاد من الاعتداء الأجنبي، وإذا استدعت الضرورة العسكرية الاستيلاء على أمكنة معينة فلا داعي للقلق، إذ إن المعول في هذا الشأن هو ما يتقرر بعد استتبار الحال في البلاد. ونرجو أن لا يفوتكم أيها الإخوان أننا نقاوم دولة أجنبية لم تدع شيئا مما يؤذي وطننا وذرائنا إلا فعلته، كأنها موكلة بهلاكنا وخراب ديارنا ولقد بلغ من حقد قواد الجيش الفرنسي وشغفهم بإلحاق الضرر بنا وينهضتنا الوطنية أنهم قذفوا من أول هذه الثورة حتى الساعة ما يزيد على الثمانمائة ألف كيلو من الديناميت علينا وعلى أطفالنا ونسائنا، فهل ترون بعد هذا من الشهامة والمروءة أن تكونوا أنصارا لهذه الدولة التي لم يأنف عمالها من استعمال هذه الوسائل الفظيعة للوصول إلى أغراضها الاستعمارية؟

ثم هل تجدون في مصلحتكم أن تؤسسوا عدا بينكم وبين إخوانكم سكان الداخلية

وهم الأكثر عددا؟ وهم فوق هذا المصممون على أن يتخلصوا من الانتداب الفرنسي، ولو اضطروا إلى محاربة كل من شاء أن ينتصر لعدوهم؟.

أننا لفي انتظار جوابكم. هل في هذا البيان كفاية لإزالة ما علق بأذهان بعضكم من الخطأ الناتج من الدعاية الكاذبة أم غير ذلك؟ والسلام عليكم.

باسم القائد العام لجيش الثورة الوطنية السورية زيد الأطرش

الزحف على راشيا

بعد ما وطدت الحملة أقدامها في إقليم البلان واحتلت قضاء القنيطرة ووادي العجم وحاصبيا سيرت جانباً من قواها إلى راشيا بقيادة حمزة الدرويش، وكانت ترمي من عملها هذا إلى التقدم نحو سهل البقاع، واحتلال رياق وقطع خط الاتصال بين دمشق - بيروت بالسكة الحديد فبلغتها يوم ٢٠ نوفمبر وكان فيها عدد من الجنود الفرنسيين تحصنوا في قلعة الأمراء الشهابيين، وصمموا على الدفاع فقابل وفد من سكانها حمزة الدرويش راجياً عدم احتلال بلدتهم خوفاً عليها من التدمير، فأجابهم أنه لا بد له من تنفيذ الأوامر التي يحملها وتقضى عليه باحتلالها. ويقال في بعض الروايات إن عدد المهاجمين من الثوار ما كان يقل من الألفين. أما عدد القوة التي تحصنت في القلعة للدفاع عنها فهذا بيانها:

٣٥٠ جندياً فرنسياً و ١٥٠ مارونياً مجندين في الجيش الفرنسي و ٧٠ مسيحياً متطوعاً من أهل راشيا.

بدأ الثوار هجومهم الشديد على راشيا عند زوال يوم الأحد ٢٢ نوفمبر وانقسموا ثلاث فرق: فرقة تحمل السلاح الخشبية الاعتيادية وفرقة تحمل القنابل اليدوية ولحفا مغموسة بالكان، ورجالهما يتقدمون ومن ورائهم فرقة حملة البنادق.

هكذا تقدمت هذه الفرق من ثلاث جهات فكانت الحامية تمطرهم من القلعة وابلا من الرصاص والمدافع الرشاشة والقنابل اليدوية فقتل من متسلقى السلاح ما لا يقل عن المائتين، وكانوا يهجمون هجوماً متواصلاً فلا يصل من المهاجمين إلا العدد النزر ثم يتجندل



جثث الشهداء أمام قلعة راشيا



كوكبة من فرسان الجاهدين في الغوطة رافعة لواء النصر

هؤلاء عند السور، وكانوا فى كل هجمة يتمكنون من رمى شئ قليل من المواد المحرقة. وبعد تضال عنيف دام أربع ساعات على هذا المنوال جهز الثوار قسما آخر هجم على بابى القلعة من الجهتين الشرقية والغربية فأحرقهما بالنار وكسرها بضرب الفؤوس، وكانت الفرقة السباهية على باب الجهة الشرقية تقابل المهاجمين بالسلاح، وكان سلاحها السيوف، وكانت فرقة الروسين تقابلهم من الجهة الغربية برعوس الحراب وما كان المهاجمون يرتدون،

مدخل الجهة الغربية سرداب طوله عشرة أمتار وعرضه متران كان الثوار يلجأون منه عشرة عشرة فإذا ما انتهوا إلى آخره وأوشكوا أن يدخلوا ساحة القلعة يقابلهم الروسون بالحراب فيتجندلون فيثب وراءهم عشر آخرون خمسة منهم يسحبون جثث القتلى إلى الخارج لتفتح المعبر والخمسة الآخرون يهجمون إلى الداخل فيصيبهم ما أصاب الذين هجموا قبلهم. وظلت هذه الهجمة على هذا الشكل المربع أربع ساعات وما زال المواتيون يخرجون الجثث ويكدسونها قرب السور حتى جعلوا منها سلما إلى أعلى الأقبية فتسلقوا عليها إلى سطح قبو لا يعلو عن الأرض من الخارج أكثر من خمسة أمتار وشرعوا من هنالك يساعدون الفرقة المهاجمة من الجنوب بالحريق.

وكانت الفرقة المهاجمة من الجنوب تواصل التسلق على السلالم وترمى النيران على بيوت القلعة فاحترق قسم كبير من تلك البيوت وتصاعد الدخان وانتشر يعمى عيون العساكر.

وكان يدافع فى هذه الجهة من الجيش المختلط ومن الجندرية اللبنانية ومتطوعة الأهالى ففرغت ذخيرته، وعم الحريق تلك الجهة بأجمعها. فانسحب المدافعون إلى الجهة الشمالية - أى من القصر إلى دار بيت مفرج فى القلعة وكانت النيران لا تزال مشتعلة فى بيوت آل شاتيل ومالك وخورى ضمن القلعة جنوبا.

فتحصن الدرك فى الجهة الشمالية وتحصن الثوار فى هذه الجهة المحرقة وصنعوا لهم من خيول العساكر المربوطة فى ميدان القلعة متاريس. فاطلقت الجندرية من الجهة الشمالية تارها على الخيل فصرعتها وصار تبادل النيران من الشمال إلى الجنوب سجالا والمسافة بين المترايين لا تزيد على المائة والخمسين مترا، وكانت الطيارات أسرابا عديدة تصب قنابلها على المهاجمين من كل جهة. لهذا لم يتمكن من ولوج القلعة أكثر من مائة وخمسين منهم.

وفى أثناء هذا الصراع كانت الهجمات على كل جهة من جهات القلعة الباقية متواصلة بلا انقطاع.

وفى يوم الاثنين الساعة الثانية بعد الظهر تمكن المهاجمون من دخول القلعة من جهتها الجنوبية.

وفى منتصف ليل الاثنين - الثلاثاء وصلت النجدة الفرنسية على الترتيب الآتى: وصلت فرقة من رفاق إلى أسفل المحيطة فنصب مدفعتها الثقيلة هناك، وأخذت تطلق المدافع حول القلعة وقامت الخيالة منها تحت حماية المدافع بحركة التفافية من جبل زهر الأحمر إلى سهل كفرقوق غربى راشيا وشمالها، وإلى جهات بستان عين اللبوة والعقبة جنوبا، وفى الوقت نفسه كانت نجدة قدمت من جزيين ونامت فى قرية كفر مشكة غربى راشيا، ونصب مدافعها الجبلية تحت كنيسة كفر مشكة، وأخذت تطلق مدافعها من هناك على راشيا وتقدمت عساكرها تحت حماية نار المدفعية فى مضارب بيت كيفا وكروم المنشار التابعة لراشيا.

واشتبكت العساكر التى وصلت إلى راشيا بالقتال مع فريق كبير من الثوار الذين انسحبوا إلى حاصبيا جبل الشيخ الشرقية الجنوبية مارين بعين عطا، وانسحب بيت العريان وبعض دروز القرى الشمالية إلى قرية عيحا ونجت الحامية فى القلعة وسيطر الجيش على راشيا صباح الثلاثاء ٢٣ منه.

وقتل الكابتن غرانجية فى اليوم التالى للهجوم أصابته رصاصة فى صدره بنما كان يتفقد الحامية ويستكشف حركات الثوار فتسلم القيادة الكابتن جروس دى مارلياف وقد كانت معركة راشيا هذه من أعظم معارك الثورة بما أبداه الثوار من بسالة نادرة، ولو تم لهم الاستيلاء على القلعة والزحف نحو رفاق وزحله لتبدل شكل الثورة ولأدركت فوزا كبيرا. وفقد الفرنسيون فى معارك راشيا عدا الكابتن غرانجية الكومندان تينيه قتله الثوار أيضا وتهدمت معظم بيوت راشيا وأصبحت خرابا.

حملة الإقليم الثانية

وفى أواسط شهر ديسمبر سنة ١٩٢٥ وصلت إلى قرية الكفير من قرى حاصبيا حملة بقيادة متعب الأطرش قائد مشاة الدروز قادمة من الجبل، وبعد ما قضت فيها يومين غادرتها لمهاجمة مركز «شويا» شرقى حاصبيا والمشرف على كل تلك الجهات، وقد حصنه

الفرنسيون ووضعوا فيه ١١ مدفعا كبيرا وكثيرا من المدافع الرشاشة. ولما دنا الثوار منه أصلتهم المدافع نيرانا حامية فابتعدوا عن خط النار حتى الصباح ثم تابعوا سيرهم إلى قرية المحيطة بعد ما حرقوها وعادوا إلى شويبا من دون أن يشتبكوا مع الثوار الذي لحقوا بهم وتسلسلوا بين الأدغال والشعاب حتى بلغوا شويبا فحاصروها مدة خمس عشرة ساعة وكانوا يدخلونها لولا أن فرقة من المتطوعين الموارنة خرجت منها ليلا ودارت من جهة الجنوب حتى صارت وراء الثوار وهاجمتهم فأصبحوا بين نارين فارتدوا ثانية إلى الكفير ثم قصدوا قرية عين عطا فمجدل شمس وهذا نص الكتاب الذي أرسله متعب إلى سكان مرجعيون وأطرافها:

جناب الأجلء الأماجد الحاج محمد أفندى وعلى أفندى وخنجر أفندى العبد لله وعموم آل عبد الله فى قرية الخيام المحترمين،

بعد سؤال خاطرکم، نعرفکم أنه واصل انذار لتحت يد الحاج عبد الله أبو سمرة وأخيه يوسف أبو سمرة من إبل السقى لأجل يبلغوه لمسيحي حاصبيا ومرجعيون فعند اطلاعكم عليه تفهمون مضمونه، والآن إن الخطة التى اتخذت قبلا لم تكن مدربة لأننا غرب الديار وحصل من ورائها ما حصل.

وعليه أن قدر الله بأشرنا بتدابير جديدة منظمة والتوفيق على الله، تأكدوا أيها الأفاضل أننا لانقصد الاعتداء على أحد، بل نحن مقاومون رجال فرنسا الذين يريدون استعمار بلادنا، ونحن لسنا ضد رجالها الأحرار الذين يريدون لنا كل خير، أما من جهة المسيحيين الذين تسلموا أسلحة من الحكومة بقصد مقاومتنا سوف نريهم منا ما يستحقونه وخصوصا أهالى راشيا الفخار الذين يضيقون على رجالنا العابري الطريق، وقد قتلوا منهم حصانا وجرحوا واحدا من الذين يعتمد عليهم.

ثم بلغنا أن مسيحيى بلدتكم نهبوا حاصبيا ودخلوا مع الفرنسيين إليها فإذا استحسنتم إبلاغهم بإرجاع ما نهبوه حيث لا يمكننا التغاضى عنهم وترك حقنا عندهم ولولا نظرکم عليهم لكننا غير عاجزين عن تأديبهم فإذا لم يقبلوا نصيحتكم عرفونا.

لقد صادرت رجالنا بعض المكارين الذين أتوا من بلدتكم إلى القنيطرة وصار تركهم إكراما فبلغوا المكارين أن لا يعوبدوا ثانيا إلى القنيطرة خوفا من وقوع سوء التفاهم ودام بقاكم.

أخوكم متعب الأطرش

حرفى ٢٥ جمادى الثانى سنة ١٣٤٤

- ١٢ -

دمشق بعد الكارثة

كان ضرب دمشق بالقنابل يوم الأحد ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٥ من أعظم حوادث الثورة السورية فلفت إليها الأنظار، وجعلها موضع الاهتمام - كما كان موضع استنكار العالم واستهجانته.

بدأ الفرنسيون بإطلاق النار على دمشق فى الساعة الرابعة بعد ظهر الأحد ١٨ أكتوبر من قلعة المزة - وهى تطل على المدينة من غربيها - من دون أن يسبق ذلك إنذار للأهالى العزل الأبراء أو للأجانب أو للقناصل خلافا لما تقتضى به القوانين الدولية، وانقطع الضرب ليلة الإثنين، وفى صباحه حلقت فى الفضاء طيارتان وبدأتا بإطلاق النار من رشاشاتهما ثم تبعهما إطلاق النار من قلعة المزة ومن قلعة دمشق وهى واقعة فى وسط المدينة تقريبا فكانت القنابل وتتساقط فى الأحياء الإسلامية، وهى حى الميدان والشاغور ومئذنة الشحم وباب الجابية وشارع سيدى عامود، حيث المنازل التاريخية الفخمة فتدكها دكاً على رؤوس أصحابها وتجعل عاليها سافلها وتدمرها تدميراً.

واستمر إطلاق المدافع من صباح الاثنين حتى صباح الثلاثاء بمعدل قنبلتين كل ثلاث دقائق الأولى من قلعة المزة والثانية من قلعة دمشق إحداها مدمرة والأخرى محرقة.

ولما طال المطال واشتد الرعب وساد الفزع والهول تجمع بعض الوجهاء وذهبوا بهيئة وفد إلى الجنرال غاملان فى الساعة العاشرة من صباح الثلاثاء يرجونه إيقاف الضرب رحمة بالأطفال والنساء وخوفاً على ما بقى من المدينة، فأجابهم أنه لا يمكنه وقف الضرب إلا عند الظهر وبشرط أن تدفع دمشق للسلطة الفرنسية حتى ظهر يوم السبت ٢٤ أكتوبر مائة ألف ليرة عثمانية ذهباً (فكأنه يريد أخذ ثمن القنابل التى ضربت بها المدينة مضاعفة) وتسليم ثلاثة آلاف بندقية على أن يكون مع كل واحدة مائة طلقة فقبلوا ما عرضه إنقاذاً للشعب من الهول والرعب، وأنذرهم بأنه إذا لم يدفع المال وتسلم البنادق فى الوقت المعين فسيستأنف إطلاق القنابل ويدمر المدينة تدميراً.

ووقف الضرب فعلاً عند الظهر، وسكن الاضطراب قليلاً وتنفس الناس الصعداء

وأدركوا أنهم سينامون ليلتهم بهدوء بعد ما حرموا النوم ثلاث ليال، ولكن الذى ألهم وسأهم هو إرسال السلطة سيارتين مصفحتين إلى شارع مدحت باشا، وهو من أكبر شوارع دمشق التجارية، تطلقان قنابلهما على أبواب المخازن التجارية وتحطمها فيلقى جنود كانوا يسيرون وراء السيارتين قطعاً من النفط الملتهب فتلتهم المخازن والحوانيت والبيوت مما سبب أضراراً عظيمة للتجار، كما أدى إلى قتل كثير من النفوس البريئة.

وانقضت أيام الأربعاء والخميس والجمعة واقترب السبت، وهو الموعد المضروب لدفع الغرامة وتسليم السلاح فوجم الناس وارتاعوا لأنه ليس فى إمكانهم الدفع ولا التسليم، وأخذوا يهجرون بيوتهم ومنازلهم إلى حى الصالحية، وقد ظل فى نجوة عن التدمير لأنه أهل بالفرنسويين، وزاد الطين بلة الإذاعة التى أذاعها قنصل بريطانيا العام فى دمشق بين رعايا دولته مساء الجمعة ونصها:

«نظراً لعدم إمكان تسليم السلاح المفروض على الأهالى ودفع المال اللازم، ونظراً لأن السلطة ستضرب بقنابلها المدينة مرة أخرى صباح غد السبت فعلى الرعايا البريطانيين أن يأتوا إلى دار القنصلية قبل صباح السبت مزودين بإعاشة تكفيهم بضعة أيام ومصحوبين بجوازاتهم وأوراقهم المثبتة».

ووصلت ليلة السبت أوامر مشددة من باريس تقضى بإيقاف أعمال التخريب والتدمير فى دمشق مهما كانت الظروف، فاكثفى ولاة الأمور بأن ضربوا ضريبة إضافية على المدينة قدرها عشرة آلاف ليرة عثمانية ذهباً جزاء عدم دفع الغرامة فى موعدها ومدوا أجل المهلة حتى ظهر يوم الخميس ٢٩ أكتوبر وقالوا إن كل يوم ينقضى بعد ذلك ولا تدفع فيه الغرامة يضاف ٥٠٠ ليرة عثمانية ذهباً إلى حساب دمشق ريثما تدفع كاملة، فسكنت النفوس قليلاً وزال خطر العودة إلى أعمال التخريب والتدمير. وألفت الحكومة لجاناً فى الأحياء لجمع المال والسلاح مع الغرامات الإضافية.

ولما كان من المتفق عليه أنه لا سلاح فى دمشق فيقدم إلى السلطة عمداً ولاة الأمور الفرنسويين إلى طريقة غريبة، وذلك أنهم استخرجوا بنادق قديمة كانت مدفونة فى قلعة دمشق وسلموها إلى متطوعة الشركس فعرضوها فى الأسواق بسعر عشر ليرات للواحدة فأقبل عليها الناس واشتروها وسلموها للجان، وبلغ الأمر ببعض هذه أنها كانت تكتفى بقبض ثمن البندقية ثم تسدها للسلطة مباشرة. والويل كل الويل لمن لا يدفع ثمن البندقية

المفروض عليه، فقد كان متطوعة الشركس يقتحمون بيته ويأخذون كل ما فيه من تحف وسجاد ونفائس لتباع سدادا لثمن البندقية، وبهذه الطريقة جمعوا من دمشق ٣٠ ألف ليرة ثمنا للبنادق، أما الغرامة المالية وقدرها مائة ألف ليرة ذهباً فقد دفعتها الحكومة إلى جيش الفرنسي وجبتها من المكلفين مع الأموال الأميرية،

وسكنت الحالة في يومى السبت والأحد وكانت المدينة مقفلة في خلالهما ثم عادت ففتحت أبوابها يوم الاثنين، وأقبل الناس على الهجرة - وقد منعتها السلطة الفرنسية في خلال الأسبوع الذى وقع فيه الضرب، وقدر عدد الذين غادروا دمشق في تلك الأثناء بخمسة وعشرين ألفاً قصدوا إلى بيروت ولبنان وفلسطين ومصر،

أعمال العصابات في الغوطة

لما توالى إطلاق المدافع على دمشق في يومى الأحد والاثنين ١٨ و ١٩ أكتوبر وأعلنوا أنهم لن يكفوا عن الضرب حتى يغادروا رجال العصابات ويجلو عنها، انسحب هؤلاء مساء الاثنين عائدين إلى ملاجئهم في الغوطة،

وكان في الغوطة يومئذ ثلاث عصابات قوية: عصابة حسن الخراط، وقد تحصنت في الزور على أبواب دمشق، وعصابة جمعة سوسق - وكانت تعمل في جبال قلمون - وعصابة رمضان شلاش وكانت ترابط في شمال الغوطة، وكان نسيب البكرى يشرف على هذه العصابات ويتولى القيادة العليا في الغوطة وفي قلمون،

تخريب قرى جديدة

وعادت العصابات بعد مغادرتها دمشق إلى نشاطها في الغوطة فأرسل الفرنسيون القوى لمنازلتها فردتهم فأرسلوا طيارتهم يوم ٣٠ أكتوبر فألقت قنابلها على قرى اليهجانة والغزلانية وتل مسكن ودير سلمان فدمرتها،

ولابد لنا من القول بهذه المناسبة أن وفداً من أهالى دمشق زار يوم السبت ١٧ أكتوبر رئيس الحكومة السورية يومئذ - وذلك بعد ما كانت السلطة الفرنسية قد حرقت المليحة والبلاط وجسرين ودير بحدل وجرمانا، ونهبت مواشيها وأبقارها ومفروشاتها وأثاثها،

فشرد نساؤها ورجالها وأطفالها على وجوههم وإجأوا إلى دمشق - وأبان له أن السلطة بإحراقها القرى وتدميرها تزيد في عدد رجال العصابات الثائرة، لأن كل من تحرق داره يرسل نساءه إلى المدينة ويسعى للحصول على بندقية، وينضم إلى الثوار فلم يلقوا جواباً. ودارت معركة عنيفة يوم ٢١ ديسمبر بين عصابة حسن الخراط والفرنسيين انتهت بارتداد هؤلاء إلى دمشق.

إعلان الإدارة العرفية في دمشق

وفي مساء ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥ أذيع بلاغ رسمي بإعلان الإدارة العرفية في دمشق وحواران وهذا نصه:

المادة الأولى - تعلن الإدارة العرفية في مدينة دمشق وسنجدى دمشق وحواران اعتباراً من ظهر يوم الأربعاء الواقع في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥.

المادة الثانية - تخول السلطة العسكرية في المناطق التي أعلنت فيها الإدارة العرفية حسب المادة الأولى صلاحيات القضاء والضابطة التي تقوم بها السلطة الملكية، وذلك في الجنايات والجنح التي تقترب ضد سلامة المنطقة وجيوش الدولة المنتدبة والنظام والأمن العام - وفقاً لنصوص القرار رقم ٤ س تاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٢٥.

المادة الثالثة - تقوم السلطة العسكرية بتطبيق الصلاحيات الملمع إليها بالاتفاق مع حضرة المفوض السامي أو مندوبه.

المادة الرابعة - الواجبات الناجمة عن أحكام هذا القرار رقم ٥ س تتناول جميع الأشخاص الموجودين بأية صفة كانت في المناطق المعلنة فيها الإدارة العرفية.

المادة الخامسة - تتأثر الإدارة الملكية على القيام بالصلاحيات التي لم تجرد عنها بموجب هذا القرار.

المادة السادسة - أمين السر العام والسلطات الملكية والعسكرية من فرنسوية وسورية مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ أحكام هذا القرار.

وأذيع مع هذا البلاغ البيان الرسمي الآتي - وهو موجه إلى أهالي مدينة دمشق ولواء

دمشق ولواء حوران المحترمين ونصه:

قامت عصابات فى ضواحي دمشق بتعديات على الأملاك الأشخاص، وقد تجرأ بعض الأشقياء على إحداث الاضطرابات حتى فى المدينة نفسها.

ولهذا فإن المفوض السامى قد عزم عزمًا ثابتًا على الإسراع بدون إمهال لوضع حد لهذه الحالة التى لا تحتل، وهو يدعو الأهالى جميعهم لمساعدته بثقة تامة للمحافظة على النظام الذى لابد منه، ليتمكن كل شخص من أن يعيش ويشغل فى أمان وسلام.

ورغبة فى الوصول إلى هذه الغاية فإن الجنرال المفوض السامى الذى زودته حكومة الجمهورية الفرنسية بالسلطة المطلقة يعلن الأحكام العرفية فى مدينة دمشق وسنجدى دمشق وحوران.

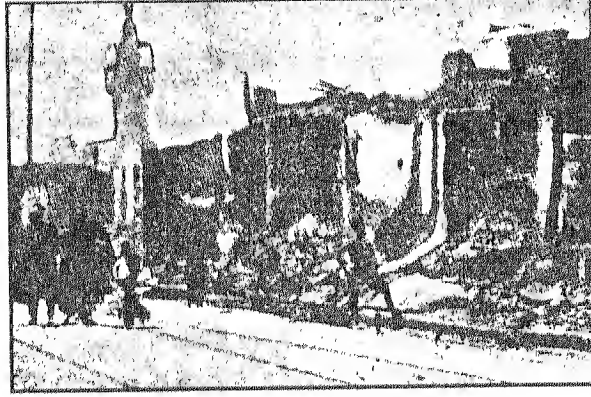
على الجميع أن يفهم الأهالى أن هذه التدابير لم تتخذ إلا لصالحهم ولتتمكن من إعادة الحياة فى أقرب وقت إلى مجراها الطبيعى.

على جميع الأهالى أن يراعوا بكل دقة جميع الأوامر والأحكام الصادرة من السلطات العسكرية والمدنية وأن يكونوا على ثقة من أن لا غاية من هذه الأوامر والأحكام إلا الخير العام، ولم يوح بها إلا الرغبة فى المحافظة على مصالح كل فرد من الأهالى وأملاكه وحرية.

لا تبقى الأحكام العرفية إلا أثناء الاضطرابات السائدة حاليا، ويستعمل المفوض السامى ما فى وسعه لإعادة الأمن العام فى ناحية دمشق، فيتمكن أهالى المدن والقرى قريبا من العودة إلى أشغالهم التى انقطعوا عنها، وتتمكن سلطاتها بالثقة والتعاون مع الدولة المنتدبة من وضع التشكيلات الجديدة التى تترتب عليها إدارة البلاد.

معركة بلدة وبيلة

حدثت هذه المعركة يوم ٢٩ نوفمبر، فقد ذهب نزيه المؤيد فى هذا اليوم إلى جوارح الميدان فى دمشق مع ٥٠ فارسا للانتقام من سليم المفتى الذى كان يقوم بتأليف عصابة تقاتل الثوار فى صفوف الفرنسيين، فخرج الجند، للقاءه فاستدرجهم حتى قرب قرية وبيلة وتبعد عن دمشق نحو ٥ كيلو مترات، وصمد لهم ووقف لقتالهم، وكان متعب الأطرش أول من قدم لنجدة مع ٨٠ فارسا من رجاله كانوا يرابطون فى قرية الست، ثم جاء على الأثر



شارع الجزماتية في حي الميدان بعد تدميره



قصور آل البكري في دمشق بعد مدمرها الفرنسيون في شهر
أكتوبر سنة ١٩٢٥

سعيد العاص وعلى الأطرش وعبد القادر سكر ومحمد عز الدين الحلبي بمشاته فدارت معركة عنيفة امتدت من الصباح حتى المساء، والتحم الفريقان خلالها وتقاتلوا بالسلاح الأبيض، وانتهت بانهزام الجيش وتراجعته إلى دمشق تاركاً نحو ١٠٠ قتيل سقطوا في أقينية الماء. علاوة على كثيرين من القتلى والجرحى وطارد المجاهدون الجيش وهم يضربون في أقينية حتى وصلوا إلى ثكنة العريزية في وسط حي الميدان فقتلوا على بابها ضابطاً فرنسياً وغنموا ١١ رشاشة وكمية كبيرة من العتاد.

وسيطر رجال العصابات على الغوطة خلال تلك الفترة وانتشروا في قلمون والنبك وبلغوا قرية القصير وهددوا حمص شمالاً، كما انتشروا في وادي بردى غرباً جاعلين دأبهم تعطيل السكة الحديد بين بيروت ودمشق وقد عطلوها مرات عديدة، كما انتشروا على طول سكة حديد دمشق - درعا جنوباً، وكانوا يعطلونها من أونة إلى أخرى فترسل السلطة القوات لإصلاحها.

دى جوفنيل فى مصر ودمشق

فى يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ نشر فى باريس المرسوم الخاص بتعيين المسيو هنرى دى جوفنيل العضو فى مجلس الشيوخ مندوبا ساميا لفرنسا فى سورية بدلا من الجنرال سرايل، وفى يوم ١٣ منه فاه بحديث مع مكاتب جريدة الأهرام فى باريس بسط فيه سياسته بسطا وافيا ومما قاله: لقد جاء الوقت الذى تعمل فيه السياسة عملها، فإذا كان لابد من استعمال القوة فإننى سأستعملها، ولكن استعمالها يحزننى لأن ما أريد عمله هنالك هو المساعدة فى تنظيم الاستقلال الوطنى تنظيمًا يجعل فرنسا وأوربا توافقان عليه، وقال إنه سيجعل شعاره فى سورية احترام الجميع وسيضع نصب عينيه المستقبل لا الماضى، فيجب أن يستأنف العمل على قاعدة جديدة، وأنه وهو رجل غير عسكرى سيعمل بروح رجل غير عسكرى وأن وطنيته تساعد على فهم وطنية الآخرين.

وقال «وإذا كان الدكتور شهبندر يريد الرجوع إلى سورية، ففى وسعه الرجوع إليها بلا خوف».

زيارته للندن

وفى يوم ١٩ منه ذهب إلى لندن للاتصال بالمستر تشمبرلن وزير خارجية بريطانيا، وقيل أن الغرض من هذه الزيارة الحصول على جميع ما يمكن الحصول عليه من المعلومات التى من شأنها أن تساعد فى مواجهة المعضلة التى تنتظره، والوقوف على دخائل السياسة والأساليب البريطانية فى الشرق الأدنى، وتعيشى مع وزير الخارجية ومع المستر إمرى وزير المستعمرات البريطانية، وقضى معهما نحو ساعتين بحثًا فيها الحالة فى سورية، وتم الاتفاق على الإسراع فى تعيين الحدود بين سورية وفلسطين وسورية والعراق، كما تم على تعاون الحكومتين الإنجليزية والفرنسوية فى ربوع الشرق وتضامنهما.

اتصاله برئيس اللجنة التنفيذية والوفد السوري

ودارت محادثات سرية في باريس بين المسيو دي جوفنيل والأمير جورج لطف الله من جهة، وبين المسيو جايار وزير فرنسا المفوض في مصر يومئذ والأمير ميشيل لطف الله رئيس اللجنة التنفيذية من جهة ثانية، وتم الاتفاق على اتخاذ المبادئ الآتية قواعد لحل القضية السورية وتعهد الأمير ميشيل مبدئياً بحمل اللجنة على قبولها وهي:

١ - تدعى جمعية تأسيسية للاجتماع بطريقة الانتخاب المباشر لوضع نظام البلاد الأساسى على قاعدة السيادة القومية.

٢ - تحدد العلاقات بين فرنسا وسورية باتفاق يعقد بينهما ويكون محققا لمطالب سورية منطبقا على كرامتها.

٣ - يفصل في مسألة الوحدة السورية في المستقبل بين أولى الشأن أنفسهم.

٤ - تنشأ إدارة وطنية حائزة على ثقة البلاد.

٥ - عفو عام بدون استثناء، أما الحق المدني فيبقى لأهله.

وتقرر أيضا أن يأتى المندوب السامى إلى القاهرة فيقابل رجال اللجنة التنفيذية ويحادثهم، وتعلن هذه المبادئ ويباشرون تنفيذها.

ووصل الأمير شكيب أرسلان إلى باريس بعد ذلك بدعوة من المسيو دي جوفنيل وتقابلا وتباحثا في الطريقة التى يجب اتباعها لوقف القتال وحل القضية السورية، وطلب المندوب من الأمير أن يضع له مشروعا للحل والاتفاق فوضع المشروع الآتى:

عقد محالفة بين فرنسا وسورية إلى ثلاثين سنة تكون محالفة النضير لنظيره

يتعهد السوريون في هذه المحالفة بأن لا يأخذوا متخصصين فنيين إلا من فرنسا ولا يعقدوا قرضا إلا في فرنسا.

ولا يأخذوا ضباطا إذا لزمهم ذلك لتدريب جيشهم إلا من فرنسا.

وإذا عجزوا بالانفراد عن استثمار منابع الثروة في بلادهم لا يستمدون إلا من مال فرنسا وصناعة فرنسا.

إذا هجم على سورية تتعهد فرنسا بتعزيد الجيش السوري

إذا نشبت حرب مع فرنسا يتعهد السوريون بتقديم عدد من الجند لمساعدتها يتم الاتفاق عليه بشرط أن تجهزه فرنسا.

لا تعارض الدولة السورية فيما لو رضيت حكومة لبنان بإبقاء حامية فرنسية في لبنان أو اتخاذ قاعدة بحرية في سواحل لبنان،

ووعد المسيو دى جوفنيل بدرس الاقتراح، وغادر فرنسا يوم ٢٤ نوفمبر إلى بيروت بطريق الإسكندرية،

فشل مفاوضات القاهرة

أطلع رئيس اللجنة التنفيذية بعض إخوانه من الأعضاء على ما تم بينه وبين المسيو جيار فأقره، ورأوا أن تدعو اللجنة عددا أكبر من رجال القضية لمباحثتهم ولنيل موافقتهم على القواعد التي تم الاتفاق عليها.

وعقدت اللجنة اجتماعا كبيرا ضم كثيرا من المشتغلين بالقضية، جاء بعضهم من الإسكندرية، وآخرون من القدس وسورية وتناقشوا في المذكرة التي تقدم إلى المندوب عند وصوله، ونظروا في الأسس المعروضة - من دون أن يعرفوا أنه اتفق عليها مبدئيا - ثم وضعوا صيغة جديدة تختلف عنها من وجوه عديدة.

ووصل المندوب إلى القاهرة صباح الأحد ٣٠ نوفمبر، ونزل في فندق الكونتنتال فأقام له الأمير ميشيل لطف الله حفلة شاي فخمة في قصر الجزيرة، وفي صباح الاثنين زاره وفد اللجنة وسلمه المذكرة الآتية:

ليست الحركة المنتشرة الآن في سورية سوى مظهر جديد من مظاهر العقيدة الوطنية العامة القائمة على مبدأ الجامعة القومية والاستقلال الضامن للكيان القومى بجميع مظاهره شأن كل أمة كاملة الخصائص. ويكفى أن تلقى نظرة سريعة واحدة على تاريخ هذه الحركة الحديثة لكي تتبين لنا القواعد العمومية التي يمكن أن يبنى عليها حل مرض للمشاكل الناشئة الآن.

ليس التنازع الذي كان موجودا بين العنصرين العربى والتركى في السلطنة العثمانية بخافٍ على من له إلمام بتاريخ تركيا الدستوري الحديث. فقد اصطدم مبدأ القومية التركية

الذى نشره رجال تركيا الفتاة بعد إعلان الدستور العثمانى بمبدأ القومية العربية والمطالبة بنظام خاص لبلاد العرب الخاضعة للتاج العثمانى على الرغم مما كان العرب من المساواة العامة مع الترك أمام القانون من جميع الوجوه. وكان من جراء ذلك أن الجمعيات العربية عقدت مؤتمرها المشهور فى باريس سنة ١٩١٣ للتوسع فى تنظيم الحركة العربية ووضع المسألة العربية بين أمهات المسائل التى تقتضى الحل فى تركيا، فشعر الترك بخطر الموقف وحاولوا تلافى الحالة بالتساهل مع العرب والاعتراف لهم ببعض ما كانوا يطلبونه فأصدروا إرادة سنية بإجابة بعض تلك المطالب ولكن العرب لم يرضوا عنها، لذلك كان هم الترك أن يغتنموا فرصة الأحكام العرفية فى أثناء الحرب الكبرى للقضاء على المسألة العربية فساقوا زعماء الحركة إلى مجلس عرقى فى عالية (لبنان) وحكموا بالإعدام على العدد الأعظم من كبرائهم، ونفذوا الحكم فى ساحتى بيروت ودمشق العموميتين المعروفة كل منهما الآن باسم ساحة الشهداء، ولكن العرب، وفى مقدمتهم السوريون لم تفتر عزائمهم ولما يئسوا من الترك صاروا مستعدين لاستمالة الحلفاء لهم إلى مساعدتهم على دولتهم توصلا لاستقلالهم، فلما نالوا من الحلفاء عامة، ومن انجلترا وفرنسا خاصة وعودا عديدة باستقلالهم حمل ذلك ألوا منهم على التطوع فى جيوش الحلفاء وثار الحجاز بأجمعه على السلطنة العثمانية، وتآلف جيش عربى خاص من جميع الولايات العربية لمقاتلة الترك وانتهى الأمر بفوز الحلفاء، وشهد اللورد اللبى نفسه فى أحد التقارير بالفضل العظيم الذى كان للحملة العربية فى انتصاراته فى فلسطين ضد الترك.

ولكن الغرض الأساسى الذى تكبد من أجله السوريون خاصة والعرب عامة جميع هذه الضحايا لم يتحقق منه شئ، وقد كانوا يعلقون آمالا كبيرة على مبدأ حق تقرير المصير إلى أن جاءت اللجنة الأميركانية إلى سورية ووقفت على آراء الأهالى فى مصيرهم، ثم سافر الأمير فيصل الذى كان يحكم المنطقة الداخلية فى سورية باسم القائد البريطانى العام إلى أوروبا، ووصل إلى تفاهم مع وزارة الخارجية الفرنسية لتنظيم دولة سورية وتعيين علاقات فرنسا بها، وعاد آملا أن يحمل أهالى البلاد على قبول هذا الاتفاق، ولكن لم يكد هذا الاتفاق يعرف حتى ثارت عليه ثائرة الأحزاب واجتمع مؤتمر سورى نادى باستقلال البلاد التام ووضع دستور لها، وأقام حكومة ديمقراطية بادرت فى الحال إلى تنظيم الإدارة وعاشت خمسة أشهر برهنت فى خلالها على ما قامت به من تنظيم فروع الإدارة وإقرار الأمن، ووضع أساسات الرقى العلمى والاقتصادى - على أن السوريين لا

يقولون كفاءة عن كثير من الأمم المستقلة فى أوروبا نفسها.

ولكن السلطة الفرنسية لم تمهل هذه الحكومة فجهر الجنرال غورو حملة عسكرية اقتحم بها دمشق والمدن الداخلية الأخرى واحتل البلاد وألغى استقلالها وجيشها الفتى، وبادر إلى وضع أسس جديدة للإدارة برأيه الشخصى. ولكن الحركة الوطنية لم تسكت بل ظلت مستمرة فى الشمال بقيادة إبراهيم هنانو بك أحد زعماء الوطنيين ودامت من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٢١. وظهرت فى الوقت نفسه حركة فى حوران على أثر احتلال دمشق دامت ستة أشهر، وظل القتال متواصلا فى بلاد العلويين من سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٢١. وظهرت الثورة الأولى التى قام بها سلطان باشا الأطرش فى سنة ١٩٢٢ ودامت ستة أشهر وكانت الإدارة الفرنسية فى سورية فى خلال ذلك مضطربة لا تستقر على حال ففى أواخر سنة ١٩٢٠ مزق الجنرال غورو البلاد الى خمس دول، لكل منها حكومتها. وعلمها، وفي السنة نفسها سلخ قسم من شمالي البلاد وأعطى لتركيا مع أن الفرنسيين تسلموا ذلك القسم من الإنجليز وتعهدها فى المادة التاسعة من معاهدة سايكس - بيكو أن لا تتنازل إحداها عن الأراضى الواقعة ضمن منطقتها بدون رضى الأخرى، وشعرت السلطة الفرنسية أن هذا التمزيق ليس حلا طبيعيا، فعمدت إلى الجمع بين بعض الأجزاء التى فرقتها، وألفت حكومة الحلف السورى سنة ١٩٢٢ وجمعت فيه بين حكومة دمشق وحكومة حلب وحكومة بلاد العلويين، ولكنها رأت بعد ذلك مرة أخرى أن تضيق نطاق هذا الحلف ففى سنة ١٩٢٣ عدلت عن النظام القديم وفصلت بلاد العلويين عن تلك الوحدة وألفت حكومة الدولة السورية من حكومتى دمشق وحلب السابقتين فقط.

ولم يكن هذا الحلف أيضا مرضيا لأحد بوجه من الوجوه فعندما ظهرت الثورة الحالية بادر زعمائها إلى إعلان مطالبهم بمنشور أذاعوه بكل ما لديهم من وسائل الإذاعة وتناقلته الصحف وهو يعيد أسس الحكومة التى وضعها المؤتمر السورى فى دمشق فى ٨ مارس سنة ١٩٢٠ تحقيقا لرغبات الأمة بأسرها.

ولابد لنا من الاعتراف بأن الظروف الحالية فى سورية تتضمن عوامل وحقائق جديدة تستحق أن توضع موضع الاعتبار، فإذا كان يراد وضع حل للمشاكل الحاضرة يبنى على الإخلاص والرغبة الحقيقية فى التفاهم فلا تظن أن سورية تأبى ذلك، ولكن ليس فى وسع أحد فى الوقت نفسه أن يشير بأى حل يتجاهل ماضى الحركة الوطنية فى سورية والدماء التى أهرقت من أجلها والجهود التى بذلت فى سبيلها والضحايا العظيمة التى جاد بها أهل

البلاد عن طيبة خاطر من أجل أغراض الحركة الوطنية، فالوطنية الحقيقية هي التي تحترم وطنية الآخرين كما تحترم نفسها.

وإذا سئلنا رأينا في هذا الحل بصفة أحزاب تعمل لتحقيق المثل الأعلى الذي تنشده البلاد لا نستطيع سوى أن نبرز برامجنا الاستقلالية ونطلب تحقيقها، فإذا كان يراد بالحل المطلوب إعادة السكينة إلى البلاد السورية، فهذا الوفد يرى أنه من الممكن أن تتخذ القواعد التالية أساسا للبحث،

(١) تتألف الدولة السورية من جميع الأراضي التي وضعت تحت الانتداب الفرنسي، وأما لبنان فيجب أن يستثنى جميع سكانه في الانضمام إلى هذه الدولة أو الانفصال عنها استفتاء حرا مباشرا.

(٢) تؤسس حالا في البلاد حكومة وطنية مؤقتة حائزة على ثقة الأمة تباشر الانتخابات للجمعية التأسيسية.

(٣) تدعى جمعية تأسيسية للاجتماع مؤلفة بالانتخاب العام المباشر وهذه الجمعية تقرر نظام البلاد الأساسي على مبدأ السيادة القومية في الداخل والخارج،

(٤) يلغى الانتداب وتحدد العلاقات بين فرنسا وسورية باتفاق إلى مدة معينة يحافظ فيه على مبدأ السيادة القومية، لا يعد مبرما إلا بعد موافقة البرلمان السوري عليه.

(٥) يسحب جيش الاحتلال من أراضي الدولة السورية حالما تؤسس الحكومة الوطنية المؤقتة.

(٦) تسجيل الاتفاق لدى عصبة الأمم، ودخول سورية في عداد هذه العصبة.

فإذا كانت الحكومة الفرنسية تجد في هذه المبادئ العامة أساسا للتفاهم فنحن نرى أن تصدر تصريحاً بذلك وأن تنتدب هيئة من قبلها تجتمع بهيئة تمثل القائمين بالحركة الوطنية، وتضع الهيئتان بالاتفاق بينهما قواعد توقيف القتال والأساليب اللازمة لتطبيق هذه المبادئ.

وأسقط في يد المندوب حين ما اطلع على المذكرة ورآها تختلف اختلافا جوهريا عما تم الاتفاق عليه من قبل، ولكنه تجلد ووصفها بأنها تنطبق على مبادئ الثورة الفرنسية، وسأله الوفد أن يدخل معه في مناقشة على أساسها فأبى أن يصرح بشيء عن خطته، وقال إنه

يحفظ ذلك إلى ما بعد وصوله إلى سورية، وأنه يكتفى الآن بأن يسمع آراء السوريين وانتهت المقابلة بلا نتيجة، مع أنها استمرت ساعة وعشرين دقيقة

ورأى الوفد أن يستأنف الكرة ويقابل المندوب للمرة الثانية عساه أن يصل إلى اتفاق معه، ولما كان الوقت لا يسمح بذلك فقد انتدب أحد أعضائه فزاره وأبان له عدم ارتياح الوفد إلى نتيجة المحادثة، فأجابته أنه يجب السير رويدا رويدا في تخفيف المطالب وأنه يريد أولا إعادة السلام إلى البلاد، وقال إنه لا يعتقد أنه في استطاعة الوفد أن يؤثر تأثيرا ذا شأن في هذا الموضوع وزاد على ذلك أنه مستعد للنظر في كل حل يقترح لإعادة السلام.

وأرسلت إليه اللجنة في الساعة الرابعة من مساء ذاك اليوم الكتاب الآتي:

«إن شعور الوفد السوري الذي تشرف بمقابلتكم اليوم صباحا بالواجب الملقى على عاتقه تجاه الحوادث التي صبغت أرض سورية بالدعم، ورغبته في وضع حد لحالة البلاد الحاضرة والوصول إلى سلم دائم قائم على الثقة المشتركة والاعتراف بالمصالح المتبادلة يحملانه على أن يقترح عليكم الاقتراح التالي، وهو أن يسافر وفد من قبلنا في الحال إلى سورية للعمل على حقن الدم ولتمهيد طريق صالح للمفاوضة بين جنابكم ومندوبي زعماء الثورة».

«ولكى نكفل التوفيق والنجاح لهذا المسعى يرجى منكم الوفد السوري أن تتفضلوا بإبلاغه موافقتكم على المبادئ التالية وقد وردت في المذكرة التي تشرفنا برفعها إليكم في هذا الصباح»

١ - تتألف الدولة السورية من جميع الأراضي التي وضعت تحت الانتداب الفرنسي، أما لبنان فيجب أن يستفتى جميع سكانه في الانضمام إلى هذه الدولة أو الانفصال عنها استفتاء حرا مباشرا.

٢ - تؤسس حالا في البلاد حكومة وطنية مؤقتة حائزة على ثقة الأمة تباشر الانتخابات للجمعية التأسيسية.

٣ - تدعى جمعية تأسيسية للاجتماع مؤلفة بالانتخاب العام المباشر، وهذه الجمعية تقرر نظام البلاد الأساسي على مبدأ السيادة القومية في الداخل وفي الخارج،

٤ - يلغى الانتداب وتحدد العلاقات بين فرنسا وسورية باتفاق إلى مدة معينة يحافظ فيها على مبدأ السيادة القومية، ولا يعد مبرماً إلا بعد موافقة البرلمان السوري عليه.

٥ - يسحب جيش الاحتلال من أراضى الدولة السورية حالما تؤسس الحكومة الوطنية الموقته.

٦ - تسجيل الاتفاق لدى جمعية الأمم ودخول سورية فى عداد أعضاء هذه الجمعية، ولم يتسلم الكتاب إلا فى الساعة الحادية عشرة مساءً بعد عودته من وليمة أولت له فى فندق مينا هاوس فأرسل على الفور الرد الآتى:

مصر فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ الساعة ١١ ليلاً

«حاضرة السكرتير العام للجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطينى

«من بواعث أسفى الشديد أن يكون الحل الذى تقترحونه غير مستطاع القبول بتاتا، وأن يكون فى هذه الدرجة من قلة المطابقة للمحادثة التى دارت بيننا فى هذا الصباح والتى حفظت محضرها».

«ومن البديهي أن لا يكون للمهمة التى تطلبون منى بكتابكم أناطتها باللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطينى حظ من التوفيق».

«ولا أريد أن أدعكم تعتقدون لحظة واحدة أنه يسع فرنسا - كما تشيرون عليها - أن تنكث بالعهود التى قطعتها على نفسها أمام خمسين دولة».

«ثم إننى - كما تشرفت وصرحت لكم - سأعلن بيانى على رؤوس الاشهاد فى سورية نفسها».

«ولذلك أصارحكم القول من دون مرارة أنه كان من الأفضل لو لم يكتب كتابكم، وفى هذه الحالة كانت إعادة السلم إلى سورية أسرع وأسهل».

«وإننى أخشى أن تكونوا آخذين فى تحمل تبعه الاضطرابات والمصائب التى لا بد من أن تقع».

«هذا وثقوا يا حاضرة السكرتير العام باحترامى وأسفى».

رد اللجنة التنفيذية على المندوب

وفى يوم ٣ ديسمبر أذاعت اللجنة الرد الآتى:

بعد ما نشر المسيو هنرى دى جوفنيل المندوب السامى الجديد فى سورية ولبنان الكتاب الذى أرسلته إليه اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطينى فى ٣٠ نوفمبر الماضى ورد عليه قبل أن تتسلم اللجنة هذا الرد بوضع ساعات لم يبق بد للجنة من أن تذكر فى هذا البيان الوجيز خلاصة ما جرى بينها وبين جناحه مرجئة إلى موعد قريب نشر التفاصيل والمستندات فى بيان مطول.

تلقت اللجنة تلغرافا من وطنى كبير فى باريس تاريخه ١٧ نوفمبر الماضى أبلغها فيه أن مسيو دى جوفنيل سيعرج على القاهرة فى طريقه إلى بيروت، ويود أن يقابل وفدا من اللجنة ومن حزب الشعب وغيرهما، وعلمت اللجنة بعد ذلك أن هذا التلغراف أرسل بعد أن اطلع عليه المسيو دى جوفنيل وبعد أن أرسل كتابا بخطه إلى ذلك الوطنى فى المعنى نفسه وأردفه هو نفسه بحديث نشرته الصحف فى ٢٦ نوفمبر فى مصر قال فيه إنه سيقابل اللجنة التنفيذية والاتحاد السورى فى مصر، فعقدت اللجنة جلسة خاصة للبحث فى هذا الموضوع فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ وقررت إجابة الدعوة، وأبلغ هذا القرار إلى المسيو دى جوفنيل، ثم جاء أحد السوريين الوطنيين من باريس فى ٢٤ نوفمبر الماضى وأفضى إلى اللجنة بمعلومات مفصلة عن محادثات متعددة دارت بينه وبين مسيو دى جوفنيل وعرض على اللجنة قواعد أساسية لحل المشاكل الحاضرة فى سورية وإنشاء نظام الحكم فيها، وأكد اللجنة أن المسيو دى جوفنيل يعتبر هذه القواعد أساسا صالحا للتفاهم ولا يرى فيها ما يناقض الخطة التى يريد اتباعها، ورغب فى أن تطلع عليها اللجنة والأحزاب السورية الوطنية، ففضل ذلك الأخ الوطنى أن يحملها بنفسه ويأتى بها إلى مصر وكان المسيو دى جوفنيل واقفا على ذلك، وهذه ترجمة تلك القواعد عن أصلها الفرنسى المحفوظ فى اللجنة.

(١) تدعى جمعية تأسيسية للاجتماع بطريقة الانتخاب العام المباشر لوضع نظام البلاد الأساسى على قاعدة السيادة القومية.

(٢) تحدد العلاقات بين فرنسا وسورية باتفاق يعقد بينهما ويكون محققا لمطالب سورية منطبقا على كرامتها.

(٣) يفصل فى مسألة الوحدة السورية فى المستقبل وبين أولى الشأن أنفسهم.

(٤) تنشأ إدارة وطنية مؤقتة حائزة على ثقة البلاد.

(٥) يعلن عفو عام بدون استثناء، أما الحق المدني فإنه يبقى لأهله.

فعقدت اللجنة جلسات متعددة للنظر في هذا الموقف الجديد دعت إليها كل من في مصر من رجال الأحزاب الاستقلالية لتسترشد بأرائهم فتقرر بالإجماع أن تقدم إليه مطالب معينة تفسر بمقدمة وجيزة عن تاريخ الحركة الوطنية في سورية، ووضعت المذكرة والمطالب، وتآلف الوفد الذي يجب أن يقابل الميسور دى جوفنيل وتحدد موعد المقابلة قبل وصول الميسور دى جوفنيل إلى مصر، وبعد وصوله قابله الوفد في الموعد المعين - أى يوم الاثنين في ٣٠ نوفمبر الساعة التاسعة صباحاً وقدم إليه المذكرة مختومة بالمطالب وعليها طابع اللجنة التنفيذية وتوقيع السكرتير العام فتناولها الميسور دى جوفنيل من السكرتير العام يدا بيد واطلع عليها ولاحظ أنها بختم اللجنة فقط، وسأل هل هي تمثل رأى اللجنة أو آراء الجميع؟ فأجيب أنها تمثل آراء الجميع، وقدم إليه كشف بأسماء أعضاء الوفد كله والحزب الذي ينتمي إليه كل منهم، ثم قال جنايه إنه من السهل الاتفاق على المبادئ، ولكن يجب وضع أساليب التنفيذ، فأجابه السكرتير العام باسطة نظرية الوفد في كيفية التعاون بين فرنسا وسورية، وقال له في الختام إن هذا هو النصيب الذي نقدمه نحن لهذا التعاون ثم أراد جنايه الوقوف على وجوه المسألة السورية المختلفة فبسطت له، وكان يقول في خلال المحادثات إنه لا يمكن عقد معاهدات إلا بعد تأليف الحكومة ولا تتألف الحكومة إلا بعد انتخاب المجلس التأسيسي ولا يدعى المجلس التأسيسي إلا بعد استتباب السلام، فعند ما خرج الوفد من لدنه قابله أحد أعضائه على انفراد وخاطبه في وجوب حل عملي، وبأحثة في الطريقة المؤدية إلى ذلك، وعلى أثر ذلك عقدت اللجنة التنفيذية جلسة عند الظهر وقررت أن ترسل إليه في الحال كتاباً تعرض عليه فيه وساطتها لإعادة السلام، ولكنها كررت طلبها السابق أولاً على المبادئ التي وضعتها في مذكرتها هذه:

(١) تتألف الدولة السورية من جميع الأراضي التي وضعت تحت الانتداب الفرنسي، أما لبنان فيجب أن يستفتى جميع سكانه في الانضمام إلى هذه الدولة أو الانفصال عنها استفتاء حراً مباشراً.

(٢) تؤسس حالا في البلاد حكومة وطنية مؤقتة حائزة على ثقة الأمة تباشر الانتخابات للجمعية التأسيسية.

(٣) تدعى جمعية تأسيسية للاجتماع مؤلفة بالانتخاب العام المباشر، وهذه الجمعية تقرر نظام البلاد الأساسى على مبدأ السيادة القومية فى الداخل وفى الخارج.

(٤) يلغى الانتداب وتحدد العلاقات بين فرنسا وسورية باتفاق إلى مدة معينة يحافظ فيه على مبدأ السيادة القومية، ولا يعد مبرما إلا بعد موافقة البرلمان السورى عليه.

(٥) يسحب جيش الاحتلال من أراضى الدولة السورية حالما تؤسس الحكومة الوطنية الموقته.

(٦) تسجيل الاتفاق لدى عصبة الأمم ودخول سورية فى عداد أعضاء هذه الجمعية ثم أرسلت اللجنة الكتاب إلى المسيو دى جوفنيل مع رسول خاص فى الساعة التاسعة فلم يجده فاضطر فى النهاية أن يترك له الكتاب فى الفندق، وقد تسلمه جنابه بعد عودته ليلا ورد عليه ذلك الرد الذى أذاعه فى الصحف، فأجابته اللجنة عليه بالكتاب الآتى:

القاهرة فى أول ديسمبر سنة ١٩٢٥

حضرة.....

أتشرف بأن أبلغكم وصول الكتاب الذى أرسلتموه فى ٣٠ نوفمبر الماضى إلى نجيب بك شقير السكرتير العام للجنة التنفيذية للمؤتمر الفلسطينى.

ولما كنا نعمل من أجل توفير السلام والرخاء لبلادنا المحبوبة، ونعتقد أننا نمثل رأى العام اقترحنا الحلول التى كانت موضوع مذكرتنا وكتابتنا للذين قدما إليكم فى ٣٠ نوفمبر الماضى.

وتعتقدون يا صاحب السعادة أن تساهلا أقل سخاء مما اقترحناه يقرب سورية من فرنسا ومن السلام، ولكننا نشعر والأسف ملء نفوسنا أن الأمر لن يكون كذلك، على أنه مهما تكن الاقتراحات الفرنسية التى تقبلها سورية فلا يمكن ألا أن نبتهج بما ينتج عنها من السلام والرخاء.

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول وافر احترامى.

ميشيل لطف الله

رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطينى

فللجنة التنفيذية إذن لم تحد قيد شعرة عن الخطة التي سلكتها من بادئ الأمر. ولم يكن في الأمر (مناورة) ولا طلبت منه في كتابها غير ما طلبته في مذكرتها، ولكنها رغبة في حقن الدماء وإعادة السلام إلى نصابه وتمهيدا لتحقيق المطالب التي طلبتها عرضت عليه وساطتها إذا وافق على المطالب التي قدمتها إليه، والتي لا تختلف من حيث الأساس عن القواعد السابقة الذكر التي عدها في باريس موافقة لأرائه، وما زالت اللجنة تعتقد أن إجابة تلك المطالب هي الوسيلة الوحيدة لبلوغ هذه الغاية وتوطيد سلام دائم في البلاد»

هذا وصف صحيح لما حدث يومئذ وقد ظل معظمه سريا حتى الآن. ولابد لنا من القول أن مركز المسيو جايار اضطرب في مصر على أثر فشل المفاوضات، وعده بعض الدوائر الفرنسية مسئولا عن الإخفاق الذي أصيب به المندوب السامي، وقيل إن قرارا أعد بإحالاته على المعاش لولا أن وزير مصر المفوض في باريس تدخل باسم جلالة الملك فؤاد لمصلحته فأبقى في عمله.

ولم يخف ما تم على بعض العسكريين الذين جاؤا من بيروت إلى الإسكندرية لاستقبال المندوب وصحبوه إلى القاهرة. فقد قرأوا على وجهه آيات الألم فهونوا له أمر الثورة وقالوا له: أنها لا تلبث أن تخمد، وأن عليه أن يظهر بمظهر القوة والبطش إذا أراد نجاحا فاستسلم إليهم فسيطروا عليه سيطرة فعلية، وحالوا دون نجاح كل مفاوضة كما سيأتى بيانه.

استئناف المفاوضات

لم يفل ما حدث من عزيمة اللجنة، ولم تيأس من الوصول إلى حل سلمى يعيد السيف إلى قرابه. فأوعزت إلى أحد المتصلين بها فأرسل إلى المندوب السامي يوم ٤ ديسمبر الكتاب الآتى من القاهرة:

إننى عظيم الأسف بسبب الحادثة التي جرت في مصر والتي تناقض كل المناقضة ما شاهدتموه من الحالة الروحية والرغبة الشديدة في الاتفاق والتفاهم. على أن هذه الحالة الروحية لما تتغير واستعداد النفوس مازال على ماكان.

ومع ذلك فأنى أوجه نظركم إلى الأمور الآتية:

- ١ - إن اللجنة راغبة في التفاهم ووضع حد لسفك الدماء. ولكنها لأجل الوصول إلى هذه الغاية وإقناع الذين يبيدهم السلام رأيت أن تقترح طريقة للأزمة، وهذه الطريقة لا يمكن نجاحها إلا إذا وثقت من موافقتكم على بعض القواعد الأساسية.
- ٢ - إن هذه القواعد بينت في المذكرة التي قدمت إليكم في الصباح.
- ٣ - إن اللجنة لم تكن تريد أن تطالبكم في تطبيق سريع لخطة، وكانت مستعدة للبحث في الأسباب والاحتمالات.
- ٤ - إن الكتاب الذي وصل إلى يدكم في الساعة الحادية عشرة أرسل منذ الساعة الرابعة بعد الظهر وكانت اللجنة تتوقع أن يصل إليها الجواب، وتبحث معكم في الاتفاق إذا كان ممكناً بعد سفركم.
- ٥ - إن القواعد التي قدمها الوفد لكم قائمة على الأسس التي بحثت فيها معكم في باريس. غير أن اللجنة أثارَت مسألة إلغاء الانتداب والجلء عن البلاد، وكان من الممكن الاتفاق على هذه القواعد بطريقة مرضية للفريقين.
- ورد المندوب السامي يوم ٧ منه بكتاب قال فيه: نعم إن الحالة مؤسفة وأنت تعلم ماذا صنعت في لبنان الكبير، فإنه سيبدأ يوم الخميس بوضع دستوره. وكان أفضل لسورية لو أنها بدلا من أن تحارب تضع قانونها الأساسي، وسنرى بعد ذلك الأمور الأخرى. وفضلا عن هذا فإنني من الآن تردني الأنباء من شمالي سورية. وهي تبرهن على أن الخصومات على وشك إحداث حنق وتآلم بين أجزاء سورية المختلفة، وهما شديدان بقدر ما رأيت من أثرهما في سورية ولبنان، وأنت تصنع حسنا إذا قدمت إلى هنا وقابلتني يوم الثلاثاء ١٥ ديسمبر مثلا.

المندوب السامي في بيروت

وصل المندوب السامي إلى بيروت يوم أول ديسمبر فاستقبل بالحفاوة وفي يوم ٣ منه زار مجلس لبنان التمثيلي وخطب خطبة طويلة استهلها بقوله:

حضرة الرئيس والسادة النواب

في الساعة التي نزلت فيها من الباخرة في ميناء بيروت سلمني الحاكم المسيو كايلا

القرار الذي وضعه المجلس النيابي للبنان الكبير ليشكر فرنسا التي كان جيشها سعيها بوجود الدرك اللبناني إلى جانبه «يقا تل للدفاع عن الأراضي اللبنانية ولحماية سكانه وللمحافظة على استقلاله».

وكما ترون أيها السادة أننى أستعمل نفس العبارات التي أوردتموها فى قراركم، وأننى أعيد قراركم نفسه ذاكرًا بتأثر مشرب بمعرفة الجميل أنكم رجوتم من أن أنقل رسميا إلى الحكومة الدولة المنتدبة تأكيد تعلق اللبنانيين الذى لا ينفصم بالأمة الفرنسية.

ثم قال: إن عهد الاستشارات قد انتهى وأنه قال أمس عند وصوله ويكرر قوله اليوم ويريد أن يصل إلى أقصى الحدود وهو «السلام لمن يريد السلام والحرب لمن يريد الحرب» وأنه حدد بهاتين الكلمتين خطة لا يمكن للرجال ولا الحوادث أن تحوله عنها، ثم قال إنه سيطلب إلى الحاكم أن يدعو المجلس التمثيلى إلى دورة استثنائية لوضع دستور لبنان وأنه إذا أرادت بقية الدول أن تشترك فى فوائد الأنظمة الحرة فهى تعرف الطريق.

ومن العبث أن يعرض العصاة على شروطا، أو أن يطلبوا منى وعودا فإن العمل الذى أقوم به هنا هو الجواب، فالحرب الآن لم يبق لها مبرر»، فأجابه رئيس المجلس اللبناني شاكرًا.

وفى يوم ١٠ ديسمبر أذاع المندوب البيان الآتى إلى أهل سورية وجبل الدروز:

أيا كنتم مسلمين أو نصارى أو إسرائيليين ومهما تكن الطوائف التى تنتمون إليها أخطبكم مخاطبة الصديق وأقول:

«مصيركم فى يدكم»

فى هذا اليوم العاشر من شهر ديسمبر يجتمع عند إخوانكم اللبنانيين المجلس الذى انتخبوه وقد كلفته المناقشة فى القانون الأساسى وانتخاب حكومة للبلاد، وكان الأمر كذلك فى دولتى سورية وجبل الدروز لو أن هؤلاء يتمتعون كالبنايين بما يتعلق بالسلام من الخير والحسنات.

إن هناك لسوء الحظ أقلية مصرة على متابعة حرب لا تنال من فرنسا ولا تضيرها، فهى قضية عن هذه البلاد، وهى أعلى من أن تصل إليها يد فهذه الحرب تشقى البلاد السورية باستنزاف خزينتها وتدمير قراها ومزروعاتها وتشريد النساء

والأولاد عن مأويهم وتأخير تنظيم الاستقلال السوري.

إنى ألحق بهذه الأقلية مجموع الشعب السوري، فإن هذا الشعب يميل إلى العمل في الهدوء والسكينة والحصول على تأسيسات حرة مميزات الشعوب الجانحة إلى السلام.

فإن تكن الحرب تضطرنى إلى أن أعهد إلى الجيش فى الانفراد بالدفاع عن دمشق ضد العصابات فأنى لا ألو مع ذلك عن السهر على إنماء وإسعاد الأنحاء السورية الأخرى التى لا تزال أمينة للانتداب والسلام.

فأننا إذن أَدْعُو السوريين الحازمين المخلصين وجميع الوطنيين الصادقين إلى معاضدتي فى ظل العدالة والقوة الفرنسية لتأمين سلامة الأشخاص وإنماء ثروة البلاد وتوسيع الحرية الوطنية التى هى فى نظرى سبب وجود الانتداب الفرنسى فى هذه البلاد»

وبذلت على أثر وصول المسيو دى جوفنيل مساع عديدة للإصلاح والتوفيق لم تثمر ثمرة لأن هذا كان يشترط على الثوار فى كل مرة الخضوع وتسليم السلاح على أن تنفذ فرنسا بعد ذلك ما تسمح به من أنظمة وقوانين. وهذا بيان عن الجهود التى بذلت والوفود التى تألفت.

١ - وفد الأمير أمين أرسلان

وأول وفد تألف للوساطة والتوفيق هو وفد الأمير أمين أرسلان فقد اتصل هذا بالمسيو ميليا أحد مساعدى المسيو دى جوفنيل واتفق معه على أن يسافر على رأس وفد إلى جبل الدروز للصلح والتوفيق ولم يضع قواعد للمفاوضة لتكون يد المندوب طليقة، وإنما يحمل تبعه الفشل.

وتألف الوفد من الأمير أمين أرسلان والأستاذ فوزى الغزى ولطفى الحفار وعفيف الصلح فغادر دمشق يوم الخميس ١٧ ديسمبر إلى درعا ومنها سافر إلى عرى فوافاه إليها سلطان باشا وزعماء الثورة وتكلم الأمير أمين ملحا فى عقد الصلح ومبينا عدم فائدة متابعة الحرب فأجابه سلطان باشا وإخوانه أنهم لا يلقون السلاح حتى تجاب طلبات الأمة وأجملوها فى القواعد الآتية:

فريق من قواد الثورة السورية



مصطفى وصفى



الأمير عادل أرسلان



نسيب البكري



فوزى القاوقجي



نزيه المؤيد العظم



توفيق هولوحيدر



سعيد الحاص



على عبيد



محمد عز الدين الحلبي

- ١ - توحيد الحكومات السورية
 - ٢ - إعلان عفو عام بلا قيد ولا شرط
 - ٣ - تأليف حكومة مؤقتة يرضى عنها الثوار
 - ٤ - عقد معاهدة بين فرنسا وسورية
 - ٥ - تعويض المنكوبين عن خسائرهم.
- ورجع الوفد إلى بيروت وأبلغ طلبات الثوار للمسيو دي جوفنيل فرفضها.

٢ - وفد دمشق

وأصدر المسيو دي جوفنيل يوم ١٩ ديسمبر أمرا إلى الجنرال اندريا قائد منطقة دمشق بأن يعمل لتأليف وفد من دمشق يحمل إليه طلباتها، فعمدت اجتماعات عديدة في دار البلدية انتهت بانتخاب ٢٠ وجيها وبالاتفاق علي تقديم المطالب الآتية:

- ١ - إنشاء حكومة وطنية مؤقتة.
 - ٢ - تدعو هذه الحكومة الشعب لانتخاب مجلس تأسيسى انتخابا حرا.
 - ٣ - وحدة سورية بحدودها الطبيعية.
 - ٤ - تأجيل العقوبات المتعلقة بالثورة.
- ولما أبلغ المسيو دي جوفنيل ما استقر عليه قرار الوفد أرسل إلى الجنرال اندريا يقول إنه يأبى استقبال الوفد، ومخاطبته أو التفاهم معه ما دامت دمشق تائرة ومادام الثوار لم يلقوا السلاح.

وعاد فأرسل يوم ٢١ ديسمبر برقية إلى الجنرال أندريا يقول إنه ضرب بعد ظهر الثلاثاء ٢٢ ديسمبر موعدا لاستقبال الوفد فسافر إلى بيروت.

وقبل حلول الموعد المضروب للمقابلة بساعات جاء رسول من قبل المفوضية إلى الفندق الذى نزل فيه الوفد، وأبلغ رجاله أن المندوب يقابلهم متفردين لا مجتمعين، فعمدوا جلسة على الأثر قرروا فيها رفض هذا الطلب، وقالوا إنهم سيدخلون عليه مجتمعين وإذا لم يقبل

فيعودون أدراجهم فقبل طلبهم ودخلوا عليه فى الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر وسلموه طلباتهم وقد استمرت هذه المقابلة نحو نصف ساعة ثم طلب أن يجتمع بكل واحد منهم على انفراد لسماع رأيه فتم له ما أراد. وفى الساعة السابعة دخلوا عليه مجتمعين فألقى عليهم البيان الآتى:

«سمعتكم جميعا واطلعت على مطالبكم وسأدرسها باهتمام كبير حاسبا حساب للاترحال الذى لا يقوم عليه عمل دائم فى حين أننا نريد القيام بعمل وطيء. وإنى أنتظر منكم أن تعملوا معى بقدر إمكانكم فى سبيل السلام. فالسلام هو شرط العفو والدستور، ويخشى أن تفضى إطالة الحركات العدائية فى سورية إلى الخراب والجوع. فقولوا هذا للمقاتلين الذين يحاربون أنفسهم، ويحاربون تحقيق أمانهم وأمالهم نفسها. لأنهم لو ألقوا السلاح لاستطاعوا الاشتراك فى الانتخابات التى ستجرى فى كل مناطق سورية المتمتعة فى الوقت الحاضر بالسلام. كما أنى أفوض إليكم القول لهؤلاء المقاتلين الذين لم يرتكبوا تتعلق بالحق العام والذين لم يتولوا أى قيادة فى تلك الثورة أن كل من جاء فى مدة خمسة عشرة يوما إلى مركز قيادة الكولونيل أندريا العامة وسلم سلاحه يستطيع العودة إلى منزله بدون خشية. وأما الزعماء الذين يقدمون خضوعهم فى المهلة نفسها فلا يسعنى أن أعدمهم قبل السلم إلا بتأمين حياتهم، وأنى أتمنى من كل قلبى أن لا يكرهونى على استخدام النجدة التى أمدتنى بها بلادى كى أتمكن فى وقت قريب من القول لفرنسا أن تمتنع عن إرسال الجنود. فلنسرع فى توطيد السلم وتوطيد الدستور الذى يتلوه، وفى إيجاد جو يساعد على المناقشة فى المشاكل الكبرى بأجمعها من دون أن يكون هناك مجال لاتهام الدولة المنتدبة بالرغبة فى الضغط على أى كان وبدون أن تتهم أية مدينة كانت بالسعى للإجفاف بالمدينة الأخرى.

«أما الآن فقد تقرررت الانتخابات حيث يسود السلام. بيد أنها ستجرى فى سنجق دمشق وحران بعد تاريخ إلغاء الأحكام العرفية بشهر على الأكثر، وأن المجلس التمثيلى الذى سيكون وليد هذه الانتخابات يستطيع تقرير الدستور. وأعضاؤه الذين يقررون شكل الحكومة لا أنا ولا أنتم.

«فى لغتكم مثل عربى أحبه كثيرا يقول (صديقك من صدقك لا من صدقك) ولقد سمعت أقوالكم جميعا فاسمحو لى أن أسرد على مسامعكم حكاية: كان فى أحد البلاد الجميلة

رجلان فاضلان ابتاعا قطعتين من الأرض واسعتين فقضى أحدهما وقته فى بناء الجدران حول ملكه وكانوا يتهمونه عن خطأ أو عن صواب بأنه يعتدى على ملك هذا وذاك، فاختصم مع كل الجيران وتشاجر معهم وانتهى به الأمر إلى الإفلاس قبل أن ينتهى من بناء منزله على أن الآخر اهتم أولاً ببناء منزله وياتخاذ ذاك المنزل مسكناً له وبدعوة أصدقائه إليه فازدادت ثروته، وكان سعيداً ومحبوباً من جيرانه الذين وثق معهم العلاقات الاقتصادية التى لا غنى عنها لنجاحه ونجاح الآخرين.

«فهذه الطريقة السلمية التى أنصحكم باتباعها - لقد استقبلت منذ وصولى وفوداً عديدة أبدت آراء مختلفة، وليس فى وسع وفد من الوفود ولا فى وسعى أنا أن نقرر مصير هذه البلاد، فالأمر منوط بالانتخابات، فاعملوا أيها السادة على توطيد السلم فى القريب العاجل والسلم يتيح لسورية أن تقول كلمتها. وهكذا تكونون قد خدمتم وطنكم وبلادى تشكر لكم أعمالكم هذه، لأنها تتمنى السعادة لكل البلاد المشمولة بالانتداب كما أنى أتمنى سعادتكم».

تحفظات الوفد الدمشقى

ودرس الوفد جواب المندوب ووضع تحفظاته عليه، وقرر تمسكه بطلباته وألف لجنة منه قوامها فارس الخورى ورشدى الصفدى وعارف القوتلى اتصلت بالمسيو مليا وسلمته تحفظات الوفد على جواب المندوب ونصها:

«يرى الوفد أن التصريحات التى تفضل بها المندوب السامى لا تكفى لإجابة رغائب الأمة وتلبية مطالبها المشروعة، ولا يستطيع الوفد أن يتفاعل بها لتحقيق الرغائب وإعادة السلام إلى البلاد. لأن الفقرة الأولى التى تضمنت مطالب الوفد بخصوص العفو العام(١)

(١) هذا نص قرار العفو الذى أصدره المفوض السامى يوم ٢٣ ديسمبر وقد أطلق على أثر اعلانه سراح المعتقلين فى ارواد والحسجة من أعضاء حزب الشعب وهم: عثمان الشراباتى وتوفيق شامية وجميل مردم بك وعبد المجيد الطباخ وعمر الطيبي وخالد الشلق واحسان الشريف.

١- لا يعاقب بأعمال العصيان الذين اشتركوا مع العصابات الثائرة التى أفلقت الامن العام سنة ١٩٢٥ إذا لم يرتكب هؤلاء جريمة خاصة ولم يتولوا قيادة العصابات إذا مثّلوا لدى السلطة العسكرية قبل ٨ يناير سنة ١٩٢٦ وقدموا أسلحتهم لاجئين الى منازلهم.

٢- ان الذين يعرف عنهم إنهم كانوا رؤساء عصابات ثائرة تتخذ بحقهم تدابير فردية تقرر وفقاً لأهمية الدور الذى مثّلوه وفقاً للظروف التى قدموا فيها خضوعهم ومع هذا فإذا قدم رؤساء تلك العصابة خضوعهم قبل ٨ يناير سنة ١٩٢٦ لا ينفذ بحقهم حكم الاعدام الذى يصدر عليهم لأعمال العصيان التى بدرت منهم.

٣- ان الاحكام المقررة أعلاه مستقلة عن الغرامات وحجز الأموال التى قد يحكم بها قصد التعويض على الضحايا ويدل العطل المتسبب من الفتنة.

لم تقتصر بنتيجة كافية، لا تقنع الثائرين وتحملهم على التسليم لأنها تتضمن شرط تسليم السلاح لنيل العفو ولا يخفى أن دروز حوران لا يقدمون على تسليم السلاح مادامت البادية وسائر البلاد المجاورة لهم مسلحة.

«ولقد حاولت الدولة العثمانية مرارا عديدة تجريد جبل الدروز من السلاح فلم تستطع ذلك، وكل من أخذت منه بندقية عاد فاقتنى بدلها ولو ببذل كل ماله، فقبل أن تتخذ التدابير الكافية لا من البادية ومنع غزوات القبائل لا يميل الدروز إلى تسليم أسلحتهم، وعلى ذلك يكون هذا الشرط حائلا دون الاستفادة من منحة العفو.

«أما الثائرون الموجودون في جاز دمشق وسائر المناطق السورية فإن أكثرهم غير مسلحين بالبنادق أو الأسلحة الحربية الأخرى، فمن أذعن منهم وأقدم على التسليم تطالبه السلطة بالسلاح الذي كان بيده وهو لا يستطيع تسليم سلاح حربي، لأنه لا يملكه فيفضي ذلك إلى حبسه وإرهاقه لأجل تسليم السلاح، ويكون هذا حائلا دون تمتعه بالعفو وممانعا لغيره عن اقتحام التسليم وعلى ذلك يبقى هذا الشرط عثرة في سبيل انفاذ هذا الأمر. والوفد يرى أن وضع هذا الشرط يعرقل المساعي الصالحة التي جاء لأجلها،

«وأما منع العفو عن الزعماء فهو أيضا حائل دون الوصول إلى الغاية المطلوبة، لأن هؤلاء الزعماء يمتنعون عن بذل نفوذهم في سبيل إخماد الثورة وإلقاء السلاح ماداموا غير آمنين على حريتهم والتمتع بالعفو المنتظر. كما أن هيئة الوفد لا تستطيع أن تؤثر في الثائرين إلا بواسطة هؤلاء الزعماء، وعلى ذلك ترى أن العفو لا يفيد بالطريقة المطلوبة إلا إذا منح للزعماء والأفراد على حد سواء، ومهما كانت بيانات المفوض السامي مشيرة إلى سلامة حياة الزعماء وضمانها فهي لا تضمن لهم الحرية بل تجعلهم عرضة للمحاكمة والسجن، ولا ينتظر أن يذعن هؤلاء ويجاروا الوفد في خطته السلمية مالم يطمئنوا بأنهم يستفيدون من العفو فائدة عاجلة.

«وطلب الوفد إنشاء مجلس تأسيسى لوضع الدستور على قاعدة السيادة القومية. وكان يأمل أن المفوض السامي بالاستناد إلى تصريحاته العديدة يتفضل بإجابة هذا الطلب بصورة صريحة، بيد أن القرار الذي نشرته الصحف اليومية جاء مضعفا لهذه الأمنية ومهددا الدول السورية بخطر جديد للتجزئة^(١) لأنه تضمن اجتماع نواب كل لواء على حدة

١ - نشرنا هذا القرار في الفصل الذى عقدناه للانتخابات.

وتقرير الروابط السياسية بين لوائهم والألوية الأخرى، حتى إذا قرر أحد الألوية أو إحدى الولايات الانفصال عن الوحدة الحاضرة يجاب إلى ذلك، وبهذا يتيسر لدعاة الانفصال أن يمثلوا دورهم بدسائس جديدة لتمزيق البلاد السورية وإنشاء دولة جديدة فيها علاوة على العدد الموجود، في حين أن استنشارة الألوية بواسطة ممثليها قد تمت في المجالس التمثيلية السابقة، فقد قرر مجلس النواب الحلبى الانضمام إلى دمشق كما قرر مجلس النواب الدمشقى الانضمام إلى حلب وتآلف من المجلسين مجلس واحد قام بوظيفته مدة سنتين، وعلى ذلك يكون الاستفتاء قد تم بالطريق القانونى وأصبحت الوحدة بين حلب ودمشق قضية محكمة لم يعد من الجائز الرجوع إليه وإعادة الاستفتاء مرة ثانية، ولو صح ذلك لجاز تكرار هذه الإعادة كلما اجتمع مجلس تمثلى جديد، فالوفد يرى ذلك افتئاتا على الوحدة السورية ويعد هذا القرار مهددا بتمزيق جديد وهو قادم لطلب توسيق الوحدة وضم البلاد المسلوخة.

«إن هذه القاعدة المسنونة في قرار الانتخاب المذكور هي محصورة في الألوية السورية فقط في حين أن الألوية اللبنانية لم تكلف مثل هذا الاستفتاء، بل ترك الأمر للمجلس النيابى العام يقرر فيه مجتمعا، فإذا كان الاستفتاء اللوائى يطبق في سورية يصبح من الواجب تطبيقه في لبنان أيضا. وعندها تنتخب كل محافظة على حدة ويجتمع النواب في مركز المحافظة ويقررون البقاء مع لبنان أو العودة إلى الوحدة السورية. فالوفد يرى أن التفريق بين لبنان وسورية في المعاملة على هذه الصورة محجف بحقوق سورية وهادم لوحدها».

«وما زالت الأقضية الأربعة التى سلخت عن دمشق فى سنة ١٩٢٠ تلج بالرجوع إلى تلك الوحدة، وقد احتجت الحكومة السورية فى ذلك الحين على ذلك السلخ غير القانونى واحتفظت بحق الاعتراض عليه وإقامة الدعوى بشأنه عندما تسنح الفرص، وبما أن الانتداب هو الحكم بين الدول السورية عند وقوع خلاف على أى أمر كان فالسوريون اليوم يرفعون الدعوى لدى ممثل الانتداب على دولة لبنان الكبير، ويطلبون استرداد هذه الأقضية بعد سماع مدافعاتهم بشأنها فى طريق الاتصال بين دمشق وحلب بالسكة الحديدية، وأكثرية سكانها يطلبون ذلك، وبعد أن يسمعونوا حكم ممثل الانتداب يبقى حق استئنافه إلى المراجع العليا كالوزارة الفرنسية وجمعية الأمم.

ولما كان من المسلم به أن للسوريين الحق بعد انتهاء الانتداب بالمطالبة بحدودهم الأصلية، فإذا لم تكن هذه الحدود غير مؤسسة منذ الآن على قاعدة المساواة وحفظ الحقوق يبقى باب النزاع مفتوحاً.

ولما كانت وظيفة الانتداب اليوم تأسيس الحدود على سلم دائم ووفقاً أبدي بين المقاطعات السورية فليس من الحزم أن يترك سبيل النزاع ميسراً لهذه المقاطعات ولا يعقل أن ترضى سورية الداخلية في وقت من الأوقات أن تبقى محرومة من منفذ على البحر، وها أن مدينة طرابلس وملحقها تطالب بالعودة إلى الوحدة السورية لأنها ميناء حمص الأصلية ولا تستطيع الدولة السورية أن تعيش بدون هذا المنفذ، فإذا كانت الدولة المنتدبة تريد أن تؤسس سلماً دائماً بين السوريين فما عليها إلا أن تنصفهم وتعطي كل ذي حق حقه منذ الآن ولا تترك باب الشر مفتوحاً.

«وينص قانون الانتخاب الذي أصدره المندوب على إجراء الانتخابات بحسب القانون الأخير الذي سنه الجنرال فيجان على أساس القضاء، ومنع الترشيح على غير سكان القضاء الذين مر ستة أشهر على إقامتهم فيه، وبما أن المجلس المنوي انتخابه هو مجلس تأسيسى فإنه يتعذر وجود نواب صالحين لوضع الدستور في كل قضاء من هذه الأقضية، وإذا بقى هذا القرار نافذاً يخرج معظم النواب من سكان القرى الذين ليس لهم خيرة كافية في مثل هذا العمل الهام، فالوفد يطلب أن يقبل ترشيح أى سورى كان في كل قضاء من أقضية البلاد السورية، ولما كان هذا القانون مؤسساً على الطائفية وفيه حرمان للأقليات من حقوق الترشيح بصورة لم يسبق لها مثيل في الأصول النيابية فالوفد يرى أن تزال هذه الفوارق ليتمتع جميع أبناء الوطن بالحقوق العامة.

«إن مهمة الوفد سلمية صرفة، وقد عرض على المندوب الأسس التي يعتقد أنها صالحة لإرضاء الشعب السورى وإعادة السلام إلى البلاد، وهو بما له من الخبرة يلح في الرجاء بقبولها لتتال سورية استقلالها مع الاحتفاظ بصداقة فرنسا ومحبتها على قاعدة النفع المتبادل».

استقالة رئيس الحكومة السورية

ولقد كان من النتائج المباشرة لتأليف الوفد الدمشقى وسفره إلى بيروت

استقالة صبحى بركات رئيس الحكومة السورية، لأنه اعتبر مطالبة الوفد بإنشاء حكومة مؤقتة واستقبال المندوب للوفد وقبوله مفاوضته تحدياً لحكومته فأرسل يوم ٢٢ ديسمبر إلى المندوب الكتاب الآتى:

ياصاحب السعادة

«أن المشكلات الحاضرة التى استعصى حلها تدعونى لأن أقدم إليكم استقالتي وإننى كرجل وطنى يشاطر هذه الأمة شعورها ويعانى أمورها منذ عهد طويل الأمد لا بد لى وأنا فى الساعة الأخيرة من الحكم أن ألفت نظركم إلى أن هذه البلاد لا يستقر قرارها الحقيقى ولا تعود لها أمانيتها وطمأنيتها إلا إذا أُجيبَت إلى مطالبتها العادلة مثل تأليف مجلس تأسيسى يضع قانونها الأساسى على أساس السيادة القومية وإنشاء حكومة دستورية تكون وحدها مسئولة عن سياسة البلاد وإدارتها وأن يعلن فيها عفو عام بدون استثناء إلا فيما يتعلق بالحق الخاص وأن تؤيدوا سورية فى دخول جمعية الأمم.

«وبقيت مسألة ذات عقد كثيرة وهى مسألة الوحدة السورية بين الحكومات التى تؤلف الدولة السورية وجبل الدروز وبلاد العلويين من جانب والبلاد التى أضيفت إلى لبنان من جانب آخر. فإن حل هذه المسألة يحتاج إلى إقدام وبعد نظر. لأن الوطنيين السوريين يعتبرون أن بلادهم وحدة حقيقية فى العادات والتقاليد والآمال والألام والعنصر واللغة. وهناك كذلك عوامل اقتصادية وجغرافية هى على جانب عظيم من الأهمية، وأننى لا ارتاب أنكم ببعيد نظركم وصحة رأيكم وماجبلتم عليه من الكرم وحب الخير تستطيعون أن تذللوا المصاعب كلها وتسلخوا فى هذه البلاد سياسة جديدة لاعلاقة لها بالقديم تقرب منكم القلوب، وتؤسس بين بلادكم وبين سورية صلات ود ثابتة تنسى النفوس ما فيها من أحزان وحسرات وتضمن للجميع سلاماً دائماً ورخاء شاملاً».

دعوة الشيخ تاج الدين الحسنى إلى تأليف الحكومة

ودعا المندوب الشيخ تاج الدين لتأليف حكومة جديدة فقبل هذه المهام مبدئياً يوم ٢٤

ديسمبر، ووضع برنامجا واسع النطاق لوزارته واشترط قبوله للاضطلاع بالحكم. فدارت بشأته مفاوضات بينه وبين المندوب استمرت خمسة عشرة يوما وانتهت بالفشل لرفض المندوب قبول البرنامج وهذا نصه:

«أقدمت الوزارة الحاضرة على تقلد أمور البلاد وهي عالمة بثقل المهمة الملقاة على عاتقها في هذه الأزمة الشديدة التي تحتتم على كل وطني أن يبذل قصارى مجهوداته لتحقيق رغائب الأمة وإنقاذها من الأخطار التي تحدق بها من كل جانب وستعمل على إيجاد طريقة حل يكون فيها مقنع ومرضاة للسوريين من غير أن تتناقض المصالح الفرنسية الحقيقية.

وستضع نصب عينها تشييد أركان سلام دائم يرضى عنه جميع أبناء الوطن، سواء المقيمون والنازحون حتى يتعاونوا على إنهاء البلاد من عثارها وإقالتها من كبوتها وتخليصها من الكوارث التي كادت تقوض أركانها وتهد بنيانها، وإننا نتحمل أعباء هذه الحالة برباطة جأش ونخاطر بأنفسنا في سبيل الأمة وسلامة الوطن، ولكننا حبا في بلوغ الغاية المنشودة وتحقيقا لرغائب الأمة التي تسعى وراءها لم نجد بدا من العمل على القواعد الآتية:

١ - تحقيق الاستقلال بوضع قانون البلاد الأساسي على قاعدة السلطان القومي ودعوة مجلس تأسيسى عام للبلاد السورية للقيام بهذا العمل.

٢ - تأليف دولة واحدة من سورية الحاضرة وجبل العلويين وجبل الدروز على أن تدار على قاعدة اللامركزية بحسب ما يقرره المجلس التأسيسي العام، واسترداد الأقضية الأربعة وهي البقاع وبعليك وحاصبيا وراشيا التي كانت سلخت عن سورية سنة ١٩٢٠ بقرار عرفى على غير رغبة أهلها، وبالرغم عن مواقعها الجغرافية وضرورة المواصلات بكونها جزءا لا ينفك عن سورية، أما سائر الأقاليم التي أضيفت إلى لبنان فإنه ينبغي أن تؤلف مقاطعة مستقلة تنتخب نوابها وتقرر مصيرها وعلاقاتها السياسية إذا لم يمكن الاتفاق في شأنها مع حكومة لبنان.

٣ - معاهدة تعقد بين فرنسا وسورية ولا تكون نافذة إلا إذا أبرمها البرلمان السوري على شرط أن تكون مؤسسة على قاعدة السلطان القومي للسوريين مع حفظها لفرنسا في النفوذ السياسى والرجحان الاقتصادى

مالا يتعارض مع ذلك السلطان القومى.

٤ - دخول سورية فى جمعية الأمم

٥ - الجلاء التدريجى متى تألفت فى البلاد السورية قوى أمن كافية.

٦ - التعويض على منكوبى الثورة.

٧ - إصلاح النظام الاجتماعى والنظام النقدى

٨ - توحيد القضاء بحيث يكون مؤسسا على قاعدة السيادة القومية مع حفظ حقوق الأجانب والسوريين معا.

٩ - تحقيق العفو العام عن جميع الذين اشتركوا فى الثورة فى أنحاء سورية المختلفة مع حفظ الحق الشخصى لأربابه.

١٠ - إطلاق يد الحكومة فى إدارة البلاد.

١١ - لما كانت البلاد السورية من البحر المتوسط حتى حدود العراق أهلة بأمة واحدة تؤلف بينها وحدة اللغة والعنصر والتقاليد والآمال، ولما كان جبل لبنان قد خص بإدارة ممتازة بسبب ضرورة محلية، فأن الواجب يقضى بأن تقدر هذه الضرورة بقدرها وبأن لا تتجاوز مكانها.

وختم البيان بكلمة عامة جاء فيها أن الوزارات تؤلف لإدراك السلام وتأسيس قواعد صداقة بين الفرنسيين والسوريين على أن تقوم على أسس الثقة المتبادلة والمنفعة المتقابلة وقالت «إنها تعتمد على تأييد الشعب ومؤازرة عقلاء الأمة»

حكم فرنسوى مباشر

ولما عجز المسيودى جوفنيل عن إنشاء حكومة وطنية تقبل التعاون مع الفرنسيين أصدر يوم ٩ فبراير سنة ١٩٢٥ قرارا عين فيه المسيو اليب حاكما على سورية وهذا نصه:

إن إدارة وتسيير الأعمال فى دولة سورية تؤمن بعناية وتحت سلطة المندوب فوق العادة للمفوض السامى لدى دولتى سورية وجبل الدروز - المسيو اليب، وذلك إلى أن يوضع نظام

نهائى بعد انتهاء الانتخابات، وبعد انتهاء المندوب المفوض السامى من انتخاب مساعديه.

٣ - مفاوضات جبل الدروز

ولما فشلت مساعى المسيو دى جوفنيل فى مصر وببيروت أو عز إلى الجنرال أندريا بأن يتصل بالدروز مباشرة ويدعوهم إلى السلام، فأرسل إليهم من درعا وكانت مقره يوم ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٥ المنشور الآتى:

إن الكولونيل أندريا حاكم جبل الدروز يعلن للشعب الدرزي ولشيوخه بأن الدروز المتمردين قد انكسروا فى راشيا، كما أنهم سوف ينكسرون دائما كلما أرادوا السير ضد الفرنسيين.

إن الدروز المتمردين قد تمكنوا أن يباغتوا فى شهر أغسطس الماضى فرقا صغيرة من الجنود السورية لم تتخذ (نظرا لعدم اعتقادها بمراوغة سلطان الأطرش وبعض الشيوخ الآخرين) جميع الاحتياطات الواجب اتخاذها للقاء عدو حقيقى، غير أن الفرنسيين ينظرون اليوم بعيون مفتوحة ويدركون بأن الشعب الدرزي هو عموما طيب السيرة، وبأن المشايخ يعترفون بأن فرنسا قد أصلحت أحوال البلاد. على أن الفرنسيين يعرفون أيضا بأن الشيوخ سلطان ومتعب وزيد عامر وزيد الأطرش لم يحافظوا على حرمة الكلام الذى أعطوه، وما برحوا يدفعون بالشعب الدرزي إلى العصيان والتمرد رغبة فى إرضاء مطامعهم الشخصية ولأنهم يقبضون دراهم من الأجانب.

إن سلطان الأطرش كتب لى زاعما (يعنى الرد على كتابه الأول ولم يفرق سلطان باشا بين سورية وجبل الدروز بل هو يعتبرهما بلادا واحدة) أنه يطلب استقلال سورية كلها (كذا) مهملًا التكلم عن جبل الدروز، إذًا فهو لا يرغب فى استقلال جبل الدروز بل يريد أن يحكم البلاد تحت امره من أمراء العرب فيأمر وينهى إذ ذاك كسيد مطلق، وكون العنف والاستبداد من طبعه لا يصرف إدارة الأمور بغير العنف والقساوة فيصبح عندئذ الشعب الدرزي شعبا تعيسا وتثنون تحت نير كالثهبندر الذى بعد أن يقذف بكم فى هاوية النحس وسوء الطالع يصرف كل جهوده وهمه إلى ابتزاز جميع ما يصل إليه من دراهمكم وأموالكم.

إنى بصفتى حاكما للدولة الدرزية أوجه الكلام إلى الشيوخ أصحاب النظر الثاقب في الأمور والعقلاء الذين يعرفون حقيقة سلطان ومتعب ويثقون بأن ليس من سبيل إلى انتظار عمل صالح منهم، وإلى الشعب الدرزي كافة قائلًا للجميع: احذروا من الانقياد بعد الآن لسلطان فهو يسير بكم إلى الخراب والتعاسة، إنى رجعت حديثًا من بيروت حيث واجهت المفوض السامي وطلبت منه الاستقلال الإداري التام لدولة الدروز، وقد تم هذا الأمر ووعد بتحقيقه رئيس الجمهورية الفرنسية. ولذا فإن مشايخ الدروز سوف يستطيعون تعيين حاكم ينتخبونه بذاتهم بثلاثة أشهر عقب التسليم العام، وأنا سوف أعمل بنفسى لخيركم كما فعلت إلى الآن، غير أنى سأبذل جهودًا أعظم عند ما تأتون لمقابلتى والتسليم بين يدي «لا تترددوا أبدا ولا تنتظروا قط».

فقد قلت لكم قبل الآن أن شروط التسليم تزيد ثقلا كلما تأخرتم عن نبذ العصيان وتقديم الطاعة.

إننى قد أُنذرتكم بأن حملات فرنسوية قوية جدا ستزحف عليكم في الربيع القادم قويل لكم إذ ذاك، لأن الشقاء والتعاسة سينزلان بقراكم وبعيالكم وبحلالكم وبمواشيكم.

أنى قد انتهيت من قراءة تاريخكم فوجدته طافحا بالأمور الجميلة، فأنتم أشداء في الصروب يلذ لى أنا الفرنسيوى التحدث معكم، ولكن تعالوا إلى فى درعا، إنكم سيمكنكم العودة بعد مواجهتى إلى بيوتكم - كما أنكم ستدركون عند مواجهتى عظيم إخلاصى للدولة الدرزية لأننى مجرد من الأغراض الشخصية فى حين أن سلطان والأجانب الذى يغرونكم اليوم لا يفكرون إلا بأنفسهم وبالدراهم التى يأملون الحصول عليها من الجنوب أو من دمشق إننى عازم على جمع المجلس عن قريب فى درعا فالشيوخ الذين يأتون سيتناقشون معى فى القانون العتيد الذى سيعطى للدولة الدرزية وسنعتبره مع المأمورين الجدد ونقرر أمر السلام ويرجع العمران والفلاح إلى بلادكم مع رجوع الطمأنينة، فإذا لم يتم ذلك ضربت المجاعة أطنابها فى الجبل لأنكم لن تستطيعوا حصد ما زرعتموه، فالحملات الفرنسية ستمنعكم من ذلك فتنهب إذ ذاك قراكم وتذهب طعمة للنار ويباد ويخرب جميع مالكم من الحلال، وإن الدروز سوف يندحرون كما اندحروا فى السويدا ورساس وراشيا.

إن لى ثقة فى حسن إدراك العائلات الكبرى، وإننى على انتظار فى درعا، ولكن أنذركم بعدم التأخير أن كنتم ترغبون فى عودة السعادة لدياركم. وإنى أطلب من الحق سبحانه وتعالى أن يلهمكم إلى ما به خيركم وأن يرفق بأحوالكم وبكم.

وعاد الجنرال أندريا فأرسل إلى جبل الدروز يوم أول يناير سنة ١٩٢٦ المنشور الآتى وقد ألقته الطيارات الفرنسية.

إلى عموم الرؤساء الروحيين والجسمانيين للجبل وسائر الشعب الدرزي المحترمين:

لقد بينا قبل الآن بأنه يعز علينا ويؤسفنا جدا أن نراكم كل يوم تسبحون زيادة فى بحر الجهالة والشقاء بمداومتكم على القيام بالحركات الافسادية وإهراق دماءكم العزيزة دون جدوى. إنكم شعب مخدوع لأنكم تقتلون أولادكم فى سبيل مصلحة هى غير مصلحتكم والذين من وراء دورهم يدفعون بكم إلى الموت والخراب مسرورين جدا من إمكانهم استخدامهم فى سبيل غاياتهم ومطامعهم الخصوصية.

أيها الدروز: أن أمة نبي معروف لم تكن فى زمن من الأزمان مستعبدة حاشا وكلا. فأنتم شعب نحترمه ونجله وقد عاملنا رؤساءكم أحسن معاملة ونحن الذين منحناكم الاستقلال فأنتم شعب نحترمه ونجله وقد عملنا هذه الأمور لمصلحتكم بالرغم عن معارضة أعدائكم الذين لم يكونوا مسرورين أبدا من حظكم. بل متكدرين غاية الكدر من رؤيتكم مساوين لهم فى المجالس وفى مقاعد الحكومة وفى الاحتفالات الرسمية وأمام كبراء وعظماء الأرض الذين كنا نعزمهم خصوصا لزيارة جبلكم لإعلاء جاهكم.

وأنتم أيها الدروز المحترمون تعرفون جيدا كل هذه الحقائق وتعلمون حق العلم بالاختبار أنا نحن الفرنسيين لسنا كقواد تركيا ممدوح باشا وسامى باشا وغيرهما من الذين كانوا يؤمنون زعماءكم وعامتكم ويحنتون بوعودهم ولسنا أيضا كالدولة العربية التى أرادت أن تجعل جبلكم متصرفية بسيطة يخضع للمورى دمشق، ويلتجئ لعجرفة مشايخ عربان البادية.

أيها الدروز الأجلاء: هل رأيتم فى زمانكم تاجرا من أهل المدن يحترم حقوق فلاح مادية كانت أو أدبية.

كلا وألف كلا. فأنتم أيها الدروز شعب نشيط وذو بأس، ونحن معاشر الفرنسيين

أحفاد بونابرت الكبير الذى كان أعظم ملوك الأرض طرا والذي لما أتى إلى عكا فاتحا أحبكم وكتب لأجدادكم الكرام الذين أحبوه أيضا عدة تحارير بخط يده، فمن تلك الذكرى العزيزة وغيرها نقدم لكم النصح والخير أولا، وإن عقلائكم يعرفون أن أحفاد نابليون كثيرون جدا وأن نفوسهم تتجاوز الأربعين مليوناً عدا وحكمهم يسود من أطراف المغرب إلى أقاصى الهند الصينية على أكثر من مائتى مليون من الرعايا يستحيل عليكم مهما كنتم أصحاب بأس أن تحرزوا عليهم النصر النهائى، أو تتغلبوا عليهم نظرا لشهرتهم بتاريخ العالم واتساع سلطاناتهم المتراعى الأطراف، خاصة وهم معتمدون كل الاعتماد ومصممون النية على الرجوع إلى الجبل والعودة إليه مهما كلفهم الأمر. وأنتم تدركون إن فرنسا اليوم تفضل مائة ألف مرة أن تنمى برمتها من وجه الأرض على أن لا تعود إلى الجبل، وهى عازمة إذا اضطرننا الأمر أن تجلب مائة طابور لهذه الغاية، إذ إن شرفها وسمعتها كدولة معظمة يقضيان عليها بالرجوع إليه.

لكن فرنسا وأن كانت شديدة البأس فهى أيضا كبيرة الحلم واسعة الصدر وهى أم المدينة والعمران، وتعرف أيضا أن تفرق بين الحنطة والزيوان وبين الجانى والضحية، وكما أن أصابع اليد البشرية هى غير متساوية ففرنسا الذكية المشهورة بإنسانيتها ستعرف جيدا أن تفرق بين الذى حارب من تلقاء إرادته وبين الذى حارب غصبا عنه وبين المعاند وبين التادم، لأن الذى يعاند يظن نفسه مصيبا فى حال أن جميع الناس عرضة للسهو والخطأ.

أن فخامة المفوض السامى المسيو هنرى جوفنيل الذى كان فى باريس نائبا لجمعية الأمم قد صرح بصوت جهورى وعال تسمعه جميع الأقطار السورية: إننى سأحارب كل من يريد الحرب وأسالم كل من يريد السلم إن هذه الجملة الذهبية ستلعب فى تاريخ فرنسا مظهره فى وقت واحد عزمها القاطع وحلمها وقدرتها على التفريق بين الذين يريدون الحرب وبين الذين يحاربون بالرغم عنهم، لأننا نحن نعلم أمورا كثيرة عن الجبل ونعرف أن نفرق كما يقتضى بين الحنطة والزيوان كما قدمنا.

إننى أردد على مسامكم بأن فرنسا تضمن سلامة رأس كل من يقدم خضوعه بالحال وتؤمن حياته، فقدموا خضوعكم بالحال بلا تردد ولا إمهال واستسلموا إلى فرنسا فما فرنسا إلا أم حنون لكم تعالوا إليها ولا تخافوا، لماذا تتركوا الغير يخذعونكم؟ هل أصبحتم

أيها الدروز عبيدا لأهل الشام وسكان شرقى الأردن؟ إننى أقول لكم الحق: إن صبر فرنسا كبير غير أن له حدودا، واليوم الذى يفرغ فيه صبر فرنسا تتدمون حيث لا ينفع الندم وتأسفون على عدم استماع نصائحي، ولكن هيهات بعد فوات الأوان. أنا أنذركم بأنه ستأتى ساعة لا تسمع فيها ضراعة ولا رجاء، يوم تزحف الجيوش على الجبل بقواتها القاهرة فلا تبقى ولا تذر، وتدمر وتحرق وتبيد جميع الأملاك للذين لم يقدموا قبل ذلك اليوم طاعتهم وخضوعهم لفرنسا.

أيها الدروز أنى انتظركم الآن بدرعا وكل واحد منكم يستطيع المجئ عندى وأنا أحلف له بشرف الجنرال أندريا إننى أتركه فى جميع الأحوال يرجع حرا لبلاده بدون أدنى معارضة وفى أى وقت يريد الرجوع، لكن إياكم ثم إياكم أن تتأخروا بعد أو تنتظروا بعضكم بعضا، وأن يقول واحدكم متى ذهب الآخر أنا أروح، فإننى أحذركم من ذلك كل التحذير، تعالوا إلى كل واحد بمفرده لأن الساعات والأيام تمضى بسرعة مر السحاب ويوم العقاب صار أقرب مما تظنون، والسلام على من اتبع الهدى وسمع النصيحة واهتدى ألف سلام.

ولما ألقى هذا المنشور على جبل الدروز أرسل عبد الغفار باشا الأطرش كتابا إلى الأمير أمين أرسلان مع رسول اسمه الشيخ اسماعيل عبد الدين وأرسل ضمنه جواب الشعب الدرزي على المنشور وهذا نص الجواب:

المسيو دى جوفنيل المندوب السامى الفرنساوى

أُلقَت الطيارات مع قنابلها نشرة فيها السؤال للدروز عن سبب استمرارهم فى الحرب إلى آخر ما ورد فيها، فيا فخامة المندوب نرجو أن يكون للحقيقة عندك مكان واسع حتى إذا أردت أن تطلع على حقيقة أسباب هذه الثورة وما سبقها منذ ٦ سنوات فى أماكن مختلفة من البلاد السورية لك ذلك دون أن تضطر إلى قبول التقارير الرسمية المبنية فى الأكثر على معلومات غير صحيحة كما وقع لأسلافك.

الدروز لم يعتدوا على الفرنسيين بل صبروا على شد وقسوة وأمور مخالفة لمصالحهم وللعدل مدة طويلة. وفى أثناء ذلك كانوا يجربون بكل الوسائل إسماع شكواهم إلى ممثل فرنسا فكانت مساعيهم السلمية هذه تذهب سدى حتى تفاقم الأمر وانفجرت هذه الثورة فكان ما كان.

فالدروز يا فخامة المندوب السامى يحاربون فى سبيل حرية البلاد السورية واستقلالها وحقوق معترف بها، وفى سبيل شرفهم الذى أهين مرات عديدة. وكل منصف يعذرهم فى ذلك ويعذرهم إذا تنبهوا هذه المرة لعدم الوقوع فى خطئيات سياسة حتى لا يبقى سبب لتكرار الحروب ومعلوم فخامتكم أن الثقة لا تتولد فى النفوس لمجرد صدور الوعود، فإن التجارب الماضية التى جربت فى زمن أسلافك الثلاثة لم تترك فى نفوس السوريين عموما والدروز خصوصا أثرا من الثقة والاعتماد، لذلك ليس من الأمور الهينة فى الحاضر إقناع الشعب الدرزي وجميع الثوار بترك السلاح بلا قيد ولا شرط.

إن حقوق الشعوب الطبيعية التى لا تستطيع قوة بشرية قتلها أو إخفاءها هى نفسها من دواعى الثورة، فمتى صار الاعتراف بها للشعب السوري ووضع العمل بها على أساس متين يكفل حلول الوفاء محل الجفاء، فلا يبقى باعث لتجدد القتال ولا العداوة، وهذا الأساس قد أن لحكومة الشعب الفرنسي الحر - الذى سبق الجميع إلى طلب حقوقه بثورة دموية هائلة - أن تضعه فتكسب صداقة شعب كامل وتزيل من النفوس أثر السيئات الماضية التى سببت هذه الثورة وغيرها من قبلها .

أظهرتم فخامتكم أشفاقكم على نساء الدروز وأطفالهم من الجوع وغيره، وفى الحقيقة أن الطريقة التى اتبعها الجيش الفرنسي فى رمى قنابل الطائرات والمدافع على المنازل والبيوت المأهولة بالنساء والأطفال هى أشد من الجوع والبرد، وتدل على قساوة لا يمكن أن ينكرها منصف كفخامتكم ونؤكد لكم أن هذه القساوة الممنوعة بين الدولة هى التى جعلت عموم الدروز يشعرون بالحق الشديد على السلطة الفرنسية ويصممون على مواصلة القتال، ويظهر لنا من عبارات هذه النشرة التى نحن فى صددنا أن فخامتكم لم تتوقفوا بعد إلى تطهير محيطكم من الأشخاص الذين يحاولون تغطية غلطاتهم السياسية والإدارية بوضع التقارير والاعتماد على بضعة أشخاص لا قيمة لهم بيننا، ولا يقدر أن يؤثر فى شئ جوهري بل يسيرون وراء المنافع الشخصية، ونعتقد أنه من الضروري أن نبين لفخامتكم أن الدروز ليسوا كما يصورهم لكم البعض ولا يمكن أن يلعب بهم أحد. فقائد الثورة السلطان ياشا الأطرش قد جعلت له القيادة برضى العموم من دروز وغيرهم، وقد سار على الخطة التى أجمع عليها الرأى العام وكنا نظن يا فخامة المندوب أنكم تقدرون عواطفنا الوطنية حق قدرها فلا تتهمونا بأننا آلة بيد الأجانب، لذلك نكرر لفخامتكم أننا

طلاب حقوق طبيعية مشروعة لا غبار عليها ولا يوجد في تحقيقها ما ينافي مصلحة الشعب الفرنسوي الحر.

والخلاصة أننا نؤكد لفخامتكم أنكم بإجابتكم البلاد إلى مطالبها تخدمون الإنسانية ووطنكم خدمة كبرى تسجل لكم بمداد الفخر. ومن أهم هذه المطالب الاعتراف بالاستقلال واستبدال الحالة الحاضرة بشكل يتفق عليه يضمن لفرنسا مصالحها دون أن تتحمل الخسائر العظيمة في المال والرجال، ودون أن تضطر البلاد لحمل السلاح دائما للوصول إلى غاية شريفة لا تعجز حكمتكم عن تحقيقها بصورة سلمية، والبلاد يا فخامة المندوب غير مستعدة لقبول التجزئة المضرّة، وحيث إن جمعية الأمم هي الهيئة التي اتفقت على إيجادها دول العالم المعظمة ومنها حكومة فرنسا لأجل منع الخصام بين الشعوب فنحن نرى أن يكون الاتفاق الذي تطلبه البلاد مسجلا لدى جمعية الأمم، وغنى عن البيان أن هذه النقاط كلها لا يمكن حلها بواسطة النشرات والمخابرات غير الرسمية، بل تتخذ لها طرقا أخرى كاعتماد مفوضين يمثلون رغائب الجميع.

الإمضاء: الشعب الدرزي

رد المسيو دي جوفنيل

وقد رد المسيو دي جوفنيل على كتاب الشعب الدرزي بالكتاب الآتي يوم ٢٧ يناير سنة ١٩٢٦:

أيها السادة

أفهم جيدا أن الشعب الدرزي يريد تجنب الوقوع في غلطات جديدة حتى لا يقع في حروب جديدة كما جاء في الكتاب الذي أرسل لي:

إذا كان الشعب يطمح إلى الحصول على حقوق مشروعة كما صرح به الكتاب نفسه فإنني مستعد كل الاستعداد أن أمتحها له وفقا لميثاق جمعية الأمم والانتداب. كما منحتها للبلاد اللبنانية والسورية التي لم تقع اضطرابات فيها، إنما لا يمكن المطالبة بهذه الحقوق المشروعة إلا بالوسائل المشروعة.

فليكيف الشعب الدرزي عن الحرب فيقدم له قانون أساسي بالاتفاق مع السلطات الوطنية

ذات الصلاحية تراعى فيه حقوق جميع الأهالى الساكنين فى الجبل ومصالحهم وتمنياتهم. يشكل المجلس. وهو يصرح إذا كان يريد تأليف أمة مستقلة ويريد الارتباط بدمشق وهو ينتخب رئيس الحكومة إذا بقى الجبل مستقلا، وإذا كان الأمر خلاف ذلك اجتمع ممثلو الدروز مع ممثلى المناطق الأخرى التى تطلب ذلك لتعيين حكومة واحدة والاقتراع على قانون أساسى واحد.

تطلب فرنسا من السوريين والدروز والعليويين واللبنانيين أن يصونوا بالاشتراك حدودهم الخارجية المشتركة، وأن يتعهدوا بعدم استعمال القوة للفصل فى الاختلافات الخارجية، ولكنهم يلجأون فى ذلك لتحكيم الدولة المنتدبة.

جاءت فرنسا إلى هذه البلاد لتكون حكما ولتكفل رفاه شعوب سورية ولبنان بعضهم تجاه بعض، ولتقدم للجميع مساعدة اختباراتها الفنية حين ترشدهم فى طريق التقدم ونجاح البلاد، النجاح والسلم والعدل هذا ما ترمى إليه فرنسا. فعلى الذين لا يسعون إلا للخير العام أن يجتمعوا حولها ولا حاجة فى ذلك لمخابرات سرية. إن التصريحات العلنية هى تعهدات أقوى جدا من الاتفاقات السرية، والشعب بجمليته وجمعية الأمم هما كفيلا لها فما على رؤساء الشعب الدرزي إلا أن يلقوا سلاحهم حتى يبدأ التنفيذ. السلم يولد الحرية أما الحرب فلا تولد إلا الشقاء والخراب والجوع. أما بقية الشروط التفصيلية فما على رؤساء الدروز إلا أن يسألوا عنها المسيو بيراليب والجنرال اندريه فإنى فوضتهما بكل السلطة التى لدى.

وقد انتهت هذه المحاولة بالإخفاق أيضا، فقد رفض الدروز قبول هذه الشروط المبهمة وفضلوا مواصلة القتال.

٤ - الانتخابات النيابية

وكان من جملة التدابير التى شرع فيها المسيو دى جوفنيل على أثر وصوله إلى بيروت إجراء انتخابات فى جميع أنحاء البلاد السورية - ما عدا لبنان - بحجة الوقوف على الآراء العامة كما قال - مما خافه العقلاء وحسبوا حسابا لنتائج السيئة - وقد كان الوفد الدمشقى إلى بيروت أول من تنبه إليه وحذره من الإقدام عليه.

وأبى المسيو دى جوفنيل إلا المضى فى تنفيذ خطته فنشر يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٥ قرارا هذا نصه:

أن المسيو دى جوفنيل عضو مجلس الشيوخ والمفوض السامى للجمهورية الفرنسية فى سورية ولبنان الكبير وبلاد العلويين وجبل الدروز،

باعتبار الاضطرابات التى تسود قسما من سنجقى دمشق وحوران التى أخرت موعد الانتخابات، والتى لا يمكن أن تؤخذ الأكثرية بجريرة الأقلية،

وباعتبار عدم وجود مجلس تمثيلى يعطل أشغال المفوضية العليا والحكومة السورية، إن كان من جهة الميزانية أو من الحكومة أو من جهة المصالح العامة وتقدم البلاد ورقيا، حيث لا يمكن معرفة أفكار وأراء ممثلى البلاد إلا بالتثائم المجلس،

وباعتبار أن الانتخابات إذا لم يكن فى الامكان أن تجرى فى الأنحاء التى تسودها الاضطرابات بسبب وجود حالة عرفية بها، فلا شئ يمنع حصولها فى الأنحاء الأخرى التى تسودها السكينة،

وباعتبار أن مصلحة سورية الإسراع بإجراء الانتخابات فى المجال التى يتمتع أهلها بالسكون والحرية لإجراء انتخاب حر،

وبناء على اقتراح السكرتير العام تقرر ما يأتى:

المادة الأولى - تجرى انتخابات الدرجة الأولى للمجلس التمثيلى فى الأنحاء التى لا يوجد فيها حالة عرفية فى ٨ يناير سنة ١٩٢٦ وانتخاب الدرجة الثانية فى ٢٢ منه،

المادة الثانية - تجرى الانتخابات فى السناجق الأخرى بعد شهر من رفع الإدارة العرفية فيها،

المادة الثالثة - قبل اجتماع المجلس التمثيلى يجتمع مندوبو كل سنجق وولاية فى المحل الذى يعينه بأنفسهم ويعبرون عن تمنياهم فى الموقف السياسى الذى يرونه موافقا فى السناجق التى يمثلونها وباقى الدوائر العمومية السورية،

المادة الرابعة - يجمع المندوب السامى بعدئذ ممثلى السناجق معتبرا بقدر الإمكان التمنيات التى كانوا أبدوها بموجب قاعدة التسلسل التى قد قرروا تشكيلها،

المادة الخامسة - المجلس أو المجالس التي تكون تألفت بهذا الشكل تتبع التعليمات الأساسية المعينة في المادة السابعة من القرار ٢٩٨٠ المؤرخ في ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٤ حينما يتم تشريع القانون الأساسي، ويمكنهم في الساعة التي يعينوها أن يصدقوا على القانون، وذلك بموجب الصلاحية المعطاة لهم بموجب صك الانتخاب.

وقد أحجم الناس في لوائى حمص وحماه عن الاشتراك في هذه الانتخابات لما تبينوه من أخطارها، وعجزت السلطة هنا عن إيجاد مرشحين يرشحون أنفسهم فاعتقلت في حمص يوم ٢٥ يناير أحد عشر وجيها بتهمة مقاومة الانتخابات نفتهم إلى أرواد، وهذه أسماءهم: هاشم، مظهر الاتاسى، وصفى الاتاسى، شكرى الجندى، توفيق الجندى، مظهر ارسلان، راغب الجندى، رفيق أرسلان، عبد القادر مراد، يحيى خانكان.

وهذه صور المضبطة التي وضعها مجلس بلدية حمص بمقاطعة الانتخابات:

نحن أعضاء مجلس بلدية حمص بحسب التمثيل المشروع الذي نحمله من الشعب الحمصى، وبالنظر لما شعرنا به من إجماع الأهالى على مقاطعة انتخاب المجلس التمثيلى بحسب القرار الآخر لمخالفته للأمانى الوطنية - قررنا تنفيذاً لرغائب الشعب الذى ائتمنا على مصالحه رفض الاشتراك بإجراء هذا الانتخاب.

رئيس رسلان محمد مظهر الاتاسى، محمد راغب الجندى،

على الجندى، شكرى الأخرس، عيسى فركوح،

عبد الرزاق الأخرس عبد المجيد الزهراوى،

ووضع مجلس بلدية حماة قراراً يوم ٦ يناير أعلن فيه مقاطعته للانتخابات وهذا نصه:

نحن أعضاء المجلس البلدى بحماه: بالنظر لما تحققناه من إجماع الأهلى على مقاطعة انتخاب المجلس التمثيلى بموجب القرار الأخير لمخالفته للأمانى الوطنية، وبحسب تمثيلنا المشروع الذى ائتمنا عليه من قبل الشعب الحموى فتنفيذاً لرغائبه ومصالحه قررنا رفض اشتراكنا فى الانتخاب.

رزق الله فرح، أحمد الدريعى، الحاج سليم عدى، عبد الرزاق الأسود

محمد البرازى محمد عدى،

وقاطع أعضاء المجلس الإدارى فى حماه الانتخابات وأبوا الاشتراك فى عمليتها وزار المسيو بيراليب حاكم سورية الفرنسى يوم ١٠ يناير حمص واجتمع إلى أعيانها وحضهم على الاشتراك فى الانتخابات فقالوا له: إنهم أسفون جد الأسف لما بلغت إليه الحالة الحاضرة من سوء تفاهم بين الشعب ورجال الدولة المنتدبة، مما أدى إلى مقاطعة الانتخابات وأنهم كانوا يتمنون أن يحوم طائر الأمن فوق سائر الأصقاع السورية حتى يشترك جميع أفرادها باختيار الأكفاء لتمثيل الأمة فى مجلسها النيابى المنتظر، غير أن انفراد بعض المدن بإجراء الانتخابات دون بعض فيه مافيه من تجزئة البلاد، الأمر الذى يتجنبه كل وطنى مخلص».

وقصد هذا حماة بعد حمص وقابل أعيانها فأجابوه بما أجابه إخوانهم، وأبلغوه عزيمهم على المقاطعة، وقصد حلب أيضا وكانت الحالة فيها شرا من حمص وحماه.

وعاد المسيو بيراليب من رحلته مزودا بالفشل والاختفاق، ووضع تقريرا مفصلا بما وقف عليه رفعه إلى رئيسه المسيو دى جوفنيل فأرسل إليه يوم ١٣ يناير كتابا قال فيه:

تناولت تقريرك عن الرحلة التى قمت بها مؤخرا فى حمص وحماه وحلب وإنى على رأيك فى استنتاجاتك.

إن الكولونيل مارتان المثبت فى وظيفة المندوب المعاون يتعلق إذًا فى كل المسائل التى تتناول النظام العسكرى، يمكن أن يظل هذا النظام مادامت هذه النظم ليس لها ممثلون، ليس ما يوجب علينا العجلة، إنى قررت أن أمنح البلاد قوانين أساسية تقيها - لمستقبل بعيد - من الحرب الأهلية والحرب الدينية والحرب الأجنبية التى هى فريستها من أجيال عديدة سواء أطلب الأمر شهورا أم سنين فذلك لا أهمية له، فأنا عندى الوقت الكافى.

لقد جردت فرنسا فى أثناء الحرب سبعة ملايين، ولم تضطر إلى الآن إلى تجنيد رجل واحد زيادة عن جيشها للقيام بالأعمال الصربية فى المغرب الأقصى وسورية واحتلال الجانب الشمالى من نهر الراين، أما نفقاتها فى سورية فهى لا توازى ستة أجزاء من ألف جزء من ميزانيتها السنوية، أى أن الجهود لا تثقل كثيرا على عاتقها، ومن جهة أخرى ماهى الصعوبات العسكرية التى تقوم بواجبها بإزاء الصعوبات التى اعترضتنا فى مدغسكر، وفى تونس وفى المغرب وفى الهند الصينية وفى أوروبا؟ إن الجمهورية الفرنسية لم تتراجع قط عن مهمة شرعت فيها، وقد انتهت جميع حروبها بالانتصار.

فأنا أشعر إذا بشفقة كبرى تجاه الذين يتصورون أن السوريين والدروز يتمكنون بواسطة الخديعة أو القوة من صدنا عن مقاصدنا، فأرجوك أيها الصديق العزيز أن تعمل بصبر وحزم لتبديد هذه الأوهام التي ولدها الجهل، وأن تهتم الاهتمام التام ذاته في هدم سوء التفاهم الذي حاول بعض ذوى المطامع إيجاداه بين سورية وفرنسا.

حال بعضهم ثلاث مرات في شهر واحد دون الدستور والسلم، حالوا دون ذلك في القاهرة بمطالبهم غير المعقولة وفي جبل الدروز بردهم مساعي الوطنيين الذين كانوا يرمون إلى تخليص إخوانهم من توالى الجوع والشقاء والموت، وفي بيروت بعملهم على إخفاق مساعي الشيخ تاج الدين في تأليفه الحكومة ولحاوتهم معاكسة الانتخابات.

إنى أكره جد الكره السياسة الخفية، ففي الخفاء تعد المؤامرات التي تشقى بها الشعوب أما الحياة فلا بد لها من النور.

عند ما تلقيت استقالة رئيس الدولة السورية أردت أن أنشئ نظاما دستوريا في كل مكان يساعد به السلام على ذلك.

كان في وسعي أن أجرى الانتخابات في حلب والإسكندرونة وبلاد العلويين فأجريتها، أما في دمشق وجبل الدروز فما كانت الاضطرابات لتسمح بإجرائها ففكرت أن قاضي دمشق يقدر على تأليف حكومة مؤقتة.

ولو وفق الشيخ تاج الدين في مسعاه لكان بتقريبه السلم قرب موعد الانتخابات في دمشق، ولتمكنت البلاد السورية من الاشتراك بالمناقشة في مصير مقدراتها.

فلسورية لا فرنسا أن تقول إذا كانت تريد أن تكون متحدة أو منفصلة، لقد تناولت مضابط متعارضة من حلب والإسكندرونة وإنطاكية، إن طريقة المضابط تكاد لا تغنى شيئا، وإنى قد رأيت بعض الأسماء على عريضتين مختلفيتين في المبدأ، ولذلك رأيت من الواجب أن ألجأ إلى الانتخابات التي هي واسطة الشعوب المتمدنة للإعراب عن رأيها.

ولو كان تم الصلح سريعا في دمشق لكنت مستعدا كما صرحت للشيخ تاج الدين أن أعرض قرارات السناجق على الجمعية التأسيسية، ولكانت أكثرية هذه الجمعية قررت الأمر قرارا نهائيا.

لو كان جبل الدروز الآن في حالة سلم لكان تمكن من اختيار دستور وحكومة، ولو

كانت دمشق متمتعة بالسلام لتمكنت من انتخاب ممثليها في الجمعية التأسيسية والمناقشة بالاشتراك مع بقية الجهات السورية.

كل ما أطلب من سكان الأراضي الواقعة تحت الانتداب يوم يتم الصلح هو أن يتفاهموا فيما بينهم، والشئ الوحيد الذي أعارضهم فيه عندئذ كما أعارضهم الآن هو أن يدعوا تنفيذ مآربهم بالقوة.

أن حقوق الضعفاء والأقوياء في نظر فرنسا هي متساوية فيجب إذن أن يجرى تحكيم الدولة المنتدبة في الاختلافات التي تنشأ بين الجهات المختلفة الواقعة تحت الانتداب يوم يتم الصلح هو أن يتفاهموا فيما بينهم والشئ الوحيد الذين أعارضهم الآن هو أن يدعوا إلى تنفيذ مآربهم بالقوة.

إن حقوق الضعفاء والأقوياء في نظر فرنسا هي متساوية، فيجب إذن أن يجرى تحكيم الدولة المنتدبة في الاختلافات التي تنشأ بين الجهات المختلفة من الأراضي الواقعة تحت الانتداب.

إن العالم المتمدن لا يفقه كيف أن السوريين لا يتمكنون ضمن الإطار المرن الواسع من أن يمنحوا نفوسهم دساتير الشعوب الحرة.

أما مسائل الحدود الداخلية فمن الجنون التكلم فيها من الساعة الحاضرة، فليهتم السوريون في تنظيم سورية قبل أن يطمحوا إلى توسيعها.

أنا على يقين من أنك تساعدني على ذلك بنزاهة تامة تجاه جميع العناصر والمذاهب، وبعطف قوى على المسلمين والنصارى على حد سواء.

فأنا بكل ثقة إذن أراك تأخذ على عاتقك هذه المهمة.

فتتش عن السلم، ولكن إن لم يقدموا لك إلا الحرب فأقبل الحرب.

اضطرابات حلب

قاطع الحلبيون الانتخابات الجوفنيلية كما قاطعها أبناء الألوية الأخرى، ولم يشذ سوى بعض الأرمن اللاجئين وبعض المسيحيين مع طائفة قليلة من المسلمين عرفت بممالة السلطة ومصانعتها، وأرسل الوطنيون يوم ٦ يناير سنة ١٩٢٦ البرقية الآتية إلى المفوض السامي محتجين على إجراءاتها ومطالبين بوقفها:

«قرار فخامتكم المؤرخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٥ جاء صدمة لآمال الأمة. إذ يقضى بأن يكون انتخاب المجلس النيابي على أساس اللواء، ويعطيه حق تقرير مصير الارتباط مع الأولوية الأخرى مما يفسح مجالا للدسائس الرامية إلى الانفصال عن الوحدة السورية. إذ تكون الأكثرية العظمى في المجلس من أهل الأقضية والقرى الذين لا تؤهلهم خبرتهم لمعرفة صالح البلاد والنظر في القانون الأساسى ولا يملكون حرية الفكر بدليل توقيعهم مضابط الانفصال التى أكرهوا عليها بقوة الدرك والمستشارين والقائمقامين مع عدم معرفة ما وقعوا عليه، فنلفت نظركم إلى أن إجراء الانتخابات فى جزء من البلاد السورية منفصلا عن البقية وعلى هذا الشكل مخالف للنظريات الصحيحة، نحتج على هذا القرار ملتجئين إجابة مطالبنا التى تقدم بها إلى فخامتكم الوفد الدمشقى».

عاكف الجابرى وعبد الحميد الجابرى والمهندس إسماعيل باقى والطبيب على رامز باقى والطبيب عبد الرحمن الكيالى والصيدلى سعاد جلبى وإبراهيم هنانو والمحامى عبد القادر سرمينى والصيدلى أحمد الكواكبي والمحامى أحمد منير الوفائى وعبد الودود كيالى وصبحى الأميرى والمحامى أحمد راشد المرعشى وأسعد إبراهيم باشا والنائب محمد فاخر الجابرى والشيخ طاهر الكيالى ومحمد زكى ميسر والحاج توري الجسرى وأحمد الرفاعى.

وبدأت الانتخابات فى موعدها المقرر فأضربت حلب، وعطلت أعمالها، وامتنع المسلمون عن الاشتراك فيها، واستمر الاضراب يوم السبت بطوله، ولما أدركت الحكومة أنها فاشلة عزلت الموظفين الذين يشرفون على أعمال الانتخابات وهم من المسلمين واستبدلتهم بمسيحيين فبدلوا كثيرا من الجهود فلم يفوزوا بطائل، وفى مساء السبت صدر قرار بتمديد أجل الانتخاب حتى مساء الأحد - خلافا للقانون ويقضى بإتمام العملية الانتخابية فى ٤٨ ساعة مهما كانت الظروف.

وقبض فى مساء على أعضاء لجنة المقاطعة وهم أحمد الرفاعى والحاج ربيع المنقاوى وسعد الله الجابرى ومنير العمادى وعبد اللطيف الكيالى وزهير جابرى والحاج محمود أبو صالح وغيرهم. وضربت السلطة نطاقا حول دور بعض الزعماء لمنعهم من الخروج، وهذا نص البيان الذى أذيع فى حلب بمقاطعة الانتخابات:

«فى هذا الوقت العصيب وبينما الأمة تسعى لتحقيق وحدتها السياسية وسيادتها

القومية على الأسس التي أجمعت البلاد على المطالبة بها عمدت المفوضية الفرنسية إلى إجراء الانتخاب للمجالس التمثيلية في حلب وفي بعض الألوية كل على حدة مهمة الركن الأعظم والأهم منها، لتكون هذه المجالس آلة لتجزئة البلاد وتفريقها، فالطليوني المخلصون لوطنهم يترفعون عن أن يكونوا سببا لهذه التجزئة المميتة. فأجمعوا بالاتفاق على عدم الاشتراك في هذه الانتخابات وقرروا مقاطعتها ورأى في مشروعهم الإخلاص والثقة في حمية مواطنيهم الكرام.

«فيا أيها الحلبي المخلص لوطنك وقومك اجعل رائدك الذمة والضمير فانت حر، وليس من قوة تجبرك على الانتخاب فلا تعباً باعتقال أو تهديد أيا كان مصدره لأنك في حماية الأمة التي خلق القانون لضمان حريتها واحترام إرادتها والسلام عليك».

وواصلت حلب الاضراب يوم الأحد فأدى ذلك إلى اعتقال كثير من دعاة المقاطعة، فساء ذلك الأهالي فتجمعوا مطالبين بإطلاق سراحهم وأرسل الزعماء البرقية الآتية إلى المندوب السامي في بيروت:

«الطليوني رائدهم القانون قاطعوا الانتخاب، لأنه لا يتفق مع مطالب الأمة السورية، الانتخاب حق لا إكراه فيه ولا عقاب عليه، لكن السلطة الفرنسية وترجمان البعثة وموظفي الاستخبارات ومأموري الشرطة والبلدية يستعملون وسائل الإكراه والتهديد ويجبرون الناس على الانتخاب، ولقد أوقف بعض من لم ينتخب ووضعت أوراق مزورة في الصناديق، وعزل رؤساء المناطق وصرخ المنادون باسم البلدية من لم ينتخب يقع تحت الجزاء، وحبس عدة أشخاص للإرهاب بلا سبب قانوني ومدد أجل الانتخاب يوما ونصفا، كل هذا كي تحرم الأمة حقوقها المقدسة التي خلق القانون لحمايتها وتضعف الثقة بإمكان تنفيذ مبادئكم السامية التي جئتم لأجلها، فنحتج على هذه الأعمال المغيرة للحق والحرية طالبين وضع حد لها ليبقى الشعب حرا».

إبراهيم هنانو وربييع المنقاري وسعد الله الجابري والدكتور عبد الرحمن الكيالي وأحمد الرفاعي وجميل إبراهيم وجميل فنصه:

وتجمع الناس في الجامع الأموي الكبير في حلب لأداء صلاة العصر من يوم الأحد فخطب فيهم بعد الصلاة الشيخ طاهر الكيالي داعيا إلى التعاضد والتمسك بطلباتهم المشروعة وحضهم على الهدوء والسكينة، ثم خرجوا بمظاهرة كبيرة قاصدين دار الحكومة

لإنقاذ المعتقلين وأمامهم طلاب المدارس ينشدون الأناشيد الحماسية، ولما بلغوها اقتحموها وهم ينادون: فليحيا الأحرار ولتسقط الانتخابات المزيفة نطلب إخلاء سبيل الأحرار.

وخرج مرعى باشا الملاح حاكم حلب من غرفته وخطب داعياً إلى التفرق ووعدا بالعمل على إخلاء المعتقلين فانبرى له شاب حمله الشعب على عاتقه وسأله لماذا سجنتم هؤلاء الأحرار فأجابته «والله يا بني أنا ما قبضت على أحد ولا عندي خبر».

- إذن ليس لك من الأمر شيء

- نعم

- نطلب منك إخلاء سبيلهم فوراً

- لا أستطيع ذلك

- إذا كنت لا تستطيع فلماذا لا تستقيل

- أنا ذاهب إلى مندوب المفوض السامي للبحث معه.

ولما أراد الخروج منعه الشبان ثم جاء وفد من العلماء فقابل الحاكم وخرج معه ومعهم بعض الشبان وقصدوا دار المندوب المفوض فأبى استقبالهم. فزاد ذلك في استياء الأهالي ونقمتهم.

ووصلت في تلك الأثناء إلى دار الحكومة قوة من السنغاليين والمغاربة مع دباباتين ففاجأت الجمهور المحتشد بإطلاق الرصاص فتشتت بعد ما قتل نحو ١٥ وجرح ٤٠ منه واعتقل نحو ٣٠.

وساءت الحالة على أثر هذا الحادث وعظم الهول والفرع، وأقفلت المدينة برمتها وتعطلت كل حركة. وأنشأ المفوض السامي على الأثر محكمة استثنائية لمحاكمة دعاة مقاطعة الانتخابات فاجتمعت وأصدرت الأحكام الآتية:

حكمت على السيدين عبد القادر ناصح الملاح وجميل إبراهيم باشا حكماً وجاهياً بالسجن ستة أشهر وغرامة ٤٠٠ فرنك.

وحكمت غيايباً على السادة إبراهيم هنانو ومحمد توفيق الحكيم وأحمد ناصر أغا وبسليم القدسي وفاخر الجابري والمحامي عبد القادر سرميني ورشيد كتحدا ومحمد

الهيرواوى ومحمد الهاشم وحسين الفداوى وعبود، كل بالسجن سنة واحدة وغرامة ٤٠٠ فرنك ما عدا السيد فاخر الجابرى والمحامى عبد القادر سرمىنى فقد أرسلا إلى المحكمة تقارير طبية تنبئ بمرضهم، إلا أن المحكمة اعتبرت هذه التقارير غير نظامية فرفضتها، وحكمت على الشيخ راغب الطباخ صاحب المطبعة العلمية وابنه السيد محمد بغرامة ١٢ ليرة لطبعهما النشرة الخاصة بمقاطعة الانتخابات،

وقد أجلت المحكمة إلى وقت آخر النظر فى قضية باقى المتهمين المعتقلين الذين أرسلا إلى قلعة أرواد وهم السادة: سعد الله الجابرى والدكتور عبد الرحمن الكيالى والحاج ربيع المنقارى وأحمد الرفاعى ومنير العمادى،

وأرسلت السلطة نجدات قوية إلى حلب على الأثر لتهدة الحالة، وهذه أسماء الذين أرسلا إلى جزيرة أرواد من معتقلي حلب،

الدكتور عبد الرحمن الكيالى وطاهر الكيالى والحاج ربيع المنقارى والحاج عثمان الشراياتى وسعد الله الجابرى وأحمد الرفاعى وصالح الدين الجابرى ومنير العمادى،

وأدى عجز السلطة عن اعتقال إبراهيم بك هنانو واحتجابه عن الأنظار إلى رواج كثير من الإشاعات، فقال قوم إنه قصد الحدود لتأليف عصابات والزحف على الفرنسيين كما فعل فى سنة ١٩٢٠ وقال غيرهم إنه ذهب إلى الغوطة للانضمام إلى الثوار، ولكنه بدد هذه الإشاعات كلها حين قدم نفسه للمندوب الفرنسى فى حلب فأطلق سراحه،

ومع كل ما وقع فقد أتمت السلطة الانتخابات فى حلب وأخرجت نوابا عنها بالقوة هذه أسماءهم: صبحى بركات ورشيد المدرس وغالب قطر أغاشى وشاكر نعمت الشعبانى وميشال جنادرى وسليم جنبرت ورحمون نحماد،

ودعى هؤلاء النواب إلى الاجتماع مع نواب الأقضية الأخرى الذين انتخبوا أيضا، فكان أول قرار أصدره مجلسهم الجديد المطالبة بالوحدة السورية، فصدر الأمر بحل المجلس على الفور ولم يدع بعدها إلى اجتماع.

مسلمو لبنان يطلبون الانفصال

واغتتم مسلمو بيروت فرصة اشتغال مجلس لبنان التمثلى بوضع الدستور جديد للبنان فاجتمع عدد من كبارهم يوم ٥ يناير فى دار جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية بدعوة من

القاضى والمفتى وتداولوا فى الأسئلة التى بعثها رئيس المجلس التمثيلى إلى الطائفة الإسلامية ووضعوا الرد الآتى:

«من المعلوم أن رغائب ومطالب الطائفة الإسلامية التى هى الأكثرية الساحقة فى البلاد التى ألحقت بمتصرفية لبنان منذ إعلان لبنان الكبير سنة ١٩٢٠ هى رفض هذا الانضمام وطلب الالتحاق بالاتحاد السورى على قاعدة اللامركزية وقد كررت احتجاجها على هذا الانضمام الذى وقع رغم إرادتها ومن دون استفتائها فى ظروف عديدة، وقدمتها مرارا إلى المفوضية العليا وباريس وجمعية الأمم وهى حاوية لجميع الحجج القاطعة والأسباب المشروعة لرفض هذا الانضمام، وآخر احتجاج قدمته شفاهيا بواسطة وفد من أعيان الطائفة الإسلامية وخطيا إلى فخامة المفوض السامى نبعت إليكم بواحدة منها ضمن هذا الكتاب وعليه قررت الطائفة الإسلامية فى بيروت بالإجماع مغتمة فرصة ورود الأسئلة الموجهة إليها من اللجنة الدستورية أن تعيد تثبيت احتجاجاتها السابقة على إلحاقها بلبنان، ورفض الاشتراك فى الأسئلة الموجهة إليها من اللجنة المشار إليها فيما يتعلق بسن الدستور اللبنانى وتؤيد وتكرر طلب الرجوع إلى ما كانت تحفظه لنفسها بشأن الالتحاق بالوحدة السورية على قاعدة اللامركزية فى كل وقت وزمان».

وهذه أسماء الذين اشتركوا فى هذا الاجتماع:

الشيخ أحمد عباس والدأماذ أحمد نامى وأنيس الشيخ وبدر دمشقية (رئيس بلدية بيروت) والمحامى جميل بدران والدكتور حسن الأسير وحسن قرنفل والدكتور حليم قدورة وحسن القاضى وحسن القبانى والمهندس حسن المخزومى وخير الدين النحاس و خليل دعبول والحاج رشيد اللانقى والشيخ رضا القبانى وزكريا النصولى والدكتور سامح الفاخورى وسليم الطيارة وشريف خرما وطه المدور وعبد الله بيهم وعارف رمضان وعمر الداعوق (عضو بيروت فى المجلس التمثيلى) والحاج عبد القادر القبانى (مدير الأوقاف) والشيخ عبد الكريم أبو النصر (نقيب الأشراف) والشيخ عبد الباسط الأنسى والدكتور عبد الرؤوف حمادة ومحمد المخزومى ومحمد الفاخورى ومحمد عمر نجا ومحمد الباقر وخير الدين الأحذب ومحمد اللبابيدى ويوسف النحاس والشيخ عبد الرحمن المجذوب وحسن البنداق.

بعلبك تقاطع الانتخابات

واجتمع مجلس بلدية بعلبك أيضا وأصدر القرار الآتى:

«من المعلوم أن رغائب ومطالب الأكثرية الساحقة في البلاد التي أُلحقت بمتصرفية لبنان منذ إعلان لبنان الكبير عام ١٩٢٠ هي رفض هذا الانضمام وطلب الالتحاق بالاتحاد السوري على قاعدة اللامركزية، وقد كررت احتجاجاتها على هذا الانضمام الذي جرى بالرغم عن إرادتها وبدون استفتاءها في ظروف عديدة وقدمتها مرارا إلى المفوضية العليا وباريس وجمعية الأمم، وهي حاوية لجميع الحجج القاطعة والأسباب المشروعة لرفض هذا الانضمام وآخر احتجاج لها قدم بصورة شفاهية بواسطة وفد من أعيان الطائفة الإسلامية وبصورة خطبة إلى فخامة المفوض السامي، فعليه قرر مجلس بلدية بعلبك منتهزا فرصة وصول الأسئلة الموجهة إليه من اللجنة الدستورية إعادة تثبيت الاحتجاجات السابقة من الأكثرية الساحقة على الالتحاق بلبنان، ورفض الاشتراك في الأسئلة الموجهة إليه من اللجنة المشار إليها فيما يتعلق بسن الدستور اللبناني ويؤيد طلب الأكثرية الساحقة في البلاد التي أُلحقت بمتصرفية لبنان بشأن الالتحاق بالوحدة السورية على قاعدة اللامركزية في كل وقت، ولهذا لا يرى مجلسنا لزوما الاعطاء الجواب على هذه الأسئلة ولا ارسال مندوبين (وقد نظم هذا القرار ورفع لرياسة المجلس النيابي في دولة لبنان الكبير باتفاق الآراء).

ووضع النخبون الثانويون في بعلبك مضبطة بهذا المعنى

صيда تطلب الوحدة

ووضع مسلمو صيدا المضبطة الآتية بطلب الوحدة وبالانفصال عن لبنان، وقد أرسلها القاضي والمفتي إلى رئيس المجلس التمثيلي وهي:

قد علم لدى ممثلي الجمهورية الفرنسية في البلاد السورية من حين أعلن ما يدعونه دولة لبنان الكبير. كما أنه علم لدى مجلسي البرلمان والوزراء في فرنسا ولدى جمعية الأمم نفسها أن جميع أفراد الطائفة الإسلامية التي تؤلف الأكثرية الحقيقية في هذه البلاد لم يرضوا على إلحاقهم بمتصرفية لبنان القديمة. ذلك الإلحاق الذي أرغموا عليه إرغاماً، يؤيد تلك الاحتجاجات العديدة التي قدمت إلى كبار الرجال والهيئات السياسية والفرنسية وإلى جمعية الأمم في أزمنة متعاقبة في كل الخمس السنوات التي وجدت فيها دولة لبنان الكبير، والآن تغتنم الطائفة الإسلامية فرصة تكليف المفوض السامي المسيو دي جوفنيل

المجلس اللبناني لتنظيم القانون الأساسي - لتظهر رغباتها الأكيدة في الانفصال عن ما يسمونه لبنان الكبير - والانضمام إلى الوحدة السورية على أساس اللامركزية. وعلى هذا فقد قررت الطائفة الإسلامية في صيدا بإجماع الآراء على أثر ورود الأسئلة الموجهة إليها من اللجينة الدستورية عدم الاشتراك في سن الدستور وتكرير طلباتها الحقبة بشأن الالتحاق بالوحدة السورية على أساس اللامركزية ملتزمين بتحقيق أمانينا عملا باحترام حقوق الشعوب المقدسة.

أحمد عارف الزين صاحب العرفان ومحمد جوهرى ومحمد نجيب الشماخ ويوسف بكار ويوسف أبو ظهر وعمر أبو ظهر ومحمد بهيج الجوهرى ومحمد قوام ومحمود زنتوت وبهجت قدرورة ومصطفى الشماخ وعبد الرحمن شهاب ومصطفى كنعان إمام محلة الكتان ومحمد رشيد وسليم حمود إمام محلة الكشك وعبد الحميد القواس إمام محلة السرايا وتوفيق الجوهرى وعبد الحليم الشماخ وكامل الأنصارى وكامل حشيشو عالم ومنير سنجر وكامل البساط ومصطفى النقيب وعبد الغنى الزين وعبد الباسط الزين وعبد الغنى الأسير ويوسف الحناوى وأحمد محمود بعاصيرى ومحمد الصاوى ومحمد حشيشو وحسن رضى زنتوت وسعد الدين وتوفيق البزرى وزكريا زويه ومصطفى عمر العلائلى ومصطفى حمود وتوفيق الزين ومحمد جميل البساط وعمر الجبيلى ومحمد النعمانى وتوفيق عبد الفتاح وعبد الجليل لطفى ومحى الدين نعمانى وعز الدين القطب وعبد اللطيف كالأو وكامل الصباغ ومصطفى عمر نجولى وعبد الغنى لطفى وعبد الحليم نعمانى وعبد الله عمر الحلاق وأحمد محمد حمود وأديب محمود يماسى ومحمود بكرى وصالح البلولى وحسن سليم ومحمد اسماعيل والحاج إسماعيل البابا وعبد الحميد البعاصيرى وعبد الغنى عبد السلام الحلاق وسليم البعاصيرى ومحمد كامل العلائلى وأديب نقيب ومحمود إبراهيم أنيس ومصطفى البلطجى وراشد بكار ويوسف جوهرى وصالح الشريف وعبد الرحمن الانصارى ومحمود عبد السلام المجذوب وسعد الدين محمد القطب ومنير البساط ومحمود حسن اليمين وحسين خليل ومحمد الرشيدى ومحترم قدرورة وسليم الدرهم مختار محلة الكشك وحفظى المجذوب مختار محلة الكتان والسبيل وأحمد محمد حمود مختار محلة الشارع ومحمود الزين ومحمد بديع الزين ومحمد عبد الرحمن المجذوب ومصطفى الصلح وصفى الدين قدرورة وعمر الصلح وحسين نصار مختار محلة المسالخة وديب النوام مختار محلة السرايا.

طرابلس تطلب الوحدة

وأرسل تجار طرابلس وشبابها وعمالها برقيات مطولة بطلب الانفصال عن لبنان والانضمام إلى سورية وجاء من عكار مثل ذلك.

جبل عامل يطلب الانفصال

وأرسل أهل جبل عامل المضبطة الآتية إلى المندوب السامي نحن أهالي جبل عامل منذ إلحاقنا بلبنان الصغير مازلنا نرى الغرم علينا والغنم له ندفع الضرائب ولا ينفق علينا منها سوى القليل حتى نرى حقنا مهضوما معه فلا نعطي من الوظائف ما نستحقه، ومعلوم أن هذا الاستئثار شديد على النفوس جدا، لذلك نطلب من عميد الدولة المنتدية المسيودي جوفنيل تحقيق آمالنا الراسخة في نفوسنا وهي: فصلنا عن لبنان بإنشاء إدارة مستقلة تحت إشراف الدولة المنتدبة وإن آمالنا وطيدة بعدل المفوض السامي وإنصافه أن يجيب طلبنا هذا الذي هو حق وعدل.

أحمد رضا، محمد التامر، راشد عسيران، حسين الدرويش، النائب نجيب عسيران، النائب السابق فضل الفضل، علي جابر، سليمان مروه، علي عبد الله، خنجر عبد الله، إسماعيل خليل، محمد جابر، عبد الحسين، محمود الأمين، السيد علي بدر الدين، أحمد حاج، سعيد صباح.

ويلى ذلك مئات التواقيع من سائر أنحاء جبل عامل.

أرسل أعيان مسلمي اللاذقية برقية إلى المندوب السامي بطلب الوحدة هذا نصها: «باسم الأكثرية باللاذقية نلتمس إعلان الوحدة السورية واشتراكنا بانتخابات المجلس التأسيسي السوري».

السلطة الفرنسية تقاوم حركة الانفصال

هال المسيودي جوفنيل قيام المسلمين في لبنان قومة الرجل الواحد يطلبون الانفصال عن لبنان والانضمام إلى الوحدة السورية، كما هالة تضامن السوريين في الداخل وإجماع

كلمتهم على مقاطعة انتخاباته وتمسكهم بالوحدة، فأدرك أنه خسر الصفة وعرف أن الذين أشاروا عليه بإجراء الانتخابات غرروا به فالغى الانتخابات في الداخل، واتخذ من التدابير ما رآه مفيدا لإيقاف الانفصالية عن لبنان، وهذا نص بلاغ رسمي أذاعه يوم ١٧ يناير سنة ١٩٢٦ بهذا الشأن:

يتلقى منذ زمن المفوض السامي كثيرا من المضايقات المعارضة بعضها بعضا. فمنها ما يرمى إلى اقتطاع هذا القسم أو ذاك من لبنان، ومنها ما يطلب إبقاء الحدود الحالية على ما هي، فهذه المضايقات غير مفيدة.

إن شكل الانتخابات الذي يسمح للأهالي بأن يجهروا بأصواتهم في أوقات منظمة هو أفضل كثيرا من هذه العرائض فإن الأول وهو نداء لولى الأمر.

ولهذا قرر المفوض السامي أن تكون الانتخابات لاحقة للسلم في كل مكان.

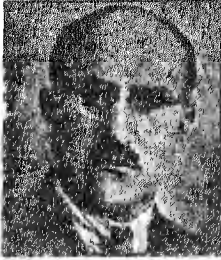
إن الذين يواصلون عداوتهم للانتخابات أو يمتنعون عن الاشتراك فيها يتنازلون بأنفسهم عن استعمال حقوقهم، ويرى المفوض السامي أن من الواجب عليه أن ينبههم إلى ذلك.

أما الذين يتعرضون للحدود فأنهم يثيرون عداوات الجنسيات والأديان ويجعلون الاتفاق بين الدول مستحيلا.

وهكذا فإنهم يقفون في وجه الوحدة الحقيقية التي تقوم بتوثيق علاقات المودة والمصلحة. وأذاع المسيو ليون كايل حاكم لبنان الكبير البيان الآتي على رجال حكومته:

انتهى إلى من جهات مختلفة أن بعضا من الموظفين اشتركوا في الأيام الأخيرة في الحملة التي ترمى إلى فصل بعض أراضي لبنان الكبير عنه، ويديهى أنه لا يجوز للذين يشتركون في القيام بمهام الدولة العامة أن يطرحوا على بساط المناقشة والجدل سلامة أراضي الدولة التي يجب عليهم أن يكونوا في طليعة الذين يخدمونها، فإذا كانت آراؤهم لا تتفق مع واجباتهم الأساسية فلا ندرى لماذا لا يزيلون هذا التناقض بتقديم استقالتهم من وظائفهم، وهم على كل حال لا يمكنهم أن يبقوا في وظائفهم إلا باتباعهم سبيل الاستقامة التامة فيما يختص بالمصالح والمنشآت التي يمثلونها بصفة من الصفات، كل مسلك يخالف هذا المسلك يستوجب العقاب، لا سيما وأن الدولة المنتدبة لما أنشأت الدول المشمولة

فريق من رجال الثورة السورية وشبانها



سعيد حيدر



جميل مردم بك



حسن الحكيم



الدكتور امين رويحه



عقله القطامي



فارس الخوري



أصف السفرجلاتي



الصيدلي سليمان المعصراني



الدكتور علي الشواف

بانتدابها على ما هي الآن قد استعملت السلطة المخولة لها بموجب الفقرة الثالثة من المادة الأولى من صك الانتداب.

وأود أن أعتقد أن هذا التنبيه سيكون كافياً فلا أضطر إلى اتخاذ عقوبات تأديبية، وأرجو أن توقفوا الموظفين والمستخدمين الذين تحت سلطتكم على مفاد هذا المنشور.

حل مجلس بعلبك البلدي

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد أصدر حاكم لبنان قراراً يوم ١٦ يناير بحل مجلس بلدية بعلبك «لأنه لم يقتصر في طلبه الانفصال عن لبنان بتجاوزه حقوقه، بل ارتكب مخالفة كبيرة بالنظر إلى سلطة الانتداب صاحبة الشأن»

احتجاج نائب مسلم

وأرسل عمر الداعوق النائب في مجلس لبنان التمثيلي البرقية الآتية إلى سكرتير جمعية الأمم بواسطة المندوب السامي الفرنسي وهي:

أنا الموقع على هذا عمر الداعوق نائب بيروت أتشرف بأن أبسط لسعادتكم ما يأتي:

أولاً - إن فريقاً من نواب بيروت وطرابلس وصيدا والبقاع، مع كونهم أقلية عديدة إلا أنهم يمثلون أكثرية السكان الذين تتألف منهم الجمهورية اللبنانية، قد قدموا أثناء المناقشة في الدستور اللبناني اقتراحاً احتجوا فيه على ضم الأراضي التي يمثلونها إلى لبنان دون أن يؤخذ رأي أهاليها قبل ذاك الضم، فهم يطلبون أن تؤلف هذه الأراضي دولة مستقلة إدارية مرتبطة باتحاد لا مركزي مع لبنان القديم وسورية.

ثانياً - بعد أن وافق المجلس التمثيلي بالأكثرية على الدستور اللبناني قرأ حضرة مندوب المفوضية العليا التحفظات للمجلس، وقال إن هذه التحفظات غير خاضعة للمناقشة^(١) ولكي تطلع جمعيتكم الموقرة على احتجاجنا على ضمنا غير المشروع، ولكي تعلموا أن هذه التحفظات لم توضع موضع المناقشة، ولم يوافق عليها المجلس التمثيلي، أجزت لنفسى إرسال هذا البيان إليكم

وتفضلوا يا حضرة السكرتير العام بقبول اعتباري الفائق

٥ - محاولة إنشاء عرش

وأراد المسيو دي جوفنيل أن يستعين بالشريف عبد المجيد نجل الشريف على حيدر باشا - وكان يقيم مع والده وأسرتهم في بيروت فأدناه منه ووعد به بأن يعينه أو والده ملكا على سورية إذا ساعده في إخماد الثورة ثم أرسله إلى دمشق فوصلها في الأسبوع الأول من شهر يناير وأعد له الفرنسيون استقبالا حافلا وسهلوا له الأسباب فأخذ يقابل الوجهاء وذوى الرأي عارضا وساطته ومعلنا أنه قادم لحقن الدم فلم ينل توفيقا^(٢).

١ - هذه صورة التحفظات المحتج عليها

المادة ٩٥ - إن علاقات الدولة الخارجية وقبول أوراق اعتماد قناصل الدول الأجنبية هي وفقا للانتداب من اختصاص الحكومة الجمهورية الفرنسية بون سواها،
إن الرعايا اللبنانيين الذين تسرى عليهم أحكام هذا الدستور الموجودين خارج حدود بلاده يناط أمر حمايتهم السياسية والقنصلية بالدولة الفرنسية، أما في الأراضي الفرنسية فيتولى حمايتهم وزير الخارجية الفرنسية.

المادة ٩٦ - لحكومة الجمهورية الفرنسية أن تتدخل لتأمين تطبيق الانتداب واحترام هذا الدستور ولتأمين سلامة أراضي الدولة ولتأييد أو إعادة السلطات القانونية إذا أسقطتها ثورة ما ولهذه الغاية يحق للمفوض السامي الأزمن علي سلطة الدولة المنتدبة أن يتصرف بجميع قوات الشرطة والدرك في الدولة، وأن تكون له مراقبة دائمة عليهما وله كل السلطة في تعهد وتأمين سلامة القوات العسكرية التي تقيها الدولة المنتدبة طبقا للانتداب في الأراضي الموكول أمرها له.

المادة ٩٧ - يحق للمفوض السامي أن يوقف كل قرار من الحكومة أو في المجلسين إذا وجده مخالفا لمصالح الانتداب أو لسلامة البلاد أو لحفظ النظام أو للتعهدات الدولية، لا يجوز حل مجلس النواب أو إسقاط رئيس الجمهورية إلا بعد موافقة المفوض السامي.

المادة ٩٨ - يمثل المفوض السامي مندوب لدى الدولة.

يقدم المفوض السامي المستشارين الذين ينبغي أن يستخدموا في مصالح الدولة على أن تعقد بين المفوض السامي والدولة مقاولات تبنى على أساس مشروع يقره المجلسان.

٢ - قدم الشريف عبد المجيد إلى بيروت في شهر مارس سنة ١٩٢٤ على أثر طرد الحكومة الكمالية لآل عثمان من بلادها لأنه متزوج أميرة من هذا البيت فاضطر أن يصحبها في مغادرتها الأستانة، وجاء معه والده وإخوته أيضا، ولا يزالون يقيمون فيها حتى الآن.

استئناف القتال

حروب الغوطة - معارك قلمون - فطائع وادى بردى

رافق الفشل والحبوط جميع المشروعات التي باشرها المسيو دى جوفنيل فى هذه المرحلة، وأخطأه التوفيق فيها كلها، فقد فشل فى سعيه للاتفاق مع اللجنة التنفيذية فى مصر كما فشل فى مفاوضاته مع وفد دمشق وفى سعيه لإنشاء حكومة وطنية وفى محاولته إجراء انتخابات، وفى إرساله الشريف عبد المجيد إلى دمشق، فزاد فشله الثورة ضراما وانتشارا كما شجع الثوار وعزز الثورة يضاف إلى ذلك قيام الطوائف الإسلامية التي انضمت إلى لبنان الكبير تطالب بالانفصال عنه والانضمام إلى الوحدة السورية.

ورأى المندوب السامى أنه لا بد له من الاعتماد على القوة فى هذه المرحلة فكتب إلى فرنسا طالبا إرسال قوات كبيرة فأجيب إلى ما طلب وتواردت النجادات بكثرة حتى قيل إن عدد الجنود الفرنسية فى سورية ارتفع إلى مائة ألف جندي فى ذاك العهد مسلحة بمختلف الأسلحة الحديثة من دبابات وطائرات ورشاشات ومدفعية.

ولم يقف الأمر بهم عند هذا الحد بل ألفوا كتائب من الشراكسة والأرمن والإسماعيلية والنصيرية والموارنة وقذفوا بها الثورة، كما ألفوا بعد ذلك فى داخل جبل الدروز كتائب من الدروز سلطوها على الدروز أنفسهم.

وانتشرت هذه القوى العظيمة فى أنحاء سورية فى دمشق وفى الغوطة وفى وادى التيم وفى إقليم البلان وفى جبل قلمون وفى حمص وفى حوران تطارد الثوار وتقاتلهم فوقعت بينها وبينهم معارك دامية استبسلوا فيها أشد استبسال.

وطبق قادة الجيش الفرنسي فى عهد المسيو دى جوفنيل وتحت سمعه وبصره ما اعتادوا تطبيقه من أساليب فى عهد أسلافه فقتلوا وصلبوا ونفوا، وحرقوا القرى والمدن وفرضوا الغرامات وتفننوا فى النكاية والأذى مما خيب آمال المتفائلين الذين ظنوا أن وجود مندوب سام غير عسكري كالمسيو دى جوفنيل لم يتشرب الروح الاستعمارية قد يحمل ولاة الأمور العسكريين على التخفيف من غلوائهم.

لقد كان المسيو دي جوفنيل كثير الاعتداد بلباقته، كما كان كثير الاعتماد على أساليبه وعلاقاته السياسية، فقد تقرب من الإنجليز وأحكم الصلات معهم فزار عاصمتهم على أثر تعيينه، كما زار القدس بعد وصوله إلى سورية وقضى أياما في ضيافة المندوب السامي لفلسطين، وزار أيضا أنقرة وحل ضيفا على الحكومة التركية وعقد معاهدة مع الترك منح فيها هؤلاء ما كانوا يطلبونه من سورية مما أنكرته الحكومة الفرنسية، واعترضت عليه واتصل بمندوب السلطان ابن سعود في دمشق وقربه منه وأدناه ومنح النجديين امتيازات لم تكن لهم، ولما تم لابن سعود احتلال الحجاز كان أول من اعترف به باسم الحكومة الفرنسية، وقد رأيناه على أثر تقلده منصبه الجديد يتصل بالعاملين من السوريين في أوروبا ويبدى لهم رغبته في التقرب والتفاهم، ثم رأيناه في مصر يزور قصر الأمراء لطف الله ويجتمع إلى الوفد الممثل للأحزاب السورية ويتسلم مذكرته ويناقشه في بعض الشؤون، ونحن في غنى عن القول أن هذه الأساليب والخطط مما تفرد به فلم يسبق لمندوب سام أن جرى عليها ولم يأخذ بها أحد بعده.

ويلوح لنا أن المسيو دي جوفنيل كان يعتقد أن حل القضية السورية لا يكلفه سوى أسابيع يقضيها في بيروت ودمشق يعود بعدها إلى باريس وقد ضفر على رأسه إكليلا من المجد، وعمل ما عجز الأوائل عن عمله، ولكنه ما كاد يحط رحاله في الأراضي السورية حتى أدرك أنه أخطأ الحساب والتقدير، فقد دعا الثوار إلى الاستسلام فلم يستسلم منهم أحدا، ثم أعلن العفو فلم يقبل عفو أحد، ثم دعا إلى إجراء انتخابات فقاطعت الأمة انتخاباته، ودعا دمشق إلى إرسال وفد لمقابلته، ثم أعلن أنه لن يقابله مادامت الثورة قائمة فقال له الدمشقيون ونحن في غير حاجة إلى مقابلتك، ثم عاد فدعاهم إلى زيارته فجاءوه فأراد أن يجتمع إليهم منفردين فأبوا إلا الدخول مجمعين فكان لهم ما أرادوا وسعى أيضا لإنشاء حكومة وطنية قوية في دمشق يستعين بنفوذها في إخماد الثورة فلم يجد من يقبل التعاون معه.

ولا ريب أن هذا الفشل المتتابع المتلاحق أثر في نفسه أثرا بليغا وتحول إلى يأس جعله يستسلم إلى العسكريين الذين استأثروا بالسلطة دونه وأمعنوا بالشعب تقتيلا وتعذيبا وإرهاقا وبالبلاذ تدميرا وإحراقا وتخريبا فساعات الحالة وارتفعت الأصوات بالشكوى والتألم فغادر البلاد يوم ٢٨ مايو سنة ١٩٢٦ يجر أذيال الخيبة والفشل.

قوات الفرنسيين وتدابيرهم العسكرية

ولابد لنا قبل الاسترسال في وصف المعارك العسكرية التي دارت في تلك الفترة من إلقاء نظرة عامة على الموقف الحربي ومقابلة قوى الفرنسيين بقوى الثوار، فمثل ذلك لا يخلو من فائدة.

كان الثوار عند دخول فصل الخريف يسيطرون على منطقة الغوطة وجبل القلمون وإقليم البلان ووادي التيم وجبل الدروز، نعم إن الفرنسيين استطاعوا في أواخر شهر نوفمبر أجلاء الثوار عن حاصبيا وراشيا وفتحوا الطريق إلى القنيطرة، إلا أن الثوار ظلوا منتشرين في جبال تلك المنطقة وجردوها، وهو منطقة جبلية وعرة يسهل العمل فيها وخصوصا في فصل الشتاء.

وتوالى وصول النجادات للفرنسيين في فصل الشتاء فأقاموا حامية كبيرة في حمص بقيادة الجنرال مارتى وقوة أخرى في دمشق بقيادة الجنرال أندريا، وكانت في دمشق حملتان كبيرتان الأولى بقيادة الكولونيل فرن ومهمتها منازلة الثوار في شرقى الغوطة، والثانية بقيادة الكولونيل ماسيت ومهمتها منازلهم في شمالها، وأنشأ الفرنسيون في خلال فصل الشتاء ستة مخافر عسكرية كبيرة في داخل الغوطة شحنوها بالمقاتلة والسلاح لمقاتلة الثوار ومطاردتهم: الأول في دوما والثاني في أوتايا والثالث في شبعاء والرابع في خرابو والخامس في بويضان من المرج والسادس في البراق على حدود جبل الدروز الشمالية لمنع الاتصال بين الغوطة والجبل.

وحشدوا قوات أخرى على طول سكة حديد حوران فكان لهم مخفر عسكري كبير في بصرى اسكى شام وآخر في بصرى الحرير وفي المسمية والمسيفرة وأنشأوا مركزين عسكريين كبيرين في أذرع المناوحتين للجبل استعدادا للنضال.

وحشدوا أيضا قوات كبيرة في جنوبي لبنان، فأعدوا حملة بقيادة الكولونيل ليमान جران عهدوا إليها بالعمل في وادي التيم وإقليم البلان ومطاردة العصابات، وهكذا لم تبد بشائر الربيع حتى كانوا أنجزوا تدابيرهم ووضعوا خططهم.

موقف الثوار

هذا ما يقال عن موقف الفرنسيين واستعدادهم للمعارك الجديدة، أما موقف الثوار فى شتى المناطق فيمكن وصفه فى مايلى:

١ - الغوطة وقلمون

استقرت أقدام الثوار فى الغوطة خلال فصلى الخريف والشتاء وسيطروا عليها وأخذوا يشنون الغارة على دمشق من جميع الأطراف، ويدخلون أسواقها ويخرجون منها، كما سيطروا على سكة حديد دمشق - بيروت ولذلك لم يتمكن المسيو دى جوفنيل من زيارة دمشق إلا بعد انقضاء شهرين ونيف على وصوله إلى بيروت خوفاً من الوقوع فى أسر الثوار. فقد جاءها للمرة الأولى يوم ٧ فبراير سنة ١٩٢٦ وخطب فيها خطبة طويلة أعاد فيها آراءه وأبدى عن رغبته فى السلام.

واتجهت العصابات نحو الشمال فاتصلت بالعصابات التى كانت تعمل فى جبل القلمون فتوحدت الخطة وسيطر الثوار سيطرة فعلية على المنطقة الممتدة من شمالى حمص حتى جبل الدروز واتخذوا النيك قاعدة لهم وقد أقبل أهل البلاد على تأييدهم والانضمام إليهم وهذا نص الميثاق القومى الذى وضعوه:

نحن سكان جبل قلمون وأهالى قضاء النيك نتعهد أن نخضع لأوامر الجيش ونقدم الرجال والمال والعتاد اللازم لأجل إنقاذ الوطن من أيدي المستعمرين وتحرير سورية كلها بحدودها الطبيعية وإننا نهرق آخر نقطة من دمائنا فى سبيل استقلالنا ونحافظ على نص المقررات الأخيرة.

نعلن لعموم أهالى المنطقة فى جبل قلمون والنيك أننا عزمنا على مكافحة العدو حتى النتيجة الحاسمة، ولأجل وصولنا لهذا القصد المقدس قد قررنا المواد الآتية:

١ - يعتبر كل وطنى سورى عربى مجاهداً، ومن يخالف يعد خائناً ويحاكم فى المحكمة الثورية.

٢ - تؤلف فى كل قرية هيئة أو لجنة خاصة تكون من وجهاء القرية ويعهد إليها بتنفيذ المقررات.

- ٣ - يجند من كل قرية مجاهدون بنسبة عدد نفوسها .
- ٤ - تكفل القرى مؤونة الجيش وعتاده حتى النهاية
- ٥ - كل من يترك الجيش ويفر يعد خائناً للوطن ويعدم .
- ٦ - بمناسبة إعلان الجهاد لطرد العدو فجميع الدماء والبغضاء القديمة ترفع من الصدور .

وظائف اللجان

أن اللجنة المشكلة فى كل قرية هى المسؤولة عن إعاشة المجاهدين وتدبير الذخائر اللازمة، وإلقاء القبض على كل خائن والحث على الجهاد وإجبار المقتدرين على شراء السلاح وتسليح من لا قدرة له.

الإعاشة

يخصص مستودع فى كل قرية ويجبى من الأهالى باسم أعشار تخصم هذه مستقبلا بموجب الوصل الذى سيعطى باسم الحكومة الثورية السورية.

يجب أن يكون على رأس مجاهدى كل قرية أحد الوجهاء ويكون مربوطا بهيئة القيادة من الوجهة الحربية، وعليه تبليغ المقررات إلى لجنة القرية لتنفيذها.

بما أن جهادنا المقدس لأجل تحرير البلاد فيجب علينا الاتفاق والاتحاد عملاً بأمره تعالى.

٢ - فى وادى التيم وإقليم البلان

وطد الثوار أقدامهم فى منطقتى وادى التيم وإقليم البلان فاستولوا على قضاعى وادى العجم والقنيطرة وانبثوا فى قرى وادى التيم واستولوا على هضابه وأكامه، وكانت قواهم تتجول فيه من دون مقاومة. وكذلك كان الحال فى منطقة دمشق الغربية الممتدة من أبواب دمشق حتى الزيدانى.

٣ - فى جبل الدروز وحران

وكذلك كان الحال فى جبل الدروز، فقد كان بأجمعه خاضعا للثوار وكان للفرنسيين بعض مراكز حصونها فى حران على طول السكة الحديد بين درعا ودمشق.

الزحف الفرنسى فى الربيع

وما كادت تباشير الربيع تظهر حتى نهض الفرنسيون للعمل، فآلفوا حملات كبيرة لمقاتلة الثوار وإجلائهم عن المناطق التى يحتلونها.

١ - الزحف على قلمون

وكانت منطقة قلمون - وتمتد من أبواب حمص حتى أول حدود غوطة دمشق الشمالية - أول ما استهدفت لهجوم الفرنسيين فى هذه المرحلة، فقد جهزوا حملة كبيرة غادرت حمص فى الأسبوع الثانى من شهر مارس إلى النبك بقيادة الجنرال مارتى وتتألف من أربعة آلاف جندي مشاة مع قوة كبيرة من الفرسان وبطارين ومصفحات و ٧٠ رشاشة.

وتولى الدفاع عن النبك القائدان سعيد العاص وفوزى القاوقجى، وقد كتب الثانى فى وصف تلك المعارك يقول: «ولقد قررنا أن ندافع عن النبك أولا فى جهات قارة شمالا فنسير غور العدو، ونعرف عدد قواه ثم فى النبك نفسها وحشدنا نحو ٨٠٠ مقاتل وحاولنا أن نضربه فى مضيق عيون العلق ضربة قوية لا توصله إلى النبك إلا وهو منهوك القوى»

ودخل مشاة المجاهدين قارة يوم ١١ مارس وقصد فرسانهم دير عطينة للإحداق بجناح العدو الأيسر، وفى يوم ١٢ أتموا معداتهم فى عيون العلق واشتبكوا مع الفرنسيين بمعركة استمرت ساعتين ونصفا وانتهت بارتدادهم إلى النبك يوم ١٤ منه فصمدوا للجيش وكان يتبعهم وقاتلوه من وراء استحكامات أحكموا بناءها على الطراز الحديث، وعند الأصيل احتل الجيش المستشفى الهولندى غربى النبك، فكر عليه المجاهدون واستردوه، ثم والوا الهجوم فاستردوا جميع الأماكن التى فقدوها وغنموا غنائم.

وفى يوم ١٥ مارس أدركوا أنه لا بد لهم من الانسحاب لضالة قواتهم بالنسبة لقوات العدو، ولأن مواردهم محدودة، ولأنه لا يجوز لهم أن يجازفوا بقواهم، فاحتل الفرنسيون

النبك وبدأوا يبسطون نفوذهم على قلمون.

وواصل الجنرال مارتى الزحف يوم ١٨ منه قاصدا دمشق بعدما أبقى قوات كبيرة فى النبك فوصل إلى القطيفة فى الغداة، وفيها التقى بحملة الكولونيل ماسيت وقد خرجت من دمشق للاجتماع به فزحفت الحملتان يوم ٢٠ منه إلى جيرود، وتجولتا فى تلك المناطق وفى يوم ٢٦ منه وصلت إلى دمشق بعد ما اشتبكنا مع العصابات فى سلسلة من المعارك.

٢ - زحف الفرنسيين فى وادى التيم وإقليم البلان

واختارت القيادة الفرنسية العليا منطقتى إقليم البلان ووادى التيم وهما متلاصقان للعمل فى المرحلة الثانية، فأعدت حملتين كبيرتين سارتا من دمشق يوم ٣ إبريل الأولى بقيادة الجنرال مارتى وتتألف من قواه القادمة من حمص، والثانية بقيادة الكولونيل ماسيت إلى خان سعسع - مجدل شمس للاتصال بحملة الكولونيل ليمان جران كور وقد اتمت تعبئتها فى صيدا وسارت بطريق الخيام - جسر العجر قاصدة مجدل شمس عاصمة الثوار فى وادى التيم وإقليم البلان وقاعدتهم الكبرى هى واقعة فى سفح جبل الشيخ فى مركز متوسط بين دمشق والقنيطرة وقطنا وحاصبيا وراشيا، وقد أدركت هذه الحملات أغراضها فدخلت يوم ١٣ إبريل مجدل شمس وجعلتها قاعا صفصفا، وأنشأت فيها قاعدة عسكرية كبيرة كما أنشأت قاعدة أخرى فى القنيطرة ومرجعيون وحاصبيا. وقد دمر الفرنسيون خلال هذا الدور معظم قرى الدروز فى جبل الشيخ وفى وادى التيم.

٣ - الزحف على جبل الدروز

بعد ما انتهى الزحف الفرنسيون فى قلمون وفى إقليم البلان اتجه الفرنسيون نحو جبل الدروز فأعدوا قوات كبيرة قيل أنها بلغت عشرين ألفا فى المسيفرة وفى أذرع وفى بصرى اسكى شام للزحف على الجبل من ثلاث جهات فى وقت واحد، وأنشأوا قواعد عسكرية فى هذه المراكز نصبوا فيها مدافع ضخمة لضرب القرى الدرزية المناوئة لحوران.

وما كان الدروز بغافلين عما يراد بهم وعما يدبر لهم فى الخفاء، ولا يخفى أن الجيش الفرنسي ارتد بقضه وقضيضه عن الجبل على أثر معارك أكتوبر سنة ١٩٢٥، وانصرف

إلى مقاتلة العصابات فى الغوطة وفى الإقليم وفى الجهات الأخرى فارتاح سكان الجبل من عناء الأعمال العسكرية فى هذه الفترة إلا جانباً منهم اشترك مع العصابات التى زحفت إلى وادى التيم ولكنه ما لبث أن عاد إلى جبله.

وجاء فشل مفاوضات الصلح التى دارت فى خلال شهر يناير - وقد فصلنا أخبارها من قبل - بينهم وبين المسيو دى جوفنيل وما سمعوه من أقوال وتهديد من الجنرال أندريا وغيره فأضرم نار الحماسة فى صدورهم، فقرروا مواصلة القتال حتى النفس الأخير، وتعاهدوا على أن تقدم كل قرية ربع محاربينها بالمناوبة لمواصلة القتال، وأن يكتب إلى الكومندان كوستيلير قائد درعا كتاباً يشمل طلبات الثورة وأن يكلف رفعه إلى المسيو دى جوفنيل كما تقرر تأليف لجنة لإدارة الجبل.

ومما اتفق عليه فى اجتماع عقد يومئذ أن تذهب لجنة يتألف أعضاؤها من كل بيت معروف فى الجبل إلى قرية «ديبين» فيحرقوا بيت فارس الأطرش وإلى قرية «المجيمر» فيحرقوا بيت عبده الأطرش لأنهما خانا العشيرة والوطن وخرجاً على الدروز فى نضالهم، وأن يشمل هذا التدبير بيوت نجيب عامر وتركى عامر وعبد الكريم نصر من الذين انضموا إلى الفرنسيين.

وعقد زعماء الثورة اجتماعاً فى قرية «دامة» من اللجاء يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٦ فى منزل شبيب القنطار بحثوا فيه الدعوة السلمية التى أذاعها المسيو دى جوفنيل، فقرروا إرسال جواب يطلبون فيه الجلاء عن سورية بعد افتتاح المجلس التأسيسى بشهرين فرد عليهم هذا قائلاً إنه لا سلم ولا مفاوضة إلا بعد أن يخضع الثوار ويلقوا سلاحهم.

وفى صباح ٢٦ منه غادر المجاهدون قرية «دامة» إلى لب اللجاء فاحتلوا من غير مقاومة تقريباً قرية جدل وسائر القرى الأخرى وبسطوا نفوذهم على اللجاء واتخذوه قاعدة لغاراتهم على مراكز الفرنسيين فى حوران وخصوصاً على السكة الحديد لعرقلة نقلياتهم.

٣ - زحف الفرنسيين على الجبل

بدأ الفرنسيون الزحف على السويداء يوم ٢٣ إبريل سنة ١٩٢٦ وتولى قيادة الحملة فى هذه المرة الجنرال أندريا، ومهدت الطائرات الفرنسية لها فأغارت يوم ٢٢ منه على قرى

الجبل كام الرمان، وصلخد وعري والسويدا فأمطرتها وابلا من قنابلها وصبت عليها المدافع الضخمة المنصوبة فى المراكز العسكرية فى حوران حمما من نيرانها.

وهاجم الفرنسيون الجبل فى هذه المرة من ناحيتين فتحركت الحملة الأولى من أذرع صباح ٢٢ منه فبلغت قرية الغازية ودخلتها من دون حادث.

وتحركت الحملة الثانية وقد أطلقوا عليها اسم القوات الرئيسية وكانت بقيادة الجنرال اندريا نفسه من المسيفة صباح ٢٣ منه فاتجهت إلى قرية أم ولد فدخلتها من دون حادث أيضا، لأن قيادة الثورة أثبت الاشتباك فى معارك معها واستأنفت الحملة الأولى الزحف من الغازية صباح ٢٤ منه فاحتلت عند الظهر تل الحديد وقضت ليلتها فيه، كما احتلت القوات الرئيسية قرية عري، وفى صباح الأحد ٢٥ منه مشت القوات إلى السويدا.

وكان هنالك عدد كبير من المجاهدين بقيادة سلطان الأطرش وقد تعاهدوا على الدفاع عنها حتى النفس الأخير.

بدأ الفرنسيون يضربون السويدا فى الساعة السادسة من صباح الأحد ٢٥ منه وفى الساعة الثامنة أوقفوا الضرب نحو ربع ساعة ثم استأنفوه واستمروا نحو ساعة وحلقت إحدى عشرة طائرة فصبّت نيرانها على السويدا وظل إطلاق النار متواصلا من الأرض والسماء حتى الظهر ثم دخل الجيش السويدا بعد معركة حامية فانسحب المجاهدون إلى الشرق ونزل سلطان باشا الأطرش وإخوانه على عين الحشبة ونزل الدكتور شهبندر ومن كان معه، وقد شهد معركة السويدا، قرية سالمة وقصد آخرون العانات وغيرها من قرى المقرن الشرقى وكانوا على اتصال.

حكومة الداماد وبيانها

كبر على المسيو دى جوفنيل ما أصابه من فشل فى سعيه لتأليف حكومة وطنية تساعد في إخماد الثورة فأعاد الكرة على الشيخ تاج الدين الحسنى محاولا اقناعه بالعودة إلى التعاون معه فأصر على تنفيذ برنامجه ثم اتصل بهاشم الأتاسى وإبراهيم هنانو فلقى منهما إعراضا عن التعاون ما لم تجب طلبات البلاد، وأخيرا ويتوسط بعض المتوسطين قبل أن يولى الداماد أحمد نامى رئاسة الحكومة السورية.

ولهذا لم يكد الجنرال أندريا يدخل السويدا يوم ٢٥ إبريل حتى أصدر المسيو دى جوفنيل يوم ٢٦ منه قرارا جاء في المادة الأولى منه ما نصه «عين الداماد أحمد نامى بك رئيسا لدولة سورية إلى أن يلتئم البرلمان المنتخب قانونا ويعين بنفسه رئيس الدولة». وفى يوم ٢٨ منه نشر الداماد المنشور الآتى:

«لقد قاسمت وأقسام جميع أمانى الشعب السوري، وقد تلمت وأتألم لجميع آلامه وإذا كنت أتحمل اليوم مسؤولية الحكومة الموقته فذلك لكى أساعد سورية على تحقيق أمانها وعلى تخفيف آلامها.

إننا لا نقدر أن نصل إلى غايتنا بالقوة، بل بالمخابرات وبالاتماد على الحق وليس علينا ضد الدولة المنتدبة أن ننال نجاحا بل بمساعدتها وليس بمحاربة إخواننا الذين ولدوا على أرض هذا الوطن مثلنا نوجد الوحدة السورية بل باستمالتهم إلينا».

«إن الثورة قد كلفت ألوفاً من الضحايا البشرية، وخربت مدنا كاملة وحكمت على الغلال أن تهرأ تحت الأشجار وفي الحقول. بل أنها زادت في عمق الهوة التي تفصلنا عن الإسكندرونة والعلويين ولبنان، في حين أن ضروريات حياتنا الوطنية تأمرنا أن نطمر هذه الهوة بفتح منفذ على البحر لحلب ودمشق وستسعى حكومتى لنيله بالطرق السلمية».

«ومن جهة أخرى سنتخابر مع الدولة المنتدبة لإعطاء الانتداب شكل معاهدة مستمدة من المعاهدة المعقودة بين انجلترا والعراق. وأخيرا فإننا نعمل بانتخاب جمعية تأسيسية يعترف بواسطتها بحقوق جميع السوريين في استعمال الحرية والاستقلال».

«فليثق الشعب السوري ويصبر فالنجاح أماننا - إنه يكفى لحق سنابل القمح النافعة مطرة واحدة من البرد. غير إنه يلزم أيام عديدة بل أسابيع وشهور لينمو القمح ويحين الحصاد تلك هى شريعة الحياة التى لا يمكن نكرانها.

«فإذا سرتم معنا على طريق هذه الشريعة ترون إذ ذاك نهاية العذاب والشقاء وتحققون رويدا رويدا فى السلم والراحة مطالبيب القلوب السورية»

وعلق عليه المفوض السامى بقوله:

أن البيان الذى اطلعتمونى عليه والذى يؤلف برنامج الحكومة الوطنية السورية يؤكد ثلاثة أمور أساسية.

أولا - وجوب إعطاء الانتداب شكل معاهدة لثلاثين سنة تعقد مع الدول المشمولة بالانتداب - أننى أقبل هذا الطلب.

ثانيا - حق سورية بوضع دستورها - أنى على اتفاق تام مع حكومتكم فى هذا الحق وأخيرا أعلمكم بالوصول إلى تحقيق المطالب السورية بواسطة المخابرات الحبية بين بقية الدول - إنه يجب أن يفهم أن هذه المخابرات لا يمكن الشروع فيها قبل مصادقة البرلمان المقبل على المعاهدة التى تتعهد فيها سورية أن لاتستعمل القوة فى أى حال ضد جاراتها وأن تلجأ إلى تحكيم الدولة المنتدبة عند وقوع الخلاف.

إن الدولة المنتدبة ليست حكما على أمانى الشعوب الواقعة تحت الانتداب، ولكنها كذلك على الطريق تظهر فيها هذه الأمانى ولا يوجد أقل مناقضة بين مصالح فرنسا ومطالب مختلف أقسام سورية ولبنان وجبل الدروز العلويين والإسكندرونة، ولكن هذه المطالب يناقض أحيانا بعضها البعض.

فالاتفاق يجب أن يحصل بينكم وبين إخوانكم الذين ولدوا وإياكم على أرض واحدة لا بينكم وبيننا نحن الفرنسيين.

أن صعوبة هذا الاتفاق والحاجة إليه هما فى الوقت نفسه أساس صعوبة وحاجة الانتداب الذى عهدت فيه جمعية الأمم إلى فرنسا.

فعلى الانتداب واجبان. هما حالة السلام الخارجى للشعوب، وإعطائها كل الحريات الداخلية لا حرية استعباد فئة لأخرى.

ولا يمكن أن أبرهن عن أمانة فرنسا نحو واجباتها بأحسن مما برهنت به الآن. وهو تسليم سورية إلى أيدي حكومة وطنية حتى في الساعة التي كان يسهل النصر لنا فيها تنفيذ سلطة مطلقة.

ولى الأمل أن تفهم الأمة السورية جيدا مظهر هذه الصداقة التي تقوم بها فرنسا نحوها، وأنها ستقابل الثقة بثقة مثلها، فإذا تم ذلك قدرتم يا صاحب السموات أن تعجلوا الرقي الذي يقود البلاد نحو النجاح والراحة والسلام بدلا من الثورة التي تحمل الخراب.

هذه هي الأمانى الحارة التي أرغب فيها مع رجائي بقبول اعتباري الفائق

وفى يوم ٣٠ إبريل وصل المسيو دي جوفنيل والداماد أحمد نامى إلى دمشق وأخذوا يعملان لإنشاء الوزارة، فلقيا مقاومة شديدة، وأبى كثيرون من الوطنيين التعاون مع الرئيس الذي اختاره الفرنسيون، على أنه تم لهم أخيرا يوم ٤ مايو تأليف وزارة شبه ائتلافية على المنوال الآتى:

شاكر نعمت الشعبانى للمالية وحسنى البرازى للداخلية وواثق المؤيد للأشغال العامة ولطفى الحفار للزراعة والرئى ويوسف الحكيم للحقانية وفارس الخورى للمعارف.

بيان الحكومة الجديدة وبرنامجها

وهذا نص البيان الذى أذاعته الحكومة الموقته مع برنامجها وقد أقره المسيو دي جوفنيل ووافق عليه:

إلى الشعب السورى الكريم

غير خاف على أحد ما بلغت الكارثة الحاضرة من إيقاع الدمار والبلاء فى هذا الوطن السورى المحبوب، فقد تواترت عليه المصاعب المفجعة فى الأشهر العشرة الماضية حتى كادت تقوض ما بناه لنفسه من آثار الحياة وال عمران، وبات الحذر شديدا من الإتيان على ثمرات جهود الأجيال السالفة والجيل الحاضر.

لقد أصبح الموقف رهيبا وكاد يقضى على شعاع الأمل بالخروج من هذه المأزق الضيقة ولم يعد منصب الحكم والولاية يستهوى أحدا فى هذه الأيام العصيبة.

عندما دعينا لتسلم أزمة الإدارة في سورية وقفنا برهة موقف التردد والحيرة متهيئين اقتحام هذه الغمرة وقبول ما فيها من التبعة، ونحن عالمون أن إنهاض هذا الوطن من كبوته وإقالاته من عثاره يحتاج إلى مفاداة أبنائه ومغامرتهم بأشخاصهم.

نحن نعلم أن للأمة السورية حقوقاً مشروعة تريد إدراكها، وتعتمد في نيلها على قوة التي لا تغالب وبحسب هذه العقيدة ما زلنا من القائلين بوجوب العمل بالطرق الدستورية والوسائل القانونية، ومهما كانت نتيجة الثورة الحاضرة لا تتبدل أمانينا الوطنية ولا تضعف عزائمنا عن متابعة قضيتنا والمطالبة بحقوقنا بالطرق السلمية المشروعة تلك الأمانى التي كانت الأمة تسعى وراء تحقيقها منذ عهد قديم.

جاء المسيودى جوفنيل المفوض السامى وأعلن أنه قادم لإنالة الشعب السورى حقوقه وقد مرت بضعة أشهر والمفاوضات تجرى بينه وبين السوريين لإيجاد أسلوب ملائم لحل به المشكلة الحاضرة بإنالة السوريين حقوقهم وإزالة أسباب شكواهم - وهو معدود من نوابغ الفرنسيين ومشبع بروح الحرية والإنصاف، وله فى جمعية الأمم مواقف كثيرة وله مزايا بارزة فى نصرته الحق وتأييد العدل.

قبل أن وافقنا على تلبية الدعوة بتأليف حكومتنا الحاضرة وضعنا أماننا فى ساحة التأمل والاعتبار أمورا كثيرة تتناول قوة الحق فى جانب قضيتنا الوطنية والوعود المكتوبة والشفهية التى تلقيناها من فخامة المفوض السامى وشخصية هذا العميد البارزة فى العالم الأوربى مع الثقة المتبادلة بينه وبين حكومتنا السورية ولزوم الاعتماد المتقابل والتعاون الحقيقى بيننا وبين الفرنسيين لنتمكن من الاستفادة بعملهم وخبرتهم ولتعود إلى البلاد سكينتها وسلامتها وما أدى إليه فقدان الثقة ومساوئ الإدارة الماضية من خراب بلادنا وتدميرها وخطأ الموقف السلبي حيال كوارث البلاد الحيوية والاقتصادية، وحيال الأمن المضطرب والأموال المندثرة والدماء المسفوكة.

بعد أن تأملنا كثيرا فى هذه الأمور وقابلناها مع معكوساتها فى الكفة الأخرى قضى علينا العقل والغيرة الوطنية أن نستخير الله ونعالج هذا الأمر ونحن معتمدون فى نيل النجاح على مؤازرة الشعب السورى الكريم وتأييده فى هذه المهمة الشاقة، وقد عاهدنا أنفسنا أن لانجازف بشئ من حقوق الأمة المشروعة.

إن حكومتنا قد اتخذت قاعدة لأعمالها البرنامج الآتى تسعى لتحقيقه،

- ١ - دعوة الجمعية التأسيسية لتتولى سن دستور البلاد على قاعدة السيادة القومية.
 - ٢ - تحويل الانتداب إلى معاهدة تعقد بين فرنسا وسورية لمدة ثلاثين سنة تعين فيها الحقوق والواجبات والعلائق المتقابلة بين الأمتين مماثلة للمعاهدة المعقودة بين بريطانيا والعراق، ولا تكون هذه المعاهدة نافذة إلا بعد تصديقها من البرلمان السوري، ويحتفظ فيها لفرنسا بالنفوذ السياسى والرجحان الاقتصادى فقط، على شرط عدم الإخلال بالسيادة القومية.
 - ٣ - تحقيق الوحدة السورية بالوسائل التى باشرنا بإجرائها منذ الآن، وستظهر للأمة نتائجها المثمرة فى القريب العاجل إن شاء الله.
 - ٤ - توحيد النظام القضائى على قاعدة السيادة القومية بصورة تصون حقوق الوطنيين والأجانب معا.
 - ٥ - تأليف جيش وطنى بحيث تتمكن القوات الفرنسية من الجلاء التدريجى عن البلاد.
 - ٦ - طلب إدخال سورية فى عصبة الأمم وإعطائها حق التمثيل الخارجى أسوة بالعراق.
 - ٧ - درس إصلاح النظام النقدى الحالى وإعادة الأساس الذهبى فى عملة البلاد الرسمية بصورة تدريجية
 - ٨ - استحصال العفو العام عن جميع أصحاب الجرائم السياسية مع الاحتفاظ بالحقوق الشخصية.
 - ٩ - استحصال قرار بإلغاء الغرامات الحربية عن دمشق وغيرها.
 - ١٠ - إيجاد طريقة للتعويض على منكوبى الثورة.
- هذا هو الهدف الأسمى من برنامج حكومتنا الموقتة لإعادة السلام وتحقيق أمانى البلاد بالسرعة الممكنة، ولما كان هذا البرنامج يحقق قسما كبيرا من الأمانى الوطنية وحقوق البلاد فإننا نرجوا من الأمة السورية الكريمة مؤازرتنا لنتمكن من تنفيذه بأقرب وقت مستطاع والله من وراء القصد.

وثائق دى جوفنيل وعهوده

ودارت مفاوضات بين المسيو دى جوفنيل وبين الحكومة الجديدة للاتفاق على قضية

الوحدة والمشكلات الأخرى امتدت نحو أسبوعين، ومثل الجانب السوري فيها هيئة مجلس الوزراء ومثل الجانب الفرنسيون المسيو أليوب المندوب الممتاز في دمشق والكولونيل كاترو ورئيس دوائر الاستخبارات في المفوضية العليا، واشترك فيها المسيو دي جوفنيل نفسه فانتتهت بالتوقيع على وثيقتين: الأولى نص البيان الوزاري مع المواد العشرة (وقد نشرناهما آنفاً) والثانية خاصة بطريقة تنفيذ كل مادة من مواد البرنامج العشر ولم تنشر حتى الآن.

وسلم المندوب، الداماد رسالتين كتبهما بخط يده، ووجههما إليه اعترف في الأولى بحق سورية في الحصول على مرفأ بحري، وتعهد بإعطائها طرابلس مع عكار على طول خط السكة الحديد إلى بعلبك فتتصل طرابلس بدمشق مباشرة من دون أن تمر السكة بأراض لبنانية.

وسلم في الوثيقة الثانية بضرورة الوحدة السورية، ووعد بتحقيقها على أساس التفاهم بين فرنسا وسورية من جهة وبين سورية ولبنان من جهة أخرى. والرسالتان مكتوبتان في أواخر شهر إبريل سنة ١٩٢٦ وهما محفوظتان عند الداماد أحمد نامى ولم تنشرا.

اشترك الموارنة في هذه المفاوضات

وكان بعض زعماء الطائفة المارونية وفي مقدمتهم البطريرك السابق وأميل إده على علم بما جرى وقد تعهد الأخير باقتناع أبناء طائفته بالموافقة على إعطاء طرابلس لسورية وإشعاراً بذلك وقع بخط يده على الوثيقة الخاصة بقضية الوحدة.

ومما تم الاتفاق عليه أيضاً بين الداماد والمندوب أن يكون تحقيق الوحدة السورية بطريق المفاوضات لا بأى أسلوب آخر، وذلك بأن تعقد معاهدة بين الحكومتين السورية واللبنانية تتعهدان فيها بأن لا تلجأ إلى السلاح واستعمال أى نوع من أنواع الشدة لحل قضايا الحدود، وتكون الغاية منها سلخ الأقضية الأربعة وطرابلس وعكار عن لبنان ويحكم الفريقان المندوب السامى عند حصول خلاف بينهما ويكون حكمه حكماً قابلاً للتمييز في جمعية الأمم.

إعلان الجمهورية في لبنان

وبعد ما قطع المسيودي جوفنيل على نفسه هذه العهود الصريحة، وتعهد بتحقيق الوحدة السورية - وذلك بسلخ الأقضية الأربعة وطرابلس وعكار عن لبنان وإعادتها إلى سورية وافق يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٢٥ على الدستور الجديد للبنان، وينص على أن أراضي لبنان وحدة لا تتجزأ، ولا يجوز التنازل عن أى جانب منها - كما يقضى بإنشاء جمهورية ذات نظام برلمانى من مجلسين، وقد نودى بها فعلا يوم ٢٦ مايو واحتفل بإنشائها احتفالا رسميا.

وقد استوقف هذا التناقض بين عهود المنسوب السامى ووعوده نظر وزير سورى فهو من جهة يعد بتحقيق الوحدة السورية بسلخ الأراضي التي ضمت إلى لبنان في سنة ١٩٢٠ ويقر من جهة أخرى دستورا للبنان ينص على عدم جواز التنازل عن أى جزء من الأراضي اللبنانية بأى طريقة كانت، فسأله عنه فقال: لا أرى فرقا بين دستور لبنان وبيان الحكومة السورية مادامت وزارة الخارجية الفرنسية وجمعية الأمم لم تصادق عليهما فلهما وحدهما حق البت في هذه الشؤون وفصل الخلافات، وقال إنه سيذهب إلى باريس وجنيف لهذه الغاية، وغادر بيروت يوم ٢٨ مايو من تلك السنة ذاهبا إلى باريس ولم يعد فسقط حكم هذه الوثائق بسفره، ولم يقم لها المنوبون المتعاقبون وزنا. مع أنها صدرت باسم فرنسا وبالإضافة إليها وكان من حقها أن تحترم وتنفذ.

— ١٦ —

كوارث الميدان

حى الميدان - من أكبر أحياء دمشق وأكثرها سكانا ويتصل بالغوطة مباشرة من الجنوب والشرق والغرب، ولأبنائه صلة وثيقة بالبادية وخصوصا بحوران وجبل الدروز، وقد تطبع الجانب الأكبر منهم بطبائع البادية وعاش فيها واشتهر بالوفاء والمروءة والمحافظة على الأخلاق العربية السامية.

وينقسم حى الميدان إلى ثلاثة أقسام. الفوقانى وهو جزء من البادية تقريبا والوسطانى وهو مقر تجار الحبوب والتحتانى وهو أدنى الجزأين إلى مدينة دمشق.

وجلا الفرنسيون عن حى الميدان بكامله على أثر اشتداد ساعد العصابات بعد يوم ١٨ أكتوبر وأنشأوا خط دفاع فى باب الجابية أقاموا فيه المتاريس والأسلاك الشائكة والدبابات، وفعلوا مثل ذلك فى جهة الصالحية (شمالى دمشق) فتخلوا عن حى المهاجرين وصالحية الأكراد وأقاموا خط دفاعهم الشمالى عند الجسر الأبيض، ومعنى ذلك أن طول المسافة التى كانوا يسيطرون عليها داخل مدينة دمشق فى تلك الأيام ماكانت تزيد عن ثلاثة كيلو مترات على أكبر تقدير، وعطلت السلطة بأنها أرادت عقوبة أهل الميدان بتركه تحت رحمة الثوار لأنهم لم يساعدها فى القضاء على حركتهم.

وقد كان من نتائج هذا الاتصال المباشر بين الثورة وأهل الميدان أن انضم جانب منهم إليها، وألقوا عصابات خاصة بهم نازلت الجند الذى كان مرابطا وراء الاستحكامات والبيوت فى باب الجابية وكانت تهاجمه بين آونة وأخرى فتفتك فيه وقد قتلت يوم السبت ١٢ فبراير سنة ١٩٢٦ أرمنيين من متطوعة الجيش الفرنسى، وكان عدد المتطوعة من هؤلاء غير قليل وقد أساعوا إلى البلاد شتى الإساءات.

١ - الكارثة الأولى

ولما قصرت يد هؤلاء المتطوعة عن الثار لقتلاهم من الثوار أغاروا على سكان الميدان التحتانى يوم ١٣ منه ونهبوا بعض المتاجر وقتلوا نيفا وعشرين شخصا بين شيخ وطفل

وإمرأة، واستأنفوا الغارة صباح ١٤ منه فهاجموا الحى بالاتفاق مع متطوعة الشراكسة فجاء نحو ٣٠٠ منهم إلى حى الغلاينية ونهبوا نحو مائة دار وفتكوا بكل من صادفوه.

وفى صباح الأربعاء ١٧ منه زحف عند شروق الشمس نحو ٦٠٠ جندي إلى الميدان تتقدمهم المصفحات والدبابات ويقودهم المسيو بيجان مدير الأمن العام الفرنسي لدمشق، وقد أباح للجند الحى وأطلق يدهم فى السلب والنهب والقتل والتعذيب، فانقضوا على السكان يمعنون قتلا وتعذيبا وعلى البيوت يسرفون فى السلب والنهب وجاءوا بالسيارات والعربات فنقلوا الغنائم والمنهوبات إلى بيوتهم، واختلف الدرك الوطنى السورى مع متطوعة الارمن الذين انتهكوا حرمة جامع باب المصلى وجامع جنيد وجامع سيدنا صهيب وحطموا المصاييح وحرقوا المصاحف ونهبوا الطنافس، وكاد أن يقع قتال بينهما لولا تدخل الضباط الفرنسيين.

وظل الحال على هذا المنوال من الصباح إلى ما بعد الظهر فقامت دمشق وقعدت وقصد وفد من رجال الميدان إلى الجنرال أندريا يسأله كف اعتداء الجنود.

واجتمع أعضاء مجلس بلدى دمشق فى الغداة وتداولوا فى الأمر ثم زاروا متصرف دمشق للبحث معه فى ما يجب عمله لتلافى الكارثة، وحضر اجتماعهم الجنرال أندريا والمسيو بيجان مدير الأمن العام فاحتجت هيئة البلدية لدى الجنرال على فظائع متطوعة الشراكسة والأرمن، وقالت إن الذين نكبوا أبرياء لا صلة لهم بالثورة، فقال أن المنهوبات ضبطت وأنها محفوظة عند المسيو بيجان وستعاد إلى أصحابها.

واحتج أعضاء المجلس البلدى على ضرب المنازل وهدمها وحرقها، فقال الجنرال إن هذا تدبير اتخذ إزاء البيوت التى تأكدوا أن الثوار يلجأون إليها لإطلاق النار على الجند حين مرورهم، ولا تمس المنازل التى لا يلجأون إليها بأذى ولا يحدث عليها اعتداء.

وفى يوم الخميس ١٨ منه أذاع الجنرال أندريا البلاغ الرسمى الآتى:

«وجه متصرف دمشق أنظارى إلى الشكايات العديدة التى يبديها الشعب من متطوعة الجركس، فالسلطات المنتدبة لم تقصد بأعمالها العسكرية سوى أن تجعل السلم يسود هذه الأرجاء، وأن تحفظ حياة الشعب وأمواله من أى مذهب أو اعتقاد كان، ومن جهة أخرى فهى لا تعتنى إلا بإنزال العقاب بالذين يخلون بالأمن العام ويقلقون الراحة والسكينة، وقد

أمرت بإجراء التحقيقات بخصوص هذه الشكايات التي إذا ثبتت سأنزل العقاب الصارم بحق المتسببين فيها .

وقد أخذت الاحتياطات اللازمة لمنع تجدد مثل هذه الشكايات مرة أخرى، وهذا طبقاً لرغائب السلطة المنتدبة.

وبهذه المناسبة أوجه نظر الشعب إلى الغلطات اليومية المرتكبة ضد جنودنا عند مرورهم في حى الميدان أو في غيره، وعلى الطلقات النارية التي توجه إليهم من البيوت أو من مآذن الجوامع التي يجب على كل إنسان أن يحترمها .

وإننى أحذر الأهالى بأن مثل هذه الحالة تجبرنى على أخذ الاحتياطات اللازمة والصارمة معاً، واستخدام الوسائل العسكرية التي تؤدي إلى الخراب وكل ذلك لتأمين سلامة جنودنا. وإننى أطلب إلى الشعب بأن يضع حداً لمثل هذه الأعمال التي لا يمكن أن تفيد، بل بالعكس فإنها تجلب التعاسة والشقاء.

فالسلام على الذين يتبعون الطريق السليم.

كتاب الثوار الميادنة إلى الشيخ والبطريك

وأضربت دمشق ثلاثة أيام احتجاجاً على هذه الفظائع، واشترك المسيحيون في هذا الإضراب، وأرسلت عصبة الميدان في الثورة الكتاب الآتي إلى الشيخ بدر الدين الحسنى ونصه:

لجنة الثورة السورية الوطنية في القوطة وضواحي دمشق عصبة الميدانيين

إلى سماحة أستاذنا ومولانا الشيخ بدر الدين الحسنى المحترم

سلام الله عليكم وبعد، فأنت اليوم إمام المسلمين في جميع البلدان السورية، أن لم نقل في جميع الأقطار الإسلامية والهدى الذي يهتدون به والعلم الفرد الذي يسيرون وراءه.

أن نيران الثورة تشتعل في جميع أنحاء البلاد والقتال قائم على قدم وساق، وإن أبناءك يقومون بواجبهم حيال بلادهم ولا يخرجون عن أوامر خالقهم وسنن نبيهم ولا يتعرضون إلى إخوانهم الذميين ولا يقاتلون غير الأجنبى، وهم إلى الأيام الأخيرة ما كانوا يطلبون

منكم غير الدعاء ومراقبة الأحوال حسب عادتكم لتنهجوا المنهج الذى ترونه لازماً عند الاقتضاء.

لقد خرج الفرنسيون فى جميع حركاتهم عن نظمات الحرب فقبلنا ذلك ولم ننتقم منهم على أعمالهم بغير قتال جنودهم، ولكنهم اليوم أباحوا للأرمن يذهبون ويقتلون البريئين والبريئات والغرض من ذلك هو إجبار أهل الميدان على الرحيل من حيهم بعد أن أصبح الميدان خارج الحصار الذى اختطوه حول المدينة، واضطروا قبله سكان قرى الغوطة بقنابل طياراتهم إلى هجر قراهم ظناً منهم بأن الثوار يرحلون من الغوطة، ولما لم يجدهم ذلك نفعا عادوا فقالوا لأهالى القرى ارجعوا إلى قراكم.

نرغب إليك ياسمحة الإمام أن تتقنع الفرنسيين بأن يحترموا القوانين ولا ينتهكوا حرمة دور المسلمين وإن لهم أن يقاتلونا نحن معشر الثوار، ولهم علينا أن نأتى إلى قتالهم فى المكان الذى يعينونه لنا وإن المأسى التى مثلها رجلهم الخواجه بيجان ونال عليها وساما ولم تمثل فى عصر من العصور، وعلم بها الخاص والعام كافية إن كانوا يعقلون.

أن جيوشنا اليوم التى تقابل حملات فرنسا مهما كانت كبيرة بحمد الله من العار أن تسمى عصابات. لأن العصابات لا تقابل جيوشاً، وإنما تقاتل سرقة واختلاساً وكان من الحق أن يعاملونا معاملة قانونية - أى معاملة جيش لجيش فلا يقتلوا أسرارنا وعندئذ نعاملهم بالمثل، ولكنهم أبوا إلا أن يمثلوا أفضع صفحة من صحف التاريخ فهنيئاً لهم بها.

لقد بعثنا إلى غبطة بطريك الروم الأرثوذكس بكتاب أفهمناه فيه أنه إن لم يقلع الفرنسيون عن هذه الأعمال البربرية ويرفعوا تعديات الأرمن عن المسلمين الأمنيين الذين لا علاقة لهم بالثوار، بالمثل الحى المسيحى المملوء بالأرمن والنصارى من الذين يكيون للثوار وفى الكتاب تفصيل لقوم يفقهون.

ويرغب إليك ياسمحة الإمام أن تفهم الفرنسيين أنهم إن لم يرتدعوا عن مثل هذه الأعمال الدنيئة، وأنهم إذا كانوا يريدون أن يقبلوا الحركة إلى حركة دينية فإن المسؤولية تقع عليهم وعندئذ ستأتى سماحتكم إلينا ونمشى تحت لوائكم باسم الدين رضىتم أم كرهتم وندعوا باسمكم مسلمى سورية إلى الجهاد ولتقوم أوروبا بعدئذ على المسؤول من كلينا (السوريين والفرنسيين) ونحن لدينا الوثائق العديدة الكثيرة التى يمكن أن تثبت للعالم بها أن فرنسا ما زالت تعمل منذ قامت الثورة السورية على إضرار النار بين

المسلمين والمسيحيين لتجد لها أنصارا في أوروبا، ومن حمد الله نيتها السيئة هذه قد شاعت وذاعت وعلم بها الخاص والعام، وأن الثوار قد تحاشوا كثيرا أن يقعوا في شباكهها قبل أن يعلم الناس بحقيقة نيات فرنسا وتعلم بذلك أوروبا المتمدنة.

وختاماً تفضلوا ياسماحة الإمام أعظم احتراماتنا مولاي

١ شعبان سنة ١٣٤٤ باسم عصبة الميدان

توفيق المهايى عبد القادر سكر

وهذا نص كتابها إلى غبطة بطريرك الروم الأرثوذكس رقم ١٤١

إلى غبطة بطريرك الروم الارثوذكس فى إنطاكية وعموم بلاد الشرق الأقم:

يا صاحب الغبطة:

ليس المجال مجال تفصيل وتطويل، فالرب والسماوات والأرضون وكل إنسان منصف يقر بأن الثوار عامة والدمشقيين منهم خاصة قد تحاشوا كل المحاشاة أن يمسوا إخوانهم النصارى بسوء رغم كل يشيعه ويذيعه عنهم الفرنسيون وعمالهم من بعض نصارى البلاد وفى مقدمتهم الموارنة، وذلك لأنهم قد أدركوا منذ قام (رجل فرنسا مسيو كريبه) حاكم جبل الدروز السابق ينادى يوم دخل الثوار مدينتهم دمشق للمرة الأولى (أين أنتم يا نصارى دمشق؟ اليوم يومكم) أجل، قد أدركوا بأن الفرنسيين يريدون أن يقلبوا الثورة السورية من ثورة وطنية إلى قتال دينى، ويرغبون فى أن يقتتل أبناء البلاد، ولكن إخواننا النصارى لم يدركوا هذا الغرض السيئ، ولعلمهم أدركوه وحبذوه رغبة فى بقاء فرنسا.

لقد ضربت دبابات الفرنسيين شوارع الميدان مرارا وقتلت كثيرين من الأبرياء والبريئات من شيوخ ونساء وأطفال فى الشوارع والنوافذ، فلم نحرك ساكنا وكنا نكتفى بقتال الجند الباغى فقط، ثم نسفوا البيوت وقاموا بتهديمها ونهبها باسم فتح الشوارع فكذلك لم نلتفت لغير قتال الجند ولكنهم اليوم أباحوا للنصارى الأرمن نهب النساء المسلمات الآمنات الفقيرات اللواتى لم يستطعن أن يرحلن من الميدان وليس لهن أقل علاقة بالثوار، فوالذى رفع السماء إن لم يغير الفرنسيون اعتبارا من تاريخ وصول هذا إلى غبطتكم واطلاكم عليه ذلك المنهج البربرى لنضطر إلى مقابلتهم بالمثل فنهب وقتل أهالى

الحى المسيحى المملوء بالأرمن وغيرهم من النصارى الذين يكيدون للثوار، والتاريخ والعالم المنصف يجيز لنا ذلك مادام الفرنسيون يبيحون للأرمن النصارى الذين قد اتخذوهم لهم أنصارا نهب بيوت المسلمين الأبرياء وانتهاك حرمة نساء المسلمين الآمنات ثم نعتهم إيانا بلا خجل ولا وجل بالسلابيين، وما دام نصارى لبنان يقومون علينا ويتهمونا بأن ثورتنا ثورة دينية وأننا نقتل النصارى - رغم علمهم ببراعتها من ذلك - وأننا وشرف العرب الذى هو عندنا فوق كل شئ ليشرحينا ويؤلنا كل الألم اضطرارنا لانتهاج هذا المنهج الوحشى ولكن لسنا بملومين والبادئ أظلم.

وهذا الكتاب هو الوثيقة التاريخية التى سنبرزها إذا لم يرتدع الفرنسيون عن أعمالهم، ومضينا نحن فى عملنا ونفذنا إنذارنا وأراد نصارى لبنان أن يتهمونا بالتعصب الدينى وإننا ثلثت نظركم ياصاحب الغبطة بأننا معشر الثوار قد تحملنا فوق الطوق والأمثلة على ذلك كثيرة وإن الذين كادوا إلينا من أبناءكم كثيرون فلم تتعرض لأحد منهم كل هذا تحاشيا من أن نتهم بالتعصب.

وختاما فالبلاد بلادنا وبلادكم فتلفت نظر غبطتكم إلى لزوم إقناع وكيل غبطة بطريك الكاثوليك الذى ياتمر الفرنسيون بأمره أن يوعز إلى هؤلاء بأن يرفعوا الحيف عن الأبرياء والبريئات، ولا نريد أكثر، وليس من العدل والانصاف إذا كان الشارع كما يسميه الذين اختطوه حول مدينة دمشق قد جعل الميدان خارج الحصار أن يعمدوا إلى مثل هذه الوسائل البربرية ليضطروا سكان الميدان إلى هجر محلتهم وهى تؤلف ثلث المدينة، هذا ومن أندر فقد أعذر.

وتفضلوا يا صاحب الغبطة بقبول فائق الاحترام

باسم عصبة الميدان

توفيق المهايىنى عبد القادر سكر

توسط الشيخ وجواب الجنرال

وانتدب الشيخ بدر الدين الشيخ محمد رفيق السباعى من تلامذته فذهب فقابل الجنرال أندرىا محتجا فأرسل الجنرال أندرىا الرد الآتى وقد أذيع على الصحف بشكل بلاغ رسمى يوم ٢٠ فبراير ونصه:

يا صاحب السماحة:

أن سكرتيركم الشيخ محمد رفيق السباعي أخبرني عن بعض شكاوى أهالي الميدان ضد أعمال متطوعتنا الشراكسة الذين كما يزعم يقتلون النساء والأولاد والشيوخ،

وإنه يا ذا السماحة لمن المؤسف أن تكون الحقيقة التي هي على هذا الشكل محرفة أيضا، فالتجول ممنوع في الميدان الفوقاني والحافلات لا تذهب إلى هناك بسبب وجود العصابات في جميع منعطفات الطرق، وقد اضطرت لتكليف المتطوعة الشراكس بتفتيش المنازل لتوقيف الثوار الملتجئين إليها، وهؤلاء المتطوعون الشراكسة لا يقتلون إلا الذين يقابلونهم بالطلقات النارية ويمنعونهم من القيام بوظيفتهم،

وأؤكد لكم فضلا عن ذلك أن بعض العصابات يلتجئون إلى بعض الجوامع ويتخذون المآذن مراكز لهم يطلقون منها النيران على عساكرنا ومتطوعتنا وهذا العمل بدون شك مؤلم، لأننا نحترم الجوامع ونرغب أن تكون محترمة من الجميع في كل وقت، فأتوسل إليكم يا صاحب السماحة أن تدعوا إئمة هذه الجوامع وأن تمنعهم من السماح للثوار بدخول هذه الأماكن المقدسة التي نريد أن تبقى على احترامها لأنهم إذا تحدونا فالسلطة العسكرية تضطر لتسليط قنابل مدفعهما حيثما وجدت الثوار، وعندها أكون شديد الأسف لاضطراري إلى استعمال هذا التدبير،

وإنني أكرر لسماحتكم أن التعليمات الصريحة المعطاة لجنودنا والمتطوعين تنص على احترام النساء والأولاد والشيوخ والأموال، ولكنه قد يتفق أن تصيب بعض الرصاصات الطائشة جماعة من الأبرياء،

يا صاحب السماحة سأستعمل الإجراءات الصارمة لا نزال العقاب بالثوار ولتنظيف مدينة دمشق حاجة ماسة لإقرار السلام، وإن سماحتكم تشاركوني بدون شك في هذا الرأي، وعلى الأهالي المسالمين أن لا يسمحوا للثوار بالالتجاء إليهم على الأقل، وبذلك يسهلون للجنود مهمتهم الشاقة إذا كانوا لا يريدون أن يغيثوهم،

وإنني أكلف سعادة متصرف دمشق أن يقابل الجميع وأن يطلع سماحتكم على ماجريات الأحوال،

وتفضلوا يا صاحب السماحة بقبول فائق اعتباري مع احترامي

احتجاج أهالى دمشق

ووضع عدد من أهل دمشق الاحتجاج الآتى وسلموه إلى قناصل الدول فى مدينتهم قالوا:

إن تهديم القرى ودك صروح العمران وتقتيل الأبرياء وسلب أموال المحايدين هو كل ما وصل من المدنية الفرنسية إلى سورية التى جاءت فرنسا لتمدينها وتدريبها على الحياة الاستقلالية. وقد صرنا نعتقد بعد الذى رأيناه أن الحرية والعدالة محصورة بين جدران باريس لا تتعداها إلى بلاد الانتداب، ومن الساعة التى وطئت بها فرنسا الأراضى السورية لم نر سوى مرتبات باهظة ونفقات سفر وسيارات وخدم ومركبات لموظفيها تستحلها من دم الشعب السورى الذى رزح تحت باهظ الضرائب، وكلما رفعنا عقيرتنا بالاحتجاج على مثل هذه الأعمال والتصرفات الغريبة الشاذة قالوا يد أجنبية تدفعنا لذلك، ولسنا بحاجة إلى تذكيركم بأن الثورة السورية ما نشأت إلا بسب سوء تصرف رجال الانتداب وطيشهم وتعمدهم حكم البلاد حكما قاسيا وابتزازهم الأموال بصورة مخجلة.

إن الثوار لم يقصدوا من ثورتهم الوطنية البحتة سوى إصلاح ما ارتكبه فرنسا من السيئات والسياسة الخرقاء والنزق والحمق الذى يرافق جميع أعمالها. وليست هذه الثورة سوى مظاهرة مسلحة لأن البلاد السورية التى تأنف الاستعمار قامت بالاحتجاجات الكثيرة على تجزئة البلاد وتصرفات رجال الانتداب. فكانت كالصارخ فى واد، وليست الثورة السورية مذهبية ولا طائفية رغم ما بذله رجال الانتداب من جهود لإلباسها اللباس الدينى والطائفى فقد سلحوا مسيحيى حوران ووادى التيم وضواحي حمص ودمشق. وبالأخص الأرمن ورعا ع الشركس وأغروهم بالفتك بالآمنين من المسلمين ونهب أموالهم وقتل الشيوخ والأطفال والتمثيل بالنساء وبقربطون الحاملات وتقطيع أيديهن طمعا فى حلاهن وإحراق الدور وانتهاك حرمة المعابد والمساجد. ومع ذلك فقد ظلت الثورة وطنية ولم تنقلب إلى طائفية، فضلا عن ضرب مدينتى دمشق وحماه الآمنتين بالمدافع المدمرة والقذائف المحرقة.

إن الحكومة الفرنسية التى عجزت مع ما لديها من قوة ومن الجنود والمعدات عن صد الثوار عن أبواب دمشق تطلب من الفلاح البائس المسكين الأعزل أن يقوم بما عجزت عنه. وإن الأعمال الفظيعة البربرية التى ارتكبها الأرمن المتطوعون فى الجيش الفرنسى

برئاسة ضباط فرنسويين مما تقشعر لهوله الأبدان، فقد مشوا تحت العلم الفرنسي صباح الأربعاء ١٧ فبراير سنة ١٩٢٦ إلى حى الميدان المسالم فمثلوا بالنساء والأطفال وسلبوا الدور والمنازل وهدموها وأحرقوها، وقتلوا الشيوخ ونهبوا المعابد والمعاهد الدينية ومزقوا الكتب الإلهية المقدسة وقتلوا المسالمين الأبرياء، مما حملنا على لفت نظر سعادتكم إلى النتيجة السيئة التى يخشى من وقوعها فقد لا يستطيع عقلاء المسلمين منع شبانهم من القيام بعمل مماثل فيقتلون الأرمن وينهبون أموالهم، والمسئولية فى هذه الحالة لاحقة بموظفى فرنسا وخاصة بجمعية الأمم التى تسمع بما يقع من فظائع وتتغاضى عنها.

وقد تجاوز عدد القتلى والجرحى والمصابين فى هذا الحادث المؤلم الحد المعقول والهيئات الوطنية باذلة الجهد لوضع إحصاء دقيق للضحايا، وقد ثبت ذلك بموجب تقارير الشرطة اليومية وبلاغات المتصرف وإذاعات الجنرال أندريا، ولا ريب أن دول أوربا لا ترضى أن يعامل الشعب السوري المسالم مثل هذه المعاملة السيئة، وهذا ما دعانا إلى رفع احتجاجنا لسعادتكم راجين إبلاغه للدولة التى تمثلونها لتظهر لفرنسا سوء الخطة التى تسير عليها، ولتسعى لوضع حد لهذه الأعمال ولإعطاء البلاد حقوقها المشروعة، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام».

منشور الثوار

ونشر ثوار الغوطة المنشور الآتى:

«يا رجال الشرطة والدرك: قد رأيت ما حل بأبناء وطنكم سكان حى الميدان من هتك العرض وقتل الأطفال الرضع وسلب الأموال من جانب متطوعة الأرمن بدون مسوغ سوى التعصب الدينى الذميم، ولذلك ندعوكم باسم الوطنية أن تفروا من الخدمة ولو أدى ذلك إلى قطع رزقكم مدة من الزمن،

«وأنتم يا جنود المستعمرات ويا من يخدعكم المستعمرون بقولهم إنكم تدافعون عن أبناء دينكم من السلب والنهب، ألا فانتبهوا واعلموا أنكم لا تقتلون سوى أبناء دينكم، وما جئتم من أقاصى المعمور إلا تحت القاعدة المرعية لدى المستعمرين وهى أن أبناء الإسلام يعضد بعضهم بعضا،

«وأنت أيها المندوب يامن تدعى أنك قدمت إلى سورية حاملا لواء السلام والعدل. يا من لا تفتأ تنادى أن رجال الثورة هم رجال سلب ونهب، إننا ناشدك ووطنيتك، هل اعتدى أحد من رجال الثورة على عرض مسيحي أو قتل طفل وقطعه إربا إربا كما فعل جيشك المنظم؟، أو هل سمعت عن أحد منهم أنه اختص مسيحيا بفريضة دون غيره من أبناء دينه؟ فأياك نخاطب قائلين وليشهد العالم المتمدن أنك ما أتيت إلى هذه البلاد إلا لتعيد عهد نيرون فيها».

«وأنتم أيها الموظفون يجب عليكم أن تسقيلوا من وظائفكم.

«وأنتم يا أبناء هذا الوطن من مسلم ومسيحي ويهودى نناديكم ونستحلفكم بأبنائكم ووطنيتكم أن تقاطعوا الأرمن فى بلادكم مقاطعة أبدية تلجئهم إلى الهجرة لبلادهم، والله فى عون العبد مادام العبد فى عون أخيه والسلام».

٢ - الكارثة الثانية

واستأنف الفرنسيون الغارة على الميدان فدمروا معظم منازل الميدان الفوقانى وبيان ما حدث أن دورية فرنسوية جاءت صباح ٢٦ إبريل إلى سوق الجزماتية فبدأت بإطلاق الرصاص فى الهواء إرهابا بعد ما تفرست فى وجوه الحاضرين، ثم انصرف للهرب فهاج ذلك بعض السكان فقابلوا الجند بالرصاص واشتبكوا معه بمناوشة انتهت بقتل جندي واحد فأمرت السلطة على الفور بتدمير المنازل وحرقتها فالتهمت النار نحو مائة دار ومسجدين وحوانيت كثيرة، وطالبت الميدانيين بألف ليرة عثمانية ذهبا كانت فرضتها على حيهم فى شهر مارس، وهددتهم بقطع الماء عنهم إذا لم يدفعوا الغرامة حتى يوم ٢٨ إبريل.

وهذا نص البلاغ الرسمى الصادر فى هذا الشأن: «إنه فى حالة امتناع أهل الميدان حتى ٢٨ إبريل سنة ١٩٢٦ عند الساعة السادسة من الصباح عن تأدية غرامة الألف ليرة عثمانية ذهبا المفروضة عليهم فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٦ من قبل الحاكم العسكرى للمنطقة يقطع ماء عين الفيحة عن الحى المذكور».

وقد قطع الماء فعلا عنه لأن سكانه عجزوا عن دفع الغرامة. ومن أين لهم أن يدفعوها وقد فقدوا كل شئ، ورفعت الهيئات الوطنية فى دمشق احتجاجا إلى قناصل الدول على

ماحدث جاء فى مقدمته ما نصه:

«يؤسفنا جدا أن نعيد احتجاجنا لسعادتكم هذه المرة أيضا عن الأعمال الشاذة التى يأتيتها رجال الدولة الفرنسية فى سورية، وكنا نود أن نرى لاحتجاجاتنا السابقة تأثيرها الحسن بإيقاف تلك الأعمال وبالرجوع إلى القوانين الدولية والقواعد الإنسانية فإذا الأمر بالعكس وإذا الانتداب التى أودعته جمعية الأمم فرنسا لمساعدة سورية وإنهاضها مكافأة لما بذلته من الضحايا فى الحرب العامة بجانب الحلفاء صار عبارة عما شاهدتموه من حرق وهدم وذك صروح المدينة والعمران وسلب الأموال ومشاركة السوريين فى أموالهم وجعلهم أرقاء فى بلادهم.

٣ - الكارثة الثالثة

ولم تكتف السلطة بما أنزلته بالميدان وأهله، فسيرت فجر الجمعة ٧ مايو قوة من رجالها حاصرت الحى من الجهة الشرقية وأرسلت قوة أخرى بالسكة الحديد حاصرتها من الجهتين الغربية والجنوبية، وتقدمت فى الوقت نفسه قوة ثالثة من الشمال مخترقة الميدان التحتانى وابتدأ الهجوم من الجهات الثلاث وأهل الميدان غارقون فى النوم فحطم الجند أبواب المخازن والمنازل وكانوا يقتلون كل من يصادفونه من النساء والرجال والأطفال، واشتركت المدفعية الفرنسية فى باب شرقى والجبخانة والمزة فى الغارة بإطلاق قنابلها على الحى، كما اشتركت الطيارات من الجو والدبابات والمصفحات، وكان الجنود يلقيون صفائح البنزين فى مداخل البيوت والمخازن التى اقتحموها ولم تمض ساعة حتى امتد لسان النيران إلى المنازل الأخرى والحوانيت المجاورة فى خط مستقيم طوله نحو ٦٥٠ مترا وتقوض كثير من البيوت على ساكنيها من نسوة وأطفال، وكان الجنود يطلقون الرصاص على الذين يفرون من الحريق باحثين عن ملجأ يلجأون إليه، فاستشهد عدد غير يسير، دع الذين ذهبوا طعمة للنيران، ولجأ عند المساء فريق من النساء إلى محطة القدم ليركبن القطار إلى دمشق فاعتقلهن الجند فى قلعة هنالك ف قضين ليلة السبت، وجاء يوم السبت فريق من الميدانيين يستغيث بالداماد رئيس الحكومة الجديدة فصم أذنيه عن سماع شكايتهم قائلا إن الحادث عسكرى لا يجوز له أن يتدخل فيه ونصح لهم باخراج الثوار من بين ظهرانيهم ليأمنوا غضب السلطة ونقمته، ويدفع غرامة الألف ليرة المطلوبة منهم.

وطلب الوفد من الحكومة إرسال مضخات لاطفاء الحريق فأجيب بأن الأمر متعلق بالسلطة. وسمح للنساء الميدانيات المعتقلات في القلعة بالقدوم إلى المدينة صباح السبت فقصدن دار الحكومة مستغيات فطردهن الجند، فقصدن إلى الفندق الذي يقيم فيه الداماد فأبى مقابلتهن ودعا فصيلة من الجند لحراسته خوف الطوارئ فذهبن إلى دار المندوب الممتازا فرددن فعدن إلى باب المصلى يعملن في إطفاء الحرائق وكانت لا تزال متقدة فمنعهن الجند فهجمن عليه مختارات أن يمزقهمن ببناقه من أن يرين دورهن تلتهمها النيران، وفي مساء السبت أرسلت المضخات للإطفاء.

ويقدر الذين ماتوا تحت الردم أو قتلوا بأكثر من مائة وخمسين، ولا يقل عدد البيوت والدكاكين التي هدمت أو دمرت أو حُرقت عن الألف بينها عدد من الدور الأثرية الفخمة. وقدرت خسارة الميدان في هذه الكارثة بنحو نصف مليون ليرة عثمانية.

واحتج أهل الميدان إلى قناصل الدول على ما جرى وذهب وفد قابل الجنرال فالبير قائد دمشق الجديد محتجا فقال إن السلطة أحرقت الميدان لأن الثوار لجأوا إليه.

وانتشر بعض الذين نجوا من الميدان في أحياء دمشق الأخرى ليكون وينتخبون فيثوا الرعب والهول ونزع غيرهم إلى جهات أخرى خوف تجدد الكارثة فخيم الخراب والدمار على هذا الحي. وننشر هنا نص البلاغ الرسمي الذي أصدرته الحكومة السورية يوم ١٠ مايو عن هذا الحادث ونصه:

«في الوقت الذي شرعت الحكومة الوطنية الجديدة بأعمالها وقعت حادثة الميدان المؤلمة التي نشرت السلطة العسكرية بيانا بشأنها، وعليه قامت الحكومة بما تستطيعه من الأعمال لأجل تخفيف ويلات المنكوبين من أهالي الميدان وغيرهم وللافاة خسائهم، ولما رأت الحكومة أن أهالي الأحياء المجاورة للميدان ينتقلون من بيوتهم خشية أن يصيبهم ما أصاب جيرانهم، وكانت وثقة من إخلاص الأهاليين جميعا وإخلاصهم إلى السكينة، وكان تنقلهم بالحالة المشهودة مما يزيد في ضررهم فقد قررت بعد الاتفاق مع السلطة العسكرية أن تبلغهم وجوب بقائهم في أماكنهم مطمئنين هادئين، وأن تتخذ جميع التدابير لمنع دخول التأثيرين إلى المحلات الأخرى وإذا لا سمح الله تشبث التأثيرون بالدخول إليها رغما عن كل التدابير غير ناظرين إلى العواقب الوخيمة التي تنتجها مثل هذه المحاولة، فإن الحكومة العسكرية ستقوم بانذار الأهالي قبل إطلاق القنابل على الأحياء.

وعليه تنتظر الحكومة الوطنية من الأهليين داخل المدينة وخارجها أن يساعدها بسكونهم وتعقلهم، ويمنحوها الوقت الكافي لإتمام مهمتها التي ترمى إلى تحقيق أمانى البلاد وإقرار السلام، وهى ستقوم باتخاذ التدابير اللازمة للوصول لهذه الغاية بأقرب ما يمكن والسلام.

كارثة مضايا

ونرى أن نلحق بوصف كوارث الميدان التقرير الرسمى الذى رفعه نسيب مسلم الخياط قائقام الزيدانى إلى وزير داخلية سورية يوم ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ معلنا استقالته من منصبه احتجاجا على ما أنزله الجند الفرنسيون من فظائع بسكان قرية مضايا من أعمال الزيدانى قال:

«لعالى دولة وزير الداخلية المعظم (بدمشق) أمس نهار الثلاثاء الواقع ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٥ نحو الساعة العاشرة صباحا قضى على وعلى مأمورى وأهالى القضاء أن نشاهد بأى العين منظرا يفتت الأكباد وتشيب لهوله الأطفال: قرية آمنة، قرية مسكينة بأئسة، قرية مخلدة لمنتهى السكينة ولأقصى الإخلاص والطاعة للحكومة طمرت بما فيها من نساء وأطفال تحت وابل من قنابل مدفع جئ به من جهة رياق، وقد دام إطلاق القنابل عليها تحت قيادة القومندان الفرنسيون «تورناد» قائد منطقة الزيدانى من الساعة ١٢ ونصف، هذه القرية هى قرية مضايا زينة هذا القضاء من حيث مركزها وجودة هوائها وبساتينها وسلوك أهلها، وقد ارتعدت فرائصى حينما سمعت الطلقة الأولى، إذ لم يكن عندى علم بشئ، ولما تقابلت مع القومندان بعد عودته من تدمير القرية المذكورة سألته عن الذنب الفجائى الذى اقترفته قرية مضايا أجاب لكونها قبلت عندها عصابة جمعه سوسق،

يا للهول قرية خالية من السلاح دخلتها العصابة ليلا والحكومة والقوة الفرنسية على مسافة ٥ كيلو مترات منها، دخلت العصابة فألقت الرعب فى قلوب أهلها - أهانتهم وضربتهم ومن الجملة المختار على محرز الذى شطرتة أمس قنبلة شطرين، وسلبتهم مؤونتهم من حنطة وشعير وبرغل و... أجبرتهم على ذبح ٤٠ ذبيحة، أقامت عندهم على مرأى منا ومن نفس القومندان الفرنسيون زهاء ٢٤ ساعة ليلة ونهارا وأرسل الأهالى من يخبرنا بأعمالهم ويستجد بنا، ثم توصلت إلى القومندان بأشد الإلحاح ويكل ما فى فؤادى

من قوة بأن يبعث بطلب طيارة تخيف العصابة فتتنزح عن القرية، أو أن يذهب هو للبش بها أو أن ينظر فى طريقة أو غيرها. أن وظيفتى تنحصر فى المحافظة على الخط الحديدى والمحطات وإننى مستعد للقيام بهذه الوظيفة فما على العصابة إلا أن تقترب منى...

مساء اليوم العاشر من هذا الشهر خرجت العصابة من مضايا أمنة مطمئنة بعد أن استراحت وأكلت وشربت وأشبع خيولها من بيوت الأهالى المساكين، وبعد أن نهبت وسلبت كل ما وقع عليه نظرها من ملابس وخلافه خرجت إلى التكية حيث أحرقت محطتها وخربت قسما من الخط الحديدى، وحاولت أن تقترب من المعمل الكهربائى فكان من دفاع الـ ٣٣ دركى السورى وتفانيهم بواجبهم ما صانه.

مضى على هذه الحادثة نحو أربعة أيام كان بعض أهالى مضايا فى خلالها يقصدنى بحالة تدمى القلوب شاكين مما حل بهم وعاملين على إقناع القومندان بأن أهل مضايا ليسوا بملومين بمكث العصابة بين ظهرانينهم وبوصف حال هذا القضاء من حيث فقره وما انتابه من المصائب، ومن حيث إخلاص أهله للحكومة والانتداب وسكونهم ومسالمتهم وحصر جهودهم فى الحرث والفلاحة. وقد خيل لى من أجوبة القومندان أنه كان مشاركا لعواطفى وأرائى مما جعلنى أطمئن الأهلىين وأعتقد بأن هذا القضاء بات فى مأمن فكان ما كان صبيحة أمس من ضرب قرية بآنسة بمن فيها من شيوخ ونساء وأطفال دون أن يعطى لهم أقل إنذار وإخطار لا من جانب الحكومة إذ إن كانت جاهله كل شئ حتى وقوع الحادث ولا من قبل الفرنسيين.

قرية خالية من الأسلحة. مركزها غير حربى ولا توجد فيها قلعة ولا حصن وحتى لا مخفر تتساقط عليها قنابل جهنمية بدون أقل إخطار!! وذنبها أن لا حكومة ولا السلطة المنتدبة أسرع لتجديتها. بل تركتها ٢٤ ساعة تنهب وتسلب وتضرب وتهان قبل أن ينزل فيها الموت الزؤام.

ويمناسبة وقوع مثل هذه الفظاعة وبصورة خالية من أصغر ما يمكن أن يكون من عواطف الشفقة والإنسانية أرى من واجبى المقدس - بصفتى رئيسا لهذا القضاء - يفاخر أمام شرفه ووجدانه بأنه جاهد فى سبيل لفت نظر الحكومة لحالة رعيته وتفهم قومندان القوة الفرنسية باللغة الفرنسية حقيقة هذا الحال - أن أكتب احتجاجا على ما حصل واسترحم سرعة قبول استقالتي من خدمة الدولة السورية بعد أن ضحيت بمركزى فى

سبيل خدمتها فى نظارة الخارجية فى باريس، راجيا إرسال من يخلفنى حال دولتكم على هذه الأسطر، وعلى الله الرزق والاتكال.

اعتقال ثلاثة من الوزراء ونفيهم

قضت كارثة الميدان وقد حدثت فى خلال الأسبوع الأول بعد تقلد الوزارة الجديدة الحكم على كل نفوذ لها، إذ وقفت عاجزة عن دفع عادية السلطة العسكرية عن حى من أعظم أحياء عاصمتها وتركته فريسة للتيار وللجند.

وثلاث كارثة الميدان حادثة إعلان الدستور اللبنانى يوم ٢٦ مايو سنة ١٩٢٦ وقد نص فيه على عدم التنازل عن أى جزء من الأراضى اللبنانية، مما يحول دون تحقيق الوحدة التى كانت تبشر بها وتتحدى أنها توشك أن تنالها - فاجتث كل أمل للوزارة بالإنجاح، فلا هى قادرة على كف أذى السلطة العسكرية المسرفة فى الحرق والتدمير، ولا هى قادرة على اقناع الثوار بالاستسلام وترك السلاح، ولا هى قادرة على تحقيق الوحدة، وقد كانت تنادى بأنها لم تل الحكم إلا بعد ما تحققت من فوزها بها.

وأدى هذا الإخفاق الذى أصيبت به الحكومة الجديدة إلى وقوع اضطرابات فى صفوفها، واختلاف بين أعضائها. فقد طلب الوزراء الذين ينتسبون إلى العنصر الوطنى وهم فارس الخورى وحسنى البرازى ولطفى الحفار إلى الداماد أن يحدد موقفه نهائيا، فيما أن ينضم إليهم ويؤيد سياستهم، وأما أن يسير مع الفريق الآخر الموالى للانتداب ولما ينالوا منه جوابا امتنعوا عن الاشتراك فى الأعمال وأعلنوا أنهم مستقيلون فتدخل الفرنسيون واستصدروا يوم السبت ١٢ يونيو قرارا من الداماد بحل الوزارة بحجة عدم التجانس بين أعضائها، وفى منتصف ليل ١٢ منه قبضت السلطة العسكرية الفرنسية على الوزراء الثلاثة المستقلين وجاءت بهم من بيوتهم إلى دار الحكومة وفى صباح الأحد أركبوا قطارا مصفحا ألقاهم إلى حلب ومنها أرسلوا إلى الحسجة، وقبض أيضا فى الوقت نفسه على فوزى الغزى وبدر الدين الصفدى وأديب الصفدى وأرسلوا منفيين مع الوزراء، وأعيد تأليف الوزارة فى اليوم نفسه (١٢ منه) من العناصر المعتدلة وبذلك أقصى العنصر الوطنى نهائيا عن الحكم، وعادت السلطة إلى التعاون مع العناصر المعروفة بموالاتها.

الثوار والوزارة

وألفت حكومة الداماد، وذلك قبل القبض على الوزراء الوطنيين ونفيهم، لجنة من أعضائها للعناية بقضية الثورة، كما ألفت وفدا برئاسة الشيخ بدر الدين الحسنى قوامه الشيخ هاشم الخطيب وأنور البكرى وزكى المهائنى وأحمد اللحام والأمير طاهر الجزائرى لزيارة الغوطة والاجتماع إلى الثوار وإقناعهم بالاستسلام والخضوع. كما انتدبت عثمان الشراباتى فسافر إلى عمان وجبل الدروز للاجتماع بالزعماء والتفاهم معهم وغنى عن البيان أن حوادث الميدان الأخيرة ونفى الوزراء وبعض الوطنيين قضى على كل سعى من هذه الجهة وأفقد الوزارة كل مكانة.

— ١٧ —

حروب الغوطة الختامية ومعارك قلمون والهمل والضنية

من تحصيل الحاصل التنويه بما للغوطة وثوارها من مقام فى الثورة الوطنية، فقد حملوا كما حملت عبئها الأكبر، واستنفدوا الجهد فى الدفاع والنضال والكر والفر، وظلوا يقاتلون حتى النفس الأخير، فالغوطة هى آخر معقل استسلم للفرنسيين.

التنظيم فى الغوطة

ولقد شعر ثوار الغوطة بشدة حاجتهم إلى التنظيم وإلى وضع قواعد يسيرون عليها منذ ابتداء الحركة، فاجتمع رؤساء العصابات فى شهر فبراير سنة ١٩٢٦ وأصدروا القرارات الآتية:

- ١ - يؤلف من مجموع عصابات الغوطة وضواحي دمشق وحدة تامة توزع على المناطق الحربية بحسب الضرورة الحربية وأحوال المنطقة.
- ٢ - يؤلف مجلس عام يسمى «المجلس الوطنى للجنة الثورة السورية فى الغوطة وضواحي دمشق» ينتخب أعضاؤه من قبل رؤساء الثوار بتفويض خطى.
- ٣ - تقوم كل عصابة بالحركات الحربية فى منطقتها برأى مشاورها العسكرى. أما الحركات العامة فتكون بقرار من المجلس
- ٤ - تخصص كل عصابة مفرزة من رجالها لتوطيد الأمن فى منطقتها وتأمين المواصلات مع المناطق المجاورة لها.
- ٥ - يحمل رجال كل عصابة شارة خاصة بهم تميزهم عن سواهم، ولا يجوز لأى مجاهد كان أن يترك عصابته المسجل فيها ويلتحق بغيرها.
- ٦ - الجاسوس الذى يقبض عليه فى إحدى مناطق الثوار يحال (بعد أن يضبط زعيم تلك المنطقة إفادته الأولية) إلى المجلس الوطنى لينظر فى أمره ويصدر بحقه الحكم النهائى.

٧ - يلاحق المجلس الوطنى ملاحقة شديدة الذين يعتدون على الأهلىن وىدعون أنهم من الثوار، وىعاقبهم أشد عقاب وىطرء من صفوف المجاهدين المجاهد الذى ىأتى عملا ىخرج به عن غرض الثورة النبىلى.

٨ - المناطق الحربىة تبىن وتحدد فى نظام توزىعها

٩ - صلاحىة المجلس ووظلفته توضح فى نظام تألفه ومضبطة انتخاب أعضائه، وكذلك قسموا مناطق الثورة ونظموها على المنوال الآتى:

المنطقة الأولى - أراضى باب السرىجة وقبر عاتكة وما بىن المزة ودارىا، والحد بىنها وىبىن المنطقة الثانىة الخط الحدىدى.

المنطقة الثانىة - تمتد من أراضى حى المىدان والشاغور وقرى ببىلا وىلدا وعقرىا حتى قرىة عبادہ، والحد بىنها وىبىن المنطقة الثالثة نهر بردى.

المنطقة الثالثة - تمتد من حدود نهر بردى حتى جسر نهر تورا، والحد بىنها وىبىن المنطقة الرابعة الطرىق بىن دوما ودمشق.

المنطقة الرابعة - تمتد من حدود المنطقة الثالثة إلى مركز قضاء دوما.

المنطقة الخامسة - تمتد من حى الأكراد حتى عدرا.

المنطقة السادسة - من سهل القابون حتى صىدناىا، ومن دمر حتى الزبدانى.

المنطقة السابعة - من عدرا إلى النبك حىث تتصل بعصابات الشمال.

نظام مجلس الثورة الأعلى

ووضعوا لمجلس الثورة الأعلى النظام الآتى:

١ - يؤلف المجلس من عشرة أعضاء ىنتخبهم زعماء الثورة فى المناطق المذكورة آنفا.

٢ - ىنظر المجلس بهىئته فى القضاىا العدىلىة والإدارىة.

٣ - ىنقسم المجلس إلى ثلاث لجان وهى: (١) اللجنة المالىة (٢) ولجنة الحركات الحربىة (٣) ولجنة الدعاىة والاستخبارات.

- ٤ - وظيفة اللجنة المالية جمع الأموال والإعانات لتأمين إعاشة الثوار ومهاتهم وفقا لنظام خاص يضعه لها المجلس الوطنى.
- ٥ - وظيفة لجنة الحركات الحربية تنظيم الخطط الحربية وقيادة الثوار فى مواطن القتال وإبلاغ التعليمات إلى المساورين العسكريين والسهر على توطيد الأمن فى مناطق الثوار. وتأمين المواصلات بينها وبين المناطق المجاورة.
- ٦ - وظيفة لجنة الدعاية والاستخبارات بث الدعاية وحض الأهالى على الثورة والقتال فى مناطق الثوار ومدينة دمشق وجمع الاستعلامات السرية عن حركات الجيش الفرنسى ومقاومة دعايته وإذاعة النشرات الأسبوعية عن أخبار الثوار وحركاتهم.
- ٧ - للمجلس الوطنى طابع رسمى خاص.

هيئة أول مجلس

وقد اختار الزعماء السادة الآتية أسماؤهم أعضاء للمجلس الوطنى ووضعوا بذلك المضبطة الآتية:

نحن عموم رؤساء الثوار فى مناطق الغوطة وضواحي دمشق قد انتخبنا أعضاء للمجلس الوطنى كلا من السادة زكى الحلبي ، شوكت العائدى ، نزيه المؤيد ، فائق العسلى ، أحمد الحصنى ، جميل شاكر ، صبرى فريد ، اسماعيل القعلجى ، محمد الشيخ ، على ديبو وفوضناهم تفويضا مطلقا ليسيروا فى أعمالهم حسب قرارنا الذى اتخذناه فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٦ بإجماع الآراء، والقرارات والأحكام التى يصدرها المجلس الوطنى بعد الآن تسرى على الجميع، وزعماء الثوار هم القوة التنفيذية لهذا المجلس وعليه نظمنا مضبطة انتخاب أعضائه هذه الموقعة بامضاءاتنا .

تحريرا فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٦

ورأس المجلس فى معظم الأنوار نسيب بك البكرى،

القرارات الأولى للمجلس الوطنى

وللمرة الأولى اجتمع المجلس الوطنى يوم أول مارس وقرر القرارات الآتية:

- ١ - أن يعهد بأعمال اللجنة المالية إلى السادة نزيه المؤيد وعلى ديبو ومحمد الشيخ.
 - ٢ - أن يعهد بأعمال لجنة الحركات الحربية إلى الضباط زكى الطبقى وشوكت العائدى وصبرى فريد.
 - ٣ - أن يعهد بأعمال لجنة الدعاية والاستخبارات إلى السادة فائق العسلى وجميل شاكر.
 - ٤ - أن ينتخب المجلس لكل جلسة رئيسا بالاقتراع السرى، وأن يعهد بأمانة السر إلى السيد فائق العسلى.
- ثم حدد المجلس صلاحية كل لجنة ووضع لها النظام الخاص الذى ينبغى لها أن تسيّر عليه ونشر إذاعة عامة على أهل قرى الغوطة والمرج أبلغهم فيها تأسيس المجلس وصلاحيته وأنه أصبح بيده الحكم وعليهم أن يرجعوا إليه فى أمورهم

القائد العام الجديد للغوطة

وفى الوقت الذى كان ثوار الغوطة يصدرون فيه هذه القرارات كانت المفاوضات تدور فى جبل الدروز بين سلطان باشا الأطرش والدكتور شهبندر بشأن تنظيم العلاقات بين الغوطة والجبل ووضع خطة واحدة للعمل فقد شعر الجميع بضرورة التكاتف والتساند بعد ما فشلت المفاوضات التى دارت مع المسيو دى جوفنيل.

ولقد شهد الدكتور مؤتمر دامه يوم ٢٥ فبراير وفيه تقرر احتلال اللجاء كما تقرر تعيين مصطفى وصفى أميرا لى أركان الحرب قائدا عاما للغوطة، وقد حضر مؤتمر دامه، وفى يوم ١٠ إبريل غادر الدكتور قرية جدل فى اللجاء بعد ما اجتمع طويلا إلى سلطان باشا وتم بينهما الاتفاق على توحيد الخطط الأساسية، وفى يوم ١٢ منه وصل الدكتور إلى قرية قرحتا فى طريقه إلى الغوطة فبات فيها وفى صباح ١٣ بلغ قرية زبدین فاجتمع ببعض المجاهدين فى الغوطة، وفى يوم ١٥ منه عقدوا مجلسا وطنيا أعلن فيه تعيين مصطفى وصفى قائدا عاما للغوطة.

ولم يطل الدكتور الإقامة فى الغوطة بل عاد إلى جبل الدروز للإشراف على الحالة فقد اتصل به ما يعده الفرنسيون من معدات للزحف على السويداء فوصلها وشهد معركتها يوم ٢٥ إبريل بالذات.

وأقلق مجئ الدكتور إلى الغوطة الفرنسيين فاتخذوا كثير من التدابير لمطاردته وأرسلوا الطائرات فضربت الأماكن التي نزلها، وهذا نص البلاغ الرسمي الذي أذاعه الجنرال فالير حاكم دمشق العسكرى على سكان الغوطة يوم ٣ مايو سنة ١٩٢٦:

«لا أحجم مع ما أشعر به من الأسف عن عمل الأعمال العسكرية التي أصبحت ضرورية إزاء عمل الشهبندر الذي لم يتجرأ على البقاء في الجبل على أثر اقتراب جنودنا، بل جاء يحدث حركة جديدة، وهو بعد أن سبب الشقاء للدروز يعمل للقضاء على رخاء هذه المقاطعة الجميلة ويبذر بذور الفوضى والموت في كل مكان يطأه.

«فإذا لم يسلم السكان الشهبندر وعصابته فلا يستحق لهم أن يستغربوا إذا اعتبروا مسئولين معه»

«أنى أدعو قرى الغوطة إلى السكون والهدوء والامتناع عن العداء ولا أحجم في حالة الرفض عن استعمال الوسائل العسكرية التي تضمن إقرار النظام بسرعة».

معارك التطويق في الغوطة

والتفت الفرنسيون إلى الغوطة بعد ما احتلوا السويدا ووطدوا أقدامهم في جبل الدروز فأخذوا يعدون المعدات للحملة عليها، وتقضى الخطة التي رسموها بأن يهاجموها من الغرب والشرق والشمال والجنوب في زمن واحد، وبدأت القوى الفرنسية بالزحف فجر ٩ يوليو فجاءت حملة ثالثة من دمشق فارتقت جبل قاسيون، ثم انحدرت بطريق برزة، ومشيت حملة رابعة من دمشق سالكة الطريق السلطاني إلى الغوطة، وجاءت الخامسة من النبل والقטיפه فاطبقوا على الغوطة من جميع الجهات.

وبدأ القتال صباح ١٩ منه على طريق دوما فقد استقرت الحملة الثالثة في أوتايا وضربت القرى بمدافعها ثم زحفت على حوش الفارة، فأصبح خط القتال يمتد من حوش الريحاني حتى خرابو وأوتايا، واحتشدت عصابات دوما وحريستا والعمارة في هذه المنطقة للمقاومة.

ودارت معركة أخرى في الشفونية بين قوات فوزى القاوقجي - وكان في دوما وبين الفرنسيين واستمر القتال يوم ١٩ بطوله وامتد حتى شمل بيت سوى والأشعرى وشبعا

وكفر بطنا وحمورى، وصمد مصطفى وصفى ومعه عصابة العهد وعصابة المليحة وعصابة زبدين للفرنسيين فى الشرق ونازلهم قرب شبعاء فدار قتال عنيف بينهما امتد حتى الليل وتحصن الفرنسيون فى الكروم وعند المساء أوقفوا الحرب فانسحب مصطفى وصفى إلى حثيته.

وجاءت قوة فرنسوية أخرى من وادى منين بطريق صيدنايا فقابلتها عصابة برزة ودار قتال بين الفريقين امتد أربع ساعات وانتهى بانسحاب العصابة إلى برزة فلاحق بها الجند فوقفت للدفاع عن القرية (برزة) وفى الليل تمكن الثوار من الانسحاب إلى الجهة الشرقية فربطوا فيها وأحرق الجند القرية.

واستؤنفت المعركة فى الغداة فزحف الجند من برزة إلى عين ترما وانتشر فى الغوطة والتقت فى هذا النهار عصابة برزة بقوة كبيرة للثوار فى عين ترما على رأسها آصف عمر باشا وعصابة جوبر فاتحدتا وانسحبتا إلى الزور ثم قصدتا كفر بطنا فاجتمعا فيها بعصابة مصطفى وصفى واشتبك الفرنسيون فى هذا النهار مع عصابة الشيخ محمد الأشمر، وعاد مصطفى وصفى مع رجاله إلى المليحة فنازل الفرنسيين فى جوار بيت سوى. وانضمت إليه هنا عصابة برزة واشتركت معه فى قتال الجيش المحاصر فى داخل القرية وكان الجند يطلق عليهم النار من داخل ثقب البيوت ومن مسافة لا تزيد عن ٧ أمتار واستشهد فى هذا اليوم اليزباشى محمود حمدي شقيق مصطفى وصفى ودفن فى الحثية وثأر له الثوار فى الغداة فقتلوا الكولونيل فينغ قائد إحدى الحملات قرب جسرين - كفر بطنا.

وقد اشتركت فى هذه المعارك مدفعية المزة والجبخانه ومعمل القزاز وقصر البلور ومركز حارة الأكراد، فكانت تطلق مدافعها بلا انقطاع على الغوطة ويقال إنها أطلقت ١٨ ألف طلقة فى تلك الأيام كما اشتركت فيها الطيارات وتعد بالعشرات ومثلها الدبابات، ويقدر عدد الجند الذى زحف بثمانية عشر ألف مقاتل وفى يوم ٢٢ منه عاد الجيش إلى دمشق فاستراح قليلا ثم استأنف العمل يوم ٢٤ منه. وقد انتهت هذه المعارك بعدول الثوار عن خطة الحروب المنظمة وعودتهم إلى حروب العصابات، ونقول بهذه المناسبة إنه بلغ عدد الحملات التى سيرها الفرنسيون على الغوطة من ابتداء الثورة حتى أواسط شهر يوليو ٥٢ لم تتل منها منالا، وقد تغلب عليها الثوار وهزموها.

فريق من رجال الثورة السورية وشبانها



أبو محيى الدين شعبان



عبد القادر سكر



الشيخ محمد الاشمر
والى جانيه جميل شاكر



سعيد الترماتينى



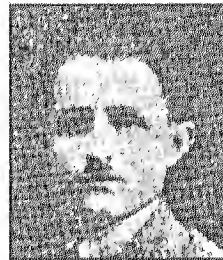
صبرى فريد البديوى



محمد الدرخبانى



رشيدة الزبيق



عادل الحامدى



الأمير نسيب شهاب

ووالى الفرنسيون الغارة على الغوطة بعد هذه المعارك ويسمونونها معارك التطويق فكانوا يسيرون إليها كل يوم تقريبا، فأدى ذلك إلى تضعف الثورة وإضعافها، يضاف إلى هذا أنهم شددوا فى الضغط على الفلاحين وهدموا الدكوك (الحواجز) بين البساتين والأراضى وقطعوا الأشجار ودمروا البيوت ومنعوا الماء فكاد هؤلاء يهلكون عطشا، وزاد الطين بلة المخافر التى بثوها فى أنحائها وقد شحنتها بالجند والمدافع كما أحاطوها نفسها (الغوطة) بسلسلة من الحصون مما جعل الدخول إليها والتجول فى أنحائها من أشق المهمات، ويجب أن لا ننسى ما أسداه بعض أصحاب الأملاك فى الغوطة من الدمشقيين للسلطة، فقد سعوا كثيرا مع الفلاحين وأقنعوهم بضرورة موالاة الفرنسيين ومقاومة الثورة رعاية لمصالحهم.

ونختتم هذا الفصل باثبات نص البيان الذى أذاعه فوزى القاوقجى عن هذه المعارك فى أوائل أغسطس قال:

«أن العدو الذى قد بذل من الاهتمام والاستعداد مدة عشرين يوما لجمع سائر قواه المتفرقة من أنحاء سورية بقصد مهاجمة الغوطة وتطويقها قد تقدم فى ١٩ يوليو سنة ١٩٢٦ للمراكز التى اختارها للإحاطة من الشفونية إلى حوش الدوير وهاجم مواقعنا الدفاعية من الورا والجناحين فى ٢٠ منه واستمرت المعارك بشدة زائدة حتى ٢٥ منه فكان فى كل معركة يخوضها يعود منها مندمرا وذلك بفضل تريتباتنا الدفاعية وبطولة مجاهديننا، وقد شتتنا قطعات العدو خلال المعارك التى دارت فى جسرين وكفر بطنا والتجأت بعض أجزائه المشتتة إلى كفر بطنا فحوصرت وهوجمت ليلة ٢١ هجوما شديدا كلفه ضحايا عديدة، حتى أنه من شدة الضغط طلب كثير من المحصورين الأمان، وقد اضطر العدو لاستخدام قواه الاحتياطية واستمرارها لإنقاذ المحصورين فنصبنا له شركا أوقعنا فيه المحصورين والمنجدين وقضينا على البقية الباقية من الحملة المشتتة وتلفنا قسما كبيرا من المنجدين.

«فأعاد العدو حملاته فى الأيام الأخيرة فكان نصيبه الفشل فى النهاية كنصيبه فى البداية، وهكذا قد قضينا على أحلام العدو وآماله المبنية على هذه القوة.

«ولما أخفقت جميع حركاته وحق به الخذلان والخسران قام ينتقم لنفسه بحرق القرى والمحصولات وقتل الأولاد والنساء ومنع الماء عن المزروعات.

«وقد قمنا الآن بتنسيقات في الجيش وجعلنا الخدمة إجبارية، وأصبح لنا جيش نظامي بكافة معداته الحديثة من الغنائم الحربية وآخر احتياطيا.

«ولما بلغ الخبر جبل الدروز خصصت نجدات قوية وقد وصلت مقدمتها مع قائدها متعب الأطرش وتمثل الإخاء الدرزي السوري والرابطة المتينة في هذه الآونة العصيبة.

«إن خسارة العدو تتجاوز ألفا بين قتيل وجريح وفقيد وخمسائة من الخيل والبغال وكثير من الضباط وطيّارتين، وقد وقعت بأيدينا أوراق مهمة من الضباط المقتولين وبينها أوراق الكولونيل فينغ الذي قتل في معارك جسرين - كفر بطنا وبين هذه الأوراق برنامج تطهير الغوطة وخرائطها، وخسارتنا اثنان وأربعون جريحا ومعظمها خفيفة وسبعة عشر شهيدا.

حروب قلمون الثانية

أشرنا آنفا إلى الحملتين الكبيرتين اللتين جهزهما الفرنسيون على قلمون بقيادة الجنرال مارتى والكولونيل ماسيت، وقلنا إن الأولى استردت النبك وطاردت العصابات التي كانت ترابط حول حمص وأخرجتها من حسيه وصدد والقصير ثم تقدمت إلى القطيفة فاتصلت بحملة الكولونيل ماسيت فيها وقامت بجولة في أنحاء قلمون فدخلنا يبرود ومعلولا ورنكوس ثم عادتا سويا إلى دمشق، واشتركتا بعد ذلك في الأعمال التي عملت في إقليم البلان.

ونقول هنا إن عصابات الثوار التي كانت تعمل في قلمون وهي عصابة خالد النفوري وجمعه سوسق، وكان أول من نادى بالثورة في قلمون، عادت إلى العمل هنا بد رجوع الحملتين فبسطت نفوذها على قلمون ثانية، واتصلت بعصابات الغوطة واشتركت معها في شهر يوليو فتفرق رجالها هنا وهناك. فعاد الفرنسيون إلى قلمون وبسطوا نفوذهم نهائيا عليه من أوائل سنة ١٩٢٧ تقريبا.

عصابة بعلبك

نزلت هذه العصابة إلى الميدان في شهر مايو سنة ١٩٢٦ فقد هاجمت في الساعة التاسعة من مساء ١٨ منه مدينة بعلبك فاحتلتها ودخلت دار الحكومة فأضرمت النار فيها

ثم غادرتها عند الفجر عائدة إلى الجبال للاعتصام فيه. لأنها لم تجد فائدة من البقاء.

وزعيم هذه العصاة هو توفيق هولو حيدر وقد كان في دمشق خلال شهر أغسطس سنة ١٩٢٥ موظفاً في حكومتها. فلما حدثت الاضطرابات الأولى في جبل الدروز وأصدر الفرنسيون أمراً باعتقال رجال حزب الشعب قصد قرية اللبوة وهي واقعة بين حمص وبلبك فأقام فيها يرقب الحالة ويعد المعدات لإضرار ثورة في تلك الجهات. ثم غادرها في شهر سبتمبر ومعه بعض رجاله إلى جبل قلمون فاشتراك مع العصابات التي كانت تعمل فيه وقاد حملة على حمص في شهر نوفمبر سنة ١٩٢٥ وقد دعاه بعض أهلها إلى دخولها واحتلالها ففضل التريث استكمالاً للمعدات. ثم قصد الغوطة ومنها ذهب إلى السويداء واشترك في مؤتمر دامه وفي الهجوم على اللجاء واحتلالها، وفي أوائل إبريل سنة ١٩٢٦ عاد إلى بلاد بلبك لإضرار الثورة في ربوعها. فعلم الفرنسيون بوصوله فأرسلت قوات للقبض عليه فنازلها يوم ١٤ إبريل وهزمها. وفي يوم ١٨ مايو زحف على بلبك واحتلها على المنوال الذي بسطناه آنفاً.

وفي يوم ١١ يونيو سنة ١٩٢٦ جهز الفرنسيون حملة كبيرة زحفت من رياق ومن رأس بلبك في ست قطارات، ولا يقل مجموعها عن خمسة آلاف جندي مسلحة بالرشاشات والدبابات والطائرات والمدفعية. فنزلت عند الفجر في محطة اللبوة وما كادت تغادرها في طريقها إلى القرية لمباغطة العصاة - والمسافة بينهما ٤ كيلو مترات - حتى بادرها باطلاق نار شديدة عليها - لأنها كانت عارفة بمسير هذه القوة وبمكان احتشادها فوقع الذعر والاضطراب في صفوفها وتشتت رجالها، ولم يستطع ضباطهم إعادة النظام إلا بشق الأنفس. وارتد الجند إلى المحطة بعد حرب دامية امتدت ساعات تاركة كثيراً من القتلى والجرحى والغنائم بين أيدي الثوار حينما جاءت نساء القرى يحملن الماء والطعام إلى المجاهدين وهن يزغردن فظن الجيش أنها نجدة قادمة فركن إلى الفرار.

واتصل بتوفيق هولو في أواخر شهر يونيو أن الفرنسيين يعدون العدد لتسيير حملة كبيرة على الغوطة فقصدها مع عدد من رجاله للاشتراك في الأعمال العسكرية التي تعمل، وسعى مدة إقامته فيها للتوفيق بين زعماء العصابات وتوحيد الخطة فلم يوفق واشترك في المعارك العنيفة التي دارت أيام ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ يوليو وقصد الجبل في أوائل شهر أغسطس للاتصال بالزعماء وللعمل لرسم خطة جديدة وظل فيه حتى أواسط

أغسطس ثم عاد ثالثة إلى بلاد بعلبك واعتصم في جردها فاتصل خبره بالفرنسيين فسيروا القوى لقتاله فاشتبك معهم في معارك عديدة كانت الغلبة له وقتل في أحدها الكابتن بوفان قاتل الشهيد أحمد مريود.م وفي شتاء سنة ١٩٢٧ غادر معتصمه إلى جبل الدروز لعدم إمكانه المقاومة بعد ما استسلمت المناطق الأخرى وسيطر الفرنسيون عليها.

عصابات وادى التيم وإقليم البلان

وتكرر في وادى التيم وإقليم البلان ما وقع في قلمون من قبل، فإنه ما كادت الحملات التي سيرها الفرنسيون لتدويخ هذه المنطقة تعود إلى مراكزها بعد احتلال مجدل شمس في الأسبوع الأول من شهر إبريل سنة ١٩٢٦ حتى عاد المجاهدون فانتشروا في ربوعه بقيادة الأمير عادل أرسلان والشهيد المرحوم أحمد مريود وشكيب وهاب فدارت بينهم وبين الفرنسيين معارك اشترك فيها الشراكسة وبعض المسيحيين من أبناء البلاد في الجانب الفرنسي، وتم للثوار في أواخر شهر مايو احتلال مجدل شمس نفسها وسيطروا على لبنان الشرقى كله تقريباً. وفي يوم ٣٠ مايو أرسلوا إلى مدينة زحلة انذاراً يطلبون منها التسليم ودفع ٢٥٠٠ ليرة عثمانية غرامة، فهاجت زحلة وماجت لهذا الإنذار وألف سكانها وفداً من مطران الروم الأرثوذكس ووكيل مطران الكاثوليك ورئيس دير الآباء اليسوعيين ورئيس البلدية وبعض الوجوه فقابلوا المستشار الفرنسي ووصفوا له ما يسود المدينة من قلق وخصوصاً بعد ما علموا أن الحكومة نقلت الأوراق الرسمية إلى بيروت وطلبوا من الطلبات الآتية:

- ١ - جلب قوة لا تقل على ٣٥٠٠ جندي إلى زحلة لحمايتها.
- ٢ - توزيع ١٥٠٠ بندقية على الشباب بوثائق على أن يعاد هذا السلاح للسلطة بعد أن تبرهن الحالة على عدم حاجة الأهالي إليه.
- ٣ - الترخيص للأهالي بشراء السلاح

فطمأن المستشار خواطهم ووعدهم خيراً، وقال أنه سيرفع الأمر إلى القائد العام. ولم ينفذ الثوار وعيدهم ولم يهاجموا زحلة ولم ينالوا أحداً من سكانها بسوء. وفي أواسط شهر أغسطس وبعد أن تضعض معقل الغوطة وتسرب الوهن إلى صفوف

المجاهدين فى الجبل غادر الأمير عادل ارسلان إقليم البلان بمن معه من قوى فجاء إلى قرية العادلية فى جنوبى الغوطة ثم قصد اللجاء وتحصن فيه ونازل الفرنسيين فى داخله واشتبك معهم فى معارك سنأتى على وصفها .

معارك الضنية وعكار

فى يوم ١٨ إبريل سنة ١٩٢٦ غادر سعيد العاص مقر قيادة الثورة فى الغوطة (كانت فى قرية حنتية) قاصدا الأنحاء الشمالية لإثارتها فسلك طريق الضمير ومنها هبط قلمون وسار حتى اكروم وتطلق على مجموعة قرى هذه أسماءها: اكروم وأكوم وكفرنون وقنه والمومسة والخوخ وبساتين والسهلة وتتمتع بموقع جغرافى ممتاز وتتصل بجبال عكار غربا وبجبال العلويين شمالا وبسهل الهرمل شرقا وبجبال لبنان جنوبا وسكانها مسلمون من الشيعة.

وصحب سعيد العاص فى رحلته إلى تلك الجهات ٢٣ مجاهدا منهم منير الرئيس وفائق الكيلانى وعلاء الدين الكيلانى وشاكر السباعى ورشاد ملص ومحمد على الدروبي ومحمد على النابلسى والشرىف راجح، ولكن هذا ما لبث أن قصد بغداد ولم يشترك فى القتال.

وكان زين مرعى جعفر وأقاربه، وهم زعماء تلك الجهات قد أعلنوا الثورة على الفرنسيين فسيرت حكومة طرابلس قوة لمطاردتهم مؤلفة من ١٥ خيالا بقيادة الملازم عبد الملك الدرزي فنازلها زين مرعى ورجاله وقتل جنديا منها وأسر الباقي وانضم إليه فى تلك الأثناء المجاهد سعيد البرى فقطع سكة الحديد قرب وادى خالد فتعطلت المواصلات بين حمص وطرابلس.

وانضم إلى سعيد العاص بعد وصوله إلى اكروم بعض ثوار حمص بقيادة نظير النشيوأتى فوحدوا العمل، وكانوا يقصدون حمص ليلا ويجردون رجال المخافر من أسلحتهم ويسطون على الجند ثم يعودون إلى معقل اكروم عند الفجر وأقلق نزول المجاهدين فى هذا المنزل ولاة الأمور فى طرابلس وعكار والضنية فاتخذوا تدابير شديدة للدفاع عن تلك المناطق.

وبينما كانت العصابة عائدة من غارتها على حمص يوم ٤ مايو هاجمها النصيرية من

سكان قرية خربة غازى وخربة التين وسرجة الحجر والحجر الناعم وأم الحارتين وقرحا وخربة وأم العظام فقاومهم الثوار فى أول الأمر فأعطاهم النصيرية أمان أمير المؤمنين وقالوا لهم لا حاجة للقتال وتعالوا نتفاهم فاستسلموا إليهم فجردوهم من أسلحتهم وأبلغوا السلطة الأمر فأرسلت قوة تسلمتهم وهذه أسماؤهم:

نظير النشيوأتى وحسين جراد وعبد الكريم العاصى وسعيد شهلة ومرعى التركمانى وعبد الله المغربى وحسين النابلسى وعقل الدندشى وكان أول ما فعله الضابط الفرنسى المرسل لتسلمهم أنه بادرهم بإطلاق الرصاص من مسدسه واحدا بعد واحد ثم عاد ثانية وكرر هذه العملية ثم أمر جنوده بأن تقذفهم من هوة وعاد بعد ذلك إلى حمص معتقدا أنه تركهم جثثا هامة، بيد أن نظير النشيوأتى أفاق بعد رحيلهم واستطاع أن يواصل السفر إلى حمص وأن يلجأ إلى أحد البيوت وتولى أحد الأطباء علاجه وشفى بعد ذلك وعاد إلى النضال.

واستبقى النصيرية عندهم من رجال العصاة محمد على الدورى نجل محبى الدين الدورى وعلاء الدين الكيلانى وهو من الأسرة الكيلانية فى حماة ومن الشبان المثقفين كان أستاذًا فى مدرسة الطفيلة حين إعلان الثورة فاستقال وانضم إليها، على أنهم عادوا فسلموهم إلى الفرنسيين فنقلوا إلى حمص وأعدما رميا بالرصاص بعد ما عذبا أفظع عذاب.

واتسع نطاق الثورة فى تلك الجهات على أثر ما وقع وهب السكان للانتقام من النصيرية ومن الفرنسيين وهذه صورة المنشور الذى نشره قائد الثورة فى الشمال سعيد العاص على سكان الجبل الغربى:

«أخواننا البواسل زعماء عشائر الحمادية الأماجد

«أزفت ساعة العمل وأيقظتنا صرخة انقاذ الوطن ونحن عصبة أمير المؤمنين وستكون خطتنا الجهاد عملا بقوله تعالى: «وجاهدوا فى سبيل الله بأموالكم وأنفسكم» وقوله «كتب عليكم القتال كما كتب على الذين من قبلكم».

ويجب علينا أن نعمل بقوله تعالى «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة» وقوله وقوله «وقاتلوا المشركين حيث ثقفتموهم» ولا تقولوا لبعضكم كما قال بنو إسرائيل لنبيهم «اذهب

أنت وربك فقاتلا أنا ههنا قاعدون» بل قولوا إلى الجهاد إلى أخذ الثأر إلى إنقاذ الوطن من براثن المستعمرين الأشرار، الوطن وطنكم والشرف شرفكم، وأنتم عصبة أمير المؤمنين فيجب علينا أن نخلد ذكر جيشه الخالد بأعماله الخالدة ولا نكون دون إخواننا الدروز وأنتم من خيرة العرب بل أنتم خيار من خيار وأنتم أهل الشجاعة والشهامة والنجدة والنخوة، حاشا نفوسكم الأبية أن تقيم على الذل وتخضع للعدو، حاشا شهامتكم أن تستسلم أترضون بهتك العرض وأنتم حماة العرض والدين

لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى حتى يراق على جوانبه الدم

وانتقل مقر العصابة بعد ذلك إلى قرية عين التينة وفيها انضم إليها نظير النشيواتي بعد ما شفى من جراحه كما انضمت إليها عصابة حماة بزعامة الكنفيد (١).

وفى أواسط شهر مايو جهز الفرنسيون قوات كبيرة لاحتلال اكروم فزحفت حملة من حمص وسارت أخرى من الهرمل وجاءت ثالثة من وادي خالد وأرسلوا الطيارات للاستطلاع وإلقاء القنابل، واتصل ذلك بالمجاهدين فأعدوا التدابير لمنازلة القوى وقرروا أن يكون القتال في وادي فيسان وفي صباح ١٨ منه بدأت المعركة في مكانين: في الناحية الشرقية وقد نازل سعيد العاص ومن معه الحملة القادمة من حمص فانتصروا عليها عند المساء وهزموها وفي الناحية الجنوبية وقد قاتل فيها الجعافرة الحملة القادمة من الهرمل وهي مؤلفة من اللبنانيين والشراكسة والنصيرية، وقد استبسل الجعافرة في النضال واشتركت نسائهم في الحرب وظل القتال دائراً حتى الغروب واشترك فيه رجال العصابة بعدما هزموا القوى التي كانت تنازلهم فوضعوا الجيش بين نارين، وخسر المجاهدون في هذه المعارك أربعة عشر قتيلاً بينهم امرأة واحدة وغنموا ما يربو على مائة رأس من الخيل وبنادق كثيرة وجرح قائد الحملة الفرنسي وهو برتبة كولونيل وتزيى بالزى العربى فنجأ وعلى أثر هذا الانتصار أذاع قائد الحملة البلاغ الآتي:

«إخواني الأعزاء أبناء المنطقة الشمالية

(١) تألفت هذه العصابة من شبان حماة لمكافحة الفرنسيين وأنصارهم فكانت تقيم أحياناً في الجبل الأعلى وأحياناً في جبل شمشو وقد مدت حماة غير مرة وهاجمت بالاتفاق مع عصابة صبحي اللانقاني قوة الدرك الحموي وعلى رأسها البيزباشي عبد الله الشركسي قائد درك وحماه وطاغيتها في قرية مورك فقتلت خمسة من رجاله وقر هو بلباس امرأة على أن أحد أفراد العصابة وهو الشهيد رزوق نصر لحق به إلى حماه وأغتاله في وضح النهار.

«نعلمكم يا أنسال الأبطال الأماجد الذين فتحوا الأمصار والممالك وكانت راية نصرهم تخفق فوق رؤوسهم أينما حلوا، ونزف إليكم هذه البشرى العظيمة، بشرى انكسار الحملات التي هاجمت الجبل الغربى الشامخ، تراث آبائنا وأجدادنا فإن حملة الهرمل كسرت شر كسرة ومزقت شر ممزق وأما حملة حمص فقد جرح قائدها وبادت، وفقدت الحملتان معظم قواهما وقتل منها زهاء ٦٠٠ وأسر ٧٠ جندياً. وسقط فى ميدان القتال تسعة ضباط فرنسيون وغنم المجاهدون غنائم عظيمة من أسلحة وذخيرة وخيول يتجاوز عددها المائة وقتل أبو خزنة وتركت الأسرى بوجه سعد الله حماده حرمة لعوائد البلاد ولأنهم من أبنائها فيجب عليكم أن تكونوا متحدين وسنثاير على جهادنا متوكلين على الله حتى آخر نقطة من دماننا فنطلب منكم المعونة والنجدة وإعانتنا بالمال والرجال والله يحفظكم».

مؤتمر مرجحين وقراراته

وحشد الفرنسيون على أثر معارك وادى فيسان قوى جديدة فى قرية زيتا وأخذوا يستعدون لغارة أخرى فغادرت العصاية مقرها ونزلت فى قرية حميرة ووصل فى تلك الأثناء قاسم شوك من ثوار النضية ومصطفى على شنديب فاتصلا بالقادة وسار الجميع إلى قرية مرجحين ف عقدوا اجتماعا حضره كبار الشيوخ والزعماء واتفقوا مبدئيا على تأليف جيش وطنى يسمى جيش أمير المؤمنين وعلى المطالبة بالانفصال عن لبنان الكبير وأقسموا القسم الآتى:

«نحن زعماء الجبل الغربى نقسم بكتاب الله وبمحمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبشرف أمير المؤمنين أننا سنخدم أوطاننا ونضحي بالغالى والرخيص فى سبيل انقاذ الوطن وأن لأنشد عن المقررات العامة ونعمل بموجب الشرع الشريف والله على ما نقول شهيد»

ووضع المجتمعون قرارا ضمنوه مطالبهم وأرسلوا نسخة منه إلى كل من سلطان باشا الأطرش وإلى اللجنة التنفيذية بمصر وإلى الدكتور شهبندر وإلى الوفد السورى فى أوروبا وإلى جمعية الأمم وهذا نصه:

«نحن الموقعون أدناه زعماء عشائر الهرمل وعلبك قد عاهدنا الله ورسوله على أن نمد

حركتكم الوطنية وثورتكم الشريفة بأموالنا وأنفسنا وأرواحنا وأن لا نأتى بحركة سلمية أصلا ما لم تتفق كلمة المجالس السورية الوطنية للثورة العامة وزعماء الحركة السياسية أمثالكم وبما أننا من الشعب الإسلامى العربى فإن مطالبنا هى مطالبكم المشروعة السياسية ونرجو من دولتكم تبليغ جميع زعماء الحركة السياسية إخوانكم فى الخارج واسماهم أصواتنا وإعلامهم مطالبنا وبالأخص الجمعيات السورية فى أميركا وأوروبا بأننا نود الرجوع إلى حضن أمتنا سورية وطننا التاريخى المحبوب وقطع علاقاتنا وانفصالنا عن لبنان الصغير انفصالا تاما فنأمل من وطنيتكم حين قيامكم بالمفاوضات السياسية والسلمية بأن لا يغيب عن بالكم وتنسوا المطالبة بحقوق إخوانكم لأنه لا يمكن تأمين حياتنا فى داخل لبنان أصلا حيث حقوقنا السياسية والقومية مهضومة وستبقى مهضومة أيدى الدهر، وها نحن نؤيد مطالبنا المشروعة بالسلام وباشتراكنا فى الثورة العامة ولا نترك سلاحنا من أيدينا مالم نعد إلى حضن أمتنا سورية حيث منطقتنا محصورة بين حمص وبيعلبك وطرابلس ومرفأ اقتصادياتنا حمص وجميع معاملتنا مع الداخلية وقد أهديت الهرمل لقمة سائغة للبنان مع أنها سورية جغرافيا وتاريخيا، وقد علمتم كسرنا للحملات الفرنسية التى زحفت لاكتساح بلادنا واخضاع جبلنا الأشم ومجموع نفوسنا يتجاوز العشرين ألف نسمة وكلنا عرب مسلمون فنرجوكم التكرم بالإسراع فى إجابة ملتبسنا وإعادة حقوقنا السياسية وإعلامنا نتيجة المفاوضات، ونعاهدكم على أن لا نلقى سلاحنا مالم نصل إلى غايتنا الأساسية وهدفنا الأسمى وهو الرجوع إلى حضن أمتنا سورية والله يجعلكم ذخرا للأمة العربية».

فى ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦

ووضعوا قرار اسندوا فيه منصب القيادة العليا إلى حسن طعان وهذا نصه:

«نحن زعماء عشائر الحمادية الموقعون أدناه قد تعهدنا على أنفسنا بتأليف جيش مؤلف من جميع العشائر باسم جيش أمير المؤمنين على أن يكون لكل عشيرة قوة خاصة مرتبطة بالقيادة العامة المنحصرة برئاسة المجلس الأعلى الوطنى للجبل الغربى، وعلى أن تخضع العشيرة لجميع التعليمات الصادرة من رئيس المجلس، ويكون هذا الجيش من حيث التقسيمات العشائرية مرتبطا برئيس المجلس المنتخب بالأكثرية وهو الشيخ حسن طعان دندش وعليه نوقع» ومما تم الاتفاق عليه فى هذه الاجتماعات أن نقسم منطقة القتال بين

العصابات على المنوال الآتى:

عصابة بعلبك من رياق إلى بعلبك وعصابة حسن طعان دندش من بعلبك حتى رأس اللبوة وعصابة أولاد جعفر من اللبوة إلى القصير وعصابة حمص من القصير حتى حمص.

حروب الضنية

وفى يوم الاثنين ١٤ يونيو غادر سعيد العاص أكروم مع بعض رجاله إلى الضنية تلبية لدعوتها ولدعوة رجاله الذين سبقوه إليها ليمهدوا لقدمه. فبلغوا قرية كفر حبو بعد مسيرة يومين وكانت المعركة دائرة بين الثوار والفرنسيين فاشتبكوا فيها وقاتلوهم قتالا شديدا وردهم ثم قصدوا إلى سير عاصمة الضنية فأنشأوا فيها حكومة منظمة وخصصوا للمجاهد النظامى ٣ ليرات فرنسوية شهريا وللقائد أربع ليرات وللشرطى ليرتين، وكانوا يعملون على تأييد آل شوك وآل شنديب.

بين الثوار وزغرتا

ومن سير أرسل سعيد العاص الكتاب الآتى إلى أهالى زغرتا الموارنة يطلب إليهم الكف عن الاعتداء على جيرانهم المسلمين وهو:

إلى وجوه زغرتا المحترمين:

علمت بأن تعدياتكم تزداد يوما فيوما على إخوانكم المسلمين وتعرضكم لأبناء السبيل من قبل بعض الجهلة وسلبهم أموالهم على قارة الطريق. فنحن قيامنا قوما بحت، وهدفنا أعداء الوطن الفرنسيون، أما أنتم فلكم مالنا وعليكم ما علينا إذا عدتم إلى الصراط المستقيم وأحبطتم أعمال هؤلاء. حيث هذه الأعمال تولد ضغائن بينكم وبين جيرانكم المسلمين، فأدعوكم للإقلاع عن الأعمال المخلة بحقوق الجوار ومصالح الوطن. وإذا تماديت في التمر فلا حرج علنا ولا تثريب، ونحن نتعهد لكم طالما أنتم على الحياد أن لا يمسكم سوء منا فأدعوكم للتفاهم معنا والسير على خطة تتفق مع المصلحة الوطنية وتعيدكم إلى الصواب فأرجوكم إعلامى عن خطتكم والسلام عليكم.

فى ٩ نى الحجة سنة ١٣٤٤

فورده منهم يوم ٢٠ يونيو الجواب الآتى:

إلى الزعيم العسكرى الأركان حرب سعيد العاص المحترم

قد صار الاطلاع على كتابكم المؤرخ ٩ ذى الحجة سنة ١٣٤٤ وعرض فحواه على وجوه زغرتا وقد فهم مضمونه ونتشرف بإعطاء الجواب عليه بالصورة الآتية:

١ - إنه لم يحصل من الزغرتاويين اعتداء على إخوانكم المجاهدين، ولم يحدث حادث سلب على قارعة الطريق خلافا لما اتصل بكم، لأنه لم يتعود الشعب الزغرتاوى على مناوأة جيرانه وخصوصا المسلمين منهم وخصوصا عند عدم الاعتداء على الممتلكات والأرواح ضمن منطقة زغرتا، وإذا رجعتم إلى تاريخ علاقاتنا مع الأمة الإسلامية المجاورة لنا يتضح لكم جليا يأتنا لم نكن فى وقت من الأوقات معادين لهم ولا لمبادئهم، وحركتنا التاريخية غايتها المحافظة على كرامتنا وأراضينا معا.

٢ - أن خطتنا تجاه حركتكم هى الحياد طالما لم يحصل اعتداء من قبلكم على أراضينا وجوارنا المسلمين معا. الذين تعودوا أن يضعوا ما عندهم تحت حماية زغرتا.

٣ - أننا لا نرى من الضرورى الاجتماع بحضرتكم للتفاهم مبدئيا إذ إننا متفقون على عدم التعدى والله يحفظكم

وجوه زغرتا.

فأرسل إليهم فى ٢١ منه الردى الآتى:

إلى حضرة إخواننا وجوه زغرتا المحترمين

وصلنا كتابكم وشكرناكم على إحساساتكم وعواطفكم العربية وشهامتكم اللبنانية. إن بقاءكم على الحياد هو عين الصواب الآن. حيث فيه سلامة بلادكم والمصلحة الخاصة والعامة، وحبا فى ذلك فقد عممنا لجميع مناطق الثورة بالامتناع عن كل اعتداء على أى فرد كان بلا تفریق فى الجنس والمذهب، وباستطاعتكم أن توعزوا لإخواننا المسيحيين بالعودة إلى أوطانهم. فهم وأملأكمهم فى عهدتنا وإذا حصل عليهم أى اعتداء فنحن مسؤولون، وإذا لم يحضروا فالتبعة ملقاة على عواتقهم فيما إذا صار على أموالهم شئ لا سمح الله من قبل بعض الأشرار الذين لا يخلو منهم أى مكان. ولا مانع من أن تجهزوا كل عائلة بوثيقة من قبلكم بشرط أن يلزموا الحياد ويثابروا على أشغالهم وأن لا يتجسس أحد

منهم على حركاتنا الحربية والسلام.

وفى يوم ٩ ذى الحجة أذاع البلاغ الآتى على سكان الضنية وهو:

«لى الشرف أن أعلم الجمهور أن زعماء الثورة فى الضنية يؤمنون جميع السكان الذين غادروها خوفا على أموالهم وأنفسهم وأملاكهم فهم، فى حصن منيع على جميع أملاكهم وأنفسهم إذا عادوا لأعمالهم فى المنطقة فى خلال أسبوع وأقاموا فى قراهم، وكل من لا يلبى الدعوة فماله حلال للمجاهدين وأمواله تصادر باسم الثورة الوطنية»

ثم أذاع المنشور الآتى إلى المسيحيين من سكان الضنية وهو:

إلى إخواننا فى الوطن مسيحيي الضنية:

إن خطتنا فى هذه الثورة هى أن الدين لله والوطن للجميع، وأن المصلحة الوطنية فوق كل مصلحة. وبإستطاعتى أن أؤمّنكم على أموالكم وأعراضكم فيما إذا عدتم لأشغالكم وخدمتم وطنكم كإخوانكم المسلمين. فلکم مالهم وعليكم ما عليهم، وأعلموا أننا إخوان فى القومية واللغة والتقاليد والجنس والعادات ولكم دينكم ولنا ديننا، ولا فرق بيننا وبينكم ونحن منكم وأنتم أحرار منا فادعوكم وأنتم إلى الانخراط فى صفوفنا إذا أردتم، وأما إذا أحببتم البقاء على الحياد فأنتم أحرار أيضا فغايتنا استقلال بلادنا وتحريرها من الاستعباد ومنفعتنا فى منفعتكم والله فى عون العبد مادام العبد فى عون أخيه، فادعوكم يا نسل قحطان وعدنان للانضمام إلى إخوانكم والله يحفظكم».

تدابير السلطة فى طرابلس

أُقلق وصول الثوار إلى الضنية - وهى على مقربة من طرابلس - وتعد بابا من أبوابها - الفرنسيين فحشدوا فى هذه قوات كبيرة على الفور، وأقاموا حولها المتاريس والأسلاك الشائكة ونصبوا المدافع الضخمة.

وفى يوم ٢٩ يونيو زار أميرال الأسطول الفرنسى فى البحر الأبيض طرابلس على ظهر بارجته فنزل إلى دار الحكومة وجئ له بأعيان طرابلس وذوى الكلمة فيها فقال لهم: «أنه يسمع دائما بأن أهالى طرابلس يفكرون فى الانتقال على السلطة وممالأة الثوار، فإذا ما حدثت أحد نفسه بأن يضرهم نار الفتنة فى ذلك الثغر بالاتفاق مع بعض الأهالى

فإنه يدمر المدينة بقنابل مدرعاته من البحر» وبعد أن انتهى من كلامه ودعهم وعاد إلى البارحة فأقلعت به إلى بيروت».

وقبضت السلطة بعد ذلك على بعض رجال طرابلس المعروفين بالوطنية، وفي مقدمتهم عبد الحميد كرامى مفتيها السابق والدكتور عبد اللطيف البيسار وعارف الحسن وحسن العلى وولده محمد وخضر المصطفى كما أخذت من الجهة الأخرى تعمل للقضاء على الثورة بتدابير سلبية مستعينة ببعض أعيان عكار والضنية من الذين اشتهروا بممالة الانتداب، فسعى هؤلاء سعيًا حثيثًا لإقناع كبار آل شوك وآل شنديب بالاستسلام إلى الفرنسيين فلا ينالهم عقاب، والظاهر أنهم تمكنوا فى النهاية من استمالة بعضهم فقصودوا طرابلس فلم تف السلطة بعهودها، بل قبضت عليهم وأرسلتهم إلى بيروت وحاكمتهم وحكمت على أربعة منهم بالاعدام وهم: عبد الواحد حمدان شوك وقاسم شوك ومحمود على خضر ومرعى حسن شنديب.

ولما وصلت الحالة إلى هذا الحد رأى رجال الثورة أنه لا بد لهم من مغادرة الضنية خوفا من الوقوع فى قبضة السلطة بعد ما تولى عنهم أنصارهم. فأرسل سعيد العاص قبل الرحيل البلاغ الآتى إلى زعماء الحركة الوطنية فى طرابلس الشام وجوارها - وقال:

إخوانى الأماجد

علمتم بالنطور الجديد الذى تطورته الحركة الوطنية فى هذه الربوع الجميلة بعد تلك الانتصارات الباهرة التى أحرزناها على المستعمرين، ولكن أصابع زينب لعبت فى المدة الأخيرة بواسطة الذهب الرنان، أو بالأحرى الورقة السورية التى أخذت دورها المشين ففككت عرى اتحاد جبل المتاوله كما أن دسائس عبود عبد الرازق (من أعيان عكار ومن أنصار الفرنسيين) فككت عرى اتحاد الضنية، فقد خدع بيت شوك وحملهم على استسلام مشين مما أدى إلى تمزيق القوى وتفريقها فصرت أعزل وحيدا فى منطقة الضنية، ولم يبق معى سوى أبى على طاهر. وكذلك فالدعاية الهائلة التى نشطها الفرنسيون بالمال حملت آل جعفر على الاستسلام فرضوا بأن يسلموا ٥٠ بارودة للحكومة، وفى هذا اليوم اجتمع زعماء الجبل كلهم بالمستشار الفرنسي فى الهرمل لعقد اتفاق نهائى. واستمال عبود عبد الرازق كثيرا من الأسافل وسجلهم كجنود فى الجيش الفرنسي لقتالنا، ومما يوجب الأسف أن حسن طعان دندش رأس حركة المتاوله تطوع

عند السلطة وانخرط في زمرة الخونة لفاء ١٠٠ ليرة سورية يتقاضاها شهريا، وهكذا شلت حركة المقاومة في المنطقة، وبناء على هذه الاعتبارات ويسبب خضوع آل شوك ونزوح معظم سكان الضنية وانخراطهم في الجندية وإخلاء القرى وفقد مواد الغذاء انسحبنا من هذه المنطقة لجلب القوى والقيام بأعمال حاسمة. فلا تعتمدوا على أحد من بعدنا في هذه الديار. ولا بد من سحق هؤلاء الخونة فتدبروا أموركم ونظموا صفوفكم، ولا تركنوا إلى الخونة فالحق أبلج والباطل اجلج واذكرونا مثل ذكرانا لكم والله في عونكم».

معارك الجبل الختامية

استقرت جيوش الجنرال أندريا في السويداء بعد احتلالها يوم ٢٦ إبريل وانصرف قائدها إلى تحصينها وبناء المعاقل حولها. كما سعى لاستمالة بعض الشيوخ والرؤساء فنثر الذهب وبذل الوعود المعسولة فقال ما عجز أسلافه عن نياله،

وكان في مقدمة أعماله الخطيرة في هذا الدور تأليفه بواسطة بعض الشيوخ والزعماء الذين استسلموا إليه من آل الأطرش وآل عامر كتائب من شبان الدروز لمقاتلة الثورة ومقاومتها، وهكذا تسنى له أن يضرب الدروز، ويستخدم الشبان الذين كانوا يقاتلون الجيش الفرنسي في مقاتلة الثوار.

وانسحب المجاهدون إلى الشرق فنزل سلطان باشا وإخوانه على عين الخشبة ونزل الدكتور شهيندر ومن معه في قرية سالة، ونزل آخرون العانات وغيرها من قرى المقرن الشرقي وكانوا على اتصال تام فيما بينهم، وفي سالة التحق بالدكتور شهيندر عدد من الجنود التونسيين كانوا قد فروا من الجيش الفرنسي قبل معركة السويداء، ولاقوا في طريقهم مصاعب جمة فممنهم من سافر إلى الغوطة فأبلى أحسن بلاء في قتال الفرنسيين ومنهم من قصد عمان.

وعقد زعماء الجبل اجتماعات عديدة للبحث في الموقف فرأوا أن يرسلوا الحريم والذرائع والأموال والماشية إلى الأزرق (على ٥٠ كيلو مترا من حدود الجبل في البادية)

فأرسلوا وقدر عدد الذين نزحوا إليها في تلك الأيام بثلاثة آلاف معظمهم في الخيام وأنشأ بعض أغنيائهم بيوتا للسكنى وأعلنوا أنهم لن يعودوا إلى الجبل حتى تجاب طلبات الوطن،

ولما أطمأن بال الدروز من جهة حريمهم وعيالهم عقدوا مؤتمرا في قرية شقة في النصف الأول من شهر يوليو سنة ١٩٢٦ رأسه سلطان باشا بالذات وأصدر القرارات الآتية:

١ - وجوب المثابرة على الجهاد حتى تنال البلاد أمانها وإباحة أموال المستسلمين

للفرنسويين وهدر دم المتطوعين فى الجيش الفرنسوى من الدروز وهدم دروهم ونهب مواشيهم مصادرة حبوبهم ومفروشاتهم

٢ - تنظيم خطاب للسلطة الفرنسية يتضمن أن الدروز المستسلمين لا يمثلون سوى أنفسهم، ولا يؤثرون فى أحد من أقاربهم.

٣ - إن تجمع الجنود من مجاهدى الدروز وتقسيم إلى كتائب يكون لكل منها قائد مسؤول.

٤ - مصادرة كل ما يورده أهل القرى إلى السويداء وصلخد، وتنتظر فى ذلك لجنة منتخبة.

٥ - إنشاء مجلس وطنى ولجنة إدارية وأخرى مالية وهيئة قضائية «محكمة استقلال» للفصل فى قضايا الثورة.

٦ - منع النهب والسلب بدون قرار من الهيئة المسؤولة

٧ - إيجاد مركز للثوار يجتمعون فيه كقوة احتياطية تستخدم حين مسيس الحاجة.

٨ - انتخاب أربعة من رؤساء المقرن الجنوبى، وستة من زعماء المقرن الشمالى لجمع المجندين وتنظيم شؤونهم وإدارة حركاتهم. فيكون على رأس كل مائة رئيس من رؤساء العائلات.

٩ - إنشاء حكومة وطنية.

١٠ - أن يكون انتخاب أعضاء المجلس الوطنى وباقى الهيئات باعتبار جبل الدروز ثلاث عشرة ناحية، وأن ينتخب عن كل ناحية من عضوين إلى ستة

ثم جرى انتخاب أعضاء المجلس الوطنى وهذه أسماء الذين فازوا:

عن عرى - متعب الأطرش وأسد درويش وعقله القطامى وعن القرية على الأطرش ومحمد البربور وصياح الحمود، وعن صلخد جاد الله الأطرش وعلى الحجار وسليم كيوان، وعن ملح يحيى رزق وسعيد رزق ويوسف العيسى وعبد الله الجفامى، وعن سالة سليمان نصار وجاد الله سلام وقاسم غاتم المشنف ويوسف الشاعر وينوب عنه قاسم أبو زيمان، وعن نمره اسكندر القلعانى وحمود الصحنائى وحسن ناصيف، وعن الهيت على عامر وأبو محمد زين الدين سلمان المكارم ومحمد نوفل، وعن تجران نايف نصر وجندى أبو فخر، وعن شهباء هائل عامر وعلى طراد عامر ومصطفى حمشو، وعن عاهرة حمد عزام وشبيب

القنطار وشاهين عساف مسعود غانم وجبر شلغين ووهبي جزان، وعن المجدل فضل الله الهندي وأسعد الهندي، وسليم الهندي وعن وادي اللوى سعيد عز الدين وعبدالكريم عز الدين وهائل زهر الدين وعلى هلال محمد كفيرى، وعن السويدا عبد الغفار الأطرش والشيخ صالح طربية وعلى عبيد ونجم الدين الحلبي ومحمود رويعر.

وعلى أثر ختام المؤتمر أذاع سلطان باشا الأطرش يوم ١٥ المحرم سنة ١٣٤٥ بياناً إلى عموم قواد المناطق السورية في الشمال وسائر الجهات هذا نصه:

«بناء على القرار الذي اتخذته المجلس الوطنى الأعلى بتاريخ ٢ المحرم سنة ١٣٤٥ رقم ١ القاضى بحرق وضبط جميع أملاك وأموال كل من يتخلف عن معاضدة ثورتنا فعليا نطلب منكم أن تنفذوا القرار المذكور فى جهتكم بكل شدة صونا لكرامة الوطن والسلام عليكم».

مؤتمر مفعلة

وعاد الرؤساء فحقدوا يوم ٢٩ يوليو مؤتمرا فى مفعلة اختار الشيخ يوسف الهجرى رئيسا للمجلس الوطنى للثورة، وقرر القرارات الآتية:

- ١ - مواصلة الحرب حتى تنال سورية أمانيتها المشروعة.
 - ٢ - الإصرار على الاستقلال التام مع التمثيل الخارجى والوحدة الكاملة لسورية.
 - ٣ - تشكيل حكومة وطنية سورية، وانتخاب مجلس تأسيسى يسن الدستور ويعين شكل الحكومة.
 - ٤ - استنقاذ الأعمال الحربية التى تقوم بها السلطة الفرنسية بتمديرها القزى الأمانة وقتلها النساء والأطفال والعجزة بقنابل الطائرات والمدافع من دون إنذار حتى بلغ عدد النساء المقتولات ٥٠٠.
 - ٥ - مناشدة الأمم المتحدة باسم الإنسانية أن تحتج على فرنسا وتطلب العطف على سورية.
- وأرسل سلطان باشا فى تلك الأثناء رسالة إلى الشعب الأمريكى بواسطة شركة

الصحافة المتحدة هذا بعض ما جاء فيها:

«نقدم احترامنا بناء على جهادكم الشريف ونرجو منكم أن تعرضوا قضية الدروز على الأمة الأميركية، واسمحوا لنا بأن نقول إن بعض الجرائد تلفق أشياء لا أساس لها عن ثورتنا.

«إن التهم القائلة بأننا ننشر حرباً على المسيحيين هي تهم باطلة وكل منصف في الغرب يجب أن يعلم أن ثورتنا هي نتيجة فظائع ارتكبتها بعض ممثلي الاستعمار.

«وقد برهنا على حسن نيتنا بأننا لم نمس أحد من الأهالي المسلمين في الأماكن التي دخلناها، لأننا نشعر أننا كلنا اخوان في الإنسانية وأن سورية للسوريين بقطع النظر عن دينهم أو معتقداتهم»

«فنحن أبرياء من الدم المسيحي الذي سفك».

«ولذلك نلتمس منكم أن تذكروا وتفهموا أبناء وطنكم وكل الذين يسمعون صوتكم العظيم من مسيحيين وغيرهم أن صلاحهم صلاحنا وشقاءهم شقاؤنا.

«إننا لا نعرف فرقاً بين الأديان والمذاهب، لأن غايتنا الوحيدة هي الحصول على حقوقنا المشروعة التي هي لجميع أبناء سورية على الإطلاق وإننا كنا لا نزال وسنظل مهتمين بالمحافظة على حقوق وسلامة الجميع، لانريد أن نتعرض لأحد ما دام هو لا يعرض نفسه ضدنا، وإننا نتحاشى كل الأعمال التي تمس شعور الوطنيين أو الأجانب ما خلا الذين يظهرون لنا العداة،

«وفي الختام نرجو ونلتمس عطف الشعب الأميركي على قضيتنا آمليين أن لا نحرم من مساعدة رجال أميركا الأخيار».

حروب المقارن

بدأ الجنرال أندريا عمله الحربي، بعد ما مهد له بالعمل السياسي على المنوال الذي وصفناه آنفاً، فأخذ يوجه الحملات الاستطلاعية إلى المقارن لسبر غورها مستعينا على إدراك الفوز بالكتائب الدرزية التي جندها، وكانت تسير دائماً في مقدمة حملاته فتنازل الثوار وتقاتلهم، وبالدسائس التي كان يدسها لتفريق كلمة الدروز وتمزيق وحدتهم.

١ - الزحف على المقرن الشمالى

ووجه وجهه فى ابتداء هذه المرحلة إلى احتلال المقرن الشمالى، لأن عددا من آل عامر وبينهم كثير من كبار بيوته أقام على الولاء للفرنسيين فلم يشترك فى الثورة، كما أن أحدهم وهو تركى عامر انضم إلى قواته حين زحفه إلى السويدا يوم ٢٥ إبريل وقاد كتيبة من شبان الدروز سارت فى المقدمة، على أن هذا لا يمنعنا من الاعتراف بأن بين رجال هذا البيت من قاتل أشد قتال فى الثورة واستبسل فى المقاومة، وقد خر بعضهم شهداء فى ميادينها.

وللمرة الأولى غادر الجنرال أندريا السويدا فى أواسط شهر مايو فقاد حملة إلى شهباء بطريق قرية سليم فربط لها الدروز وقاتلوهما فارتدت فتفرقوا إلى قراهم كما هى عادتهم لاعتقادهم أن مهمتهم انتهت.

وأستأنف الفرنسيون الزحف فى الغداة فدخلوا شهباء بلا مقاومة تقريبا، فدمروا سبعة منازل للثوار ونهبوا غيرها، مما كان له أسوأ وقع فى النفوس فتألب عليهم السكان فجلوا بعد ثلاثة أيام.

وأسرع رشيد بك طليع إلى المقرن الشمالى يطوف قراه وديساكره داعيا الناس إلى المقاومة، ومبينا اصرار التخاذل والتوانى، فاقبلوا عليه وانضموا إليه وعاهدوه على الدفاع حتى النفس الأخير، ثم جاء سلطان باشا الأطرش ومعه عدد من الشيوخ والزعماء لتنظيم حركة المقاومة فأضرم مجيئه نار الحماسة فى الصدور.

واتصل ما جرى بالجنرال أندريا فجهز حملة كبيرة مشى على رأسها يوم ٤ أغسطس سنة ١٩٢٦ قاصدان شهباء ويدلا من أن يسلك طريق قرية سليم وهو الأقرب ويسلكه المسافرون عادة بين العاصمتين سلك طريق المزرعة وهو أطول وأبعد خوفا من مباغته. ثم قصد نجران فصدمه الهنيدات وقاتلوه قتال الأبطال، وبينما كان كبيرهم فضيل الله باشا الهنيدى يرقب حركات القتال بمنظاره أصابته رصاصة طائفة فرنسوية فخر شهيدا واستشهد فى هذه المعارك على طويرش وناصيف وناصيف وشاهين صالحة مع نخبة من المجاهدين من آل الحلبي والهنيدى، وخسر الفرنسيون طيارتين وعددا من الضباط ونحو ٧٠٠ جندي ودخلوا شهباء بعد معارك امتدت أسبوعا كاملا، وجعلوا منها معقلا حربيا حصينا نصبوا فيه المدافع وحشروا فيه المصفحات والطائرات وسلطوها على القرى المجاورة فاضطر أهلها للاستسلام.

٢ - الزحف على المقرن الجنوبي

يختلف المقرن الجنوبي عن المقارن الأخرى بكون الزعامة المطلقة فيه لآل الأطرش فلهم الكلمة العليا في شؤونه وأموره.

وما كانت هذه الاعتبارات لتخفى على الفرنسيين، ولذلك وجهوا جانباً كبيراً من قواهم إلى إخضاع قرى المقرن الجنوبي أو القبلى كما يسميه الدروز فسيروا حملة كبيرة زحفت في أول يونيو من بصر الحرير إلى ديبين فدخلتها في الساعة الواحدة بعد الظهر وفي يوم ٢ منه دخلت القارة ثم زحفت إلى أم الرمان فدخلتها بعد معركة حامية، وفي يوم ٤ منه دخلت صلخد عاصمة المقرن - ومن أكبر قرى الجبل وكان على الأطرش شقيق سلطان باشا يقاتلهم في هذا الميدان، وقد تلا الاستيلاء على صلخد خضوع معظم القرى المجاورة لها.

٣ - الزحف على المقرن الشرقى

بعد ما وطد الفرنسيون أقدامهم في المقرن القبلى وفي المقرن الشمالى التفتوا إلى المقرن الشرقى فأعد الجنرال أندريا حملة زحفت إلى أمتان (عاصمة المقرن) فدخلتها في أواخر شهر سبتمبر بعد معارك عنيفة، ربما كان أعظمها شأناً معركة الرشيدات فقد غادر الجنرال السويدا يوم ١١ سبتمبر قاصداً المقرن الشرقى ومعه ٤٥٠٠ جندي و ١٢٠٠ جمل لحمل الماء والذخيرة و ٥٠ سيارة و ٨ طائرات وسبع مصفحات، فلما بلغ وادى الرشيدة حمل عليه المجاهدون وكانوا قد استعدوا للقائه فدارت معركة شديدة قادها سلطان باشا بنفسه واشترك فيها الأمير عادل أرسلان ورشيد وزيد الأطرش وصياح الحمود وشكيب وهاب.

وانتهت بارتداد الحملة إلى السويدا، على أنها عادت إلى العمل بعد ذلك فدخلت أمتان ووطدت أقدامها في المقرن وأخرجت الثوار منه.

الجلء إلى اللجاء والصفاء

ولقد استمرت معارك المقارن هذه نحو ستة أشهر، مايو - أكتوبر وانتهت بتوطيد أقدام الفرنسيين في الجبل، وصادف حينئذ دخول فصل الشتاء فوقف القتال في خلاله إلا

بعض مناوشات كانت تدور بين الثوار وكانوا يقاتلون بشكل عصابات وبين متطوعة الدروز في الجيش الفرنسي.

معارك اللجاء

ودخل فصل ربيع سنة ١٩٢٧ وللثوار في الجبل قوتان: قوة في الأنحاء الشرقية بقيادة سلطان باشا نفسه، وكانت تغير على القرى الموالية للفرنسيين وقوة في اللجاء بقيادة الأمير عادل أرسلان ومحمد عز الدين الحلبي، وتضم مجاهدي آل الحلبي من سكان وادي اللوى والمقرن الشمالى وأنصارهم ومجاهدي إقليم البلان ووادي التيم ودروز الشوف الذين تطوعوا في الثورة، وعملوا بقيادة الأمير عادل فقد اعتصموا جميعا باللجاء وتحصنوا فيه فسير الفرنسيون في خريف سنة ١٩٢٦ حملات عليهم قيل أن عدد الأخيرة منها بلغ ثمانية آلاف مقاتل فكسرت وهزمت.

وما كاد فصل الشتاء يلفظ أنفاسه حتى أعد الفرنسيون حملة جديدة قيل أن عدد رجالها بلغ اثني عشر ألف مقاتل حملت على اللجاء في أواخر شهر مارس سنة ١٩٢٧ من شتى الجهات فدارت معارك عنيفة بين الفريقين امتدت نحو شهر بذل الفرنسيون في خلالها جهودا عظيمة للتغلب على الثوار والاستيلاء على هذا المعقل الحصين فتغلبت في أواخر شهر إبريل القوة على الشجاعة.

العصابات في الصفا

ولجأ بعض الثوار الذي انسحبوا من الغوطة والمناطق الأخرى إلى جبل الصفا. لجأت إليه عصابات المقرن الشرقي الدرزية وعصابات اللجاء، وهي آخر من غادر الجبل وتتألف من عصابة سعيد عز الدين وعصابة الحلبي بقيادة محمد عز الدين وعصابة أبو هاتى وعصابة كنج صلاح وعصابة العوامرة وعصابة الشمال.

تلك هي العصابات التي استقرت في الصفا في أوائل شهر مايو سنة ١٩٢٧ قادمة من الجبل واللجاء والغوطة.

وكان سلطان باش يقيم يومئذ في الشبكة ومعه نخبة من رجاله الأبطال، وقد صمم على مواصلة القتال حتى النفس الأخير.

والصفا من المعازل الطبيعية المنبعة، وهو متصل بجبل الدروز اتصالا وثيقا من جهة الشرق، وسكانه وهم عرب الغياث مرتبطون بالجبل وقد اشتركوا فى الثورة وأيدوها.

وأنشأ الجنرال أندريا بعد ما استقرت أقدامه فى الجبل وأخضع المقارن المخافر على الحدود الشرقية وحشد القوى لمنع الطعام عن المجاهدين وقطع كل صلة لهم بالجبل ولنازلتهم إذا حاولوا الغارة، فنضبت موارد الرزق وشح الطعام فاكتفوا بما كانوا يحصلون عليه من قمح العربان المجاورين لهم يدقونه ويأكلونه.

آخر حملة على الغوطة

وفى الصفا هذه تألفت آخر حملة للزحف على الغوطة وقد قادها سعيد العاص والأمير عز الدين الجزائرى فزحفت يوم ١٠ مايو سنة ١٩٢٧ لمنازلة الفرنسيين وهذانص العهد الذى وضعه زعماء هذه الحملة وهم فى الطريق.

نحن الموقعون أدناه رؤساء عصابات الغوطة والشمال نعاهد الله ورسوله على العمل بالقواعد الآتية:

١ - الغنائم - إن الكسب الذى يحصل من إعانة أو غنائم أو غرائب يوزع بحسب العرف المتبع لدى الثوار.

٢ - نقبل جميع التنظيمات الملائمة لمصالحنا العامة. وتناظر الأمور الإدارية بالمقررات العامة، وجميع ما يرد للقضية هو مال عام للثوار.

٣ - لا يجوز بيع أى شئ كان والتصرف بأى شئ عمومى كان إلا برأى اللجنة الإدارية وتصديق القائد، ويثبت قيد العدد بدفتر خاص، وعلى كل رئيس أن يقدم كشفا للقائد.

٤ - يعاقب كل من يتجاوز حدوده ويعتدى على إخوانه بقرار من الهيئة التأديبية وتصديق القائد.

٥ - تقرر اللجنة القرارات الخطيرة بالاشتراك، ولا يبت فى أى أمر حربى كان أو بوظيفة حربية مستقلة إلا برأى القائد، وتناط بالقائد جميع الأعمال الحربية ولا يجوز لأحد أن يتدخل بالأعمال العامة.

ملحق: الكسب الهامل أى الغنم الذى يحصل بدون قوة هو مال عام للقضية، وأما الكسب الذى يحصل بالقوة فى أثناء القتال فإذا كان بندقية أو حصانا فهو للغانم وأما إذا كان مقادير كبيرة فتحفظ باسم المصلحة العامة، وتمنح مكافأة للغانم.

«تعين الغرامات الخاصة والعامة بقرار خاص وجميع ما يرد من الإعانات يعتبر كمال خاص للقضية، ومحظور جدا على أى رئيس كان التصرف بالأموال العامة وممنوع جدا القيام بأعمال اللصوصية من أى كان. كما أن الأعمال الفردية ممنوعة أيضا».

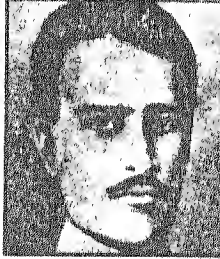
وقصدت العصابة قرية الهيجانة ومنها سارت إلى بحيرة عتيبة فالعبادى فالقاسمية ولما صارت على أبواب الغوطة استقبلتها القوى الفرنسية فدارت معركة بسيطة دخل الثوار على أثرها ثم قصدوا النشابية واحتلوا دار الحكومة وصادروا أوراقها (مقر ناحية تعرف باسمها فى شرقى الغوطة) ثم غادروها فدخلوا حوش خرابو ومنها اتجهوا إلى الزور (زوربالا) للتمكن فيه كما فعلت العصابة الأولى فى ابتداء الثورة.

وما كانوا يستقرون فيه حتى هاجمهم الجند من كل جانب فدارت معركة عنيفة امتدت سبع ساعات سقط فى خلالها رجال العصابة، ولما جن الليل جمع بعض الأحياء الجرحى من إخوانهم ومعظمهم من أبناء حى الميدان فحملوهم وعادوا بهم إلى بيوتهم فى دمشق. أما الباقون فزحفوا إلى جبل القلمون فشعرت القوى الفرنسية بهم فتحركت لمطاردتهم فتفرقوا عند مسرابا، فذهب الأمير عز الدين مع رجاله بطريق حمورى، وذهب سعيد العاص من ناحية أخرى سالكا طريق الأشعرى ثم عاد فسلك طريقا آخر حتى بلغ حوش فاره وواصل السرى حتى أصبح الصباح فإذا هو قرب قصير دوما فكمن فى مغارة بمساعدة السكان حتى المساء ثم سرى قاصدا قلمون، ولما أصبح الصباح لجأ إلى الشعاب وظل يسرى فى الليل وبنام فى النهار حتى وصل إلى شرق الأردن.

وقصد الأمير عز الدين عين صاحب بطريق الدريج فهاجمه الجند قبل وصوله فدار قتال عنيف استبسل الأمير فى خلاله وكان يقاتل وهو سائر إلى العين للتحصن فى مغارة هنالك فبلغها أخيرا بعد ما فقد معظم رجاله، وتحصن فيها فأحرق به الجند من كل جانب فوالى إطلاق الرصاص عليهم فجندل منهم نحو ٧٠ وآخر من رجاله نحو ٢٢ بين قتيل وجريح وطوق الجند المغارة وبدأوا يقذفون المجاهدين بالقنابل اليدوية فانفجرت إحداها فجرح ساعد الأمير فهول إلى الباب يريد الخروج وكان عتاده قد نفذ فهاجمته الجنود من كل جانب فاستبسل اثنان كانا معه وكثر الجند على الأمير فقبضوا عليه حيا ثم أعدموه بعد ما أبرز بطولة خارقة.

ونقل أهله جثمانه إلى دمشق على سيارة وابنه فى المستشفى الجنرال فالبير قائد دمشق معترفا ببسالته وبطولته الخارقة. ولم تظهر عصابات فى الغوطة بعد ذلك.

فريق من شهداء الثورة السورية



فؤاد سليم



عادل نكد



أحمد مريود



الدكتور صالح قنبار



الأمير عز الدين الجزائري



فائق العسلي



حمد البربور



توفيق الحلبي



الأمير حمد الأطرش

الإنكليز والثورة السورية

عمل ولاية الأمور الفرنسيون في سورية وفي مقدمتهم الجنرال سراي والجنرال غاملان على إقناع وزارة الحربية الفرنسية والرأى العام الفرنسي بأن الإنكليز هم الذين دبروا الثورة السورية وأوقدوا نارها وحملوا السوريين على مقاتلة الفرنسيين، واعتمدوا في إثبات مدعياتهم على تقارير كاذبة، وأقوال باطلة، لفقوها من هنا وهناك ولاسيما على شهادة زعيم درزي - زعم الجنرال غاملان في كتاب رسمى سري أرسله إلى وزير الحربية الفرنسية أنه - أى الزعيم كان مطلعا على كل شئ بحكم مركزه - فأكد لهم أن الإنكليز لم يترددوا في مد يد المساعدة للثورة السورية، وأنهم كانوا يرسلون الذخائر والمال للثوار، وأن ضباطهم كانوا يترددون على الجبل ويوزعون الأموال على الثوار والزعماء.

وكتب الجنرال سراي يوم ٢٥ أغسطس إلى صديق له يقول: «أنا أعتقد أن هناك تدخلا بلشفييا في الحوادث الأخيرة، بل تدخلا بريطانيا ولدى براهين على ذلك» ومذكرات هذا الجنرال طافحة بالوثائق المزورة لإثبات هذه الدعوى الباطلة، والقصد منها تبرير السياسة الغاشمة التى سار عليها هذا القائد وإيهام الجمهور الفرنسي بأن الثورة نشأت عن عوامل خارجية لا انتقاضا من أهل البلاد وطلبا للخلاص من المظالم التى حلت بهم.

لقد كان الإنكليز في جميع أدوار الثورة مع الفرنسيين على الثوار وقد عملوا من الساعة الأولى على إرضاء الفرنسيين باتخاذهم في مناطق الحدود - ولاسيما في شرقي الأردن - تدابير شديدة جدا فأرسلوا في أوائل أغسطس دباياتهم فوقفت على الحدود لمنع الثوار من الدخول إلى تلك البلاد.

القبض على اللاجئين السياسيين

ومما يؤيد هذه الدعوى إنذار السلطة البريطانية في شرقي الأردن لحسن الحكيم

وسعيد حيدر بمغادرة عمان حين وصولهما إليها يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٥ قادمين من جبل الدروز على أثر إصدار السلطة الفرنسية أمرا باعتقالهما فسافرا فورا إلى معان - وكانت من أراضي الحجاز في ذلك الوقت.

وقبضت حكومة حيفا على جبل مردم بك حينما جاءها في أواخر شهر سبتمبر من تلك السنة قادمًا من السويد بعد اندلاع السنة الثورة وسلمته إلى السلطة الفرنسية فأقام عوني عبدالهادي ادعوى على حكومة فلسطين أمام المحكمة العليا لمخالفتها القانون في هذا التصرف^(١).

خطب الأمير عبدالله وتصريحات بيك باشا

ودعا الأمير عبدالله بن الحسين بعض شيوخ شرق الأردن إلى زيارته فحثهم على التمسك بالهدوء والتزام أسباب الحيطة في الثورة السورية، وقال لهم إن الحكومة لا تتأخر عن معاقبة الذين يخالفون أوامرهم، ثم أخذ عليهم العهود والمواثيق بأن يكفوا عن مساعدة الثورة.

وذهب الجنرال بيك باشا قائد الجيش العربي العام في شرق الأردن إلى أربد وجمع الشيوخ وقال لهم «إن الحكومة البريطانية تحتقر كل من يترك بلاده ويذهب إلى سورية للاشتراك في الثورة، وأنها وسمو الأمير عبدالله يرغبان في منع أي إنسان كان من السفر إلى سورية وأنه يعرف أن هنالك بعض الجبهة من الذين يفضلون خدمة مصالحهم الخاصة ولا يحبون بلادهم يعملون لإقناعهم بتأييد الثورة، ولذلك فهو يطلب منهم أن لا يعيروهم أذانا صاغية، وأن لا يصدقوا ما يقولونه لهم أن بريطانيا وسمو الأمير يرغبان سرا في مساعدة الثورة ومحاربة الفرنسيين، فالأمر غير ذلك والحكومة البريطانية والأمير يرغبان في البقاء على الحياد».

١ - غادر الدكتور عبد الرحمن شبنر جبل الدروز قاصدا حيفا بعد معركة السويداء الثانية يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٥ للاجتماع بإخوانه اللاجئين إليها ولم يدخلوا عمان خوف الاعتقال، واتصل بالسلطة الفرنسية خبر وصولهم إلى حيفا فكتبت إلى السلطة البريطانية طالبة القبض عليهم وتسليمهم، فقبض على جمل مردم بك لأنه كان نازلا في فندق الكرمل، أما الدكتور ونزيه بك فقد استطاعا النجاة بسيارة خاصة أقلتهما إلى جبل الدروز، وقد اعتقل جميل مردم بك نحو ثلاثة أشهر في أرواد، وأطلق سراحه بعد وصول المسيودي جوفنيل ولم يقدم إلى المحاكمة.

التدابير على الحدود

وفى يوم ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٥ أذيع فى عمان البلاغ الرسمى الآتى:

رعاية لقواعد الحياد التام بسبب حوادث سورية الحاضرة لايسمح لأى كان بأن يعبر الحدود الفاصلة بين شرق الأردن وسورية من بعد الغروب حتى الفجر.

ويجوز فى أثناء النهار عبور الحدود بشرط أن يقدم العابر نفسه إلى أحد المراكز الآتية:

فى المفرق: إلى قائد فصيلة الجيش العربى.

فى الرمتا: إلى قائد فصيلة الجيش العربى.

فى أم قيس: إلى الحاكم.

وأنشأ البريطانيون مخافر على طول خط الحدود بين شرق الأردن وجبل الدروز لمنع الثوار من دخول البلاد فى الليل والنهار، ومما يستحق الذكر بهذه المناسبة ماوقع للمندوب السامى البريطانى لفلسطين وهو اللورد بلومر مع الجنرال بيك باشا، فقد زار الأول عمان فى تلك الأيام للإشراف على التدابير التى اتخذت لمنع الثوار من دخول البلاد. فسأل بيك باشا عن المخافر التى أنشأها على الحدود وهل هى كافية أم لا فقال له إنه فى حاجة إلى عدد من الجند. قال ولماذا لا تجندهم فقال لا مال عندى ولايد من استئذان وزارة المستعمرات والحصول على المال لدفع الرواتب، فأخرج المندوب على الفور دفتر الحوالات المالية وسلمة حوالة بما يحتاجه من مال وقال له يجب أن تبدأ التجنيد فوراً.

وقد شكر المسيو بلغة رئيس الوزارة الفرنسية يومئذ للإنكليز موقفهم فى شرق الأردن. وقال إنه منطو على الوفاء والإخلاص كما نوه المسيو بريان وزير الخارجية الفرنسية أمام لجنة الشئون الخارجية والجيش بإخلاص ولاة الأمور البريطانيين وتعاونهم الصادق فى قمع حوادث سورية، وأعرب عن اعتقاده بأن مثل هذا التعاون يدوم فى المستقبل.

منع الفلسطينيين من إقامة مظاهرات

وأراد أهل فلسطين أن يقوموا بمظاهرة وطنية كبيرة تأييدا لإخواتهم السوريين وإظهارا للعطف عليهم، وطلبوا من الحكومة السماح لهم بإقامتها فأبى ذلك فإذاعت اللجنة

التنفيذية العربية في القدس بلاغا احتجت فيه على المنع، ودعت المسلمين إلى تلاوة الأدعية في المساجد بعد صلاة الجمعة ١٨ سبتمبر سنة ١٩٢٥ وفي الكنائس بعد حفلات القدس يوم الأحد ٢٠ منه لتأييد الثورة السورية وكشف الضر عن السوريين.

دي جوفنيل في لندن والقدس

وما كاد المسيو دي جوفنيل يتلقى أمر تعيينه لمنصب المندوب السامي لسورية حتى شد رحاله إلى لندن فبلغها يوم ١٩ نوفمبر فاجتمع إلى وزيرى الخارجية والمستعمرات وفاوضهما في الشئون السورية ونال منهما وعدا بمساعدته في مهمته.

ووصل المسيو دي جوفنيل إلى القدس يوم الإربعاء ٣١ مارس سنة ١٩٢٦ لزيارة المندوب السامي البريطاني والاتفاق معه على بعض الشئون الخاصة بسورية. فأضربت فلسطين يوم وصوله برا وبحرا احتجاجا على الفظائع التي ارتكبت في عهده وكتب بعضهم على جدران القدس بأحرف بارزة «ليسقط المسيو دي جوفنيل جلاذ سورية» وكانت القدس مضربة مقفلة حين وصوله لها، وقد حاول بعضهم إقامة مظاهرات فمنعته السلطة^(١).

ولقد كانت هذه الزيارة مجلى لعاطفة فلسطين نحو سورية. فقد أمطره البرق وابلا من الاحتجاجات باستنكار تقتيل العزل وتدمير معالم الحضارات «وهو أقطع حادث يسجله التاريخ على مدعى الحضارات في القرن العشرين» كما جاء في برقية النادى العربى في نابلس. فعاد من رحلته حانقا على الفلسطينيين الذين قابلوه تلك المقابلة السيئة، وعلى حكومتهم لأنها لم تتخذ التدابير اللازمة لوقيته والدفاع عنه. وقد شاع يومئذ أن ولاية الأمور البريطانيين في فلسطين نصحوه بعدم زيارتهم خوفا من هذه النتائج فأبى إلا القدوم، فعاد وهو يجزر أذيال الخينة والفشل.

(١) لما وصلت الأخبار إلى مصر بإضراب فلسطين إحتجاجا علي زيارة المسيو دي جوفنيل أرسلت اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني بمصر البرقية الآتية إلى زميلتها اللجنة التنفيذية في القدس: باسم سورية المتأللة نرجو أن تبلغوا شكرنا الخالص إلى جميع إخواننا في سوريا الجنوبية لتضامنهم مع سائر إخوانهم السوريين بالاحتجاج والاضراب العام عند حلول مسيو دي جوفنيل بين ظهرانيهم فنفاخر بهذا التضامن الذي هو الأساس لاستقلال الوطن ووحدته.

التعاون الإنكليزي - الفرنسي في الأزرق

وتجلى التعاون الإنكليزي - الفرنسي بأجلى مظاهره حينما نزع المجاهدون إلى الأزرق في خريف سنة ١٩٢٦ فقد أسرف ولاية الأمور الإنكليز في شرق الأردن في التضييق عليهم وما كان عددهم يقل عن ثلاثة آلاف في أول الأمر بين رجل وامرأة وشيخ وطفل - لحملهم على الاستسلام للفرنسيين والخضوع لهم.

وكان أول تدبير عمدوا إليه أنهم أصدروا أمرا إداريا منعوا فيه الإقامة في الأزرق على الرجال القادرين على حمل السلاح - كما أصدروا أمرا بمنع حمل السلاح وبمصادرتة وسيروا قوة عسكرية كبيرة لتنفيذ أوامره.

وفي يوم ١٠ ابريل أذيع في عمان المرسوم الآتي بإعلان الإدارة العرفية في الأزرق ونصه: «بما أن البلدان الواقعة حول الأزرق أصبحت بحالة قلق - أعلن لإشعار آخر أن المنطقة المبينة في مائتي هي خاضعة للحكم العرفي، وكل من يخالف - ضمن حدود هذه المنطقة أوامر السلطة العسكرية يعرض نفسه للمحاكمة أمام مجلس عسكري ويجازى بالعقوبات التي تشير بها السلطات العسكرية.

«ان المنطقة المعلن فيها الحكم العرفي هي محاطة بخط بين المراكز الآتية:

«من تلول الرقيات - حمام الصارة - قصر العمرة - ومن آخر نقطة واقعة إلى جنوب قصر العمرة إلى طريق بغداد - وطول طريق بغداد إلى جبل كرما - شمالي غربي تلول الشبهات - شمالي تخوم شرق الأردن الشمالية».

وأذاع قائد القوة البريطانية في الأزرق يوم ١٣ إبريل سنة ١٩٢٧ المنشور الآتي:

«حيث إن الأوامر الصادرة التي تقضى بأن تستعمل منطقة الأزرق ملجأ للنساء والأولاد ولغير المحاربين فقط، لا ملجأ للمحاربين أو مكانا للحرب والقتال لم تنفذ، لذلك فقد أعلنت الحكم العرفي في الأزرق والمنطقة المجاورة له، وقد اتخذت الترتيبات لإرسال قوة من الجند لتنفيذ أوامري هذه،

«إن الأولاد والشيوخ مسموح لهم في البقاء بالأزرق، على أن لا يسمح للرجال المسلحين ومن يرى قائد القوة بأن وجودهم في المنطقة مما يهدد السلام في البلاد بالبقاء في تلك الآونة، ولذلك فاني أمر جميع هؤلاء بأن يغادروا منطقة شرق الأردن».

وعلى أثر نشر هذا المرسوم صدرت الأوامر إلى قوة الحدود الفلسطينية بالسفر إلى الأزرق، ويبلغ عددها أربعة آلاف جندي فوصلته في أواسط شهر إبريل سنة ١٩٢٧ مجهزة بدبباتها ورشاشاتها وطائراتها ومدفيعيتها وربطت على الطريق الشرقي - وهو طريق المجاهدين إلى جبل الدروز، وبدأت تنفذ أحكام الإدارة العرفية بشدة وصرامة.

طرد اللاجئين

ولما رأى الفرنسيون أن هذا التدبير لم يعد بالفائدة التي أملوها واصلوا السعي عند ولاية الأمور الإنكليز لتشديد الضغط على اللاجئين فكان لهم ما أرادوه. فأصدر الكابتن كروب قائد منطقة الأزرق يوم ١٧ يونيو سنة ١٩٢٧ المنشور الآتي:

«بما أن الشروط التي بموجبها يمكن مساعدة الموجودين في المنطقة العسكرية الآن للرجوع إلى أوطانهم قد أعلنت وأذيعت فأني أعلن هنا بأن جميع الذين ليسوا من سكان شرق الأردن، والذين ليس لهم وسائل معيشة ظاهرة في الأزرق يجب عليهم العودة لأوطانهم بدون تأخير وعليه أعطوا مهلة ١٤ يوما من تاريخ هذا الإعلان حتى يمكنهم تجهيز أنفسهم للرحيل، وبعد انتهاء هذه المدة يطرد من المنطقة كل من يخالف هذا الأمر».

سعى الفرنسيين في الأزرق

وزار الأزرق في تلك الأثناء الكولونيل أرنو مدير الاستخبارات الفرنسية في سورية ومعه مستشار درعا الفرنسي والشيخ محمود أبو فخر قاضي المذهب الدرزي - وهو أحد المستسلمين والكولونيل كوكس المعتمد البريطاني في عمان والكولونيل ستراتفورد قائد الجيش العربي بالوكالة وقائد قوة الطيران البريطانية، وعقدوا اجتماعا حضره من الدروز اللاجئين عبدالكريم عز الدين وهلال عز الدين وحسن صخر وبرجس الأطرش وعبدالكريم عامر وسعيد عز الدين وسلامة النجم الأطرش فتكلم المعتمد البريطاني وقال للرؤساء: كفى ما وقع وإنه يجب عليهم أن يعودوا إلى منازلهم وأن الحكومة الفرنسية لا تضمّر لهم شرا وإنما تهنيئ لهم جميع الأسباب اللازمة لراحتهم، فقالوا إنهم يعودون إذا حقق المطالبان الآتيان:

١ - إعلان عفو عام عن جميع الدروز الذين اشتركوا في الثورة من دون قيدٍ ولا شرط.

٢ - إعلان الوحدة السورية وإجابة طلبات سورية.

فأجابهم الكولونيل ارنو عن المطلب الأول بأن الحكومة الفرنسية تعفو عن جميع الدروز ماعدا سلطان باشا الأطرش وصياح الحمود الأطرش ومحمد عز الدين الحلبي وفؤاد الحلبي، أما متعب الأطرش فلم يقرر شئ بشأنه، والغالب انه من الذين يشملهم لعفو. وقال عن المطلب الثاني إن المسيو بونسو سيعلن الوحدة السورية عند قدومه، ويحقق آمال البلاد فيجب ان يطمئنوا، فطلبوا إمهالهم خمسة ايام للبحث واجتمعوا وتناقشوا وانقسموا إلى فريقين: فريق وهو الأكثر يرى الاستسلام والرجوع باعتبار ان طلبات الأمة قبلت، وفريق وهو الأقل يرى النزوح إلى البادية والإقامة فيها وعدم الرجوع إلى البلاد قبل إجابة مطالبها فعلا وتحقيق أمانيتها كاملة.

وبين الزعماء الذين استسلموا في الأزرق عبدالغفار الأطرش وعلى الأطرش واسد الأطرش ومتعب الأطرش وبلغ عدد الذين عادوا يومئذ نحو ألفي نسمة.

وقد ظل سلطان باشا على رأس الذين رفضوا الرجوع فنزح معهم إلى قريات الملح في البادية، وبلغ عددهم نحو ١٥٠٠ ومن كبارهم الأمير عادل ارسلان وصياح الحمود الأطرش ومحمد عز الدين الحلبي وعلى عبيد وزيد الأطرش وعقلة القطامي (زعيم مسيحي الجبل) والشيوخ يوسف العيسى وغيرهم.

ولابد لنا من القول أن الحكومة البريطانية عرضت على سلطان الأطرش أن يأتى إلى فلسطين وينزل ضيفا عليها وتعهدت بمعاملته بإحسان ففضل الإقامة في البادية حيث يكون حرا طليقا.

وبعد ما أقام نحو ثلاث سنوات في قريات الملح انتقل إلى النبك، ثم قصد الكرك ولايزال فيها معلنا انه لايعود إلى بلاده حتى تنال أمانيتها كاملة، ومفضلا حياة الغربة علي حياة الذل والاستعباد.



الثورة وجمعية الأمم
مساهمة اللجنة التنفيذية والوفد السوري
في جنيف وباريس

بسطنا في الفصول السابقة حين الكلام على أعمال السوريين في خارج بلادهم ما قامت به اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني ووفدها من جهود في أوروبا للدفاع عن قضية سورية، ونشرنا جانباً من مذكراتها وتقاريرها، ونقول هنا إنه ما كاد علم الثورة ينشر في سورية وينادي مناد حتى برزت اللجنة إلى الميدان، وكان أول ما فعلته أنها أرسلت يوم ٨ سبتمبر سنة ١٩٢٥ البرقية الآتية إلى الهيئة العامة لجمعية الأمم بمناسبة انعقادها يومئذ:

«قررت اللجنة التنفيذية أن ترفع إلى جمعيتكم المحترمة مرة أخرى ما نتمناه من ظفر المبادئ التي قامت عليها اعظم هيئة أنشئت لإقامة العدل والسلام، ولتكون ملجأً للشعوب المظلومة، وتستميحكم اللجنة عذراً بتذكيركم بأنها كانت ترفع إليكم كل سنة شكاوى ومطالب الشعب في سورية وفلسطين، ولكن يظهر أن الاهتمام اليسير الذي لقيته تلك المطالب من جمعية الأمم دفع قسماً من الأهالي إلى اليأس وأفضى إلى حالة محزنة تتخبط فيها البلاد اليوم وتظهر هذه الحالة ظهوراً محزناً في الدماء التي تسفك والقرى التي تدمر، فاللجنة ترجو مرة أخرى من جمعيتكم المحترمة أن تتدخل في الأمر وأن يقتصر تدخلها على وضع حد لأعمال التخريب التي تجرى في سورية الآن لمنع القتال من أن يتطور تطوراً يجر الكوارث، بل يتناول على الأخص سماع صوت الشعب الذي يطلب العدالة في سورية وفلسطين وذلك بإرسال لجنة تحقيق تبحث عن أسباب الثورة الحقيقية وتقف على شكاوى الأهالي وتسمع أصواتهم مباشرة بطريقة لا تشوبها شائبة وها أن أهالي تلك البلاد التاسعة يضعون في جمعية الأمم وتدخلها المياشر بقية ماعندهم من أمل في العدل والإنصاف وما برحوا يعدونها الملجأ الوحيد».

مفاوضات باريس والقاهرة

واتصل المسيو دى جوفنيل على أثر تعيينه مندوبا ساميا لسورية بالأمير جورج لطف الله شقيق الأمير ميشيل لطف الله رئيس اللجنة التنفيذية والوفد السوري، وأظهر رغبته فى التعاون مع اللجنة ووفدها كما أظهر ميله إلى الاجتماع بالأمير شكيب عضو الوفد فتم اجتماعهما فى باريس وسلمه الأمير المذكرة الآتية وقد ضمنها مقترحاته لحل القضية السورية، قال:

« نعترف بأن فرنسا تقدر على تدويخنا بالقوة، لكننا واثقون بأن شرفنا القومى يأبى إلا أن نرفع رؤوسنا فيما بعد عند كل فرصة ملائمة، ولهذا نرى أنه لا يصعب لأجل مصلحة الامتين إيجاد شكل وئام وسلام بين فرنسا وسورية يضع حدا لأسباب النزاع بيننا.

إن فرنسا منذ سبع سنوات قد بذلت مليارين ونصف مليار من الفرنكات فى سورية، وتلف نحو عشرة آلاف عسكري من جيشها (لم يدخل فى هذا الإحصاء قتلى الحرب السورية إلى الساعة الحاضرة) وقد خسرت فى البلاد العواطف التى كانت تعتمد عليها حتى فى الأوساط الكاثوليكية، أفلا يمكن النظر فى حل لهذا الأزمة بأسلوب يغنيها عن اطراد الخسائر المستمرة التى هى مضطرة إليها واسترداد العواطف التى خسرتها؟

نعم إنه مع حسن النية ونظرة صائبة فى مطالب الفريقين يمكن الوصول إلى ذلك.

فالسوريون يطلبون قبل كل شئ استقلالهم التام الناجز نظير سائر الممالك المستقلة ويبتغون التمتع التام بسلطانهم القومى، ويريدون إذا أن يكونوا داخلين فى جمعية الأمم أى انهم يريدون الاستمتاع بجميع نتائج الاستقلال من الوجه الفعلية ومن الوجه القانونية.

إن إخواننا اللبنانيين يريدون لأنفسهم دولة مستقلة بنفسها، فنحن نبتغى هذا الخلاص لدولة لبنان كما لدولة سورية، إلا أن هذه الأقضية الثلاثة صيدا وصور ومرجعيون ومقاطعة طرابلس وأقضية البقاع وعلبك وراشيا وحاصبيا يكون لها الحق بإعطاء الأصوات العمومية ان تختار أى القطرين تريد أن تتبع، سورية أو لبنان، أما بلاد العلويين فتدخل ضمن سورية

ومن جملة نتائج الاستقلال الآتى حق كل من سورية ولبنان فى التمثيل السياسى الخاص

فى لبلدان الأجنبىة؁ ثم إنه لأجل الاعتراف بالضحايا التى بذلتها فرنسا فى سورىة ولبنان يعترف نواب الشعبىن السورى واللبنانى لفرنسا بعدد معلوم من المنافع الاقطنصادىة نلخص فىما يأتى:

السورىون يتعهدون باستثمار خىرات بلادهم الطبقىة - أى أنهم اذا لم يقدرؤا على القىام به مستقلين بانفسهم لا يلجأؤن إلا إلى رأس المال الفرنسوى والصناعة الفرنسوىة؁ وإن جمىع قروض الحكومة والبلدىيات لا تعقد إلا فى فرنسا؁ وإن مدربى الجيش السورى يؤخذؤن من ضباط الجيش الفرنسوى؁ وإن تعلم اللغة الفرنسوىة فىكون عاما إلزامىا ولا فىكون فى مملكة سورىة حامىة فرنسوىة؁ لكن إذا اشتهى لبنان ذلك فإن سورىة لا تعارض فىه كذلك فى قضىة القاعدة البحرىة التى فىجوز ان فرنسا تطلبها؁ وأخىرا لأجل توطىد العلاقات الأخوىة بىن الأمتىن تعقد محالفة بىن فرنسا وسورىة إلى ثلاثىن سنة؁ وتضع سورىة فى حال الحرب تحت تصرف فرنسا عددا من الجند فىصىر الاتفاقىة علىه وإنما نزارة دىل سورىة فى تمنعها من تجهىز هذا العدد من الجند فتترك امر تجهىزهم وتسلىحهم للدولة الفرنسوىة كما أن هذه الدولة تأخذ على نفسها أن تخف لمعاونة سورىة فى حال الخطر؁

إن تعىىن شكل الحكومة فى المستقبل فىتعلق بإرادة الشعب التى تظهر بؤاسطة نوابه المئئخبىن بصورة قانونىة؁ فإذا تم الاتفاق ووقع علىه تؤلف لجان من المئئخصىن لوضع جزئىيات الإدارة الجدىة؁

على أن الاتفاقىة على الخطوط العامة لهذا القرار فىجب أن فىعقد مع زعماء الأحزاب الوطنىة ولا فىدخل فى ذلك المأمورؤن؁

وإذا كان ثمة شك فى قبول الشعب بهذه الاقطنراحات تعىن جمعىة الأمم لىنة مؤلفة من رجال من البلدان المئحاىدة وفىكون ائئخاب هؤلاء الرجال بالوفاق مع كل من الفرىقىن فتذهب هذه اللىنة إلى البلاد لئحقق ما إذا كانت هذه المطالب مطابقة لرغائىب الأهلىن أم لا؁

فإذا وقع على الاتفاقىات أو وجدت حاجة إلى ائئقىق لىنة تذهب من قبل جمعىة الأمم وأكملت ائئقىقات وأئت بها تعلن فرنسا الأمان العام حتى فىمكن الرجوع إلى الحالة المعتادة وتنصرف العساكر الفرنسوىة تدرىجا وتقوم مظاهر الود مؤذنة بالحالة الجدىة وحقىنئذ تبدأ المحبة الأكىدة؁

وأما فى دور الانتقال الذى يسبق استتباب الحكومة المنتظمة فيرضى نواب الشعب السورى بالاستعانة بأراء أخصائيين أوريين يؤخذون من البلاد المحايدة ويكلفون الموازنة على توطيد إدارة منتظمة فى البلاد» انتهى.

الثورة وجمعية الأمم ولجنة الانتدابات

وفى أواسط شهر ديسمبر سنة ١٩٢٥ نشرت سكرتيرية جمعية الأمم البيان الآتى عن الثورة السورية.

تعقد لجنة الانتدابات الدائمة فى روما فى ١٦ فبراير فى الساعة الحادية عشرة صباحا اجتماعها الاستثنائى الخاص بدرس تقارير الحكومة الفرنسية عن إدارة الانتداب فى سورية ولبنان، وتؤلف هذه اللجنة من الرئيس تيدولى الإيطالى رئيسا والسنيور فريرى وإندراد البرتغالى والسنيور ليوبولد بالسيوس الأسبانى والمسيو روم الفرنسى والسير فريدريك لوجارد الانكليزى والمسيو بيار ادرتس البلجيكى والمسيو فان ريس الهولندى والسيدة حنه بوجودو يكسيل الاسوجية والمسيو شيوكى بامانك اليابانى والمسيو وليام رابار السويسرى والمسيو حريشو مندوب مكتب العمل الدولى أعضاء.

ومعلوم أن لجنة الانتدابات تلقت فى شهر اكتوبر الماضى قبيل اجتماعها السابع تقرير الحكومة الفرنسية السنوى عن حالة سورية ولبنان فى سنة ١٩٢٤.

وبالنظر إلى الاضطرابات السائدة بسورية والى الدعوات الكثيرة التى وجهت إليها سزلت اللجنة: هل يجب عليها ان تبدأ بدرس حالة سورية بلا تأخير أم لا؟ ولكنها رأت انه لا بد لها من الحصول على تقرير خطى مصحوب بوثائق كثيرة عن حوادث سنة ١٩٢٥ وعن الدواء الذى تقترحه الحكومة الفرنسية لمعالجة الحالة، وذلك لكى تتمكن من درس المشكلة السورية درسا دقيقا مفيدا.

ولكى يتيسر للدولة المنتدبة الوقت الكافى لإعداد تقريرها ويتمكن مجلس جمعية الأمم من الوقوف على ملاحظات لجنة الانتدابات فى اجتماعه فى شهر مارس المقبل قررت اللجنة عقد اجتماع استثنائى فى أوائل سنة ١٩٢٦ تسمع فيه أقوال ممثلى الحكومة الفرنسية وتمكنهم من إيضاح المسألة.

وقد صرح المسيو كلوزن ممثل فرنسا لدى لجنة الانتدابات حينئذ بمايأتى قال:

«إن اللجنة واقفة على الاضطرابات القائمة فى جبل الدروز، وقد اتخذت الحكومة الفرنسية الوسائل اللازمة لإعادة الأمن إلى نصابه، وبدأت تنفذ الآن هذه الوسائل، فأنفذت قوة يقودها الجنرال غاملان إلى السويداء فى ٢٤ سبتمبر وأخذت سلطة الحكومة المنتدبة تعود إلى جبل الدروز بحيث جاء كثيرون من زعماء الثورة فى ١١ أكتوبر وقدموا الطاعة للسلطة الفرنسية، وفى ١٨ منه قدم رؤساء الدين فى قنوات وأفراد أسرة عامر الطاعة وطلبوا الأمان. على أن حمد بك وسلطان باشا الأطرش لا يزالان لاجئين إلى الجبل ولم يسلمتا سلاحهما بعد.

«ثم إن بعض المحرضين من السكان انتهزوا فرصة الثورة فى جبل الدروز وحاولوا إحداث اضطرابات فى حمص وحماه ودمشق بمساعدة فريق من البدو الذين دأبهم السلب والنهب، ولكن هذه الاضطرابات قمعت على التوالى بكل سرعة ولن تهمل الحكومة الفرنسية تدابير تعيد الطمأنينة التامة إلى النفوس موقنة بأن لجنة الانتدابات الدائمة سترى نتيجة مجهوداتها فى اجتماعها الاستثنائى المقبل.

«إن صك الانتداب يقضى على فرنسا فى سورية ولبنان - كما تعلمون - بأن تسن نظاما أساسيا لهذه البلدان قبل ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٦. وقد الفت لجنة لهذا الغرض برئاسة المسيو بول بونكور تضم بين أعضائها اثنين من البرلمان، وأحد الموظفين فى مجلس شورى الدولة، وبدأت هذه اللجنة فى وضع النظام الاساسى (الدستور) سورية ولبنان بالاتفاق فى الرأى مع السلطات المحلية - مراعية مصالح السكان السوريين واللبنانيين وأمالهم.

«وإن أهم مايعنى به المسيو بول بونكور وأعضاء لجنته هو تأمين التعاون التام بين ممثلى السكان المفوضين فى القيام بهذه المهمة الدقيقة بالاتفاق مع المندوب السامى وعلى قاعدة الاستقلال الذاتى الواسعة النطاق المنصوص عليها فى عهد جمعية الأمم وفى صك الانتداب، وذلك مع مراعاة جميع العوامل السياسية والجغرافية والطائفية.

«وإننا نؤمل أن تساعد الروح الحرة التى تشرف على استشارة التقرير الإضافى الذى تقدمه الحكومة الفرنسية إلى السكرتيرية العامة فى يناير ١٩٢٦ إلى نتائج عظيمة فى هذا الموضوع. وهو التقرير الذى سيمكن لجنة الانتدابات الدائمة من الوقوف على الحقائق وإبداء ملاحظاتها إلى مجلس جمعية الأمم فى الاجتماع الذى تعقده فى شهر مارس - اهـ.

تقرير اللجنة التنفيذية

وفى يوم ٤ فبراير سنة ١٩٢٦ أرسلت اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني بمصر طائفة من البيانات والمستندات إلى لجنة الانتدابات الدائمة لجمعية الأمم لدرسها فى اجتماعها الخاص بالثورة السورية فى روما يوم ١٦ فبراير وهذا نص التقرير.

باصحاب السعادة:

كنا قد قدمنا إلى سعادتكم بمناسبة اجتماع الجمعية العمومية السادسة لجمعية الأمم بياناً مفصلاً عن تنفيذ الانتداب فى سورية ولبنان كما نفعل فى السنوات السابقة. وقد تحققنا الآن والألم ملء نفوسنا أن نظام الانتداب الذى نفذته الحكومة الفرنسية قد أفضى إلى النتائج المهلكة التى يردد العالم كله صداها السيئ فى الوقت الحاضر كما كنا نحاذره.

وقد هال حرج الوقف اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني وخشيت وقوع العواقب الوخيمة التى تعرضت سورية لها، فأسرعت وطلبت من جمعية الأمم مراراً متعددة أن تتدخل تدخلاً مباشراً لحجب الدماء بإرسال لجنة تحقيق فى الحال إلى مكان الوقائع.

ولكن آم سورية واستغاثات ممثلى أحزابها السياسية فى الخارج لم تستطع وبالإسف أن تمنع لجنة الانتدابات من تأجيل فحص الحالة فى سورية إلى موعد بعيد هو ١٦ فبراير. فاغتنمت السلطة الفرنسية فرصة هذا التأجيل ولم تتردد فى استخدام جميع مآلديها من الوسائل لى تخمد بالحديد والنار لهيب الثورة التى اضطرت نيرانها.

على أنه لم يبق أدنى شك فى مسئولية عمال الانتداب عن إثارة ثورة جبل الدروز وقد اتضحت هذه المسئولية كل الوضوح من تقارير الموظفين الفرنسيين ومن التحقيقات التى أجراها أشخاص كثيرون من جملتهم مسيو كيرلس الذى أوفدته جريدة إيكودى بارى إلى سورية لدرس الحالة فكتب سلسلة مقالات عديدة مؤيدة بالمستندات كشف فيها الحجاب الذى كان مسدولاً على الفضائح الإدارية الفرنسية.

وقد أرسلنا إليكم بتاريخ ٢٩ يناير الماضى المستندات الآتية:

١ - نسخة من بيان مفصل عن وقائع دمشق.

٢ - نسخة من عريضة قدمها فيضى الأتاسى متصرف حماه إلى المندوب السامى الفرنسوى عن ثورة حماه.

٣ - نسخة من احتجاج قدمته سيدات حماه إلى المندوب السامى الفرنسوى.

٤ - نسخة من كتاب الاستقالة الذى قدمه نسيب مسلم الخياط قائم مقام الزبدانى بسبب ضرب مضايا.

وهذه المستندات توضح تطورات الثورة وامتدادها وتبين وسائل التنكيل والإرهاب اللذين استخدمتهما السلطة الفرنسية بدعوى قمع الثورة. وقد ورد فيها وصف لكارثة دمشق وكارثة حماه وتدمير القرى الآمنة فى جوار دمشق. ومما يزيد فى قيمتها أنها مستندات صادرة من رجال ذوى صبغة رسمية من انصار الانتداب ومقدمة إلى ممثل فرنسا. ونضيف إليها الآن المستندات التالية:

١ - تقرير عن وقائع دمشق.

٢ - تقرير عن وقائع حماه.

٣ - تقرير عن وقائع وادى التيم (حاصبيا وراشيا).

٤ - تقرير عن سلسلة من الفظائع التى ارتكبتها الجند الفرنسية.

وقد استقينا الوقائع المذكورة فى البند - ٤ - من مصادر مختلفة أخصها بالذكر البلاغات الرسمية الفرنسية والجرائد السورية. وكل ما نقلناه عن الصحف لم تصدر السلطة تكذيباً له. وقد حرصنا على أن لا نذكر أية واقعة لم تثبت من صحتها.

ونقدم مع هذه المستندات بياناً مفصلاً بعنوان (امسألة السورية - المفاوضات مع مسيو دى جوفنيل فى باريس ومصر وببيروت) واضفنا إلى هذا البيان ملحقين - الأول هو المذكرة التى قدمتها اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطينى إلى مسيو دى جوفنيل فى مصر. والثانى الكتاب الذى كتبته اللجنة إليه. وفى ذيل البيان تقرير من الدكتور عبد الرحمن شهبندر عن أسباب الثورة ومطالب البلاد.

وهذا البيان يظهر جلياً أن جميع المسامى التى بذلها فريق من كبراء السوريين، وممثلي الأحزاب السياسية فى سورية وفى الخارج قد اصطدمت بتعنت السياسة الفرنسية.

وإصرارها على السير في خططها الاستعمارية.

فبناء على ما تقدم:

ولما كان إعطاء فرنسا الانتداب على سورية مناقضا للمادة الثانية والعشرين من عهد جمعية الأمم، إذ لم يكن لرغائب الأهالي الاعتبار الأول في اختيار الدولة المنتدبة فضلا عن كون اللجنة الأميركية التي طاعت سورية سنة ١٩١٩ قررت أن ٩٠٪ من الأهالي يعارضون في إعطاء فرنسا الانتداب على سورية.

ولما كان الأمن لم يستقر قط استقرارا تاما في سورية منذ احتلتها الجنود الفرنسية، بل كان الثورات متعاقبة في جميع الاقطار السورية وأبلغت وقائعها إلى جمعية الأمم في حينها، ولما كانت مهمة الانتداب تقضى على فرنسا بأن تصون وحدة الاقطار السورية، ولكنها أجرت مفاوضات مع تركيا رغبة في الحصول على عطفها وسلمتها قسما من الأراضي السورية، وقبيل حدودا مصطنعة لسورية تركت البلاد تحت رحمة جيرانها من الشمال (اتفاق أنقرة).

ولما كان الغرض المعترف به من الانتداب هو إزالة أضرار الحروب ومساعدة البلاد على الترقى والفلاح وإرشاد الأمة في سيرها إلى الاستقلال، ففعلت فرنسا عكس ذلك، إذ حولت سورية إلى ساحة حرب عم فيها الخراب وتراكمت أنقاضه كما وقع في دمشق وحماه والقنيطرة وحاصبيا وراشيا وفي جميع أنحاء البلاد، وبدلا من أن تساعد على ترقى البلاد زادت الحالة الاقتصادية حرجا بإنشاء بنك امتص ما في البلاد من الذهب وجعلت تداول الأوراق التي أصدرها إلزاميا، وهى أوراق معرضة لجميع التقلبات فأفضى ذلك إلى إضعاف الثقة المالية بالبلاد، وألغت الحقوق السياسية التي كان السوريون يتمتعون بها عندما كانوا في السلطنة العثمانية، وحرمتهم من حقهم في تقرير مصيرهم، وقسمت سورية إلى دول متعددة أرهقتها بالضرائب لتسد حاجات جيش من الموظفين لا فائدة منه.

ولما كان حكم الشعب بالقوة مكروها في كل حين، وكانت فرنسا قد أثارت الأحقاد بسلوك موظفيها ونزعت كل ثقة من النفوس وجعلت الشعب السوري يعتقد أن فرنسا تسعى إلى إبادة قسم من الأهالي ليستفيد قسم آخر.

ولما كان عدم تدخل جمعية الأمم في العراق الحالى يسوق البلاد إلى الخراب التام ويوجد في الشرق مباءة للاضطرابات الوحشية من جميع الوجوه.

فاللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني تناشد جمعية الأمم بكل ما فيها من قوة

لفحص الحالة الجديدة التي أوجدت في سورية، وتأمّر في الحال بإرسال لجنة تحقيق تضع قراراً عن الموقف وتعيد إلى سورية السكينة والسلام وإلى جمعية الأمم سمعتها الحسنة وثقة الشعوب المكلفة حمايتها.

وترى اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني أن فرنسا قد فشلت في القيام بانتدابها وأن على جمعية الأمم أن تعيد النظر في القرار الذي منحتها به هذا الانتداب. فتعطى سورية الاستقلال الكامل الذي ما برحت تطالب به.

ولا يسع جمعية الأمم أن تنظر بعدم اكتراث إلى إطالة حرب مدمرة تجتاح سورية وتغرقها في دماء أبنائها. ولا تستطيع أن تتبرأ من المسؤولية الخطيرة عن الأعمال المريعة التي ترتكب في هذا الوقت.

الوفد السوري في روما

ووصل إلى روما في الأسبوع الأول من شهر فبراير الوفد السوري ليكون حاضراً في أثناء الجلسة التي تعقدها لجنة الانتدابات ولقابلة رجالها وتنوير أذهانهم وإطلاعهم على حقيقة الحالة في سورية، وقد أدى مهمته على الوجه الأكمل. ومما يستحق الذكر أنه لما قابل أعضاء لجنة الانتدابات ملك إيطاليا صباح ١٨ فبراير استفهم من المسيو روبير دي كيه مندوب فرنسا عن تفاصيل ضرب دمشق.

التقرير الفرنسي عن الثورة وجواب الوفد السوري

ووضع المسيو دي جوفنيل تقريراً مفصلاً عن أسباب الثورة السورية رفعة إلى لجنة الانتدابات للنظر فيه. وجاء روما المسيو روبير دي كيه مندوب فرنسا المفوض لدى جمعية الأمم في المسألة السورية ليجيب على أسئلة اللجنة حين درس التقرير. والتقرير مطول وهو يتضمن نبذة تاريخية عن حوادث الثورة ويقول إن الاضطراب السياسي في جبل الدروز نشأ على الأخص عن وضع الجبل الذي لا يفتأ بحالة الثورة والانقسام بين أسره الكبرى بسبب الزعامة والمصالح. ثم سرد الحوادث العسكرية وقال إنه لولا الجنود الفرنسيون لأتلف ثوار جبل الدروز ودمشق سفع جبل لبنان البحري، وإن الحكومة الفرنسية ترى أنه لا يرجح أن يلقي الثوار سلاحهم من دون إظهار القوة.

العسكرية دائماً، وستختار القيادة العسكرية الوقت الملائم للعمل.

وفند الوفد السوري في تقرير رفعه إلى لجنة الانتدابات يوم ٢١ فبراير التقرير الفرنسي فكذب:

١ - ما زعمه عن نقص الأعمال الفنية عند السوريين، في حين أن الاحتلال قضى على يسر البلاد تماماً.

٢ - ما اتهم به الوطنيين السوريين في مصر وحزب الشعب، فقد قالوا إنه من البديهي أن تؤيد الجالية السورية في مصر القضية الوطنية، أما الإعانات التي قيل إنها أرسلت إلى الثائرين فهي وسيلة يقصد منها إيهام الرأي العام بأنه لولا هذه الإعانات لما نشبت الثورة في سورية.

والقول بأن هنالك أناسا يسعون إلى الحصول على عرش سورية من المضحكات فجميع السوريين لا يرمون إلا لغرض واحد وهو استقلال بلادهم في ظل نظام ديمقراطي ومعلوم أن حزب الشعب مؤلف من فئات ديمقراطية ومفكرة.

٣ - أما فيما يتعلق بمحاولة المسيو دي جوفنيل وضع دستور للبلاد فإن السوريين لم يحتجوا على أن ولاية الأمور في بلادهم هم من المسيحيين أو من الترك، بل احتجوا لانهم رأوهم خدمة للأجانب.

٤ - أضرب السوريون عن الاشتراك في الانتخابات الجزئية لأسباب أهمها فساد الأساليب الانتخابية التي أرادت السلطة أن تجعلها على أساس محلي طائفي وأن تكون على درجتين بقصد تمزيق وحدة البلاد وتحويلها إلى سناجق وإنشاء مجالس تمثيلية لا تمثل البلاد تمثيلاً حقيقياً.

٥ - رد الوفد السوري أيضاً على ما جاء في تقرير المسيو دي جوفنيل عن سعي سلطان باشا الأطرش إلى الانفصال.

٦ - نفى الوفد ما قيل عن اشتداد الأحقاد الدينية والسياسية.

٧ - بحث في تمزيق الوحدة السورية.

٨ - أشار إلى وسائل العلاج التي اقترحتها المسيو دي جوفنيل وقال إنها وسائل غير ناجعة.

وأبدى المسيو دى كيه حين درس التقرير الفرنسى تصريحات قال فيها إن استقلال سورية كان منحة من الحلفاء وإن فرنسا تحملت فى هذه المسألة كثيرا من التضحية وإن السكان السوريين لم يساعدوا كثيرا على تحرير بلادهم ولا على الدفاع عن حدودهم وهو الدفاع الذى يدعون الآن أنه واجب عليهم.

وطلبت اللجنة أيضاً عن مهمة ممثلى فرنسا فى علاقاتهم مع الخارج. فقال المسيو روبردى كاي إن الحكومة المنتدبة طلبت مساعدين لها من السوريين فى أثناء البحث فى مسألة توزيع الديون وأنشأت قنصليات فى مصر والولايات المتحدة والبرازيل عينت فيها موظفين مكلفين بالاهتمام بشئون المهاجرين.

ثم بدأت اللجنة فى درس النظام الإدارى بالبلاد الموضوعة تحت الانتداب فبسط المسيو دى كيه الأسباب التى قضت بتعيين الحدود الحالية للبنان وتوزيع السلطة بين السلطة المنتدبة والحكومات المحلية. وقال إن فرنسا وجدت فى سورية حالة نشأت عن الحكم التركى فحاولت بقدر الإمكان أن لا تحيد عن مبادئ الانتداب فى معالجة هذه الحالة وقد كان سببها فى وضع نظام الانتخابات المعمول به الآن.

ويرى المسيو دى كيه أن أهم المسائل الحالية هى مسألة إنشاء هيئة مشتركة بين جميع الدول السورية تكفل الاستقلال الذاتى لكل منها مع مراعاة حاجة البلاد إلى حياة اقتصادية مشتركة.

تصريحات رئيس اللجنة وتقررها

وأذيع فى روما يوم ٢٤ فبراير أن المركز تيودلى رئيس لجنة الانتدابات قابل الوفد السورى للمرة الرابعة فأبلغه الوفد برقيتين تلقاهما من القاهرة تبسطان الحالة المزعجة فى سورية. وتكلم الرئيس فى جلسة ذاك اليوم فذكر أن جمعية الأمم لم تتدخل فى توزيع الانتدابات فليس فى وسع لجنة الانتدابات أن تحل المطالب السورية المتعلقة بإلغاء الانتداب أو تعديله محلها من الاعتبار. بيد أن ثلاثة من المندوبين فى اللجنة طلبوا القيام بتحقيق فى سورية فلم تأخذ الأكثرية برأيهم.

وفى يوم ٦ مارس أعلنت اللجنة ختام فصل انعقادها ووضعت تقريراً مفصلاً ضمنته

خلاصة وافية لمناقشاتها قدمته يوم ٨ مارس إلى مجلى جمعية الأمم وختمته بالملاحظة الآتية:

«إن فرنسا تصرح على الملأ أنها لا تتبع فى سورية ولبنان أى غرض كان سوى مساعدة الشعوب التى يعترف من الآن فصاعدا بسيادتها وأهليتها للحصول على المقدرة التى تمارس بها هذه السيادة بنفسها، فيجب أن يسلم بأن الامتناع عن التعاون لتنفيذ الانتداب لا يعجل حلول يوم التحرير العام بل يؤجله، فما يظهره السوريون الوطنيون من نفاد صبر يبدو فى بعض الأحيان فى شكل عدم اكثارات للانتداب أو عدااء له يجب أن يتحول بعد الآن إلى تعاون ودى، وتأمل اللجنة أن الجهود التى بذلتها بعض الأحزاب السورية حتى الآن فى منع نجاح سياسة ادولة المنتدبة فى البلاد وفى الطعن فى هذه السياسة فى الخارج تخصص بعد الآن لتقويتها».

التقرير فى مجلس جمعية الأمم

ولما وصل تقرير اللجنة إلى مجلس جمعية الأمم درسه المسيو أوندن مندوب أسوج وكتب عنه التقرير الآتى ورفعته إلى المجلس فى اجتماعه خلال شهر إبريل سنة ١٩٢٦ فأقره بعد مناقشة قصيرة وهذه ترجمته:

إن الاضطراب الذى ساد سورية فلم يسمح للدولة المنتدبة بأن تقدم تقريرها حتى الآن - جعل مجلس جمعية الأمم يقترح على لجنة الانتدابات الدائمة فى دور انعقادها فى شهر اكتوبر الماضى أن تطلب إلى الحكومة الفرنسية تقديم تقرير خاص عن الحالة فى هذه الأراضى (السورية) يفحص فى أثناء اجتماع غير عادى كان يجب ان يعقد فى شهر فبراير من هذه السنة، وقد أقر المجلس فى اجتماعه يوم ٩ ديسمبر الأخير اقتراح اللجنة هذا، كما تعهدت الحكومة المنتدبة بإرسال التقرير المطلوب.

وقد تبين بجلاء من التقرير الذى قدمته اللجنة الدائمة للانتدابات عن اجتماعها الثامن (غير العادى) أنها فحصت تقرير الدولة المنتدبة فحصا دقيقا ودرست مجمل الحالة فى الأراضى المشمولة بالانتداب، وأن محاضر الأربع والعشرين جلسة التى عقدت فى خلال مدة تزيد عن ثلاثة أسابيع والتى ستبلغ إلى المجلس وإلى أعضاء الجمعية بأسرع ما يستطاع من الوقت - إن هذه المحاضر تنطق بالجهود الصادقة التى بذلتها اللجنة للوصول

إلى الأسباب الحقيقية التى أوقعت الاضطرابات فى سورية وتشهد بما أسداه الميسور روبر
دى كيه ممثل الحكومة الفرنسية المفوض من مساعدة قيمة للجنة.

وإنى أعتقد أن هذا التقرير وما تضمنه من الفصول التى تعلل المشاكل التى صادفتها
الحكومة الفرنسية فى تطبيق الانتداب فى سورية وبعض خطيئات ارتكبت فى أعمال
الإدارة وحوادث هى أصل لما وقع فى جبل الدروز - كل ذلك سينير الرأى العام عن الأعمال
التي عملت فى الأراضي المشمولة بالانتداب ويساعد الدولة المنتدبة على حل المشاكل التى
تواجهها، ولا أكاد أرانى فى حاجة إلى القول أن المجلس سيقدر تقديراً عظيماً الجهود
التي سيسع الدولة المنتدبة أن تبذلها فى المستقبل لإحاطة لجنة الانتدابات إحاطة تامة
بالحوادث التي تحدث فى الأراضي المشمولة بالانتداب، وذلك بأن تقدم لها من دون إبطاء
جميع الوثائق التي قد يهملها الاطلاع عليها وفى جملتها نتائج التحقيق الدقيق الذي دعى
الميسور دى جوفنيل إلى إجرائه.

وقد أقر خبراء الجمعية الأخصائيون باتفاق الآراء تقرير اللجنة، ولما كانوا قد حققوا
ما جاء فيه تحقيقاً دقيقاً فإنه يلوح لى أنه ليست هناك حاجة ما إلى أن يفحص المجلس
بالإسهاب الأمور العديدة التي عالجتها اللجنة وقدم عليها ممثل الدولة المنتدب المفوض
ملاحظات فى تعليقه الملحق بهذا التقرير، وعليه أشرف بأن أقترح - طبقاً للطريقة المتبعة -
إحالة هذا التقرير إلى الدولة المنتدبة والرجاء منها بأن تتفضل بمنحة ما يستحق من عناية
واهتمام.

ومع هذا فأظن أن هنالك شيئاً من الالتباس فى نقطة من نقط تقرير اللجنة وملاحظات
الممثل المفوض للدولة المنتدبة فى ما يختص بإبلاغ جمعية الأمم الاتفاق الجديد الذى عقده
الميسور دى جوفنيل فى أنقرة، فاللجنة لا تستند إلى روح المادة الثالثة من صك الانتداب
وحده بل تستند أيضاً إلى المادة الرابعة التي تنص على أن:

«تضمن الدولة المنتدبة أراضي سورية ولبنان من كل ضياع أو استئجار يقع عليها أو
على قسم منها ومن وضع أية مراقبة لسلطة أجنبية عليها».

والذى يلوح لى أنه يجب أن يستخرج بالضرورة من نصوص هذه المادة أن «المراقبة
الإجبارية» على الصلات الخارجية للأراضي المشمولة بالانتداب - وهى للدولة التي دعيت
لتكون منتدبة بموجب المادة الثالثة من صك الانتداب - لا تستلزم منح الدولة المنتدبة حق

التنازل بمحض سلطتها المفردة عن جزء من الأراضي المنتدب لها أيا كان أو مهما كان يسيرا.

ويجب على قبل اقتراح إقرار القرار أن الفت النظر إلى شدة حرج الحالة في الوقت الحاضر. إذ إن حركة الثورة لم تنته حتى الآن ويظهر أن الأراضي المشمولة بالانتداب لاتزال تتحمل خسارة لا يستهان بها في الأرواح والممتلكات.

ولا يسع المجلس إلا أن يواصل درس الحالة بقلق شديد راجيا أن الجهود التي يبذلها أولو الشأن تؤدي إلى وضع حد لهذه الثورة في القريب العاجل.

ومهما تكن البواعث التي بعثت على هذه الثورة ومهما تكن التبعات - وقد عولجت هذه الأمور المختلفة بإسهاب في تقرير لجنة الانتدابات وفي محاضر جلسات - فإن اللجنة ترى أن أفضل حل ممكن وموافق هو تعاون جميع هيئات هذه الأراضي (السورية) تعاوناً صميمياً صادقاً مع الدولة المنتدبة لتوطيد السلام وإنشاء إدارة اعتيادية طبقاً للسياسة التي كانت موضوع تصريحات المسيو روبيير دي كيه الحديثة والمسيو دي جوفنيل بصفة كونها ممثلين للحكومة الفرنسية، والتي نالت موافقة لجنة الانتدابات عليها من دون تردد وأريد بهذا الصدد أن الفت بوجه خاص نظر المجلس إلى الفقرتين الأخيرتين من تقرير اللجنة اللتين أنقلهما بنصهما.

«إن فرنسا تعلن أنها لا تتبع في سورية وفي لبنان غاية ما سوى مساعدة الشعوب التي يعترف من الآن فصاعداً بسيادتها وأهليتها للحصول على المقدرة التي تمارسها في هذه السيادة بنفسها، ويجب إذا التسليم بأن رفض التعاون في تنفيذ الانتداب لا يعجل حلول يوم تحرير البلاد تحريراً كاملاً بل يؤجله، فما يظهره السوريون والوطنيون أحياناً من نفاذ الصبر في شكل يدل على عدم الاكتراث للانتداب أو على عداً له يجب أن يتحول بعد الآن إلى تعاون ودي. وتأمل اللجنة أن الجهود التي بذلتها بعض العناصر السورية حتى الآن لعرقلة نجاح سياسة الدولة المنتدبة في البلاد ولطعن في هذه السياسة في الخارج توقف بعد الآن على تعزيزها وتأييدها.

«إن الدولة المنتدبة تؤكد علناً وصراحة أن لا غرض لسياستها سوى إنشاء حكومة حرة في سورية ولبنان، وقد برهن المسيو دي جوفنيل المندوب السامي الفرنسي الجديد بتصريحاته وأعماله على أنه يوافق كل الموافقة على هذه السياسة، فمن السهل على الذين

يعيشون فى ظل تلك الإدارة أن يقدموا معاونتهم للدولة المنتدبة ليكون ذلك دليلا على حسن نيتهم ورضائهم وفهمهم المقصد السامى منها .

«ولما كانت هذه الغاية متفقة مع غاية الدولة التى تقوم وقتيا بمهمة الوصى السياسى عليهم، فيجب أن تتجه جهودهم إلى تعجيل تحقيق تلك الغاية وتشجيعها . فالإصرار على الثورة بعد الآن يجب أن لا تستنكره الدولة المنتدبة وحدها ومعها جمعية الأمم بل جميع الذين فى سورية ولبنان وفى الخارج الذين يودون أن يروا السلام والرخاء والحرية تسود البلاد التى تمزقها الخصومة الدموية العقيمة».

وأنا واثق بأن المجلس على اتفاق فى الرجاء وأن هذه الأمانى التى أعربت عنها هاتان الفقرتان تلاقى تأييدا تاما من جميع أولى الشأن، سواء كانوا من سكان البلاد أنفسهم أو من عمال الدولة المنتدبة فهم يستفيدون استفادة تامة ومباشرة من فخر تطبيق البرنامج الذى حددته المادة ٢٢ من عهد جمعية الأمم ومن تطبيق الانتداب نفسه فى سورية . وأرى شخصا أن أفضل أسلوب تسر عليه الدولة المنتدبة هو أن تنتشر فى جميع الأراضى المنتدبة لها هذا النص الذى يعبر عن رغائب الدوائر المختصة بجمعية الأمم فى السياسة التى تمنحها أعظم تأييد ودى .

وأتشرف بأن اقترح إقرار القرار الآتى:

«لما كان مجلس جمعية الأمم قد فحص تقرير الحكومة الفرنسية عن الحالة فى سورية لسنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ (تقرير وقتى) كما فحص عدة عرائض وتقرير لجنة الانتدابات الدائمة والملاحظات المقدمة على هذا التقرير من قبل الممثل المفوض للسلطة المنتدبة والتقرير الذى قدمه له المقرر - يقرر .

«إرسال تقرير اللجنة وتقرير المقرر إلى الحكومة الفرنسية ودعوتها إلى التفضل بمنحها ما يستحقان من اهتمام»

اجتماع آخر

واجتمعت لجنة الانتدابات فى جنيف يوم الخميس ١٧ يونيو فى اجتماع عادى فحضر الوفد السورى الاجتماع، وقدم مستنداته ووثائقه، وألح على اللجنة بالعمل لإقناع فرنسا بوقف أعمال التخريب والهدم وإنصاف السوريين وإجابة مطالبهم المشروعة.

وحضر المسيو دى جوفنيل بنفسه اجتماع اللجنة وقدم تقريراً مفصلاً عن الحالة فى سورية فدارت مناقشة بينه وبين اللجنة استمرت ثلاث ساعات حاول فى خلالها أن يسوغ ضرب دمشق بالقنابل بحجة أنه ضرورة عسكرية وأن يعتذر عن تعدد الدول فى سورية بأنه نتيجة الروح الدينى والعهد الإقطاعى، ثم ناقض نفسه بعد ذلك إذ أكد أن الانتخابات الأخيرة جرت فى لبنان باتفاق الكلمة مع وجود الاختلافات الدينية، وزعم أنه أنزل عقوبات بالذين أساءوا استعمال سلطتهم من رجال العسكرية، وأكد أن السوريين لا يحترمون سوى القوة ويعتبرون كل عمل من أعمال فرنسا المنطوية على السخاء ضعفاً وأن الشرقيين يسئون الظن بجمعية الأمم ويفسرون ميثاق لوكارنو بأنه أئتلاف أوربى على آسيا.

ثم سرد مطالب الثوار بسحب الجنود الفرنسيين، وقال لو وقع هذا لعقبته مذبة عامة، وحمل أيضاً حملة شعواء على الوفد السوري وأعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطينى قائلاً إن سورية لا تقبلهم مدافعين عنها.

ودعا رئيس لجنة الانتدابات المسيو دى جوفنيل إلى تقديم بيانات صريحة عن شئون معينة فى جلسة خاصة اجتناباً لإزعاج الدولة المنتدبة وارتباكها.

وعقدت اللجنة جلسة سرية خاصة حضرها بعد ظهر ذاك اليوم المسيو دى جوفنيل وحده وأجاب على الأسئلة التى وجهت إليه وهذا مادار بينه وبين اللجنة منقولاً عن محضر الجلسة الرسمى:

فتحت الجلسة فقال الرئيس إنه يشكر المسيو دى جوفنيل على ما أبداه بقدمه للتعاون معها وقال المسيو أورتس إنه تساءل مراراً كيف يتفق أن تكون المعارضة صادرة من أقلية كما قال المسيو دى جوفنيل فى جلسة الصباح، فى حين أن جمعية الأمم تلقت شكاوى كثيرة صادرة من جمعيات سورية عديدة فى أوربا وفى أميركا وجميعها معارض للدولة المنتدبة ماعدا عدداً قليلاً نادراً جداً منها فأجابة هذا إنه إذا كانت اللجنة تريد أن تحصل على أكداًس من العرائض فإنه مستعد لإرسالها فليس أسهل من الحصول عليها وأن هذه العرائض صادرة من أناس مقيمين فى خارج سورية، أما الذين فى الداخل فهم مخلصون للانتداب يرحبون به وأنهم يستقبلون ممثلى فرنسا بحماسة فى تنقلاتهم، فلاحظ مسيو أورتس أنه مادام أعضاء فى لجنة الانتدابات فلا يستطيع أن يكون شاهداً على مظاهرات الحماسة، وعرفان الجميل التى ذكرها المسيو دى جوفنيل فالأصوات الوحيدة التى تصل

إليه ترتفع بالشكوى ومادام يجد في العرائض التي يتلقاها عريضة واحدة للدولة المنتدبة مقابل ٣٠ أو ٤٠ بالشكوى من أعمالها فهو يتساءل لماذا لا تحتج العناصر التي تحبذ الانتداب على التهم التي تتهم بها الدولة؟ فأجاب مسيو دي جوفنيل أن العرائض صادرة من أناس لا سلطة لهم، وأنه لا يريد أن يأبه لعرائض لا تصدر من هيئات رسمية ويجب أن لا تخذ اللجنة بالعرائض ويجب أن لا يذهب عن البال أن الارتياح أعظم حتما من الاستياء فلاحظ مسيو أو رتس أن مسيو دي جوفنيل تكلم في الصباح عن حركة العصيان وقال إنها خاضعة لرؤساء يوحّدون مجهوداتهم فهو يريد أن يعرف من هم هؤلاء الرؤساء الذين أوجدوا اتفاقا بين فريقين كانا منقسمين كما كانت الحالة حتى الآن بين دمشق وجبل الدروز؟ فمن الممكن أن العناصر التي تلزم للحكومة يمكن استخراجها من هؤلاء الرؤساء ويخطر له أن فرنسا حكمت تلك البلاد بأناس لا نفوذ لهم، وكان الآخرون ضدها فأجاب دي جوفنيل ذاكرة عددا من الزعماء وقال إن سلطان الاطرش موجود بلاشك وهو ذو سلطه ولكنه إذا وضع في منصة الحكم كان عرضة لمعارضة شديدة، وقد بذل السعي في كل حين لوضع درزي في رأس حكومة الجبل ولكن صعوبة تثبيته هي التي قضت بتعيين حاكم فرنسوى على البلاد، فليس في البلاد رئيس وطنى يطبق سلطة منافس له، ومن رؤساء العصيان الآخرين الأمير عادل أرسلان فهو من عائلة درزية من جبل لبنان منقسمة على نفسها انقساما كبيرا والدكتور الشهبندر الذى هو مسلم سوري أثرت في نفس المسيو دي جوفنيل لهجته في بعض رسائله وتساءل عن إمكان استخدامه ولكن يظهر أنه ذو فكر كثير التردد والتقلب على أنه من الخطر أن يجعل ثوار الأمس رؤساء وقد جربت هذه التجربة بصبحى بركات وعين رئيسا للحكومة السورية فعين أصدقاءه في مراكز كثيرة مدفوعا بشعور رئيس عصاة قديم. فكان ذلك سببا لإثارة معارضة تكاد تكون عمومية. وفضلا عن ذلك فإن هذا المثال شجع رؤساء آخرين على العصيان معتقدين أن ذلك مقدمة للوصول إلى منصة الحكم وإلى جانب الرؤساء الذين لهم شئ من القيمة أشخاص عديون لا قيمة لهم ومعظمهم عاديون يستحيل عليهم أن يفعلوا شيئا آخر. ولاشك في أن الموقف يسهل وتستفيد السلطة الفرنسية من ذلك لو قامت لها البلاد رؤساء، ولكن الحالة ليست كذلك قط ولم يحكم دمشق في أى عصر من العصور رجل دمشقى وكان صلاح الدين نفسه رجلا كرديا من الموصل.

فسأل مسيو أو رتس كيف يمكن الوصول إذن إلى جعل البلاد تحكم نفسها بنفسها.

فأجاب مسيو دى جوفنيل أن الرؤساء يعدون للرئاسة بالتعليم والتربية وقد اخترت البرنس أحمد نامى رئيسا للحكومة السورية لأنه الوحيد الذى لقيته ووجدت أنه ذو كلمة يركن إليها.

فذكر مسيو مرلن أن مسيو دى جوفنيل قال فى جلسة الصباح أنه لجأ إلى الشعب بإزاء الصعوبة التى سببها له رؤساء ذوو طبائع إقطاعية لكى يعين وكلاءه بنفسه، أفلا يمكن جعل الأهالى يعينون الذين يعدونهم جديرين بحكمهم بدلا من إجهاد النفس بالسعى إلى إيجاد رجال قادرين على الحكم بين الإقطاعيين.

فأجاب مسيو دى جوفنيل أن هذه الوسيلة الوحيدة التى يلوح له أنها طبيعية وممكنة. فالرجال الذين يصلون إلى إدارة شئون البلاد إدارة ثابتة مستقرة عملا بالوكالة التى تعطى لهم يجب إخراجهم من سواد الشعب بفضل التعليم.

فلاحظ رئيس اللجنة أنه قد جرت انتخابات وأن مسيو دى جوفنيل ذكر رقما مؤثرا عن نسبة الناخبين الذين اشتركوا فيها ولكن الحكومة اتهمت بأنها أدارت الانتخابات بوسائل العنف وأبعدت عددا من المعارضين قبل إجرائها وأرسلتهم إلى مكان إقامة إلزامية.

فأجاب مسيو دى جوفنيل أن الامر لم يكن كذلك وأنه سافر هو نفسه لكى يأمر بإجراء الانتخابات فى سورية فى كل مكان لم تكن فيه إدارة عرفية فى ٢١ ديسمبر - أى فى يوم استقالة صبحى بك بركات، وجعل يوم ٨ يناير موعدا لإجراء الانتخابات فلم يكن الوقت اذن كافيا لإعدادها ولم يصدر أمر بإقامات إجبارية، أما ما جرى من هذا النوع فى حلب فقد كان بعد الانتخابات لا قبلها، والسبب الذى دعا إليها هو مقاطعة منظمة فالانتخابات قد جرت اذن بسرعة وبحرية.

فسأل مسيو فان ريس المندوب السامى عما فعله رئيس حكومة سورية أخيرا وكيف أنه حل وزارته وأرسل ثلاثة من وزرائه إلى محل إقامة إلزامية.

فأجاب مسيو دى جوفنيل أن هذا الحادث صحيح فقد تمسك أحمد نامى بك رئيس الحكومة بوجوب تعيين عدد من المتطرفين فى وزارته. وتدخل مسيو دى جوفنيل لكى لا يكون فيها منهم أكثر من نصف الوزراء، ولكن هؤلاء المتطرفين نظموا مؤامرة بالاتفاق مع العصابات فلم يجد أحمد نامى بك بدا من طلب الإذن بإرسالهم إلى محل إقامة إلزامية.

وسأل رئيس اللجنة ماهى مسئولية الوزراء تجاه البرلمان؟

فأجاب مسيو دى جوفنيل بأنه لا يوجد برلمان فى دمشق، حيث لا يمكن رفع الإدارة العرفية.

وقال مسيو رابار إنه لا يعلق أهمية كبيرة على العرائض وهى فى بعض الأحيان تنهال دفعة واحدة كأن أحد الناس ضغط على زر كهربائى لإرسالها كلها فى وقت واحد من جميع أنحاء العالم، ولكنه يريد أن يذكر بعض الوقائع التى أوجدت الشك فى نفوس أعضاء اللجنة، وذكر اسم كراين وحادثة بلفور وتقارير بعض القناصل وأن بعض السياح الذين بينهم أحد أصدقائه الشخصيين لم يكانوا يستطيعون النزول إلى بيروت والسفر منها وأن البلاد غاضبة بالجنود وأن الدولة المنتدبة اضطرت إلى تبديل خمسة مندوبين ساميين وأن المراقبة عمومية وأن المسيو دى جوفنيل ذاته ذكر أنه يكفى أن تظهر الدولة المنتدبة ارتياحها إلى أحد السوريين لكى يكون ذلك هادما لسمعته.

فقال المسيو دى جوفنيل إن الأمر لا يتعلق بارتياح الدولة المنتدبة، بل إنه عندما يوضع رجل فى منصبه الحكم ينازع فى الحال كما يجرى فى كل مكان، ولكن هذا الحال فى سورية أشد منها فى كل مكان آخر.

ورد المسيو دى جوفنيل على الوقائع التى ذكرها مسيو رابار واحدة فواحدة ولاحظ له أنها مناقضة لما ذكره مسيو دى جوفنيل من ارتياح الأهالى، وقال مسيو دى جوفنيل إن الشرق كان يجرى دائما على خطة «الكيس كومين» الذى كان يسعى إلى التفريق بين الأوروبيين، وهذا ما يجرى فى سورية فإن أحد السوريين يقابل أحد الفرنسيين ويقول له إنه يستطيع أن يتفاهم بسهولة معه ولكن يوجد فرنسوى آخر فيه جميع العيوب يحول دون الاتفاق، فيجب على الأوروبيين أن يفكروا فى هذا المنهج ويشعروا أنه من الضرورى لهم أن يتساندوا فى الشرق، وهذا الميل يوضح ما جرى عند ذهاب بعثة كرين فقد شاع أن سورية ستوضع تحت الانتداب الأمريكى ونتجت من ذلك حركة كان المستر كرين ضحيتها، أما فيما يتعلق بمستتر بلفور فإن الصهيونية التى هى غول الجميع فى سورية هى التى كانت السبب، ففي الوقت الذى قام فيه مستر بلفور بسياحته لم يكن أحد يطيق أن يسمع شيئا عن الصهيونية، وهذا هو الذى سبب المظاهرات فى دمشق ضد مستر بلفور فلم يجد الانتداب الفرنسوى الذى لم يكن مسئولا عنها بوجه من الوجوه بدا من حماية مستر بلفور ممثلا الصهيونية بقوة البوليس.

أما السياح الذين لم يستطيعوا أن يسافروا من بيروت فالسبب فى ذلك يعود إلى طباعهم فقد لاقى المندوب السامى سياحا فى سورية كلها واستطاع أعضاء مؤتمر الآثار أخيرا أن يتجولوا فى البلاد ويزوروا حلب وبعليك وتدمر. فإذا كانوا لم يذهبوا إلى دمشق فلأنه لم يكن لهم الوقت الكافى. ولكن من الممكن الذهاب إليها بالقطار كما تذهب إلى باريس أو بالطريق العادية التى سلكها مسيو دى جوفنيل نفسه ولم يصبه فيها أقل سوء فيجب أن لاتغتر اللجنة بالحوادث، نعم إن السلطة ليست محبوبة فى سورية أكثر منها فى كل بلد آخر ولكنها تحب بين وقت وآخر وفى هذا بعض المزية. أما الثورة فى جبل الدروز فإنها فى طور الانتهاء، وليست البلاد غاصة بالجنود ففيها نحو فرقتين، ومن المهم أن تزول الشكوك من نفوس أعضاء اللجنة لأنها متضامنة مع الدولة المنتدبة.

فصرح مسو رابار أنه ما من أحد أعظم اقتناعا منه بالضرورة المطلقة القاضية بالتعاون مع الدولة المنتدبة فهذا التعاون لابد منه لكى يسير النظام سيرا حسنا ولهذا الغرض ذاته أراد أن يبسط ما يخالج نفسه بحرية تامة.

وقال السير فردريك لوجارد إنه يعتقد أن الإدارة العرفية مازالت موجودة فى جزء كبير من البلاد ويأمل أن يكون فى المستطاع رفعها قريبا وحصرها فى ساحة الأعمال العسكرية حيث يفهم ضرورة وجودها.

فأجاب مسيو دى جوفنيل أنه استطاع أن يلغى الإدارة العرفية من حوران ولم يجد بدا من إبقائها فى دمشق وجبل الدروز، والإقليم واقع بين حمص وطرابلس حيث عادت العصابات إلى التكون مغتنمة فرصة انشغال الجنود فى الجنوب وسيلغى الإدارة العرفية فى أقرب وقت ممكن، ولكنه لا يستطيع أن يحدد هذا الوقت، وعلى أثر ذلك يبدأ إجراء الانتخابات وتعطى البلاد دستورا.

فسأل مسيو فان ريس المندوب السامى عن الأسباب التى حملت الجنود الفرنسية على مهاجمة حى الميدان الممتد فى حوض المدينة الجنوبي وهل أخلى الأهالى هذا الحى ولجأوا إلى المدينة قبل الهجوم.

فأجاب مسيو دى جوفنيل أن معظم السكان كانوا قد رحلوا، فالبعض الذين بقوا كانوا على اتصال بالعصابات وربما كانوا مشتركين معها، وكان يجب أن تتوافر الجنود لكى يمكن حراسة الميدان وجعله ضمن نطاق الحماية الذى يحيط بالمدينة، وكان جميع السكان

الأتقياء قد لجأوا إلى داخل المدينة وكانت مخافر الحماية لحي الميدان عرضة للهجوم على الدوام في الليل، وكان الثوار قد نظموا الحى وحفروا فيه الخنادق وأقاموا الاستحكامات، وبقي فيه عدد من السكان لان امرأة قتلت وجاءت اثنتان أو ثلاث أمام الجنود في يوم الهجوم وطلبن منهم حمايتهن وإرسالهن إلى داخل المدينة وسأل السيرف. بوجارد ممن يتألف الجنود المكلفون بالقمع فأجاب مسيو دى جوفنيل أن فيهم أكثرية من الجنود الجزائرية وفيهم جنود فرنسيون أيضا يحتلون المدن ويوجد أيضا جنود سوريون وجندمة لبنانية ويحدث أن الأرمن والجركس المجندين في القوات المحلية يتهمون كما اتهموا. وترتكب الجندمة اللبنانية في بعض الأحيان مثل هذه المساوئ، على أن النهب هناك من المساوئ المتصلة في البلاد فتتقاضى الحالة في بعض الأحيان بتسريح فصائل كاملة، وقد أمكن تأليف جندمة لبنانية من أناس منتخبين. ويقدم العلويون جنودا أيضا كالجركس وهم الآن في أيدي ضباط من الفرنسيين ويتصرفون بكل دربة ونظام، ويوجد أيضا كوكبة أو كوكبتان من الكرد وكوكبة من الدروز ستتلوها ثانية بعد قليل.

فسأل السيرف، لوجارد هل هؤلاء الجنود في أيدي ضباط من الفرنسيين،

فأجاب مسيو دى جوفنيل نعم ولكن أصحاب الرتب العسكرية الصغرى هم من غير الأوربيين ويوجد منهم أيضا بعض الضباط. ويجب أن ينظم الجيش الوطنى الذى سيحل محل القوات الفرنسية شيئا فشيئا ولكن هذه المهمة صعبة جدا.

وسأل رئيس اللجنة مسيو دى جوفنيل: هل صحيح ما شاع أنه يهتم كما اهتمت اللجنة في روما بمسألة النقد التى أحدثت استياء في سورية.

فأجاب المسيو دى جوفنيل: إن هذه المسألة موضوع اهتمامه وأنه عمل كثيرا لإدخال حرية النقد وأن جميع أنواع النقد تستعمل في سورية الآن، وفضلا عن ذلك ففي النية إحداث نقد جديد وهو الآن موضوع البحث.

وقال الرئيس إنه إذا لم تكن قد بقيت أسئلة توجه إلى المندوب السامى فقد حان الوقت لتقديم الشكر إليه ويجب أن يعلم وهو خبير بشئون جمعية الأمم أن اللجنة لا ترغب بتاتا في إحداث مصاعب للدولة المنتدبة، ولكنها تعد مهمتها مهمة جدية وهو يعرف جيدا بلدان الشرق الأدنى معرفة شخصية فلا يدهشه ما يلاقية مسيو دى جوفنيل من المصاعب.

فشكر المسيو دى جوفنيل للرئيس واللجنة إصغاهما إلى بياناته، وقد استطاع ان

يظهر صعوبة مهمته التي لا تحتوى فى الواقع إلا الصعوبات. وسعى إلى تنوير اللجنة أعظم تنوير ممكن. لأنه لابد من التعاون بين الدولة المنتدبة ولجنة الانتدابات وهو تحت تصرف اللجنة ويحترمها احتراماً عظيماً. وقد أعطاها أيضاً على أعظم ما يمكن من الصراحة جواباً على الأسئلة التى سئلت فهو يظهر كل امتنانه لما شهدته من الإصغاء والعطف.

بين الوفد السورى ودى جوفنيل

واتصل الوفد السورى مدة إقامته فى جنيف بالمسيو دى جوفنيل، واجتمعا اجتماعات خاصة للبحث فى القضية السورية وإيجاد حل لها، سيما وقد سبقت ذلك بوادر بدرت من بعض دوائر باريس العليا تنم عن الرغبة فى وضع حل للمشكلات العارضة بطريق التفاهم والاتفاق.

وانتهت تلك الاجتماعات بسماع الحكومة الفرنسية للوفد بالسفر إلى باريس فذهب إليها فى شهر يوليو واجتمع بالأمر ميشيل لطف الله رئيس اللجنة التنفيذية واشترك الجميع فى المساعي ودارت بين الوفد وأشخاص مسئولين من الفرنسيين مباحثات عديدة استغرقت وقتاً غير قصير طلب الوفد فى أثناءها تعليمات من اللجنة فكتبت إلى جميع زعماء الحركة الوطنية وسألهم رأيهم فى الحل الذى يرونه، وانتهت إلى وضع برنامج عام وافق الجميع عليه وأرسل إلى الوفد ليكون قاعدة لمفاوضاته مع الفرنسيين وهذا نصه:

١ - يشترط بادئ ذي بدء أن تعترف الحكومة الفرنسية باستقلال البلاد التام وبحقها فى التمثيل الخارجى، وتؤلف حكومة وطنية بالاتفاق مع زعماء الثورة وتوفيق حالة الحرب ثم يشرع بانتخاب المجلس التأسيسى انتخاباً حراً مباشراً بالاقتراع العام ليتولى سن الدستور وتعيين شكل الحكومة والدولة على أساس السيادة القومية (على أن لا تجرى فى غضون الانتخابات حركات عسكرية لا من الخارج ولا من الداخل) وأما الانتخابات الحالية فإنها تلغى بطبيعة الحال.

٢ - تحويل الانتداب إلى معاهدة تعقد بين فرنسا وسورية المستقلة لمدة ١٥ سنة تعين فيها الحقوق والواجبات والعلائق المتقابلة بين الأمتين على مثال المعاهدة المعقودة بين بريطانيا والعراق. مع مراعاة الفروق بين البلادين ورقى السوريين، ولا تكون هذه

المعاهدة نافذة الا بعد تصديقها من البرلمان السوري ومجلس النواب الفرنسي ويحتفظ فيها لفرنسا بموقع خاص وأرجحية فى المشروعات الاقتصادية - على شرط عدم الاخلال بالسيادة القومية، وهذه المعاهدة تسجل لدى جمعية الأمم التى تضمن تنفيذها .

٣ - تحقيق الوحدة السورية بما فيها لواء طرابلس الشام وأقضية عكار وحصن الأكراد وبلبك التى هى جزء من الوحدة بطبيعة الحال. أما بقية البلاد التى ضمت إلى لبنان فيستثنى أهلها بتقرير مصيرهم .

٤ - توحيد النظام القضائى على أساس السيادة القومية بصورة تصون حقوق الوطنيين وأجانب معا .

٥ - إدخال سورية فى جمعية الأمم .

٦ - تأليف جيش وطنى فى مدة ثلاث سنين بحيث تتمكن القوات الفرنسية من الجلاء التدريجى عن البلاد ويتم الجلاء التام فى خلال هذه المدة .

٧ - إصلاح النظام النقدى وإعادة العملة على الأساس الذهبى حالا فى كافة البلاد السورية واللبنانية وإلغاء امتياز البنك السورى وضمان أوراق النقد السورى المتداولة أو تبديلها .

٨ - العفو العام عن جميع أصحاب الجرائم السياسية بدون قيد ولا شرط وبدون الاحتفاظ بالحق الشخصى بطبيعة الحال .

٩ - إلغاء الغرامات الحربية بتمامها مع إعادة كل ما أخذ حتى الآن بهذا الاسم . سواء أكان فى دمشق أم فى غيرها من المدن والقرى .

١٠ - تعويض منكوبى الثورة .

ولم تنتج تلك المفاوضات النتيجة المرجوة منها فبعد ما كاد الاتفاق يتم على جميع الشئون الجوهرية تغلب أنصار البطش والإرهاب فى سورية على دعاة التفاهم والوفاق فأبلغت وزارة الخارجية الوفد أن أمر البت فى الشروط التى تم الاتفاق عليها قد أرجئ ريثما يسافر المسيو بونسو المندوب السامى الجديد^(١) . ويقوم بتحقيق دقيق هنا لك وبعد عودته تبلغ الحكومة الفرنسية الوفد ما يستقر عليه قرارها . فأدرك (الوفد) انها تريد وقف

المفاوضات إن لم يكن قطعها وأنه لم يبق له عمل في باريس فسافر إلى جنيف وقدم إلى جمعية الأمم بياناً بمساعيه في باريس.

السلطة الفرنسية في دمشق والمفاوضات

وحقيقة ما حدث أنه كبر على رجال الطغيان الاستعماري في سورية أن تدور مفاوضات بين الوفد السوري والحكومة الفرنسية وأن تعترف حكومة باريس بهيئة وطنية وعدوا ذلك ذلاً وخزياً لفرنسا يورثها العار إلى الأبد، واستعانوا ببعض كبار الاستعماريين في باريس لحمل وزارة الخارجية على قطع كل صلة بالوفد، وقالوا إنهم لا يقرون أى مشروع يتم الاتفاق عليه بينها وبينه ولا ينفذونه مهما كانت الظروف والاعتبارات فنزلت الوزارة على رأيهم وكان ما كان من وقف المفاوضات وسفر الوفد إلى جنيف.

ولم يكتف هؤلاء بذلك بل نشروا في دمشق في أواسط شهر أغسطس سنة ١٩٢٦ البلاغ الرسمي الآتى:

«شاعت إشاعات بأن مفاوضات دارت في باريس تتعلق بحوادث سورية الحالية فليكن يعلم كل إنسان أنه لا يمكن عمل مفاوضة في باريس لإعادة السلم الداخلى إلا بعد انتهاء الثورة واستسلام الثائرين.

«إن الأوامر الواردة من الحكومة الفرنسية تقضى بالسير بحزم لإرجاع الأمن إلى البلاد. وما لم تدرك هذه النتيجة فمن العبث التفكير بأقل مفاوضة».

ولما اطلع الوفد السوري في جنيف على هذا البلاغ أرسل إلى الصحف المصرية يوم ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٦ البلاغ الآتى:

اطلعنا في بعض جرائد سورية على بيان نشرته السلطة المحتلة هناك متضمناً تكذيب الخبر الذي تناقلته الجرائد بوقوع مفاوضات صلحية بيننا وبين الحكومة الفرنسية في باريس.

فهذا التكذيب لا يقوى سمعة السلطة المشار إليها في تحرى الصحة والصدق والحقيقة إن الوفد السوري لم يكن ليذهب إلى باريس من تلقاء نفسه ولا يقدر فعلاً أن يذهب إلى باريس إلا بإشارة رسمية. وإذا كانت المفاوضات الصلحية التي

١ - عين المسيو بونسو مندوباً سامياً لفرنسا في سوريا يوم ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٦ خلفاً للسيو جوفنيل ولم يقلد منصبه إلا يوم ١١ أكتوبر من السنة نفسها.

استمرت على عدة جلسات لم تسفر عن اتفاق نهائى فلم يكن الوفد السورى هو المسئول عن هذه الحالة، بل وقوف المفاوضات إنما نشأ عن اختلاف آراء ذوى الحل والعقد من الفرنسيين أنفسهم.

وعليه نشفع هذا التكذيب بتكذيب آخر، وهو أنه لا أثر من الصحة لما ذكرته بعض الجرائد الباريسية من وقوع خلاف بين أعضاء الوفد بعضهم مع بعض أو بين الوفد وجلالة الملك فيصل الذى لم يتدخل فى هذه المفاوضات، وأنه لا صحة أيضاً لوضع مسألة العرش السورى موضع المناقشة إذ كان تعيين شكل الحكومة المستقبلية منذ اليوم أمراً مبتسراً وهو على كل حال منوط بإرادة الأمة السورية التى بالبداهة لا تبحث فيه قبل الحصول على تمام استقلالها.

الميثاق الوطنى وكيف وضع

تلقى المجاهدون السوريون فى أواخر شهر يونيو سنة ١٩٢٦ وبعد نزولهم فى الأزرق نبأ من بغداد بأن جلالة الملك فيصل عزم على السفر إلى أوروبا، وأنه اختار طريق الصحراء للاجتماع بزعماء الثورة وللوقوف على آرائهم وأنه ينوى التدخل لحل القضية صلحا بين الثوار وفرنسا إذا استطاع، وأنه يود أن يتفق الثوار على برنامج معين يقدم إلى جلالته ليعمل على تحقيقه.

وعقد الدكتور شهبندر وحسن الحكيم وسعيد حيدر اجتماعات فى الأزرق أتموا فيها وضع الميثاق الوطنى وفى ٢٧ يونيو أرسل الدكتور نص الميثاق إلى سلطان باشا وأبلغه ما وقع فوافق عليه وأقره وهذا نصه:

١- اعتراف الحكومة الفرنسية باستقلال سورية التام وبحقها فى التمثيل الخارجى وتأليف حكومة وطنية بالاتفاق مع زعماء الثورة ثم يشرع فى انتخاب المجلس التأسيسى انتخاباً مباشراً بالاقتراع العام فيتولى سن الدستور وتقرير شكل الحكم على أساس السادة القومية.

٢- تحويل الانتداب الى معاهدة تعقد بين فرنسا وسورية المستقلة لمدة ١٥ سنة تعين فيها الحقوق والواجبات والعلاقات المتقابلة بين الأمتين على مثال المعاهدة المعقودة بين بريطانيا والعراق مع مراعاة الفروق بين البلدين ورقى السوريين ولا تكون هذه

- المعاهدة نافذة إلا بعد تصديقها من البرلمان السوري ومجلس النواب الفرنسي ويحتفظ فيها لفرنسا بموقع خاص وأرجحية في المشروعات الاقتصادية على شرط عدم الاختلال بالسيادة القومية. وهذه المعاهدة تسجل لدى جمعية الأمم وتضمن تنفيذها.
- ٣ - تحقيق الوحدة السورية بما فيها لواء طرابلس الشام وأقضية عكار وحصن الأكراد وبلبك التي هي جزء من الوحدة بطبيعة الحال. أما بقية البلاد التي ضمت إلى لبنان فيستفتى أهلها في تقرير مصيرهم.
- ٤ - توحيد النظام القضائي على قاعدة السيادة القومية بصورة تصون حقوق الوطنيين والأجانب معا.
- ٥ - دخول سورية في جمعية الأمم.
- ٦ - تأليف جيش وطني في خلال ثلاث سنوات بحيث تتمكن القوات الفرنسية من الجلاء التدريجي عن البلاد على أن يتم الجلاء التام في هذه المدة.
- ٧ - إصلاح نظام النقد وإعادة العملة على أساس الذهب وإلغاء امتيازات البنك السوري وضمان أوراق النقد السوري المتداولة أو تبديلها.
- ٨ - العفو العام عن جميع أصحاب الجرائم السياسية بدون قيد ولا شرط وبدون الاحتفاظ بالحق الشخصي المضمون بطبيعة الحال.
- ٩ - إلغاء الغرامات الحربية كلها مع إعادة ما أخذ حتى الآن بهذا الاسم، سواء كان في دمشق أم في غيرها من المدن.
- ١٠ - التعويض على منكوبي الثورة.

بين الملك فيصل والزعماء

وفي صباح الجمعة ٢ يوليو سنة ١٩٢٦ كان الدكتور شهبندر على طريق بغداد إلى الجنوب من القباسة ومعه سلامة الأطرش والأمير حسن الأطرش وتزيه المؤيد العظم ويوسف العيسمي ومتعب الأطرش وعلى زوقان الأطرش وغيرهم وبعد انتظار ساعة أطل الملك من سيارته فانحدرت الدموع وكان لقاء مؤثرا ثم عقدت جلسة اشترك فيها زعماء

الثورة الحاضرون والذين كانوا مع الملك وهم رستم حيدر وناجي السويدي وتحسين قدرى وسلموا الميثاق إلى جلالتهم فأطراه وقال انه معمول بحنكة سياسية لأخذ الفرنسيين بحجتهم. ووضع زعماء الثورة باقتراح الدكتور شهيندر مضبطه وكلوا فيها جلالة الملك فيصل للمفاوضة باسمهم وانتدبوا الأمير ميشيل لطف الله رئيس اللجنة التنفيذية والوفد السوري في أوروبا ونجيب شقير السكرتير العام للجنة التنفيذية وسعيد حيدر للاشتراك مع جلالتهم في المفاوضات وهذا نص المضبطة التي وضعوها يوم ٢٢ يوليو:

«لما كان صاحب الجلالة الملك فيصل سيمر في طريقة إلى ديار الغرب بفرنسا وسيجتمع فيها بكبار الرجال الفرنسيين المسؤولين ويفاوضهم في القضية السورية عاملاً للوصول إلى حل نافع يحقق آمال الوطنيين السوريين فحبا للمنفعة والمصلحة العامة رأينا أن نرفق جلالتهم بأناس من ذوي الاطلاع على شئون البلاد وأمانى أبنائها الناهضين ليكونوا على صلة دائمة بجلالتهم بصورة سرية أثناء هذه المفاوضات وقد كتبنا إلى جلالتهم اننا كلفنا سعادتكم لتقوموا بهذه المهمة على اساس الميثاق الوطنى الذى نقدم نسخة منه إلى اللجنة التنفيذية ونسخة إلى زميلكم إحسان الجابرى».

وأرسلوا إلى جلالة الملك الكتاب الآتى:

«الى أعتاب صاحب الجلالة الهاشمية ملك العراق المعظم. بعد أن نرفع إلى مقامكم العالى واجب الاحترام نقول إننا عرضنا على مقامكم العالى بتاريخ ٢٢ منه أسماء المفوضين الأربعة وهم الأمير ميشيل لطف الله والأمير شكيب أرسلان ونجيب شقير وسعيد حيدر والآن نعرض أننا كلفنا الأمير ميشيل والأمير شكيب ليكونا على اتصال دائم بجلالتكم أثناء المفاوضات السرية فى القضية السورية وحلها على قاعدة الميثاق الوطنى الذى قدمنا إلى جلالتكم نسخة منه ونرجو الله أن يوفق جلالتكم إلى رفع شأن الناطقين بالضاد ويديمكم للنهضة العربية عونا منه وكرما».

الوفد يستغيث بجمعية الأمم

وعقدت جمعية الأمم اجتماعها السنوى العام فى أوائل شهر سبتمبر سنة ١٩٢٦ فقدم لها الوفد الاستغاثة الآتية:

حضرة صاحب السعادة رئيس الاجتماع السابع لجمعية الأمم.

كان لنا الشرف نحن الموقعين على هذا مندوبى المؤتمر السورى الفلسطينى وأحزاب استقلال سورية أن بسطنا فى مذكرتنا المؤرخة فى ٧ يونيو سنة ١٩٢٦ لمجلس جمعية الأمم واللجنة الانتدابيات الدائمة فى الوقت عينه حالة بلادنا الباعثة على الألم والحزن، طالبين منهما أن يتدخلا بنفوذهما السامى لأجل إعادة الأمور إلى مجراها الطبيعى فى سورية.

وقد قلنا فى تلك المذكرة إن المواطنين السوريين عملا بنصائح ومشورات لجنة الانتدابيات فى الجلسة التى عقدتها فى روما ونوهت فيها بمزايا الاتفاق المباشر مع فرنسا أخذوا يبذلون المساعى عند السلطات الفرنسية للبحث عن وسيلة للاتفاق وحمل الحكومة الفرنسية على التسليم بمشروعية الأمانى السورية وأن تلك المساعى لم تجد نفعا لأن الحكومة الفرنسية صرحت بلسان مندوبيها المسؤولين بأنها تبغى مواصلة الحرب إلى أن يخضع السوريون من غير شرط ولا قيد.

والظاهر أن الدولة المنتدبة اعتقدت أن فى استطاعتها التوصل إلى تهدئة البلاد تماما بقوة السلاح، وسياستها برمتها مبنية على هذه الفكرة - ونعنى بها فكرة اخضاع سورية بالقوة.

ومما يجب ذكره هنا انه رعى من الدم التى لا يفتا يهرق منذ ١٥ شهرا وزعما من الحملات العسكرية التى يتوالى توجيهها إلى سورية لاتزال البلاغات الرسمية الفرنسية تصر على وصف المعارك الدائرة فى البلاد المعهود فى أمرها إلى جمعية الأمم انها ليست إلا تدابير بوليسية بسيطة ولا تفتأ تؤكد بأن الهدوء قد أستتب تماما وليس لهذه الدعوى ظل من الصحة بدليل الحقائق الواقعة التى تنطق بافصح بيان بما ينفيها.

وعندنا إن هذه الطريقة التى جرت عليها فرنسا تناقض الغرض الإنسانى الذى تسعى إليه جمعية الأمم.

فأمام خطور الحالة التى تتفاقم يوما فيوما رأينا أن نتبع إلى النهاية نصائح مجلس الجمعية، وأردنا أن ننسى الأربعة عشر ألف قتيل (انظر التقرير المقدم إلى السكرتارية العامة فى يونيو سنة ١٩٢٦) والضحايا الأبرياء من النساء والأطفال وتدمير المدن

التاريخية والقرى الزاهرة، فسافرنا في شهر يوليو سنة ١٩٢٦ إلى باريس ولبثنا فيها أربعين يوماً نبذل أقصى ما عندنا من المجهودات لكي نتوصل مع ولاية الأمور الفرنسيين إلى اتفاق يضع حدا لهذه الحالة السيئة.

وقد اجتمعنا مرارا عديدة بصاحب السعادة المسيودي جوفنيل المندوب السامي فأظهر هذه المرة من روح المسالة مالا يسعنا إلا نذكره بالحمد والثناء ولكن حين أوشكنا أن نصل إلى اتفاق تام وقعت أمور غامضة لا يد لنا فيها وكان من جرائها أن وقفت المفاوضات بغتة وعندئذ بذلنا مساعي شديدة لاستئناف المحادثة بقصد الوصول إلى اتفاق يرضى الفريقين عملا برأي لجنة الانتدابات فذهبت مساعينا أدراج الرياح، واضطررنا إلى العودة إلى جنيف لاجئين إلى عدل جمعية الأمم وإنصافها لنبسط المجهودات التي بذلناها وفقا للرغبة التي أعربت عنها.

وإذا كان قد ظهر لنا ما نذكره بالدهشة والألم وهو تلك الأصوات التي ارتفعت مؤخرا في مجلس جمعية الأمم للقضاء على ذلك التصرف المحمود الذي أظهرته لجنة الانتدابات الدائمة حين اقترحت أن تسمع اقوال مندوبي الشعوب ذات الشأن فان صدورنا لاتزال عامرة بالأمل بأن مجلس جمعية الأمم لا يحيد عن مهمته المقدسة وأن الحجة التي كثيرا ما لاكتها الأسنة بوجود دسائس خيالية لا تثنيه عن إتمام الواجب عليه للعدالة والإنسانية.

وقد كان لنا الشرف أن صرخنا في جميع عرائضنا السابقة تقريبا في مذكراتنا التي قدمناها إلى المجلس وإلى الجمعية العمومية وإلى لجنة الانتدابات الدائمة بأن من أهم أسباب الهياج الحالي في سورية سياسية الاستعمار التي تتجلى بأعمال العنف والشدة وإحداث الفرقة بين طوائف الأهليين والقضاء على كل حرية، فعلى هذه الأمور الثلاثة تتكى السلطات المحتلة لتأييد سلطاتها، ومن البراهين القاطعة على هذه السياسة إدارة البلاد بالإرهاب وتقسيم سورية إلى أربع دويلات وضم أراضى إحدى هذه الدويلات إلى الأخرى من غير رغبة سكانها الذين لا يفتأون يحتجون على ذلك، كما يؤخذ من تلغراف مؤرخ في ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٦ قدمناه إلى السكرتيرية العامة وهذا نصه:

«نحن الموقعين على هذا التجار وأصحاب الأملاك والمحامين والأطباء والمهندسين الممثلين للرأى العام في البلاد التي ضمت إلى لبنان من دون رضا سكانها ننتهز فرصة اجتماع مجلس جمعية الأمم فنكرر احتجاجاتنا على إلحاق بلادنا بلبنان بناء على

مايسمونه قانونا أساسيا سن من غير اشتراكنا وعلى غير إرادة الأهليين. بدليل أن النواب عنا أبوا الموافقة عليه في جلسة مجلس النواب اللبناني التي عقدت في ١٩ مايو ونطالب بالوحدة السورية على أساس السيادة القومية ونرجو أن تتدخل جمعية الأمم تدخلا فعليا توصلنا إلى حل المسألة السورية حلا عادلا طبقا لمبدأ الحق وأمانى السكان الاجتماعية». وقد أرسل هذا التلغراف من فلسطين لتعذر إرساله من الأراضي المشمولة بالانتداب الفرنسي.

ولاشك في أن إرادة أهالى البلاد لم تظهر حتى الآن بأجلى من مظهرها في هذا التلغراف، ومنه يرى أن قانون البلاد الأساسى الذى كان ينبغى أن يصدر عن هذه الإرادة وأن يكون من عملها وحدها طبقا لروح المادة (٢٢) من عهد جمعية الأمم ومبادئ القانون العام الحديث وضعته السلطات الفرنسية بمحض إرادتها، وهى تحاول أن تفرضه على الأهليين بالتدليس والخداع أو بما يشبه ذلك.

إن السلطات المشار اليها لا تروم أن تتصل بممثلى أغلبية الشعب ولا تزال تعدهم أعداء فرنسا - لا لسبب إلا لأنهم يطالبون بحقوق بلادهم المشروعة وهى لاتريد أن تفهم أن الأهليين ما قاموا قومتهم إلا مدفعوعين بالياس بعد ما تبين لهم أن السلطات الفرنسية انكرت مبادئ جمعية الأمم وحقوق الأمة المشروعة جدا، وبعد ما رأوا أن مطالبهم الحققة قد ضرب بها عرض الحائط.

فبعد كل هذا يتعذر علينا أن نصدق أن جمعية الأمم التى تجتهد فى أن تقوم بتبعانها الأدبية تأبى بعد ١٥ شهرا انقضت فى القتل والتخريب أن تتوسط فى انقاذ بلادنا من طائلة الخراب التام ووضع حد لحالة يخشى أن تكدر صفوف الأمن فى الشرق الأدنى.

إن جمعية الأمم هى الحكم المكلف إصدار حكمه فى الاختلافات القائمة بين الدولة المنتدبة وأهالى البلاد المشمولة بهذا الانتداب.

وإننا نرى بالنظر إلى خطورة الحالة، ولأجل أن تتمكن جمعية الأمم من تكوين رأى نهائى قاطع عن الحالة فى سورية أن يعمل تحقيق، ونظن أن الدولة المنتدبة لا يسعها أن تعارض فى مثل هذا التحقيق إلا إذا خشيت أن يفصح نور الفحص أعمالها فإذا أرسلت جمعية الأمم إلى سورية بعثة لجمع المعلومات عن حقيقة الحالة وحقيقة أمانى الأمة فإنها

لاتكون بذلك إلا عاملة بروح عهد الجمعية. ولا شك أن سلطة الإشراف التي لها قانونا ستمكنها إذا استعملت حق الاستعمال من تكوين رأى صحيح عن حالة يآلم لها ضمير كل رجل متمدن.

ونحن نعترف أن رأى الجمعية لم يؤخذ فى صحة الانتدابات من الوجهة القانونية ولا فى طريقة توزيعها ولا فى إبرامها ولكننا نعلم أن سلطة الجمعية الأدبية السامية تجعل من الميسور لها أن تطلب أن لاتسفك الدماء باسمها وبهذا الروح نتقدم بعريضتنا إليكم أنتم الذين تمثلون أسمى مظاهر الضمير البشرى على وجه العالم المتمدن ونطلب العدل لبلادنا التعسة أملين أن تظلوا أماناء فى خدمة العدالة والحرية اللتين هما غرض الشعوب الأسمى وأن تتفضلوا بإعارة ملتسنا ما هو جدير به من العناية بعد ما طال اصطبارنا.

وتفضلوا ياسعادة الرئيس ويا حضرات الأعضاء بقبول فائق احترامنا.

الوفد والمؤتمر الراديكالى الفرنسى

وعقد فى فرنسا فى شهر اكتوبر سنة ١٩٢٦ مؤتمران مهمان أولهما مؤتمر الحزب الراديكالى الاشتراكى، والثانى مؤتمر جمعية حقوق الإنسان، وكانت مسألة سورية مبنية فى برنامج المؤتمرين فقدم الوفد السورى إلى كل منهما مطالب لا تخرج فى حملتها عن فحوى البرنامج المتقدم الذكر. وقد أظهر أعضاء المؤتمرين رغبتهم فى وضع حل للمسألة السورية على أساس التفاهم والتسامح ووضع أمانى السوريين الوطنية موضع الاعتبار وقابل كل منهما البرنامج الذى قدم إليه بالارتياح وعده دليلا من الجانب السورى على الرغبة الأكيدة فى التفاهم.

الوفد يحتج إلى جمعية الأمم

وعلم الوفد السورى أن مجلس جمعية الأمم قرر فى خلال اجتماعه الأخير إهمال فرنسا ستة أشهر أخرى لتقديم مشروع دستور سورية فأرسل إلى السكرتير العام لجمعية الأمم الاحتجاج الآتى:

جنيف فى ٢ اكتوبر سنة ١٩٢٦.

سعادة السكرتير العام لجمعية الأمم.

نتشرف بأن نرفع إليكم مايتى.

علمنا أن مجلس جمعية الأمم الذى كان يجب أن يتلقى فى أثناء اجتماعه الحالى مشروع دستور لسورية ولبنان ومكاتبه تتعلق باتفاق كان ينبغى أن يوضع بين فرنسا والشعب السورى عملاً بنصائح لجنة الانتدابات قد أمهل ممثل فرنسا ستة أشهر أخرى لى يسمح للحكومة الفرنسية باستشارة المجالس المحلية.

فنتشرف بأن نلفت أنظار جمعية الأمم إلى أن هذه المهمة الجديدة ستجر ويلات جديدة على سورية التى تنتظر ببسالة وشمم منذ سنين عديدة ان ترى عدالة وإنصافاً من هذا المجتمع الدولى.

إن هذه هى المهلة الثالثة التى تطلبها فرنسا من جمعية الأمم. ولكنها لا تريد منها أن تسعى إلى إيجاد حل يتفق مع مطالب للشعب السورى، بل أن تنتهز فرصة أخرى كما فعلت حتى الآن لى تبيد بالحديد والنار كل سعى للحرية والاستقلال اللذين عدتهما جمعية الأمم نفسها من أسس عهدها وأعمالها النافعة.

فنحن نعتقد واليأس ملء نفوسنا أن الواجب يقضى علينا بأن نحتج على تأخير حل هذه المسألة مرة أخرى، ولم نعد نعلم متى تريد جمعية الأمم أن تتدخل لصيانة البلاد الموضوعية تحت حراستها لى تضع حداً نهائياً للمذابح التى ترتكب باسمها كل يوم.

ونتشرف بإحضرة السكرتير العام بأن إليكم وافر احترامنا.

مؤتمر بيروت وتصريح بونسو

بلغ المسيو بونسو المندوب السامي الجديد بيروت يوم ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٦ قادما من باريس فأذاع على أثر وصوله أنه سيعنى بدراسة الحالة عن كثب، وأنه لن يقوم بعمل من الأعمال قبل أن يتم دراسته ويحيط بالموقف إحاطة تامة.

ولم يطل الإقامة في بيروت بل غادرها إلى دمشق ثم قصد جبل الدروز ومنه عاد إلى حلب فدير الزور فبيروت، وعاد إلى دمشق ثانية للوقوف على طلبات الأهالي ورغائبهم، وكان الدمشقيون قد إستعدوا لهذا الأمر من قبل فألفوا وفدا منهم زاره يوم ١٧ ديسمبر وسلمه الطلبات الآتية:

- ١- إسدال ستار على الماضي والتعامل على أساس روح معاهدة لوكارنو ٢ - دعوة جمعية تأسيسية تسن الدستور على أساس السيادة القومية ٣ - تحويل الانتداب إلى معاهدة تعقد بين الحكومة الوطنية والدولة المنتدبة لمدة ثلاثين سنة ٤ - تحقيق الوحدة السورية ٥ - توحيد النظام القضائي على قاعدة السيادة القومية ٦ - تأليف جيش وطني ٧ - إدخال سورية في جمعية الأمم وتخويلها حق التمثيل الخارجي ٨ - إعلان عفو عام ٩ - إيجاد طريقة للتعويض على المنكوبين.

ووضع أهل حماه أيضا مطالب يمثل ماتقدم وحذا حذوهم أهل حمص وأهل دير الزور وسلمت إليه الطلبات في دمشق، ولما زار حلب سلمه أهلها طلبات تتفق في روحها ومعناها مع طلبات المدن الأخرى، فقال لوفدهم إن المعاهدة التي ستعقد بين سورية وفرنسا ستكون شبيهة بالمعاهدة العراقية ومر باللائقية فقابله وفد يمثل مسلميها وقدم له نفس الطلبات التي قدمتها المدن السورية الأخرى.

واستقبل المسيو بونسو رؤساء الطوائف وزعماءها في بيروت وطلب إلى كل واحد منهم ان يضع تقريرا مفصلا عما يرى الأخذ به من تدابير لمعالجة الحالة فأجيب إلى طلبه.

اللجنة التنفيذية والوفد والمسيو بونسو

وما كاد يستقر به المقام فى سورية ويبدأ دراسته حتى أرسلت إليه اللجنة التنفيذية يوم ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٦ الكتاب الآتى تأكيداً لرغبتها التى أظهرتها مراراً فى الوصول إلى تفاهم مع فرنسا ونزولاً على إرادة جمعية الأمم ونصائحها قالت:

«ياصاحب السعادة

«لم تنقطع اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني منذ أوائل القتال الذى خضب سورية بالدماء - واشتهرت أسبابه لدى الخاص والعام - عن بذل مساعيها لإعادة السلام على أسس توفق بين أمانينا الوطنية ومصالح فرنسا الحقيقية.

«هذه الفكرة هى التى كانت رائداً لنا فى محادثاتنا الأولى مع المسيو دى جوفنيل فى القاهرة فى شهر يوليو سنة ١٩٢٦ وكان يرجى أن تنتهى هذه المفاوضات بسرعة ولكنها توقفت لأسباب لا دخل لنا فيها، ولكى يستطيع المندوب السامى الجديد أن يقف بنفسه على حقيقة الحالة فى سورية فنحن نرجو من سعادتكم الآن أن تبلغونا إذا كنتم ترون أن الوقت قد حان لاستئناف المفاوضات وللسعى بالاشتراك معكم وبروح الوفاق والتعاون الخالص لإيجاد حل يفضى إلى حسم النزاع وإعادة السلام إلى البلاد ووضع علاقات بين فرنسا وسورية مؤسسة على الثقة المتبادلة وصيانة أمانى أمتنا الشرعية ومصالح فرنسا الحقيقية.

«فإذا كنتم توافقون على هذا الاقتراح الصادر عن إخلاص وتنزه عن الغرض فنحن مستعدون لاستئناف المحادثات بالطريقة والشكل اللذين ترونهما مفيديين».

ولم تتلق اللجنة رداً من المسيو بونسو على كتابها هذا ولم يطل نفسه الإقامة فى سورية بل غادرها إلى فرنسا فى أوائل شهر فبراير سنة ١٩٢٧ يحمل التقارير والطلبات التى قدمت إليه لمقابلة ولادة الأمور وإطلاعهم على نتائج بحثه وللاتفاق على الخطة التى يسير عليها.

ووصل فى شهر مارس سنة ١٩٢٧ إلى جنيف لشهود اجتماع مجلس جمعية الأمم فاتصل بالوفد السوري، وعلم الوفد أن بعض المقامات المسئولة فى فرنسا ترغب فى استئناف المفاوضات التى توقفت فى شهر أغسطس الماضى وتود أن كون الجانب السوري هو البادئ علنا بإبداء الرغبة فى التفاهم، وذلك أمام مجلس جمعية الأمم على أن تقابل كل

إشارة تبدو من الجانب السوري في هذا الصدد بمثلها وأفضل منها . فأرسل كتابا إلى
مجلس جمعية الأمم هذا نصه

جنيف في ٨ مارس سنة ١٩٢٧

الى سعادة رئيس مجلس جمعة الأمم

ياصاحب السعادة

علمنا نحن الموقعين على هذا مندوبى اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني أن
الحكومة الفرنسية شارعة فى عرض مشروع للمشكلة السورية على جمعية الأمم فننتهز
هذه الفرصة لنصرح مرة أخرى برغبتنا الأكيدة الصادقة فى إقرار العلاقات بين فرنسا
وسورية على أساس الولاء والوفاق ونرى أن الواجب يقضى علينا بإزاء ذلك بأن نصرح
جهارا أننا لما كنا لم نقصد قط إلى غرض شخصى ولم نعمل إلا لنيل حرية سورية
واستقلالها فلا نجد أى مانع يمنعنا عن الموافقة على كل حل ينطبق على أمانى الأمة
السورية، ونحن نأمل أن تتغلب روح الحكومة الفرنسية والشعب الفرنسي الحرة على
جميع المصاعب المتراكمة فى سبيل الوفاق.

مذكرة فرنسية عن القضية السورية

وقصد الوفد باريس على أثر تقديم هذا الكتاب، وبعد رجوع المسيو بونسو إليها وقضى
فيها أياما لم تدر فى خلالها مفاوضات معه فعاد إلى جنيف بعد ماتبين أن الفرنسيين لا
يميلون إلى الاتفاق معه ولا إلى إجابة شئ من مطالب البلاد وأن الخطة الجديدة تقوم على
تعليل السوريين بالآمال وعلى قمع كل حركة بالقوة يؤيد ذلك ماجاء فى مذكرة فرنسية
وضعت ونشرت فى شهر فبراير سنة ١٩٢٧ وهذا تعريبها:

إن حوادث سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ كانت ثقيلة الوطأة على سورية وعلى فرنسا على
السواء ويظهر أن معظم الأحزاب السياسية السورية اليوم أخذت تدرك أن النظام والسلام
ضروريان لتقديم البلاد ويسرها، ومما يسر ذكره ان شهوة المطامع السياسية خفت وحلت
محلها الرغبة البادية فى كل مكان فى تعاون فرنسا وسورية.

فالفُرصة سانحة إذن لاتفاق الأحزاب السورية على برنامج يشمل الحد الأدنى للمطالب

التي يمكن قبولها من جانبهم أو من جانب فرنسا وحول هذا البرنامج يؤلف نوع من الاتحاد لإسداء أعظم مايمكن إسدائه من الخير للشعب السوري.

وليس هناك تناقض ما بين هذا النوع من التهادن السياسي واحتفاظ كل حزب من هذه الأحزاب بغاية وطنية لايفكر أحد في معارضتها ومكافحتها.

وتكون القاعدة الأساسية لهذا البرنامج قبول الانتداب الفرنسي بإخلاص وولاء على أن ينفذ هذا الانتداب كما تصوره مؤتمر السلام وحدته جمعية الأمم.

إن الانتداب مطابق لفكرة الاستقلال الوطني لأنه السبيل الموصل إلى هذا الاستقلال وهذا هو شعور المنتدبين الذين تقوم مهمتهم الأصلية على تنظيم السيادة القومية السورية ولبنان.

وغنى عن البيان أن تنظيم الحريات للسوريين وتهيئة أسبابها بتعاون صريح بين المنتدبين والمشمولين بالانتداب هو المادة الأولى من البرنامج السياسي الذي يجب أن يلتف حوله جميع العقلاء وذوى النيات الحسنة.

ورب قائل يقول: وفي أى حدود جغرافية يزاول هذا العمل؟ والجواب على ذلك هو أن لبنان والمقاطعات التي تؤلف سورية لا تتمنى إلا الاشتراك في الحياة ولا يسع فرنسا إلا أن تحترم هذه الرغبة. ولذلك سيظل لبنان مستقلا عن جيرانه أما حدوده فتحدد نهائيا باتفاق مع هؤلاء الجيران. وإذا تعذر الاتفاق فيحال الأمر إلى التحكيم ويجب أن يذعن الجميع لقراره.

وأما الاستقلال الإداري للمقاطعات فيجب الاحتفاظ به كمسألة من مسائل النظام الداخلي. إذ لا يوجد سبب ما يحول دون حله طبقا لرغائب الشعب.

إن فرنسا المنتدبة لاتعد سورية كمستعمرة، ولا كبلاد مشمولة بالحماية. فهي تساعدنا لأن جمعية الأمم عهدت إليها في هذا الواجب الدولي الذي هو جم المتاعب، وأمنيته الوحيدة هي أن تقوم بالواجب عليها لأن العهد المقطوع واجب الاحترام وبذلك تجد عوضا أدبيا واقتصاديا مقابل ما بذلت من الرجال وما أنفقته من أموال مما يعترف به جميع المفكرين من السوريين.

وإن نتائج مثل هذه الخطة من جانب فرنسا يجب أن تظهر بأعمال تطابق الأمانى

الوطنية السورية. أى بالسير نحو الوحدة الوطنية بإنشاء نظام حكومى دستورى يطابق فكرة السواد الأعظم من المواطنين، ويقبلونه عن طيبة خاطر وتخفيض عدد الموظفين الفرنسيين إلى أدنى حد ممكن على أن يكونوا مستشارين فقط لا موظفين لهم حق التنفيذ، وإنشاء مليشيا وطنية بالتدريب بضباط من الفرنسيين يعهد إليها فى صون النظام فى الداخل ومراقبة الحدود.

وأما فيما يختص بالشئون الخارجية فإذا كان مفهوم الانتداب يجبر فرنسا على أن تمثل سورية سياسيا فإنها لا ترى مانعا يمنع من وجود موظفين سوريين يعملون بالاتفاق التام مع ممثلى الدولة المنتدبة للدفاع عن مصالح إخوانهم المقيمين فى الخارج رمزا للسيادة الوطنية.

إن قبول الأحزاب السورية لهذه القواعد العامة مع تنازلها عن آرائها فى الأمور الثانوية عن طيب خاطر يمكن سورية من أفنتاح عهد من السلام واليسر، ويسهل لها جلب الأموال الضرورية لأن هذه الأموال لا سبيل إليها إلا إذا كفل للمقرضين الضمان الوافى على ثبات الحالة السياسية.

وفى هذا باعث آخر يبعث الوطنيين السوريين على أن يقفوا حول برنامج وسط معتدل يظهر أن قبوله هو الطريقة الوحيدة المفيدة لتهيئة وسائل الاستقلال القومى التام الذى يطابق تحقيقه رغائب جميع الفرنسيين والسوريين على السواء.

تصريح المسيو بونسو

وعاد المسيو بونسو إلى بيروت فى أواسط شهر يونيو حاملا البرنامج الذى تم الاتفاق على تنفيذه فى هذه المرحلة، فنشرة رسميا يوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٢٧ وهذا نصه:

لقد تسنى مرارا عديدة للمفوض السامى فى خلال مدة إقامته فى فرنسا أن يوضح للحكومة الفرنسية وللجان الأمور الخارجية فى مجلسى الشيوخ والنواب نتائج التحقيق الذى قام به عن الحالة فى سورية ولبنان، وأن ينقل إليها بوجه خاص الأمانى التى بسطت لديه مدة إقامته الأولى وتجوله فى البلاد المشمولة بالانتداب.

وقد جرى له منذ عودته مفاوضات عديدة مع رؤساء الدولة أوضح خلالها آراء ومقاصد

الدولة المنتدبة وأبان لهم نقط الخطة الأساسية التي سيواصل أمر تحقيقها بالاتفاق مع الدول المشمول بالانتداب وهي:

أولاً - لما كانت فرنسا عملاً بمنطوق صك الانتداب (المادة الأولى) قد ألقى على عاتقها «أن تمهد السبيل لنمو سورية ولبنان نموا تدريجياً كدول مستقلة» وأن تحفظ الاستقلال الداخلى على قدر ما تسمح به الظروف فهي تستمر على إتمام المهمة المعهودة إليها من قبل جمعية الأمم ولا وجه للبحث فى إمكان عدولها عنها.

صفة هذه المهمة - أن تطبيق نص المادة الثانية والعشرين من معاهدة فرساي يظهر أنه ذو دقة خاصة فى الشرق. حيث الطوائف المختلفة التى تقيم فى أراضيها قد بلغت منذ زمن بعيد درجة من الرقى جعلها فى الصف الأول بين الدول الأكثر تطوراً فى الشرق الأدنى فالدولة المنتدبة مع تأييدها الأمن والسكينة وهما الركنان الأساسيان لكل تطور سياسى لم تغفل عن تحقيق أمنية هذه الطوائف غير أن تأويل هذه الأمانى صافى حتى الآن عراقيل لا يستهان بها نظراً لما بينها من التناقض الكثير.

وكان الاهتمام بتحقيق أمانى هذه الطوائف هى الفكرة المتواصلة التى أوحى بالسياسة الفرنسية ولم تزل الدولة المنتدبة ثابتة على هذه الخطة وموطدة النية على النزول عند هذه الأمانى مادامت ضمن دائرة النظام والسكينة، ومادامت لاتمس حقوق الأقليات التى أبدتها المعاهدات ولا تخالف ما تقتضيه المصالح العامة الكبرى للبلاد.

ثانياً - استمرار السياسة الفرنسية والقانون الأساسى - إن هذه السياسة التى حددها المسيو دى جوفنيل بوضوح نالت موافقة الحكومة الفرنسية وجمعية الأمم فوجب أن يفصح عنها بصراحة فى القانون الأساسى وهذه هى السياسة التى سيبقى المفوض السامى الجديد متمسكاً بها.

على أن النظام النهائى لبلاد الشرق المشمولة بالانتداب الفرنسى سيكون قبل كل شئ من وضع الذين يهمهم أمره، فالدول ضمن نظامها الحالى الذى هو ثمرة جهود ثمانى سنوات جديرة بأن تبحث فى شئون مصلحتها وفى إزالة المنازعات بعضها مع بعض. كما أنها جديرة بأن تعقد كل اتفاق جديد من شأنه أن يزيد التوفيق بين المصالح التى لم تكن فى وقت من الأوقات متفرقة ولا منفصلة، فالدولة المنتدبة ستبذل قصارى جهدها فى عقد اتفاق عام وستقوم بوظيفة الحكم فى ماقد يحصل من المنازعات، أما إذا كانت قد رغبت فى

جعل النظام الجديد على أساس موافقة الأهليين عليه فلا يسعها أن تنسى المهمة التى وكلت إليها فإذا لم يحصل اتفاق عمدت إلى التدابير اللازمة لأجل المحافظة على السكينة وضمان المستقبل، وستبلغ تلك التدابير وقتئذ إلى جمعية الأمم.

ثالثا - الحكومات المحلية ووظيفة الانتداب - لقد تم حتى الآن تقدم كبير من هذا الوجه وسلمت الدولة المنتدبة مقاليد السلطة إلى الذين يهمهم الأمر فى كل جهة أعيد إليها نظام ثابت وأمكن فيها بفضل الهدوء والسكينة استطلاع رأى الأمة وتأليف حكومات نظامية، فعلى الحكومات المحلية أن تعمل ما فيه مصلحتها الخاصة بمشورة ومساعدة الدولة المنتدبة.

إن تجديد التنظيم الجارى فى دائرة الانتداب المؤدى إلى لا مركزية أتم وإلى التقريب بين المشورة والعمل واجتناب تراكم هيئات المراقبة سيزيد رغبة الدولة المنتدبة وضوحا وجلاء فيما يختص بمساعدة الدول المشمولة بالانتداب فى تطورها السياسى والإسراع به فنتحقق حينئذ تماما الأمنية المنصوص عليها فى عهد جمعية الأمم.

رابعا - النظام والأمن - أعيد النظام وأصبح الأمن سائدا اليوم ضمن الحدود ولقد بذلت الدولة المنتدبة للوصول إلى هذا الغرض جهدا عظيما، وقبلت تقديم ضحايا تدل دلالة واضحة على أنها تريد إرادة لا تتزعزع أن تصل إلى نتيجة حسنة بمهمتها الكبرى التى بها توثق عرى الصداقة النهائية بين فرنسا والبلاد المشمولة بالانتداب.

ويجب أن تتأيد فوائد السلم بالتعاون الأدبى والتعاون المادى بين تلك الدول نفسها. فإن السلم هو خير منهاج لها وكل عمل يجرى بدون هذا السلم سواء كان من الوجه السياسى أم الوجه الإدارى أم الاقتصادى أو المالى لا يثمر الثمرات المرجوة منه. بل يكون عبثا بلا جدوى، وهذا يجعل ما تطلبه الدولة المنتدبة من اشتراك تلك الدول على وجه معقول فى الاعباء التى تستلزمها صيانة الأمن طلبا مشروعاً.

ولا يستفاد من هذا التصريح بوجه من الوجوه أن الدولة المنتدبة تفكر فى أن تضعف عدة الأمن التى أعدتها لحماية هذه البلاد أو أنها لا تهتم بعد الآن بحفظ النظام. فهى بالعكس لا تزال تتحمل التبعة أمام جمعية الأمم، ولكنها تريد أن تزيد كل يوم اشتراك الأهليين أنفسهم فى الجهد الذى تبذله لمنفعتهم فى سبيل حفظ الأمن، وعلى ذلك يجب أن يقابل التخفيض المتوقع فى القوات الفرنسية بزيادة فى القوات المحلية والمليشيا اللازمة

للدفاع عن الأراضي وستكون أعباء تلك القوات على عاتق الدول المشار إليها.

خامسا - التقدم الاقتصادي - إن صيانة الأمن تعجل في إنجاح البلاد الاقتصادي ولا تلبث أن تحمل المهاجرين العديدين الذين ما برحوا شديدي التمسك بمساقط رؤوسهم على الرجوع إلى البلاد، فبالخطة الاقتصادية يمكن أن يكون تعاون الدولة المنتدبة والدول المشمولة بالانتداب مفيدا في تحقيق أمور لا تكفي المتوفرات المحلية للقيام بها، لاسيما أن تحسين الحالة الاقتصادية والمالية في العالم وبالاخص لإمكان الحصول على شروط للسلفيات أكثر موافقة مما مضى لابد أن يكون له تأثير في الشرق. ولقد ثبت المفوض السامي في أثناء اقامته في فرنسا أن الاسواق الفرنسية يمكنها أن تهتم بتقديم سورية ولبنان من الوجهة الاقتصادية.

سادسا - إدارة المصالح المشتركة - إن المصالح المشتركة بين الدول المشمولة بالانتداب الفرنسية كثيرة جدا، والمنازعات التي قامت في بعض الأحيان لا تتفق بوجه عام مع الحقيقة الراهنة، فلأجل صيانة ذلك الملك المشترك تقوم المفوضية السامية بنوع خاص بمراقبة بعض المصالح التي يمتد عملها على جميع الأراضي بالسواء وستظل قائمة بهذه المراقبة بتنبيه خاص إلى أن تضع الدول الحالية قواعد ثابتة لاتفاقها وتؤسس تحت رعاية الدولة المنتدبة الهيئات المشتركة اللازمة.

وبينما نرى تطور العالم يتجه في كل مكان نحو تأليف المصالح لايسع دول الشرق وحدها ان تطلب التقدم والرقى باتباع سياسة تفريق ضيقة جدا، إن مستقبلها لا يكون بالسير على هذا المنوال والدولة المنتدبة المهتمة بتوثيق عرى الاتحاد والوئام بين الملل التي وكلت إليها وصايتها تتمنى أن تراها تزداد تقريبا بعضها إلى بعض، ويجب أن يكون لها من إدارة المصالح المشتركة بينها فرصة تنتهزها لذلك، والمفوض السامي يريد ان يتبع هذه المهمة بمعاونة ممثلي الدول معاونة تزداد نشاطا في كل يوم، وأن الزمان سيعمل عمله وحكمة الحكومات واختبارها يتكفلان بالباقي، وأن الانتداب بحكم صفته نفسها لا يسعى للخلود ولا للتجدد.

فإلى قضاء تلك المهمة يرمى الجميع وإن عدم الصبر لا يعجل في الحل المرغوب فيه بل لا يمكن ان يعود إلا بتأخير وإن العنف ليقوض أعدل الآمال.

إن المبدأ الحر الذي تتمشى عليه الجمهورية الفرنسية لا يسع أحد أن يرتاب فيه،

وعليه فإن الدولة المنتدبة التي عهد إليها في مساعدة سورية ولبنان كدولتين مستقلتين في سبيل الرقي التدريجي، وفي جعل حقوق الجميع محمية ومحترمة لا تتخلف عن القيام بواجباتها - اهـ.

صدي البيان في الداخل والخارج

ولقد عجل هذا البيان في القضاء على سياسة التفاهم بين سورية وفرنسا وأثبت تمسك الفرنسيين بخطتهم وأساليبهم القديمة فلا يحدون عنها ولا يخرجون عن دائرتها.

١- رد اللجنة التنفيذية

وأذاعت اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني في شهر أغسطس سنة ١٩٢٧ بياناً مطولاً ردت فيه على بيان المسيو بونسو وقال إن الخطة التي أعلنتها الحكومة الفرنسية تمسكها بها مناقضة تماماً لسياسة الوطنيين وإنه لا يسع اللجنة بعد الموقف الودي الذي وقفته في السابق سوى العودة إلى خطة المعارضة ودعوة السوريين في داخل سورية وخارجها إلى استئناف الجهاد لتحقيق آمالهم وأمانهم المشروعة.

٢ - مؤتمر بيروت (١)

واتفقت كلمة الوطنيين في الداخل على عقد مؤتمر عام يدرس البيان الجديد ويقرر الخطة التي يسار عليها في هذه المرحلة وقد افتتح هذا المؤتمر في بيروت يوم ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٧ برئاسة هاشم الأتاسي، واختتم يوم ٢٥ منه وهذا نص البيان الذي وضعت وأبلغه إلى المفوض السامي:

لما وجدنا الموقف السياسي في سورية لم ينحل غيبه منذ ثمانى سنوات وأن الدولة الفرنسية رغم اهتمامها الشديد في الأمر لا تزال تلجأ إلى تجارب متنوعة وإلى تطبيق خطط وأشكال من الأوضاع السياسية والإدارية لم تنتج حتى الآن التفاهم المرغوب ولم

(١) شهد هذا المؤتمر باسم دمشق الأمير سعيد الجزائري ويوسف العيسى وإحسان الشريف وباسم حمص هاشم الأتاسي ومظهر رسلان، وباسم حماه نجيب البرازي وعبد القادر الكيلاني وباسم حلب إبراهيم هنانو وفاخر الجابري والدكتور عبد الرحمن الكيالي وباسم طرابلس عبد الحميد كرامة والدكتور عارف اليبسار وعارف الرفاعي وباسم بيروت عبد الرحمن بيهم والدكتور عبد الله النياقي.

تضمن تحقيق الأمانى التى ترمى إليها الأمة السورية ولم يزل ماجره الماضى من الأحوال السيئة والمصائب المفجعة. وشعرنا بأن البلاد قادمة على تطور جديد لايتفق تماما مع المطالبات التى رفعتها الأمة السورية إلى حكومة الجمهورية الفرنسية بلسان وفودها وممثليها وصحافتها تكرارا ورأينا أن بيان المفوض السامى المسيو بونسو المعلن فى ٢٦ يوليو غامضه وأن ماجاء فيه من أسس ونظريات عامة لم يجل الموقف الذى أشرنا إليه، بل ولد نوعا من الريبة فى نفوس أهالى وطننا الذين كانوا يعتقدون بأنه يقضى على جميع مايشكو منه ويحقق كل مايصبون إليه، ولما كان أيضا ما أشاع وذاع عن الإجراءات التى تتوى السلطة تطبيقها والحكومة المحلية تنفيذها لا يتفق مع ما تنتظره البلاد، فضلا عن وجود عامل آخر يقف دائما فى سبيل حسن التفاهم وهو فقدان بعض الحريات كحرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية الكلام، وكوجود الإدارة العرفية المختلفة الشدة بين مكان ومكان والاستمرار على الاعتقالات وسلب الحرية الشخصية بدون سابق أحكام وكعدم اعتناء السلطة الفرنسية برأى أكثرية الأمة الذى يجاهر به الوطنيون.

لهذه الأسباب جميعها وجدنا أن واجب الإخلاص يوجب علينا التداول فى الأمور كلها لنجد لها حلا عادلا مرضيا للطرفين فقر رأينا على عقد اجتماع فى جو خال من التأثيرات، واخترنا مدينة بيروت ويحثنا هذه الأمور من جميع أطرافها لنرفع النتيجة إلى المراجع العليا ونكاشفها بما فيه مصلحة الأمتين السورية والفرنسوية، لتبقى الثقة متبادلة ولتعود الطمأنية إلى القلوب وتساعد على تحقيق النوايا الحسنة فيما يتعلق بإرشاد وترقية سورية التى قطعت الجمهورية الفرنسية على نفسها عهدا بإيصالها إلى المستوى اللائق بها من المدنية والاستقلال.

وقد كان أول عملنا درسنا بيان المفوض السامى فوجدنا بعد درسه أنه يقضى علينا لفت نظره إلى نقاط غامضة لم تتوصل إلى حلها وهى:

١ - إن السلطة الفرنسية اطلعت كما قلنا على أمانى البلاد وعرفت ما يصبو إليه أبناؤها من الطلبات. ومع ذلك ففى جميع التطورات التى تطورتها القضية السورية فى المدة الأخيرة وفى جميع المفاوضات التى دارت معكم ومع أسلافكم وبعض كبار رجال فرنسا الذين قدموا سورية ، وتذاكروا مع وفودها، ودرسوا حالاتها الاقتصادية والسياسية والإدارية لم يأت ذكر التحفظات التى تركز عليها سياسة فرنسا فى

سورية، وغير خاف أن التجارب الكثيرة عند الأمم التي وقعت بينها اختلافات دلت على أن أقرب الطرق لحل المشكلات وإزالة سوء التفاهم كانت ومازالت بتعيين النقاط والمنافع التي يحتفظ بها أحد الفريقين، فبيان المفوض لم يذكر شيئاً من هذا القبيل ولم يشير إليه ولو من طرف خفى حتى أن التفسير الشفوي للبيان لم يتعرض لذلك أيضاً.

٢ - لم يتضمن البيان مايدل على إعادة الحرية الطبيعية للأمة في صحافتها واجتماعاتها وتشكيل أحزابها ورفع الأحكام العرفية وإلغاء النفي الإداري وسياسة الإبعاد ولانص على العفو العام الذي يستطيع معه المعتقلون والمحكومون السياسيون والمبعدون عن أوطانهم الرجوع إلى البلاد قبل دخولها في تطور عملي جديد لكي يعملوا ويشتركوا في خدمة البلاد.

٣ - اعتبر البيان سورية أجزاء مفككة متباينة وراعى الطائفية والتقسيمات الإدارية والأوضاع السياسية، وغير خاف أن الاعتبار يجعل الجسم السوري الذي لم يقو الحكم السالف على تجزئته وتفكيكه عرضة للوهن والضعف مع السنين.

٤ - يصرح بيانكم «أن الدستور سيضعه من يهتمهم أمره» ويفهم من هذا وجود من لايهمهم أمره في البلاد، مع أن الأمة مازالت تنتظر الدستور بفارغ الصبر وتلح بوضعه من قبل جمعية تأسيسية تنتخب انتخاباً حراً لتكون ممثلة لها بأجمعها وتستطيع أن تحدد علاقات الطرفين والشكل الإداري الملئم لحالة البلاد الإدارية والاقتصادية والسياسة وما تتطلبه من الأسس الكافلة لتنفيذ سلطانها القومي.

٥ - أشار البيان إلى بقاء الدول والبلاد ضمن نظمها الحالية فهذه القضية لم تعالج بوضوح كاف وبطريقة حاسمة، لأنه ليس بخاف عليكم ان المصالح التي تفضلتم بالقول عنها «إنها لم تكن في وقت من الأوقات منفصلة ومتفرقة» لاتضمن الوسائل المؤدية إلى إزالة المنازعات فما لو صح وجودها، وعقد الاتفاقات لايكون ميسورا مالم تصرح الدولة المنتدبة في مقرراتها وإجراءاتها باعتبار سورية مجموعاً كاملاً يقضى ان يطبق فيه مايحفظ جميع القومات والشخصات التي تحتاج إليها كأمة للمحافظة على قوميتها الخاصة.

٦ - ذكر البيان اهتمام الأسواق الفرنسية في إنجاح سورية من الوجهة الاقتصادية،

ولكنه لم يتعرض لاقتصاديات البلاد الحالية وضرورة تحسينها بتخفيف الضرائب التي أثقلت كاهل السوريين وأضحت أضعاف ما كان يؤديه المكلف في الماضي وما يتحمله إنتاج زراعته وصناعاته وتجارته ولم يعد بالنظر في أمر الحواجز الجمركية وفي الامتيازات، إلى آخر ما هنالك من الأمور الداخلية التي لم يشعر الرجل السوري بإصلاحها، فلا كبير فائدة له من اهتمام الأسواق الفرنسية بأزموره الاقتصادية.

خيرات البلاد، وهذا مايقوى رغبتنا فى التفاهم والعمل المشترك مع الأمة الفرنسية الحرة
توصلا لهذه الغاية ويدعوننا لأن نضيف إلى ذلك الكلمة الآتية:

إن السوريين فى إلحاحهم على الشعب الفرنسي بتحقيق أمانهم لا يطلبون خلق حالة
سياسية جديدة. لأن البيانات والمعاهدات اعترفت باستقلال سورية واعترفت للسوريين
بالجدارة بحكم أنفسهم فهم إذن يطلبون حقا كانت الدولة الفرنسية قد ضمنتهم لهم
وحرمتهم منه سياسة بعض الموظفين الفرنسيين فى سورية الذين تجاوزوا حدود النصح
والإرشاد، مما أدى إلى جر فرنسا لمواجهة المواقف المضطرب فى سوريا، ولهذا فنحن
واقفون بأن وجهة نظر الدول الفرنسية ووجهة نظر الوطنيين يمكن بل يجب أن يتفقا
ويتحدا ونحن نعتقد أن فى فرنسا أمة نبيلة تؤيد قضيتنا الوطنية وتعطف عليها وتريد
إعادة الثقة بيننا وبينها، وهذا ما يؤكد لنا تمسك الشعب الفرنسي بالعدل ويدلنا على لزوم
التعاون المشترك المبني على تبادل المنفعة وتعيين واجبات الطرفين.

هذا واسمحوا لنا يا جناب المفوض السامى أن نذكركم بطلبات أمتنا التى قدمت إليكم
سابقا بلسان وفودها فى الداخل وفودها فى الخارج والتى بسطناها إجمالا فى هذه
السطور ووعدتكم قبل سفركم إلى فرنسا بدرسها ومعالجتها. والآن لا نعلم مصيرها ولا
نسبها فيما تنوون إجراءه وقد وجدنا أنه جدير بنا لفت نظركم فى الختام إلى لسان حال
أمتنا فى الظروف الحاضرة فهو يخاطبكم قائلا:

طلبت من الصبر فصبرنا وحسن الثقة فوثقنا فهل يرضيكم بقاؤنا متذمرين شاكين
مقيدي الحركة مفككي الأجزاء؟، إننا لا نصدق ذلك، ولا نريد أن نصدق أننا عندما نطلب
منكم النظر فى قضيتنا بإنصاف، ونسألكم تعديل ما هو ضرورى تعديله وإصلاح ما هو
واجب إصلاحه من الموقف والتدابير غير المرضية أن تتهمونا بأننا أعداؤكم وأن مصالح
الانتداب مهددة مع أننا أدرى الناس بالأمر الواقع ونياتنا الحسنة.

هذا هو لسان حال الأمة نعيده على مسامعكم ونزيد عليه بأننا لسنا أعداء فرنسا التى
عرفناها بعلمها وحريرتها ومدنيتها وتفانيها فى خدمة المبادئ الإنسانية، ولهذا رمينا بهذا
الاجتماع إلى تذكركم بأن الأمة السورية مستعدة لمد يد الصداقة والمصافحة ونسيان
الماضى المؤلم كلما وجدت تحقيقا لأمانها وسيادتها القومية - اهـ.

الجمعية التأسيسية

عمل المسيو بونسو على تخدير أعصاب الأمة وقتل الروح الوطنية بالتسويق والمماثلة فلم يتحرك حركة، ولم يباشر مشروعا مدة ثمانية عشر شهرا وكان يجيب على الأسئلة التي توجه إليه بأنه منصرف إلى الدرس والبحث، وأنه سيعمل متى آن الأوان مما أخرج الصدور وكاد يؤدي إلى رد فعل لا تحمد مغبته وعواقبه.

وأخيرا بعد مفاوضات سرية طويلة بينه وبين هاشم الأناسى وإبراهيم هنانو من جهة وبينه وبين الشيخ تاج الدين الحسنى من جهة أخرى وافق على إحداث تغيير فى الوضع الحكومى فحمل الداماد على الاستقالة فاستقال يوم ٨ فبراير سنة ١٩٢٨، وفى يوم ١٢ منه عهد إلى الشيخ تاج الدين الحسنى بإنشاء حكومة مؤقتة تتولى إدارة البلاد فى هذه المرحلة فالفها على الفور وهذا بيانها:

«إن الحكومة المؤقتة فى سورية شاعرة بخطورة الأحوال السياسية الحاضرة ومقدرة للتبعة الواقعة عليها فيما إذا لم تحقق أمانى الأمة، سواء بسبب إخفاقها أو لتصلبها فى رأيها.

وحيث إنها واثقة بإخلاص ممثلى الانتداب وعامة بأن تنفيذ الانتداب الذى أقرته جمعية الأمم يفرض على فرنسا وسورية حقوقا ووجبات متقابلة فهى تصرح بعزمها على اتباع سياسة إيجابية مفيدة واضعة نصب عينها الرقى السياسى والأدبى والمادى لتسير الأمة بأقرب الطرق إلى الحكم الذاتى.

إن برنامج كل حكومة مؤقتة يكون بحكم الأحوال مختصرا، ولذلك تعد حكومتنا مهمتها الأساسية قاصرة على تسليم زمام الحكم بأسرع وقت ممكن إلى حكومة دستورية، وقد نظرت فى الشروط التى تمكنها من إتمام مهمتها بأسرع مايمكن من الزمن وهى واثقة بالنجاح، وأهم هذه الشروط الانتخابات النيابية وسيشرع بها قريبا لتضع حدا للحالة المبهمة التى تأملت منها البلاد، وستكون الانتخابات حرة مطلقة من كل قيد لتبدو فيها الآراء كافة بشرط عدم تعكير الراحة العامة، وبديهي أن حرية الاقتراع تقضى برفع الأحكام

العرفية وإلغاء المراقبة، ومنح العفو الواسع النطاق.

والجمعية التأسيسية المنتخبة تتمكن بملء الحرية من سن القانون الأساسي لتنتشره الحكومة بالاتفاق مع فرنسا، ولكي تستطيع الحكومة أن تشرف على جميع مصالح البلاد ومواردها أحببت أن تكون ممثلة في إدارة المصالح الاقتصادية المشتركة بين جميع الحكومات. وهي تعتقد أنها تكون قد قامت بواجبها إذا تمكنت في شهور قليلة من تنفيذ برنامجها المقبول من سلطة الانتداب، أما الحكومة النهائية فستكون لها مهمة أخرى ولن تأخذ الحكومة المؤقتة نحو البلاد تعهدات تكون من وظيفة الحكومة النهائية، ولكنها لاتقوم بواجبها إذا أهملت بيان رأيها في القضيتين الخطيرتين اللتين يجب على الأمة أن تقدم على حلها بعد وضع دستورها.

فالحكومة تصرح بنبذ شكل الانفصال الذي لايفيد غير العداء والتضارب المضرين بسعادة البلاد وعمرانها، ولكنها احتراماً للاتفاقات الدولية ولرغبات الأهليين تود أن يكون كل تقدم في هذا السبيل قائماً على رغبات الذين يهمهم الأمر وعلى مفاوضات ودية بينهم، وسيطلب تحكيم فرنسا في ذلك حين الحاجة وتصرح أيضاً بأن العمل القائم على الإخلاص المرغوب فيه بين فرنسا وسورية والذي هو وحده يخول سورية حق الانضمام إلى جمعية الأمم لايعود بالفائدة المنشودة إلا بتجديد علاقات الدولتين بمعاهدة يجب عرضها على البرلمان السوري لإبرامها وهذه المعاهدة تحدد بصراحة مدى الواجبات الناشئة عن صك الانتداب وتكون عرضة للتعديل لمصلحة سورية في مدة ستعين فيما بعد وفاقاً لتقديم البلاد إلى أن تحصل سورية على سيادتها التامة. وستبحث الحكومة النهائية في جميع المطالب الوطنية عند عقد المعاهدة المشار إليها.

فعلى الأمة السورية إذا قبلت هذا البرنامج وكانت قد ملت الوعود الفارغة أن تجمع صوتها حول حكومة لم تضع أمامها سوى هدف واحد يمكن بلوغه وستصل إليه - اهـ -

بيان المندوب السامي

وأصدر المندوب السامي يوم ١٥ فبراير وبمناسبة إنشاء الحكومة الجديدة البيان الآتي:
إن الدولة المنتدبة ترجو من زمن بعيد أن تأزف الساعة التي تتمكن فيها سورية من حل

قضية دستورها في حالة السلام، وقد أُنْزِلَتْ هذه الساعة الآن وستجرى الانتخابات قريباً بمقتضى القوانين المعمول بها والتي تكفل حرية الاقتراع لجميع الأحزاب. وستلغى جميع قيود الحريات المشروعة وهي القيود الموروثة من عهد الاضطراب لتظهر آراء البلاد الحقيقية ظهوراً جلياً باستشارة الشعب.

وستسن الجمعية التي تنشأ عن هذه الانتخابات القانون الأساسى النهائى للبلاد السورية بتمام الحرية المطلقة ضمن نطاق الاتفاقات الدولية والصكوك المسئولة عنها فرنسا تجاه جمعية الأمم. فاحترام الحقوق والواجبات المتبادلة الناشئة عن صك الانتداب، والتي يمكن تحديدها باتفاقات تعقد فيما بعد هو فى الحقيقة أساس للرقى السريع الذى يجب أن تبلغ إليه سورية وتساعد الدولة المنتدبة على تحقيقه بكل قواها.

وفى الوقت الذى تقيم فيه فرنسا للسوريين عامة الدليل على سخائها والثقة التى تضعها فيهم تحذرهم من تعريض المستقبل - المملوء بالوعود الجميلة والذى تفتح أمامهم أبوابه للأخطار الناشئة عن الاضطرابات والاختلافات، أو عن جهل الحقائق السياسية. وإن فرنسا تنفيذا لهذه الخطة التى رسمتها تضع ثقتها بالحكومة المؤقتة التى أخذت اليوم على عاتقها مهمة محدودة هى إدارة الشؤون العامة - أهد.

العفو المفيـد

وطبقاً لما تم عليه الاتفاق بين المندوب السامى ورئيس الحكومة المؤقتة أذاع المندوب البيان الآتى:

لما كان السلم فى سورية قام تماماً وأصبح هدوء الأفكار مبرراً للحلم والعفو فقد أعلن العفو فى الأراضى السورية عن الأعمال المرتكبة قبل تاريخ هذا المرسوم والمتعلقة بالصحافة والانتخاب كما أعلن عن الجرائم والجنح المرتكبة فى أثناء الثورة أو المرافقة لأعمال العصيان. ولا يشمل هذا العفو سوى الذين استسلموا سابقاً فى خلال ثلاثين يوماً تبدأ من توقيع المرسوم الحالى، وستعاد الأملاك المصادرة إلى أصحابها إلا إذا كانت قد بيعت فيعاد إليهم الثمن فقط.

ولا يتناول هذا العفو أعمال العصيان والجرائم والجنگ المرافقة لها والتي اقتترفها:

١ - التابعون لجنسية غير جنسية البلاد المشمولة بالانتداب.

٢ - الذين عادوا إلى الثورة بعد ما أعلنوا خضوعهم.

٣ - الموظفون وخاصة رجال القوات العامة.

٤ - الواردة أسمائهم في اللائحتين الملحقين بهذا القرار سواء أشير إليهم في فقرات هذه المادة أم لا.

أما الذين صدرت عليهم أحكام من مجالس الحرب ولا يستفيدون من هذا القرار فستتخذ فيما بعد التدابير اللازمة لتسوية حالتهم، ويستثنى من ذلك الواردة أسمائهم في اللائحتين المذكورتين.

فقد استثنى من اللائحة الأولى المرموز إليها بحرف «أ» الدكتور عبدالرحمن شهبندر وحسن الحكيم وسعيد الترماني والدكتور على الشواف وعثمان الشراياتي ومصطفى وصفي والدكتور محمود حمدي ويحيى حياتي والشيخ كامل القصاب وشكري القوتلي ونبية العظمة ونزيه المؤيد العظم وإحسان الجابري وفتاح المرعشلي والدكتور خالد الخطيب وسعيد العاص في دولة سورية.

وسلطان باشا وعلى وزيد وصياح وفضل الله النجم وسلامة الأطرش وعقلة الطامي وعلى عبيد وفرحات العبد ومحمد عبدالكريم بكر وسعيد بكر ومحمد عز الدين الحلبي في جبل الدروز.

وتوفيق هولوق حيدر وسعيد حيدر والأمير شكيب أرسلان والأمير عادل أرسلان وفوزي الفاوقجي وشكيب وهاب في الجمهورية اللبنانية.

محمد الشريقى والدكتور أمين رويحة من دولة العلويين وجميع هؤلاء استثنوا من العفو العام لجرائم سياسية^(١).

أما اللائحة الثانية المرموز إليها بحرف «ب» فقد استثنى من العفو العام المتهمين

(١) صدر عفو خاص في أوقات مختلفة عن بعض هؤلاء فعادوا إلى بلادهم نذكر منهم عثمان الشراياتي ومصطفى وصفي ونزيه المؤيد وسعيد الترماني والدكتور محمود حمدي ويحيى حياتي والشيخ كامل القصاب وشكري القوتلي والدكتور على الشواف. أما الباقون فلا يزالون في خارج البلاد ولم يصدر عنهم عفو حتى الآن.

بحرائم تتعلق بالحق العام وهم:

الشيخ مصطفى الخليلي وزكريا الداغستاني ومحمد عكاش وحسن رعد ومحمد عبد الكريم وعبد القادر وأبو السعود وعبد الهادي ومحمد حسن رعد ونظير النشيواتي وعبد القادر سكر وحسن وطفا ومحمد عباسي ومحمد سعيد العرفي ومحمد الحاج حسين والإخوة الثلاثة آل قطاط من جوبر وأحمد محيي الدين شعبان من دولة سورية^(١).

وهايل سلام وعلى سلام وكنج سلام وعبد الكريم عامر في جبل الدروز. وأصدرنا قرارا بإلغاء المراقبة عن الصحف في دمشق وإلغاء الحكم العرفي في دمشق ابتداء من ١٧ فبراير سنة ١٩٢٨.

وألغيت أحكام الإقامة الإجبارية الصادرة على فوزي الغزى وفارس الخورى وحسنى البرازى ولطفى الحفار وسعد الله الجابري وإسماعيل حلمي وعبد المجيد الطباخ وبدر الدين الصفدي وأديب الصفدي.

انتخاب الجمعية التأسيسية

وفي يوم ٢٤ ابريل سنة ١٩٢٨ جرت انتخابات الجمعية التأسيسية. فاشترك فيها الوطنيون الذين سبقوا فأصدروا يوم ٢٨ مارس منشورا قالوا فيه «عزمنا على مواجهة المستقبل الذي ذكر المفوض السامي في بيان أنه مملوء بالوعود برغم ما في الموقف من غموض وإبهام لا يتألفان مع السخاء والحرية اللذين صرح بهما في بيانه، وبرغم أن الأوضاع الحاضرة ليست في حالة تبعث على الاطمئنان بسلامة الانتخابات واتقين بان المجال مازال متسعا لتعديل مواد قانون الانتخابات على أساس القضاء دون اللواء ومدة النيابة وشروط الإقامة والنيابة عن الأقليات، خصوصا بعد أن سبق تعديل أحكام هذا القانون إلخ^(٢).

(١) عفى بعد ذلك عن بعض هؤلاء وعانوا إلى بلادهم.

(٢) أذاعت اللجنة التنفيذية للوئمر السوري الفلسطيني يوم ٣٠ مارس سنة ١٩٢٨ بيانا بمناسبة الانتخابات قالت فيه : واللجنة التنفيذية التي لاتحيد عن خططها لتحقيق استقلال البلاد التام بحدودها الطبيعية ترحب بكل فرصة تتاح لأبناء الوطن للإعراب عن آرائهم في مصيرهم وفي نظام الحكم الذي يختارونه بحرية تامة وطريقة رسمية، ولكنها ترى في قانون الانتخاب الذي نشر أخيرا أداة تحول في مجموعها دون انتخاب المثمين الأكفاء الذين يستطيعون أن يقوموا بمهمة التشريع الدستوري حق القيام ويمثلون رغائب الأمة =

افتتاح الجمعية وأغلاقها

وفى يوم ٩ يونيو سنة ١٩٢٨ افتتحت الجمعية التأسيسية - بعد تردد طويل من المسيو بونسو - الذى أخافه نجاح الوطنيين وفوزهم فى الانتخابات خلافا لما كان يامله ويرجوه فجاء بالذات إلى دار الجمعية وألقى الخطبة الآتية.

«أيها السادة:

«إنها لساعة جلية سيكون لها أثرها الخالد فى تاريخ سورية، هذه الساعة التى تجتمعون فيها هنا لوضع دستور الدولة - أى تنظيم أسس الحكومة التى ستأخذ على نفسها إدارة تطور البلاد وتأمين مستقبل الأمة، وكنا - ونحن نرقب عن كثب رقي الثقافة السياسية فى البلاد نتمنى اجتياز هذه المرحلة الدقيقة نزولا على آمال السوريين وفرنسا وجمعية الأمم، وفى يومنا هذا فرصة مناسبة بصورة خاصة للقيام بهذا العمل ضمن روح الوفاق بين جمعكم وروح الثقة الحقيقية بين النواب ورجال الانتداب، ولكن العمل الذى نشترك فيه يتطلب من الجميع عزمًا صادقًا على استنباط حل يؤمن - ضمن روح التساهل الواسع - الضمانات الضرورية لصيانة جميع الحقوق واحترام جميع المصالح.

«لقد حدد بيانى المنشور فى ١٥ فبراير المسائل المحتم علينا تناولها الواحدة تلو الأخرى، وعند ما تنتهون مهمتكم هذه يكون قد حان الوقت لتشديد العلاقات بين فرنسا وسورية على دعائم متينة تتفق مع ما تتطلبه أنفسكم وتتوق إليه نحن أيضا، لأن إجراء المفاوضات اللازمة لعقد المعاهدة يفسح لنا المجال لتدبير طرق حل لجميع المسائل التى تشغلنا جميعا، وأنتم تكونون قد أعددت هذا الحل بقدر ما تبرهنون من الآن عن حنكة سياسية تضمن نتيجتها لسورية - عند حلول الأجل - مكانتها المشروعة فى مصاف الأمم وبين سائر الشعوب.

«سادتى: أنا أعرف تماما رغباتكم وتمنياتكم فأرجو وأنتم تعملون أنكم تجدون دائما الاجتماع إلى سهلا وأن لا تدعوا مجالا لأن تنشأ وتنمو فى داخل المجلس حالة قد تذهب بثمرة جهودنا المشتركة، وختاما أعرب لكم مع ثقى الودية عن تمنياتى المخلصة بأن تتكل أعمالكم بالنجاح».

= ومرامى نهضتها تمثيلا حقيقيا، فهي تخشى أن يقضى بقاء العيوب الموجودة فى قانون الانتخاب على حالها إلى نتيجة لا تقتصر على الإتيان بعكس الغرض المطلوب من الانتخابات فقط، بل تستخدم أيضا وسيلة لتأييد الأسباب الوهمية التى بنى عليها تمزيق وحدة البلاد وحرمانها من استقلالها».

وألقى الشيخ تاج الدين الحسنى رئيس الحكومة المؤقتة الخطبة الآتية:

«أحیی مع السرور العظیم مجلسکم التأسیسی الذی وکل إلیه وضع الأسس لکیان سورية السیاسی المقبل وإن مجلسا کمجلسکم أركانہ ہم خیرة الرجال أخلاقا وعلما ووطنیة لہو أجدد المجالس بالقیام بالمہمة التاریخیة التی ما یرح الشعب یطالب بتحقیقہا.

وقد بدأت الحالة تظهر بوضوح وجلاء ودخلنا فی دور جدید فیجب علینا أن ننسى الحوادث الماضیة، وأن نواصل جهودنا للسير علی هذا الطریق الجدید الذی مہدنا سبیلہ لأنفسنا، ومما یعزز ثقتنا بالنجاح النہائی روح الحریة التی تظهرہا فرنسا لوطننا المحبوب والتی تتضح جلیا الیوم باجتماعکم هذا الضامن للاتفاق والتعاون النزیہ بین البلیدین.

وأصرح نفیا للاشاعات الرائجة بأنه لا یوجد هناك مشروع بالدستور یقدم إلی مجلسکم الموقر، بل إنه هو الذی سیضع بملء الحریة الدستور الضامن للسیادة القومیة، ومع بیان استعدادی لتسهيل مہمتکم الخطیرة أختم کلامی معلنا افتتاح الجمعیة التأسیسیة وداعیا لہا بالنجاح والتوفیق».

وجرت الانتخابات علی الأثر للرئاسة ففاز بہا ہاشم الاتاسی زعیم الكتلة الوطنیة وانتخب فوزی الغزوی وفتح اللہ اسیون لوكالة الرئاسة.

شكل الحكم فی سورية ومؤتمر الوحدة

وبمناسبة افتتاح الجمعة التأسیسیة وما ألقى علی عاتقها من مہمة تقرير شكل الحكم نشطت الحركة السیاسیة فی داخل سورية نشاطا زائدا، فظهر أن هناك أنصارا للمملکیة كما أن هناك أنصارا للجمہوریة.

١ - اجتماع القاهرة

وبدأت اللجنة التنفیذیة بمصر العمل فدعت یوم ٧ یونیو نخبة من السوریین إلی عقد اجتماع فی دارها للبحث فی تحول سورية الأخير. وهذا نص بیانها عن هذا الاجتماع:

عقد اجتماع عام فی دار اللجنة التنفیذیة لیل ٧ یونیو سنة ١٩٢٨ برئاسة الأمير میشیل لطف اللہ حضره عدد یربو علی ٨٠ من زعماء السوریین الوطنیین وأحرارہم، ووضعوا بعد البحث والمداولة القرار الآتی بالإجماع:

بالنظر لقرب اجتماع الجمعية التأسيسية.

ولما كان الشعب السوري قد أسمع صوته العالم كله بجميع الوسائل المشروعة مطالباً بوحدة بلاده واستقلالها، ولما كانت ثقافة البلاد وحالتها الاقتصادية والاجتماعية وعلاقاتها الدولية وسلامة وحدتها القومية التي لا يضيرها تعدد المذاهب تقتضى أن يكون شكل الحكومة فيها جمهورياً.

ولما كانت العلاقات بين سورية وفرنسا غير محددة تحديداً واضحاً يكفل للسوريين حقوقهم الطبيعية فالمجتمعون اليوم اجتماعاً عاماً في دار اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني من أحرار سورية - الذين لم يتسن لهم الاشتراك في انتخابات الجمعية التأسيسية لأسباب قهرية - يقررون ما يأتي:

١- إن دستور سورية يجب أن يصرح بوحدة البلاد السورية واستقلالها وسلطانها القومي وأن تكون حكومتها ديمقراطية برلمانية جمهورية.

٢- أن تحدد العلاقات بين سورية وفرنسا بمعاهدة يبرمها البرلمان السوري وتبنى على قاعدة احترام استقلال البلاد وسيادتها وأن تنص هذه المعاهدة على قرب جلاء الجيش المحتل.

٢ - بيان سلطان باشا الأطرش

وأذاع سلطان باشا بياناً أيد فيه الوحدة السورية على أن يكون جبل الدروز حلقة من حلقاتها.

٣ - مؤتمر أبناء الساحل

واغتتم أنصار الوحدة في الساحل السوري وجبل لبنان والأقضية الأربعة فرصة اجتماع الجمعية التأسيسية ومباشرتها وضع دستور البلاد فوفدوا إلى دمشق وعقدوا فيها يوم ٢٣ يونيو مؤتمراً باسم مؤتمر أبناء الساحل رأسه عبدالحميد كرامة مفتي طرابلس السابق، وهذا نص البيان الذي أذاعه:

لما كانت القضية السورية قضية واحدة لا تقبل التجزئة والانقسام، ولما كان السوريون

أمة واحدة تربطهم جامعة القومية، ولا تفرق بينهم الأديان والمذاهب.

ولما كانت الظروف القاسية حالت دون اشتراك بعض أبناء هذه البلاد فى الجمعية التأسيسية السورية التى تضع دستور هذا الوطن وتقرر مصيره النهائى فقد أننا نحن أبناء البلاد المحرومين من هذا الحق إلى دمشق عاصمة سورية ومصدر الوطنية الحقبة والمبادئ الصحيحة، وعقدنا مؤتمرا فى يوم السبت الواقع ٥ المحرم سنة ١٣٤٧ الموافق ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٨ خلال انعقاد الجمعية التأسيسية السورية فى الوقت الذى يظهر فيه الشعب الفرنسى النبيل استعداداه لإيجاد صداقة دائمة مع بلادنا تقوم على أساس الاعتراف بحقنا الشرعى، وبعد درس القضية من جميع وجوها وإنعام النظر فى الأدوار التى مرت بها من ثمانى سنوات قررنا ما يأتى:

١- يؤيد المؤتمر ميثاق البلاد القومى ويطلب إلى الجمعية التأسيسية تحقيق وحدة البلاد السورية العامة بضم جبل الدروز والبلاد المسماة ببلاد العلويين والبلاد التى ضمت إلى لبنان القديم من سورية، وذلك بوضع مادة خاصة فى صلب الدستور تنص على أن سورية المؤلفة من البلاد المذكورة هى دولة واحدة مستقلة ذات وحدة سياسية لا تتجزأ وذات سيادة.

٢- إرسال تحية خالصة إلى الجمعية التأسيسية وتأييد الكتلة الوطنية العاملة على تحقيق الميثاق القومى فى داخل البلاد وخارجها وكل عامل مخلص لتحقيق هذا الميثاق.

٣- يبلغ هذا القرار إلى صاحب الدولة رئيس الجمعية التأسيسية وبواسطته إلى المفوض السامى وإلى وزارة خارجية فرنسا وجمعية الأمم.

وهذه أسماء وفود البلاد التى اشتركت فى المؤتمر.

وفد بيروت - عمر بيهم نائب بيروت وعبد الرحمن بيهم وأحمد الداعواق وصالح عثمان بيهم وعزت قريطم وبشير جبر ومحمد خرما والدكتور عبدالله الياقوت ومحمد الباقر وأنيس نجا وعونى الكعكى وعلى ناصر الدين.

وفد طرابلس - عبد الحميد كرامة والدكتور عبداللطيف البيسار ومصطفى عادل الهندى وسعدى المنلا وعارف الحسن الرفاعى والدكتور حسن رعد وصبحى الملك وتيودور حكيم.

وفد جبل عامل وصيدا/ وصور - الشيخ أحمد رضا والشيخ أحمد عارف الزين ورياض الصلح ومحمود زنتوت والحاج إسماعيل خليل وتوفيق الجوهري ويوسف أبو ظهر وسامي زنتوت وبديع الزين، وفؤاد الميداني وسعيد عسيان ومراد غلمية ومحمد علي الحوماني.

وفد وادي التيم - الأمير فؤاد الشهابي.

وفد اللاذقية - عبدالواحد هارون وعبدالقادر شريط ومجد الدين الأزهرى والدكتور ضيا ماميش والمحامي صبحي الطويل ومحمود عبدالرازق ومحمود الأحمد وعلي المحمد وحسين تحوف ومحمد نورالدين الخدام.

وفد البقاع - الدكتور ملحم الفرزلي وميخائيل فلقلي وخليل سلوخ وسمعان خزنلي وإبراهيم القيم وقاسم الهيماني.

وفد حصن الأكراد - عبدالله الكنج وعبداللطيف الكنج وعبد الحميد القاسم وعبدالرزاق الرستم الدندشي وعبدالقادر الأحمد.

وفد بعلبك - صبحي حيدر نائب بعلبك في مجلس نواب لبنان وعباس ياغي وأديب حسن شومان وأديب الرفاعي ونجيب حيدر ولطفى حيدر ومحمد أديب قانصوه.

دستور اللجنة التأسيسية ومبادئه

واختارت الجمعية لجنة من أعضائها عهدت إليها بوضع مشروع الدستور وتولى ابراهيم هنانو رئاسة اللجنة فأتمت وضع المشروع، وقد نص على أن تكون الحدود السورية نفس الحدود الواردة بمعاهدة سايكس - بيكو وأن يكون نظام الحكم جمهوريا، وأن يكون رئيس الجمهورية مسلما ونص على حرية الأديان وعدم جواز نفى سورى وجعل التعليم إجباريا للبنات والبنين وأن يكون اللغة العربية هي الرسمية وأن تكون السلطة التشريعية منحصرة في مجلس منفرد ينتخب أعضاؤه على درجتين وأن ينظم الجيش بقانون خاص وأن يكون لرئيس الجمهورية حق إعلان الحكم العرفي وتنتخب الجمعية التأسيسية أول رئيس للجمهورية. وقد كان أقطاب اللجنة على اتصال بولاة الأمور الفرنسيين حين وضع المشروع وكانوا يطلعونهم على مواده قبل البت فيها دفعا للخلاف، وضرب يوم ٧ اغسطس موعدا لتقديم المشروع إلى الهيئة العامة للمناقشة فيه وإقراره.

بلاغ فرنسوى رسمى للجمعية

وقبل أن تبت الهيئة العامة فى المشروع، وتقره نهائيا فوجئت الجمعية يوم الأربعاء ٨ اغسطس ببلاغ فرنسوى رسمى تلاه عليها الميسو موغرا السكرتير العام للمفوضية الفرنسية باسم المفوض وهذا نصه:

تتبع ممثل فرنسا سيرا أعمال الجمعية التأسيسية بانتباه وعطف عظيمين راجيا حصول الاتفاق الذى يعطى لسورية دستورها النهائى قريبا، وحيث إن المناقشة فى مشروع الدستور الذى وضعته اللجنة تبدأ اليوم فقد وجب على العميد الفرنسوى ان ينبه أعضاء الجمعية التأسيسية إلى ضرورة عدم البحث الآن فى المسائل التى ليس حلها من اختصاص الجمعية وحدها، لأنها تمس تنفيذ الانتخاب الذى تعد فرنسا مسئولة عنه أمام جمعية الأمم، ولا يمكن تغيير شيء فى نصوص هذا الانتخاب إلا باتفاق سابق توافق عليه الجمعية، وقد رغب العميد فى بياناته السابقة الإعراب بصراحة عن ذلك تجنباً لكل سوء تفاهم على نقط هامة كهذه تعرض للخطر ثمرة الجهود المبذولة بإخلاص من الفريقين لقطع المرحلة الأولى بسلام، ولكن بعض أحكام المشروع تستدعى تحفظات خاصة لأن بعضها يخالف تصريحات العهود الدولية المعينة بها مسئولية الدولة المنتدبة، والمواد ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ١١٠ و ١١٢ فى مشروع الدستور تعد ماسة بالمسائل الداخلة ضمن النطاق المشار إليه وكذلك المادة ٢^(١) من حيث مخالفتها للاتفاقات الدولية وحالة قانونية واقعة لا يمكن تعديلها

(١) - هذا نص المواد المطلوب حذفها:

المادة ٢ - البلاد السورية المنفصلة من الدولة العثمانية وحدة سياسية لاتتجزأ ولا عبرة بكل تجزئة طرأت عليها بعد نهاية الحرب العامة،

المادة ٧٣ - لرئيس الجمهورية حق العفو الخاص أما العفو العام فلا يمنح إلا بقانون،

المادة ٧٤ - يتولى رئيس الجمهورية عقد المعاهدات الدولية وإبرامها أما المعاهدات التى تنطوي على شروط تتعلق بسلام البلاد أو بمالية الدولة أو بالمعاهدات التجارية أو سائر المعاهدات التى لايجوز فسخها سنة فسخة فلا تعد نافذة إلا بعد موافقة المجلس عليها،

المادة ٧٥ - يختار رئيس الجمهورية رئيس الوزراء ويعين الوزراء بناء على اقتراح رئيسهم ويقتل استقالته ويستقبل الممثلين السياسيين ويعين الموظفين الملكيين والقضاة ضمن حدود القانون ويرأس الحفلات الرسمية،

المادة ١١٠ - تنظيم الجيش الذى سيؤلف يكون بقانون خاص،

المادة ١١٢ - لرئيس الجمهورية أن يعلن بناء على اقتراح الوزارة الأحكام العرفية فى الأماكن التى تحدث فيها اضطرابات أو قلقا ويجب أن يعلم المجلس النيابى بإعلان الأحكام فوراً وإذا لم يكن المجلس مجتمعاً فيدعى على وجه السرعة،

بقرار يتخذه فريق واحد. فبقاء أحكام كهذه يوجد حالة مبهمة تعرض للخطر ما كان يرجى تحقيقه ويفرغ صبر. فالعميد الفرنسي يثق بحكمة الجمعية ولا يشك في أنها بوقوفها على هذه الصعوبات تعنى بالملاحظات المذكورة من تلقاء نفسها وتقرر فصل الأحكام المشار إليها من صلب الدستور قبل ولوج باب المناقشة فيكون مشروع الدستور متفقاً في جوهره مع حالة لا يمكن تغييرها إلا باتفاقات يجب عقدها مع الحكومة الفرنسية فإنه لايسع فرنسا أن تأذن بنشر وتنفيذ دستور يحرمها الوسائل التي تساعد على القيام بالفروض الدولية التي أخذتها على نفسها».

وتناقشت الجمعية في البلاغ الفرنسي وتعاقب لخطباء واشتدت الحماسة وانتهت المناقشة باتفاق كلمة أعضاء الجمعية - ماعدا ستة منهم - على رفض البلاغ وهذا نص القرار الموضوع:

«لما كان طى المواد الست الواردة في بيان العميد ورفعته من صلب الدستور يجعله أثراً لا قيمة له ويحرم الدولة السورية من سيادتها واستقلالها المعترف به دولياً، ولما كانت الجمعية التأسيسية التي انتخبته الأمة لوضع دستور كفيل بتحقيق استقلالها وسيادتها ووحدتها غير مرتبطة إلا بالبرامج التي أعلنها أعضاؤها حين انتخابهم ولما كانت البيانات والعهود المقطوعة من قبل المفوضية ذات طرف واحد لايلزم الجمعية التأسيسية في شيء، ولما كانت هذه الجمعية قد قررت في جلستها السابقة قبول مشروع الدستور بكاملة ولم يبق بالإمكان الرجوع عن هذا القرار بحذف أهم مواد الدستور وأركانها. فالجمعية تقرر - مع رغبته لأكيدة دوام حسن التفاهم بينها وبين ممثلي فرنسا بسورية - عدم موافقتها على حذف المواد الست المذكورة وتفويض مكتب الجمعية مواصلة العمل باسمها».

ولما أبلغ هذا القرار إلى المندوب السامي أصدر قراراً بوقف الجمعية مدة ثلاثة أشهر تلى على أعضائها صباح ١١ منه فتفرقوا وهذا نصه:

«أجلت الجمعية التأسيسية الملتزمة في اليوم التاسع من شهر يونيو لوضع الدستور مدة ثلاثة أشهر تبدأ من يوم !! أغسطس سنة ١٩٢٨».

ولقد كان لهذا العمل، يعمل الفرنسيون ويحولون به بين الجمعية التأسيسية وبين إتمام مهمتها، ويقصون عن سورية الاستقرار الذي تنشده، أسوأ أثر في الرأي العام السوري فأضربت دمشق احتجاجاً وأقيمت المظاهرات في جميع أحيائها فقبضت السلطة

على بعض الشبان الوطنيين وعذبته عذاباً أليماً فاحتج النواب برقياً على ذلك إلى المندوب السامي وطلبوا إجراء تحقيق دقيق.

وغادر المسيو يونسو سورية على الأثر إلى فرنسا لاطلاع ولاية الأمور على حقائق الحالة فشاعت إشاعات بأنه أقيـل وان غيره سيخلفه فأذيع بلاغ رسمي بأنه مسافر إلى باريس لمفاوضة وزارة الخارجية وتقديم تقرير عن الحالة في سورية.

وردت الألسن يومئذ بان الوطنيين عزموا على إرسال وفد إلى باريس لمقابلة أقطاب الحكومة الفرنسية وإطلاعهم على حقيقة الحالة والسعى للاتفاق ولكنه لم يسافر بل سافر إليها جميل مردم بك في أواخر شهر سبتمبر للاتصال بالمندوب السامي والدفاع عن القضية الوطنية.

مفاوضات جديدة بين الجمعية والسلطة

وفي يوم ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٨ صدر قرار جديد يؤجل الجمعية ثلاثة أشهر أخرى انتظاراً «لإيجاد حل للقضايا التي أوجبت التعطيل في شهر أغسطس» وعاد المندوب السامي من رحلته إلى بيروت يوم ٢٦ ديسمبر وفي يوم ١١ يناير سنة ١٩٢٩ دعا رئيس الجمعية التأسيسية وسلمه المقترحات الآتية لعرضها على هيئة المكتب ولجنة الدستور والحصول على موافقتها عليها وهذا نصها:

«تضاف المادة الآتية إلى مشروع الدستور:

«إن كافة أحكام هذا الدستور هي غير مخالفة ولا يجوز أن تخالف الواجبات التي اتخذتها فرنسا على نفسها فيما يختص بسورية خاصة نحو جمعية الأمم.

«هذه التحفظات تنطبق خاصة على المواد التي تمس التحفظات على الأمن العام وعلى النظام والمواد التي تمس الدفاع عن البلاد ومواد العلاقات الخارجية. في كل المدة التي تبقى الواجبات الدولية فيما يختص بسورية ملقاة على فرنسا لا تكون أحكام هذا الدستور التي من شأنها أن تمس هذه الواجبات قابلة للتنفيذ إلا ضمن الشروط المعينة في اتفاقات تعقد ما بين الحكومتين الفرنسية والسورية. بناء عليه فالقوانين المنصوص عليها في مواد هذا الدستور والتي قد تمس تنفيذها هذه المسؤوليات لا يبحث فيها ولا تنشر طبقاً

لهذا الدستور إلا بموجب الاتفاقات المذكورة.

«لا يجوز نقض القرارات التشريعية والتنظيمية التي اتخذها ممثلو الحكومة الفرنسية إلا إذا تم الاتفاق على ذلك مقدماً بيبين الحكومتين».

واجتمع أقطاب الجمعية في دمشق يوم ١٨ منه لدرس الاقتراح الفرنسي فقرروا أن يقابل رئيس الجمعية مع جميل مردم بك المندوب السامي ويسألانه هل في الإمكان تعديل الاقتراح المعروض أم لا ولما اجتمعا به وناقشا في محتوياته وأبانا له مخالفته لأحكام الدستور أجابهم أن إرادة الخارجية تقضى بقبوله كما هو فوضوا اقتراحا اعتقدوا أن الأخذ به يحل المشكلة وأبلغوه إياه يوم ٢٥ يناير وهذا نصه:

طلب المندوب السامي إلى الجمعية التأسيسية بتاريخ ٩ أغسطس فصل المواد ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ١١٠ و ١١٢ من مشروع الدستور وتعديل المادة الثانية بحجة أن هذه المواد تعارض تعهدات فرنسا الدولية ورأت الجمعية في ذاك الحين أن فصل هذه المواد عن الدستور يجعله ناقصاً وغير معرب عن رغبات الأمة السورية وكان يرى أن تحدد العلاقات بين فرنسا وسورية الناشئة عن المادة ٢٢ من عهد جمعية الأمم بمعاهدة تبنى على تبادل المصالح وتضامن فيها السيادة القومية لسورية، وقد أعلنت فرنسا رضاها عن ذلك بلسان مفوضها السابق المسيو دي جوفنيل وبوسائل أخرى عديدة ولذلك اعتذرت الجمعية عن تلبية هذا الطلب مظهرة رغبتها في استمرار سياسة التعاون والتفاهم ثم قابلت تأجيل ثلاثة أشهر أخرى بالتؤدة والتفاؤل آمله إيجاد وسيلة تضمن مصالح الجانبين وتوفق بين النظريتين وبعد التأمل وجدت أن ذلك مضمون بإضافة مادة على الدستور هذا نصها:

١ - تعدل المادة الثانية من الدستور على الوجه الآتي :

البلاد السورية وحدة سياسية لا تتجزأ وحقوق الاعتراض على التجزئة الحاضرة محفوظة.

٢ - إضافة مادة مشروع الدستور بعنوان أحكام موقفة وهذا نصها:

إن أحكام المواد ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ١١٠ و ١١٢ تنفذ باتفاقات خاصة بين الحكومتين الفرنسية والسورية ريثما تعقد المعاهدة لتحديد العلاقات بين الدولتين».

تأجيل الجمعية إلى أجل غير مسمى

ولقد كانت غاية مكتب اللجنة من اقتراحه إنقاذ البلاد من حالة التقلقل والمساعدة على إنشاء حياة دستورية ثابتة والإبقاء على سياسة التفاهم فلم يشأ الفرنسيون أن يمدوا يدهم لليد التي مدت إليهم. بل اعتبروا اقتراح المكتب رفضا للمشروع الفرنسي وأصدر المفوض السامي يوم ٧ فبراير سنة ١٩٢٩ قرارا بتأجيل الجمعية إلى أجل غير مسمى وأرسل إلى رئيسها الكتاب الآتي:

تشرفت في أثناء المحادثات العديدة التي جرت بيننا فبحثت معكم في الحالة الناشئة عن المساعي التي بذلت من شهر أغسطس الأخير سعيا وراء أسس الاتفاق الذي يضع التناسب بين الأمنى التي أعرب عنها نواب البلاد بملء الحرية وبين الحق العام المحدد في المادة ٢٢ من عهد جمعية الأمم وفي صك الانتداب فعلى أثر الجهود المبذولة في فرنسا وفي سورية خلال ستة أشهر من قبل المفوض السامي ومن قبل الأشخاص الذين فوضتموهم عملا بقرار الجمعية التأسيسية يوم ١١ أغسطس سنة ١٩٢٨ بالاتصال مع السلطات الفرنسية كان يجوز لى الأمل بأن الاتفاق الذي كان ينظر إليه من الطرفين ممكنا فيما يختص بروح الأصل لايتأخر عن الظهور في شكل واضح جلى يحول دون وفور سوء التفاهم. وقد سلمتكم يوم ١١ يناير كملخص لتلك المحادثات التمهيدية نص تحفظات عامة مأخوذة عن الواجبات الدولية الملقاة على فرنسا، فقبول هذه التحفظات التي أضمت نسخة عنها إلى رسالتى هذه على سبيل التفكير فى مادة ملحقة كان يسمح للجمعية أن تحتفظ تقريبا بكلية نصوص الدستور الذى أخذته الجمعية بالاعتبار فى اقتراحها عليه يوم ٧ أغسطس الماضى.

إن هذا الاقتراح المشبع بروح الحرية، والذى وزنت كلماته لياتى مطابقا دون إبهام لما توجبه حالة حقوقية ليس فى مقدور الحكومة الفرنسية أن تغير فيها دون موافقة جمعية الأمم، وليصون الحقوق الجوهرية الموضوعة طبقا للانتداب كان يدعى أن أفكر بأن مكتب الجمعية الذى أرسل إليه لا يتردد فى أن يشير على الجمعية بالموافقة عليه وإقراره، ولكن هذا الأمل لم يتحقق ولم تستطيعوا فى آخر حديث دار بيننا يوم ٢٥ يناير أن تعطونى الموافقة والضمانات التى طلبتها منكم.

بيد أنكم إثباتا لرغبتكم فى التفاهم تفضلتم وأعلمونى أن رئيس وأعضاء المكتب قد

يقبلون أن تطبق المواد الواردة في صلب الدستور والتي طلب المندوب السامي يوم ٩ أغسطس فصلها عنه ولم تقبل الجمعية بذلك وفقا للاتفاقات الخاصة التي تعقد بين الحكومتين السورية والفرنسية ريثما يتم عقد معاهدة تحدد العلاقات بين الحكومتين. ولقد أعرت انتباهي كله نظريتك هذه ولكني اضطررت أن أشاهد مع الأسف عدم وجود الاتفاق على النص الذي أودعته إليكم، وهو يعرب من قبل السلطة المنتدبة عن غاية روح هذا التساهل والتفاهم، ولم أتمكن من أن أجد في الاقتراح المحدد الذي أودعتموه لى فى ٢٥ يناير مواد كافية للاتفاق فالتكهن عن اتفاقات خاصة تعقد فيما بعد لا يكفى ولا يحقق المنافع العامة التى نحن بصدها ولا يمنح الضمانات الكافية التى يضطرننا مبدأ الانتداب إلى صونها والدفاع عنها - كما أنه ليس فى ظل سوء التفاهم ولا بجهل الحقائق يمكن حل الخلاف الذى أوقف أعمال الجمعية منذ ستة شهور.

لهذا تظهر الحاجة إلى الجهود الساكنة الثابتة التى تسعى وراء منفذ للصعوبات الحالية، وبما أن التبصر وإنعام النظر لم ينضج الطول لهذه القضية الجوهرية فقد أصبح انعقاد الجمعية غير مجد فلماذا ولعدم معرفة الساعة التى يمكن فيها الوصول إلى النتيجة المنتظرة فى فرنسا اتخذت اليوم قرارا بتأجيل الجمعية إلى أجل غير مسمى.

وفى الوقت الذى أرسل إليكم فيه هذا الكتاب ويصل نصه إلى أعضاء الجمعية أود أن أعرب عن أملى ان التقدم الذى حصلنا عليه فى سبيل التفاهم سيقوى ويزداد متانة وأن النجاح سيأتى فى النهاية مكللا لجهودنا ومبررا لحسن نيتنا الثابتة.

مؤتمر الحديثة ومساعى الوطنيين

وعقد الوطنيون فى شهر أغسطس سنة ١٩٢٩ مؤتمرا فى عين زحلته أذاعوا فى ختامه بيانا بمناسبة انقضاء سنة على وقف الجمعية التأسيسية قالوا فى مقدمته: كنا نتوقع أن يعود المندوب السامي من رحلته إلى باريس حاملا إلينا موافقة حكومته على الوجهة التى ذهبنا إليها من جهة بقاء الدستور تاما على أن تحدد العلاقات الناشئة عن المادة ٢٢ من عهد جمعية الأمم بمعاهدة خاصة تعقد بين فرنسا وسورية، ولكن خلافا لما توقعنا سلمنا بعد عودته مذكرة يطلب فيها أن يزداد على الدستور تلك المادة التى نشرتها الصحف وعرفها الناس وهى بالصيغة التى أفرغت فيها لا تقتصر على تعطيل المواد الست التى

كانت وحدها موضع الخلاف يوم ٩ اغسطس بل تتناول سائر أحكام الدستور وتحرم السلطات المحلية من حرية تنفيذه حرمانا تاما، لا فى خواصه الخارجية فقط، بل فى خواصه الداخلية وتقضى ببقاء الإدارة فى حالتها الحاضرة تماما مع زيادة مجلس نواب ليس لمقرراته صفة سوى التمنى وهى كما ترى ليس للأمة السورية فيها شىء مما تتوق اليه من الاستقلال المعترف به».

ثم قال البيان «لقد مر عام كامل على منع الجمعية التأسيسية من الاجتماع وقضيتنا باقية فى حالة من الغموض والإيهام والشعب السورى ينتظر بمرارة الصبر تحقيق أمانيه فى الاستقلال وإيجاد حالة مستقرة فى البلاد، إن الأمة السورية لم تعد تطيق بقاء الحكم المطلق الذى من طبيعته ضياع المسئولية وجعل الحكم فى أيدي موظفين ضعفاء لا كفاءة لهم ليكون ذلك حجة على قصور السوريين وعجزهم عن الحكم.

ثم قال «ولا نرى بدا بعد صبرنا عاما كاملا على وقف الجمعية التأسيسية والحيلولة دون وصول الأمة السورية إلى أمانيتها المشروعة من أن نصرح بان هذه الأمة لا تنظر بعين الرضى والقبول إلى أى دستور كان غير دستورها الذى قبله نوابها فى ٧ اغسطس الماضى، ولا لأى تعديل يطرأ عليه بغير إرادتها وهى تعتبر كل حكومة تقوم على غير أساس الدستور حكومة غير مشروعة، ولا يكون الشعب السورى مسؤولا عما تتخذه من قرارات وتوقعه من عقود وتمنحه من امتيازات».

وعقد المجاهدون المرابطون فى الصحراء اجتماعا يوم ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٩ برئاسة سلطان باشا الأطرش للنظر فى حالة البلاد وسياسة الفرنسيين فقرروا أن يدعوا إلى عقد مؤتمر عام فى وادى السرحان وهذا نص الدعوة إلى أذاعتها سلطان باشا بهذا الشأن:

إلى حضرات إخواننا السوريين فى سائر الجهات:

بتاريخ ٢٥ سبتمبر ١٩٢٩ عقد المجاهدون المرابطون فى الصحراء اجتماعا عاما برياستنا للمداولة فى الموقف الحاضر الذى ألت إليه البلاد وقرروا بالاجماع تكليفنا إذاعة دعوة عامة لجميع الأحزاب لعقد اجتماع وطنى كبير تعالج فيه قضية البلاد ولاتخاذ التدابير التى يجب اتخاذها لإمكان حدوث تغييرات هامة فى سياسة البلاد.

فنزولا على رغبة المجاهدين الكرام، وسعياً وراء تحقيق أمانى الأمة التى بذلتها وستبذل كل غال فى سبيل تحقيقها نذيع هذه الدعوة العامة إلى جميع الأحزاب السياسية والكتل الوطنية العاملة التى يهمها انتصار قضيتها إلى الاجتماع فى وادى السرحان - الحديثة فى يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٩ ولنا ملء الثقة أن الأمة لا تقعد عن إجابة دعوتنا نظراً لما سيكون لهذا الاجتماع الخطير من الأهمية فى سير قضيتنا، واللّه يوفقنا لما فيه خير الأمة وسعادة البلاد.

وتوافد المندوبون إلى الاجتماع فى الوقت المعين فافتتح سلطان باشا المؤتمر بالخطبة الآتية:

اخوانى

«بمناسبة الموقف الحاضر فى سورية وسياسة التسوية والمماطلة التى مازالت تتبعها الحكومة الفرنسية إزاء حقوقنا الوطنية المشروعة وبمناسبة تصريحات المسيو روبير دى كيه الأخيرة أمام جمعية الأمم، تلك التصريحات المجحفة بحقوق الشعب العربى السورى والمناقضة لأماله القومية والسياسية وبمناسبة عودة المسيو بونسو إلى سورية واحتمال حدوث أوضاع جديدة ربما لا تتفق مع آمال البلاد وبمناسبة ما أحدثته وزارة العمال البريطانية من الانقلابات السياسية الخطيرة فى الشرق وإنالتهام مصر والعراق حقوقاً أكثرها يتناسب مع أمانى تلك البلاد التى لا تقل سورية عنها مدنية ورقياً - إذا لم تكن أعرق منها فقد وجهت القيادة العامة للثورة الوطنية السورية دعوة عامة إلى جميع الأحزاب والهيئات العاملة للاشتراك فى هذا المؤتمر الذى يعقد بعيداً عن كل تأثير خارجى على ضوء المصلحة الوطنية الخالدة التى هى فوق كل اعتبار حزبى لتكون مقرراته نبراساً لكل وطنى عامل ولتظهر سورية للملا أجمع إنها مازالت ولن تزال كتلة واحدة كالبنيان المرصوص أمام دفع الطوارئ النازلة متناسية فى الأيام العصيبة كل ما يسمونه أحقاداً - حزبية - هذا المؤتمر التاريخى الذى نعلن افتتاحه باسم الله والوطن وشهادتنا الأبرار الذين كتبوا عهد حريتنا واستقلالنا بدمهم الطاهر الزكى.

فباسم المجاهدين المرابطين بالصحراء أرحب بكم يا مندوبى الأحزاب الوطنية السورية واللجان العربية العاملة على تحرير الوطن المقدس موقتاً، أيها الإخوان أن تجشمكم مشقة الحضور إلى هذه الصحراء النائية ما هو الإجهاد فى سبيل الله والوطن واننا على ضوء

مبادئ الثورة الفرنسية الخالدة، مبادئ حقوق الإنسان وعلى ضوء مبادئ تحرير الشعوب الضعيفة كما نعتها الرئيس ولسن ورجال الحلفاء الرسميون نجتمع معتمدين بحبل الله جميعاً معلنين للملأ أجمع أن سورية لا تتنازل أصلاً عن حقوقها المشروعة ووحدتها القومية الشاملة، وأنها لا تدخر وسعاً في بذل جهودها التي تبوؤها مكانها تحت الشمس، وعلى هذا الأساس المقدس افتتح المؤتمر شاكرًا للأمة السورية الكريمة تلبية هذه الدعوة وظهورها في جهادها بمظهر الرجل الواحد. وأدعو حضرات المندوبين الكرام للشروع في العمل» - أهـ

وبدأ المؤتمر أعماله على الأثر فكرر عهود الاتفاق على مواصلة العمل لاستقلال سورية والتضحية في سبيلها وقرر ما يأتي:

١ - تجديد القسم على بذل النفس والنفيس إلى آخر رمق في سبيل إنقاذ سورية واستقلالها ونيلها مطالبها وحقوقها كاملة.

٢ - استنكار السياسة التي اتبعتها وتتبعها فرنسا في سورية من إهمالها مطالب الأمة وطرائق المثل والتسويق.

٣ - يعلن المؤتمر أن كل ما يقع من نتائج الجهاد الذي تثار عليه الأمة السورية في سبيل استقلالها تكون تبعته على عاتق الحكومة الفرنسية وحدها.

٤ - الاحتجاج على تعطيل الجمعية التأسيسية.

٥ - الاحتجاج على اعتداء اليهود وعلى الحكومة الفلسطينية التي تأخذ بناصرهم ضد العرب.

٦ - المطالبة بإلغاء وعد بلفور وتنفيذ العهود التي قطعتها انكلترا للعرب.

٧ - مضاعفة الجهود لجمع الإعانات باسم تحرير سورية.

٨ - شكر جميع المشتغلين بالقضية العربية على ما بذلوه ويبدلون من جهود.

وساد الموقف على أثر ذلك سكوت طويل شق حجاب الوطنيين فقد أرسل هاشم الاتاسي يوم ١٧ مارس سنة ١٩٣٠ الكتاب الآتي إلى المندوب السامي:

أتشرف بأن أعرض أننى كنت قد رغبت فى الاجتماع بكم فى أوائل الخريف الماضى

عند رجوعكم من باريس بأمل أن أصل معكم إلى موقف يكون خادما لسياسة التعاون التي بدأنا بها بنبل وشرف.

«ورغما عن ذهابي إلى بيروت لهذه الغاية بقيت أسفا لعدم مشاطرتكم إياي هذه الرغبة فاكتفيت بتقديم مذكرة لمقامكم باسم مكتب الجمعية التأسيسية الذي أتشرف برئاسته وأقمت أنتظر نتيجة مساعيكم نحو التفاهم المرغوب وإقرار الصلات بين البلايين على أساس متين، وها قد مضت مدة طويلة والشعب السوري ينتظر هذه النتيجة المطلوبة حتى كاد اليأس يستولى على النفوس وأصبحنا نخشى أن لا يجد السوريون وسيلة للاستمرار على التعاون الذي ضحينا لأجله كثيرا، ولذلك أتقدم اليكم راجيا أن تعينوا لى موعدا لمقابلتكم وأرجو أن يكون خلال الشهر الحالى لعنا نتمكن بما نسترشد به من النيات الحسنة من تمهيد العقبات الحائلة دون تحقيق الأمانى واجتتاب العواقب التي قد يولدها الاستمرار فى هذا الغموض».

وقد جرت المقابلة فى موعدها المقرر ودامت أكثر من ساعة أشار المندوب فى خلالها إلى أنهم «سيقدمون قريبا على خطة تسير بنفس السياسة الحرة التي ابتدأ بها» وانتهت من دون إدراك نتيجة فإذا ع الوطنيون يوم ١٥ منه بيانا مطولا وقعه رئيسهم بسطوا فيه الادوار التي مرت بها القضية وقالوا فى مقدمته:

يا بنى وطنى

لقد ظلت بلادكم منذ الاحتلال الفرنسى عرضة لألوان التجارب الفاشلة ومسرعا لأنواع السياسات المرهقة وأنتم تحاولون الوصول إلى حالة مستقرة تنفى عنكم ضرر تلك التجارب وتقيكم سوء عاقبتها، وظللتم تكافحون مكافحة سلبية مدة ثمانى سنوات انتهت بأن عقد الوطنيون مؤتمرهم فى بيروت يوم ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٧ وقرروا فيه تذكير أولى الشان بأن الأمة السورية على استعداد لمد يد المصافحة والصداقة ونسيان الماضى المؤلم إذا وجدت تحقيقا لأمانيتها وسيادتها القومية» ثم تكلم البيان عن انتخابات الجمعية التأسيسية وعن طلب السلطة حذف المواد الست وما تلا ذلك من وقف الجمعية ثم أشار إلى طلب المندوب إضافة المادة ١١٦ إلى نص الدستور ورفض مكتب الجمعية وختم البيان قائلا:

يا بنى وطنى

«إنكم قد حافظتم على السكينة والهدوء إبقاء على جو الثقة فى الوقت الذى يسير فيه أخواننا سكان الشرق الأدنى بخطوات واسعة نحو استقلالهم وتحقيق أمانهم وأنتم لاتزالون حيث كنتم منذ عشر سنين، ثم رضيت مع ذلك بما يراه إخوانكم فى بغداد بعيدا عن الوفاء ببعض حقهم ومطعمهم وقبلتم ما لا يزال يتذر منه سائر إخوانكم فى الأقطار العربية، ومع ذلك لم يزل يقال عنكم إنكم قوم متطرفون لا تقدرُونَ الالتزامات الدولية حق قدرها، ولكنكم كغيركم تفهمون أن هذه الالتزامات لا تحول دون ما تصبو إليه نفوسكم، بل هى مما يمكن تأمينه فى المعاهدات.

«لقد بسطتم يديكم للشعب الفرنسى مدة سنتين فحال بينكم وبينه السياسة القائمة اليوم، ولكن المكلف الفرنسى لن يرضى أن ينفق ماله الذى يكتسبه بعرق جبينه فى سبيل حماية بعض الشركات التى يجب أن تعلم أن ما تبرمه الحكومات القائمة على هذا النظام الحالى من الاتفاقات والعقود المحلية على أنواعها مع أى طرف آخر تعتبره الأمة باطلا غير ملزم لها، والأمة الفرنسية لن تقبل أن تظل عرضة لتحميل الآلام فى سبيل استعمار شعب أعزل وهضم حقوق أمة آمنة ولئن، استطاعت قوة السياسة الحاضرة أن تحول دون امتداد يد فرنسا الحرة إلى يديكم فإنها لن تستطيع ذلك إلى الأبد بل لابد للأحزاب الحرة من يوم فى فرنسا، وإن ذاك تصافح يديكم يدهم ويعلو الحق.

أى بنى وطنى

إن تاريخ الشعوب حافل بالمواعظ والعبر فانه لن يدخل الوهن على قوم إلا إذا اختلفت كلمتهم ولها عن مصلحتهم العامة بمصالحهم الخاصة، وإننا ما رأينا قوما تركوا خصمهم الغريب ليشغل بعضهم ببعض إلا عرفنا أن ساعتهم قد دنت وذلمهم حان وإنى أعيدكم من هذا فاعتصموا بالاتحاد وهو السور المنيع يصد عنكم كل متهم عليكم طامع فيكم وهو فى يديكم العزلى أقوى سلاح فى وجه القوة، إليه أدعوكم وإلى تناسى كل حزاة أو مصلحة تحول دونه، يدعوكم ترى بلادكم الملتخ بدماء شهدائكم».

إعلان الدستور والانتخابات النيابية

وبينما كانت البلاد تنتظر من الميسيو بونسو عملاً ينقذ الموقف ويقودها إلى الاستقرار الذى تنشده بعد ما ملت الوعود وسئمت التسويف فوجئت يوم ٢٢ مايو سنة ١٩٣٠ بإعلان دستور سورية الجديد بقرار أصدره المندوب السامى يوم ١٤ مايو سنة ١٩٣٠ ونصه:

بناء على أعمال الجمعية التأسيسية لدولة سورية التى التأمت فى دمشق من ٩ يونيو إلى ١١ أغسطس سنة ١٩٢٨ وعلى الآراء التى تبودلت بعد ذلك مع مكتب هذه الجمعية قرر المندوب السامى ما يأتى:

- ١ - تدار دولة سورية بموجب الدستور الملحق بهذا القرار.
- ٢ - إن هذا الدستور المذاع والمنشور نصه كملحق لهذا القرار يوضع موضع التنفيذ بعد انتخاب أعضاء مجلس النواب الذى يعين موعد انتخابه فيما بعد بقرار من المفوض السامى.
- ٣ - فى أثناء مدة الانتداب تنفذ الاختصاصات المنشأة بموجب الدستور بشرط الاحتفاظ بحقوق الدولة المنتدبة واجباتها كما هي ناجمة عن المادة ٢٢٠ من عهد جمعية الأمم وصك اللانتداب.
- «إن التحفظ المذكور فى المادة ١١٦ من الدستور لضمان موافقة هذا النص مع المبادئ التى تدار بموجبها حالة سورية الحاضرة بالنسبة للدولة المنتدبة وجمعية الأمم يكون له عمله إلى أن تعقد مع حكومة قانونية معاهدة تحدد فيها من جديد برضى جمعية الأمم شروط تطبيق الإنتداب وفقاً للمبادئ المذكورة فى المادة ٢٢ من عهد جمعية الأمم مراعاة لما يكون قد تم من التطور والترقى».
- وأرسل الميسيو بونسو فى اليوم نفسه إلى وزير الخارجية الفرنسية كتاباً بسط فيه تاريخ التحول الدستورى فى سورية وقال فيه:
- أتشرف بأن أبعث إليكم النصوص الرسمية التى يتألف من مجملها القانون الأساسى

للدول المشمولة بالانتداب الفرنسي وفقاً لأحكام المادة الأولى من صك الانتداب لإبلاغها إلى أعضاء مجلس جمعية الأمم.

تحدد هذه النصوص الأسس الحقوقية الخاصة بتنظيم البلدان التي يترتب على فرنسا العمل على تنميتها وإسداؤها النصح والمساعدة في سبيل رقيها، ويمكن تعديلها برضى الدولة المنتدبة لتمشى الرقى وذلك إما بالوسائل الدستورية المذكورة فيها وإما بمعاهدات تعقد مع الدولة المنتدبة وإما باتفاقات فيما بين الحكومات ذات الشأن في ظل الدولة المنتدبة».

وتكلم بعد ذلك عن دستور سورية الجديد فقال «إن دستور دولة سورية الذي نشر اليوم هو في مجمله نسخة عن النص الذي كانت وضعته لجنة الإنشاء في الجمعية التأسيسية خلال شهرى يونيو ويوليو سنة ١٩٢٨ وكانت هذه الجمعية قد أحلته محله من الاعتبار يوم ٧ أغسطس.

ولقد كانت الغاية من التعديلات المبدئية الوحيدة التي أدخلت عليه أن لا يكون تطبيقه مانعاً من القيام بالحقوق والواجبات التي تعود للدولة المنتدبة من الاتفاقات الدولية النافذة وعليه فقد عبر عن تحفظات الانتداب بمادة أضيفت إلى الدستور وأوضح مداها في قرار المفوض السامى. ويظل تأثير هذه المادة قائماً حتى تعقد مع حكومة منشأة قانونياً المعاهدة التي يحدد فيها من جديد برضى جمعية الأمم شروط تطبيق الانتداب وفقاً للمبادئ المذكورة في المادة ٢٢ من عهد جمعية الأمم مراعاة لما يكون قد تم من التطور والترقى.

أما التعديلات البسيطة التي أدخلت على النص الأصلي فقد تبودلت الآراء بصددتها في حينها مع مكتب الجمعية وكان من المنتظر أن يقبلها المكتب - أهـ.

وصف الدستور والمادة الموقفة

ويقع الدستور الجديد في ١١٥ مادة، ويتألف من ستة أبواب فالباب الأول يشتمل على أحكام أساسية وقد جاء في مادته الأولى «سورية دولة مستقلة ذات سيادة» وجاء في الثانية «سورية وحدة سياسية لا تتجزأ» وقالت الثالثة «سورية جمهورية نيابية دين رئيسها

الاسلام وعاصمتها مدينة دمشق، والمادة الرابعة خاصة بالعلم السوري ونصها «يكون العلم السوري على الشكل الآتي: طوله ضعف عرضه ويقسم إلى ثلاثة ألوان متساوية متوازنة أعلاها الأخضر فالأبيض فالأسود. على أن يحتوى القسم الأبيض منها فى خط مستقيم واحد على ثلاثة كواكب حمراء ذات خمسة أشعة» والفصل الثانى من هذا الباب فى حقوق الأفراد والباب الثانى فى السلطات العامة والثالث فى المالية والرابع فى طرق تعديل الدستور، والخامس أحكام مختلفة والسادس أحكام مؤقتة وتنطوى المادة ١٦ التحفظية وقد نشرنا نصها من قبل.

صدى نشر الدستور

ولقد قوبل نشر الدستور على هذا المنوال بأشد مظاهر الاستياء والاستنكار فى سورية فأغلقت المدن وعطلت الأعمال وقامت المظاهرات فى كل مكان.

واغتتم الوطنيون فرصة حلول الذكرى السنوية لافتتاح الجمعية التأسيسية وهو يوم ١١ يونيو فعمدوا اجتماعات عامة فى دمشق وحلب للاحتجاج على الدستور الجديد وقاومتهم السلطة فى دمشق وحالت دون اجتماعهم فى المكان الذى اختاروه فاجتمعوا فى مكان آخر وخطب جميل مردم بك الحاضرين باسم الكتلة الوطنية محتجا على تفرد السلطة الفرنسية بنشر الدستور. ومما جاء فى خطبته قوله: «أقدمت السلطة على نشر الدستور السوري وحدها وعلى مسؤوليتها فكبلة بالقيود الثقيلة. على أن الوطنيين لن يتقيدوا بهاتيك القيود ولن يعترفوا بها وأنهم ليبذلون قصارى جهدهم لتحقيق الدستور الذى سنته الجمعية التأسيسية طليقا من كل قيد، سالما من كل علة. ذلك الدستور الذى يمثل سيادة الأمة ويحفظ لها حقها فى وحدتها واستقلالها».

وأرسل جميل مردم بك فى نهاية الاجتماع البرقية الآتية إلى المسيو بونسو فى باريس بعد ما أقرها المجتمعون:

«أرجوكم تبليغ البرقية الآتية إلى جمعية الأمم

كلفتنى الجموع العظيمة التى احتشدت اليوم وأيدتها مدينة دمشق بإضرابها العام أن أرسل إلى جمعية الأمم احتجاجها على منع الجمعية التأسيسية من إتمام مهمتها وعلى

إقرار تجزئة البلاد بإصدار دساتير مختلفة، وعلى المادة ١١٦ التي تعطل الدستور وتغيير الاستقلال القومى».

وعقد اجتماع عام فى حلب فى اليوم نفسسه (١١ يونيو) خطب فيه ابراهيم هنانو (رئيس اللجنة التى وضعت مشروع الدستور) ومما قاله «لقد أعلن المفوض السامى عدة دساتير أحدها دستور قبل إنه دستور سورية ولكن إذا نظرنا إلى ما كان من تشويه ٢٣ مادة منه وإضافة المادة ١١٦ إليه وقد عطلته كله وشلته نرى أن ما جرى ليس إعلانا للدستور بل تعطيلاً للدستور».

وأرسل المجتمعون فى حلب برقية إلى وزارة الخارجية الفرنسية وأخرى إلى جمعية الأمم قالوا فيها: «إن انتصار القوى المسلح على الضعيف الأعزل بسلطة الانتداب المقرون بالمطامع الاستعمارية يمثلته صدور الدستور السورى من قبل المفوض السامى مستاثراً بتصحيحه وبتره ووضع مادة تحفظية ضمنت ذلك الفوز المناقض للمادة ٢٢ من عهد جمعية الأمم وعهود الحلفاء للعرب الخ».

ولم تجد هذه الاحتجاجات والشكايات ولم تحمل الفرنسيين على تغيير خططهم وأساليبهم، فظل كل قديم على قدمه حتى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ فأصدر المفوض السامى قراراً ختم به عهد الحكومة الموقته ودعا الأمة السورية إلى الاشتراك فى انتخابات المجلس النيابى تمهيدا لتطبيق الدستور وهذا نص الوثائق التى أصدرها:

١- كتابه إلى رئيس الحكومة

دمشق فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣١

من المفوض السامى للجمهورية الفرنسية فى سورية ولبنان

إلى الشيخ تاج الدين الحسنى رئيس مجلس وزراء دولة سورية

فى الساعة التى يفتح فيها لسورية عهد تنفيذ القانون الأساسى المعلن فى ١٤ مايو سنة ١٩٣٠ رأى ممثل الدولة المنتدبة من الضرورى أن يقوم بنوع أكثر مباشرة بيماله من المسؤولية لأجل تنفيذ صك الانتداب.

وهكذا ينتهى النظام الموقت الذى كان من الواجب أن يسبق تنفيذ القانون الأساسى

وذلك طبقا لما عرضه ممثلوا الحكومة الفرنسية الرسمية أمام جمعية الأمم ووافقت عليه هذه الجمعية.

منذ أربع سنين تقريبا خلت وأنتم تتفضلون بمساعدتي على رأس الحكومة الموقته وتقومون بأعباء هذه الحكومة بالروح المحددة فى التصريحات الرسمية التى كانت عينت سابقا بالاتفاق فيما بيننا سير هذه الاعباء ونهايتها.

نصل اليوم إلى آخر هذه المرحلة وأنتم مدعوون إلى العمل إلى جانب الذوات السامين الذين قاموا بأعباء الحكم قبلكم منذ بدء الانتداب فى المجلس الموكل إليه أمر مؤازرتي بأرائه فى خلال العهد الذى نلجج اليوم إلى أن تتألف حكومة نظامية معترف بها.

وبهذه المناسبة يلز لى بنوع خاص أن أعرب لكم عن تقديري الكلى للمؤازرة التى تفضلتم على بإسداها فى ساعات كانت غالبا صعبة فى إتمام مهمة كانت دائما دقيقة.

ستجرى انتخابات حرة لتعيين أعضاء مجلس النواب فى شهر يناير وغاية قصدى أن تجرى هذه الانتخابات فى جو أكثر ما يمكن من التعاون. النزيه الذى هو ضرورى اليوم كما هو ضرورى غدا لتأمين نجاح تطور الانتداب التدريجى وفاقا لمحتويات المادة ٢٢ من عهد جمعية الأمم وبمؤازرة جميع نوى النيات الحسنة. تجدون طيه القرارات الثلاثة الصادرة فى هذا اليوم والتى تحدد لعهد الانتقال هذا توزيع السلطات وكيفية القيام بها الخ.

٢- إنشاء مجلس استشارى

وأنشىء مجلس استشارى لمساعدة المفوض السامى لأجل تنفيذ القانون الأساسى فى سورية يكون أعضاء فيه حكما رؤساء الدولة السورية. المتعاقبين ورئيس مجلس الشورى ورئيس محكمة التمييز وعميد جامعة دمشق ورئيس مجلس سنجق إسكندرونة الإدارى ورئيسا غرفتى التجارة فى حلب ودمشق. ويجوز أن يشترك فى اجتماعات المجلس الذين يرى المفوض السامى من المناسب استشارتهم ودعوتهم إلى استماع آرائهم.

٣- تشيير أعمال الحكومة

وأصدر المفوض قرارا ثالثا قال فيه:

١- إلى أن ينفذ الدستور السوري وتتألف حكومة نظامية معترف بها يقوم بمصالح الدولة وزير العدالة ووزير المعارف ووزير المالية ووزير الأشغال العامة والزراعة وأمانة سر عامة تقوم مؤقتا بتسيير الأعمال العادية المربوطة بوزارة الداخلية وب رئاسة المجلس طبقا للشروط المبينة فى ما يلى:

٢- تؤمن أمانة سر الحكومة السورية العامة تسيير الأشغال الجارية المربوطة بوزارة الداخلية تحت امضاء وزير عامل يعين لهذه الغاية، وبمؤازرة مندوب المفوض السامى فى المجلس،

جميع الوثائق الرسمية والقرارات والأوامر التى يجب أن يوافق عليها رئيس الدولة وفاقا للنصوص المرعية تجمع فى أمانة السر العامة قبل إمضاءها،

يعطى الإمضاء فى هذه الحال وزيران عاملان معا بواسطة امانة السر العامة وبمؤازرة مندوب المفوض السامى فى المجلس،

وأخيرا تؤمن أمانة السر العامة إعلان جميع الأعمال الرسمية ونشرها فى الجريدة الرسمية،

يقوم المستشار مندوب المفوض السامى لدى دولة سورية بالمراقبة التى تخصه طبقا للنصوص المرعية وذلك بتماس مباشر مع أمانة السر العامة.

٤ - المفوض يشرف على الانتخابات

وأصدر أيضا القرار الآتى:

١- يقوم المفوض السامى للجمهورية الفرنسية فيما يختص بأصول الانتخابات بالصلاحيات الخاصة الموكول بها إلى رئيس الدولة بموجب قرار المفوض السامى عدد ١٨٨٩ الصادر فى ٢٠ مارس سنة ١٩٢٨ وعلى الخصوص الصلاحيات المنصوص عليها فى المواد ٣ و٢٩ و٣١ و٤٢ و٥١ و٥٦ و٩٥ الآتى ذكرها فى ملحق هذا القرار،

اجتماع المجلس الاستشارى

وفى يوم ٧ ديسمبر سنة ١٩٣١ اجتمع المجلس الاستشارى فى دمشق فافتتحه المندوب السامى بخطبة طويلة قال فيها: «إن الحل الدائم للعلاقات بين سورية وفرنسا سيكون بعقد معاهدة وأنه صرح بذلك من قبل يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٢٨ ثم جدد هذا التصريح يوم ١٤ مايو سنة ١٩٣٠ فى كتاب إلى وزير الخارجية الفرنسية وكرر ذلك أمام لجنة الانتخابات الدائمة لجمعية الأمم يوم ١٧ يونيو سنة ١٩٣٠ وقال إن صمته ليس معناه عدم الاكتراث، ثم قال إن الانتخابات تبتدىء غدا ٨ ديسمبر، وإنه ينوئ أن يجعل يوم ٢٠ ديسمبر موعدا لانتخابات الدرجة الأولى على أن تجرى الانتخابات الختامية يوم ٥ يناير سنة ١٩٣٢» ومن شأن هذه الانتخابات أن تمكن من تأليف حكومة نظامية شرعية فتفتتح عندما يأتى أوان المفاوضات التى تحدد العلاقات نهائيا بين فرنسا وسورية بمعاهدة، ذلك لأن المفاوضات التى يستطيع المفوض السامى أن يدخلها لإخراج عناصر القضية الجوهرية ولأجل الوصول إلى حل يرضى الفريقين صاحبى الشأن على السواء - يجب أن تكون مع ممثلى سورية الشرعيين وحدهم».

مؤتمر الوطنيين وبيانهم

وعقد الوطنيون مؤتمرا فى دمشق لتقرير موقفهم وهل يشتركون فى الانتخابات أم يقاطعونها فأذاعوا يوم ١٠ ديسمبر البيان الآتى:

بنى الأوطان

«ها نحن اليوم أمام حلقة جديدة نرجو أن تكون أسعد حظا من سابقتها فى سلسلة هذه التجارب، فقد دعا ممثل فرنسا الأمة السورية لممارسة حق من حقوقها بانتخاب مجلس نيابى تنشأ عنه حكومة دستورية تتولى المفاوضات مع فرنسا لعقد معاهدة تحدد العلاقات بين الدولتين وينتهى بها هذا الانتخاب المفروض علينا فرضا بدون إرادتنا.

أمام هذا الحدث الجديد اجتمعنا وأطلقنا المذاكرة باستعراض الماضى واستشعار المستقبل ودرس الخطة التى يحسن بالشعب السورى انتهاجها حيال هذا الاتجاه الجديد

فى السىاسة الفرنسىة لىكون بمرصد العامل اللىقظان بهذا الدور الدقىق الذى ىراد به انتقال البلاد من حالة معلومات كرهناها إلى حالة مجهولة لا نعرف مداها.

وضعنا أمامنا صفحات تاريخنا القرب المؤلم والمصائب التى اجتاحت بلادنا منذ الحرب العامة إلى الآن فلم نجد فيها إلا بواعث الخيبة والاستنكار والدوافع الملحة بسرعة العمل للخروج من هذه المآزق المنذرة بالفقر والدمار.

أخذنا بنظر الاهتمام البيانات التى ألقاها مندوب فرنسا لدى جمعية الأمم وبيانات ممثل فرنسا التى أعلنها فى هذا الأسبوع بدمشق مع ما سبقها من الأقوال الصادرة من المقامات الرسمية الفرنسىة فوجدناها جميعها قاصرة على أن فرنسا تنوى استبدال عقد الانتداب الوحيد الطرف بعقد عهد ثنائى الطرف تتفاوض به وتعقده مع نواب الأمة الشرعيين الذين يوجد هم هذا الانتخاب العتيد بدون أن ىشار فى هذه البيانات إلى الأسس التى ستبنى عليها هذه المعاهدة أو إلى مدى الحقوق التى ستناهلها سورىة. وعبثا ذهبت المساعى المخلصة التى بذلناها لاستجلاء هذه الغوامض التى كنا نود جلاءها قبل الشروع فى الانتخاب لىكون على بيئة من النتائج المنتظرة وعلى ثقة من إمكان استمرار العمل لإىصال البلاد إلى استقلال وحدتها.

بىد أنه لما كان الانتخاب حقا أساسىا تمارسه الشعوب لإيجاد نواب يعالجون مقدراتها بالحرىة التامة ولا ىتقيدون بغير مصلحة الشعب الذين تقدموا لتمثىله والدفاع عن حقوقه فإننا بالرغم من هذا الغموض المحىط بالطرىق الذى نحن قادمون على سلوكه، ورغما عن السكوت العمىق عن مطالب البلاد ورغبتها بأمر ضم أجزائها المتفرقة وتأسيس وحدتها، ورغما عن بقاء عدد كبرى من أبناء سورىة مشردين فى الأقطار وممنوعىن عن دخول أوطانهم منذ سنىن عدىدة، ورغما عن العىوب الجمة المعترف بها فى قانون الانتخاب الحالى وعجزه عن ضمان الحقوق لأربابها، ورغما عن بقاء الأوضاع الإدارىة الداعىة للشكوك بحرىة الانتخاب وسلامته، ورغما من عدم ظهور حالات فعلىة تساعد على إزالة الرىبة وتبعث شىئا من الطمأنىة فى النفوس البائسة قد شعرنا أن الواجب الوطنى ىدعونا إلى عدم الغىاب عن ساحة الجهاد فى هذه المرحلة الدقىقة التى تجتاز الأمة بها منقلبا خطىرا ىتوقف عليها مستقبها إلى ما شاء الله من السنىن.

نحن إلى اليوم تحت نظام انتداب وحىد الطرف فرض علینا فرضا. ولىس لنا به رأى

ولا رضى ولكننا بحسب المنهاج الذى أعلنه ممثل فرنسا سندخل فى نظام معاهدة ثنائية الطرف يقبلها نواب الأمة ويسجلون بها عليها حجة تسد فى وجهها جميع مسالك الاعتراض فإذا لم تكن هذه المعاهدة ضامنة لحقوق الشعب وكافلة لنيل الأمنى الوطنية العادلة غير مانعة للتطور الاقتصادى والسياسى والرقى القومى المنشود تكون قد جلبت على البلاد نقمة بدل النعمة من سىء إلى أسوأ.

فالأمة السورية إذن فى هذه الحقبة الصغيرة أشد ما تكون حاجة لسواعد أبنائها البررة ونجدة رجالها المخلصين ليتقدموا لميدان العمل وينتبهوا لما يراد بها من خير أو شر حتى إذا كان خيرا تقبلوه لها وإن كان شرا حالوا دونه وسعوا لإنقاذها من غوائله.

تحت هذا اللواء الوطنى الطاهر وهذه النيات البريئة قررنا متحدين دعوة الأمة للاشتراك معنا فى هذا الانتخاب غير مقيدين بما ظهر من الأحداث العابثة بحقوق الأمة وأمانيتها، ومعتصمين جميعا بالمبادئ القومية العزلاء من كل سلاح غير سلاح الحق والاخلاص ومعتمدين على الثقة الغالية التى شرفتنا بها أمتنا النبيلة وراغبين بأن نقابل كل نية صافية تبدو من جهة فرنسا بأصفى منها فلا نضيع فرصة حسنة لبلوغ الأمنى الوطنية المشتهاة ولا نفسح مجالا لاستمرار الظلمة والعبث بحقوق البلاد.

الى الشعب السورى النبيل الذى أثبت فى أخرج الأوقات أنه لا يؤخذ بالتغريير ولا يجرى وراء الأوهام الخادعة ننشر هذه الدعوة المخلصة ليؤازرنا ويشد عزائمنا للمضى فى خدمة مصالحه والذود عن حقوقه. ونحن واثقون أن الأطوار الصعبة التى اجتازتها البلاد منذ الحرب العامة إلى اليوم كشفت الغطاء عن طوايا جميع الأشخاص الذين تقدموا لخدمة البلاد، أو تولوا فروع إدارتها فلم تعد تتطلى عليها الوعود الزائفة. فهى اليوم تعرف أين تضع ثققتها ومن الذين يعملون للوكالة عنها فى دعواها هذه المرتبطة بكيانها الأعلى.

نحن لا نشك فى اتحاد الأمة النبيلة صفا واحدا فى هذه المرحلة الخطيرة ومنح ثققتها لرجالها المخلصين المجريين. وإذا نجت صفحات الانتخاب من العبث والإرهاق لا يدخل المجلس إلا أصحاب الماضى الناصع والنية الطيبة الذين يعرفون كيف يتقبلون لها الخير ويدفعون عنها الشر.

حوادث ٢٠ ديسمبر ووقف الانتخابات

ومن ينعم النظر فى بيان الوطنيين يتبين حسن النية والرغبة فى التفاهم مع الفرنسيين متوفرا فيه. فقد أقدموا على الاشتراك فى الانتخابات وعلى خوض غمرتها من دون أن ينالوا ضمانا على عدم تدخل الفرنسيين فيها لتأييد أنصارهم، يضاف إلى هذا أن رئيس الحكومة التى تشرف على الانتخابات وتديرها فرنسوى فقد عين المسيو بونسو مندوبه لدى حكومة دمشق واسمه المسيو سالوميك رئيسا للحكومة الجديدة وحدد مهمتها بإدارة الانتخابات ومنح نفسه الاختصاصات الممنوحة لرئيس الدولة السورية فى ما يختص بالانتخابات مما هو مخالف للقوانين والأنظمة. فلا يجوز عرفا ولا قانونا أن يتولى ولاية الأمور الفرنسيون إدارة انتخابات مجلس، مهمته الرئيسية عقد معاهدة تحدد العلاقات بين سورية وفرنسا، ومعنى ذلك أنهم ذوو مصلحة وأن هذه المصلحة تقضى عليهم بتأييد أنصارهم ومشايعهم وضمان الفوز لهم ليسيروا داخل البرلمان طبق التعليمات التى يصدرونها إليهم، ولقد جاء سير الحوادث مؤيدا لرأى المتشائمين الذين لم يحسنوا الظن بالسياسة الفرنسية، والذين كانوا يرون أن الفرنسيين يعملون لإنشاء مجلس «مستسلم» يقر مشروع المعاهدة التى ظهر أن الفرنسيين استعدوا لها وأحكموا وضع خططها، وفعلوا كل شئ لضمان فوز المرشحين الذين اختاروهم ليفوزوا على مرشحي الوطنيين مما أدى إلى هياج الشعب فى معظم الدوائر الانتخابية وخصوصا فى دمشق. فقد ثار ثورة عنيفة يوم ٢٠ ديسمبر وهاجم مكاتب الاقتراع وحطم صناديقها المحشوة بالأوراق المزورة فنشرها فى الهواء كما هاجم دار البلدية وكاد يحرقها لولا تدخل الجند ومقاومته له بالرصاص. وحمل أيضا على دار الحكومة ودار الشرطة ودارت معارك عنيفة فى الأسواق اشتكرت فيها الدبابات والجند وسقط سبعة قتلى و٢٥ جريحا وكان الخطب يتفاقم لولا إسراع الفرنسيين بوقف الانتخابات فى الساعة الثانية بعد الظهر وتعطيل أعمالها فاطمأن الشعب وهدأت الثائرة وجرى مثل ذلك فى حماه فقد اقتحم الشعب مكاتب الاقتراع وحطم صناديقها واعتدى على موظفيها وقتل اثنان وجرح كثيرون. وجرى ذلك فى دوما فأوقفت السلطة الانتخابات فى هاتين المنطقتين - علاوة على دمشق - وحمل الشعب فى حمص على مكاتب الاقتراع فتدخلت الحكومة وأقالت الموظفين الذين هم موضع شبهة وأبدلتهم بأخرين يثق بهم الشعب ويعتمد عليهم فسكنت الحالة.

انتخابات حلب

واتخذت السلطة في حلب شتى التدابير لضمان فوز مرشحيها وأنصارها فاستدعى المسيو لافاستر (مندوب المفوض السامي في حلب) رؤساء الطوائف المسيحية واليهود (ولا يقل عدد المسيحيين واليهود في حلب عن ثلث السكان) وأمرهم بأن يطلبوا حماية فرنسا للأقليات وبأن يدعو إلى مقاطعة انتخاب النواب الوطنيين ويمنحوا مرشحي السلطة وحدهم ومنعت السلطة مرشحي الوطنيين من إقامة حفلات انتخابية كما منعت تجولهم في الأحياء واعتقلت أنصارهم فأرسلوا يوم ١١ ديسمبر البرقية الآتية إلى المندوب السامي: «حرية الانتخابات التي وعدتم بها رسمياً انتجت فضيحة لا مثيل لها، السلطة والحكومة والبلدية تأمرت على حرية الانتخابات، تحرش القوة المسلحة بالأهالي والحيل الشائنة وملء الصناديق مقدماً تجعل الانتخابات غير شرعية، نرّمى تبعثها على مدبريها، خذوا علماً بمقاطعتها» ثم أتبعوها بالبرقية الآتية إلى وزارة الخارجية الفرنسية «دخلنا الانتخابات بدون ضمانات على الرغم من نقائص قانون الانتخابات واستناداً إلى وعود فرنسا بحرية الانتخابات، أعمال ممثليكم المسؤولين مباشرة تبرهن على عدم تنفيذ الوعد، الإبعاد والتوقيف والحجر على الصحف ومنع الاجتماعات ورفض إجازتها ومنع الزيارات الشخصية لبيوت المرشحين وتهديد الناخبين كل ذلك يجري علانية، احتجاجاتنا لدى السلطات الفرنسية لا تجدي، الرجاء العمل لاحترام وعد فرنسا» وأرسلوا أيضاً في اليوم نفسه إلى جمعية الأمم البرقية الآتية: «طبقاً لتوصياتكم وبالرغم من خيبة آمالنا بالفهم مع الفرنسيين دخلنا الانتخابات بدون ضمانات اعتماداً على وعود فرنسا، السلطات الفرنسية المسؤولة الحاكمة مباشرة ترهقنا وتمنعنا من مراقبة الصناديق وتضاعف التوقيف والنفي وتصادر الصحف وتمنع الاجتماعات وتحاصر بيوت المرشحين وتهدد الناخبين وتحرمنا من مبدأ التعبير عن رأينا ومراجعاتنا بلا جدوى، أنتم آخر ملجأ، نطلب حماية شعب مضطهد».

وبدأت الانتخابات صباح ٢٠ ديسمبر وكانت أسواق حلب مغلقة وغاصة بالجنود فقصد الناس مكاتب الاقتراع مطالبين بتطبيق أحكام قانون الانتخاب فطردوا فذهبوا إلى الوالى واحتجوا لديه فلم يلقوا إنصافاً فانسحب الوطنيون من الميدان بعد ما اعتقلت السلطة زعماءهم وهكذا تم للسلطة إجراء الانتخابات في حلب واعتبرتها شرعية صحيحة.

ولما حل يوم ٥ يناير سنة ١٩٣٢ وهو الموعد المضروب لإجراء الانتخابات النهائية حشدت السلطة ستة آلاف جندي في حلب وأنشأت ثلاثة خطوط عسكرية للدفاع: الأول أحاط بالبلدة من جميع نواحيها وطوله كيلو متر ونصف، وأحاط الثاني بمفارق الطرق القريبة من دار البلدية والحكومة، والثالث امتد حول دار البلدية (دار الانتخاب) ودار الحكومة على مسافة ٥٠ مترا من كل جهة ونصبت المدافع في القلعة وسلطت على المدينة وأقيمت أكياس الرمل في الشوارع العامة ووضعت الرشاشات في كل مكان.

وسبقت السلطة فاعتقلت يوم ٢ يناير ثلاثة من مرشحي الوطنيين و٦٨ من أنصارهم وقبضت على نحو ٢٠ من الشباب الوطنى ومنعت الناخبين الثانويين يهودا ونصارى من مقابلة مرشحي الوطنيين، ورغم ذلك لم ينسحب هؤلاء من الميدان بل ظلوا في الحومة حجابا للدماء وانتهت الانتخابات وجاءت طبق النتيجة المقدرة لها وهى فوز أنصار الحكومة وفشل مرشحي الوطنيين ويجب أن نعترف بأن السلطة سمحت لاثنتين منهم بالحضور فى دار البلدية يوم الانتخاب بصفة متفرجين لا يجوز لهم التدخل.

ووضع الحلييون مضابط وقعها ٢٠ ألفا منهم بالاحتجاج على هذه الانتخابات الفاسدة فأبى ممثل السلطة الفرنسية تسلمها منهم فحلها هاشم الأناسى رئيس الكتلة الوطنية إلى المندوب السامى فقال له «إن انتخابات حلب كانت قانونية وأصحابك هم الذين تركوا صناديق الاقتراع فلو عملوا مثل ما عملت دمشق وقبضوا بيدهم على السارق لأوقفت الانتخابات، والآن لا يمكن إعادتها وليس من اختصاصى النظر فى المضابط بل إن ذلك من اختصاص المجلس النيابى فهو الذى ينظر فيها».

واضطربت الحالة فى حلب على أثر امتناع السلطة عن التدخل واعترافها بصحة الانتخابات فاقفلت المدينة أبوابها وعطلت أعمالها ٢٠ يوما احتجاجا وكثرت الاعتداءات وسقط عدد من القتلى والجرحى فاعتقلت السلطة ٨٥ من أنصار الوطنيين وزجتهم فى السجون وحاكمتهم بموجب نظام جديد سنه المندوب السامى وأسماه «نظام قمع الجرائم»^(١) وفعلت مثل ذلك فى دمشق بعد وقف الانتخابات يوم ٢٠ ديسمبر فقبضت على ٧٣ وحاكمتهم بموجب النظام الجديد وحكمت على كثيرين منهم.

(١) وضع المفوض السامى هذا النظام وهو كثير الشبه بالأنظمة العرفية ويقضى بأن يحاكم الذين يقبض عليهم بموجبه أمام الحاكم الأجنبية المؤلفة فى دمشق وحلب قورا.

إعادة الانتخابات فى دمشق وحماه

ودارت بعد ذلك مفاوضات بين الوطنيين فى دمشق وممثلى السلطة الفرنسية للاتفاق على قاعدة تستأنف بموجبها الانتخابات فتم التفاهم على أن يرشح الوطنيون ستة منهم ويتركوا للسلطة أربعة مقاعد ترشح لها أنصارها^(١) وجرى الانتخابات الأولية يوم ٣٠ مارس والختامية يوم ٦ أبريل ففاز النواب الوطنيون كما فاز ثلاثة من مرشحي السلطة وفشل الثانى وهو رضا الركابى فاعيد الانتخاب يوم ٩ منه ففاز مرشح الوطنيين وهو نسيب البكرى.

دعوة البرلمان إلى الاجتماع

وفى يوم ٢ يونيو سنة ١٩٣٢ أصدر المفوض السامى قرارا بدعوة البرلمان إلى الاجتماع بدورة استثنائية فى يوم الثلاثاء ٧ منه الساعة التاسعة صباحا لأجل وضع الدستور موضع التنفيذ، وحدد هذا القرار أعمال المجلس فى دورته هذه كما يأتى:

- ١ - انتخاب مكتب المجلس: رئيس ونائب رئيس وسكرتيرين وثلاثة مراقبين.
- ٢ - انتخاب رئيس الجمهورية.
- ٣ - التصديق على الانتخابات
- ٤ - تحديد راتب رئيس الجمهورية والتعويض السنوى لأعضاء المجلس على أن تختتم الدورة بانتهاء هذه الأعمال.

(١) هذه هى أسماء مرشحي السلطة: محمد على العابد ورضا الركابى وحقى العظم ويوف لينادو (نائب اليهود).

عهد الجمهورية

لم تقدم السلطة الفرنسية على دعوة المجلس النيابي إلى الاجتماع إلا بعد أن أعدت للأمر عدته، وبعد أن وثقت من تأييد أكثرية النواب لها وإتثمارهم بأمرها فقد استطاع مندوب حلب في الفترة الممتدة بين شهور يناير ويونيو أن يؤلف بين نواب المقاطعات الشمالية الذين ضمننت لهم السلطة الفوز وعددهم ٢٨ نائبا وينشئ منهم حزبا أسماه الحزب الحر الدستوري، وحذا مندوب دمشق حذو زميله وصنوه فألف من نواب دير الزور وأقضية دمشق وحران كتلة بلغ عدد أعضائها ٢٣ نائبا، ومعنى ذلك أن السلطة ضمننت تأييد ٥١ نائبا من أصل ٦٩ نائبا هم مجموع أعضاء المجلس النيابي السوري. أما الثمانية عشر نائبا الباقون فيتألفون هكذا ٧ نواب للكتلة الوطنية في دمشق وأربعة من حمص وثلاثة من حماه وانضم إليهم أحد نواب دير الزور ونائب المعرة فبلغ عددهم ١٦ نائبا هم كل ما كان للوطنيين من نواب ثم انضم إليهم واحد حل محل رئيس الجمهورية بعد انتخابه فصاروا ١٧ نائبا.

ورشح الفرنسيون لرئاسة المجلس صبحي بركات زعيم الحزب الحر الدستوري وأوعزوا إلى كتلة الجنوب (الكتلة التي جمعها مندوب دمشق) بتأييده فانتخب باتفاق ٥١ صوتا وحاز هاشم الاتاسي مرشح الوطنيين ١٧ صوتا. ثم أعلن ختام الجلسة على أن يجتمع المجلس يوم السبت ١١ يونيو لانتخاب رئيس الجمهورية.

ورشح صبحي بركات نفسه لرئاسة الجمهورية بالاتفاق مع الفرنسيين باعتباره زعيم كتلة الشمال وحذا حقي العظم حذوه فرشح نفسه للرئاسة أيضا باعتباره زعيم كتلة الجنوب وتظاهر الفرنسيون بالحياد إزاءهما لأنهما من أنصارهم، ولأن فوز أي منهما هو فوز لسياستهم.

وبحث النواب الوطنيون الموقف وكانوا يرشحون للرئاسة زعيمهم هاشم الاتاسي، وبعد أخذ ورد طويلين وضعوا كتابا حمله جميل مردم بك ليسلمه إلى السلطة الفرنسية عند الحاجة يعلنون فيه انسحابهم من المجلس النيابي احتجاجا على الأساليب التي تسير عليها السلطة في مضايقة النواب خارج المجلس وفي داخله لحملهم على انتخاب مرشحها

وأنصارها ، ودارت مباحثات خاصة بين بعض أقطاب الوطنيين والفرنسيين الرسميين فأبلغ الأولون الآخرين أنه إذا أصرت السلطة على التمسك بمرشحيها الاثنين (حقى العظم وصبحى بركات) فلا بد للوطنيين من الانسحاب من المجلس وإغلاق المدن الأربع احتجاجا (دمشق وحمص وحماء وحلب) وتعطيل كل عمل وشل الحركة الدستورية والقضاء عليها وفعلًا فقد أضربت دمشق يوم الجمعة (١٠ يونيو) أى قبل الانتخاب بيوم واحد وعقدت اجتماعات عديدة فى المنازل وتم الاتفاق على القيام بعمل حاسم لاحتباط خطط السلطة وتدابيرها .

ورأى المسيو بونسو بعد ما تحقق من ثبات النواب الوطنيين وعزمهم على عدم الاشتراك فى أعمال المجلس أن تحل القضية حلا وسطا، فوافق فى الساعة الثانية بعد منتصف ليل السبت ١١ يونيو أى قبيل الوقت المحدد لاجتماع البرلمان بسبع ساعات فقط على انتخاب محمد على العابد (أحد مرشحي السلطة فى انتخابات دمشق) رئيسا للجمهورية السورية على أن يقلد حقى العظم رئاسة مجلس الوزراء وقبل الوطنيون هذا الحل إنقاذا للموقف فذهبوا إلى البرلمان صباح السبت واشتركوا فى الاقتراع وقد انتهى بفوز محمد على العابد بستة وثلاثين صوتا على ٣٢ حازها صبحى بركات.

أول حكومة دستورية

وعملا بالاتفاق المعقود بين الوطنيين والسلطة ألف حقى العظم الوزارة الجديدة يوم ١٤ يونيو واختص بوزارة الداخلية. كما تقلد سليم جنبرت من نواب الشمال وزارة الأشغال العامة واشترك اثنان من النواب الوطنيين فى الوزارة الجديدة فتقلد جميل مردم بك وزارتى المالية والزراعة ومظهر رسلان وزارتى الحقانية والمعارف. ومعنى ذلك أن الوزارات كانت فى هذه المرحلة مقسومة بالتساوى بين الوطنيين والانتدابيين: أربع وزارات للاولين يتقلدها اثنان منهما ووزارتان مع الرئاسة للآخرين ويتقلدهما اثنان منهما، ولاشتراك الوطنيين فى الحكومة الجديدة على هذا المنوال معنى آخر فهم. بذلك يرجعون ثانية إلى الحكم بعد ما غادره فى سنة ١٩٢٦ يوم اشتركوا فى حكومة الداماد الأولى.

ولم يحجم الموظفون الفرنسيون عن وضع العراقيل فى طريق الحكومة الجديدة المصبوغة بالصبغة الوطنية مما جعل هؤلاء يفكرون فى الانسحاب وظهرت فكرة جديدة فى

صفوف الوطنيين حينما حل زمن اجتماع البرلمان فى دورته العادية (شهر نوفمبر سنة ١٩٣٢) ترمى إلى عدم الاشتراك فى أعماله لعدم وجود فائدة منه مادامت الاكثرية المطلقة بيد السلطة الفرنسية تسيرها كيفما شاءت ، ولأن أسس المعاهدة التى يراد عقدها مجهولة وبعد مباحثات ومناقشات بين النواب الوطنيين أنفسهم أجمعوا أمرهم على دخول البرلمان فإذاع هاشم الاتاسى يوم ٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢ بلاغا على الأمة قال فيه «أقدم الوطنيون على خوض غمرة الانتخابات وهدفهم العمل على عقد معاهدة مع الحكومة الفرنسية تضمن استقلال البلاد ووحدتها وتنتهى بها الأوضاع الشاذة التى كادت تقضى على حياتها السياسية والاقتصادية وقد مضى على ذلك خمسة أشهر لم نر فى خلالها من الجانب الفرنسى أى مظهر من مظاهر التسهيل لمهمة الحكومة ولتطمين أفكار الشعب على مصيره فرأينا أن الواجب يقضى بانسحابنا من المجلس النيابى ريثما تتبين أسس المعاهدة التى يجب ألا تقل عن المعاهدة العراقية الإنكليزية إلا أن المساعى المبذولة أخيرا جعلت الوزيرين الوطنيين وفريقا من إخواننا يعتقدون أن الاستمرار مرة أخرى على السياسة التى انتهجت سيساعد على تحقيق الأمانى القومية فلذلك رأينا لزوم التريث لنقيم دليلا جديدا على حسن النية التى لم يحجم الوطنيون عن إظهارها رغبة منهم فى الوصول إلى حل يرتفع بالبلاد من هذه الحالة المرهقة إلى حالة الاستقلال».

انسحاب الوطنيين من الحكومة والبرلمان

ولم تدم هذه التجربة طويلا فقد اضطر النواب والوزيران الوطنيان للانسحاب من الحكومة والبرلمان يوم ١٨ ابريل سنة ١٩٣٣ على أثر ظهور ما ظهر وهو أن مشروع المعاهدة الذى جاء به المسيو بونسولا يحقق أمانى البلاد بالوحدة والاستقلال، ولا يزيد عن أن يقر الحالة القائمة مما كان لو أسوأ أثر فى النفوس وإليك نص البيان الذى أذاعه هاشم الاتاسى وإبراهيم هنانو باسم الوطنيين يوم ٢٠ ابريل:

إن الكتلة الوطنية بعد ما درست فى مؤتمرها الأخير المعقود فى دمشق الموقف السياسى الحاضر ومحصلته من جميع وجوهه واطلعت على ما وصلت إليه المحادثات التمهيدية بشأن المعاهدة المنوى عقدها بين سورية وفرنسا أجمعت آراء أعضائها فى الجلسة المنعقدة يوم ١٨ إبريل سنة ١٩٣٣ على تفويضنا أمر النظر فى اختيار الخطة التى

نراها أكثر موافقة للمصلحة الوطنية وأناطت بنا إعلانها .

لذلك ولدى استعراض كل ما أحاط بالقضية السورية والحوادث والظروف ويعد الاسترسال بالمحادثات والآراء المتبادلة في اجتماعاتنا المتكررة منذ عشرة أيام رأينا أن المحادثات التي جرت حتى الآن بين المفاوض السوري ورجال المفوضية العليا لن تخرج في مجموعها عن نطاق بيانات المفوض السامي الأخيرة في لجنة الانتداب ولا تحتوى على أى اعتراف بالوحدة السورية التي قررت الكتلة الوطنية أن لا تجرى المفاوضات إلا على أساس الاعتراف بتحقيقها وأعلنت ذلك في بيان مؤتمرها المنعقد في حلب بتاريخ ١٨ فبراير^(١) المنصرم وأن الاستمرار على التعاون لا يجوز إلا مع وجود الصراحة من الجانب الفرنسي في أمر الوحدة وهذا لم يحصل حتى الآن.

فالجانب الوطنى رغم ما فى الأوضاع الحاضرة من شذوذ وعدم الاطمئنان - لاسيما على أساس إقامة مجلس مزيف فى أكثريته قد أظهر كل ما يمكنه من المسيرة والتساهل بحسن نية وإخلاص أملا فى الوصول إلى حل يحقق رغائب البلاد فى استقلالها ووحدتها، فلا يجد عند الجانب الفرنسي ما تستحقه هذه الرغبة الصادقة من الاعتبار. لذلك نرى أن من الواجب عدم الاستمرار على سياسة التعاون التى بدأ بها الجانب الوطنى فى المجلس والحكومة ريثما تبدو من الجانب الفرنسي بادرة تساعد على استئناف العمل.

وإننا لنغتنب بهذه المناسبة من تقدير الأمة لموقف الوزيرين الوطنيين اللذين تقدما باستقلالتهما والنظر فى إعجاب وإكبار إلى ما عانياه فى خلال التجربة القاسية من مضض وما تحمله من عناء فى سبيل تحقيق أمانى الأمة التى أولتهما ثقتهما الغالية ونحمد للأمة موقفها الرصين الذى وقفته فى جميع الظروف العصيبة التى مرت بالبلاد بجانب الكتلة الوطنية التى هى من الأمة وإليها آمليين أن تظل محافظة على وحدة صفوفها واتفاق كلمتها.

(١) جاء فى هذا البيان وقد أذيع على أثر مؤتمر قمة عقده فى حلب مانصه: «ورأى الوطنيون بعد استطلاع آراء مفكرى الشعب السورى أن يعلنوا للشعب الكريم فى الداخل والساحل تمسكهم بحق البلاد القائم على أساس الوحدة، وأن كل معاهدة أو مفاوضة لعقد معاهدة مع فرنسا غير قائمة على هذا الأسس لاتكون جديرة بالقبول».

عرض المعاهدة ورفضها

وأحجمت السلطة الفرنسية عن عرض مشروع المعاهدة على البرلمان بسبب انسحاب الوطنيين من الحكم والبرلمان، وأسرعت فاستدعت الميسيو بونسو مندوبيها السامى لسورية (شهر يوليو سنة ١٩٣٣) وعينت الميسيو دى مارتيل خلفا له.

والواقع أن الإشاعات التى شاعت عن مشروع المعاهدة وما ينطوى عليه رجت البلاد رجة عنيفة فارتفعت الأصوات من كل مكان يطلب الوحدة الكاملة لسورية وبالقضاء على التجزئة مما أقلق الفرنسيين وأزعجهم. فسعوا لمقاومة الحركة الجديدة بكل قواهم ودعوا نفرا من الموظفين فى حكومة اللاذقية واستكتبوهم مضبطة بطلب الإبقاء على الوضع القائم فى بلاد العلويين. فساء ذلك الطبقة المستنيرة من أبناء تلك البلاد فعقدت مؤتمرا فى صافيتا باسم مؤتمر المسيحيين فى بلاد العلويين ويؤلف هؤلاء مع المسلمين نحو ٦٠ فى المائة من السكان قرروا فيه العمل للانضمام إلى الوحدة وأيدهم عدد من زعماء العلويين أنفسهم، وأقلق ما جرى الحكومة فأصدرت قرارا بتطبيق نظام «قمع الجرائم» فى بلاد العلويين.

وحاول الكابتن دزديريه مدير الاستخبارات فى جبل الدروز الحصول على مضبطة من شيوخ الجبل بتأييد الانفصال فأعد لذلك اجتماعا خاصا عقد فى قرية «قنوات» يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٣ حضره عدد كبير من الزعماء وانتهت تلك المناورة بالإخفاق والفشل.

العمل لاتحاد القطرين

على أن حركة الدعاية للوحدة السورية ما لبثت أن تحولت تحولا استوقف الأنظار. فقد اغتتم بعض الأحرار فرصة سفر المرحوم الملك فيصل إلى أوروبا لزيارة الملك جورج ملك بريطانيا زيارة رسمية، وذلك فى شهر يونيو سنة ١٩٣٣ فوضعوا مضابط وكلوا فيها جلالتهم فى حل القضية السورية على قاعدة توحيد سورية والعراق فى ظل عرش واحد.

ولا يخفى أن فكرة توحيد القطرين في ظل عرش واحد ظهرت للمرة الأولى في سنة ١٩٣١ على أثر زيارة رسمية زارها جلالته لباريس فقد دارت بينه وبين بعض كبار الموظفين الفرنسيين محادثات في هذا الشأن أبدى فيها هؤلاء ميلا إلى تحقيق هذه الفكرة على أن إنشاء الجمهورية السورية في شهر يونيو سنة ١٩٣٢ شغل الناس عنها ولم يطل الأمر حتى أدركوا أن الجمهورية الجديدة ليست سوى ألوية أراد الفرنسيون أن يلهوا بها، وأنها لا تختلف عن الحكومات الأخرى التي أنشأوها في خلال احتلالهم إلا بالاسم فقط.

وقد لقيت الدعاية لاتحاد القطرين في هذه الفترة تأييدا كبيرا، فوضعت دمشق وحلب وحمص وحماة وبيروت وطرابلس وجبله وصيدا وصور وجبل عامل مضابط بطلب وحدة القطرين بتوكيل جلالة الملك فيصل وحملتها وفودهم إلى عمان في أول يونيو فسلمتها إلى جلالته. وفعل كذلك سوريو القاهرة فسلم باسمهم مؤلف الكتاب مضبطة إلى جلالته حين مروره بها فوعد بالاهتمام بالأمر وأقلقت الحركة الجديدة الفرنسيين وجعلتهم يحسبون لها حسابا. بيد أن موت الملك وهو يستشفى في برن (سويسرا) يوم ٨ سبتمبر سنة ١٩٣٣ جعلهم يتنفسون الصعداء.

الفرنسيون يعرضون المعاهدة رسميا

ووصل إلى بيروت يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٣ المسيودي مارتيل المندوب السامي الجديد يحمل تعليمات صريحة من وزارة الخارجية الفرنسية بعرض مشروع المعاهدة على الجمهورية وبرلمانها وبالعامل لإقرارها بالاتفاق مع الوطنيين أو بدونهم لأن رجال وزارة الخارجية اعتقدوا أن موت الملك فيصل فرصة يجب استغلالها.

وجاء المسيودي مارتيل إلى دمشق على الفور وبدأ استشارات فافهم أن البلاد السورية لا يمكن أن ترضى عن معاهدة لا تحقق الوحدة. وقيل له إن كل سعى يبذله لحمل البرلمان على إقرار المعاهدة محكوم عليه بالفشل فلم يصغ إلى هذه الآراء السديدة بل مضى في خطته فتبادل مع حقي العظم بصفته رئيس الحكومة السورية ومندوب رئيس الجمهورية يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٣ توقيع مشروع المعاهدة الجديدة مع ملحقاته وقد أذيع في دمشق رسميا يوم ١٩ منه وهذا نصه:

١- مشروع المعاهدة

إن حكومة الجمهورية الفرنسية والحكومة السورية بالنظر للتقدم الناتج من تطبيق المادة ٢٢ من عهد جمعية الأمم فى سبيل إنشاء سورية كدولة مستقلة.

وبناء على الرغبة التى أبدتها الحكومة الفرنسية أمام جمعية الأمم فى عقد معاهدة مع الحكومة السورية مقدرة التطور الذى تم حتى الآن.

وبناء على موافقة الحكومتين على تحقيق جميع الشروط المؤدية، باتباع طرق صريحة لقبول سورية فى جمعية الأمم.

فقد اتفقتا توصلا إلى هذه الغاية على عقد معاهدة صداقة وتحالف تبنى على أسس الحرية التامة والسيادة والاستقلال لتحديد العلاقات التى تبقى بين الدولتين بعد انتهاء الانتداب، ويعين فى الاتفاقات الملحقة بها والتى توضع موضع التنفيذ فى ذات التاريخ الذى تنفذ فيه المعاهدة شروط وكيفية تطبيق بعض بنودها.

وللوصول إلى هذه الغاية بصورة أكثر ملاءمة فقد اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان أيضا على أن يحددا بجلاء برنامج تطور المؤسسات الحاضرة فى جميع النواحى التى يكون واجبا فيها تعاون الحكومتين تعاوننا حقيقيا صادقا لتحقيق الشروط التى وضعتها جمعية الأمم فى الناحيتين الداخلية والدولية وفاقا للمبادئ العامة التى فرضتها تلك الجمعية ليسوغ انتهاء نظام الانتداب.

ولهذه الغاية أفرغ الطرفان الساميان المتعاقدان اتفاقهما فى ثلاثة صكوك وهى:

أولا - معاهدة صداقة وتحالف.

ثانيا - بروتوكول (أ).

بشأن الاتفاقات الملحقة بالمعاهدات والتى توضع موضع التنفيذ فى ذات الوقت الذى تنفذ فيه المعاهدة عند قبول سورية فى جمعية الأمم.

ثالثا - بروتوكول (ب).

بشأن البرنامج المطلوب تحقيقه فى غضون المدة اللازمة لتطور المؤسسات الحاضرة بطريق التقاعد وضمن نطاق القانون الأساسى بناء على انتقال المسؤوليات إلى الحكومة السورية تدريجيا.

لهذه الغاية فقد انتدب كل من رئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس الجمهورية السورية مفوضين عنهما.

عن رئيس الجمهورية الفرنسية الكونت دي مارتيل سفير فرنسا المفوض السامي للجمهورية الفرنسية الحائز على وسام جوقة الشرف من رتبة كوماندير الخ..

وعن رئيس الجمهورية السورية حقي العظم رئيس مجلس الوزراء الحائز على وسام جوقة الشرف من رتبة كوماندير الخ..

وهما بعد أن تبادلوا أوراق اعتمادهما ووجداها موافقة للأصول عقدا ما يلي:

المادة الأولى - يقوم بين فرنسا وسورية سلم وصداقة دائمان

أنشئ تحالف بين الدولتين المستقلتين ذات السيادة تثبينا لصداقتهما وللروابط التي تربطهما دفاعا عن السلم ومحافظة على مصالحهما المشتركة.

المادة الثانية - اتفقت الحكومتان أن تتشاورا تماما وبدون قيد في كل أمر يتعلق بالسياسة الخارجية من شأنه أن يمس بمصالحهما المشتركة. كما أنهما تعهدتا بأن تتخذا إزاء الدول الأجنبية موقفا يلائم تحالفهما وأن تتجنبا كل ما من شأنه أن يسيء علائقهما مع الدول الأخرى، تعين كل حكومة منهما لدى الأخرى ممثلا سياسيا.

تضمن الحكومة الفرنسية بواسطة عمالها حماية الرعايا السوريين ومصالحهم في كل مكان.

لا تكون الحكومة السورية ممثلة مباشرة وفقا للتعامل الدولي المرعى بهذا الشأن.

المادة الثالثة - سيتخذ الطرفان الساميان المتعاقدان جميع التدابير اللازمة ليتسنى منذ يوم انتهاء الانتداب أن تنقل إلى الحكومة السورية وحدها الحقوق والواجبات الناجمة عن جميع المعاهدات والاتفاقات وسائر العقود الدولية التي عقدتها الحكومة الفرنسية باسم سورية أو المتعلقة بها.

تساعد الحكومة الفرنسية الحكومة السورية كل المساعدة لتسهيل لها تعديل الاتفاقات والتعهدات الدولية التي قد تستمر لغاية هذا التاريخ، والتي قد لا تكون موافقة الوضع الدولي الجديد في سورية.

يستفيد الرعايا الفرنسيون وذوو التبعة الفرنسية حكما من الحقوق التي قد تمنح عند حصول التعديل المذكور إلى رعايا وذوى التبعة الأجنبية.

المادة الرابعة- إذا نشب بين سورية ودولة أخرى خلاف أدى إلى وضع من شأنه خطر قطع العلائق مع هذه الدولة فإن الحكومتين تتشاوران لحسم هذا الخلاف بالطرق السلمية وفقا لأحكام ميثاق جمعية الأمم أو لأي اتفاق دولي آخر يمكن تطبيقه في مثل تلك الحالة. وإذا وجدت الحكومتان رغم جهودهما المشتركة انهما مهددتان بخلاف مسلح فإنهما تتشاوران حالا بشأن التدابير اللازمة للدفاع.

المادة الخامسة- إن مسؤولية المحافظة على النظام والدفاع عن سورية تقع على الحكومة السورية. على أنه في سبيل تسهيل إنفاذ الواجبات التي تترتب عليها بمقتضى أحكام هذه المعاهدة فإن الحكومة الفرنسية تقبل بأن توازر الحكومة السورية عسكريا مدة هذه المعاهدة وفاقا لمضمون الاتفاق الملحق.

من المقرر أن بقاء القوى العسكرية الفرنسية والجوية أو البحرية لا يعتبر احتلالا ولا يمس بحق السيادة لسورية.

تظل هذه القوى والمؤسسات المربوطة بها خاضعة لنظام خارج أراضي الدولة، وتبقى متمتعة بالحصانة والميزات التي تكون لها عند وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ.

ستساعد الحكومة الفرنسية على التنظيم والتعليم والتسليح وتجهيز القوى العسكرية السورية وقوى الدرك وفاقا لمضمون الاتفاق الملحق، وستضع تحت تصرف الحكومة السورية البعثات والضباط الذين يرى الطرفان المتعاقدان وجودهم مفيدا لذلك وفقا للاتفاقية الملحق بهذا الشأن.

المادة السادسة- تضع الحكومة الفرنسية تحت تصرف الحكومة السورية المستشارين الفنيين والقضاة والموظفين الذين يرى الطرفان المتعاقدان وجودهم مفيدا لأعمال بعض المصالح العامة وفاقا لمحتويات وتحديات الاتفاق الملحق.

المادة السابعة- تتعهد الحكومة السورية بالمحافظة على ضمانات الحق العام الدائمة المنصوص عليها في دستور دولة سورية لصالح الأفراد والجماعات، وأن تعطي هذه الضمانات كامل مفعولها، وتتعهد فيما يتعلق بحقوق الأقليات الجنسية والمذهبية وبأحوالها

الشخصية أن تضمن لها معاملة تتفق مع المبادئ العامة التي قبلت بها جمعية الأمم فيما يختص بهذه الشؤون.

المادة الثامنة - الطرفان الساميان المتعاقدان يتفقان كل منهما فيما يخصه على أنهما يريان من المناسب بقاء حالة الاشتراك القائمة في المصالح الاقتصادية في جميع الأراضي الوارد ذكرها في عهدة لندن المؤرخة في ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٢م^(١).

المادة التاسعة - عقدت هذه المعاهدة لمدة خمس وعشرين سنة.

سيكون للاتفاقات والعقود التي ستطبق نفس المدة المحددة للمعاهدة ما لم ينص في متنه على مدة أقصر، أو أن يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على تمديدها مراعاة لأوضاع جديدة.

يمكن بعد مرور عشرين عاما على تنفيذ هذه المعاهدة أن تفتح مفاوضات لتجديدها أو تعديلها إذا طلبت ذلك إحدى الحكومتين.

المادة العاشرة - ستصدق هذه المعاهدة ويجرى تبادل صكوك التصديق في أقصر وقت ممكن وتبلغ إلى جمعية الأمم.

توضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ في الوقت الذي تنفذ فيه الاتفاقات والعقود الملحق بها والمنصوص عليها في البروتوكول «أ» يوم دخول سورية جمعية الأمم.

توضع العقود الملحق بالمنصوص عليها في بروتوكول (ب) والمتعلقة بالبرنامج المطلوب تحقيقه في خلال المدة التمهيديّة موضع التنفيذ فوراً عند الانتهاء من تبادل صكوك التصديق على المعاهدة.

المادة الحادية عشرة - اعتباراً من دخول سورية جمعية الأمم تسقط عن الحكومة الفرنسية التبعات الملقاة عليها بموجب عهدة لندن المؤرخة في ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٢.

المادة الثانية عشرة - حررت هذه المعاهدة باللغتين الفرنسية والعربية وكلا النصين رسميان والمعول على النص الفرنسي.

إذا حصل اختلاف بشأن تفسير هذه المعاهدة أو تطبيقها ولم يمكن حسمه حسماً نهائياً عن طريق المفاوضات مباشرة فالطرفان الساميان المتعاقدان يتفقان على أن يلجأ إلى

(١) يراد بعهدة لندن، صك الانتداب لسورية وقد نشرنا نصه في هذا الجزء فليرجع إليه.

أصول المصالحة والتحكيم المنصوص عليها في ميثاق جمعية الأمم.

حرر في أربع سنة في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٣

٢ - ملحقات المعاهدة

بروتوكول (١)

بشأن الاتفاقات والعقود التي ستوضع موضع التنفيذ في ذات الوقت الذي تنفذ فيه المعاهدة عند دخول سورية جمعية الأمم.

المادة الأولى - الطرفان الساميان المتعاقدان متفقان على أن يتفاوضا ويعقدا بأسرع وقت:

- ١ - الاتفاقات العسكرية المدون مبدؤها في المادة الخامسة من المعاهدة.
 - ٢ - الاتفاق المتعلق بالموظفين المنصوص عليه في المادة السادسة من المعاهدة.
 - ٣ - الاتفاق القضائي واتفاقات الإقامة والاتفاقات المالية التي من شأنها تنفيذ أحكام عهدة لندن المتعلقة بمختلف هذه الشؤون.
- المادة الثانية** - ستبلغ هذه الاتفاقات كلها وهي جزء متمم للمعاهدة إلى جمعية الأمم وتكون نافذة منذ يوم دخول سورية جمعية الأمم إلا إذا نص على خلاف ذلك.

بروتوكول «ب»

بشأن البرنامج المطلوب تحقيقه في خلال المدة التمهيدية لكي يؤمن بطريقة التعاقد وضمن نطاق القانون الأساسى تطور المؤسسات الحالية لأجل نقل التبعات إلى الحكومة السورية نقلا تدريجيا.

المادة الأولى - الطرفان الساميان المتعاقدان متفقان على أن يعطى مفعول بأقرب وقت للمباحث الجارية المتعلقة بعقد عدة اتفاقات بشأن:

- ١ - المسائل العسكرية وتنظيم الجيش الوطنى
- ٢ - المسائل المالية المنوه عنها في عهدة لندن المؤرخة في ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٢.

٢ - حالة الموظفين الفرنسيين الداخلين فى خدمة الدولة.

المادة الثانية - تشترك الحكومة الفرنسية والحكومة السورية فى إدارة الشؤون الخارجية بطريقة تدريجية، وفضلا عن ذلك فهى تساعد على إجراء التهيئة الديبلوماسية لنقل التبعات المنصوص عليها فى المادة الثالثة من المعاهدة.

المادة الثالثة - لقد اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على ضرورة وجود دوائر للمصالح المشتركة بين الأراضى المنوه عنها فى عهدة لندن المؤرخة فى ٤ يوليو سنة ١٩٢٢.

إن تمشية هذه الدوائر ستكون موضوع اتفاق خاص يعتبر جزءا متما للمعاهدة ويعقد فى أقرب وقت ممكن.

المادة الرابعة - تتعهد الحكومة السورية أن تضع بالاتفاق مع الحكومة الفرنسية القوانين الأساسية والأحكام التشريعية التى قد تكون ضرورية لتنفيذ الضمانات المدونة فى دستور دولة سورية الحالى لصالح الأفراد والجماعات، وعلى الأخص فيما يتعلق بالمساواة أمام القانون (المادة ٦ و ٢٦) وحرية الضمير واحترام المصالح الدينية والأحوال الشخصية (المادة ١٥) وحرية الفكر (المادة ١٦) وحرية التعليم (المادة ١٩ و ٢٨) والقبول فى الوظائف العامة (المادة ٢٦) وتمثيل الأقليات المذهبية (المادة ٣٧).

المادة الخامسة - تتعهد الحكومة الفرنسية بأن تساعد على إدخال سورية جمعية الأمم بعد تحقيق البرنامج المحدد فى المواد السابقة، وحالما يسمح بذلك الرقى الحاصل. يوضع برنامج هذا التطور على أساس انتظار تحقيقه بمدة تقدر تقريبا بأربع سنوات، وتبادل رئيس الجمهورية والمفوض السامى بهذه المناسبة الكتب الأربعة الآتية:

- ١ -

إلى المفوض السامى

عطفا على محادثاتنا الأخيرة بشأن معاهدة صداقة وتحالف بين فرنسا وسورية وبمناسبة توقيع هذه المعاهدة أرى من اللازم بيان وجهة نظر الحكومة السورية فيما

يتعلق بالنظام الإدارى للوائى (سنجى) اللاذقية وجبل الدروز المستقلين (اوتونوم).
تعتبر الحكومة السورية أن لوائى اللاذقية وجبل الدروز هما جزء من سورية.
إنما تعترف الحكومة السورية أن الوضع الخاص لهاتين المنطقتين سيستدعى منحهما
نظاما خاصا.

- ٢ -

عطفا على توقيع معاهدة الصداقة والتحالف بين فرنسا وسورية وعلى الرسائل التى
تبدلت فى بيان وجهة نظر حكومة الجمهورية السورية المتفقة مع وجهة نظر حكومة
الجمهورية الفرنسية فيما يتعلق بالنظام الخاص للوائى اللاذقية وجبل الدروز وتمهيدا
للتطور الواجب الشروع فيه فى هذا السبيل أتشرف بعرض ما يلى:
إن الحكومة السورية ترجو أن تتفضلوا بأخذ التدابير اللازمة لربط مرجع القضاء
الأعلى (محكمة التمييز) والدوائر الوقفية فى اللوائين المشار إليهما منذ اليوم بالحكومة
السورية.

فرد عليه المفوض السامى بالكتابين الآتيين

- ٣ -

إلى رئيس الجمهورية

عطفا على محادثاتنا الأخيرة بشأن معاهدة صداقة وتحالف بين فرنسا وسورية
وبمناسبة توقيع هذه المعاهدة قد تفضلتم بكتاب اليوم يبين وجهة نظر الحكومة السورية
بما يختص بنظام حكومتى اللاذقية وجبل الدروز المستقلتين إداريا (اوتونوم).
وبعد تدوين هذه المراسلة اللطيفة لى الشرف أن أحيطكم علما بأن موقف الحكومة
الفرنسية تجاه هذه الأمور مع أخذ التطورات المقبلة فى نظر الاعتبار لا يخرج عما جاء

فى عهدة لندن المؤرخة فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٢ ملخصا بما يلى:

ان الحكومة الفرنسية مستعدة أن تبحث قبيل تقديم طلب دخول سورية فى جمعية الأمم التعديلات التى يمكن أن تطرأ على الوضع الحالى للحكومتين المستقلتين إداريا (اوتونوم) وأن هذا البحث سيشمل ليس فقط بمعنى نظام هاتين الحكومتين بل الشروط التى يمكن بموجبها أيضا إيفاء ضمان الاستقلال الإدارى والمالى للذين تتمتعان بهما الآن. وسيشارك بهذا البحث ممثلون مفوضون عن السكان صاحبى الشأن ولا يعمل بنتيجة هذا البحث إلا بموافقتهم.

- ٤ -

جوابا على كتابكم المبين وجهة نظر الحكومة السورية فيما يتعلق فى طلب ربط مرجع القضاء الأعلى (محكمة التمييز) والدوائر الوقفية فى حكومتى اللاذقية وجبل الدروز بالحكومة السورية لى الشرف أن أعلمكم بأنى مستعد لقبول هذا الطلب وإجابة له فإنى اتخذ منه الآن جميع التدابير اللازمة ليتمكن العمل بمقتضاها منذ يوم تصديق المعاهدة.

دمشق تنور على المعاهدة

كانت استقالة سليم جنبرت وزير المعارف فى الوزارة العظمى يوم ١٥ نوفمبر أول احتجاج عملى على المعاهدة، وكان قد انقطع من قبل عن الذهاب إلى مكتبه فى الوزارة وأبلغ رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة أنه لا يسعه قبول معاهدة لا تحقق للبلاد وحدتها ولا تزيد على أن تقرر الحالة القائمة. وبذل الفرنسيون جهودا كبيرة لحمله على استرداد استقالته فلم يوفقوا. فجاءوا له بأصدقائه وببطيريك الروم الكاثوليك (لأنه كاثوليكي) لإقناعه بالرجوع عن عزمه فلم يقبل ودعاه المفوض السامى إلى مقابلته فقابلته وقال له: إن الشعب السورى لا يمكن أن يقبل، بعد جهاد ١٥ سنة معاهدة لا تحقق وحدة بلاده، وأكد له أن الذين يزعمون ان فى استطاعتهم حمل النواب على إقرار المعاهدة المعروضة على البرلمان يخدعونه ونصحه باستردادها وتعديلها على منوال يمكن قبولها معه.

وعقدت اجتماعات سرية فى أحياء دمشق واتفقت الكلمة على رفض المشروع وقامت

السيدات بمظاهرات وطنية يوم ١٨ منه وتآلف منهن وفد طاف منازل النواب يناشدن الوطنية بأن لايقبلوا معاهدة تقضى على مستقبل البلاد وتصفدها بالأصفاد، واتصل النواب الوطنيون بالنواب المعتدلين فتفاهموا وتعاهدوا على رفض المعاهدة ووضعوا بذلك مضبطة وقعها ٤٦ نائبا (أى الأكثرية المطلقة).

وعقد مجلس النواب جلسته يوم الثلاثاء ٢١ منه فوقف وزير المالية يخطب مدافعا عن المعاهدة وطالبا من المجلس إقرارها، وما كاد ينتهى من خطبته حتى وقف أحد النواب وطلب توزيع المشروع على الأعضاء للمناقشة فيه فأقر المجلس الطلب ووزع المشروع ووقف على الفور جميل مردم بك وتلا المضبطة الخاصة برد المعاهدة ونصها:-

إلى رئيس المجلس النيابى الموقر:

لقد اطلع النواب الموقعون أدناه على نصوص المعاهدة التى وقعت عليها الحكومة وعرضتها على مجلسنا النيابى لإقرارها فوجدوها مناقضة لرغائب الأمة، وغير ضامنه لمصالح البلاد من وحدة وسيادة واستقلال. ولذلك فنحن نرى رد هذه المعاهدة وانتخاب لجنة مؤلفة من خمسة عشر نائبا لكتابة قرار الرد. ونقترح إجراء انتخاب اللجنة حالا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

وما كاد ينتهى من تلاوته حتى أبلغ المسيو فيبر مندوب المفوض لدى حكومة دمشق وكان يشهد الجلسة وقد انسحب إلى غرفة التليفون حينما بدأ جميل مردم بك يتلو المضبطة - رئيس المجلس إن المفوض السامى أصدر قرارا بتأجيل البرلمان إلى يوم السبت ٢٥ منه، وطلب منه وقف الجلسة فأوقفها فوراً بعد ما سجل فى الضبط ما حدث من تلاوة المضبطة. مع ذكر أسماء النواب الذين وقعوها. ودعا رئيس المجلس إلى مقابلة المفوض السامى فقابلته فاقترح عليه أن ينزع من ضبط الجلسة الجزء الخاص برفض المعاهدة بحجة أنه جرى بعد تبليغ قرار التعطيل فأجابه أنه يستحيل عليه الإقدام على مثل هذا العمل خصوصا وقد جرى بحضور كثير من المستمعين فلم ير المفوض السامى حلا للمشكلة سوى استرداد المشروع من الحكومة. فأرسل يوم ٢٢ منه الكتاب الآتى إلى رئيس الجمهورية:

«إن الحوادث التى جرت خلال يوم ٢٠ و٢١ نوفمبر تؤلف بحد ذاتها برهاناً كافياً على

قلة استعداد مجلس النواب للاشتراك فى مسؤوليات المعاهدة، وعلى محاذير وضع عبء المناقشة فى نص له هذه الأهمية - منذ الآن - على عاتق مؤسسة لم ترسخ فيها بالقدر الكافى على ما يظهر ممارسة الأحكام الدستورية والتقاليد النيابية.

«ويتبين ولاشك لكم كما تبين لى أن التدبير الوحيد الذى من شأنه تذليل هذه المصاعب هو استرداد النص المودع إلى المجلس النيابى بكتابكم المؤرخ فى ١٩ الجارى وانى أعتد عليكم فى هذا الاسترداد».

تعطيل البرلمان

وتناقلت الألسنة فى دمشق يوم الجمعة (٢٤ نوفمبر) أن الحكومة بالاتفاق مع السلطة قررت تأجيل البرلمان، وأنها لا تسمح له بالاجتماع فى داره صباح السبت، وقد أيدت الحوادث هذه الإشاعة فتلقى رئيسه فى السهرة قرار المفوض السامى المؤرخ فى ٢٤ وهو يقضى بوقف أعماله سحابة الدورة البرلمانية القائمة، لأنه «خرق تحت تأثير المظاهرات المثارة قبل، وفى خلال جلسة المجلس النيابى يوم ٢١ نوفمبر أحكام المادتين ٤٤ و ١٠٠ من الدستور بمناقشته فى موضوع غير مشروع الميزانية وقبل أن يودع المشروع إلى لجنته».

وقصد النواب دار البرلمان صباح السبت ٢٥ منه لعقد جلستهم فألفوها مغلقة والجند محقق بها ولم حاولوا الدخول منعهم الشرط بالقوة فقصدوا دار رئيسهم وهى فى داخل دار البرلمان فعقدوا جلسة حضرها ٤٤ نائباً برئاسة الرئيس وأصدروا فى ختامها القرار الآتى وأبلغوه إلى رئيس الجمهورية والمفوض السامى ووزارة الخارجية الفرنسية وجمعية الأمم ونصه:

إننا نحن النواب الموقعين أدناه قررنا فى الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢١ نوفمبر رد المعاهدة الموقعة من قبل الحكومة والتى عرضت على مجلسنا لأنها مناقضة لرغائب الأمة وغير ضامنة لحقوق البلاد من وحدة وسيادة واستقلال، فبينما كنا نتوقع أن تستقيل الحكومة التى سقطت بحكم سقوط المشروع المقدم من قبلها فإذا بنا نفاجاً بتأجيل المجلس وإلغاء الدورة الحاضرة، ولما كان هذا العمل هو خرق للدستور وانتهاكاً لحرمة فنحن نؤيد

رفضنا للمعاهدة المذكورة، ونعتبر أن الحكومة القائمة هي ساقطة دستوريا وأن كل عمل تقوم به هو غير مشروع، وإننا كنا ومازلنا حريصين على توطيد العلائق بيننا وبين الأمة الفرنسية النبيلة على أسس تضمن حقوقنا ووحدتنا واستقلالنا، فإننا نعتقد أن هذا التدخل المنكر حتى بحياتنا الداخلية يجعلنا ترتاب في المستقبل، ويعرض العلاقات بين الأمتين إلى التوتر فإننا نحتج على هذا التأجيل ونعتبره لاغيا ونعد الحكومة ساقطة، وقد فوضنا أمر متابعة العمل إلى لجنة مؤلفة من صبحى بركات وهاشم الأتاسى وجميل مردم بك وفائز الخورى ونقولاً جانجى ونورى الأصفرى ونسيب الكيلانى وعفيف الصلح، وعليه فإننا نرجو منكم أن تبلغوا صورة من هذا القرار إلى المفوض السامى وإلى وزارة الخارجية الفرنسية.

وثيقتان رسميتان عن المعاهدة

ومن المفيد أن نثبت هنا نص الكتابين اللذين تبادلتهما رئيس المجلس النيابى ومندوب المفوض السامى لدى حكومة دمشق فى صدد المعاهدة وتأجيل البرلمان لما لهما من الشأن الخطير،

فقد ارسل مندوب المفوض يوم ٢٤ نوفمبر إلى صبحى بركات رئيس المجلس النيابى الكتاب الآتى:

فى أثناء جلسة مجلس النواب يوم الثلاثاء الأخير ٢١ الجارى اضطرت أن أتلو قرار المفوض السامى بتاريخ ٢١ نوفمبر القاضى بتعليق مناقشات المجلس النيابى حتى السبت فى ٢٥ منه،

إن نص هذا القرار أسلمه إليك فى صباح اليوم نفسه حضرة مسيو لافاستر المندوب المعاون فى حلب،

وفى ظنى أننى ملزم بذكر الظروف التى فيها جرى تدخلى.

لقد سألك أحد النواب عما إذا كان نص المعاهدة قد طبع، فوزعته، وللحال قامت مناقشة عامة فى المعاهدة دون أن يبدو أى تدخل من مكتب المجلس من شأنه أن يحول دون

هذه المناقشات التي كان يجب ألا تجرى: أولا - لأن مشروع المعاهدة الذي عرضته الحكومة لم يكن أرسل إلى اللجنة، ثانيا - لأن اللجنة المكلفة بدراس الموازنة لم تكن ألفت، ثالثا - لأن المعاهدة لم ترسل إلى اللجنة.

وفى هذه الظروف قام النائب جميل مردم بك إلى المنبر ليلتو وثيقة أخرجها من جيبه، ومنذ ما بدأت تلاوة هذه الوثيقة تلوت قرار المفوض السامي القاضي بتعليق مناقشات البرلمان،

أى أن تلاوة مردم بك (للمضبطة) لا يمكن أن تتابع إلا بعد الابتداء من تدخل القاضي بوقف المناقشات.

وعدا ذلك فإن مردم بك مد يده بالوثيقة إلى أحد السكرتيريين البرلمانيين ولكنه أعادها حالا إلى جيبه، وعليه فإن الوثيقة لم توضع بين أيدي مكتب المجلس لكى تضم إلى أوراق البرلمان،

وفى أثناء حديث جرى لك يوم ٢٢ الجارى مع المفوض السامي بحضور مسيو لافاستر وحضورى أنا اعترفت: أولا - ان المكتب لم يتدخل لإيقاف المناقشة التى بدأت متجاوزة على القواعد الدستورية والتقاليد البرلمانية، ثانيا - إنه عندما وقع تدخلى لم يكن جميل مردم بك قد انتهى تلاوة المضبطة، ثالثا - أن تلاوة أسماء الموقعين على هذه الوثيقة لم تكن قد بدأت، وإننى أذكر هذه الإيضاحات التى صدرت منك لاثبت أن تلاوة المضبطة لم تكن انتهت عندما وقع تدخلى، وبناء على ذلك فإن نص هذه الوثيقة لا يصح أن يظهر فى محضر الجلسة، على أنه نعى إلى أن شيئا من هذا لم يكن، وانك قررت أن تذكر فى محضر الجلسة نص المضبطة الحرفى بما فيه الأسماء التى تحملها وإتباعه بنص قرار المفوض السامي الذى تلوته دون أى شىء آخر.

وإننى منذ الآن أبدي أشد التحفظات على قيمة هذا المحضر الذى وضع على هذه الصورة لأنه يشوه حقيقة الوقائع.

وترانى مضطرا أن أزيد أنه لا تمكن الثقة بمثل هذا المحضر، ولو أنه فاز بتصديق المجلس فى جلسته المقبلة.

فرد عليه يوم ٢٧ بالكتاب الآتي:

من رئيس المجلس النيابي في الجمهورية السورية إلى مندوب المفوض السامي في دمشق.

أتشرف بأن أعلمك بوصول كتابك رقم ١٣١٤ بتاريخ ٢٤ الجاري.

يظهر أن خطورة القضية التي كانت موضوع كتابك معدة لأن تكون ذات أهمية كبرى في تاريخ سورية. وربما للاعتداء على الحياة البرلمانية في البلاد، ولذلك أرى من واجبي أن أجيب على كتابك مع الرجاء أن تضيف نسخة من جوابي هذا إلى نسخة من كتابك وتبعث بهما إلى المراجع العليا لكي تسمح لها بذلك أن تطلع على رأي الفريقين في هذه القضية الخطيرة.

ففي الفقرة الأولى من كتابك تقول إنك في أثناء جلسة الثلاثاء ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٣ دفعت إلى تلاوة قرار المفوض السامي المؤرخ في ٢١ منه القاضي بتعليق مناقشات المجلس النيابي إلى ٢٥ من هذا الشهر، وأن نص هذا القرار أبلغ إلى في صباح ذلك اليوم بعناية المسيو لافاستر المندوب المعاون في حلب، ثم تقص ما جرى في تلك الجلسة كما استطعت أن تحفظه.

قلت إنك دفعت إلى تلاوة قرار العميد السامي مما يبرهن على أنك كنت تحمله في جيبك من قبل الجلسة، وإنك كنت تتحين الدقيقة الملائمة لتلاوته، ولكنك لم ترد أن تعرفنا بهذه الدقيقة فإذا كان قرار التعليق قد أعد للحالة التي فيها يتناقش المجلس في أي موضوع غير موضوع الموازنة كما تلمع إلى ذلك في الفقرة الرابعة من كتابك، فوجب أن تقع هذه التلاوة تماماً في الدقيقة التي بدأ فيها وزير المالية المناقشة باسم الحكومة فالمسؤولية الناتجة عن تأخير هذه التلاوة إلى ما بعد القرار الذي اتخذته المجلس بشأن المناقشة في المعاهدة إنما تقع عليك وعليه ليس من العدل أن تلقى عليها الآخرين.

أما فيما يتعلق بتسليم نص قرار المفوض السامي في صباح يوم الجلسة نفسه فإنني أعترف بأنني لم أؤسلمه إلا بعد الجلسة، وعلى ذلك حفظته في أوراق البرلمان بصفة وثيقة، ولم يكن على إلا تقيد واحد إزاء المفوض السامي وهو أن منع في قلب المجلس كل غوغاء يمكن أن تسبب إهانة للوزراء أو بعض الكلمات الموجهة إليهم وهذا ما صار إبلاغه إلى

المفوض وأنى أعلن انه ليس فى تاريخ البرلمانات جلسة أكثر هدوءاً وأكثر سكوناً من جلسة الثلاثاء فى ٢١ منه - هذه الجلسة التى طرحت فيها على المناقشة مقدرات البلاد فقد قمت بتعهدي ولم يرفع إلى المفوض أى حادث من النوع الذى كان مقدراً.

وعند سردك وقائع الجلسة تقول فى كتابك أن نائباً سألنى عما إذا كان نص المعاهدة قد طبع فأسرعت بتوزيعه وقامت على الأثر مناقشة ولم يقع أى تدخل من مكتب المجلس من شأنه أن يحول دون هذه المناقشة التى لم يكن يجب أن تقع ولكنك لاحظت ولاشك أن وزير المالية كان إذاً على المنبر أخذاً بتلاوة خطابه الطويل الذى يدافع به عن المعاهدة، واسمح لى بأن أذكرك أن القرار الذى كنت تحمله كان يجب أن يتلى تماماً فى الدقيقة التى دخل فيها المناقشة الوزير الذى سمح لنفسه بأن يخالف منطق القرار الذى له اطلاع تام عليه والذى وضع طبعاً بالاتفاق مع الحكومة، وإذا كان قطع المناقشة ضرورياً فواجب التدخل يقع عليك أولاً. ثم على الحكومة لأن المعاهدة أحييت إلى المجلس وبالتالى كانت تحت تصرفه وفقاً لمرسوم رئيس الجمهورية رقم ٢٠٥٤ - ١٦٩٩٦ - ٦٧٧٧ بتاريخ ٢٠ نوفمبر كما يؤيد ذلك تحويل الحكومة بتاريخ ٢٠ منه وبأكثر إيضاح بلاغ المفوض السامى إلى الصحافة بتاريخ ١٩ منه الذى يعلن فيه «أن المعاهدة طرحت على مجلس النواب ومن العبث التدليل على أهمية المناقشات القادمة وأن المجلس مدعو اليوم ليقول كلمته فى نص المعاهدة التى طرحت عليه» (وفقاً للنص العربى الذى حمل النواب على طلب المناقشة وإثارة أفكار الأمة).

ولا يخفى عليك أنه متى طرح مشروع على المجلس وتقررت المناقشة فيه فإن المناقشة تتناول أولاً مجموع المشروع حتى إذا قبل أحيل إلى اللجنة، ولكن فى حالة رفضه لا يبقى لزوم لإحالة عليه وإن المناقشة فى المشروع التى أثيرت مراراً من قبل الحكومة وتلاوة السكرتير البرلمانى نص كل ذلك جرى على مسمع ومرأى منك، ومن بعد ذلك قام النائب جميل مردم بك إلى المنبر وتلا مضبطة النواب ومن المدهش حقاً أن تنتظر سعادتك نهاية هذا الحادث حتى تتلو قرار المفوض السامى.

وإذا كنت سعادتك على عكس ذلك تتحين الفرصة الموافقة لتلاوة القرار، أو لو كنت اعطيتنى نسخة عنه لكنك كلفت أحد السكرتيرين تلاوته بالعربية حتى يفهم المجلس ما تريد أن تعلنه، ولكنك عملت بطريقة أخرى ثم لم تختار الوقت المناسب لتلاوة القرار الذى تلوته

بالفرنسوية ومن ذلك نتج الموقف العصيب لسعادتك والقلق والاضطراب للبلاد.

وأرى من الضروري أن أعيد عليك باجمال أمين الحوادث التي جرت في هذه الجلسة فافسح لك المجال لتتقيح بعض أخطاء قد تكون حفظتها في ذاكرتك سواء من جراء ترجمة سيئة أو من جراء عدم الانتباه.

لقد طلب النواب ان يوزع عليهم مشروع المعاهدة فلم يسع الرئاسة منعه أو إنكار وجوده - لاسيما بعد بلاغ المفوض السامي للصحف المعلن بأن المعاهدة تحت تصرف المجلس. فوزعته وقام أحد النواب فألقى خطابا طويلا حول المشروع وفتح المناقشة فطلب وزير المالية الكلام باسم الحكومة وصعد إلى المنبر ودخل في صميم المعاهدة وبحثها طويلا وعند ذلك طلب نائب تلاوة النص فكان ما طلبه. وحينئذ وقف جميل مردم بك وطلب من الرئيس الكلام وتلا مضبطة النواب وعندما أوشك الانتهاء منها ولم يبق له غير سطر أو بعض السطر وقفت سعادتك وبدأت بتلاوة قرار المفوض السامي. هذه هي حقيقة ما جرى في جلسة ٢١ نوفمبر وهي الحقيقة التي سجلت في محضر الجلسة المذكورة.

وتقول سعادتك في كتابك إن جميل مردم بك بعد أن مد يده بالمعاهدة إلى أحد السكرتيريين البرلمانين سحبها ووضعها في جيبه، وهكذا لا تكون قدمت إلى قلم المجلس. اننى لا أستطيع أن أبين لك السبب الذي حدا بجميل مردم بك إلى استرجاع هذه الوثيقة ولربما كان بسبب الضجة التي أحدثتها تلاوة قرار المفوض السامي في وقت لم يكن مناسباً. ومن المؤكد أنه ليس من الصعب أخذ هذه الوثيقة عند افتتاح المجلس وضماها إلى أوراق البرلمان. وليس هذا بالأمر المهم ولتسمح لى سعادتك أن أذكرك بأنك نفسك فعلت مثل ذلك.

وشئت أن تدون إيضاحات فहत بها عند المفوض السامي بحضور مسيو لافاستر وحضور سعادتك، وبالحقيقة إننى لا أستطيع أن أفهم كيف اتخذت منها هذه الحجج التي عليها تبنى كل هذه الاستنتاجات الخطيرة المدونة في ختام كتابك.

إن مكتب المجلس لم ير من واجبه إيقاف المناقشة في المعاهدة لأنه:

اولا - كان من واجب سعادتك وأنت تحمل قرار العميد ومكلف بتلاوته ان تتلوه ولم تفعل.

ثانيا - لم يكن على الحكومة أن تدخل فى المناقشة وأن تسمح لأحد أعضائها أن يمتدح معاهدتها ويطلب درسها .

بناء عليه أكون لك مدينا جدا إذا لم تعن كثيرا بالدفاع عن القواعد الدستورية والتقاليد البرلمانية . فسعادتك تعرف جيدا من يتجاوز عليها ومن لا يحترمها .

أما القسم الثانى من التصريحات التى عزوتها إلى والتى تتعلق بأن جميل مردم بك لم يكن أنهى تلاوة المضبطة عندما بدأ تلاوة القرار فقد قلت وأعيد القول إنه لم يكن باقيا سوى سطر أو بعض السطر عندما وقفت وبدأت بتلاوة قرار المفوض السامى الذى كان يجب أن يتلى قبل دخول وزير المالية فى المناقشة .

وأخيرا إن جميل بك لم يقرأ توقيع النواب لأن العادة جرت أن لا تقرأ التواقيع فى الجلسة، وإنما تؤخذ فى آخرها للسبب البسيط وهو إذا وجب كل مرة أن تتلى التواقيع فى الوثائق الواردة إلى الرئاسة كالتقارير والمشروعات والاستدعاءات والبرقيات إلى آخره فلا يبقى وقت للعمل .

هذه إيضاحات قد أردت أن تعلق عليها أهمية كبرى، وما هى فى الحقيقة سوى مسائل بسيطة لا يمكن استخدامها أساسا لنتائج خطيرة كالتى أردت استنتاجها فى سبيل تبرير الخطر .

ولا أخفى عليك يا حضرة المندوب دهشتى من كتابك وعجيبى من التحفظات التى بينتها فى آخر هذا الكتاب فاسمح لى على كل حال أن أختصر لك جوابى فيما يلى:

١ - إن جلسة مجلس النواب يوم الثلاثاء ٢١ نوفمبر كانت هادئة جدا ولا يمكن أن تكون جلسة برلمانية فى العالم تبحث فيها مقدرات الأمة أكثر هدوءا منها .

٢ - إن الرئاسة قامت بواجبها وطبقت النظام الداخلى واحترمت القواعد الدستورية - ولا يطلب منها ولا يمكن أن يطلب منها - أكثر من ذلك .

٣ - إن الحكومة التى أبلغتها تعليماتك برفض كل مناقشة فى المعاهدة ارتكبت خطأ بسماعها لأحد أعضائها بالدخول باسمها فى المناقشة .

٤ - إن سعادتك لم تحسن اختيار الوقت المناسب لتتلو قرار المفوض السامى وهو ما عرض موقفك إلى هذه النتائج .

- ٥ - إن التحفظات التي أردت إبداءها على محضر الجلسة لا يمكنها أن تقلل من قيمته المشروعة التي تبقى برهانا قاطعا لبيان الحقيقة ولتبقى أساسا لتقرير الموقف.
- ٦ - إن أدهش عبارة لاحظتها في كتابك هي عبارة التحفظ الأخير وفيها تعلن عدم الثقة بأمثال هذه المحاضر حتى ولو صدق عليها المجلس في جلسته القادمة مما يجعلنا نفهم أنك تريد إبطال أعمال المجلس قبل أن يلتئم ويعلن رأيه.
- وتفضل يا حضرة المندوب بقبول فائق اعتباري،

بيان الوطنيين

وانتهت هذه المرحلة الراهية من مراحل الجهاد السوري بفوز الأمة فوزا مينا وبتوحيد صفوفها واجتماع كلمتها فأذاعت الكتلة الوطنية يوم ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٣ بيانا إلى الشعب السوري الكريم هذا نصه:

غداة المعركة الراهية التي خاضتها البلاد دفاعا عن كرامتها ترى الكتلة الوطنية واجبا عليها أن تقدم بين أيدي الأمة الكريمة بيانا وجيزا تلخص فيه الحوادث وتضع الأشياء في مواضعها حتى لا يشوه أحد صفاء هذه الصفحة اللامعة التي كتبتها الأمة في تاريخ جهادها القومي.

وهي تحرص قبل كل شيء على أن تحيي الأمة النبيلة رجالها ونساءها تحية تقدير وإكبار لموقفها العظيم من الخطر المداهم إذ نهضت صفا واحدا جبارا تسمع صوتها وتستبسل في الدفاع عن حقها المقدس وتغمر بمظاهر العطف والتأييد رجالها الوطنيين المخلصين وتجهر بالسخط على الذين اشتروا الضلالة بالهدى وتنكبوا النهج القويم.

وبعد . فإن الأمة السورية التي مازالت تجاهد منذ أعوام طويلة في سبيل حريتها ووحدتها قد استطاعت أن تقنع العالم بإجماعها على استنكار الانتداب الذي فرض عليها فرضا، وأن تحمل ولاة الأمور في فرنسا على المجاهرة بضرورة إلغائه ليتسنى لسورية أن تعقد مع فرنسا معاهدة صداقة تضع حدا للتجارب والفوضى. وقد قامت في الماضي القريب مفاوضات بين الجانب الفرنسي والجانب الوطني لوضع أسس المعاهدة فاستمرت مدة من الزمن، ولكنها أوقفت ثم قام الفرنسيون بمفاوضات جديدة مع أشخاص آخرين

فما هي إلا عشية وضحاها حتى أسفرت مفاوضاتهم عن مشروع معاهدة نشرته الصحف فلما درسه الشعب وتروى في مضامينه أعلن أن هذا المشروع لا يحقق شيئا من أمانيه وأنه محاولة لصوغ الانتداب المفروض في صيغة معاهدة تفر تجزئة البلاد وتحرمها من السيادة والاستقلال.

وبرغم كل النقائص التي اتصف بها هذا المشروع فقد عرضته الحكومة على المجلس وراح وزير المالية يخترع له الحسنات والمزايا ليحمل الناس على قبوله. ولكن مساعيه باءت بالخيبة لأن الكثرة الساحقة من النواب قدمت اقتراحا مكتوبا برفض المعاهدة وسجلته في ضبط الجلسات، وذلك قبل أن يقرأ مندوب المفوض السامي - خلافا للدستور وللتقاليد البرلمانية المرعية في جميع أنحاء العالم - قرار التعطيل.

إن السلطة التي لم يرق لها هذا الرفض قد أنكرته وطلبت إلى رئاسة الجمهورية أن تسحب مشروع المعاهدة من المجلس ولكن هذا العمل لا يبدل في كثير أو قليل حقيقة الأشياء لأن المجلس لو لم يقرر رفض المعاهدة لما عطلت جلساته وقد صادق هو نفسه في الجلسة الثالثة المنعقدة في ٢٥ نوفمبر على ضبط الجلسة السابقة الذي سجل فيه، رفض المعاهدة فأصبح رفضها أمرا مفروغا منه ولا مجال للاجتهاد فيه وبذلك أنقذ النواب الشرفاء بلادهم من مصير مرعب وخطر محيق وأدوا رسالتهم بأمانة وشرف.

إن السلطة تتذرع لتعطيل أعمال المجلس طيلة الدورة الحالية بالمحافظة على الدستور والأمن فيما الأمن فليس المجلس هو المسؤول عنه، لأنه رفض المعاهدة التي أقامت البلاد وأقعدتها فكسب عطف الأمة وحمل إلى قلوبها الطمأنينة والسلام ولكن الحكومة هي التي تحمل تبعة الهياج وهي التي يضطر أعضاؤها للالتجاء إلى الجند ليحموهم من سخط الشعب.

وأما الدستور فأن النواب النبلاء ليسوا في حاجة إلى من يعلمهم قواعد الحياة النيابية والمحافظة على الدستور، ولو أنهم ارتكبوا جريمة قبول المعاهدة لما نسبت إليهم هذه الجريمة الوهمية. فإن المفوض السامي قد ذكر في بيانه أن المعاهدة عرضت على المجلس ليتناقش فيها فلم يعد حقا أن يقال المجلس أخطأ لأنه تناقش فيها عملا برغبة المفوض السامي نفسه، وكان يجدر بالمفوض السامي أن ينظر إلى هذا الموقف نظرا مجردا عن الهوى ويسعى للتوفيق وتحقيق رغائبنا القومية وحقوقنا المقدسة، ولكنه عدل عن كل ذلك

فعطّل حياة النيابية ملتصقا بالحجج والأسباب لهذا التعطيل مثل محاولة التأثير في مناقشات المجلس، أو عدم كفاءة المجلس وما أشبه ذلك كأن الكفاءة لا تكون إلا عند الخضوع والإذعان لكل ما يراد! وكان إعلان الأمة رأيها في المعاهدة التي دعت للنظر بها من قبيل التهيج والتحريض الذي يسوغ إغلاق المجلس.

إن المخالفة الوحيدة هي التي ارتكبتها الحكومة بتوقيعها معاهدة لا تحقق للبلاد وحدة ولا سيادة، وليس لهذه المخالفة إلا نتيجة هي أن تقال الوزارة من الحكم وتحال عند الضرورة إلى القضاء العالي لمحاكمتها أما أن تحمي هذه الحكومة التي أسقطها المجلس والشعب ويؤجل المجلس النيابي الذي حافظ على إرادة الشعب وروح الدستور فعمل ما كان ينتظر من المفوض السامي الإقدام عليه.

إن النواب الشرفاء قد استمدوا قرارهم برفض المعاهدة من ضمائرهم الحية ومن آمال الأمة ومن المؤلم أن المفوضية العليا قد حكمت على عملهم بقلّة النضوج قبل أن تستمع إلى الأسباب التي دعتهم إليه، بينما كان يجب أن يحترم تفكير الأمة لا أن تخاطب بمثل ما تخاطب به المستعمرات المتأخرة، وأن يطلب منها الاستسلام والقبول بما يفرض، وإن فأي معنى للتفاوض والتعاقد إذا كان أحد الطرفين يريد أن يملأ على الآخر إرادته؟

وأية قيمة لحرية الرأي إذا كان الاحتقار نصيب من يجرؤ على التعبير عن رأي يؤمن به أيماناً.

أيّتها الأمة الكريمة

إن نوابك النبلاء قد دفعوا عنك نقمة وبلاد، ولكن النضال لم ينته بعد، والوطن في أشد الحاجة إلى قوى أبنائه مجتمعة للدفاع عن المطالب الوطنية المقدسة في داخل البلاد وخارجها فالكتلة الوطنية التي أخذت على عاتقها خدمة الأمة في جميع الميادين والتي أولتها الأمة ثققتها الغالية في جميع المواقف ستبقى أمينة على العهد عاملة على توحيد صفوف وجهود الوطنيين حتى تتحقق مطالبنا السامية في الوحدة الشاملة والاستقلال الصحيح وإنها لفخورة بهذا الإجماع الذي طالما عرفناه عند الشدائد شاكرة للأمة ونوابها الكرام الذين أجابوا دعوة الحق ولبوا نداء الوطن حريصة على أن يدنو الوقت لتحقيق آمالها ورغائبها متابعة النضال جهدها واثقة من بلوغ الغاية المنشودة بفضل ثبات الأمة

وصبرها وإجماع كلمتها ويقظة بنائها الذين لن يبرحوا مواقفهم الشريفة المحموده حتى
يذلوا جميع المصاعب ويدفعوا عن هذه البلاد ما يحيق بها من الشدائد والمكاره. والله
لا يضيع أجر من أحسن عملا - أهـ.

البرلمان يؤجل مرة أخرى

وقبل أن تنتهى مدة تعطيل البرلمان السوري أصدر المفوض السامي يوم ١٠ مارس
سنة ١٩٣٤ قرارا جديدا يقضى بوقف مذكراته حتى يوم الثلاثاء الذى يلى ١٥ اكتوبر
سنة ١٩٣٤ وقد نفذ قراره ولا يزال معطلا حتى الآن.

صدى الثورة فى البلاد الشرقية

أما وقد انتهينا من سرد التاريخين العسكرى والسياسى للثورة السورية الكبرى ووصفنا ما بذله السوريون من جهود عظيمة لتحرير بلادهم فمن الواجب علينا أن نأتى على لمحة تصف ما كان للثورة السورية من الصدى فى نفوس الشعوب العربية التى عطفت على السوريين فى نضالهم وواستهم فى نكبتهم.

ولقد كانت فلسطين ومصر فى مقدمة الأقطار التى عطفت على سورية. كما كان المهاجرون السوريون إلى أميركا أيضا فى مقدمة الذين جادوا بالأموال لتأييد ومساعدة القائمين بأمرها.

أما فى مصر فقد فتح دولة الزعيم الخالد سعد باشا زغلول باب الاكتتاب لمنكوبى سورية ببناء بليغ أذاعه على الشعب المصرى، وبمبلغ من المال جاء به باسمه وباسم السيدة حرمه المصون، وقد سلم المبلغان إلى لجنة الإعانة لمساعدة منكوبى الثورة السورية، وقد تألفت برئاسة الأمير ميشيل لطف الله فجمعت نحو ألف جنيه أيضا وأرسلت مقداراً كبيراً من العقاقير والأدوية إلى الجبل.

نداء سعد باشا زغلول

بنى وطنى

«سورية، التى تربطنا بها روابط وثيقة من تاريخ، ولغة، ودين، وعادة، وجوار، نزلت بها هذه الأيام حوادث هائلة، تقشعر من هولها الأبدان، ونوازل جائحة تنخلع من بشاعتها القلوب، وشروع من أفضع ما يرتكبه إنسان ضد إنسان!! منكرات ارتكبتها عمال حكومة الانتداب ضد محكوميهـم الأمنين، فأزهقوا الكثير من أرواحهم البريئة، وأراقوا الغزير من دمائهم الطاهرة، وحرقوا كثيرا من قرأهم وبيوتهم وعفوا كثيرا من آثار مدينتهم الفاخرة، ورموا الجـم الغفير من نسائهم، ويتموا العدد العديـد من أطفالهم، وصيروا كثيرا من السكان بلا سكن يأويهم، ولا غطاء يعطيهم، ولا خبز يتبلغون به!!! وبهذه الآثار أذلوا شعبا

كان عزيزا وأسلموه للعدم والشقاء، وأفهموا الناس جميعا أن حكومة الانتداب لم تقم على ما زعموا لمصلحة المحكومين، بل لمصلحة الحاكمين!! ووصموا اسم فرنسا المجيد، فى الغرب وفى الشرق، وصمات لا يمحوها إلا إنزال أشد العقاب بهم، وترك البلاد لأهلها، يحكمون أنفسهم كما يشاؤون،

وإننا معاشر المصريين لنشعر فى قلوبنا بكل عطف على إخواننا المصابين، ونرثى لمصابهم رثاء الإخوان للإخوان، ونحس بأن علينا واجب مساعدتهم بكل ما فى الإمكان، بما يخفف من بلواهم، ويلطف من آلامهم، ونرى أن هذا أيسر ما يجب للجار على الجار، وأقل ما يساعد به الإنسان أخاه الإنسان».

بيت الأمة فى ١٨ ربيع الثانى سنة ١٣٣٤ (٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥)

رد الدكتور شهبندر

ورد الدكتور شهبندر على نداء سعد باشا فأرسل اليه الكتاب البليغ الآتى - قال:

من سفوح جبال الدروز المطلة على سهول حوران، ومن تحت السماء الصافية الأديم التى تعكرها الطيارات بالقنابل المفرقة وفى وسط حلقة من المجاهدين الذين عاهدوا بلادهم أن يفتدوها بالغالى والرخيص، وباسم الجيش الوطنى الذى يكتنف الأعداء من جميع الجهات وبجانب سلطان باشا الأطرش قائده العام أرفع لمعالى زعيم مصر الأكبر وإمام المجاهدين فى سائر الأمصار الناطقة بالضاد خالص الشكر وعظيم الامتنان على ندائه البليغ لإسعاف القطر السورى الذى يجاهد كالقطر المصرى لتحرير نفسه من رق العبودية ووصمة الاستعمار.

يحاول أنصار البسطة العسكرية الفارعة وعمال المستعمرين الظمأنين من الغربيين أن يظهروا كل عطف بين الأقطار الشرقية، ولا سيما العربية منها بمظهر العداء للجنس الأوروبى والتمسك بأذيال التعصب الدينى تضليلا للرأى العام الساذج وتنفيذا للخطط الاستعمارية المشؤومة، وفاتهم أن جيشهم هذا هو الذى اضطر الشرق اضطرابا أن يسطر بالحبر الأحمر المتفجر من الأوعية الدموية صحيفة سيارة طافحة بالفواجع تكشف القناع عن مخاز يندى لها جبين الإنسانية.

ليس فى معاجم الشرق كره لقوم خاص أو أمة بعينها إلا كره الظالم أنى وجد وحيثما حل - وهذا أقل ما يستحق - والتعصب الدينى لولا وجود المستعمرين المستثمرين بين ظهرانينا لما انتفض من القبر بعد أن نبت عليه الشوك، ولكن أبت شيمة القائلين بالتفريق لتحقيق سيادتهم الثقيلة إلا أن يفرقونا شيعا ويحيطون كل شيعة بالحواجز كيلا تتسرب إليها روح الرابطة القومية، فلما آن الأوان وحقت الكلمة انهارت هذه الحواجز على رؤوس أصحابها فعادت المياه إلى مجاريها.

إن القطر السورى المتحد بقوميته وبإيمانه الوطنى يرى فى القطر المصرى النابه أخاً شقيقاً أكبر، ويعد الاختبارات المؤلة التى مرت عليه فى محنته ولاتزال تمر حتى هذه الساعة اختبارات قيمة لها فى التطورات السياسية الشرقية المقبلة الشأن الأعظم، ولئن عجزت مئات الأميال من الرمل القاحل فى صحراء التية فى الأيام الخالية أن تقيم سدا منيعا بين القطرين الشقيقين فلن تتمكن مئات الأمطار من الماء الأزرق الرقراق فى الأيام الحاضرة من إقامة هذا السد لأن ما وصلته يد الخالق لا تقطعه يد المخلوق.

إن نداء الرئيس الجليل هو عنوان ما حدث فى الشرق من روح التكتاف التى أخذت تدب فى القلوب، وستنبث الدراهم التى تبذرها اليد المصرية السمحة فى المدن السورية المحروقة والقرى المهذومة أشجار الغار لتحريك منها الأيدى الوطنية فى بلاد الشام أكاليل الظفر فتضعها على رؤوس المجاهدين فى الشرق الناهض يوم يختبئ الخائنون وينهزم الظالمون ويفوز المتقون.

السويداء - مقر القيادة العامة لجيوش الثورة السورية فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٥
ولم يدخر سكان فلسطين وشرقى الأردن وسعا فى مساعدة الثورة والعطف على الثوار وخصوصا بعدما ضرب الفرنسيون ضربتهم الكبرى فى الغوطة وفى الأقاليم فقد لجأ الثوار من أبناء المدن السورية إلى عمان وبأفا والقدس - كما لجأ إخوانهم الدروز إلى الأزرق - فوجدوا الأبواب مفتحة فى وجوههم، وألفوا عطا صيحيا وإخاء صادقا هون عليهم بعض مصابهم وخفف وقع النكبة فى نفوسهم.

عطف العراق على الثورة

ورأت لجنة الإعانة المركزية المؤلفة فى القدس أن تستدر أكف العراقيين الكرام فقررت

فى جلستها المعقودة يوم ٢١ اكتوبر سنة ١٩٢٦ انتداب حسن الحكيم ومحمد الشريقى وعبد اللطيف العسلى للسفر إلى العراق. على أن يكون الأول رئيسا والثانى عضوا والثالث سكرتيرا «ليقوم هذا الوفد ببسط الحالة التى وصل إليها منكوبو سورية لدى حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الأول، ولإطلاع الأمة العراقية الشقيقة على هذه الحالة، ولجمع الإعانات المالية للمنكوبين» كما جاء فى قرارها.

وفى يوم ٢٧ نوفمبر غادر الوفد عمان بالسيارة إلى بغداد فبلغها صباح ٢ ديسمبر وبدأ عمله على الفور وثبت هنا نص التقرير الذى وضعه رئيسه عن نتائج رحلته وسلمه إلى رئيس اللجنة المركزية ليكون مرجعا يرجع إليه وهو:

عمان فى ٢ مارس سنة ١٩٢٧

سماحة الأستاذ المفضل الحاج أمين أفندى الحسينى رئيس المجلس الإسلامى الأعلى واللجنة المركزية لإعانة منكوبى سورية
القدس - فلسطين

إجابة لرغبة سيدى الأستاذ الرئيس واللجنة التنفيذية لإعانة منكوبى سورية، قصد وفدنا إلى القطر العراقى الشقيق وقام هناك بالمهمة الإنسانية التى عهد بها إليه. وهأ أنا أعرض لسماحتكم بهذا التقرير خلاصة العمل ونتائجه.

١ - تحرك الوفد بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٦ بالسيارة من عمان عن طريق الصحراء فبلغ بغداد صباح ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٦.

٢ - بما أنه لا يجوز للوفد أن يقدم على العمل قبل عرض الأمر على الحكومة العراقية والحصول على موافقتها فقد زرنا بادية ذى بدء رئيس الوزراء وأعضاءها وبسطنا لهم ما حل بالبلاد السورية من الحوادث المرعبة وما نزل بأهلها الأمنيين من النكبات وما وصلت اليه حالة المنكوبين من البؤس والشقاء، فأبدوا لنا عطفًا جميلاً ووعدونا خيراً ثم بعد المداولة فى الأمر فيما بينهم علمنا بأن الحكومة لا ترى مانعاً يمنع عطف الإنسان على أخيه الإنسان مادام العمل عملاً خيرياً ليس بسياسى ولا دينى.

٣ - لما كان جمع الإعانات على يد أبناء البلاد وبمعرفة هيئات معروفة بالاستقامة والأمانة فيها ادعى لثقة المتبرعين فقد رأينا إيداع الأمر إلى اللجنة العليا لإعانة منكوبى سورية المؤلفة سابقاً ببغداد. وفقاً لاتفاقنا عند تأليف الوفد، أما نحن فقد أخذنا على عاتقنا

زيارة المدن لبسط الحالة واستنهاض الهمم، وبهذا تم القصد وحصلت الغاية من أقرب السبل وأحسنها.

٤ - زرنا كثيرا من المدن العراقية كبغداد والموصل وإربيل وكركوك وكربلاء والنجف والحلة والبصرة والزيير والكاظمية فرأينا من قادة هذا القطر المبارك ومن شبابه الناهض وأبنائه الغر الكرام ما أثر في نفوسنا أحسن أثر، وزادنا إيمانا بالروابط الوثيقة التي تربط القطرين الشقيقين.

٥ - استأنفت اللجنة المشار إليها العمل من جديد بهمة لا تعرف الكلل واتخذت كل ما يمكنها من الطرق المشروعة، ورغم سوء الحالة الاقتصادية في البلاد فقد توفقت لأن تحصل في هذه المدة القصيرة على ٦/١٦ ٣٤٣٢٥ روبية كما يتضح من الحساب الآتي، ولا يزال في صناديق فروعها في الملحقات ما لا يقل عن ثمانية آلاف روبية أيضا والعمل مستمر، أما ما أرسلته اللجنة المشار إليها إلى لجنتم الموقرة من هذا المبلغ مباشرة وعينت بكتابها المؤرخ ٢ يناير سنة ١٩٢٧ النسبة الأساسية لتوزيعه على المنكوبين فقد بلغ حتى يوم عودتنا ١/٢ ٣٢١٨٧ روبية أو ألفان وأربعمائة جنيه إنكليزي، ومن دواعي السرور للجنة المشار إليها أن يعنى عناية خاصة بإرسال الوصولات إليها في حينها.

بيان مجمع التبرعات

	<u>روبية</u>	<u>آنة</u>
الموجود من الإعانة السابقة	١٤٣١	٨
من الموظفين السوريين والجالية السورية في	٣٨١٠	
بغداد من ريع الحفلة التمثيلية ببغداد.	١٨٤٥	
من مجلس الأعيان	٢٢٠	
من مجلس النواب	٢٤٥٥	
من موظفي وزارة الدفاع	٣٤٠٠	
من موظفي وزارة الداخلية	١٧٤	
من موظفي وزارة الأوقاف	٢٧٦	
من مدرسي المدرسة الثانوية وتلاميذها	٤٢٠	١٢

بيان مجموع التبرعات

	روبية	آنة
من موظفى البلاط الملكى	٢٦٤	٩
من محسن إيطالى	٢٣٥	
من لواء الموصل	٥٠	
من لواء البصرة	٤٥٠٠	
من لواء إربيل	٥٠٠٠	
من لاء المنتفك	١١١٧	
من لواء دىالى	٦١٦٠	
من لواء الكويت	٥٣٣	
من لواء كربلاء	٣٤٤	٩
من لواء بغداد	٢٢٠٠	
المجموع العمومى	٣٨٩	
	٣٤٨٢٥	٦

بيان مجموع المرسـل

	التاريخ	روبية	آنة
أو ٣٠٠ جنيه إنكليزى	فى ٦ يناير - ١٩٢٧	٤٠١٥	
أو ٥٠٠ جنيه إنكليزى	١٨ منه	٦٦٩٠	
أو ٣٠٠ جنيه إنكليزى	٣٠ منه	٤٠٣٢	
أو ٣٠٠ جنيه إنكليزى	٩ فبراير	٤٠٢٣	
أو ١٠٠٠ جنيه إنكليزى	١٨ منه	١٣٤٢٧	
و ٢٤٠٠ جنيه إنكليزى	المجموع	٣٢١٨٧	

٦- بعد أن بلغت الإعانات المقدار الأنف الذكر لم نر مسوغا لبقائنا واختيار نفقات زائدة، بل رجحنا إتمام العمل على يد اللجان القائمة بالأمر والعودة بطيارة فى ١٩ فبراير على طريق بغداد - غزوة لأنها أرخص وسائل النقل وأسرعها بالنظر إلى طريق الصحراء، أو البحر فلذلك نشرنا فى الصحف بياننا شكرنا فيه للشعب العراقى الكريم كرمه ونجدته وغادرنا القطر وفى أنفسنا أجمل ذكرى وأطيب ثناء.

٧- وقبل أن أختتم هذا التقرير أرى من الواجب أن أطرى أولئك الأفاضل الذين خصونا بقسط وافر من مساعداتهم الثمينة ومعاونتهم القيمة، فأسدوا لنا معروفا كبيرا فى سبيل تسهيل مهمتنا، أمثال أصحاب الفخامة والدولة والسعادة جعفر باشا العسكرى رئيس الوزارة العراقية وعبد المحسن بك السعدون رئيس مجلس النواب وياسين باشا الهاشمى وزير المالية ونورى باشا السعيد وزير الدفاع ورشيد على بك وزير الداخلية وأمين على بك وزير الأوقاف وجميل بك المدفعى متصرف المنتفك وناجى شوكت بك متصرف الموصل وعبد الله بك الدليمى متصرف كربلاء وعلى جودة بك متصرف البصرة، أما سعادة مولود باشا مخلص عضو الأعيان وسعيد بك الحاج ثابت وثابت بك عبد النور نواب الموصل الذين أخذوا على عاتقهم القيام بهذا الأمر بكل ما فيهم من همة وغيرة ونشاط فإن خدمتهم أكبر من أن توصف وجميلهم فوق كل أطراء وثناء، وهناك فئة من عليّة القوم كان لنا نصيب كبير من مؤازرتهم الفعلية التى نذكرها لهم مقرونة بالحمد والثناء أمثال أحمد بك الجليلى عين أعيان الموصل والشيخ أحمد بك باشا أعيان العباسى وشقيقه عبد القادر بك وعمهما الشيخ صالح بك من أعظم البصرة وعبد اللطيف باشا المنديل وأحمد باشا الصانع من سراة المدينة المذكورة والسيد أبى بكر منلا كبير القوم فى إربيل والسيد إبراهيم عطار باشى من تجار الموصل وفخرى بك جميل من أعيان بغداد.

وهنا لابد من الإشارة إلى كرام المحسنين الذين جادت أنفسهم الكريمة بما ينم عن كرم وسخاء عظيمين ويسطر لهم بمداد المجد والفخر، كدولة طالب باشا النقيب سليل الشرف الرفيع فى البصرة وحضرة كاظم بك الشمخانى من كبار تجارها وقاسم بك الصابونجى من كبراء الموصل وسالم بك خيون رئيس عشيرة بنى أسد ونزيل الموصل، إذ تبرع الأول بألف وخمسمائة روبية والثانى بألف والثالث بثمانمائة والرابع بساعة ذهبية لا

يقل ثمنها عن سبعمائة رويية، وبالجمله فقد عدنا من ألسنتنا تفيض بالشكر والثناء لهذه العصبة الصالحة خاصة، ولعموم أبناء هذا الشعب النابه عامة، واننى على مثل اليقين بأن اللجنة المركزية لا تغفل عن أن تشكر لكل من ذكر نجاتهم وإعانتهم بكتب خاصة - أهـ

ويقول رئيس اللجنة فى كتاب أرسله إلى واضع هذا الكتاب يوم ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٤ إنه علم أن مجموع الإعانات التى وردت من العراق بلغ نيفاً وثلاثة آلاف وخمسمائة جنيه أى أن اللجنة العراقية المؤلفة فى بغداد أرسلت إلى اللجنة المركزية فى القدس بعد رجوع الوفد نيافاً وألف ومئة جنيه.

عطف الحجاز على الثورة

ولابد لنا من التنويه بما لقيه مندوب لجنة الاعانة من عطف فى الحجاز. فقد انتدبت جمعية إعانة المنكوبين فى البلاد السورية المؤلفة فى القاهرة حسن الحكيم للسفر إلى مكة (وذلك قبل سفره إلى بغداد) فأرسلت إليه يوم ٢ يونيو سنة ١٩٢٦ الكتاب الآتى:

حضرة صاحب السعادة حسن بك الحكيم الأفخم

«تحية طيبة وسلاماً عاطراً وبعد - فقد رأيت جمعية إعانة المنكوبين فى البلاد السورية أن تنتهز فرصة زيارة إخواننا المسلمين للديار الحجازية ابتغاء أداء فريضة الحج والاعتماد على جماعة من أرباب الفضل وأولى البر ليبسطوا للحجاج الكرام الحالة المؤلمة التى أصبحت تئن منها البلاد السورية بسبب حوادث القتال، ويذكروهم بواجباتهم الدينية والإنسانية نحو إخوانهم المفجوعين بأنفسهم وأوطانهم وأموالهم وذويهم، ويحثوهم على إعانتهم وإسعافهم بما تجود به نفوسهم الكريمة لتخفيف ويلات الحرب وإنقاذ تلك الأرواح البريئة من مخالب الجوع وبراثن الهلاك وبالنظر لما لسعادتكم من المنزلة الرفيعة ولما عرفتم به من الغيرة الدينية والحمية الوطنية والعاطفة الإنسانية فقد قررت الجمعية فى جلستها المنعقدة مساء ٢٨ مايو انتداب سعادتكم للفر إلى الحجاز للقيام بهذه المهمة الخيرية، بالاشتراك مع السيد محمد أمين الحسينى والسيد محمد رشيد رضا والشيخ بهجت البيطار والشيخ يوسف يس بصفتكم سكرتيراً عاماً للهيئة المذكورة.

والجمعية واثقة كل الوثوق بأن مساعيكم الخيرية فى سبيل هذا المشروع الإنسانى

ستتوج بالفوز وتكلل بالنجاح أدامكم الله نصيرا للخير والإنسانية.

وفى يوم ١٥ يوليو سنة ١٩٢٦ عاد من مكة وسلم إلى رئيس الجمعية التقرير الآتى عن نتائج رحلته:

بناء على قرار جمعيتكم الموقرة المؤرخ ٢٨ مايو سنة ١٩٢٤ قصدت إلى مكة المكرمة وسعيت والوفد الكريم وراء اتمام المهمة التى عهدتم بها إلينا فكانت النتيجة كما يلي:

١ - بلغ مجموع ما جادت به أكف المحسنين وسلم إلينا دفعة واحدة بواسطة عبد الله الفضل بمكة أربعة آلاف ليرة عثمانية ذهباً اشترط متبرعوها إنفاق الربع منها على إعاشة منكوبى المسلمين بدمشق وتوزيع الباقي على المنكوبين الموجودين فى نفس مناطق الثورة كجبل الدروز والغوطة والأقليم وغيرها توزيعاً عادلاً بمعرفة هيئات مؤتمنة.

٢ - بلغ مجموع ما تبرع به السوريون المقيمون بمكة وغيرهم من المحسنين أيضاً أربعة وستين جنيهاً مصرياً وأربعماية مليم وإحدى وعشرين ليرة عثمانية ذهباً وثلاثة وعشرين ليرة فرنسوية ذهباً.

٣ - جميع المبالغ المحررة فى المادتين السالفتين قبضت بموجب وصولات رسمية تبتدىء من رقم ٧٠٠١ وتنتهى برقم ٧٠٣٤ وسلمت اليوم بتمامها إلى أمين صندوق الجمعية نسيم صبيعه بموجب الوصل رقم ١١٧ المؤرخ ١٥ يوليو سنة ١٩٢٦.

٤ - لم يبع من رسالة صدى الفاجعة السورية سوى مائتين وثلاثين عدداً بلغ مجموع اثمانها ألفاً ومائة وخمسين غرشاً مصرياً تجدونها مقدمة مع هذا الكتاب، وأما بقية الأعداد وقدرها سبعمائة وستة وأربعون فقد سلمت للشيخ يوسف ياسين مدير مطبعة الحكومة الحجازية بناء على تعهده ببيعها وإرسال ثمنها إلى مركز الجمعية.

عطف مهاجرى الدروز فى أميركا

وحاز المهاجرون السوريون إلى أميركا وفى مقدمتهم الدروز قصب السبق فى مضمار الكرم، فقد قدر ما تبرعوا به بمبلغ ٥٠ ألف جنيه، جمعت بواسطة حزب سورية الجديدة المطالب باستقلال سورية ووحدتها فى تلك البلاد النائبة.

ويقال إن مجموع الإعانات التي وردت لمساعدة منكوبي الثورة من جميع الأقطار لا يقل عن ١٢٠ ألف جنيه تسلمتها لجنة الإعانة العليا في القدس ووزعتها.

احتجاج الحسين

ونرى أن نختم هذا الفصل بإثبات نص البرقية التي أرسلها الحسين بن علي من قبرص يوم ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ إلى رئيس جمعية الأمم احتجاجا على ما جرى في سورية قال:

بصفتي المعلومة الأساسية أقدم لفخامتكم وللهيئة الموقرة احتراماتي، ثم أطلب أنظاركمالات مزاياكم إلى المعاملات الجارية في عموم سورية ونتائجها المؤدية إلى محو العرب والمؤثرة حتى على شرف المقصد الأساسي من تشكيل وتأسيس هيئتكم المعظمة، سيما بعد اعلان الحلفاء بصورة رسمية أنهم لم يخوضوا غمار الحرب إلا لخلص الشعوب المظلومة وإعادة حقوقهم ومنافعهم إلا أن العرب لا تشملهم مقاصد تلك التأسيسات، ولكن بلاغ العظمة البريطانية أخيرا لمخلصكم بأن هيئتكم الموقرة قررت انتداب عظمتها أيضا على معان والعقبة ضمن انتدابها على عمان الشرق العربي يخالف ذلك، وعليه فالمرجو من الفخامة اصدار القرار القطعي الصريح بمصير بلادنا معاشر العرب وتطبيق قوانين وقواعد الانتداب الأساسية على ما ترى انتدابه من بلادهم وإلا فالعرب لهم الفخر في الحكم عليهم بأن يكونوا ضحية لمصالح الحلفاء وأخلاق المدنية الحاضرة.

ملاحظات عامة

افتتحنا هذا الجزء بالكلام عن إمارة الأردن وهى ثمرة من ثمرات الحركة العربية ونفحة من نفحاتها، فسررنا تاريخها السياسى وأثبتنا الوثائق الخاصة بإنشائها والعقود التى عقدت بشأنها، ولابد لنا من الإشارة هنا إلى التعديل الجديد الذى أدخل على المعاهدة الأردنية - الإنكليزية، فقد وقع عليه يوم ٢ يونيو سنة ١٩٣٤ بالقدس بين إبراهيم هاشم المندوب المفوض لأمر شرقى الأردن والسير آرثر والهوب المندوب السامى لحكومة فلسطين ونصه:

المادة الاولى - تلغى المادة الاولى من الاتفاق عليه فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٨ ويستعاض عنها بالنصوص الآتية:

ويوافق صاحب السمو الأمير على أن يمثل صاحب الجلالة البريطانية فى شرق الأردن معتمد بريطانى يعمل بالنيابة عن المندوب السامى لشرقى الأردن، وعلى أن تجرى المخابرات بين صاحب الجلالة البريطانية وجميع الدول الأخرى من الجهة الواحدة وبين حكومة الأردن من الجهة الثانية عن طريق المعتمد البريطانى والمندوب السامى السالف الذكر.

ويوافق صاحب الجلالة البريطانية على أن لصاحب السمو الأمير أن يعين موظفين قنصليين لدى اية دولة عربية مجاورة بحسب ما قد يعتبر ذلك لازماً،

ويوافق صاحب السمو الأمير على أن النفقات العادية للحكومة المدنية والإدارة تتحملها بأسرها شرق الأردن.

المادة الثانية - تلغى الفقرة الاولى من المادة السابعة من الاتفاق الموقع عليه فى ٢٠ فبراير ١٩٢٨ ويستعاض عنها بالنصوص الآتية:

لا يكون بين فلسطين وشرق الأردن أى حاجز جمركى ما لم يقع اتفاق بين البلدين،

المادة الثالثة - يبرم هذا الاتفاق ويجرى تبادل ابرامه حالما يستطاع ذلك، ويصبح نافذ المفعول فور إبرامه.

المادة الرابعة - لقد صيغ الاتفاق الحاضر من لغتين: الإنكليزية والعربية، وقد وقع المندوبان المفوضان للفريقين الساميين المتعاقدين على نسختين إنكليزيتين ونسختين

عريبتين، ويكون للصيغتين عين المقام من الاعتبار وإنما عند الاختلاف بينهما فى تفسير مادة من مواد هذا الاتفاق يكون للصيغة الإنكليزية التقدم - أهـ

وأوردنا كذلك جانباً من تاريخ الحركة الوطنية فى هذا الإقليم ونشرنا نص الميثاق الوطنى الذى وضعه رجاله مع قرارات المؤتمرات الوطنية التى عقدت فى ربوعه.

وقبل أن نختم هذا الفصل لابد لنا من التنبيه إلى أمر ذى بال يختص بتاريخ هذه الإمارة، فقد سألنا الأمير عبد الله خلال مروره بالقطر المصرى فى شهر يونيو سنة ١٩٣٤ حين رحلته إلى إنكلترا عن حقيقة الاتفاق الشفهى الذى جرى بينه وبين المستر تشرشل حين اجتماعهما فى القدس يوم ٢٨ مارس سنة ١٩٢١ لإنشاء حكومة فى شرق الأردن فأجابنا أن الاتفاق تم على ما يأتى:

١ - إنشاء حكومة مستقلة فى شرق الأردن.

٢ - تمنح هذه الحكومة حق التمثيل السياسى.

٣ - يتعهد الإنكليز بمساعدة هذه الإمارة مالياً ريثما تستقر أمورها.

٤ - يوافق سمو الأمير عبد الله على أن يتبواً جلالة الملك فيصل عرش العراق.

٥ - تتعهد الحكومة البريطانية بأن تسعى لكى تتألف من شرق الأردن والمدن الأربعة (سورية الداخلية) حكومة عربية برئاسة الأمير عبد الله (أى أن تعود الحالة إلى ما كانت عليه قبل نكبة ميسلون، وتنفذ أحكام معاهدة سايكس - بيكو).

ويرى الأمير أن حادثة الاعتداء على الجنرال غورو على طريق القنيطرة حالت دون تنفيذ المادة الخامسة من الاتفاق بعد ما تقدمت المفاوضات التى دارت بهذا الشأن تقدماً يذكر.

وقفينا على تاريخ إمارة الأردن بإيراد تاريخ القضية الفلسطينية وهى من أغرب القضايا فى هذا العصر، ومدارها إجلاء عرب فلسطين عن بلادهم وإنشاء دولة يهودية لحما ودما، ويستعين اليهود لإدراك هذه الغاية بوسيلتين:

١ - الهجرة اليهودية إلى فلسطين

٢ - ابتياع الأراضى من العرب

ولقد فاز اليهود فوزاً لا يستهان به حتى الآن، فإما من جهة المهاجرة فقد تسنى لهم أن

يحشدوا أكبر عدد ممكن فى فلسطين، ويقال إن مجموعهم اليوم فى ربوعها لا يقل عن ٣٠٠ ألف بدلا من ٥٠ ألفا حين نهاية الحرب، ومعنى ذلك أن عددهم تضاعف فى خلال خمس عشرة سنة نحو خمسة أضعاف، ويتوالى وصولهم إليها بلا انقطاع، وهم يدخلونها من طريق البحر ومن طريق البر ويتسربون إليها من كل مكان.

ويمكن القول أن فوزهم من ناحية ابتياع الأراضى يفوق فوزهم من ناحية الهجرة، فقد تم لهم فى خلال هذه المدة الاستيلاء على نحو ربع الأراضى الفلسطينية، ويملكون اليوم نحو مليون ونصف مليون دونم من أصل ستة ملايين دونم (مساحة الدونم ألف متر مربع) هى مجموع أراضى فلسطين، ومعظم ما يملكونه خصب، جيد التربة، والمناطق الساحلية بين يافا وحيفا تقريبا ملكهم، ويمتلكون معظم الأراضى حول القدس واللد والرملة، ومعظم الأراضى الباقية بيد العرب جبلية، ومما يجب ذكره أن اليهود يشترطون على سكان كل قرية بيتاعونها أن يخربوا بيوتهم بأيديهم قبل جلائهم عن قريتهم ويدمروا مسجد القرية ومدرستها - إن كان فيها مسجد أو مدرسة ومقبرتها فلا يتركون فيها آثارا من أثارهم ولا يبقون على رابطة تربطهم بها، والقصد من هذا التدبير القضاء على كل ما للعرب فى فلسطين من ذكريات وآثار ومقابر ومساجد وجعل البلاد يهودية بما فيها ومن فيها، وما كانوا يمتلكون حتى سنة ١٩٢٠ أكثر من ٤٥٠ ألف دونم كما جاء فى تقرير رسمى بريطانى.

ولقد تنبه العرب إلى الخطر العظيم الذين يستهدفون له من بقاء باب الهجرة مفتوحا ومن عدم منع بيع الأراضى فطالبوا الحكومة ولايزالون يطالبونها بمنعها، ورغم ما أوصتها به اللجان الإنكليزية المختلفة - وآخرها لجنة شو - لم تقم حتى الآن بأى تدبير من شأنه أن يزيل مخاوف العرب.

ورب سائل يسأل ولماذا يقدم العرب على بيع أراضيهم؟ ولماذا لا يحتفظون بها وما برحت منذ ثلاثة عشر قرنا ملكا للعرب لم تدنس أراضيها بأقدام الدخلاء؟ وبديهي أن اليهود لن يقتصروا على فلسطين - إذا تم لهم استصفاؤها لا سمح الله - بل لابد لهم من أن يمدوا أبصارهم إلى الشمال وإلى الشرق وإلى الجنوب، عاملين على توسيع رقعة فلسطين بما يضمونه إليها من الأقطار المجاورة فيكون ذلك مصدر نزاع لا ينتهى بينهم وبين العرب.

فخطر نجاح القضية الصهيونية لا يهدد عرب فلسطين وحدهم وإنما يهدد القضية العربية كلها، وكل نجاح يدركه اليهود هنا يضر بقضية العرب عامة ويؤخر نجاحها، ولهذا نهيب برجال العرب ومفكرهم إلى أن يعنوا بالقضية الفلسطينية عناية خاصة فهي جزء ثمين من اجزاء القضية العامة وإلى أن يشدوا أزر الفلسطينيين في جهادهم ويأخذوا بيدهم ويساعدوهم في دفع الخطر المحدق بهم، فهم عاجزون وحدهم عن الكفاح والمقاومة ولا بد من سقوطهم صرعى إذا تركوا منفردين أمام قوى اليهود الفاغرة الأفواه لابتلاعهم.

وتكلمنا بعد ذلك على الدولة الهاشمية في الحجاز فسررنا تاريخها السياسي بعد الثورة وفصلنا صلاتها مع الإمارات العربية المجاورة لها ووصفنا الظروف والحوادث التي أحاطت بسقوطها وإنهيارها، وخلاصة ما يقال في هذا الباب أن الطريقة التي سار عليها المرحوم الحسين في سياستها وعدم مراعاته حالة العصر وروحه أنشأت فتورا بينه وبين شعبه، عرف خصومه كيف يستغلونه لمصلحتهم، ولم يجد السعوديون صعوبة في الاستيلاء على الحجاز حين حملوا عليه سنة ١٩٢٤ فقد انضم معظم سكانه إليهم، وكان موظفو تلك الحكومة والأشراف أنفسهم في مقدمة الذين أيدهم وناصروهم: وحسبك ان بعض موظفي الطائف هم الذين فتحوا أبواب سورها للمهاجمين وحملوا حاميتها على الاستسلام رغما عنها للتخلص من حكومتهم، كما انضم معظم القبائل إليهم في زحفهم على مكة وساروا أمامهم تحذوهم نفس العوامل التي حدت بموظفي الطائف، وحاول بعض موظفي حكومة جدة أن يمثلوا الدور الذي مثل في الطائف وأن يحملوا الملك الجديد على مغادرة بلادهم فوقف في وجههم وساعده الجند الذي جاء من الأردن فقبض على ناصية الحال وأمر باعتقال بعض دعاة التسليم وسجنهم فخاف الباقون.

ويقدر ما أنفقه الحسين المرحوم على حرب جده بمائة ألف جنيه من اصل مائة وعشرين ألف جنيه يقول بعض العارفين إنها كل ما خرج به من الحجاز ويقول هؤلاء إنه لو فتح صناديقه من أول الحرب وبذل بسخاء على تجنيد الجنود وابتياح الأسلحة لتمكنت حكومة جدة من استرداد مكة على الأقل، بيد أن الطريقة التي سار عليها، وهي أنه ما كان يوجد بشيء إلا بعد إلحاح عظيم، وبعد أن تسوء الحالة ويثور الجند طلبا للقوت جعل مساعدته عقيمة، فقد كان مثله مثل الطبيب يتدارك المحتضر بالعلاج فينتعش ومتى أنتعش تركه وشأنه بدلا من تعهده بعنايته واعطائه المقويات، ويظل على إهماله له حتى يعود إلى

الاحتضار فيعود إلى معالجته فيعود إلى الانتعاش أياما ثم ينتكس وهكذا دواليك، وبالطبع فإن مثل هذه الحالة لا تختتم بغير الموت وهو ما وقع في النهاية، فقد اضطر الملك على إلى التسليم بعد ما استفرغ جهده واستنفد قواه وأنفق ثروته الخاصة وثروة الملكة زوجته في الدفاع، فكان مثالا عاليا في النجدة وعلو الهمة وحمل عبئا ثقيلا لا يحمله سواه فقد قبل البيعة والأمر مدبر والشعب معرض عن الحكومة، وقد حمل معظم أبنائه السلاح للقتال فصمد نحو احد عشر شهرا ونازل خصومه في معارك كانت الحرب سجالا بينهما وانتهت بتسليمه سلما بعد ما نضبت قواه وموارده.

ولا ريب أن في سقوط الدولة الهاشمية بسرعة - فهي لم تعيش أكثر من تسع سنوات - درس عبرة لأمرء العرب الذين لا يزالون يميلون إلى الاستئثار ويظنون أنفسهم من طينة اسمى من الشعب، فقد هتف العرب للحكومة الجديدة يوم تأسست وأقبلوا عليها يشدون أزرها وأمدوا الإنكليز بالسلاح والمال والرجال فبدلا من أن تنصرف إلى الإصلاح والتنظيم وتعمل على إنشاء إدارة راقية أبت إلا الإنكماش في دائرة ضيقة والتمسك بتقاليد قديمة فانفض الناس من حولها تدريجا وجفاها حلفاؤها وتخلوا عنها في النهاية وعندنا أنه ما كان يجب أن تصل الحالة بين الإنكليز والحسين إلى ما وصلت إليه رغم إنكارهم لعهودهم، ولابد لنا من الإشارة هنا إلى ابتهاج الصحف اليهودية يوم سقوط الدولة الهاشمية لأنها حررت بريطانيا - كما قالت - من عهودها وأنقذ اليهود من خصم عنيد كان يضايقهم ويلاحق القضية العربية، وحذت صحف إنكلترا أيضا حذوهم فضربت على هذا الوتر وقالت ان بريطانيا تخلصت من عهودها للعرب بسقوط الدولة الهاشمية.

ويدرأون عن أنفسهم ويلادهم الأخطار والمصائب، وفي الجواب على هذا الاعتراض نقول إن معظم التبعية لاحق بالحكومة التي أنشأها الإنكليز في فلسطين، فقد جارت على العرب وضيق عليهم سبل العيش، فاضطروا إلى بيع أراضيهم اضطارا ويجب أن لا ننسى أن بين كبار رجال الحكومة عددا غير قليل من اليهود، كما أن الجانب الأكبر من الموظفين أصحاب الدرجات الوسطى هم من اليهود أيضا، أما العرب، وبخاصة المسلمين منهم فنصيبهم أسوأ نصيب فقد اختصوا بالوظائف الصغيرة الحقيرة ولا سيما وظائف الشرطة والخفر، وهم مجردون من كل نفوذ وسلطان في هذه الدولة فغرما عليهم وغنمها للإنكليز واليهود ويشتركون في السيطرة عليها واستغلالها، ويضع الإنكليز لليهود القوانين

والأنظمة التي تساعدهم على إدراك غاياتهم وتسهل لهم انتزاع الأراضي من العرب وذلك بإفقارهم وعدم العناية بتعليمهم وإهمال أراضيهم وقراهم يضاف إلى ذلك كله الجذب الذي أصيبت به فلسطين، فقد انحبس الغيث تقريبا عنها في خلال السنوات الخمس الأخيرة من سنة ١٩٢٨ - ١٩٣٣ انحباسا قضى على المواسم فازداد الفلاحون العرب بؤسا على بؤسهم واضطر بعضهم إلى بيع أراضيهم لوفاء دينه ولسداد الضرائب الفادحة التي ترهقهم بها الحكومة الجديدة من دون أن تهتم بمصيرهم ومن دون أن تدرك أنهم الأخطار التي تهددهم.

هذا من جهة واحدة أما من الجهة الأخرى فإن إقبال بعض العرب الفلسطينيين على الاشتغال بالسمسرة لما تدره من الأرباح الطائلة على المشتغلين بها ساعد أيضا على انتقال الأراضي إلى اليهود فقد ظهر في بعض القرى والمدن أفراد وقفوا أنفسهم على تسهيل انتقال الأراضي لليهود، فهم يصطادون الفلاحين وأصحاب الأطيان ممن كثرت ديونهم ويزينون لهم بيعها بأثمان عالية ولا يزالون بهم حتى يقنعوهم بالبيع ومتى تمت الصفقة قبضوا جعلا كبيرا من اليهود، ومع أن الجمهور العربي يزدري هؤلاء السماسرة ويقاطعهم ويحتقرهم فإن عددهم لا يزال غير قليل.

ومما ساعد أيضا على انتقال الأراضي إلى اليهود ما يدفعونه من أثمان عالية تغري بسطاء الفلاحين، ومعظم الأراضي ينتقل إلى الجمعيات اليهودية الكبرى وتستمد ثروتها من أموال الإعانات التي تنصب عليها صبا من انحاء العالم الاسرائيلي ووجود لها اليهود بلا حساب، فهي تدفع مبالغ طائلة في شراء الأراضي وتوزيعها على المهاجرين اليهود لاستغلالها ويقولون إن ما أنفقوه في فلسطين لا يقل عن ٣٠ مليونا من الجنيئات.

ونرى واجب الانصاف يدعونا إلى الاعتراف بأن عرب فلسطين بذلوا جهودا جبارة في مكافحة الحركة الصهيونية ومقاومتها فأنفقوا الأموال الطائلة، وأوفدوا الوفود إلى الشرق والغرب وتحملوا المشاق والمغارم ولا يزالون يتحملون ويكافحون - وإذا كانوا لم يوفقوا التوفيق الذي ينشدونه فالذنب على الحكومة البريطانية نفسها فهي المسؤولة مباشرة عن كل ما جرى فقد ضربت بجميع وعودها وعهودها للعرب عرض الحائط وتمسكت بوعدهم بلفور وحده فنفذته على المنوال الذي يرضى اليهود وسارت معهم أشواطا في تحقيق مطامعهم، ولا ريب أن إخفاق العرب وفوز اليهود يعود إلى العامل الأصلي الذي وصفناه

فى الجزء الأول وهو ضعف الأخلاق السياسية عند العرب وتفرق كلمتهم وتشتت آرائهم فلو كانوا أقوىاء موحدى الكلمة كاليهود على الأقل لحملوا الإنكليز على احترامهم ولاضطروهم إلى الوفاء لهم وإنصافهم - كما يضطربهم اليهود - فالإنكليز وكل شعب فى العالم لا يعرفون سوى القوة ولا يحترمون غيرها، وما على العرب اذا أرادوا أن يكونوا محترمين مرهوبى الجانب إلا أن يوحدوا كلمتهم ويلموا شعثهم ويومئذ يذكر الإنكليز عهودهم للعرب ويوفون بها.

وغنى عن البيان اننا لا نعى بكلمة العرب هنا عرب فلسطين، فقط وإنما نعى جميع أبناء العنصر العربى الضاريين فى هذه المنطقة الواسعة بين شمالى إفريقيا وغربى آسيا والنازليين بين خليج فارس والمحيط الأطلسى قائلين لهم إن الثمانمائة ألف عربى القاطنين فى فلسطين لا يستطيعون أن يدفعوا وحدهم الخطر اليهودى ولا يقدرّون على مقاومة الحركة الصهيونية، ويؤيدها يهود العالم كلهم ويمدونها بأموالهم. وهم يملكون المال الوافر فمعظم ثروات العالم فى أيديهم ويتعهدونها بنفوذهم وبينهم عدد غير قليل من الأقطاب السياسيين ذوى الكلمة المسموعة فى الأنديّة الدولية العليا. فلا بد من الأخذ بيدهم والدفاع عنهم.

ان فوز الحركة الصهيونية ونجاحها وإنشاء حكومة يهودية فى قلب بلاد العرب بين الشام من الشمال ومصر والحجاز من الجنوب وإمارة الأردن والعراق ونجد من الشرق يؤلف خطرا حقيقيا على الحركة العربية. فهو يقحم عنصرا أجنبيا على البلاد العربية. على أنه مهما تقلبت الأدوار فاسم الحسين سيظل مقرونا بالنهضة العربية، فهو أول من ثار لأجل العرب وركب الأخطار فى سبيلهم وقاتل لإنقاذهم. وتكلمنا بعد ذلك عن القضية السورية وتحولها: والكلام على هذه القضية شمل ثلاثة أدوار:

فالدور الأول يمتد من دخول الفرنسيين دمشق فى شهر يوليو سنة ١٩٢٠ حتى إعلان الثورة الكبرى فى شهر اغسطس سنة ١٩٢٥.

والدور الثانى وهو دور الثورة وينتهى بمعركة صاحب فى شهر مايو سنة ١٩٢٧.

والدور الثالث وهو العهد الحاضر ويمتد من إنشاء الحكومة المؤقتة يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٢٨ حتى يومنا هذا.

ولقد فصلنا أخبار الدور الأول، وسجلنا ما بذله الوطنيون من جهود في داخل البلاد وفي خارجها للدفاع عن قضيتها وإسماع صوتها، سواء في القاهرة أو في جنيف أو في لندن وباريس وروما وأثبتنا جانباً من التقارير التي وضعوها في وصف الضرر اللاحق بسورية من جراء السياسة التي نفذها الفرنسيون في خلال هذه المرحلة، وتقوم على تجزئتها إلى دول وحكومات نشرها في الشرق والغرب والشمال والجنوب لا لغاية سوى القبض على مقاليد البلاد والسيطرة عليها سيطرة فعلية لا تدرك إذا كانت موحدة الشمل مجتمعة الكلمة.

ولقد اقترنت بهذه التجزئة - ولم تخف الغاية منها على رجال البلاد - خطيئات إدارية فادحة اقترفتها الموظفون الفرنسيون، يضاف إلى ذلك أن معظم الذين وقع اختيار الفرنسيين عليهم لمساعدتهم في حكم البلاد كانوا من طبقة عرفت بضعف الوطنية وخور العزيمة فساعت الحالة وارتفعت الأصوات بالشكوى والتذمر، وبدلاً من أن يعمل كبار الموظفين الفرنسيين على تهدئة الحالة زادوها اضطراباً بسوء تصرفاتهم وتنافسهم ودسائسهم، ويرى معظم الباحثين أن الخطيئات الإدارية العظيمة التي اقترفتها الجنرال سرايل وفي مقدمتها تمسكه بالكابتن كريبه وعدم موافقته على إقالته ثم رفضه مقابلة زعماء الدروز ثم إصداره الأمر إلى نائبه في دمشق بأن يستدعيهم إلى حضوره بحجة أنه سيضعى إلى مطالبهم فيقبض عليهم وينفيهم - وقد نفذ ذلك فعلاً - وسيظل لطحه سوداء في تاريخ الاستعمار الفرنسي في سورية - عجلت بإعلان الثورة وساعدت على انتشارها وفوجيء وفاة الأمور الفرنسيون بالثورة مفاجأة ما كانوا يتربصونها، وإذا استثنينا العاملين من رجال حزب الشعب - وعلى رأسهم الدكتور عبد الرحمن شهبندر زعيم هذا الحزب - فهو الذي اجتمع إلى زعماء الدروز وكبارهم وعقد معهم المواقف والعهد على اضرام ثورة لإنقاذ البلاد وتحريرها - فرجال سورية الآخرون ما كانوا يتربصون هذه الثورة ولولا حوادث الفوطة وثورة حماه وقد بعثت الجنرال غاملان على التعجيل بالتراجع عن السويدا بعدما دخلها يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٥ لاعتقاده أنه أمام خطة حربية منظمة مدبرة يراد بها الإحداق بجيشه والاستيلاء على دمشق وحمص وحماه، لثم له توطيد أقدامه في الجبل على المتوال الذي اتبعه الجنرال أنديرا في المرحلة الثانية.

فارتداد الجنرال غاملان عن الجبل وحشده قواه في دمشق وفي حماه وفي حمص وقلمون لقتال الثوار الذين انتشروا خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر، نفس عن الجبل كربتة،

ودراً عنه الخطر الذي كان يهدده، فانطلق عدد من فرسانه فاقتحموا إقليم البلان ووادي التيم واحتلوا حاصبيا وبلغوا حدود لبنان القديمة من جهة الجنوب، ولولا ما لقوه من مقاومة في راشيا لتدفقوا على سهل البقاع ولا وصلوا برجال العصابات في بلاد بعلبك، وقصد جانب منهم الغوطة فاشترك في الأعمال العسكرية التي عملت فيها وأبدوا من الشجاعة ما هو ماثور عنهم، ولم يعودوا إلى الجبل إلا في فصل الربيع حينما بدأ الفرنسيون الهجوم عليه.

وبالغ رجال العسكرية الفرنسية في الانتقام فعاملوا سورية بشر مما اعتادوا أن يعاملوا به ثوار المستعمرات، فدمروا القرى على رؤوس سكانها وأحرقوها بمن فيها وقتلوا الكثيرين على الشبهة وبدون محاكمة، وكانت السجون غاصة بالمسجونين الأبرياء في بيروت وحماه وحمص وطرابلس وكانوا يتفنون في تعذيبهم والانتقام منهم، ولو شئنا ملأنا مجلدات ضخمة في وصف ما ارتكبه بعض موظفي السجون في دمشق من أعمال منكرة يندى لها جبين الإنسانية خجلاً، وكذلك يجب أن لا ننسى ما أتاه المسيو بيجان مفتش الشرطة العام الفرنسي في دمشق فقد أحصى الذين قتلهم ظلماً بالمئات، وكانوا يقبضون عليهم في قارة الطريق، فاذا جن الليل قتلوهم رمياً بالرصاص ثم دفنهم في حفر يحفرونها لهم.

لقد توهم الفرنسيون أنهم يمثل هذه الأسباب القاسية الظالمة يقضون على الثورة ويحملون الجمهور على الابتعاد عنها فانعكس الأمر والتوى ولم تمنع هذه التدابير الناس عن تأييد الثورة، إذا لم نقل أنها حفزتهم للانتقام وأضرمت نار الحماسة والغيرة في صدورهم. فقد روى بعض الباحثين أن عدداً غير قليل من سكان دمشق كان يقصد مضارب الثوار في الليل حاملاً إليهم المال وال زاد والذخيرة فيقدمها إليهم ويشترك معهم في الأعمال العسكرية التي قد تعمل في الليل وعند الصباح يتسلل عائداً إلى المدينة لمزاولة أعماله اليومية، ولابد لنا من الاعتراف هنا بأن دمشق رغم النكبات المتتالية التي صبت على رأسها، ورغم أعمال الهدم والتدمير وقد شملت نحو ثلث أحيائها وذهبت بنصف ثروتها ظلت توالى الثوار حتى الساعة الأخيرة وتمدهم بالمال ولا تبخل عليهم بشيء.

ويجب أيضاً أن نسجل لفلاح الغوطة والمرج نصيبه الكبير في تأييد الثورة، فقد اشترك في معظم الأعمال العسكرية التي عملت في داخلها، وناصرها بكل ما وصلت إليه يده

وكان من أفضّل جنودها المخلصين، وحسبك أنه كان يعمل في أرضه ويندقيته إلى جانبه فإذا نشبت المعركة وحمل الوطيس ترك محراثه أو عدته وتقلد البندقية واندفع إلى المعركة، فإما أن يرجع إلى عمله أو لا يرجع، وقد اشتركت كثرات من نساء الغوطة في المعارك إلى جانب الرجال. ويقال إن عدداً منهن ألفن عصابت كانت تقاتل إلى جانب عصابت الرجال واشترك بعض غلمانهم في القتال وكذلك فيجب أن لا ننسى ما قام به بعض شيوخهم من أعمال مجيدة فكانوا يتقدمون الصفوف مخترقين خطوط النار بلحاهم البيضاء وظهورهم المحدوبة، وقد وفد على الغوطة في زمن الثورة عدد غير قليل من أطفال دمشق وغلمانها لينالوا شرف الاشتراك في الجهاد أسوة بإخوانهم ونويعهم فلقى الثوار مشاق في سبيل إعادتهم إلى منازلهم.

وكان عمل العصابت في أول الأمر موضعياً، وكانت كل عصابة ترابط في المكان الذي اختارته لنفسها فإذا وقعت معركة في منطقة غير منطقتها أقبلت لنصرة العصابة التي اشتبكت في القتال ويشترك الجميع في مقاتلة الحملة التي كانت تخرج من دمشق ويصمدون لها ومتى عادت عاد كل إلى مكانه، وكانوا جميعاً على اتصال دائم وتزاور مستمر وكثيراً ما كانوا يجتمعون بشكل مؤتمر يتفق على زمانه ومكانه مقدماً فيقررون ما يرونه لازماً وينفذونه بحسب الأحوال والظروف، لأنه ليس هناك رابط مسيطر سوى الاندفاع الشخصي في العمل، وكثيراً ما ذهبت عصابت الغوطة إلى قلمون وإلى الإقليم فهاجمت المراكز الفرنسية طبقاً لقرارات تقرر.

وكان ثوار الغوطة يستعينون على معرفة حركات الجيش الفرنسي بما يتلقونه من أخبار ترسل إليهم من دمشق، وكثيراً ما يكون مصدرها بعض رجال الجيش الفرنسي أنفسهم وكانوا يعرفون حركات الجند من تسليط مدافع الحصون والقلاع في دمشق فيفتحون له طريقاً إلى الجهة التي يريدها، ويكمنون له في أماكن يختارونها ويعرفون أنه لا بد له من اجتيازها ومتى سقط في كمينهم أطلقوا عليه نارا حامية من مسافة لا تزيد عن ٢٠٠ متر، وأحياناً ١٠٠ متر فيضطرب الجيش ويقع الذعر في صفوفه مع وفرة عدده ومعداته وقلة عددهم وقد تستمر المعركة التي تدور على مثل هذا المنوال ساعات وتنتهي إما بعودة الجيش إلى دمشق منهزماً مشتت الشمل وإما بالتجائه إلى مركز من المراكز العسكرية القائمة في وسط الغوطة كدوما وأوتايا بعد خسارة لا تذكر في جانبها خسارة

الثوار الذين يتحصنون في الغالب في أماكن اختاروها وأعدوها.

وكان الثوار يعيشون في ذلك العهد مما يصل إليهم من مساعدات ترسلها من دمشق أو من أهل القرى (الفلاحين) الذين أيدوا الثورة كما قلنا آنفا بعد ما عرفوا أغراضها الشريفة، وأمنوا مهاجمة الجيش الفرنسي لقراهم.

وأنشأ الثوار في داخل الغوطة شبكة للتليفون وصلت بين بعض مراكزهم كما أنشأوا خنادق عند الخطوط الأمامية حول دمشق وخصصوا لها قوات تحرسها بالمناوبة، أى أنهم اتخذوا من الغوطة شكل منطقة عسكرية منظمة، ويجب علينا أن ننوه بما كان هنالك من فرق عظيم بين القوى الادبية في صدور الثوار وفي صفوف الجيش الفرنسي، فقد كان الثوار يتمتعون بأعظم قسط من هذه الروح وكانوا يندفعون إلى الهجوم والقتال كأنهم مقبلون إلى وليمة بعكس الجند. وقد اعترف الجنرال سرايل بهذه الحقيقة في مذكرته ولولا ما أبرزه بعض المتطوعين من الشراكسة والارمن والإسماعيليين من شجاعة وثبات لكانت مهمة الثوار أسهل، وكان الفرنسيون يعتمدون في قتالهم على المعدات الفنية الكثيرة عندهم، ولقد استعان الثوار في قتال الفرنسيين بالغنائم الكثيرة التي غنموها منهم بين خيول وألبسة وأسلحة وقنابل يدوية ورشاشات. وكانوا يجمعون القنابل التي يطلقها الفرنسيون ولا تنفجر فيصلونها بأسلاك كهربائية ويثبتونها ألغاماً في طريق الجيش يفجرونها عند مروره أو يفرغون بعضها ويستخدمون ما فيها من بارود في صنع قذائف البنادق، وقد أسسوا معملاً لصنعها في الغوطة وكثرت البنادق المغتتمة من الجيش الفرنسي كثرة زائدة فهبطت أثمانها كثيراً.

وكان الناس يتجولون أحراراً في داخل منطقة الثورة ولكن بمراقبة شديدة وكانوا يدخلون دمشق ويخرجون منها بإذن خاص من قيادة الغوطة. وكانت هذه الرقابة وبالا على الجواسيس الذين كان الفرنسيون يرسلونهم للتجسس فكان من يقع منهم في أيدي الثوار ينال جزاءه.

ومهما كانت النتائج التي أسفرت عنها الثورة، فالثوار ما كانوا يعتقدون أن في إمكانهم التغلب على الحكومة الفرنسية، وتملك جيشاً يزيد عدد رجاله عن عدد سكان سورية كلهم ضعفين، وتملك من الثروات الضخمة ما يجعلها في مقدمة حكومات العالم ثروة وغنى، وإنما يرون أنهم قاموا بواجب تفرض عليهم الوطنية الحقبة القيام به دفاعاً عن كرامة

أوطانهم وللفت نظر العالم المتمسك إلى ما يعانونه من أرهاق وعنت في ظل الإدارة الفرنسية. ولقد أدركوا هذه الأمنية، فعرف الناس أن في بلاد الشام شعباً أبياً كريماً عيوا لا يصبر على ضيم استنفد كل مجهوداته في قتال مغتصبى بلاده، وبذل فوق الطاقة لإخراجهم منها. ويجب علينا أن نشير هنا إلى أن نشوب الثورة في سورية وافق زمن اشتداد حركة ثورة المغرب الأقصى انتقاصاً على الفرنسيين الذين جروا على خطة إرهاب الشعوب العربية واضطهادها فجهزوا الجيوش اللجة لإخماد الثورتين العربيتين. وكما سعى في لندن لحمل الإنكليز على مساعدتهم في إخماد ثورة سورية فقد سعى مثل هذا الشئ في مدريد لحمل أسبانيا على تأييدهم ومد يد المساعدة لهم في قتال المغاربة. وكل ذلك باسم الدفاع عن الاستعمار الظالم. وقد خدمهم الحظ فقضوا على الثورة المغربية بحمل زعيمها الأمير عبد الكريم على الاستسلام، والتفتوا بعد ذلك إلى الثورة السورية فأخمدوها بالقوة.

وبسطنا في متن الكتاب الأدوار التي مرت بها المفاوضات السياسية من إعلان الثورة حتى اجتماع الجمعية التأسيسية. وقد حرص المفاوضون السوريون في جميع الأدوار على التفاهم مع الفرنسيين، ولكن المستعمرين من هؤلاء - ولهم الكلمة العليا - أبوا إقرار أي حل قبل أن يلقى الثوار سلاحهم ويسلموا أنفسهم ويعرضوا طاعتهم من دون قيد ولا شرط، والغاية من فرض هذه الشروط القاسية - ولا يرضى بها أبى النفس - الاستمرار في النضال حتى تنفذ قوى السوريين، وحتى يتم إخماد الثورة بالقوة وهو ما كان. وبدلاً من أن يتعظ الفرنسيون بحوادث الماضي فينشئوا في الدور الجديد نظاماً ثابتاً ويعيدوا إلى البلاد وحدتها ويسلموها إلى ابنائها ويجتثوا أسباب النزاع والاضطراب عادوا إلى تطبيق أساليبهم القديمة التي هي مصدر الشكوى، وقذفوا سورية بسيل جارف من موظفيهم ففيها اليوم من الموظفين الفرنسيين ما لا يقل عن ٥٠٠ موظف يتناولون الضخم من الرواتب ويتمتعون بمزايا عديدة ويحرم أهل البلاد من خدمة بلادهم وتوصد في وجوههم الأبواب مما يحول دون قبول كل حل للقضية السورية يعرضه الفرنسيون ويباعد بينهم وبين السوريين، ويحفر هوة عميقة إذا لم نقل إنه يبذر بذور الفتنة وثمراتها الخراب والدمار.

مركز القضية العربية اليوم ضرورة العمل لإنقاذ الشام وفلسطين

انتهينا بانتهاء هذا الجزء من سرد الأدوار التي مرت بها القضية العربية وتتبعناها في مراحلها منذ كانت خيالا حتى صارت فكرة فحقيقة ملموسة، وأثبتنا كل ما استطعنا جمعه من المكاتبات الرسمية والعهود الدولية والوثائق المعتبرة والبيانات والمنشورات فتكون مرجعا يرجع اليه، ومصدرا يعول عليه.

ولقد تقدمت القضية العربية في خلال هذه الفترة تقدما محسوسا لا ينكره منكر فتم توحيد أقطار الجزيرة في سمط واحد، فبعد ما كان هنالك ثمانى إمارات عند ختام الحرب العظمى في سنة ١٩١٨ وهى إمارتا الرياض وحائل في قلب نجد وإمارة الشعلان في الجوف ودولة الهاشميين في الحجاز والأدارسة في تهامة وآل عايض في عسير والمتوكلون في صنعاء، أبيت هذه الإمارات واندمجت دولة السعوديين في مكة وحكومة المتوكلين في صنعاء وقد ارتبطت بالدولة السعودية بمعاهدة تحالف وقع عليها في الطائف في شهر مايو سنة ١٩٣٤ وقد نصت على تعاونهما في دفع الأخطار التى تهدد بلاد العرب واتباعهما خطة قومية في السياسة الخارجية، ومعنى ذلك أن بلاد العرب الواقعة في داخل الجزيرة تخلصت من الحكم الإقطاعى القديم الذى هو علة شقائها وبلائها، وقد طالما مهد للأجانب سبل التدخل فى شؤونها ومكنهم من بسط نفوذهم وسيطرتهم على بعض أقطارها - وأنها تستقبل حياة جديدة لم تعرفها ولم تذق طعمها وهى حياة الاستقرار والهدوء فتنتعش وتستريح وتواصل تقدمها الاجتماعى والعلمى، ويدهى أن فى ذلك غنما كبيرا للقضية لا يستهان به، فقد أصبحت تستند إلى دولة فتية تشد أزرها بالتعاون مع الحكومتين القائمتين فى خارج الجزيرة وهما حكومتا بغداد وعمان وهو ما يرجى أن يسجل بمعاهدات رسمية قريبا وهيئات أن يرتفع للعرب رأس أو أن يستردوا مجدهم قبل أن يقضوا قضاء أبديا على كل أثر للسياسة الإقليمية فى ربوعهم وينبذوا كل داع إليها فالبوحة نجاتهم وحريتهم واستقلالهم.

أما حالة الأقطار فى خارج الجزيرة فهى متباينة، فقد خطا العراق بعد ثورته الكبرى وبعد انشاء دولته الجديدة خطوات واسعة، فنظم علاقاته مع إنكلترا بمعاهدات واتفاقات

عدلت غير مرة وانتظم فى سلك جمعية الأمم يوم ٣ أكتوبر سنة ١٩٣٢ فدخل بذلك فى زمرة الدول المستقلة، وأقام صلاته مع الدول المجاورة له على قاعدة الصداقة والولاء، وأنشأ جيشاً قوياً وهو ينفذ برنامجاً واسعاً للإصلاح الداخلى يبشر بنهضة طيبة مباركة، ومعنى ذلك ان الخطر الاستعماري الذي كان يهدد العراق قبل الثورة زال وحل محله أمل باسم ورجاء كبير بالدولة الجديدة الناهضة.

ولقد فصلنا فى هذا الجزء أخبار القضية الفلسطينية تفصيلاً وأسهبنا فى الكلام عن الأخطار التى يستهدف لها هذا الإقليم من إطلاق الهجرة اليهودية ومن انطلاق يد اليهود فى امتلاك الأراضى وقلنا إن سكانه العرب غير قادرين بمفردهم على مقاومة يهود العالم جملة، وقد تعاهدوا واتحدوا على استصفاء فلسطين وإنشاء دولة يهودية فى ربوعها يؤيدهم الإنكليز ويشدون أزرهم.

ولا يظن ظان أن الحالة فى بلاد الشام أفضل مما هى فى فلسطين وأن سكان تلك البلاد فى نجوة من خطر الفناء، والانقراض يهدد جيرانهم وإخوانهم وأبناء عموماتهم الفلسطينيين. فقد شهر الاستعمار الفرنسى حرباً عواناً على القومية العربية وهو يقاتلها ويعمل لاستئصالها بالأسلحة الآتية:

١- سلاح التجزئة: جزء الاستعمار الفرنسى سورى إلى خمس دول ضرب بينها الحواجز والأسداد فأقام.

(١) دولة مسيحية فى لبنان الكلمة العليا فيها للمسيحيين وان كان المسلمون لا يقلون عنهم عدداً، ولا يسأل المسيحيون عن هذا ولا يلامون، فالاستعمار الفرنسى هو الذى أقام هذه الدولة وأنشأها ضارباً بأراء الأكثرية المطلقة من سكانها الذين يلحون بالانضمام إلى سورية عرض الحائط، ولا يخفى أن كثيرين من عقلاء المسيحيين فى لبنان جاهرُوا بأن فى بقاء هذه الدولة خطراً يهدد المسيحيين من سكانها بما يولده من ضغائن، ودعا إلى إلغائها وإرجاع لبنان إلى ما كان عليه فى العهد العثمانى فى دائرة الوحدة السورية فلم يأخذ الفرنسيون بقوله.

(٢) وأنشأوا حكومة العلويين فى الشمال وسودوا فيها اتباع المذهب العلوى (النصيرية) مع أنهم لا يزيدون عن نصف السكان ولا يزال سوادهم على الفطرة وعدد الذين يعرفون القراءة والكتابة بينهم محدود، والغاية من هذا التدبير هو

إضعاف عصبية المسلمين السنيين فى تلك البلاد وإذلالهم. فقد أقصوهم عن الوظائف إلا قليلا ، وجعلوها وقفا على الشبان العلويين والمسيحيين فأصبح المسلمون ويؤلفون ٤٠ فى المائة من مجموع السكان ويملكون نحو ٣٠ فى المائة من الأراضى بحالة يرثى لها من الفقر والفاقة.

(٣) وأنشأوا فى لواء إسكندرونة حكومة مستقلة ذات دستور خاص، واعترفوا بالتركية لغة رسمية لتلك الحكومة ومكنوا للترك فيها والغاية من ذلك جلية واضحة وهى إضعاف العصبية العربية ففى إنطاكية مدرسة ثانوية (تجهيزية) تدرس باللغة التركية وهم يعملون على إضعاف العربية ليسيظروا على البلاد.

(٤) وأنشأوا فى جبل الدروز حكومة درزية مستقلة فصلوها على دمشق وقطعوا كل اتصال بينهما فلا يجوز لدمشقى أن يدخل الجبل ولا لدرزى أن يهبط دمشق إلا بتصريح خاص صادر من السلطة الفرنسية فى الجبل، والقصد من ذلك بت الروابط الاقتصادية والاجتماعية والقومية التى تربط قطرين عاشا متحدين من فجر التاريخ.

(٥) وأنشأوا فى داخلية سورية حيث الأكثرية المطلقة للمسلمين العرب جمهورية جردوها من كل قوة ونفوذ، واستعانوا بالمهاجرين من أبناء الأقليات الأجنبية لإضعاف الأكثرية العربية فجاءوا بالأرمن الذين طردهم الترك من كيليكية فأنزلوهم فى حلب والجزيرة الفراتية وبعض الانحاء الأخرى كما جاءوا بالشراكسة المنبوذى من تركيا الكمالية فأنزلوهم فى القنيطرة وحمص وأتوا بالأشوريين والنساطرة والسريان المطرودين من العراق وتركيا فأنزلوهم فى الجزيرة الفراتية أيضا. وهكذا فهم يملأون البلاد بهؤلاء المنبوذى الذين يصبحون كلا اعليها لاستخدامهم فى مقاومة الأكثرية عند الحاجة. كما حدث فى أثناء الثورة فقد جندوا ما لا يقل عن أربعين ألفا من أبناء هذه العناصر وحشدوها لمقاتلة الثوار فتلف منها نحو النصف على الأقل. وكانوا كلما هلك منها فوج جاءوا بفوج آخر.

٢- سلاح الإفكار - ولقد أدت هذا التجزئة بطبيعتها إلى زيادة النفقات زيادة استغرقت أموال الميزانية. فعمدت السلطة إلى زيادة الضرائب زيادة أرهقت الناس، وتناولت فيما

تناولته الضريبة الجمركية فارتفعت من ١٤ في المائة وقد كانت تجبى حتى ختام العهد التركى ١١ فى المائة إلى ٢٥ فى المائة ثم زادت إلى ٤٠ و ٥٠ وهى تجبى الآن على هذا المعدل وقد ترتفع الضريبة فى بعض المواد إلى ٧٠ و ٨٠ فى المائة، وطالما شكى التجار السوريون من هذه الحالة المرهقة وطالما طرّقوا أبواب السلطة الفرنسية لأنها هى المسيطرة على مصلحة الجمارك طالبين تخفيض هذه الضريبة لما تلحقه من عظيم الضرر بتجارتهم فلم يلقوا اهتماماً .

وارتفعت ميزانية النفقات فى سورية من خمسة ملايين ليرة سورية فى ختام العهد التركى إلى ٣٢ مليون ليرة سورية فى العهد الحاضر، وكان عدد الموظفين فى سورية زمن العهد التركى لا يزيد عن ألف موظف فارتفع فى العهد الحاضر الى ١٨٢٢٣ موظفاً^(١).

وما كان عدد الموظفين الترك فى سورية يزيد عن خمسين موظفاً يتناولون رواتب ضئيلة مقابل ٥٠٠ موظف فرنسى اليوم يتناولون رواتب باهظة ضخمة من أموال البلاد. عدا الامتيازات الأخرى التى يتمتعون بها من إجازات سنوية وأجور منازل وأسفار وغير ذلك ولا يدخل فى هذا الإحصاء ضباط الجيش، ولا يقلون عن الألف على اختلاف الرتب وتدفع سورية مبلغاً سنوياً مقطوعاً للجيش الفرنسى قدره ٤٧٥٠٠٠٠ ليرة سورية.

ولعل أفضل ما يصح الاستشهاد به على سوء الحالة الاقتصادية وتدهورها التقرير الذى وضعته الهيئة الاقتصادية التى انتخبها المكلفون فى دمشق يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٣٤ وسلمته إلى المفوض السامى الفرنسى وقد جاء فيه أن سورية استوردت فى خلال المدة المنقضية من سنة ١٩٢٠ أى منذ الاحتلال الفرنسى حتى سنة ١٩٣٣ من البضائع ما قيمته ٦٨٢ و ٧٩٠ و ١٤٧ جنيهاً عثمانياً ذهباً وأصدرت فى خلال هذه المدة ما قيمته ١٥٠ و ١٦٨ و ٥٢ جنيهاً عثمانياً فيكون الفرق بين الصادر والوارد هو ٧١٢ و ٩١١ و ٩٤ جنيهاً عثمانياً خسرتها البلاد من ثروتها المدخرة. وقد كادت أن تنفذ تقريباً وتعانى شر أزيمة اقتصادية عرفت فى تاريخها، وقد بدأ تجارها وصناعها بالهجرة إلى الأقطار المجاورة بعد ما سدت أبواب العمل أمامهم فى داخل بلادهم.

(١) أخذت هذه البيانات من تقرير اللجنة التنفيذية للمؤتمر الفلسطينى بمصر إلى جمعية الأمم عن الحالة السياسية والاقتصادية فى سورية لسنة ١٩٣٣ وهو بقلم مؤلف الكتاب.

٣ - سلاح التعليم - وقبض الاستعمار الفرنسي على عنق التعليم ويعمل على (فرنسة) الناشئة والقضاء على اللغة العربية والثقافة العربية وكل ما هو وطني وقومي، فالتعليم الأولي والابتدائي يجريان باللغة الفرنسية وحدها في جبل الدروز وفي بلاد العلويين وفي لواء الجزيرة والفرات من ألوية الدولة السورية، وفي لواء إسكندرونة المستقل وفي الجمهورية اللبنانية، ويتولاه ويشرف عليه موظفون فرنسيون ويشترك فيه بعض المعلمين المتفرنسين من اللبنانيين، ومما يؤسف له أن السلطة العسكرية الفرنسية لا تتورع عن استخدام بعض هؤلاء المعلمين في مهنة الجاسوسية - كما وقع في جبل الدروز بعهد الكابتن كرابيه فاعتدت بذلك على قدسية التعليم ودنست حرمة.

ويجري التعليم الأولي والابتدائي في منطقة دمشق وحدها باللغة العربية ويحمل التلاميذ الصغار على تعلم اللغة الفرنسية إلى جانب لغتهم العربية، ويدرسون اللغة الفرنسية بعناية زائدة، ولا يمكن لتلميذ أن ينتقل من صف إلى صف ما لم يضرب بسهم وافر في هذه اللغة، والتعليم الديني الإسلامي في مدارس الجمهورية السورية ضعيف وهو مفقود من مدارس الحكومات الأخرى، ويعنون عناية خاصة بحماية مدارس المبشرين المسيحيين ورعايتها ويمنحونها الامتيازات، وقد سهلوا للمبشرين سبيل العمل في البلاد السورية كلها وخصوصا في جبال العلويين، حيث الشعب لا يزال على الفطرة فهم يعلمون بجد ونشاط على تنصير هذه الطائفة وإخراجها من دينها وعقائدها^(١).

وكثرت الحانات في البلاد السورية كثرة تستوقف الأنظار. ولو جرى إحصاء دقيق للمقارنة بين عدد هذه الدور في العهد العثماني القديم وبين عددها اليوم لكان الفرق عظيما، وبديهي أن الغاية من ذلك كله هي إفساد الأخلاق القومية ونشر التفرنج والتخث وتقتل الرجولة في صدور النشء الجديد.

وهناك أيضا سلاح رابع، وهو سلاح الغرامات المالية فقد جرى الفرنسيون من ابتداء

(١) أقلت هذه الحركات زعماء العلويين ورجالهم ففقدوا يوم ١٨ إبريل سنة ١٩٣٣ مؤتمرا لمعالجتها في قرية بيت الشيخ يونس من أعمال صافيتا احتج بشدة على أعمال المبشرين وتصرفاتهم وأرسل البرقية الآتية إلى المفوضية الفرنسية وإلى جمعية الأمم:

«نحن الزعماء العلويين والدينيين والسياسيين نرفع إليكم وبواسطتكم إلى جمعية الأمم احتجاجا على أعمال التنصير القائمة في جبالنا والمستندة على تفرير وتضليل القرويين السذج والتي من شأنها أن تفسد الألفة بين أبناء الوطن مما يعود على البلاد بما يضرها ويسوءها».

نزولهم سورية على فرض غرامات مالية باهظة مقرونة فى أكثر الأحيان بتقديم كمية من الأسلحة يضرّبونها على كل قرية أو مدينة أو مقاطعة لاتنقاد إليهم. ومع أننا لا نملك إحصاء دقيقا عن مقدار الغرامات التى جمعت إلا أننا نعتقد بأنها لا تقل عن عشرات الملايين من الفرنكات تسرب معظمها إلى جيوب الضباط الفرنسيين الذين فرضوها أو جمعوها أو تولوا جمعها، وذهب الباقي إلى صندوق الجيش الفرنسي، ويجب الاعتراف أيضا بأنهم أساءوا استعمال جباية هذه الغرامات كثيرا واتخذوها وسيلة للسلب والنهب وابتزاز الأموال وخربوا بيوت الفلاحين.

ولما طغى سيل هذه الغرامات سأل أحد نواب لبنان الحكومة اللبنانية عن مصير هذه الغرامات التى تفرض وتجبى بمعرفة السلطة، فرد عليه مندوب الحكومة يوم أول أكتوبر سنة ١٩٢٦ بأن المفوض السامى قد عمل على توطيد الأمن فى لبنان بموجب الحق المخول له بالمادة الثانية من صك الانتداب متخذا الوسائل التى رآها ضرورية.

واستفحل شر هذه الغرامات فى زمن الثورة وتفننوا فى فرضها وجمعها،

وقد جاء فى قرار رسمى وضعه المفوض السامى لتنظيم طرق طرح هذه الغرامات فى شهر فبراير سنة ١٩٢٦ ما يأتى:

لا تفرض الغرامات على أهل القرى والمدن الذين يشتركون فى الثورة إلا بقرار من مندوبى المفوض السامى، اللهم إلا فى مناطق الأحكام العسكرية فإنها تفرض من القائد فى تلك المنطقة وفى المناطق التى تكون فيها الأعمال العسكرية فإن القائد العام القائم بالأعمال يفرضها إذا كان مأذونا من مندوب المفوض.

وهذه الغرامات تكون مالية وتستوفى ذهبا ويمكن أن تفرض غرامات أرزاق إذا كان ينبغى دفعها سريعا.

ونشر قلم المطبوعات فى دمشق بلاغا رسميا فى صحفها يوم ٢٨ إبريل سنة ١٩٢٦ أصدره قائد المنطقة العسكرية هذا نصه:

«إن بعض القرى فى الغوطة أو بعض الأحياء فى المدينة تقع تحت طائلة الغرامات النقدية، ويمكن أن تصبح عرضة لتدابير الإخضاع فى حالة عدم الدفع. ولما كانت هذه التدابير الإخضاعية تجرى بدون أى إنذار سابق ويحال عدم الوفاء فإن الجنرال قائد

المنطقة يدعو في الحال السلطات السورية المحلية ذات العلاقة إلى أن تخرج في الوقت المناسب النساء والشيوخ والأطفال، لأن الحاكم العسكري لا يقبل بعد هذا الإعلام أية مسؤولية حتى أدبية عن الكوادر التي يمكن أن تقع».

ويجب أن لاننسى ما جرى من المأسى أثناء عملية جمع السلاح من لبنان في خريف سنة ١٩٢٣ فقد جمعوا نحو عشرة آلاف بندقية من الشوف وحاصبيا وجزير ومرجعيون وراشيا والبقاع، وجمعوا أكثر من عشرة آلاف جنيه غرامات. ولما جاء الجنرال سرايل إلى بيروت في سنة ١٩٢٥ واطلع على تفاصيل ما جرى من الفضائح حين جمع السلاح أعاد جانباً من الأموال التي جمعت إلى أصحابها البائسين.

بمثل هذه الأساليب وأشباهاها يحارب المستعمرون الفرنسيون الروح الوطنية في سورية، ويعملون للقضاء على القومية العربية والآثار العربية، فمثلهم من هذه الناحية مثل اليهود في فلسطين الذين يجبرون سكان القرى من الفلاحين على تدمير بيوتهم ومقابرهم ومساجدهم بأيديهم حينما يبتاعون منهم قراهم، والفرق بين اليهود والمستعمرين الفرنسيين أن أولئك يطبقون برنامجهم في القرى والمزارع الصغيرة وعلى منوال ضيق محدود، أما هؤلاء فيطبقونه على الأمة برمتها مستعينين على ذلك بكل ما يملكونه من وسائل مادية وتشريعية ونظامية ومالية، ومعتمدين على السيف والمدفع فقد قدر ما أنفقوه على تجهيز الحملات العسكرية التي أرسلت إلى سورية لتدويرها بعشرة مليارات من الفرنكات الفرنسية^(١) ونحن نورد هنا جدولاً رسمياً لنفقات فرنسا العسكرية من سنة ١٩١٩ أي من أول احتلالها حتى سنة ١٩٢٣ يحسن أن يقاس عليه

سنة	١٩١٩	٧٨	مليون فرنك
سنة	١٩٢٠	٥٦٤	مليون فرنك
سنة	١٩٢١	٧٤٠	مليون فرنك
سنة	١٩٢٢	٤٠٠	مليون فرنك
سنة	١٩٢٣	٢٦٠	مليون فرنك

ومجموع ذلك ٢٠٤١ مليون فرنك، وأنفقت في خلال هذه المدة ٤٠٠ مليون فرنك على سلاح الدفاع البحري و٣٦٥ مليون فرنك على المصالح الإدارية، ومجموع ذلك ٢٨٠٦ ملايين

(١) قال الجنرال أندريا قائد رمشق وجبل الدروز يوم ١٤ يناير سنة ١٩٢٦ لصحافى دمشق إن فرنسا أنفقت في سورية ثمانية مليارات وخسرت كثيراً من أبنائها.

من الفرنكات يضاف اليه خمسة مليارات أخرى من سنة ١٩٢٤ إلى سنة ١٩٢٨ على أننا لا ننكر أن نفقات فرنسا قلت منذ سنة ١٩٢٩ فهي تنفق الآن على جيشها وعلى المصالح الملكية في سورية مبلغ ١٢٠ و ٦٠ و ٣١٥ فرنكا سنويا كما جاء في بلاغ رسمي نشر سنة ١٩٣٢ ولسنا في حاجة إلى القول أن الفرنسيين ما كانوا في حاجة إلى إنفاق مثل هذا المبلغ في كل عام وإلى أنفاق المليارات التي أنفقوها أو أنصفوا السوريين وجلوا عن بلادهم.

ويسلم الباحث المنصف معنا بعد هذه البيانات بأن مستقبل سورية لا يبعث على الارتياح وبأنها في حالة لا تقل سوءا عن حالة شقيقتها فلسطين، ويسلم أيضا بأننا على حق في دعوتنا - الشعوب العربية إلى التكتاف لإنقاذ هذين القطرين وإن كنا لا ننكر بأن هنالك عددا غير قليل من الفرنسيين الأحرار ينكر على المستعمرين من أبناء قومهم أساليبهم وينادي بوجوب إنصاف سورية ومنح السوريين حقوقهم ومثل هؤلاء مثل بعض أحرار الإنكليز الذين يعطفون على فلسطين ويؤيدونها، وغنى من البيان إن هذا العطف المجرد لا يكفي، فلا بد من السعى عند الحكومتين الإنكليزية والفرنسية لحملهما على تعديل خططهما في هذين القطرين قبل ضياع الوقت.

وخلاصة القول اننا مع اعترافنا بالتقدم العظيم الذي أدركته القضية العربية في خلال الخمس والعشرين سنة الأخيرة، سواء في داخل الجزيرة حيث قضى على الحكم الإقطاعي وقامت مقامه حكومة فتية قوية، أم في العراق وقد نشأت دولة مدنية راقية يعقد العرب عليها أطيح الآمال، أم في شرق الأردن وتتحسن حالة الإمارة تدريجا وسواء بانتشار فكرة الوحدة بين شباب العرب في الأقطار العربية كلها من خليج فارس حتى المحيط الأطلسي فأننا نعتقد بأن في مقدمة واجبات الحكومات العربية المستقلة والهيئات العربية ذات الشأن العمل لانقاذ فلسطين وسورية، لأن خروجهما من يد العرب وتغلب العناصر الأجنبية عليهما كارثة قومية لا تعادلها كارثة، ولا تعوض بأى فوز يدركه العرب في ناحية أخرى.

ولابد من مضاعفة السعى والجهود لنشر فكرة الوحدة العربية وتعميمها بين شبان العرب في الأقاليم والبلدان التي ينطق أهلها بالضاد وإنشاء جمعيات منظمة قوية في كل حاضرة من حواضرهم وفي كل عاصمة من عواصمهم وإقليم من أقاليمهم تستقل في إقليمها وترجع إلى جمعية رئيسية عليا تدير حركة الوحدة وتنظمها وتشرف عليها.

القاهرة في ٨ ربيع الأول سنة ١٣٥٣ و ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٤.

ملاحق الكتاب

- ١ -

أسماء الذين اشتركوا فى الثورة السورية من السياسيين والذين نفوا وأبعدوا وماتوا فى سبيلها

الذين اشتركوا فيها: الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، نسيب البكرى، حسن الحكيم، سعيد حيدر، جميل مردم بك، رشيد طليع^(١) الأمير عادل أرسلان.

الذين نفوا أو سجنوا فى سبيلها: فوزى البكرى، سامى البكرى، مظهر البكرى، عثمان شراباتي، توفيق شامية، عمر الطيبي، فارس الخورى، فوزى الغزى، بدر الدين الصفدى، سعد الله الجابرى، حسنى البرازى، لطفى الحفار، هاشم الأتاسى، شكرى الجندى، وصفى الاتاسى، إحسان الشريف، خالد الشلق، الأمير أمين أرسلان، أسعد حيدر، حسن حيدر، مهدي حيدر، مصطفى خليل حيدر، يوسف حيدر، أحمد مهدي حيدر، عباس ياغى، محمد حسن شومان، حسين قنواتى، وصفى الأتاسى، الدكتور عبد الرحمن الكيالى، الشيخ محمد الزعل شيخ قرية المسيفرة فى حوران، محمد ديب الحريرى شيخ قرية الحراك، فخرى البارودى، عبد الحميد كرامى، الدكتور عبد اللطيف البيسار، عارف الحسن، عارف الرفاعى وغيرهم.

- ٢ -

أسماء الذين أعدموا شنقا فى سبيلها

أعدم فى دمشق شنقا يوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٦ رشيد الكردى من حى الشاغور ومحمد الكردى من حى العمارة ومحمود خرنوبى من قبر عاتكه وتوفيق لطف من حى الخراب وعبد الرحمن الأزعر من حى قبر عاتكه، وأعدم أيضا فخرى نجل حسن الخراط وأعدم آخرون فى بيروت.

(١) توفى المرحوم رشيد على أثر مرض أصابه فى جبل الدروز فى شهر سبتمبر سنة ١٩٢٦.

- ٣ -

أسماء الضباط الذين اشتركوا فى الثورة

فؤاد سليم، يحيى حياتى، زكى الدروبي، سعيد العاص، فوزى القاوقجى، صادق الداغستاني، مصطفى وصفى، محمود حمدي السمان، آصف السفرجلاني، زكى الحلبي، عبد الله التركي، جميل البابا، عبد الكريم المدفعي، مظهر رسلان، واصف عمر باشا، فؤاد رسلان، إبراهيم أبو مصلح، إبراهيم عبد العال، شوكت العايدى، أحمد الملا، أبو تركى سرحان، الشيخ خطار أبو هرموش، سعيد اليماني، صادق المغربي، عبد القادر مليشو، مظهر السباعي، إبراهيم صدقي، حسين المدفعي، خير الدين اللبابيدي (الطيّار).

- ٣ -

أسماء الذين استشهدوا منهم

فؤاد سليم، زكى الحلبي، شوكت العايدى، محمود حمدي السمان، مظهر السباعي، فؤاد رسلان، سعيد اليماني، صادق المغربي، إبراهيم أبو مصلح، إبراهيم عبد العال، إبراهيم صدقي، أحمد الملا، أبو تركى سرحان، الشيخ خطار أبو هرموش، صادق المغربي، حسين المدفعي.

أسماء الأطباء الذين اشتركوا فى الثورة

خالد الخطيب وعلى الشواف وأمين رويحه وتوفيق القصيباتى ومدحت شيخ الأرض ومنير شيخ الأرض.

- ٤ -

أسماء الشبان الذين اشتركوا فى الثورة

فائق العسلى، صبرى العسلى، حكمت العسلى، عبد اللطيف العسلى، نسيب شهاب، الأمير عز الدين الجزايرى، نزيه المؤيد، ياسين الخانجي، عادل الحامدى، الأمير أحمد الشهابي، سعد الدين المؤيد، مصطفى العظم، مصطفى حيدر، حسين حيدر، صالح سلو.

عبد القادر القواص، شفيق الركابي، زكى الركابي، سعيد الترماني، منير الرئيس، زكى المرادى، محمد على الدروبي، سليمان المعصراني، صبرى فريد البديوي، جميل شاكر، علاء الدين الكيلاني، فائق الكيلاني، توفيق الحلبي، زكى المرادى، شفيق عمر باشا، شوكت البسطامي، صبرى الخطيب، عمر عمر باشا، سعيد الزعيم، زكى الشربجي، أحمد مريود، شاكر العاص، مؤيد شرف، مهدي قزيها، نديم الرفاعي.

أسماء شهدائهم

فائق العسلي، حكمت العسلي، عادل نكد، الأمير عز الدين الجزايري، سعد الدين المؤيد، محمد على الدروبي، علاء الدين الكيلاني، فائق الكيلاني، توفيق الحلبي، زكى الشربجي، عمر عمر باشا، أحمد مريود، مؤيد شرف، مهدي قزيها، شوكت البسطامي، نديم الرفاعي، زكى المرادى، زكى الشربجي.

- ٤ -

أسماء العصابات ومقرها وعددها وأسماء رؤسائها

لا يمكن وضع إحصاء حقيقي للعصابات التي اشتركت في الثورة، فقد كان لكل حي من أحياء دمشق عصابة أو عصابتان أو أكثر تضم أبناءه، وكانت كثيرا ما ترابط أمام الحي نفسه للدفاع عنه فكانت عصابات الميدان مثلا ترابط في جهات الميدان ومثلها عصابات الشاغور والعمارة والأكراد، وحذا سكان الغوطة حذو أبناء الأحياء فكانت لكل قرية عصابة أو أكثر من أبنائها يقودها أحد رجالها المتصفين بالشجاعة والإقدام مهمتها في الدرجة الأولى الدفاع عن قريتها والقتال في سبيلها والاشتراك في الحركات العامة وتذكر ما عرفناه من أسماء العصابات وعدد رجالها وقادتها ومراكزها.

١- عصابات الميدان - كانت هناك عدة عصابات من أبناء هذا الحي اشتهرت من بينها عصابة عبد القادر سكر وعصابة إسماعيل المهاييني وعصابة عبد الغنى أبو نجيب وعصابة محمد الدرخباني وعصابة الأشمر.

٢- عصابة الشاغور - بقيادة حسن الخراط وحسن المقبعة (استشهد الاثنان في الدور الأول من أدوار الغوطة فحل محلهما حسن الزبيق).

- ٣ - عصابة العمارة بقيادة أبو عجاج الشيخ.
- ٤ - عصابة مأذنة الشحم.
- ٥ - عصابة الخراب.
- ٦ - عصابة باب السريحة بقيادة سعيد وسليم الأوزون.
- ٧ - عصابات الأكراد بقيادة سعيد عدى وأبو دياب البرازى وأحمد الملا.
- ٨ - عصابة قبر عاتكة بقيادة عمر البهلوان.
- ٩ - عصابة المغاربة بقيادة الأمير عز الدين الجزايري.
- ١٠ - عصابة برزة بقيادة أحمد أبى محبى الدين شعبان.
- ١١ - عصابة جوير بقيادة أولاد قطاق.
- ١٢ - عصابة حرسنا بقيادة أبو عمر ديبو.
- ١٣ - عصابة أولاد عكاشة فى وادى بردى.
- ١٤ - عصابة جرمانا بقيادة عادل نكد.
- ١٥ - عصابات بعلبك بقيادة توفيق هولوى حيدر.
- ١٦ - عصابات الشوف بقيادة شكيب وهاب.
- ١٧ - عصابات الإقليم بقيادة احمد مريود.
- ١٨ - عصابة داريا بقيادة خليل بصله.
- ١٩ - عصابة القدم بقيادة الشيخ ديب القديمي.
- ٢٠ - عصابات قلمون بقيادة جمعة سوسق وخالد النفورى.
- ٢١ - عصابة حمص بقيادة نظير النشيواتى.
- ٢٢ - عصابة حماه بقيادة عدي الكنيفد.
- ٢٣ - عصابة الشمال بقيادة عقيل السقاطى.
- ٢٤ - عصابات دوما بقيادة محمود خيتى وغنيم خيتى ويونس الخنشور.

أسماء الذين استشهدوا من قادة العصابات

حسن الخراط، حسن المقبعة، احمد مريود، عقيل السقاطى، عبد الغنى أبو نجيب.

الأمير عز الدين الجزائري، عادل نكد، حسن وطفا، أحمد الملا، أبو دياب البرازي.

أسماء الهيئة العسكرية للغوطة

وكانت للغوطة هيئة عسكرية - عدا مجلس الثورة الأعلى - تتألف من مصطفى وصفى وزكى الحلبي الدروبي وفوزي القاوقجي وشوكت العايدى وسعيد العاص وصادق الداغستاني.

القيادة العامة للغوطة

وكانت القيادة العامة للغوطة في معظم أدوار الجهاد بعهدة نسيب البكري.

- ٥ -

أسماء المسيحيين الذين اشتركوا في الثورة

عقله القطامي شيخ قرية خربا وزعيم مسيحي جبل الدروز، ميشيل النحاس (طرابلس) نزيه النبكي (دمشق)^(١).

أسماء المسيحيين الذين نفوا في سبيلها

توفيق شامية وفارس الخوري.

- ٦ -

أسماء السيدات السوريات اللواتي اشتركن في الثورة

والدة توفيق بك هولو حيدر (توفيت منفية بمصر) رشيدة زوجة حسن الزبيق وقد نشرنا صورتها بين الصور.

وقد اشتركت نساء الغوطة في الثورة اشتراكا فعليا إلى جانب رجالهم، وألف بعضهن عصابات خاصة قاتلت الفرنسيين.

(١) لا يزال الأول لاجئا في شرق الأردن وقد سافر الثاني إلى البرازيل أما الثالث فق عفى عنه وعاد إلى دمشق.

- ٧ -

أسماء زعماء الدروز وشبانهم الذين استشهدوا فى الثورة

الأمير حمد الأطرش وحمد البربور وحمد الصحناوى وحمد عامر وحمد النبوانى
وسليمان العقبانى وسليم المغوش وفرحان شرف وفضل الله الهنيدى، وكامل حاطوم
ومحمد على الأطرش ومحمد كنج أبو صالح ومحمود البربور ومحمود حسن صعب
ومحمود كنج ومصطفى الأطرش ومعدى المغوش وناصيف الناصيف ونايف شلغين ونايف
عبيد ونسيب الأطرش ونعمان زاكى.

- ٨ -

عدد القرى والمنازل التى دمرت فى أثناء الثورة مع بيان تقريبي لعدد الذين ماتوا وقتلوا بسببها

لا يوجد إحصاء رسمى يستند إليه فى إيراد أسماء القرى والمدن التى دمرت أو أحرقت
فى أثناء الثورة، لذلك نكتفى بنشر بيان تقريبي موجز وضعناه لها اعتمادا على المعلومات
الخاصة التى جمعناها .

١ - أسماء المدن التى ضربت

دمشق وحماه والسويدا وراشيا وحاصبيا ومرجعيون والنبك.

٢ - أسماء القرى التى ضربت ودمرت

يضيق المقام عن أسماء القرى التى دمرت أو حُرقت فهى كثيرة جدا، ويمكن القول أنه
لم تبق قرية فى الغوطة وجبل الدروز وإقليم البلان ووادى التيم وقلمون لم تدمر أو تحرق.

٣ - بيان عن الذين ماتوا أو قتلوا فى أثناء الثورة

يقدر عدد الذين ماتوا أو قتلوا بسبب الثورة أو بسبب أعمال الحريق والتدمير من
النساء والأطفال والشيوخ والرجال بخمسة عشر ألفا. يضاف اليهم مثلهم استشهدوا فى
الحروب والمعارك التى دارت مع الجيش الفرنسى.

٤ - الخسارة المالية

يقدر ما خسرتة سورية مالياً في الثورة بخمسة ملايين جنيه بما في ذلك أثمان الدور والمنازل التي احترقت ودمرت في دمشق وحماه، وكان بعضها يحتوى على غالى التحف والنفائس مع الأسواق التي نهبت.

- ٩ -

بيان عن عدد القوات الفرنسية التي كانت تقاتل الثوار وأسماء القواد

لم يكن عند الفرنسيين من القوى العسكرية حين إعلان الثورة ما يزيد عن عشرة آلاف مقاتل، فقدوا جانباً غير قليل منها في المعارك الأولى، على أنهم ما لبثوا أن سدوا النقص الواقع في صفوفها بنجدات جاءتهم من فرنسا وتتابع بعد ذلك وصول النجدات حتى بلغ عدد الجنود التي وردت بطريق البحر نحو ثمانين ألفاً معظمهم من السنغاليين وأبناء إفريقية الشمالية والصينيين.

تجنيد أبناء الأقليات الدينية والعنصرية من السوريين

واستعان الفرنسيون بأبناء الأقليات الدينية فجنّدوا نحو ثلاثين ألفاً من شبانها ألقوا منها كتائب خاصة بقيادة ضباط فرنسيين لقتال الثوار، وكانوا يسدون نفقاتها من أموال سورية وهذا بيان عنها:

١٠٠٠٠ شركسى.

١٠٠٠٠ أرمنى

٤٠٠٠ نصيرية وإسماعيلية.

١٥٠٠ يزيديّة

١٥٠٠ بدو عكيل

٢٠٠٠ دروز

٢٩٠٠٠

وكانوا يجندون بدلا من الذين يقتلون من أبناء هذه الكتائب.
فاذا أضفنا هذا المجموع إلى رقم الجنود التي وصلت من البحر بلغ المجموع مائة وعشرة آلاف جندي اشتركوا في قتال الثوار السوريين.

توزيع هذه القوات

وكانت هذه القوات موزعة كما يأتي:

١٥٠٠٠ دمشق

١٢٠٠٠ جبل الدروز

٥٠٠٠ رفاق

٢٠٠٠ شتورة

٥٠٠٠ قلمون

٤٠٠٠ حوران

٥٠٠٠ طرابلس وحمص وحماه

٥٠٠٠ بعلبك

١٠٠٠ بلاد الشمال

٥٠٠٠ بيروت

أسماء القواد الفرنسيين

كانت القيادة العليا للجنود الفرنسية بعهدة الجنرال غاملان، وكان هنالك ستة قواد برتبة جنرال يعملون تحت إمرته في المناطق الآتية: الجنرال فاليريير في منطقة دمشق والجنرال أندريا في جبل الدروز والجنرال مارتى في حمص وقلمون والجنرال سوليه في

لبنان والجنرال بيلوت في الشمال. وكان هناك عدد كبير من كبار الضباط يعملون في مختلف المناطق.

انضمام بعض أبناء أفريقية الشمالية إلى الثوار

ولابد لنا من القول أن عدداً غير قليل من أبناء الجزائر وتونس والمغرب الأقصى من المجندين في الجيش الفرنسي انضم إلى الثوار في أثناء الثورة، وقاتل معهم وأبلى بلاء حسناً، وكذلك انضم إلى الثورة عدد من جنود الفرقة الأجنبية في الجيش الفرنسي معظمهم من الألمان والبلغاريين وقاتلوا الفرنسيين في صفوف الثوار.

خسارة الفرنسيين في الثورة

ويقدر عدد الذين خسروهم الجيش الفرنسي في الثورة بثلاثين ألف مقاتل سواء الذين جاعوا بهم من وراء البحار، أو الذين جندوهم من أبناء الأقليات الدينية.

استدراك وبيان

جاء في الصفحة الأولى من المجلد الأول أن سلطان العثمانيين مزق جيش السلطان قايتباي آخر المماليك المصريين يوم مرج دابق، وصوابه أن السلطان العثماني مزق جيش طومان باي خليفة الغوري آخر المماليك، وجاء فيها أيضاً أن شريف مكة وهو حسين بن أبي نمر أرسل إلى القاهرة من حمل إلى السلطان كتاب بيعته، وصوابه الشريف بركات لا حسين، وورد في الصفحة الثامنة اسم المنتدئ العربي وصوابه الأدبي، وهنالك أغلاط لغوية ومطبعة أخرى لا تخفى على فطنة القارئ الأديب.

وكذلك بذلنا جهداً كبيراً في الحصول على صور الرؤساء والزعماء والشهداء الذين وردت أسمائهم في متن الكتاب فلم نعثر إلا على طائفة معظمها قديم فأنثناها وإذا كان بعضها غير واضح فما ذلك إلا لقدمها، ولعدم تيسر الحصول على غيرها فمعدرة مقبولة.

ووقعت أغلاط مطبعة، وهي مما لا يخلو منها كتاب فنوجه إليها نظر القارئ الكريم لإصلاحها عند القراءة.

اسماء مصادر الكتاب

الكتب العربية

مقدرات العراق السياسية لطاهر العمري، والقضية العربية لأحمد عزت الأعظمي، والقضية العراقية لمهدى الجواهري، وقلب جزيرة العرب لفؤاد حمزة، والمؤتمر العربي في باريس، وماضى الحجاز وحاضره لحسين محمد ناصيف والكتاب الأخضر النجدي عن مؤتمر الكويت وتاريخ حزب الاتحاد السوري، ودليل المهاجرين، والكتاب الأسود في القضية الأردنية ورسائل اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري وسجلاتها، وإيماننا الحمراء لسعيد العاص وتاريخ الوزارات العراقية لعبد الرزاق الحسني، ورسائل الدكتور شهيندر عن لورانس وجبل الدروز لحنا أبي راشد.

الكتب التركية

كتاب الايضاحات السياسية لقيادة الجيش الرابع، ومذكرات أحمد جمال باشا قائد الجيش الرابع، ومذكرات علي فؤاد باشا رئيس اركان حرب الجيش الرابع، ومذكرات سيفي بك رئيس استخبارات الجيش الرابع، ومذكرات محمود مختار باشا سفير تركيا في برلين، ومذكرات رئيس استخبارات القوة المرتبة في معان.

الكتب الفرنسية

الحجاز في الحرب العالمية: تأليف الجنرال أ. بريمون

Le Hidjaz dans la guerre mondiale Par General A. Bremond.

الثورة العربية: تأليف أوجين يونغ

La revolution arabe par U. Yung.

كيف استقرت فرنسا في سورية تأليف الكونت غونتنبيرون

Gomment la France s'est installée en Syrie Par G.G.

فهرست الجزء الثالث

صفحة	
٨	إمارة شرق الأردن
٩	نشأة إمارة شرق الاردن
١١	شرق الأردن فى العهد الفيصلى
١٣	الحكومات الثلاث الجديدة
١٤	معاهدة أم قيس
١٦	الأمير عبد الله فى عمان والقدس
١٨	قواعد الاتفاق
١٨	إنشاء الحكومة الجديدة
١٩	الإنكليز والامارة الجديدة
٢١	شرق الأردن والانتداب البريطانى
٢٢	المفاوضات بين شرق الأردن وإنكلترا لتحديد علاقتهما
٢٥	تحفظات الحكومة الأردنية
٢٧	اعتراف بريطانيا بشرق الأردن
٢٨	الإعتداء على الاستقلال وانتقاصه
٣٠	ضم العقبة ومعان إلى شرق الأردن
٣١	المعاهدة بين شرق الاردن وإنكلترا
٣٧	دستور شرق الأردن
٣٨	الحركة الوطنية فى شرق الأردن
٤١	الوطنيون يحتجون
٤٢	اللجنة التنفيذية تقاطع الانتخابات
٤٢	مؤتمرات اللجنة التنفيذية
٤٧	فلسطين
٤٨	نشأة الصهيونية - وعد بلفور وإقرار الدول له

صفحة

٤٩	نص وعد بلفور
٥٠	اللجنة الصهيونية واختصاصاتها
٥٠	اتصال اليهود بالأمير فيصل
٥٣	بيان للأمير ينفي الاتفاق
٥٣	اليهود ومؤتمد الصلح
٥٥	العرب والحركة الصهيونية وبريطانيا
٥٥	أول احتجاج على السياسة الجديدة
٥٦	تأليف الجمعيات الإسلامية المسيحية
٥٦	المؤتمرات الوطنية الفلسطينية
٥٦	المؤتمر السوري العام
٥٧	المؤتمر الفلسطيني الثاني
٥٨	مؤتمر حيفا الثالث
٥٩	مؤتمر القدس الرابع
٥٩	اتحاد الوفدين السوري والفلسطيني وقرارهما
٦٠	مؤتمر نابلس الخامس
٦١	مؤتمر يافا السادس
٦٢	مؤتمر القدس السابع
٦٢	المؤتمر الثامن
٦٣	الانتداب البريطاني لفلسطين
٦٤	الاحتجاج على فرض الانتداب
٦٥	إنشاء الحكومة الفلسطينية
٦٨	تصريح المستر تشرشل
٧٢	صك الانتداب لفلسطين
٧٩	دستور فلسطين

صفحة

١٨٣	مقاطعة الانتخابات ورفض التعاون
١٨٦	مشروع الوكالة العربية ورفضه
١٨٦	تصريح المستر إيمري
٩٢	الاضطرابات في فلسطين
٩٢	اضطرابات القدس الأولى
٩٣	حادثة بيسان
٩٣	اضطرابات يافا الأولى
٩٣	تقرير لجنة توماس هايكرت
١٠٢	اضطرابات القدس الثانية
١٠٢	اضطرابات يافا الثانية
١٠٣	فتنة فلسطين الكبرى
١٠٤	تدابير الحكومة وسكون الفتنة
١٠٥	عدد القتلى والجرحى
١٠٥	منشور المندوب السامي ورد اللجنة
١٠٨	صدى الفتنة في الشرق والغرب
١٠٨	مذكرة الأمير عبد الله
١١٠	ابن سعود والفتنة
١١٢	الجفاء بين العرب واليهود
١١٢	لجنة شو وتقريرها
١١٦	وفد فلسطين في لندن
١١٧	المستر مكدونلد يذيع بياناً عن سياسة حكومته
١١٩	تصريح للمستر مكدونلد
١٢١	الكتاب الأبيض البريطاني
١٢١	عودة الوفد الى فلسطين

صفحة

١٢٢ تقرير سمبسن
١٢٣ إعدام الشهداء الثلاثة
١٢٤ لجنة البراق
١٢٥ النضال بين الفلسطينيين والإنكليز
١٢٦ مظاهرة القدس
١٢٧ مظاهرة يافا
١٣٠ محاكمة الأحرار
١٣٢ الدولة الهاشمية في الحجاز
١٣٣ كيف تأسست الدولة الهاشمية
١٣٥ الحكومة الجديدة ورجالها
١٣٧ علاقات الحكومة الهاشمية بالإمارات العربية
١٣٨ علاقاتها بآبن سعود
١٤٢ مباحثات جديدة بين الحسين وآبن سعود
١٤٤ مؤتمر الكويت
١٥١ علاقاتها بالإمارة الإدريسية في عسير
١٥٣ حروب آل عايض وتحالف الإدريسي وآبن سعود
١٥٤ علاقاتها بالإمامة الزيدية في اليمن
١٥٥ علاقاتها بإمارة آل الرشيد
١٥٧ علاقاتها بالإنكليز
١٥٨ اعتراض الحسين على فرض الانتداب
١٥٨ لورانس في جدة
١٦٥ الحسين ومؤتمر لوزان
١٦٦ مفاوضات ناجي الأصيل في لندن
١٦٦ إعلان مشروع الاتفاق في مكة

صفحة

١٧١	صدى المعاهدة واحتجاج الفلسطينيين
١٧١	المعاهدة والمؤتمر الفلسطيني السادس
١٧٢	تصريح جديد للحسين عن المعاهدة
١٧٢	تصريحات مندوب الحسين في القدس
١٧٤	الحسين في شرق الأردن
١٧٤	مفاوضاته مع اليهود
١٧٦	مبايعته بالخلافة
١٧٦	نداء الحسين إلى الشعب البريطاني
١٧٩	مفاوضات لندن الجديدة وتفسير وعد بلفور
١٨٢	النجديون يهاجمون الحجاز
١٨٥	طلب مداخلة الإنكليز
١٨٦	تنازل الحسين والمناداة بالملك على
١٨٨	بيعة الملك على
١٩٠	هيئة جدة وقناصل الدول
١٩٠	إنشاء الحزب الوطني ومبادئه
١٩١	بيان الحزب الوطني إلى العالم الإسلامي
١٩٢	الحزب يتوسط عند ابن سعود
١٩٤	عهد الملك على
١٩٤	الحسين لم يستنجد بالإنكليز
١٩٤	الملك على يجلو عن مكة
١٩٥	الحزب الوطني يستصرخ العالم الإسلامي
١٩٥	الحزب الوطني يرسل وفدا إلى مكة
١٩٨	سفر الوفد وإخفاقه
١٩٨	الملك على يقرر الدفاع

صفحة

١٩٩ كتاب الملك على الى ابن لؤى
١٩٩ بين قواد ابن سعود والقناصل
٢٠١ كتاب الملك على إلى ابن سعود
٢٠٢ الوساطات لوقف القتال
٢٠٥ مصر تتوسط
٢٠٥ الرجوع إلى القتال
٢٠٦ الحسين في العقبة وقبرص
٢٠٧ الحسين يرسل جوابه ويرفض السفر
٢٠٩ الحسين يحتج إلى بريطانيا وجمعية الأمم
٢١٠ رد رئيس الوزارة البريطانية
٢١٥ انهيار الدولة الهاشمية
٢١٨ القضية السورية من ميسلون إلى الثورة الكبرى
٢١٩ عهد التقسيم والتجزئة
٢٢٠ إنشاء دول وحكومات: دولة لبنان الكبير ودولة حلب
٢٢٢ دولة العلويين
٢٢٢ دولة دمشق
٢٢٢ دولة جبل الدروز
٢٢٧ لواء إسكندرونة
٢٢٧ دساتير الدول السورية
٢٢٨ إنشاء الاتحاد السوري والغاؤه
٢٢٩ إقرار الانتداب وصكه
٢٣٤ المجالس التمثيلية للدول الجديدة
٢٣٥ إلغاء الاتحاد السوري وإنشاء الدولة السورية
٢٣٩ نشاط الحركة الوطنية وانتعاشها في الداخل

صفحة

٢٤٠	فتنة حوران
٢٤١	عصابات الشمال
٢٤٣	اعتقال هنانو في القدس وإرساله إلى حلب
٢٤٣	حادث القنيطرة
٢٤٤	عصابات الفرات
٢٤٥	حوادث المستر كراين
٢٥٠	صدى هذه الحوادث في مصر وأوروبا
٢٥٣	حادث أدهم خنجر
٢٥٤	عصابات الشوف
٢٥٥	حوادث يعلبك
٢٥٥	العصابات التركية
٢٥٥	٣٥ ثورة في سنة واحدة
٢٥٧	العمل السياسي في مصر وأوروبا
٢٥٨	الاحتجاج على فصل فلسطين عن سورية
٢٥٩	المطالبة بمندوب عربي في مؤتمر لندن
٢٥٩	مؤتمر جنيف
٢٦٧	وقد المؤتمر ولجنتاه
٢٦٨	مذكرة الوفد إلى مؤتمر جنوى
٢٧٦	الوفد ومجلس جمعية الأمم
٢٧٨	احتجاج الوفد على إقرار الانتداب
٢٧٨	الوفد في جنيف
٢٧٩	نداء الوفد للجمعية العمومية
٢٨٠	الوفد ومؤتمر لوزان
٢٨٢	الثورة السورية الكبرى

صفحة

٢٨٤	فى طريق الثورة
٢٨٦	إنشاء حزب الشعب
٢٨٧	زيارة اللورد بلفور لدمشق
٢٨٨	المسيو برونه ودستور سورية
٢٨٨	سفر الكابتن كريبه بالإجازة
٢٩٠	مقدمات الحوادث فى الجبل الدرزى
٢٩٣	محقق فرنسوى جديد
٢٩٧	الجنرال يميل إلى الغدر
٢٩٨	الغدر بسلطان باشا
٣٠٠	معارك الجبل الأولى
٣٠٠	معركة المزرعة
٣٠٣	دمشق وثورة الجبل
٣٠٤	الفرنسيون يطارودن حزب الشعب
٣٠٥	الهجوم على دمشق
٣٠٦	طلبات الثورة وأغراضها - بلاغات سلطان باشا ومنشورات
٣١٥	المعارك الأولى فى الجبل
٣١٥	استدعاء الجنرال ميشو
٣١٦	معركة المسيفرة
٣١٧	معارك السويدا وعري والمجيمر
٣١٩	حروب الغوطة الأولى
٣٢٠	ثورة حماه
٣٢٤	ضرب القرى وتدميرها
٣٢٥	احتجاج سيدات حماه
٣٢٦	تدمير دمشق

صفحة

٣٣١	صدى الكارثة فى فرنسا
٣٣٤	تقرير الجنرال غاملان
٣٣٩	الجنرال سرايل والإنكليز
٣٤٣	معارك إقليم البلان وادى التيم
٣٥٢	الزحف على راشيا
٣٥٥	حملة الإقليم الثانية
٣٥٧	دمشق بعد الكارثة
٣٥٩	أعمال العصابات فى الغوطة
٣٥٩	تخريب قرى جديدة
٣٦٠	اعلان الإدارة العرفية فى دمشق
٣٦١	معركة يلدة وبيله
٣٦٤	دى جوفنيل فى مصر ودمشق - مفاوضاته فى باريس والقاهرة
		ومكاتباته مع اللجنة التنفيذية ووفود الصلح واستقالة الحكومة السورية
٣٩٦	الانتخابات النيابية
٤٠١	اضطرابات حلب
٤٠٥	مسلمو لبنان يطلبون الانفصال
٤٠٩	السلطة الفرنسية تقاوم حركة الانفصال
٤١٤	استئناف القتال - حروب الغوطة - معارك قلمون - فطائع وادى بردى
٤١٦	قوات الفرنسيين وتدابيرهم العسكرية
٤١٧	موقف الثوار فى الغوطة وقلمون
٤١٨	فى وادى التيم وإقليم البلان
٤١٩	فى جبل الدروز وحوارن
٤٢٠	الزحف على جبل الدروز
٤٢٣	حكومة الداماد وبيانها

صفحة

٤٢٧	وثائق دى جوفنيل وعهوده
٤٣٠	كوارث الميدان الثلاث
٤٤٢	كارثة مضايا
٤٤٤	اعتقال ثلاثة من الوزراء ونفيهم
٤٤٥	الثوار والوزارة
٤٤٦	حروب الغوطة الختامية ومعارك قلمون والهمل والضنية
٤٤٦	التنظيم فى الغوطة
٤٤٩	القائد العام الجديد للغوطة
٤٥٠	معارك التطويق فى الغوطة
٤٥٤	حروب قلمون الثانية
٤٥٤	عصابة بعلبك
٤٥٦	عصابات وادى التيم وإقليم البلان
٤٥٧	معارك الضينة وعكار
٤٦٧	معارك الجبل الختامية
٤٦٩	مؤتمر مفعلة
٤٧٠	حروب المقارن
٤٧٢	الجلء إلى الصفا واللجاء ومعارك اللجاء
٤٧٤	آخر حملة على الغوطة
٤٧٧	الإنكليز والثورة السورية
٤٨٤	الثورة وجمعية الأمم - مساعى اللجنة التنفيذية والوفد السورى
	فى جنيف وباريس ومفاوضات باريس والقاهرة
٤٨٧	الثورة وجمعية الأمم ولجنة الانتدابات
٤٨٩	تقرير اللجنة التنفيذية إلى لجنة الانتدابات
٤٩٢	الوفد السورى فى روما

صفحة

٥٠٥	الوفد السوري والمسيو دى جوفنيل
٥٠٧	السلطة الفرنسية فى دمشق والمفاوضات
٥٠٨	الميثاق الوطنى وكيف وضع
٥٠٩	بين الملك فيصل والزعماء
٥١٠	الوفد يستقيث بجمعية الأمم ويحتج إليها
٥١٦	مؤتمر بيروت وتصريح المسيو بونسو
٥١٧	اللجنة التنفيذية والوفد والمسيو بونو
٥١٨	مذكرة فرنسوية عن القضية السورية
٥٢٠	نص تصريح المسيو بونسو
٥٢٤	صدى التصريح فى الداخل والخارج ورد اللجنة التنفيذية
	ومؤتمر بيروت عليه
٥٢٩	الجمعية التأسيسية
٥٣١	العفو المقيد
٥٣٣	انتخاب الجمعية التأسيسية
٥٣٤	افتتاح الجمعية واغلاقها
٥٣٥	شكل الحكم فى سورية - اجتماع القاهرة - بيان سلطان باشا
	- مؤتمر أبناء الساحل
٥٣٨	دستور اللجنة ومبادئه
٥٣٩	بلاغ فرنسوى رسمى للجمعية
٥٤١	مفاوضات جديدة بين الجمعية والسلطة
٥٤٣	تأجيل الجمعية الى أجل غير مسمى
٥٤٤	مؤتمر الحديثة ومساعى الوطنيين
٥٥٠	اعلان الدستور والانتخابات النيابية
٥٥٢	صدى نشر الدستور

صفحة

٥٥٦ مؤتمر الوطنيين وبيانهم
٥٥٩ حوادث ٢٠ ديسمبر ووقف الانتخابات
٥٦٠ انتخابات حلب
٥٦٢ اعادة الانتخابات فى دمشق وحماه
٥٦٢ دعوة البرلمان الى الاجتماع
٥٦٣ عهد الجمهورية
٥٦٤ أول حكومة دستورية
٥٦٥ انسحاب الوطنيين من الحكومة والبرلمان
٥٦٧ عرض المعاهدة ورفضها
٥٦٧ العمل لاتحاد القطرين
٥٦٩ مشروع المعاهدة وملحقاتها
٥٧٦ دمشق تتور على المعاهدة
٥٧٨ تعطيل البرلمان
٥٧٩ وثيقتان رسميتان
٥٨٥ بيان الوطنيين
٥٨٨ البرلمان يؤجل مرة أخرى
٥٨٩ صدى الثورة فى البلاد الشرقية - نداء سعد زغلول باشا
٥٩٠ رد الدكتور شهنندر
٥٩١ عطف العراق على الثورة
٥٩٦ عطف الحجاز على الثورة
٥٩٧ عطف مهاجرى الدروز فى أميركا
٥٩٨ احتجاج الحسين
٥٩٩ ملاحظات عامة
٦١١ مركز القضية العربية اليوم



National Library of Alexandria
Bibliothèque Nationale d'Alexandrie

